

2501
1A

٢٥٢٨٢	٢٥٢٨٢
٨ الى	٨ الى
١٩٤	١٩٤

- ٥ قوله اللهم اما محمدك والمحمد من آلث
٧ قوله و بعد هذا عنصر في العلوم
٠٠ الحقيقية وفيه بيان الباس الاول
٠٠ في المقدمة وفيه فصول
٧ قوله الفصل الاول في الحاجة الى
٠٠ المطق
١٠ قوله و ليس الكل من كل منهما
٠٠ صرورا
١٤ قوله بل البعض من كل منهما
٠٠ ضروري
١٥ قوله فاجب الى قانون يفيد الى
٠٠ معرفة طريق الانتقال
١٦ قوله فان قبل المطق لكونه نظرا
٠٠ لعدم فيه الخط
١٩ قوله الفصل الثاني في موضوع
٠٠ المطق
٢٠ قوله والصبر والصدق والصدقات
٠٠ هي التي يبحث في المسطق من
٠٠ عوارضها اللاحقة
٢٢ قوله والموصول الى التصور
٠٠ قولنا شارحا
٢٤ قوله فان قبل الحكم على الشيء لو
٠٠ استند الى بصره بوجه اصدق
٠٠ المجهول اطلاق
٢٦ قوله الفصل الثاني في مباحث
٠٠ الانواع
٣٠ قوله ودلالة اللفظ المركب داخله
٠٠ فيه
٣٢ قوله والصبر والالتزام يستلزمان
٠٠ المطابقة
- ٣٤ قوله الثاني قبل دلالة الالتزام
٠٠ محصورة في العلوم
٣٦ قوله اللفظ اما مركب يقصد بجزء
٠٠ منه دلالة التضيق
٣٧ قوله والمفرد يمكن نفسه من وجوه
٣٨ قوله واما الشيخ فقد حدد الاسم
٤٠ قوله وقال الشيخ ليس كل فعل عند
٠٠ العرب كلمة عند المطققين
٤٢ قوله واورد الامام على قوله
٠٠ الاسم يصح عنه والفعل لا يصح عنه
٤٣ قوله التفسير الثاني المفرد ان اتحد
٠٠ معاه بالمعنى وهو مظهر
٤٤ واما المركب فهو اما كلام ان افاد
٠٠ المستمع بمعنى صحة السكوت عليه
٤٥ قوله الباب الثاني في مباحث الكلى
٠٠ والجرائن
٤٦ قوله ويعتبر في حل الكلى على
٠٠ حريته
٤٨ قوله الثاني الحرفي ايضا يقال على
٠٠ المندرج تحت كلى
٤٩ قوله وكل مفهوم يباين آخر مباينة
٠٠ كلية
٤٩ قوله وتقيضا التساو بين متساو بين
٥٣ قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا
٠٠ غير كونه كلية
٥٧ قوله والكلى اما قبل الكثرة
٥٧ قوله الرابع الكلى اما تمام ما هيبة
٠٠ الشيء وهو ما به هو هو
٥٩ قوله والثاني يسمى ذاتيا في هذا
٠٠ الموضوع

صحيحة	صحيحة
٨٩ قوله الفصل الخامس في مباحث	٦٠ وقوله والذاتي اما جنس او فصل
١٠٠ الخاصة والعرض العام الاول	٦٢ قوله والذاتي يتمتع رفقه عن الماهية
١٠٠ في الخاصة	٦٤ قوله الذاتي في غير كتاب يساعوجي
٩١ قوله (خاتمة)	٠٠ يقال للحمول
٩٢ قوله وكل منهما بالقياس الى حصصه	٦٥ قوله والثالث اما خاصة ان اختص
٩٣ قوله الفصل السادس في التعريف	٠٠ بطبيعة واحدة
٩٧ قوله والخلل في التعريف لاختلال	٦٧ قوله وكل لازم قريبين اثبوت
٠٠ شرط	٠٠ لزوم
٩٨ قوله والتعريف بالمثل تعريف	٦٨ قوله وشكك في نفي اللزوم
٠٠ بالمشابهة	٧٠ قوله واعلم ان لزوم الشيء لغيره
٩٨ قوله وعلى التعريف مكان الاول	٧١ قوله الفصل الثاني في مباحث
٠٠ العلوم يتمتع طلبه لحصوله	٠٠ الجنس الاول في تعريفه
١٠٢ قوله (خاتمة) المركب محدود دون	٧٥ قوله البحث الثاني في تقويمه للنوع
٠٠٠ البسيط	٧٦ قوله الثالث الجنس اما فوقه
١٠٣ قوله قال القسم الثاني في اكتساب	٠٠ ونهته جنس
٠٠٠ التصديقات	٧٨ قوله الفصل الثالث في مباحث النوع
١٠٤ قوله والشرطية اما متصلة	٠٠ الاول في تعريفه
١٠٤ قوله والمقدم في المتصلة	٨٠ قوله الثاني في مراتبه النوع اما
١٠٥ قوله ولما كانت الشرطية تنتهي	٠٠ اضافي فمراتبه الاربعة المذكورة
٠٠٠ بالتحليل الى المجلية	٨١ قوله الثالث الذي هو احد الخمسة
١٠٦ قوله الفصل الثاني في اجراء القضية	٠٠ هو الحقيقي
١١٠ قوله قال الامام القضية التي محمولها	٨٢ قوله الفصل الرابع في مباحث الفصل
٠٠٠ كلمة	٠٠ الاول في تعريفه
١١٠ قوله الثاني نسبة احد طرفي القضية	٨٥ قوله الثاني الفصل منتسبا الى النوع
١١٢ قوله قال الامام في الملخص	٨٦ قوله ويتفرع على العلية ان الفصل
١١٣ قوله الفصل الثالث في الخصوص	٠٠ الواحد بالنسبة الى النوع الواحد
٠٠٠ والا همال	٠٠ لا يكون جنسا
١١٧ قوله وهي اما موجبة كلية	٨٨ قوله الثالث فصل النوع المحصل
١١٨ قوله ومن حقه ان يرد على الموضوع	٠٠ يجب ان يكون وجوديا
١٢١ قوله الثاني في تحقيق المحصورات	٨٩ قوله (تنبيه)

صحيفة	صحيفة
١٥٩ قوله ثم موضع جهة السور الطبيعي	١٢٥ قوله وقولنا كل (جب) بعد رعاية
١٥٩ قوله الخامس في نسبة طبقات مواد	... الامور المذكورة
القضايا	١٢٢ قوله واذا عرفت معنى الموجبة
١٦١ قوله السادس الضرورة والامكان	... الكلية
١٦١ قوله الفصل السادس في وحدة	١٣٣ قوله الثالث في تحقيق المهمل
١٦٣ قوله فان قيل لا يلزم من كون الشيء	١٣٤ قوله الفصل الرابع في العدول
مجمولا	والتهصيل
١٦٤ قوله الفصل السابع في التناقض	١٣٥ قوله ولا التباس في هذه الاربعة
١٦٥ قوله وقد اعتبر فيه ثمان وحدات	١٣٦ قوله وقيل المرجحة المعدولة عدم
١٦٧ قوله والقضية البسيطة تقبضها	الشيء عما من شأنه ان يكون له في ذلك
بسيط	الوقت
١٦٩ قوله واما في الجزئية فلا تردد بين	١٤٠ قوله قال الامام في المختص لا يشترط
شمول	وجود الموضوع في المعدولة
١٧٣ قوله الفصل الثامن في العكس	١٤١ قوله وقد يعتبر العدول في الموضوع
المستوى	١٤١ قوله الفصل الخامس في الجهة
١٧٤ قوله اما الموجبات والوجوديتان	... وفيه مباحث الاول في القضية
والوقتيتان	الموجبة
١٧٦ قوله والداثتان والعامتان تنعكس	١٤٢ قوله ونحن ونعني بالضرورة استحالة
١٧٧ قوله واما الممكنتان فلا تنعكسان	اشكال المحمول عن الموضوع وهي
١٨٠ قوله وما لسوالب الكلية فالعامتان	... خمس الاولى الضرورة الازلية
١٨٢ قوله واحتج الامام على ان الدائمة	١٤٧ قوله والدوام ثلاثة الاول الازلي
لا تنعكس	١٤٧ قوله واللا ضرورة هو الامكان
١٨٤ قوله واحتجوا على انعكاس السالبة	وهو اربعة الاول الامكان العامي
الضرورية	١٤٩ قوله وقد نفي بعضهم الامكان
١٨٦ قوله واما السبع الباقية فلا تنعكس	١٥٠ قوله وفرق بين الامكان والقوة
١٨٨ قوله واما السوالب الجزئية فلا	١٥٠ قوله واللا دوام اما لا دوام الفعل
تنعكس شي منها	١٥٠ قوله الثاني في المطلقة
١٨٩ قوله الفصل التاسع في عكس	١٥٣ قوله الثالث فيما نعتبره من القضايا
القيض	في العكس
١٩٠ قوله اما الموجبات الكلية الخارجية	١٥٦ قوله الرابع الجهة كما تكون للحمل
١٩٢ قوله ولا يلزمها هذه السالبة الكلية	اي كيفية للنسبة كما عرفت

صحيفة

صحيفة

١٩٢ قوله ولا معدولة المروضع

٢٢١ قوله ويشترط في الكلية الاتفاقية

١٩٣ قوله واما الدائنة والسماتان

ايضا

١٩٤ قوله واحجج من قال بانعكاس
الموجبة موجبة٢٢١ قوله الفصل الحادى عشر في تلازم
الشرطيات

١٩٦ قوله واما الحقيقية فتحكمها كذلك

٢٢٢ قوله لكن ذكر السبج ان كل متصلتين
توافقتا في الكم١٩٧ قوله واما الموجبات الجزئية الخارجية
فاعدت الخاصتين٢٢٥ قوله نعم اذا اتعت المتصلتان
في الكم١٩٨ قوله لما لسوالب الخارجية فاعدا
الوجوديات لانعكس

٢٢٦ قوله وكذا ان اتفتتا في التالى

١٩٩ قوله واما الوجوديات فاعدا
الخاصتين٢٢٧ قوله وكذا اذا تلازمتا في المقدم
والتالى٢٠١ قوله واما السوالب الحقيقية
فتنعكس

٢٣٠ قوله وكل متصلتين توافقتا في كيف

٢٠٢ قوله الفصل الماشر في القضية
الشرطية٢٣١ قوله وكل متصلتين توافقتا في الكم
والكيف٢٠٣ قوله والمحكوم عليه فيهما يسمى
مقدما

٢٣٣ قوله البحث الثانى في تلازم المنفصلات

٢٠٤ قوله وكل منهما اما ان يتركب
من جليتين٢٣٤ قوله وكل مانع في الجمع او مانع في الخلو
توافقا في الكم والكيف٢٠٤ قوله الثانى الشرطية ان كانت بين
طرفيها٢٣٦ قوله الثالث في تلازم المنفصلات
الجنس

٢٠٥ قوله والمتصلة الزمنية الصادقة

٢٣٧ قوله الرابع في تلازم المتصلات
والمنفصلات

٢٠٦ قوله والمتصلة الحقيقية الصادقة

٢٣٩ قوله واذا اختلفتا في كيف
واتفتتا في الكم٢١٠ قوله الثالث الحقيقية يجب ان يؤخذ
فيها مع القضية نقيضها

٢٤٠ قوله والمتصلة ومانعة الجمع اذا توافقا

٢١٤ قوله الرابع اعدت نال المتصلة يقتضى

٢٤١ قوله وان اختلفتا في كيف
واتفتتا في الكم٢١٣ قوله وقد يؤخر حرف الاتصال
والانفصال٢٤٢ قوله والمتصلة ومانعة الخلو اذا
توافقتا٢١٦ قوله وكلمة ان شديدة الدلالة على
على الازوم

٢٤٣ قوله واذا اختلفتا في كيف

٢١٧ الخامس في حصر الشرطية
وخصوصها٢٤٥ قوله البحث الخامس في تماثل
المتصلات والمنفصلات

صحيحة

٢٤٥ قوله (خاتمة) قد تغير الشرطيات

٢٤٧ قوله الباب الثاني في القياس وفيه

فصول الفصل الاول في رسمه

٢٥٢ قوله و شكك الامام بان الموجب

للعلم بالنتيجة

٢٥٤ قوله الفصل الثاني في اقسام القياس

٢٥٤ قوله ولا بد في القياس الجملي من المقدمتين

٢٥٦ قوله الفصل الثالث في شرط انتاج

الاشكال الاربعة

٢٥٨ قوله اما الشكل الثاني فيشترط لانتاجه

٢٦١ قوله واما الشكل الثالث فيشترط

لانتاجه ايجاب الصغرى

٢٦٤ قوله واما الشكل الرابع فيشترط

... لانتاجه ان لا يجمع فيه خستان

٢٦٧ قوله الفصل الرابع في شرائط

... الانتاج بحسب جهة تلك المقدمات

٢٦٩ قوله وزعم الشيخ والامام ومن

... تأييدهما

٢٧٤ قوله والنتيجة في هذا الشكل تتبع

... الكبرى

٢٧٦ قوله وانما لا يتعدى قيد الوجود

٢٧٨ قوله واما الشكل الثاني فيشترط

لانتاجه امر ان احدهما دوام

الصغرى

٢٨١ قوله وزعم الامام ان الصغرى

الممكنة

٢٨٢ قوله والنتيجة في هذا الشكل تتبع

الدائمة

٢٨٤ قوله (تأنيده) الدائمات مع الوقتية

٢٨٧ قوله واما الشكل الثالث فيشترط

انتاجه

صحيحة

٢٨٨ قوله واما الشكل الرابع فيشترط

لانتاجه ثلاثة امور احدها

٢٩٠ قوله والنتيجة الموجبة في هذا الشكل

٢٩٢ (قوله تأنيده) اعلم ان في الضرورة

الوصفية

٢٩٤ قوله الباب الثالث في الاقضية

الشرطية الاقترانية

٣٠٢ قوله القسم الثاني ان يكون

الاولى جزءا غير تام

٣٠٥ قوله وان كانت احدى المقدمتين

كلية

٣٠٦ قوله ويجب ان يعلم ان جزئية مقدم

الكلية

٣٠٧ قوله وان لم يستعمل المتشاركان على

تأليف منتج في شكل ما

٣٠٩ قوله والاولى في القسم الثاني

اما في الموجبتين

٣١١ قوله والاولى في القسم الثالث

٣١٣ قوله وحكم القسم الرابع حكم

الثالث

٣١٤ قوله القسم الثالث ان يكون

الاولى جزءا تاما من احدهما

٣١٤ قوله الفصل الثاني فيما يتركب

من المتصلتين

٣١٧ قوله وان كانت مع الحقيقية مانعة

الجمع

٣٢٠ قوله وان كانت المنفصلتان ما نعتي

انخلو ومانعة الجمع

٣٢١ قوله وان كانت المنفصلتان احدهما

ما نعة الجمع والاخرى ما نعة انخلو

صحيحة

٣٣٢ قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط
جزأ غير تام

٣٣٤ قوله القسم الثالث ان يكون الاوسط
جزأ تاما من احديهما

٣٣٥ قوله الفصل الثالث فيما يتركب
من الجلية والمتصلة والمشارك

٣٣٧ قوله القسم الثالث ان يكون المشارك
مقدم المتصلة والجلية صغرى

٣٣٨ قوله قال الشيخ يشترط ايجاب
الجلية في الشكل الثالث

٣٣٩ قوله الفصل الرابع فيما يتركب
من الجلية والمنفصلة

٣٣١ القسم الثاني غير القياس المقسم
٣٣٤ قوله ولا فرق في هذه الاقسام بين

كون الجلية صغرى او كبرى
٣٣٤ قوله الفصل الخامس فيما يتركب

من المتصلة والمنفصلة واقسامه
ثلاثة الاول ان يكون الاوسط جزأ

٠٠٠ تاما منهما
٣٣٦ قوله (تنبيه)

٣٣٧ قوله قال الشيخ انها اذا كانت
موجبة جزئية كبرى لم ينتج مع

المتصلة

صحيحة

٣٣٨ قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط
جزأ غير تام منهما

٣٣٩ قوله القسم الثالث وهو ان يكون
الاوسط فيه جزأ تاما من احديهما

٣٣٩ الفصل السادس في كيفية استنتاج
الجلية من القياسات الشرطية

٣٤٢ قوله (تنبيهات)

٣٤٣ قوله الفصل السابع في القياس
الاستنتاجي

٣٤٥ قوله (تنبيه) استثناء نقيض التالي
٣٤٥ قوله الفصل الثامن في نواع القياس

ولو احقه الاول
٣٤٦ قوله الثاني في قياس الخلف

٣٤٧ قوله الثالث في اكتساب المقدمات
٣٤٧ قوله الرابع في التحليل الخامس

النتيجة الصادقة
٣٤٨ قوله السادس الاستقراء السابع

التمثيل الثامن في البرهان
٣٤٩ قوله التاسع المطلوب بالبرهان

٣٥١ قوله العاشر في القياسات المغالطة

﴿ فهرست السيد علي شرح المطالع ﴾

صفحة	صفحة
٥٥ بيان استلزام الدرر والتسلسل	٩ مبحث الجمد من ذباجة المتن
٩٤ مطلب وضع الشخصى والنوعى	١٢ ومعنى الحق والصدق
١١٤ تحقيق وضع المخبران واسماء	١٣ مبحث ان لنفس الناطقة جهتان
الاشارات	١٦ مبحث كون السعادة العظمى
١٢٤ بيان التوبة بين الخارج والذهن	معرفة الصانع تعالى
ونفس الامر لا	١٩ مبحث ما يتعلق بالصلاة عليه
١٢٧ تحقيق التناقض بين المفهومين	عليه السلام
١٥١ مطلب السئوال والجواب	١٩ مبحث ما يتعلق بقول المصنف
في تقسيم الماهية	و بعد الخ
١٥٨ مطلب تحقيق الوجود في الخارج	٢١ مبحث المقدمة
اوقى نفس الامر	٢٣ مبحث ما و مطلب هل
٢	٢٥ مبحث تقسيم العلم
	٢٩ مبحث ان لاتناقض للتصورات

(مطالع الانوار)

في الحكمة والمنطق للقاضي سراج

الدين محمود بن ابي بكر الارموي المتوفى سنة ٦٨٩

تسع وثمانين سنة ثمة وهو كتاب اعتنى بكتابته الفضلاء ويهيمون
بالبحث فيه وتدرسه ويستكشفون من مطان دروسه * اوله اللهم انا نحمدك
والحمد من آلائك الخ رتبة على طرفين الاول في المنطق والثاني يستعمل على اربعة
اقسام الاول في الامور العامة الثاني في الجواهر الثالث في الاعراض الرابع
في العلم الالهي خاصة (فسرجه) قطب الدين محمد بن محمد الرازي
التحاني لفيات الدين الوزير فصار عظيم القدر كبير الشفع
وتوفى سنة ٧٦٦ ست وستين وسبعمائة * اوله
الحمد لله فياض ذوارف العوارف
الخ وسماه لواضع الاسرار
(من كشف الطنون)

٢٥٢٨٢
سنة ١٣٠٣

معارف نظارت جاليه سنك رخصتيله طبع اولمصدر

مخاف چار تو سنده بوستوي (الخاخ محرم افديك) دكانده

فروخت اولور ١٣٠٣هـ

الفيلسوف الذي لم ينظر بمنه في تحقيق المعاني * وتشييد المباني * وترقى امره الى حيث
 لقلب بالعلم الثاني * رآه كالملقى النفس * واذا قاسه بالعلوم الاخرى احله منها محل الرئيس *
 ازهاره زهرت امره اقه ظهرت * انواره بهرت في ظلمة الليل * واني كنت فيما مضى
 من زمان * الى هذا الان * منقوفاً بهصيله * مقتناعاً باجاله وتفصيله * شاطا
 على قطوف التأمل في الشوط ناصلاً بنال اللوح عن قوس الفرط * واتقا في استنباته
 بصدق همة تلفظ مراحمها الى المطالب * وجودة قريحة تسوق حاديها الى
 المآرب * لم اراعاً لما من علماء الزمان * مشار اليه في البيان بالبيان * الا وقد
 استطلعت طلع بدائع اشكاله * ومآته الكشف عن مواقع اشكاله * ولا يني فيه كتاب
 يبال بشانه * او يرغب في انتهاج سنن ميدانه * الا وقد تصفحت شينه وسينه *
 وتعرفت غنه وسمينه * لاسيما كتاب الشفاء الذي لا يطلع على مقاصده الا واحد
 بعد واحد من الاذكياء * ولا يهتدى الى دقايقه الا وارد بعد وارد من الفضلاء *
 فلكم سعد نظري فيه و صوب * وكم نقر عن معضلاته ونقب * حتى وجدت
 في اكثر ما نزل عنه المتأخرون خلايئنا * والفيت في جل ما اعترضوا عليه زللا
 متيناً * فما قدروا على افتراء ابتكار معانيه فهمي بعد في حجب الالفاظ مستورة *
 ولا تقفوا رتق مبانیه وازا هيرها من و رآه الا كام زاهرة منظورة (اذا لم يكن
 لمر عين صحبة * فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر) فخالج قلبي ان اربب في هذا
 الفن كتاباً اتقد فيه الافكار * واوضح الاسرار * واحقق ما غفل سوء الفهم
 عن تحقيقه * واين ما تطرق السببه في طريقه * كاشفاً عن مواضع اللبس *
 مبراً بين السهي والسمس * لابل اشيد قواعد الكلام بما يسطع صبح الحق من افق
 بيانه * واوضح معاهد الايام بما ينظم التقرير المحرر من لائي تبيانه * واجمع عقد الدر
 بعد شتانه (بقدر اجتهاد الوسع والوسع مبذول) وكم عزمت فانتفض العزم *
 وتقدمت فتأخر الفهم * اذ انا في زمان صار الجهل فيه مشهوراً * والعلم كأن لم
 يكن شيئاً مذكوراً * درست العالم وعفت آثا رها * وارفعت المجاهل واتقدت
 نارها * العالم فيه مطروح على الطرق * والجاهل محمول على الحدق * لو قلت
 عمت اعين الزمان لما كذبت * او غيرت ادوار الفلك الدوار عن سمت الصواب
 لما نجبت * ولكني عذرت دهرى * ونبتت فعلته وراء ظهري * حين عاينت حسنة
 كبرى من حسنة * و شاهدت آية عظمى من آياته * فهي التي تغطي على جميع
 السيئات بمكائنها * بل لا يكثر بشان الزمان وحوادثه من يكون في دابة صيانتها
 (وما هي الا دولة الصاحب الذي * يصاحبه الاقبال والمجد والكرم) المخدوم
 الاعظم * دستوراً عظم الامراء في العالم * مالك زمام احكام العرب والعجم *
 رافع مراتب العلم الى النهاية القصوى * مظهر كلمة الله العليا * المنصوص بالنفس

القدسية المكرم بالرياسة الانسية * ناظورة ديوان الوزارة * عين اعيان الامارة *
 الفايز من قداح الفضل بالقدرح المولى * المشهود له في المعارف باليد الطولى * كاشف
 استار الحقائق بفكره الصائب * منور اسرار الدقايق برأيه الثاقب (شعر) لما
 بدت منه محامد جمة * في الناس سمى بالا مير محمد) (الصاحب المفضل منصور
 اللوى * المساجد القرم الكريم الاوحد) (راي له كالبدر يشرق في الدجى *
 ويربك احوال الخلائق في غد) (يامن يسأ ثلثا عن الغايات ان * فكرت فيه فهو
 غاية مقصد) (ما ان مدحت محمدا بمقالتي * لكن مدحت مقالتي بمحمد) غياث
 الحق والدينا والدين * رشيد الاسلام ومرشد المسلمين * ظل الله على انغلايق
 اجمعين * اجرى الله آثار معاليه على صفحات الايام * وربط اطناب دولته باوتاد
 انخلود والدوام * ولا زال ركن الدين بلطائف اعتسائه ركنينا * ودين العلم
 بعواطف اشفاقه متينا (ورحم الله عبدا قال آمينا) فهو الذي ارتفعت رايات ابالة
 الملك والدين بآرائه * وانتشرت آيات الحق المبين بآيمانه * تلاحا في سرادقات
 جلاله اتوار السعادة الابدية * وازهر في حدائق كماله اشجار الكرامة السرمدية
 * شمل ارباب الفضل افضاله * واستنزل الدهر عن طيابه الآية اقباله * وصارعود
 الامل من سحب ايديه * تفدق اسافله وتورق اعاليه * ان شبهته بالشمس النيرة
 كذبت * اوثلته بالسحب المطيرة لما اصبحت * من اين للشمس دقايق مصان تبهر
 الاباب * وجلال عبارات تنشر الفضل الباب * واتى للسحاب من الانعام * ما عم
 بجهور الانام * ودام مدى الليالي والايام * ولما قصدت شكر بعض نعمه التي
 تنظاها آثارها على * وهممت بذكر شيء من فواضله التي تنظر في اتوارها بين
 يدي * انتهزت وسنام عين الزمان * وسنا في دياجير الحدنان * وقصرت
 الزينة على نقص العلايق * والاشتغال بالتدبر اللايق * فلا حظت الكتب
 المصنفة في الفن المشار اليه * واخترت كتاب المطالع منها مفرجا عليه * لما رايت
 الاصحاب يهتمون بجحمته ودرسه * ويستكسفون منى مظان لبسه * ويسألوني
 ان اشرحه شرحا يرفع ستاره * ويوضح سرايره * ملحين في ذلك غالة الاخلاص *
 مكترحين على يشوا فاع الاقتراح * فاخذت في شرح له كشف عن وجوه فوايده
 نقابها * وذل من مسالك شجابه صا بها * ولم اقتصر على حل تركيبه *
 والافصاح عن نكت اساليبه * بل حققت ايضا قواعد الفن وبيت مقاصد القوم
 وبالغت في نقد الكلام * وابراد ما نسخ لي من الرد والتبول والتقص والابرار *
 فهم قد اخرجت من بحر الفكر فرايد الجواهر * ونظمتها في سمط العبارات لزواهر
 (وسيتها بلوامع الاسرار في شرح مطالع الانوار) وخدمت بها حضرته العلية *
 وسدته السنية * لازالت مدين الفضائل والمآثر * ومحط رجال الافاضل والاكابر *

وتجنت بعروة خدمته الاستمساك وفي ملك ذوى الاختصاص به الانسلاک * لملى
 اخضر من قاتمة الطافه بفتح * ويغرى لى البهيم عن صبح * صار قابض حنانه عادية
 الزمان انطوان * منشطا بلطف اعزازه عن عقل الهوان * فان روج ذلك لزيغ
 ناقد طبعه القديم * ولا حظى بين انعامه العجم * فسماعة من ذلك تخط لإلادهم *
 بل شنته اعر فها من اخزم * وها انا افيعن في شرح الكتاب * والله الوفق
 للصواب * (قوله اللهم انا نحمدك والحمد من آليك) اقول الحمد هو الوصف بالجميل
 على جهة التنظيم والتجمل وهو باللسان وحده والشكر على النعمة خاصة لكن
 مورده يعم اللسان واليدان والاركان فينبهها عموم وخصوص من وجد لان الحمد
 قد يرتب على الفضائل والشكر يختص بالفواضل والآلاء هي النعم الظاهرة
 والثناء هي النعم الباطنة كالحواس وملامنها وخص الحمد بالآلاء والشكر بالثناء
 لاختصاصه بالظاهر وعدم اختصاص الشكر به وتحقيق ما هبتها ان الحمد ليس
 عبارة عن قول لقائل الحمد لله بل هو فعل يشر بتعظيم النعم بسبب كونه منها وذلك
 الفعل اما فعل القلب اعني الاعتقاد باتصافه بصفات الكمال والجلال او فعل اللسان
 اعني ذكر ما يدل عليه لوفضل الجوارح وهو الايمان بافعال دالة على ذلك والشكر
 كذلك ليس قول لقائل الشكر لله بل صرف العبادة ما انعم الله عليه به من السمع
 والبصر وغيرها الى ما خلق واعطاه لاجله كصرفه النظر الى مطالعة مصنوعات
 والسمع الى تلقى ما يبنى عن مرضاته والاحتجاب عن منهياته وعلى هذا يكون الحمد
 اعم من الشكر مطلقا لعمومه النعم الواصلة الى السامد وغيره واختصاص الشكر
 بما يصل الى الشاكر * والهداية الدالة على ما يوصل الى المطلوب والقبالة عدم
 الغفلة والقوابة سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب والالهام القاء معنى في القلب
 بطريق الفيض والحق حال القول او العقد المطابق للواقع بقياسه اليه اعني كونه
 مطابقا للامر الواقع واذا قيس الى الواقع فهو الصدق اى كونه مطابقا له اذا
 تمهد هذا التصویر فنقول للنفس انا طرفة قوتان نظرية وعملية ويمكن حل قراين
 هذه الخطبة على مراتبها في كل واحدة منهما لأمرا تب القوة النظرية فلان النفس
 في مبداء النظر خالية عن العلوم لكنها مستعدة لها والا لا تمنع اتصافها بها
 وحيث تسمى عقلا هو لا يات تشبها لها بالهيولى الحلية في نفسها عن جميع الصور
 القابلة اياها ثم اذا استعملت آلاتها اعني الحواس الظاهرة والباطنة حصل لها علوم
 اولية واستعدت لاكتساب النظريات وحيث تسمى عقلا بالملكة لانها حصل لها بسبب
 تلك الاوليات ملكة الانتقال الى النظريات ثم اذا رقت العلوم الاولى وادركت
 النظريات مشاهدة اياها سميت بالعقل المستفاد لاستفادتها من العقل الفعال واذا
 صارت مخزونة عندها وحصلت لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تحشم كعب

اللهم انا نحمدك والحمد
 من آلك * ونشكر
 والشكر من نعمك
 ونسألك هداه بالهداية
 ونعوذ بك من النياوة
 والقوابة * ونبتغي
 منك اعلام الحق *
 والهام الصدق *
 فانه لا اله الا ما علمت *
 ولا دراية الا ما الهمت *
 انك انت العليم
 الحكيم * والجواد
 الكريم * من

جديد فهي العقل بالفعل ولما كان للانسان في مبدأ الفطرة المرتبة الاولى والات فحصل
المرتبة الثانية لى المشاعر الظاهرة والباطنة وهي كلها نعم يجب الحمد والشكر عليها
حدا لله تعالى على اعطائه لهما اشارة الى المرتبتين (وقوله ونألك هدايا الهداية
اشارة الى المرتبة الثالثة فان فحصل للمطالب النظرية من مبادئ يتوقف على هداية
الله تعالى الى سواء الطريق اذ الطرق متعددة والتمييز بين الصواب والخطا لا يتم
بمجرد الطاقة البشرية ولما كانت الهداية وان اقتضت حصول المطالب غير كافية
فيه بل لا بد معها من ارتفاع الموانع كالنجاوة والقواية استعاذ بهنهما (وقوله ونبتني
منك اعلام الحق والهام الصدق اشار به الى المرتبة الرابعة لان ملكة الاستحضار
لا تحصل الا بعد اعلامات متتالية والهوامات متوالية وفيه اشار بان المبدأ الفياض
لصور العقلية خزانة حافظة لها على ما تقرر في الحكمة ثم كرر الاشارة الى الراتب
الاربع بان رتب اربع قرآن بازاء كل مرتبة قرينة واحدة تليها لما رسم فيها فكانه
قال انما جئتكم على المرتبة الاولى لان استعد اذ العلوم ليس الامن حضركم وعلى المرتبة
الثانية لان دراية العلوم الاولى فيها المدة نحو اكتساب التواني يتمتع حصولها
الا بالهامك وانما سألتك الهداية في فحصل النظر بان لا تحصار العلم والحكمة فيك
واعلام الحق والهام الصدق لانك الجواد الحق والكرم اللطيف وامام راتب القوة
العملية فالاولاها تهذيب الظاهر باستعمال الشرايع النبوية والنواميس الالهية المشتمل
على جلها بل على كلها معنى الحمد والشكر حسب ما حققناه وثانيها تهذيب الباطن
عن الملكات الدنيوية عن آثارها عن عالم الغيب وذلك انما هي هداية الله وصرفه
النفس عن القواية وثالثتها ما يحصل بعد الاتصال بصالم الغيب وهو تعالى النفس
بالصور القدسية ولا يكون ذلك الا باعلام الحق والهام الصدق ورببتها ما جعله له
غيب اكتساب ملكة الاتصال والانفصال عن نفسه بالكلية وهو ملاحظة جمال الله
تعالى وجلاله وقصر النظر على كماله حتى يرى كل قدرة مضمحلة في جنب قدرته الكاملة
وكل علم مستغرقا في علمه السامع بل كل وجود وكال انما هو قابض من حنايه والى
هذه المرتبة اشار بمحصر العلم والحكمة والجود فيه (وقوله ونبتل اليك في ان تصلى
على محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين) اقول من التصايا
المذكورة في العلوم الحقيقية ان استفادة القابل من المبدأ يتوقف على مناسبة بينهما
وكثيرا ما يستعملها الحكماء في كتبهم منها اتم قالوا في المزاج ان انكسار الكيفيات
للتضادة واستقرارها على كيفية متوسطة وحدانية يوجب ان يكون لها نسبة الى
مبدأها الواحد بسببها يستحق ان يقبض على المتمزج صورة اوفى وكما كان المزاج
اعدل والى الوحدة الحقيقة اميل كانت النفس الفايضة عليه بمبدأها لشبهونها قولهم
ان النفوس الفلكية تسفرج بسبب حرارتها الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل

ونبتل اليك في ان
تصلى على محمد سيد
المرسلين وخاتم النبيين
وعلى آله الطيبين
الطاهرين من

فبعض لها بواسطة ذلك مناسبات الى المبادئ العالية التي هي بالفعل من جميع الوجوه
فتميز عليها من تلك المبادئ الكمالات الالائية بها الى غير ذلك من المواضع ولها مثل
في المواد الجزئية لانكاد نحصي ولما كانت النفس الانسانية متميزة في الملايق البدنية
مكدرة بالكدورات الطبيعية وذات الفعوض من اسعد في غاية التزهد عنها لاجرم وجب
الاستعانة في استفاضة الكمالات من تلك الحضرة بمتوسط يكون ذاجهتي البهرد والتعلق
حتى يفيل الفعوض من المبد القبيض بتلك الجهة الروحانية وهي منه بهذه الجهة
فلذلك وقع التوسل في استحصال الكمالات العالية والعملة الى اللؤيد بالراستين مالك
ازمة الامور في الجهتين بافضل الوسائل اعني الصلوة والتد عليه بما هو اهله
ومستحقه (قوله وبعد فهذا مختصر في العلوم الحقيقية) اقول اراد بالعلم ههنا ادراك
الركبات وبالعرفه ادراك البسيطات وهذا الاصطلاح يناسب ما نسميه من ائمة اللغة
ان العلم يتعدى الى مضامين والمعرفة الى مفعول واحد فلذلك خص المعارف بالالهية
والعلوم بالحقيقية وسمى المختصر بمطالع الانوار لان مسائل هذه الفنون تظهر بها
لقوة العقلية حقائق اشياء ظهورها بين يدي الحس بالاضواء وابواب هذا الكتاب
مظاهر تلك المسائل واسرارها لما ان المطالع مظاهر الكواكب واوارها ورثته
على طرفين لان المنطق مقصود بالبر والحكمة مقصودة بالذات فكان ذلك من هذه
في طرف وهي منه في طرف آخر وقسم الطرف الثاني اربعة اقسام لان الحكمة
علم باحث عن احوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بشد
الطاقة الانسانية والوجود اما واجب او ممكن والممكن اما جوهر او عرض فابحث
عن احوال الموجودات اما عن احوال تختص باحد هذه الاقسام او عن احوال
يستزك بين قسمين منها او بين ثلثة فان كان عن الاحوال المشتركة فهي الامور العامة
وان كان عن الاحوال المختصة بالجواهر فهو قسم الجواهر او بالاعراض فهو
قسمها او بالواجب فهو العلم الالهي وقدم الطرف الاول لان المنطق آلة لتحصيل
العلوم الحكمية والآلة مقدمة بالطبع ولما كانت الحاجة اليه لتبرك المجهولات وهي
اما ان يطلب تصورها او يطلب التصديق بما يجب فيها من نفي او اثبات لاجرم حصره
في قسمين احدهما لاكتساب التصورات اي المجهولات من جهة التصور وثانيهما
لاكتساب التصديقات اي المجهولات من جهة التصديق وبوب القسم الاول على
باين فرعين للتقصود بالذات في هذا القسم وبين ما يكون قوته وضع الباب الاول
لذكر المقدمات وعني بالقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم وكان الانسب
تصديرها على القسمين لعدم اختصاصها بهذا القسم وجعل مباحث الالفاظ منها
وان عدها بعضهم من ابواب المنطق قسما على انها ليست جزءا منه كما سمي يسانه
(قوله الفصل الاول في الحاجة الى المنطق) العلوم اما نظرية غير آية واما عملية آية

وبعد فهذا مختصر في
العلوم الحقيقية والمعارف
الالهية ومبينة بمطالع
الانوار ورثته على
طرفين الاول في المنطق
والثاني اربعة اقسام
الاول في الامور العامة
والثاني في الجواهر
خاصة والثالث في
الاعراض خاصة والرابع
في العلم الالهي خاصة
الاول في المنطق
وهو قسمان الاول
في اكتساب التصورات
وفي بيان الباب الاول
في المقدمات وفي
فصول من

الفصل الاول في
الحاجة الى المنطق
العلم اما تصور ان كان
ادراكا ساذا واما
تصديق ان كان مع
حكم بنى او اثبات
مبين

وغاية العلوم الآلية حصول خبرها ولما كان المنطق علما آليا يكون له غاية والغاية متقدمة
 في التصور على تحصيل ذي الغاية فلا بد من تقديم معرفة غاية المنطق على تحصيله وكما
 ارضاية المنطق من مقدمات السروع فيه كذلك معرفة حقيقته يكون السارع على بصيرة
 في طلبه لكن تصور حقيقته موقوف على معرفة ثبوته لان هلية الشيء البسيطة متقدمة
 على ماهيته بحسب الحقيقة فيجب بيان هلية المنطق حتى يمكن بيان حقيقته فلذلك بين
 احتياج الناس الى المنطق في اكتباب الكمالات لانه اذا ثبت ان الناس يحتاجون
 اليه في اكتبابها ولاشك ان الكمالات ثابتة ومالا يتم الشيء الثابت الابه فهو ثابت
 يلزم ان يكون المنطق ثابتا ولما استل بيان الحاجة على هذه الامور اللثة اما على غاية
 المنطق فانه اذا علم ان الاحتياج اليه لاي سبب كان ذلك السبب غاية واما على حقيقته
 فلان البحث بالآخرة يساق اليه واما على الاحتياج اليه فظاهرعنون العصل بالحاجة
 الى المنطق ابارا للاختصار وايضالما كان آخر ما نهمل اليه المقاصد قدمه ووسم
 الفصل به واذا قد توقف بيان الحاجة على معرفة التصور والتصديق صدر الفصل
 بهما فقال السلم اما تصور ان كان ادراكا ساذجا واما تصديق ان كان مع الحكم بنفي
 او ثبات اي العلم اما ادراك يحصل مع الحكم او ادراك لا يحصل معه فان كان ادراكا
 يحصل مع الحكم فهو التصديق والافهو التصور وتوضيحه انا اذا تصورنا زوايا
 المثلث ونصورنا التساوي لثايتين والنسبة بينهما فلاخفاء في انا تشكل فيها قبل
 قيام البرهان الهندسي ثم اذا وقفنا عليه جزئيا بها فيحصل لنا حالة ادراكية مغيرة
 للحالات السابقة فهذه الكيفية الادراكية الحاصلة مع الحكم سميت تصديفا وتفيد
 الحكم بالنفي والاثبات لاجرا ج التقيدي وههنا اشكالات يستدعي المقام ايرادها
 وحلها احدها ان هذا التوجيه لا يكاد يتم لان التصديق ان كان نفس الحكم
 لا يصدق عليه انه ادراك يحصل مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من
 التصورات الثلثة والحكم فذلك لان الحكم حينئذ يكون سابقا عليه ولا يكون معه
 وجوابه ان المصنف اخبر ان التصديق بمجموع الادراكات الاربعة ولما كان الحكم
 جرا خيرا للتصديق حالة حصول الحكم يحصل التصديق فيكون ادراكا يحصل مع
 الحكم معية زمانية وتقدم الحكم عليه بالذات لاينافي ذلك وكان النزاع في انه الحكم
 فقط او المجموع انما نسا من هذا المقام وثانيها ان التصديق اما نفس الحكم او بمجموع
 الادراكات والحكم وايا ما كان لا يتدرج تحت العلم اما اذا كان نفس الحكم فلانه
 عبارة عن ايقاع النسبة وهو من مقولة الفعل فلا يدخل تحت العلم الذي هو من مقولة
 الكيف او الانفعال واما اذا كان التصديق هو المجموع فلان الحكم ايس بعلم
 والمجموع المركب من العلم وبما ليس بعلم لا يكون علما وجوابه ان الحكم وايقاع النسبة
 والاسناد كلها عبارات والفاظ والتحقيق انه ليس للنفس هنا تدبر وفعل بل اذعان

وقبول للنسبة وهو ادراك ان النسبة واقعة اولست يواقعة فهو من مقولة الكيف
وكيف لاوقد ثبت في الحكمة ان الافكار ليست موجودة للنتائج بل هي معدنات للنفس
لقبول صورها العقلية عن واهب الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية لما صح
ذلك وثالثها ان التقسيم فاسد لان احد الامر ين لازم وهو اما تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره واما امتناع اعتبار التصور في التصديق وذلك لان المراد بالادراك الساذج
اما مطلق الادراك او الادراك الذي اعتبر فيه عدم الحكم فان كان المراد مطلق
الادراك يلزم الامر الاول وهو ظاهر وان كان المراد الادراك مع عدم الحكم يلزم
الامر الثاني لانه لو كان التصور معتبرا في التصديق وعدم الحكم معتبرا في الصور
فيكون عدم الحكم معتبرا في التصديق فيلزم اما تقوم الشيء بالتقيضين او اشتراط
الشيء بتقيضه وكلاهما محالان وجوابه ان اردتم بقولكم التصور معتبر في التصديق
ان مفهوم التصور معتبر فيه فلا تم ومن البين انه ليس بمعتبر فيه فكم من مصدق
لم يعرف مفهوم التصور وان اردتم ان ماصدق عليه التصور معتبر في التصديق فسلم
ولكن لانم انه يلزم ان يكون عدم الحكم معتبرا في التصديق وانما يلزم ان لو كان
مفهوم التصور ذاتيا لما تمته وانه ممنوع ورابعها ان التصور والتصديق منقسمان
الى العلم والجهل فلو انقسم العلم اليهها يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى قسمه وانه
محال وجوابه ان العلم ههنا عبارة عن الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة
وهو اعم من ان يكون مطابقا او لا يكون وخاصها ان قوله العلم اما تصور اذ كان
ادراكا ساذجا جله شرطية قدم الجزاء فيها على الشرط وذلك غير جائز وعلى
تقدير جوازه يكون محصل الكلام ان العلم ان كان ادراكا ساذجا فهو اما تصور
وان كان ادراكا مع الحكم فهو اما تصديق ومن البين فساد هذه العبارة اذ قد اورد
فيها كلمة اما بدون اختها وجوابه ان الشرط ههنا وقع حالا ولا يحتاج الى الجزاء
(واعلم ان مختار المصنف في التصديق منظور فيه من وجوه الاول انه يستلزم ان
التصديق ربما يكتسب من القول النارج والتصور من الجهة اما الاول فلان الحكم
فيه اذا كان غنيا عن الاكتساب ويكون تصور احد طرفيه كسبا كان التصديق
كسبا على ما اختاره وسأيتك بيانه وحيثذ يكون اكتسابه من القول الشارح واما الثاني
فلان الحكم لابد ان يكون تصورا عنده واكتسابه من الجهة الثاني ان التصور مقابل
للتصديق ولا يبي من احد المتقابلين بجزء المقابل الآخر واما الواحد والكثير فلا تقابل
بينهما على ما سمعته من اثمة الحكمة الثالث ان الادراكات الاربعة علوم متعددة
فلا تندرج تحت العلم الواحد فعلى هذا طريق القسمة ان يقال العلم اما حكم او غيره
والاول التصديق والثاني التصور وهو مطابق لما ذكره الشيخ وغيره من محقق
هذا الفن في كتبهم لا يقال الشيخ ما قسم العلم الى التصور والتصديق بل الى التصور

السازج والى التصور مع التصديق فانه قال فى الاشارات الشئ قديما تصوروا ساذجا
 مثل علمنا بمعنى اسم المثلث وقد يعلم تصوروا معه تصديق مثل علمنا بان كل مثلث فان
 زواياه ساوية لقائمتين وذكر فى النفاة ان الشئ يعلم من وجهين احدهما ان تصور
 فقط كما اذا كان له اسم فقط به تمثل معناه فى الذهن وان لم يكن هناك صدق او كذب
 كما اذا قيل انسان اوقيل اقل كذا فالتكاذب اذا وقت على معنى ما مخاطب به من ذلك
 كنت تصوره والثاني ان يكون مع التصور تصديق كما اذا قيل لك سلا ان كل يياض
 عرض لم يحصل لك من هذا تصور هذا القول فقط بل صدقت انه كذلك اما اذا
 شككت انه كذلك اوليس كذلك فقد تصورت ما قال فالتكاذب فيما لا تصوره
 ولا تفهمه لكن لم تصدق به بعد فكل تصديق يكون معه تصور ولا ينكسر فالتصور
 فى هذا المعنى جيد ان تحدث فى الذهن صورة هذا التأليف وما يؤلف منه كالبياض
 والعرض والتصديق هو ان يحصل فى الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء انفسها
 انها مطابقة لها والتكذيب بخلاف ذلك هذه عبارة الشيخ وهى مصرحة بما ذكرنا
 لانا نقول ليس المراد ان العلم ينقسم الى التصور بن والالم يكن القسمة حاصرة فالتصديق
 عنده علم على مقتضى تعريفه وهو ليس شيئا منهما بل المراد ان العلم يحصل على
 الوجهين وحصوله على وجه اخر لابنا فى ذلك على ان سائر كتب الشيخ مشفونة
 بتقسيم العلم الى التصور والتصديق فانه ذكر فى مفتاح المغالة الاولى من الفن الخامس
 من مطلق النفاة ان العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكري فبما ان
 احدهما التصديق والاخر التصور وقال فى الموجز الكبير فى الفصل الاول من المغالة
 الثالثة العلم على وجهين تصور وتصديق وفى اول فصول كتاب النجاة كل معرفة وعلم
 اما تصور واما تصديق الى غير ذلك من مواضع كلامه هذا هو الكلام المختصر
 اللابى بشرح الكتب ومن اراد الكلام المشيع الطويل الذيل فعليه بمطالعته سالتنا
 المعمولة فى التصور والتصديق (قوله وليس الكل من كل منهما ضروريا) اى ليس
 كل واحد من كل من التصور والتصديق ضروريا وليس كل واحد من كل منهما
 كسبيا وقبل الخوض فى البرهان لابد من تحريج الدعوى فلذلك اشار اولا الى تعريف
 الضرورى والنظرى باستردافهما بغير فهمهما وصفا على سبيل الكنف وتعريف
 النظر لتو فهمهما عليه فالعلم اما ضرورى او نظرى والضرورى ما لا يحتاج فى حصوله
 الى نظر كتصور الوجود والشئ والتصديق بان الكل اعظم من الجزء والنظرى
 ما يحتاج فى حصوله الى نظر كتصور حقيقة الملك والروح والتصديق بحدوث العالم
 لا يقال التقسيم والتعريف فاسدان اما التقسيم فلان مورد القسمة علم وكل علم اما
 ضرورى او نظرى فان كان ضروريا لا يشمل النظرى وبالعكس فلا يكون مورد
 القسمة اما لا قسمين وهكذا نقول فى قسمة العلم الى التصور والتصديق بل فى كل

وليس الكل من كل
 منهما ضروريا
 لا يحتاج فى تحصيله
 الى نظر وهو ترتيب
 امور حاصلة فى الذهن
 يتوصل بها الى
 تحصيل غير الحاصل
 والاما احتضا الى
 تحصيل ولا نظر فمحتاج
 اليه والاما قدرنا على
 تحصيل من

فسمه واما التعريف فلان التصديق الضروري قد يحتاج الى النظر لانه مفسر
 بما يكون تصور طرفه وان كان بالكسب كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما وجبئذ
 لا يكون تعريف الضروري جامعا ولا تعريف النظرى مانعا لانا نجيب عن الاول
 بعد المساعدة على القدمتين باننا لانهم اتفقا شيئا فان الحكم في الكلية على جزئيات
 العلم ومورد القسمة مفهوم العلم فلا اندراج للاصغر تحت الاوسط سلمناه لكن لم قلتم
 انه لو كان مورد القسمة ضروريا لم يشمل النظرى وانما يكون كذلك لو لم يكن ضروريا
 في بعض الصور نظريا في بعضها فان طبيعة الاعم يمكن بل يجب انصافها بالامور
 المتعاقبة لتحقيقها في الصور المتعددة وعن الثاني بان تعريف التصديق البديهي مختلف
 فيه كما اختلف في ماهية التصديق فان التصديق عند الامام لما كان عبارة عن مجموع
 الادراكات الاربعة فانما يكون بديها اذا كان ذلك المجموع بديها وانما يكون ذلك المجموع
 بديها اذا كان كل واحد من اجزائه بديها ومن ههنا نراه في كسبه الحكمية يستدل ببداهة
 التصديقات على بداهة التصورات واما عند الحكم فقاط البداهة والكسب هو نفس الحكم
 فقط فان لم يتج في حصوله الى نظري يكون بديها وان كان طرفا بالكسب لا يقال حصول الحكم
 مشتر الى صور الطرفين وان كانا شرطية فلو كان احدهما يحتاج الى النظر يلزم احتياج
 الحكم اليه فلا يكون بديها لانا نقول الاحتياج المنفي هو الاحتياج بالذات وثبوت
 الاحتياج بواسطة لينا في ذلك على ان التفسير المذكور ليس لتصديق الضروري
 بل للاولى فان المجربات والتواترات والحدسيات ضرورية وليس تصورات اطرافها
 كافية في جزم العقل بالنسبة بينهما ولو اصططنا ههنا على ذلك لم يتم البرهان على
 امتناع كسبية التصديقات كلها ولم ينحصر الموصل الى التصديق في الحجة لجواز
 ان يكون الموصل هو الحدس او التواتر او غير ذلك والنظر ترتيب امور حاصلة
 يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل فالترتيب في اللغة وضع كل شئ في رتبته وهو
 قريب من مفهومه الاصطلاحي اعني جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها الترتيب
 الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر وهو اخص من التأليف اذ لا
 اعتبار لنسبة التقدم والتأخر فيه وانما قال امور لان الترتيب لا يتصور في امر واحد
 والمراد بها ما فوق الواحد سواء كانت متكررة اولا وهى اعم من الامور التصورية
 والتصديقية وقبدها بالخاصة لامتناع الترتيب فيها بدون كونها حاصلة ويندرج
 فيه مواد جميع الاقضية وهو اولى من المعلوم لان العلم وان جاز اخذه اعم الا انه
 مشترك والاحتراز عن استعمال الالفاظ المشتركة واجب في صناعة التعريف واعتبر
 في المطلوب ان يكون غير حاصل لامتناع تحصيل الحاصل وهذا تعريف بالعلل
 الاربع كما هو المشهور ورسم لا اعتبار الخارج فيه والاشكل الذي استصعبه قوم
 بانه لا يتناول التعريف بالفصل وحده ولا بالخاصة وحدها مع انه يصح التعريف

بأحد هما على رأى المتأخرين حتى غيروا التعريف الى تحصيل امر او ترتيب امور
 فليس من تلك الصعوبة في نبيء اما اولافلان التعريف بالقرارات انما يكون بالمستقاة
 كالناطق والضاحك والمستق وان كان في اللفظ مفردا الا ان معناه شيء له المشتق منه
 فيكون من حيث المعنى مركبا واما ثانيا فلان الفصل والخاصه لا يدلان على المطلوب
 الا بقرينة عقلية موجبة لا تنقل الذهن اليه فالتركيب لازم واما ان التعريف بالعلل
 تعريف بالمباين فجوابه ان معناه ليس ان العلة انفسها معرفات للماهية بل الماهية
 يحصل لها باعتبار مقايستها الى العلة امور لا تباينها وتحمل عليها فربما يحصل لها
 بالقياس الى كل علة محمول وربما يحصل لها بالقياس الى عتين او اكثر فخرق
 الماهية بتلك الامور المحمولة عليها فتكون هي معرفة لها من حيث القياس الى العلة
 ويمكن ان يقال ايضا العلة المذكورة في تعريف الفكر ليست عللا بالحقيقة بل قيل
 انها علل على سبيل التشبيه والمجاز وهذا التعريف انما هو على رأى من زعم ان الفكر
 امر متغير للانتقال اما من جملة نفسه فقد عرفه بأنه حركة ذهن الانسان فهو المبادئ
 والرجوع عنها الى المطالب فامتد الحركة الاولى هو المطلوب المشعور به من وجه
 وما هي أفيد الصور العقلية المخزونة عند النفس وما اليه الحد الاوسط والذاتي والرضي
 وامتد الحركة الثانية وما هي فيه الحدود والذاتيات والرضيات ليرتبها ترتيبا خاصا
 وما هي اليه تصور المطلوب او التصديق به فالحركة الاولى تحصل المادة والثانية
 تحصل الصورة وحيث يتم الفكر وازائه الحدس اذ لا حركة فيه اصلا وهو يختلف
 في الكم كان الفكر يختلف في الكيف وينتهي الى القوة القدسية الغنية عن الفكر اذا
 انتش هذا على صحايف الاذهان فلتنسرح الآن في تقرير البرهان فتقول اما الدعوى
 الاولى فلان كل واحد من كل من التصور والتصديق لو كان ضروريا لم يخرج
 في تحصيل شيء منهما الى نظروا التالي باطل ضرورة اختياري في بعض التصورات
 والتصديقات اليه وهذا أولى مما قيل لو كان كذلك لما جهلنا شيئا لان الجهل لا ينافي
 الضرورة فان كثيرا من الضروريات كالتجربات وما لم يتوجه اليه العقل يجهل
 ثم يعقل واما الدعوى الثانية فلانه لو كان كل منهما نظريا لم تقدر على اكتساب شيء
 منهما وفساد التالي يدل على فساد المقدم بيان الملازمة ان اكتساب النظرى انما
 يكون بعلم آخر واكتسابه ايضا يكون بآخر وهم جرافان عادت سلسلة الاكتساب
 يلزم الدور او ذهبت الى غير النهاية يلزم التسلسل وهما يستلزمان امتناع القدرة
 على الاكتساب اما الدور فلانه يقضى الى توقف المطلوب على نفسه وحصوله قبل
 حصوله واما التسلسل فتوقف حصوله حيث تدعى استحضار ما لانهاية له وانه محال
 وربما يورد ههنا اعتراضات الاول ان ردتهم التصور التصور بوجه ما فلم قلتم اننا
 نحتاج في حصول شيء منها الى نظروا ومن البين انه ليس كذلك اذ كل شيء يتوجه اليه

العقل فهو متصور بوجه ما وان اردتم به التصور بكنه الحقيقة فلا تم ان الكل لو كان
 نظرا يادار اوصار متسلسلا وانما يلزم ذلك لو لم يقته سلسلة الاكتساب الى التصور
 بوجه ما والجواب من وجهين الاول ان الاكتساب اما ان ينتهي الى التصور بوجه
 ما ولا ينتهي وايا ما كان يلزم الدور او التسلسل اما ان لم يقته فظاهرا واما ان انتهى
 فلان ذلك الوجه ان كان متصورا بالكنه فكذلك وان كان متصورا بوجه آخر فنقل
 الكلام اليه حتى يلزم التسلسل في تصورات الوجوه الثاني ان المراد بالتصور مطلق التصور
 اعلم من ان يكون بوجه ما او بكنه الحقيقة لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد
 تبين بطلانه لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ويلزم من عدم
 تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه الثاني ان قولكم لو كان الكل
 نظريا يلزم الدور او التسلسل والقضايا التي ذكرتم في بيانه نظرية على ذلك التقدير
 فلا يمكن لكم الاستدلال بها والازم الدور او التسلسل وهذا الشك ان اورد بطريق
 التقص بان يقال ما ذكرتم من الدليل لا يتم بجميع مقدماته فانه لو اريد اتمامه يلزم
 الدور او التسلسل لان القضايا المذكورة فيه كسبية على ذلك التقدير تحتاج الى
 كاسب ويعود الكلام فيه فيصور او يسلسل فاجواب عنه بان لا تم ان تلك القضايا
 كسبية على ذلك التقدير بل بديهية فانه ما في الباب استحالة ذلك التقدير سلمه لكن
 لانها لو كانت كسبية على ذلك التقدير لاحتاجت الى كاسب وانما يلزم لو كانت
 كسبية في نفس الامر وهو ممنوع وان اورد على سبيل المناقضة فان منع بداهة القضايا
 المذكورة فلا يكاد يتوجه لان الملل ما ادعى بداهتها بل صحتها في نفس الامر وان
 منع صدقها فلا يخلو اما ان يمنع صدقها في نفس الامر او على ذلك التقدير وطهراته
 لا يمكن التفصي عن المنع الاول بل افحام الملل لازم واما المنع على ذلك التقدير
 بان يقال لان صدق تلك القضايا على ذلك التقدير وبين توجيه المنع بانها كسبية
 على ذلك التقدير والكسبي يمكن تعرق المنع اليه او يقال هب ان تلك القضايا معلومة
 الصدق في نفس الامر لكن لانها معلومة على ذلك التقدير وكيف تكون معلومة
 على ذلك التقدير وهي كسبية على ذلك التقدير فلو كانت معلومة يلزم الدور
 او التسلسل فهو منع مندفع بالتزديد فان تلك القضايا لما كانت صادقة في نفس الامر فلا
 بخلو اما ان تكون صادقة على ذلك التقدير او لا تكون وايا ما كان يحصل المطلوب
 اما اذا كانت صادقة على التقدير فلتام الدليل سالما عن المنع المذكور واما اذا لم تكن
 صادقة فليكون التقدير منافيا للواقع حينئذ ومنا في الواقع مشتق في الواقع الثالث
 ان لزوم التسلسل مبني على ان التصور لا يمكن اكتسابه من التصديق والعكس فالاولى
 ان يقول ليس كل من كل منهما نظريا لانا نعلم بالضرورة بعض التصورات
 والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان النقي والابسات

لا يمتنع ولا يرتفعان أو تقول لو كان العلوم التصورية والتصديقية نظرية
لا متنع حصول علم هو أول العلوم والتالي باطل لما للضرورة فلان كل علم فرض
لابد ان يتقدمه علم آخر على ذلك التقدير فلا يكون أول العلوم واما بطلان
التالي فلان الانسان في مبدأ الفطرة خال عن سائر العلوم ثم يحصل له التصور
والتصديق وهو علم أول (قوله بل البعض من كل منها نظري) لما بطل ان كل
واحد من التصورات والتصديقات ضروري أو نظري لزم ان يكون البعض من كل
منهما ضروري أو البعض الآخر نظري فان قلت كذب الموجبين الكليين لا يستلزم
الاصدق السالبيين الجزئيين وهما اعم من الموجبين الجزئيين وصدق الاعم لا يستلزم
صدق الاخص قلت ان تصورات وتصديقات فلو جبة والسالبة متساويان اذا تقرر
هذا فتقول اما ان لا يمكن اقتصاص النظريات من الضروريات ويمكن الاول باطل لان
من علم لزوم امر لا نعلم علم وجود الملزوم او عدم اللازم علم بالضرورة من ذلك وجود
اللازم ومن هذا عدم الملزوم وايضا من حصل عنده ان كل (ج ب) وكل (ب ا)
فلا بد ان يحصل عنده ان كل (ج ا) فحين ان اكتساب النظريات من الضروريات يمكن
في الجملة سواء كان بالذات او بواسطة فلا يخلو اما ان ينال كل مطلوب نظري من كل
ضروري وهو اولي البطلان او يكون لكل واحد من المطالب ضروريات مخصوصة
وطرق معينة مثل الحد والرسم في التصورات والقياس والتخيل والاستفراء
في التصديقات وحيث ان يحصل المطلوب من تلك الضروريات والطرق كيف
ما وقعت وهو ظاهر الاستحالة او لا يحصل الا اذا كانت على شرائط واورضاع
مخصوصة كساواة المرف وتقدمه في المعرفة وكونه اجلي في التصور واجباب
صغرى الشكل الاول وكلية كبره في التصديق وحيث ان العلم بوجود تلك الطرق
والشرائط وصحتها بالضرورة او لا الاول باطل والالم يمرض النطق في انتظار
العقلاء ولم يتور الضلال لا آراء العلماء لكن بعض العقلاء يناقض بعضا في مفتضى
الافكار بل الانسان الواحد نفسه بحسب اختلاف الانظار فست الحاجة الى علم يتعرف
منه تلك الطرق والشرائط وهو المنطق لا يقال لانها لو كانت ضرورية لم يقع
غلط في الافكار وانما يلزم ذلك لو كان وقوع النطق من جهة الاختلال فيها وهو
ممنوع لجواز ان يكون وقوعه لاجل فساد المادة لا نقول تلك الطرق والشرائط
تراعى جانب المادة وطاعتها جانب الصورة فلو كانت معلومة بالضرورة لم يقع الغلط
لا في الصورة ولا في المادة او نقول وقوع النطق امامن جهة الصورة او من جهة المادة
والباكان يتم الكلام اما اذا كان من جهة الصورة فظاهرا واما اذا كان من جهة المادة
فلان النطق من جهة المادة ينتهي بالآخرة الى النطق من جهة الصورة لان البسادی
الاول بدیهة فلابق النطق فيها فلو كانت صحيحة الصورة كانت البسادی التواني

بل البعض من كل
منهما ضروري
والبعض نظري يمكن
تحصيله من البعض
الآخر الضروري
بطرق معينة
وبشرائط مخصوصة
لا يسلم وجودها
ولا صحتها بالضرورة
ولذلك يمرض النطق
في الفكر كثيرا

ايضا صحيحة وهم جرافلا يقع النطق اصلا فقد بان ان وقوع النطق في الفكر لابد وان يكون نفسا صورة في سلسلة الاكتساب المنتهية الى البسادی الضرورية ثم بجه ان يقال عدم وقوع النطق انما يلزم لو كانت مطومة ومرورتها لاتستلزم ذلك وعلى تقدير العلم بها انما لم يقع النطق اذ اروعيت والعلم بها لا يوجب رعايتها والحق ان هذه المقدمة مستدركة في البيان فان اثبات الاحتياج الى المنطق لا يتوقف على ذلك نعم اثبات الاحتياج الى تعلم موقوف عليه لكن المدعى ليس ذلك وكذلك تقسيم العلم الى التصور والتصديق مستدرك اذ يمكن ان يقال العلوم ليست بامر هام ضرورية ولا نظرية الى آخر البيان (وقوله فاحتج بالقانون فييد) هذه اشارة الى تعريف المنطق بالقانون لفظ سرياني روي انه اسم للمسطر بلقتهم وفي الاصطلاح مرادف للاصل والقاعدة وهو امر كلي منطبق على جزئياته عند تعرف احكامها منه وبالتفصيل مقدمة كلية تصليح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول حتى يفرج الفرع من القوة الى الفعل ولا يخفى ان المنطق كذلك لانعباقة على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع اليه والمعلومات تساؤل الضرورية والنظرية والمجهولات التصورية والتصديقية وانما لم يقل بفيد معرفة طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات كما ذكره صاحب الكشف لئلا يوهى بالانتقال الذاتي على ما يبتدأ اليه الفهم من تلك البصرة فصرح بالمقصود جريا على وتيرة الصناعة والمراد بقوله بحيث لا يعرض النطق في الفكر عدم عروضة عند مراعاة القانون على ما لا يخفى فان المنطق ربما يخطئ في الفكر بسبب الاهمال هذا مفهوم التعريف واما احترازاته فالقانون كالجس يشل سائر العلوم الكلية واحتززه عن الجزئيات وبقي القيود كالفضل احترازه عن العلوم التي لا تفيد معرفة طرق الانتقال كالحق والهندسة وهذا التعريف مشتمل على الملل الاربع فان القانون اشارة الى مادة المنطق فان مادته هي القوانين الكلية (وقوله فييد معرفة طرق الانتقال اشارة الى الصورة لانه المخصص للقانون بالمنطق والى العلة الفاعلية بالالتزام وهو العارف العالم بتلك القوانين (وقوله بحيث لا يعرض النطق اشارة الى العلة الفاعية وانما عرفه بالملل الاربع لان المراد بيان حقيقة المنطق والتعريف بها فييد حقيقة المرف فان وجود الملل من لوازمها فاذا وجدت في الذهن يلزم وجوده فيه لانقال التعريف فاسد من وجهين الاول انه تعريف بالبيان اما لا فلان المنطق علم والقانون من المعلومات واما ثانيا فلانه قوانين متعددة فلا يصدق عليه القانون الثاني التعريف دورى لان معرفة طرق الاكتساب جزء من المنطق فيتوقف فهمه على معرفة طرق الاكتساب فلو كانت معرفتها مستفادة من المنطق توقفت عليه فيلزم الدور لانه يجب عن الاول بان المنطق قد يطلق ويراد به معلوما كما يقال فلان يعلم المنطق وقد يطلق ويراد به نفس العلم والمراد ههنا المعلوم فاندفع الاشكال

فاحتج الى قانون
يفيد معرفة طرق
الانتقال من المعلومات
الى المجهولات
وشرائطها بحيث
لا يعرض النطق في
الفكر الا نادرا وهو
المنطق متن

وعن الثاني بان المراد بالقانون القوانين المتعددة الا انها لما اشتركت في مفهوم القانون وكان المقصود تعريف المنطق من حيث انه علم واحد صيرعنها به وعن الثالث باننا لانسلم ان معرفة طرق الاكتساب جزء المنطق وانما نكون ان لو لم يكن المراد بها جزئياتها المنطقية بل الواد على ماهي مستعملة في سائر العلوم والنسبة على ذلك استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات (وقوله الانادرا لادخله في التعريف وقيل انه متعلق بمجمله لا يمرض الفلظ واعترض بان المفكر ان راعى القوانين المنطقية لم يقع الخطاء اصلا والافضل انه يكون اكثرها لانادرا وقيل انه متعلق بقوله فاحتج فان بعض الناس كالمؤيد بالقوة القدسية لا يحتاج اليه ورد به لم يتوجه السؤال الثاني حيث قد ويمكن ان يوجه القول ان الاول فلان لتحصيل العلوم مراتب متفاوت كما لا وتقصانا وكما انها تنهى في الكمال الى حد لا يقع الخطاء اصلا كذلك في جانب نقصان تنهى الى حد نبذت جميع افكار الشخص عن مطالبه كما اذا كان متاهيا في البلادة حتى لو قدر انه قد وقف على جميع القوانين المنطقية وعرض افكاره عليها اخطأ بللادته وكان للمصنف قد اوما الى هذا المعنى في آخر قسم المنطق من هذا الكتاب فقاطع ثمة واما الثاني فلان العلوم النظرية على قسمين ما يتطرق فيها الفلظ وما ليس من شأنها ذلك وهي العلوم المتسقة المنظمة التي تنساق الاذهان اليها من غير كلفة ومشقة كالهندسيات والحسابيات ولا احتياج لها الى المنطق وانما الحاجة اليه لقسم الاول ولما كانت تلك العلوم قليلة بالقياس الى العلوم التي من القسم الاول استثنائها بقوله (الانادرا على معنى ان الناس يحتاجون في اكتساب العلوم النظرية الى المنطق الانادرا في بعض العلوم لالبعض الناس حتى يرد مذكروا هذا على قاعدة القوم وقد اشار اليها صاحب الكتاب في محرم السؤال الاول وهي منظور فيها لان تلك العلوم ان كانت نظرية فهي تحتاج الى نظر والنظر مجموع حركتين حركة لتحصيل المبادئ وحركة لترتيبها ولا شك ان تحصيل المواد وترتيبها يحتاجان الى القوانين المنطقية وعدم وقوع الخطاء فيها لا يتناق ذلك وانما يسمى هذا الفن منطقا لان المنطق يطلق على المنطق الخارجي الذي هو اللفظ وعلى الداخلي وهو ادراك الكليات وعلى مصدر ذلك الفعل ومظهر هذا الاتفعال ولما كان هذا الفن بقوى الاول ويملك يائه في ملك السداد ويحصل بسببه كالات الثالث لاجرم اشتق له اسم منه وهو المنطق (قوله فان قيل المنطق لكونه نظريا) قد عارض في ان للمنطق محتاج اليه في اكتساب العلوم النظرية وتقريرها ان يقال ما ذكرتم وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما يفي به وذلك من وجهين الاول لو افتر اكتساب العلوم النظرية الى المنطق لزم الدور او التسلسل واللازم محال بيان الملازمة ان للمنطق نظري يمرض فيه الفلظ لانه لو كان ضروريا او نظريا لا يمرض فيه الفلظ لم يقع فيه خلاف بين ارباب الصناعة وحيث قد يفتر اكتسابه الى قانون آخر وينقل الكلام اليه مرة بعد اخرى فان ناهت القوانين دار

فان قيل المنطق لكونه نظريا يمرض فيه الفلظ بموجب القانون آخر وتسلسل ولان كثيرا من الناس يكتسب العلوم والمعارف بدون المنطق قلنا المنطق بمضه ضروري وبعضه نظري يكتسب من الضروري منه بطريق ضروري كما يكتسب غير البين من الاشكال الاربعة من البين منها بطريق بين كما استعرفه فاستغنى عن منطق آخر ويمكن بعض الناس نادرا من الاكتساب بدون المنطق لا يبنى الحاجة اليه من

والا تسلسل ولما استلزم الدور التسلسل اقتصر عليه هذا توجيه على محاذاة
 ماقى الكتاب والاحسن ان يقال ان المنطق ليس ضروريا ولا لا متنع هروض الغلط
 في الافكار لان المبادئ الاولى ضرورية فلو كان العلم بجميع طرق الانتقال ضروريا
 لم يمكن وقوع الغلط اصلا فهو نظري فيحتاج في اكتسابه الى قانون آخر فان وجد
 في سلسلة الاكتساب ما يقتضي الانتقال اليه لزم الدور والالزم التسلسل لا يقال
 لان لزوم التسلسل لجواز الانتهاء الى قانون ضروري لانا نقول المنطق هو العلم
 بجميع طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات فانها ان كانت تصورية
 فطريق الانتقال اليها القول الشارح وان كانت تصديقية فطريق الانتقال
 اليها الحق فلا طريق انتقال الا وهو من المنطق فلو كان نظريا فالى طريق يفرض
 للانتقال يكون نظريا والالزم خلاف المقدور الثاني لو كان المنطق محتاجا اليه
 في اكتساب العلوم النظرية لما حصل الاكتساب بدونه والثاني باطل لان كثيرا
 من العلماء والنظار مجردين عن هذه الآثار يكتسبون العلوم والمعارف مصيين
 في الافكار والمراد بالعلوم ههنا التصديقات والمعارف التصورات بناء على ما سبق
 من ان المعرفة ادراك البسيط والعلم ادراك المركب وتقرر الجواب عن الاول اننا لم
 ان المنطق لو كان نظريا يفرض فيه الغلط لزم التسلسل وانما يلزم لو كان نظريا بجميع
 اجزائه وهو ممنوع بل بعضه ضروري وبعضه نظري مستفاد من الضروري
 منه بطريق ضروري كما يكتسب غير البين من الاشكال الاربع من البين منها وهو
 الشكل الاول بطريق بين كالتخلف والافتراض والعكس فان انحرف رجع الى القياس
 الاستثنائي والعكس والافتراض الى قياس منتظم من الشكل الاول فانه يقال في العكس
 مثلا متى صدقت القرينة صدقت صغرها مع عكس الكبرى وكلما صدقت صدقت
 النتيجة ينتج انه متى صدقت القرينة صدقت النتيجة وكذلك في الافتراض على ما ستطلع
 على تفاصيله ان شاء الله تعالى ووربما يقرر الجواب بان المنطق قسمان ضروري
 ونظري وهو على ثلاثة اقسام اصطلاحات يتبع عليها تغير الالفاظ والمعارف كاللكلى
 والجزئي والجنس والفصل وما يفسق اليه الذهن لكونه من قبيل العلوم المتسقة المنتظمة
 وكلاهما لا يحتاج اكتسابهما الى المنطق وما من شأنه ان يتطرق اليه الغلط وهو قليل
 جدا فيستفاد من الضروري بطريق ضروري وهذا انفس بجواب السؤال على
 الوجه الذي قرره المصنف والتقرير الاول ان نسب بما ذكرنا فان قيل القسم الضروري
 مع الطريق الضروري ان كان كافي في اكتساب القسم النظري كفي في سائر العلوم
 فلا حاجة الى المنطق والافتراض اكتسابه الى قانون آخر لا يقال لان لو كفي في
 الاكتساب في المنطق يلزم ان يكون كافي في اكتساب جميع العلوم وانما يلزم لو كانت
 الافكار بامرها وارادة على القسم الضروري وليس كذلك لانا نقول العلوم اما

ان تتعلق بالقسم الضروري او النظري واما كان يلزم ان يكون القسم الضروري
كافيا في اكتسابها اما ان تعلقت بالقسم الضروري فظاهرا واما ان تعلقت بالقسم النظري
فلان القسم النظري كاف في اكتساب تلك العلوم والتقدير ان الضروري كاف
في اكتسابه والكافي في الكافي في الشيء كاف في ذلك الشيء فيكون الضروري كافيا
تلك العلوم ايضا لا يقل هب ان القسم الضروري كاف في سائر العلوم الا ان الاحاطة
بجميع الطرق اصول للذهن عن الخطاء للقدرة حيثئذ على التمييز الصحيح والفاقد
منها على اى ترتيب وقع ولا معنى للافتقار الى المنطق الا هذا القدر لانا نقول القسم
الضروري اما ان يستقل باكتساب المجهولات بحيث لا يعرض الغلط في الفكر البتة
فاستغنى عن المنطق اولم يستقل فيحتاج الى قانون آخر قلنا لا ان القسم الضروري
مع الطريق الضروري ان كفى في سائر العلوم لم يغتفر الى المنطق اذ معنى الكفاية
ان الضروري مع طريقه اذا حصل لاحد تمكن من اكتساب النظري من غير
احتياج الى ضمنية واذا حصل تمكن من اكتساب سائر العلوم بواسطتهما وهذا
لا ينافي الاحتياج اليهما بل يوجبه على ان الكافي في الكافي في الشيء لاجب ان يكون
كافيا فيه لاحتياجه الى الوساطة ايضا وعلى اصل الشبهة منع آخر وهو انا لا نعلم
ان المنطق لو كان ضروريا لم يعرض الغلط وانما يكون لو كان امرا معلوما مراما على لكن
لما لم يكن هذا الشق واقعا لم يعرض له وتقرير الجواب عن الثاني ان المدعى كون
المنطق محتاجا اليه في الجملة وتمكن بعض الناس من الاكتساب بدونه لا يبنى الحاجة
اليه في الجملة ضرورة ان استفناء البعض عنه لا يوجب استفناء الكل عنه كما ان استفناء
الشاعر بالطبع عن علم العروض والبدوى عن علم النحو لا يقتضى استفناء غيرهما
عنهما والتحقيق ان فهم العلوم بالنظر لا يتم بدون المنطق كما سبقت الاشارة اليه
واما المؤيد من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم بالنظر بل بالمدس فهمي
بالقياس اليه ليست نظرية والكلام في احتياج الطالب النظرية * واعلم ان
المجهولات تصير معلومة اما بمجرد العقل اذا توجه اليها او مع الاستعانة بما يحضر
في الذهن عند حضورها او بقوة اخرى ظاهرة كما في المحسوسات والجهريات
والتواترات او باطنة كالوجودات والوهميات او بالمدس وهو ان تسخ المبادئ
المرتبة للذهن دفعة او بالنظر فيكون هناك مطلوب تحرك النفس منه طالبا لمبادئه ثم
ترجع منها اليه او بالتعلم فلا تكون المبادئ حاصلة بنظر او سماع بل بسماعها
من معلم فان قلت لا بد ان يكون هناك من فكر لان النفس تفكر عند السماع فنقول المعلم
اذا اورد قضية فتصور التعلم اطرافها فان لم يشك فيها تبع التصديق التصور
وان شك فاما ان يفكر في نفسه فيعلم لا بطريق التعلم او بفقه المعلم القياس فالعلم اتما هو
مع القياس ولا يفكر فيه فان الفكر حركة النفس تنقل به من شيء الى شيء طالبا لا واجدا

وليس في العلم هذه الحركة فالمحتاج الى المنطق اتما هو يحصل العلوم بالنظر لا بطريق
 اخر ولما كانت العلوم بالقياس الى الاذهان متفاوتة الحصول كان الاحتياج الى المنطق
 متفاوتا بحسب ذلك (قوله الفصل الثاني في موضوع المنطق) من مقدمات اشروع
 في العلم ان العلم موضوعه لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فاذا علم ان اى شئ هو
 موضوعه تغير ذلك العلم عند الطالب فضل تغير حتى كانه احاط بجميع ابوابه احاطة ما
 ولما كان التصديق بالموضوعه مسبوقا بالتصور ووجب تصدير الكلام بتريف
 موضوع العلم فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن اراضه الذاتية كبذل
 الانسان لطلب العلم فانه يبحث عن احواله من جهة ما يصح ويحول عن الصحة وكافضل
 المكلفين لطلب الفقه فانه ناظر فيها من حيث تحمل وتحرم وتصح وتفسد وهذا
 التريف لا يتضح حتى اتضاحه الابعاد بيان امور ثلاثة الاول العرض وهو المحمول
 على الشئ الخارج عنه الثاني العرض الذاتي وهو الذي يلحق الشئ لما هو هو اى
 لذاته كالحق اذ راء الامور الغريبة للانسان بالقوة او يلحقه بواسطة جزئه سواء كان
 اعم كحقوقه العجز لكونه جمعا او مساويا كحقوقه التكلم لكونه ناطقا او يلحقه بواسطة
 امر خارج مساو كحقوقه التعجب لادراكه الامور المستعجبة واما ما يلحق الشئ
 بواسطة امر اخر كحقوق الضحك للحيوان لكونه انسانا او بواسطة امر اعم
 خارج كحقوق الحركة للابيض لانه جسم فلا يسمى مرضا ذاتيا بل غريبا فهذه
 اقسام خمسة للعرض حصصه المتأخرون فيها ويتوا الحصر بان العرض اما ان
 يمرض الشئ اولا وبالذات او بوسط والوسط اما داخل فيه او خارج وانما راج
 اما اعم منه او اخص او مساو وزاد بعض الافاضل فيما سادسا وراى عده
 من الاعراض الغريبة اولى وهو ان يكون بواسطة امر مبين كالمرارة للجسم
 المسخن بالنار او بشعاع الشمس والصواب ما ذكره فان قيل بمن تقسم العرض هكذا
 المرض اما ان يلحق الشئ لا بواسطة الحق شئ آخر او بوسطه والوسط
 اما ان يكون داخل في الشئ او خارجا الى آخر القسمة وحيث لا يمكن ان يكون الوسط
 مبينا لان المبين لا يلحق الشئ وايضا الوسط على ما عرفه الشيخ ما يعرف بقولنا لانه
 حين يقال لانه كذا فلا بد من اعتبار الجمل والمبين لا يكون محمولا قلنا السؤال
 باق لان المرض الذي يلحق الشئ بلا توسط لغير شئ آخر او بلا وسط على
 ذلك التفسير لا يجب ان يكون عارضا لما هو هو لواز ان يكون لامر مبين بل الذي
 كان لشيء ولم يكن لا آخر ولا يكون للاخر الا وقد كان له فهو لشيء اولا وبالذات
 وما لم يكن كذلك بل يكون له بسبب انه كان لشيء اخر فهو له تابيا وبواسطة سواء لم يباينه
 او يباينه كما يقول جسم ابيض و سطح ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض
 لان السطح ابيض وكما ان الحركة زمانية وكذا الجسم لكن الزمان له تابيا ولو كان

الفصل الثاني في
 موضوع المنطق
 موضوع كل علم
 ما يبحث فيه عن
 عوارضه اللاحقة لما
 هو هو متن

المراد هناك ما ذكره لم يكن اثبات الاعراض الاولى من المطالب العلمية ضرورة
ان الذي بلا وسط بذلك المعنى بين السبوت والنتيجة اثباتات من عدم الفرق بين الوسط
في التصديق وبين واسطة في السبوت والشيخ صرح بذلك في كتاب البرهان من منطلق
النفاذ مرارا وقال الفرق بين المقدمة الاولى وبين مقدمة محمولها الاولى لان المقدمة الاولى
وما لا يحتاج الى ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق ولما الذي نحن
فيه فكثير لما يحتاج الى وسائط وفي تعريف العرض الذاتي على ما ذكره نظر لانهم
عدوا ما يلحق الشيء بجزءه الاعم منه وليس كذلك لان الاعراض التي تم للموضوع
وغيره خارجة عن ان تعيده ازا من الآثار المطلوبة له اذ تلك الآثار انما هي توجد
في الموضوع وهي توجد خارجة عنه اولا ترى ان علم الحاسب انما جعل علما على
حدة لان له موضوعا على حدة وهو العدد ينظر صاحبه فيما يعرض له من جهة
ما هو عدد فلو كان الحاسب ينظر في العدد ايضا من جهة ما هو كم لكن موضوعه
الكم لا العدد فالاولى ان يقال العرض الذاتي ما يلحق الشيء لما هو هو واسطة امر
يساويه كالفصل والعرض الاولى او يقال ما يخص بذات الشيء ويسمى افراده
اما على الاطلاق كما للثلاث من تساوي الزوايا الثلاث لقائمتين او على سبيل التقابل كما
للمثل من الاستقامة والانعناء فله ما يعمل على كلية الموضوع لكن لا يكون ذلك الجمل
لامر اعم منه ما لا يكون كذلك لكن لا يحتاج في فرضه الى ان يصير نوعا معيناً
بنها لقوله كما لا يحتاج الجسم في ان يكون متحركا او ساكنا الى ان يصير حيوانا
او انسانا بخلاف الضحك فانه يحتاج الى ان يصير انسانا وايضا منه ما هو لازم مثل
قوة الضحك للانسان ومنه ما هو مفارق كاضحك بالفعل ووجه التسمية اختصاصه
بذات الشيء وما لا يخص بالشيء بل عرض له لامر اعم او يخص ولا يسميه بل يكون
عارضاً له لامر اخص يسمى عرضاً غريباً لما فيه من القرباة بالقياس الى ذات الشيء
الثالث البحث عن الاعراض الذاتية والمراد منه جلها اما على موضوع العلم
او انواعه او امراضه الذاتية او انواعها كالتقص في علم الحساب على العدد والثلاثة
والفرد وزوج فهي من حيث يقع البحث فيها نسمي مباحث ومن حيث يسأل
عنها مسائل ومن حيث يطلب حصولها مطالب ومن حيث تستخرج من البراهين
نتائج فلسفية واحد وان اختلفت الببارات بحسب اختلاف الاعتبارات **و اعلم**
ان ما عرف به المصنف موضوع العلم ليس يناول الاعراض الاولى **وتخرج منه**
التي بواسطة امر ما ودخل او خارج والتعويل على ما شيدنا اركانه **(قوله**
والتصورات والتصديقات) فنسبق الى بعض الاذهان ان موضوع المنطق اللفاظ
من حيث انها تدل على المعاني وذلك لانهم لما رأوا ان المنطق يقال فيه ان الحيوان الناطق
مثلا قول شارح والجزء الاول جنس والثاني فصل وان مثل قولنا كل (ح ب) وكل

والتصورات
والتصديقات هي
التي يبحث في المنطق
عن حوار منها
اللاحقة لما هي اعم
وهي كونها توصل
الى المطلوب بنسوري
لوتصديق ايضا لا
قريب او بعيد فهي
موضوع المنطق
مبت

(ب ا) قياس والقضية الاولى صغرى والاخرى كبرى وهى مركبة من الموضوع والمحمول حسبو ان هذه الالاماء كلها بازاء تلك الالفاظ فيذهبوا الى انها هى موضوعه وليس كذلك لان نظر المنطقي ليس الا في المعاني المعقولة ورباطته جانب الالفاظ انما هى بالعرض كما سيلوح به مقامه وذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه المعقولات الثانية لا من حيث انها ماهى في انفسها ولا من حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وظيفه فلسفية يل من حيث انها توصل الى المجهول او يكون لها نفع في ذلك الايصال اما تصوير المعقولات الثانية فهو ان الوجود على جهتين في الخارج وفي الذهن وكما ان الاشياء اذا كانت موجودة في الخارج يرض لها في الوجود الخارجى عوارض مثل السواد والبياض والحركة والسكون كذلك اذا تمثلت في العقل مرصت لها من حيث هى متمثلة في العقل عوارض لا يهاذى بها امر في الخارج كالكلية والجزئية فهى السمة بالمعقولات الثانية لانها في المرتبة الثانية من العقل واما التصديق بموضوعيتها فلان المنطقي يبحث عن احوال الذاتى والعرضى والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام والحد والرسم والجملية والشرطية والقياس والاستقراء والتمثيل من الجهة المذكورة ولا شك انها معقولات ثانية فهى اذن موضوع المنطق وبهذه عن المعقولات الثالثة وما بعدها واهتمت عليه اكثر المتأخرين بان المنطقي يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية ونظايرها فلا تكون هى موضوعه ولذلك عدل صاحب الكشف والمصنف عن طريقة المحققين الى ما هو اعم فقالا موضوعه التصورات اى المعلومات التصورية والصدقات اى المعلومات التصديقية لان بحث المنطقي عن امراضها الذاتية فاه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى تصور مجهول ايصالا قريبا اى بلا واسطة ضمنية كالحد والرسم وايصالا بعيدا ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور ما لم ينضم اليه امر آخر فاذا ضم يحصل منهما الحد والرسم والبحث عن التصديقات من جهة انها توصل الى تصديق بمجهول ايضا لا قريبا كالقياس والاستقراء والتمثيل او بعيدا ككونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية فانها ما لم تنضم اليها ضمنية لا توصل الى التصديق والبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ايصالا بعيدا ككونها موضوعات ومجولات فانها انما توصل اليه اذا انضم اليها امر اخر تحصل منهما القضية ثم تنضم اليها ضمنية اخرى حتى يحصل القياس او الاستقراء او التمثيل ولا خفاء في ان ايصال التصورات او التصديقات الى المطالب قريبا او بعيدا وابتد من العوارض الذاتية لهما فتكون هى موضوع المنطق لا يقال لامثلة في المنطق

محو لها الا يصل البعيد او الابعد فلا يكون عرضا ذاتيا يبحث فيه عنه لانا نقول
 المنطقي يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات لكن لما تعذر تعداد
 تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الايصال عبر عنها به على
 سبيل الاجال قطعاً للتطويل اللازم من التفصيل لا يقال كل ما يبحث عنه المنطقي
 اما تصور او تصديق من الحينية المذكورة فلو جعل موضوعه التصورات
 والتصديقات يكون البحث عن نفس موضوعه لاعتبار عوارضه الذاتية لانا نقول
 الحينية المذكورة داخلة في المسائل خارجة عن الموضوع فان اعتبر الحينية المذكورة
 على انها خارجة عن التصديقات لم تكن مجعولة عنها وان اعتبرت على انها داخلة
 لم يلزم ان يكون البحث عن نفس الموضوع وغروجهما عن التصورات والتصديقات
 التي هي موضوعات هذا تقرير كلامهم وفيه نظر لانهم ان ارادوا بان المنطق
 يبحث عن الكلية والجزيئية والذاتية والعرضية انه يبين تصوراتها فهو ليس من
 المسائل وذلك ظاهر وان ارادوا التصديق بها للاشياء فهو ليس من المنطق في شيء
 لا يقال المنطق يبحث عن ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج والنوع ماهية محصلة
 والجنس ماهية مبهمه والفصل على الجنس واللازم اليين وغيره موجودان في الخارج
 الى غير ذلك مما ليس بمبحثنا من المقولات الثانية لانا نقول لانا منها من مسائل المنطق
 فان بحثه اما عن الموصلات الى المجهولات او عما يقع في ذلك الايصال ومن اليين
 ان لا يدخل لها في الايصال اصلا بل انما يبحث عنها اما على سبيل المبادئ او على
 جهة تبين الصنعة بما ليس منها ولا يوضح ما يكاد يخفى تصوره على اذهان التعالين
 على انهم انزعوا بالعلوم التصورية والتصديقية ماصدقا عليه من الافراد يلزم
 ان يكون جميع المعرفات والحجج في بيان سائر العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها الايصال
 موضوع المنطق وليس كذلك ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلا وان عتوا بها
 مفهومهما يلزم ان لا يكون المنطق باحثا عن الاعراض الذاتية لهما لان محاولات
 مسائله لا تلحقهما من حيث هما بل الامر اخص فان الانقسام الى الجنس والفصل
 لا يمرض المعلوم التصوري الا من حيث انه ذاتي والا يوصل الى الحقيقة المعرفة لا يلحقه
 الا لا حد وكذا الانعكاس الى السالبة الضرورية لا يمرض المعلوم التصديقي الا لا
 سالبة ضرورية ونتاج المطالب الاربعة لا يلحقه الا من حيث انه مرتب على هيئة
 الشكل الاول الى غير ذلك وليس كذلك ان تورد هذا السؤال على المقولات الثانية فان
 البحث عن احوالها من حيث انها تنطبق على المقولات الاولى وكان القانون
 المذكور في تعريف المنطق يعرفك هذا القيد فلا تغفل عن التكتة (قوله والموصل
 الى التصور يسمى قولاً شارحاً) قد بين ان المنطق اما ناظر في الموصل الى التصور
 يسمى قولاً شارحاً لمرحله ماهية الشيء واما ناظر في الموصل الى التصديق ويسمى

والموصل الى التصور
 قريبا يسمى قولاً شارحاً
 والى التصديق حجة
 والاول مقدم وضما
 لتقدم التصور على
 التصديق طبعاً للعلم
 الضروري بان الحكم
 والمحكوم عليه وبه
 ان لم يكن منصوباً
 بوجود ما استلزم الحكم
 ولا يستلزم في الحكم
 على الشيء تصوره
 بصحته فقد يحكم على
 جسم معين بأنه شاذل
 لغير معين مع الجهل
 بصحته من

حجة لقلبة من له تمسك بها من حجة اذا غلبه والنظر في الموصل الى التصور اما في
 مقدماته وهو باب ايسا فوجي واما في نفسه وهو باب التعريفات وكذلك النظر في
 الموصل الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وهو باب باري اربنياس واما في نفسه
 باعتبار الصورة وهو باب القياس او باعتبار المادة وهو باب من ابواب الصناعات
 الخمس لانه ان اوقع فلنا فهو الخطابة او يقينا فهو البرهان والافان اعتبر فيه عموم
 الاعتراف او التسليم فهو الجدل والاف هو المغالطة واما الشعر فهو لا يوقع تصديقا
 ولكن لا فائدة التحيل الجاري مجرى التصديق من حيث انه يؤثر في النفس قبضا
 و بسطاعد في الموصل الى التصديق وربما يضم اليها باب الالفاظ قصص ابواب
 عشرة تسعة منها مقصودة بالذات وواحد منها مقصود بالعرض ثم لا بد من النظر في
 ترتيب الابواب وان ايها يقدم وايها يؤخر فتقول ابواب الموصل الى التصور تسع
 التقديم بحسب الوضع لان الموصل الى التصور التصورات والموصل الى التصديق
 التصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعا فيجب تقديمه وضما ليوافق الوضع
 الطبع ولما توقف بيان تقدم التصور على التصديق بحسب الطبع على مقدمتين احدهما
 ان التصديق موقوف على التصور وثانيهما ان التصور ليس عليه له لان التقدم الطبيعي
 هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون عليه له وكان بيان المقدمة الثانية
 ظاهرا تركه المصنف واشتغل بالمقدمة الاولى وبيانها ان التصديق لا يتحقق الا بعد
 تصور المحكوم عليه وبه والحكم لانه كلما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع الحكم
 بالارتباط وكلما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق لان الحكم اما جزؤه
 او نفسه يتج انه كلما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع تحقق التصديق وينعكس
 بعكس النقيض الى قولنا كلما تحقق التصديق فلا بد ان يتحقق تصور كل واحد من
 الامور الثلاثة فان قلت التصديق ليس يتوقف على تصور الحكم بل على نفسه اجيب
 عنه بان الحكم فعل من افعال النفس الاختيارية وقد تقرر في الحكمة ان كل فعل
 اختياري لا يوجد الا بعد تصوره ولا يلزم منه ان يكون اجزاء التصديق زائدة على
 الاربعة لجواز ان يكون شرطها على ما صرح به الكاظمي في بعض تصانيفه والحق
 في الجواب ان الحكم فيما بين القوم مقول بالاشتراك تارة على ايقاع النسبة الالهيانية
 او انتزاعها اعني ثبوت احد الامرين للآخر او عتده او منافاته اياه واخرى على نفس
 النسبة واستعماله في الموضوعين بالعينين فبعبه على ذلك وليس بمعتبر في الحكم على الشيء
 تصور المحكوم عليه وبه والحكم بمقتضاها بل يكفي حصول تصوراتها بوجه ما فقد
 يحكم على جسم معين بانه شاغل لخبر معين مع الجهل بانه انسان او فرس او حمار
 او غيرها واعلم ان بين العلم بالوجه وبين العلم بالشيء من وجه فرقا وذلك لان معنى
 الاول حصول الوجه عند العقل ومعنى الثاني ان الشيء حاصل عند العقل لكن لا حصولا

أما فان التصور قابل للقوة والضعف كما اذا تراعى لك سبع من بعيد فتصوره
 تصورا ما ثم يزداد لك انكشافا عندك بحسب تقربك اليه الى ان يحصل في عقلك كمال
 حقيقته ولو كان العلم بالوجه هو العلم بالشيء من ذلك الوجه على ما ظنه من لا يتحقق له
 لزم ان يكون جميع الاشياء معلوما لنا مع عدم توجه عقولنا اليه وذلك بين الاصحالة
 (قوله فان قيل الحكم على الشيء بالشيء لو استدعى تصويره بوجه ما) هذه شبهة اوردت
 على قولهم المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار ما وتقررها ان يقال لو استدعى
 الحكم على الشيء تصور المحكوم عليه بوجه ما لصدق قولنا كل مجهول مطلقا
 يتمتع الحكم عليه والتالي كاذب ببيان الشرطية انه لو صدق كل محكوم عليه معلوم
 باعتبار ما بالضرورة لا انعكس بعكس التقيض الى قولنا كل ما ليس بمعلوم باعتبار
 ما لا يكون محكوما عليه بالضرورة وهو معنى قولنا كل مجهول مطلقا يتمتع الحكم
 عليه وبيان كذب التالى ان المحكوم عليه فيه اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما
 باعتبار ما واما ما كان يلزم كذب التالى اما اذا كان المحكوم عليه مجهولا مطلقا
 فلصدق المحكوم عليه على المجهول مطلقا حيث صدق قولنا بعض المجهول مطلقا
 لا يتمتع الحكم عليه وقد كان كل مجهول مطلقا يتمتع الحكم عليه هذا خلف واما اذا
 كان معلوما باعتبار ما فلا تنظام مع قولنا كل معلوم باعتبار ما يتمتع الحكم عليه
 قياسا منها لقولنا المحكوم عليه في هذه القضية يتمتع الحكم عليه وقد كان يتمتع الحكم
 عليه هذا ايضا خلف واما قال في النقيض الاول تناقض فكذب وفي الثاني فكذب
 مقتصرا عليه لان اللازم من السبق الاول ان بعض المجهول مطلقا لا يتمتع الحكم عليه
 وهو موافق للتالى في الطرفين مخالفه في الكيف فيناقضان واللازم من الثاني ان المحكوم
 عليه في هذه القضية يتمتع الحكم عليه وهو مخالف للتالى في الموضوع والمحمول
 فلا يناقضه نعم يستلزم كذبه لان المحكوم عليه في هذه القضية هو المجهول مطلقا
 فيستحيل ان يتمتع الحكم عليه بصحة الحكم وامتناعه معا ولم يقتصر على ايراد التناقض في
 الاول لان المطلوبه ليس اثبات التناقض بل كذب التالى فبعد التنبيه على التناقض مخرج
 بنبوت المطلوب مفسحا عن التريب وتحرير الجواب ان هذه القضية اى التالى
 في الشرطية ان اخذت خارجية متنا صدق الشرطية قوله لانعكاس الموجبة اليه
 فلانها انعكس بعكس التقيض واما يصدق العكس لو صدق موضوعه على موجود
 خارجي وهو ممنوع لان كل ما وجد في الخارج فهو معلوم ولو يكون شيئا او موجودا
 وهذا بعينه هو المذكور في بيان عدم انعكاس الموجبة الخارجية الى الموجبة على
 ما شتطع على تفاسيه وما يقال من ان العلم بصفة الموجودية او النشئية لا يستلزم العلم
 بالوجودات لما ظهر من الفرق بين العلم بوجه وبين العلم بالشيء من وجه فكلام على
 السند وان اخذت حقيقة فالشرطية مسلمة وكذب التالى ممنوع قوله المحكوم عليه فيه

فان قيل الحكم على
 الشيء بالشيء لو استدعى
 تصويره بوجه
 ما صدق المجهول
 المطلق يتمتع الحكم
 عليه وهو كاذب لان
 المحكوم عليه فيه
 ان كان مجهولا مطلقا
 تناقض وكذب وان
 كان معلوما من وجه
 وكل معلوم من وجه
 يمكن الحكم عليه فقد
 كذب ايضا قلنا هذه
 القضية يتمتع صدقها
 خارجية لا متنا
 موضوعها في الخارج
 فان كل ما وجد في
 الخارج معلوم من
 وجه فيمنع لزومها
 لمقدمها وصدقها
 حقيقة يمكن من غير
 تناقض

اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما باعتبار ما قلنا فنختار انه معلوم باعتبار ما تمتنع
الحلف فان صحة الحكم باعتبار انه معلوم باعتبار امتناع الحكم عليه على تقدير
ان يكون مجهولا مطلقا هذا ان اخذ التالي موجبة لما ان اخذت سالبة كما يقال لو صح
ما ذكرتم لصدق لاسي من المجهول مطلقا يصح الحكم عليه او موجبة سالبة الطرفين
كما يقال لصدق كل مالميس بمعلوم باعتبار مالميس يصح الحكم عليه لم يأت منع الملازمة
لثبوت الانكاس وتعين منع كذب التالي والحلف لا يقال المحكوم عليه في التالي
ان كان معلوما باعتبار ما جاز اخذه خارجيا والالم يستقيم الحمل على النسق الثاني
لانه خارج عن قانون الترجيح وقد يحاب عن الشبهة بوجوه اخر احدها
ان المدعى كل ما هو محكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار مادام محكوما
عليه ويلزمه بحكم الانكاس كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه مادام مجهولا
مطلقا وحيث منع الحلف على كل واحد من الثنتين اما على النسق الاول فلان
اللازم حيث لا يس بمعن المجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه وهذا لا يناقض كل
مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا لان المطلقة لا تافض
للمسروطة واما على النسق الثاني فلان اللازم حيث ان المحكوم عليه في هذه
القضية يصح الحكم عليه حين هو معلوم باعتبار ما هو لا ياتي ما ذكرنا
من القضية وثانيها ان المجهول مطلقا نفي موصوف بالمجهولية والمجهولية
امر معلوم كما ان المعلوماتية امر معلوم فله اعتبار ان احدهما ماصدق عليه الوصف
من هذه الحية والساني ماصدق عليه لامن هذه الحية فبالاعتبار الاول يكون
معلوما لان الموصوف بالمجهولية يكون معلوما باعتبار الوصف كما ان الموصوف
بالمعلوماتية معلوم باعتبار ذلك الوصف غير ان الموصوف بالمعلوماتية يكون معلوما
باعتبار آخر والموصوف بالمجهولية لا يكون معلوما الا بذلك الاعتبار والحكم بامتناع
الحكم مستل على اعتبار ان ايضا الحكم وامتناعه فالمحكوم عليه في قولنا المجهول مطلقا
يمتنع الحكم عليه من حيث الحكم هو المأخوذ بالاعتبار الاول ومن حيث امتناع الحكم
هو المأخوذ بالاعتبار الثاني فالوضع فيها مختلف فلانما قلنا فان قلت اي جهة
تعرض للحكم فهي جهة امتناع الحكم لان الحكم ليس بالامتناع الحكم فيكون من تلك
الجهة محكوما عليه وغير محكوم عليه هذا خلف فنقول المجهول النطلق محكوم
عليه من حية بامتناع الحكم لامن تلك الحية بل من حية اخرى فلا تناقض وثالثها
ان المحكوم عليه في التالي هو الحكم والمجهول مطلقا ما يتبين به المحكوم عليه وقد حكم
عليه بنس الامتناع كما يقال مري بك الباري بمتنع واجتماع النقيضين مستحيل فان قلت
لما صدق قولنا الحكم على المجهول مطلقا يمتنع يصدق قولنا كل مجهول مطلقا
يمتنع الحكم عليه ويعود الالتزام قلنا الحكم قد تعين للموضوعية سواء كان مقدما

لومؤخر اقولنا ابن زيد كاتب وزيد ابنه كاتب فان الموضوع في كليهما ابن زيد
في الحقيقة فان قلت الاخبار عن زيد بن ابنه كاتب مغاير للاخبار عن ابن زيد بالكاتب
نعم انهما يتلازمان في الصدق لكن التلازم لا يستلزم الاتحاد فتقول لانهم
متغايران في الحقيقة بل لانتفاير الافي اللفظ وهذا الجواب ظاهر الفساد لان ما يمنع
الحكم عليه له مفهوم وكل مفهوم اذا نسب الى شيء آخر يصدق عليه اما بالايجاب
او بالسلب لكن السلب غير صادق عليه هناك فتمين الايجاب ويمكن تقرير الشبهة بحيث
يندفع عنها جع الاجوبة كما يقال لو كان الحكم على الشيء مشروطا بتصور المحكوم
عليه بوجه ما يصدق قولنا لاشي من المجهول مطلقا دائما بمحكوم عليه دائما والاشي
باطل اما اللازمة فلانتفاء للشروط دائما بانتفاء الشرط دائما واما انتفاء الثاني
فلانه يصدق على المجهول مطلقا دائما انه ممكن بالامكان العام وشي واما موجود
او معلوم الى غير ذلك ولان كل مفهوم ينسب الى المجهول مطلقا دائما فان ثبت له
كان محكوما عليه بالايجاب والا كان الحكم واقفا عليه بالسلب فيكون المجهول مطلقا
دائما محكوما عليه في الجملة وقد كان ليس بمحكوم عليه دائما هذا خلف وايضا المحكوم
عليه في القضية ان كان مجهولا مطلقا دائما يكون المجهول المطلق دائما محكوما عليه
في الجملة وان كان معلوما باعتبار ما في الجملة لم يكن مجهولا مطلقا دائما والكلام
فيه والجواب الخامس لمادة الشبهة ان المجهول مطلقا دائما معلوم بحسب الذات مجهول
مطلقا بحسب الفرض والحكم عليه وسلب الحكم عنه باعتبار ابن وهذا هو تحقيق ما ذكره
المصنف لو تأملته ادنى تأمل لتفكته (قوله الفصل الثالث في مباحث الالفاظ وهي ثلثة
الاول الدلالة الوضعية لفظ على تمام ما وضع له مطابقة
وعلى جزئه تعين وعلى الخارج عنه
وعلى الخارج عنه التزام لكن من حيث
هي كذلك احترازا من لفظ المشتركين
الكل والجزء وبين اللازم والمزوم
ويعبر في الالتزام الزوم الذهني اذ لا فهم
دونه لا خارجي لاصول الفهم دونه
كما في الدم والملكة

مباحث الالفاظ وهي
ثلاثة الاول الدلالة
الوضعية لفظ على تمام
ما وضع له مطابقة
وعلى جزئه تعين
وعلى الخارج عنه
التزام لكن من حيث
هي كذلك احترازا
من لفظ المشتركين
الكل والجزء وبين
اللازم والمزوم
ويعبر في الالتزام
الزوم الذهني اذ لا فهم
دونه لا خارجي
لاصول الفهم دونه
كما في الدم والملكة

من

والعرض كتابة اخرى لكن لوجمل كذلك لكان الانسان ممنوا بان يحفظ الدلائل على ما في النفس الفاظا ويحفظها تقو شا وفي ذلك مشقة عظيمة فقصد الى الحروف ووضع لها اشكال وركبت تركيب الحروف ليبدل على الالفاظ فصارت الكتابة دالة على العبرة وهي على الصور الذهنية وهي على الامور الخارجية لكن دلالتها على ما في الخارج دلالة طبيعية لا يختلف فيها الدال ولا المدلول بخلاف الدالين الباقيين فانهما لما كانتا بحسب التواطىء والوضع مختلفان بحسب اختلاف الاوضاع اما في دلالة العبارة فالدال يختلج دون المدلول واما في دلالة الكتابة فكلاهما يختلفان فيكون بين الكتابة والعبارة وبين العبارة والصور الذهنية علاقة غير طبيعية الا ان علاقة العبارة بالصور الذهنية ومن عادة القوم ان يسموها معاني احكامها واتقنها كثرة الاحتياج اليها وتوقف الافادة والاستفادة عليها حتى ان تعقل المعاني فباينفك عن تمثيل الالفاظ وكان المفكر يناجي نفسه بالفاظ مخيلة فلاجل هذه العلاقة القوية صار البحث الكلي عن الفاظ غير مختص بلغة دون لغة من مقدمات الشروع في المنطق والافلا تطلق من حيث انه منطقي لاشغل له بها فانه يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبهما وهي لا توقف عليها بل لو امكن فعلها بفكرة صادجة لا يلاحظ فيها الالماعى كان ذلك كافيا ثم ان نظر المنطقي في الالفاظ ليس من جهة انها موجودة او معدومة او من جهة انها امراض او جواهر او من جهة انها كيف يحدث الى غير ذلك من نظايرها بل من جهة انها دالة على المعاني ليتوصل بها الى حال المعاني انفسها من حيث يتألف منها شئ يفيد علما بمجهول فلهذا قدم مباحث الدلالة وهي كون الشئ بحالة يلزم من العلم به شئ آخر وذلك الشئ ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعمود والاشارات والنصب وكدلالة الارض على المؤثر والدلالة للفظية مضمرة بحكم الاستقراء في ثلاثة اقسام والاستقراء كاف في مباحث الالفاظ والدلالة الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والطبيعية كدلالة اخ على الوجود فلنطبع الالفاظ بقتضى التلفظ بذلك اللفظ عند عروض المعنى له والعقبة كدلالة اللفظ المسموع من وراء جدار على وجود الالفاظ وربما يقال في المصير دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا والاولى الوضعية والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية او لا وهي العقلية والمناقشة في الاخير باقية فيندفع بالاستقراء ولما كانت الدلالة الطبيعية والعقلية غير متضيطة لانها تختلف باختلاف الطبائع والافهام اختص النظر بالدلالة الوضعية وعرفها صاحب الكشف بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحتراز بالقيد الاخير عن الدلالة الطبيعية اذ فهم المعنى في دلالة اخ مثلا ليس للعلم بالوضع لانفتاحه بل لتأدى الطبع اليه عند التلفظ به وعن العقبة فان دلالة اللفظ المسموع

من وراء الجدار لا يتوقف على العلم بالوضع لاستواء العالم والجاهل فيه ولتحققها سواء
 مهلا أو مستعلا وإنما لم يقل بالنسبة إلى من هو عالم بوضعه بل أطلق العلم بالوضع
 لئلا يخرج التضمن والالتزام عنه وقد أورد على التعريف شك أن أحدهما أنه مشتمل
 على الدور لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى ضرورة توقف العلم بالنسبة على
 تصور المتضمنين فلو توقف فهم المعنى عليه لزم الدور وجوابه أن فهم المعنى في الحال
 موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال وإلى
 هذا أشار الشيخ في النقاء حيث قال معنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال
 مسموعاً ارتسم في النفس معناه فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم فكلما
 أوردته الحس على النفس التفتت النفس إلى معناه فكون اللفظ بحيث كلما أوردته
 الحس على النفس التفتت إلى معناه هو الدلالة وذلك بسبب العلم السابق بالوضع وكون
 صورتيهما محفوختين عند النفس ونقول أيضاً العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى
 مطلقاً لا على فهم المعنى من اللفظ وهو موقوف على العلم بالوضع فلا دور الثاني
 أن الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فلا يجوز تعريف أحدهما بالآخر
 واستصعب بعضهم هذا الإشكال حتى غير التعريف إلى كون اللفظ بحيث لو أطلق فهم
 معناه للعلم بوضعه والتحقيق أن ههنا أموراً أربعة اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسموعة
 والمعنى الذي جعل اللفظ بأزائه وإضافة عارضة بينهما هي الوضع أي جعل اللفظ
 بأزائه المعنى على أن المخترع قال إذا أطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى وإضافة ثانية
 بينهما عارضة لهما بعد عروض الإضافة الأولى وهي الدلالة فإذا نسبت إلى اللفظ
 قيل أنه دال على معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند إطلاقه
 وإذا نسبت إلى المعنى قيل أنه مدلول هذا اللفظ بمعنى كون المعنى منفهما عند
 إطلاقه فكلما المعنيين لازم لهذه الإضافة فأمكن تعريفها بإيهما كان إذا تمهد
 هذا فنقول لأنهم أن الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وإنما يكون كذلك
 لو كان إضافة الفهم بطريق الإسناد وهو ممنوع بل بطريق التعلق فإن معناه كون
 المعنى منفهما من اللفظ وهذا كما يقال أعجبتني ضرب زيد فإن كان زيد فاعلا يكون
 معناه أعجبتني كون زيد مضافاً وإن كان مفعولاً يكون معناه أعجبتني كون زيد مفعولاً
 فههنا الفهم مضاف إلى المفعول وهو المعنى فالتركيب يفيد أن المراد كون المعنى
 مفهوماً من اللفظ ولا شك أنه ليس صفة السامع ثم الدلالة الوضعية أما مطابقة
 أو تضمن أو التزام وتقييد المصنف بالوضع لإخراج الطبيعية والعقلية وبالألفظ
 لإخراج غير اللفظية وبيان الحصر أن ما يدل عليه اللفظ بطريق الوضع أمثام المعنى
 الموضوع له أو جزؤه أو امر خارج عنه فإن كان تمام المعنى الموضوع له فهي مطابقة
 لتطابق اللفظ والمعنى وإن كان جزء المعنى الموضوع له فهي تضمن لانه في ضمن المعنى

الموضوع له وان كان امرا خارجا عنه فهي التزام لانه لازم له لكن يجب ان يقيد الكل بقولنا من حيث هي كذلك لتلا بمتنقص حدود الدلالات بعضها ببعض فان من الجائز ان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء كاشتراك الامكان بين مفهوم العام والخاص وان يكون مشتركا بين الملزوم واللازم كاشتراك الشمس بين الجرم والنور فلو لم يقيد حد دلالة المطابقة لانتقض بدلالة التضمن والالتزام اما انتقاضه بدلالة التضمن فلانه اذا اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص تكون دلالة على الامكان العام بالتضمن بالمطابقة مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعند التقييد لانتقاض لان تلك الدلالة وان كانت على ما وضع له لكنها ليست من حيث هو ما وضع له بل من حيث هو جزؤه حتى لو فرض ان لفظ الامكان ما وضع اصلا لمفهوم الامكان العام كانت تلك الدلالة متحققة واما انتفاضه بالالتزام فلانه اذا اطلق لفظ الشمس واريد به الجرم كانت دلالة على النور التزامية لمطابقة مع انه موضوع له ولا انتقاض عند التقييد لان تلك الدلالة ليست من حيث هو موضوع له بل من حيث هو لازمه وكذلك لو لم يقيد حدا دلالاتي التضمن والالتزام لانتقاض بدلالة المطابقة اما التضمن فلانه اذا اريد من لفظ الامكان الامكان العام تكون دلالة عليه مطابقة مع انه جزء ما وضع له ولا انتقاض اذا قيد لانها ليست من حيث هو جزؤه واما الالتزام فلانه اذا اريد من لفظ الشمس النور فالدلالة مطابقة وهو لازم ما وضع له لكن ليست من حيث هو لازم هكذا وجه الشارحون هذا الموضوع وفيه نظر لاننا لانم ان اللفظ المشترك عند ارادة معنى الكل او الملزوم لا يدل على الجزؤا لاننا لازم بالمطابقة غاية ما في الباب انه يدل عليه دلتان من جهتين ولا امتناع في ذلك وكذلك في التضمن والالتزام لا يقال دلالة اللفظ على المعنى المطابقي انما تتحقق اذا اريد ذلك المعنى اذا اللفظ لا يدل بحسب ذاته والالكان لكل لفظ حق من المعنى لا يما وزه بل بالارادة الجارية على قانون الوضع اولا يرى ان اللفظ المشترك مالم يوجد فيه قرينة لارادة احد معانيه لا يفهم منه معنى لا نقول له ان دلالة اللفظ ليست ذاتية لكن ليس يلزم منه ان تكون تابعة لارادة بل بحسب الوضع فالأ نعلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى وكان صورة ذلك اللفظ محصورة له في الخيال وصورة المعنى مرتسمة في البال فكلما تحيل ذلك اللفظ تعقل معناه سواء كان مرادا او لا واما المشترك فلا شك ان العالم بوضعه لمعانيه يتعقلها عند اطلاقه نعم تعيين ارادة الالفاظ موقوف على القرينة لكن بين ارادة المعنى ودلالة اللفظ عليه بون بعيد وتوجيه الكلام في هذا المقام ان اللفظ المشترك له دلالة على الجزء بالمطابقة والتضمن وعلى اللازم بالمطابقة والالتزام فاذا اعتبر دلالة على الجزء بالتضمن او على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فيتنقض

حد المطابقة بهما ولو قيد بالحجية اندفع التضامن لانها ليست من حيث هو تمام
 الموضوع له وكذلك اذا اعتبر دلالة على الجزء واللازم بالمطابقة صدق عليها
 انها دلالة اللفظ على جزءه المعنى او لازمه لكنها ليست من حيث هو كذلك لا يقال
 المشتركان انما يدلان على الجزء واللازم بالمطابقة لان اللفظ اذا دل باقوى الدلائل
 لم يدل باضعفها لانا نقول لانه ذلك وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة الضعيفة
 والقوية من جهة واحدة وهو ممنوع ويعتبر في الالتزام الزوم الذهني بين المسمى
 والامر الخارجي وهو كونه بحيث يحصل في الذهن متى حصل المسمى فيه اذ لولا
 لم يفهم المعنى انما يرجي من اللفظ لان فهم المعنى يتوسط الوضع اما بسبب ان اللفظ
 موضوع له او بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه وكل منهما منصف على
 ذلك التقدير فلم يكن اللفظ دالا عليه وفيه نظر لانتفاضه بالتضمن اذ المدلول التضمني
 لم يوضع اللفظ له ولا ينتقل الذهن عن المعنى الموضوع له اليه بل الامر بالعكس
 فالاولى ان يقال فهم المعنى عند اطلاق اللفظ اما بسبب وضع اللفظ له او بسبب انه
 لازم للمعنى للموضوع له وحيث يتم الدليل سالما عن التنصيص لا يقال اننا نفهم من اللفظ
 شيئا في بعض الاوقات دون بعض عقيب فهم المسمى فدلالته على ذلك المعنى التزامية
 ولازوم ذهني وايضا المعانيات دالة على معانيها وليست هي من لوازم ذهنية لان فهمها
 منها بعد كلفة وعز يد تأمل لانا نقول الدلالة مقولة بالاشتراك على معنيين الاول
 فهم المعنى من اللفظ متى اطلق الثاني فهم المعنى منه اذا اطلق والاصطلاح على المعنى
 الاول وان اعتبر في بعض العلوم بالمعنى الثاني فلا دلالة للفظ عليه اذا فهم المعنى منه بالقرينة
 بل الدال المجموع والمعانيات ان لم ينتقل الذهن بعد كمال تصورات مسميات الفاظها
 الى لوازمها فدلالتها عليها ممنوعة والا فلا نقض ولا يشترط الزوم الخارجي اى
 تحقق اللازم في الخارج متى تحقق المسمى فيه اذ لو كان شرطاً لما تحقق دلالة الالتزام
 بدونه واللازم باطل لان عدم كالمعنى يدل على الملكة كالبصر بالالتزام مع عدم
 الزوم الخارجي بينهما (قوله ودلالة اللفظ المركب داخله فيه) هذا جواب
 عن سؤال عسى ان يورد على حصر الدلالة الوضعية في الثالث وتقريره ان دلالة
 اللفظ المركب خارجة عنها لانها ليست مطابقة اذا الواضع لم يضعه لمضاه ولا تضمننا
 لان مضاه ليس جزءاً للمعنى الموضوع ولا التزاماً اذ ليس مضاه خارجاً عن المعنى الموضوع له
 ولا التزاماً اذ ليس مضاه خارجاً عن المعنى الموضوع له وبالجملة لما لم يكن الوضع
 متحققاً فيه انتفت الدلالات كلها ضرورة انها تابعة للوضع فان قلت المركب لا يخلو
 اما ان يكون موضوعاً لمعنى او لا يكون ولياما كان لا يتوجه السؤال اما اذا كان موضوعاً
 فظاهراً واما اذا لم يكن فلان دلالاته لم تكن وضعية والكلام فيها فقول الدلالة
 الوضعية ليست هي عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له والا لما كان دلالة

ودلالة اللفظ المركب
 داخله فيه اذ المعنى
 من وضع اللفظ للمعنى
 ووضع عنه لمضاه
 او وضع اجزائه
 لاجزائه بحيث تطابق
 اجزاء اللفظ اجزائه
 المعنى ودلالة هيئة
 التركيبات بالوضع
 ايضا

التضمن والالتزام وضعية بل ما يكون للوضع مدخل فيها على ما فسرهما القوم به
 فيكون دلالة لفظ المركب وضعية ضرورية ان لاوضاع مفرداته دخلا في دلالاته نعم لو قيل
 ما يكون لوضع اللفظ دخل فيه لا يدفع السؤال وجوابه ان دلالة اللفظ المركب داخلته
 فيه اى فيما دل على المعنى بالمطابقة وذلك لان المعنى من الوضع في تعريف دلالة
 المطابقة ليس وضع من اللفظ ليعين المعنى فقط بل المراد احد الامرين اما وضع عينه ليعينه
 او وضع اجزائه لاجزائه بحيث تطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى والثاني متحقق في
 دلالة المركب فلا تكون خارجة عن الدلالات واعتراض عليه بان دلالة المركب ليس
 يلزم ان تكون مطابقة لان دلالاته على المعنى تابعة لدلالة اجزائه على اجزاء المعنى وهى
 قد تكون بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام وهذا الاعتراض ليس بوارد اما اولاه فلاه
 لا يدفع المنع واما ثانيا فلان السائل ربما وجه سؤاله بالنسبة الى معانى الاجزاء المطابقة
 فتكون دلالة المركب عليها مطابقة ولو اوردته بالقياس الى معنى من المعانى امكن
 تطبيق الجواب عليه بان يقال دلالة المركب داخلته فيه اى فيما ذكرنا من الدلالات
 الثالث وانقضاء الوضع بمنوع والتفصيل هناك ان دلالة المركب اما على مدلول مفرديه
 او على مدلول احد المفردين او على ما لا يكون هذا ولا ذلك كلازم للمجموع من حيث
 هو مجموع اما دلالاته على مدلول مفرديه فلا يخلو اما ان يكون على مدلول مفرديه
 او على مدلول واحد لمفرديه والثاني ان تكون دلالاته على ذلك المدلول اما بالتضمن
 او بالالتزام لان ذلك المدلول ان لم يكن خارجا عن احدهما تكون دلالاته عليه بالتضمن
 سواء كان مدلولاً لتضمينيهما او لمطابقيا لاحدهما وتضمينيهما او التزاميا للآخر او لتضمينيهما
 لاحدهما والتزاميا للآخر وان كان خارجا عنهما تكون دلالاته عليه بالالتزام والاول
 ينحصر في ستة اقسام لان دلالاتى المفردين على مدلوليهما اما بالمطابقة او بالتضمن
 او بالالتزام او دلالة احدهما بالمطابقة والآخر بالتضمن او دلالة احدهما بالمطابقة
 والآخر بالالتزام او دلالة احدهما بالتضمن والآخر بالالتزام فالاول ان يكون كل من
 اللفظين دالا على معناه بالمطابقة فيكون المجموع كذلك الثاني ان يكون كل منهما
 دالا على معناه بالتضمن فيكون دلالة المركب كذلك كما اذا فهمنا من قولنا الانسان حيوان
 الناطق حساس الثالث ان يدل كل منهما على معناه بالالتزام والمجموع كذلك كما اذا
 فهمنا من المثال قابل صنعة الكتابة منشاء الرابع ان يكون احدهما دالا بالمطابقة والآخر
 بالتضمن فيكون المجموع دالا بالتضمن كما اذا فهمنا منه ان الانسان حساس لان مجموع
 الجزء وجزء الجزء جزء الكل الخامس ان يدل احدهما بالمطابقة والآخر بالالتزام
 فالمجموع يدل بالالتزام لان مجموع الجزء والخارج خارج كما اذا فهمنا منه ان الانسان
 منشاء او قابل صنعة الكتابة حيوان السادس ان يكون احدهما دالا بالتضمن والآخر
 بالالتزام فالمجموع دال بالالتزام ضرورة ان جزء الجزء مع الخارج خارج كما اذا فهمنا

منه ان الناطق مشاء او قابل صنعة الكتابة حساس واما دلالة المركب على احده مدلول مفردة فهي تكون بالتضمن ان كانت دلالة المفرد بالمطابقة او بالتضمن او بالاتزام ان كانت كذلك واما دلالة المركب على مدلول لا تكون مدلول مفرد من مفرداته فلا يكون بالاتزام لان مدلوله المطائفي انما يكون مدلولات مفرداته المطابقة ومدلوله التضمني انما هو جزء من مدلولات مفرداته فالاقسام تنحصر في خمسة عشر ودلالة المركب في جميع هذه اقسام لا تخلو عن الدلالات الثلاث فان قيل لا تحقق الامرين في المركب اما وضع عين اللفظ بازاء عين المعنى فظاهر واما وضع اجزائه لاجزاء المعنى فلان من اجزاء اللفظ اجزاء الصوري اعني الهيئة التركيبية وهي ليست موضوعة لمعنى فانها لو كانت موضوعة لمعنى لما كان التركيب بمجرد ارادة المركب بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه وليس كذلك اجاب بان اللفظ المركب كانه مستعمل على اجزاء مادية كلفظي الانسان والكاتب في قولنا الانسان كاتب وجزء صوري وهو الهيئة الحاصلة من تأليف احدهما بالآخر كذلك معناه مستعمل على اجزاء مادية كعيني الانسان ومعنى الكاتب وجزء صوري وهو نسبة احدهما الى الآخر وكان الاجزاء المادية للفظية موضوعة بازاء الاجزاء المادية المعنوية كذلك الهيئة التركيبية الانعطية موضوعة بازاء الهيئة التركيبية المعنوية غاية ما في الباب انها ليست موضوعة بالخصص لكنها موضوعة بالنوع ولذلك تختلف هيئات التركيب بحسب اختلاف اللغات والى هذا السؤال والجواب اشار بقوله ودلالة هيئة التركيبات بالوضع ايضا وهناك نظر فان احدا الامرين لازم وهو اما عدم انحصار الدلالة في الثلاث وانحصارها في المطابقة لانه ان لم يد بالوضع الشخصي يلزم الامر الاول لعدم وضع المركب بالخصص ولو اريد به الوضع النوعي يلزم الامر الثاني لان المدلول التضمني والاتزامي مجازي واللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما سمعنا من ائمة الاصول والحق في الجواب ان يقال لان الهيئة التركيبية جزء من اللفظ وانما يكون جزءا لو كان لفظا سلتاه لكن لا ثم انه جزء معتبر في التركيب فان المختبر ما يكون له ترتب في السمع على ما سمعنا (قوله والتضمن والاتزام يستلزمان المطابقة) هذا بيان النسب بين الدلالات الثلاث بالزوم وعدمه وهي باعتبار مقايضة كل منهما الى الاخرين مفهومة في مست فالتضمن والاتزام يستلزمان المطابقة لانها تابعان لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع وانما قيد بمحيية التبعية احترازا عن التابع الاعم فانه ربما يوجد بدون المتبوع الاخص هذا هو السطور في كتب القوم وانهم وان اصابوا في الدعوى لكنهم مخطئون في البيان لما اولا فلان الامر في التبع بعكس ما ذكره ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل فقلت التضمن ليس عبارة عن فهم الجزء مطلقا بل هو فهم الجزء من اللفظ والسابق على فهم الكل من اللفظ اعني المطابقة فهم الجزء

والتضمن والاتزام يستلزمان المطابقة ولا تستلزم المطابقة التضمن لجواز كون المعنى بسيطا ولا الاتزام لجواز ان لا يكون له لازم بين يلزم من فهمه فهمه واما كونه ليس غيره فغير بين بهذا المعنى بل بمعنى انه اذا صلح مع المعنى علم كونه لازما له وهو الاول المختبر متى

مطلقا فهم الجزء من اللفظ فنقول ما لم يفهم الجزء من اللفظ يتمتع فهم الكل منه
والعلم به ضروري وكذلك في بعض اللوازم كما في الاعداد والممتلكات واما ثانيا فلان
الكبرى ان قيدت بالحيثية لم يتكرر الوسط واللكانت جزئية واما ثالثا فلانه لو صح
البيان لاستلزم المطابقة التضمن والالتزام لانها متبوعة والمتبوع من حيث انه متبوع
لا يوجد بدون التابع وطريق بيان الدعوى ان التضمن دلالة اللفظ على جزء المسمى
من حيث هو جزؤه ولا ريب في ان دلالة على جزء المسمى من حيث هو جزؤه لا يتحقق
الا اذا دل على المسمى وكذلك دلالة اللفظ على الخارج عن المسمى من حيث هو خارج
لا يتحقق بدون دلالة اللفظ عليه او نقول انهما مستلزمان للوضع وهو مستلزم
للمطابقة فيستلزم فيلزم انهما والمطابقة لاستلزام التضمن لانه قد يكون مسمى اللفظ
بسيطا كالو حدة والنقطة فانه يدل عليه بالمطابقة ولا تضمن لانتهاء الجزء ولا الالتزام
لجواز ان لا يكون للمسمى لازم بين يلزم فهمه فهم المسمى اى البين بالمعنى الاخص
وحيث تحقق دلالة المطابقة بدون الالتزام لعدم شرطه وهذا ما يفيد عدم العلم
بالاستلزام لا العلم بعدم الاستلزام والاولى ان يقال لو تحقق الاستلزام لكان كلنا
شيئا تعقلنا معه شيئا آخر لكننا نفعل بالضرورة انا نفعل كثيرا من الاشياء مع الذهول
عن سائر اغياره وما قد سبق الى بعض الخواطر من انه يفرض ذلك الى تصور امور
غير متناهية فلا يكاد يخفى ضعفه لجواز الانتهاء الى لازم يكون لازمه بعض ملازماته
بمرتبة او بمراتب اذا امتناع في تحقق الملازمة الذهنية من الطرفين كما في التضايين
وذكر الامام ان المطابقة يلزمها الالتزام لان لكل ماهية لازما ينساقه وانها
ليست غيرها والدال على المألوم دال على لازم البين بالالتزام اجاب بان قوله كون
المعنى ليس غيره لازم بين ان اراد به انه بين بالمعنى الاخص فمنوع اذ كثيرا ما تصور
شيئا ولا يخطر ببالنا غيره فضلا عن انه ليس غيره وان اراد به انه بين بالمعنى الاعم
فسلم لكن لا يفيد اذ المعترف في دلالة الالتزام هو المعنى الاخص لا يقال ان اعتبر في المعنى
الاخص الزوم الخارجى يبطل قوله لكم انه المستلزم في الالتزام والا لم يكن
اخص من المعنى الثانى لا اعتبار الزوم الخارجى فيه فان المعترف فيه لو كان
الزوم الذهنى فان كان بالمعنى الاول كان العام حين ان الخاص وان كان بالمعنى الثانى لم
تعريف الشيء نفسه لانا نقول المعترف في المعنى الثانى مطلق الزوم اعلم من الذهنى
والخارجى لا يقال اذا حصل لنا شعور بماهية فان لم تغير بينها وبين غيرها فلا شعور
بها لان كل مشعوره موجود في الذهن وكل موجود متميز عن غيره ولن ميزنا
بينهما فلا حفاء في ان التميز يستلزم تصور الغير فلا قل من ان يكون لنا شعور بطلق
الغير لانا نقول لاننا ان لم تغير بين الماهية وبين غيرها فلا شعور نعم انها بها متميزة عن غيرها
في نفسها لكن لا يستلزم ذلك علما بامتيازها عن غيرها والازم من كل تصور تصديق

وليس كذلك واما التصني والالتزام فلا تلازم بينهما لانفكاك التصني عن الالتزام في المركبات
 الغير الملزومة وانفكاكه عنه في البسائط الملزومة وانما اهلها المصنف لانتصاحهما بما
 ذكر في المطابقة فان قيل اذا اطلق اللفظ الموضوع بازاء المعنى المركب ففهم الكل من
 حيث هو كل والجزء من حيث هو جزء واذا فهمنا من حيث هما كل وجزء ففهم التركيب
 بالضرورة وهو امر خارج عن المعنى والتصني يستلزم الالتزام فتقول ههنا ما لم يأت به
 اشتباه العارض بالمعروض فان المتفهم هو ما صدق عليه الكل والجزء وذلك لا يستلزم
 فهم الكلية والجزئية المستلزم لفهم التركيب على ان فهم الجزئية والكلية لو كان لازما لكني
 في بيان اللطوب (قوله واطلاق اللفظ على مدلوله المطابق بطريق الحقيقة) قد وقع
 في كلام الامام والكثير ان دلالة المطابقة هي الحقيقة والتصني والالتزام مجازان ولا يترتب
 في ان الدلالة ليست حقيقة ولا مجازا والالزام اجتماع الحقيقة والمجاز عند اطلاق اللفظ بل
 اطلاق اللفظ على مدلوله المطابق اى استعماله فيه بطريق الحقيقة لانه استعمال فيما وضع له
 واطلاقه على مدلوله التصني اى الالتزام بطريق المجاز لانه استعمال في غير ما وضع له اللفظ
 وانما يقال حقيقة ومجاز لانها لفظان لاستعمالان (قوله الثاني قبل دلاله الالتزام
 معجورة في العلوم) قد اشتهر في كلام القوم ان دلالة الالتزام معجورة في العلوم وانما
 قيدوا بالعلوم لانها لم تهجر في المحاورات فكان ارادوا بذلك ان اللفظ لا دلالة له على اللزوم
 البين فبطلا بين اذ لا معنى لدلالة اللفظ على شيء الفهم منه والالزام البين متفهم من
 اللفظ قطعاً وان ارادوا به الاصطلاح على عدم استعمال اللفظ في الدلول الالتزامية فذلك
 مما لا يناقش فيه فلا يطلب بالجهة ويمكن ان يقال ان المراد منه امر ثالث وهو عدم استعمال
 اللفظ في الدلول الالتزامية اى لا بطريق الاصطلاح فلا بد من تبينه بالدليل او تضار
 الامر الثاني ونعمل المذكور في عرض الاستدلال على بيان سبب الاصطلاح فانه
 لو لم يكن له سبب كان عبثاً وقد اخصوا عليه بانها عقلية اذ اللفظ لم يوضع بازاء الدلول
 الالتزامية فتكون معجورة لان العرض من الالفاظ استفادة المعاني منها بطريق الوضع
 ونقصها الغزالي بالتصني وتوجيهه اما اجابا فبان يقال دليلكم ليس بمتجمع بجميع
 مقدماته اذ لو صح لزوم ان يكون دلالة التصني معجورة لانها ايضا عقلية فان قيل دلالة
 التصني اقوى لكون مدلولها جزءاً من المعنى ولا يلزم من هجر الانصاف هجر الاقوى
 فتقول لما كانت العلة لهجرها كونها عقلية وهي متفهمة في دلالة التصني يلزم هجرها
 بالضرورة قضاء بالعلم وان ضم اليها ضعفها اقتصرنا على المنع واما تقصيلها فبان
 ان معنى بذلك كونها عقلية صرفاً لا مدخل للوضع فيها فهو ممنوع ضرورة
 ان دلالة اللفظ على الخارج من معناه لا يكون الا توسط وضعه له وان عني به كونها
 مشاركة من الفعل فسلم لكن لا يوجب هجرها كما في دلالة التصني وتمسك الغزالي في ذلك
 بان الدلالة الالتزامية لو كانت معتبرة يلزم ان يكون للفظ واحد مدلولات غير متناهية

وإطلاق اللفظ على
 مدلوله المطابق
 بطريق الحقيقة وعلى
 الاخير بن بطريق
 المجاز متى
 الثاني قبل دلالة
 الالتزام معجورة
 في العلوم فان اراد به
 عدم الدلالة فقد
 بان بطلانه اذ لا معنى
 لدلالة اللفظ على
 المعنى الا فهم منه وان
 اراد به الاصطلاح
 من عدم استعمال
 اللفظ في مدلوله الالتزامية
 فكيف يطلب بالجهة
 وقد اخصوا عليه
 بانها عقلية ونقصه
 الغزالي بالتصني وتمسك
 بلاتنا هي القوازم
 واجاب عنه الامام
 بان ائنة متناهية
 وتمسك بانه لو اعتبر
 اللازم البين لم ينضبط
 لاختلافه بالاشخاص
 والالم يند وجوابه
 اهلوا اعتبر البين مطلقاً
 انضبط المدلول
 متى

والتالي باطل بيان الملازمة ان اللوازم غير متناهية لان من لوازم الشيء انه ليس كل واحد مما يضافه وهو غير متناه فاعتبارها بوجوب اعتبار غير المتناهي في مدلول اللفظ واجاب الامام عنه بمنع الملازمة وانما تصدق ان لو اعتبر جميع اللوازم وليس كذلك بل المعتبر اللوازم البينة وهي متناهية فان قيل اللوازم البينة ايضا غير متناهية اما اولافلان لكل شيء لازما يتناوفا انه ليس غيره فكل شيء فرض فله لازم ولللازمة لازم فلكل شيء لوازم بينة غير متناهية واما ثانيا فلان لكل شيء لازما بالضرورة فذلك واللازم اما قريب او بعيدا يا ما كان ينهي الى اللازم القريب فيكون لكل شيء لازم قريب ويكون ذلك اللازم لازم قريب ايضا واهل جبر او كل لازم قريب فهو بين فيكون لكل شيء لوازم بينة غير متناهية وليس له ان يقول غاية ما في هذا الباب عدم تناهي اللوازم البينة بالمعنى الاعم والعبرة بالزوم البين بالمعنى الاخص لانه ما اعتبر الا بالمعنى الاعم على ما مر فقول لانم ذهاب سلطة الزوم الى غير النهاية لجواز عودها بتلازم الشيء من الطرفين بواسطة او غير واسطة سلبا لكن اللازم البين للزوم البين للشيء لا يجب ان يكون لازما يتناوفا لذلك الشيء فلا يلزم عدم تناهي اللوازم البينة لشيء واحد والكلام فيه على ان التمسك لو صح لزوم انتفاء الدلالة الاتزامية اذ يمكن ان يقال لو تحقق الاتزام لم يكن لفظ واحد مدلولات غير متناهية الى آخر ما ذكره ونسك الامام بان المعتبر في الاتزام اما الزوم البين او مطلق الزوم واما ما كان تكون دلالة الاتزام مجزأة اما اذا كان المعتبر الزوم البين فلا خلافه باختلاف الاشخاص فلا يكاد ينضبط المدلول واما اذا كان المعتبر مطلق الزوم فلم يتم تناهي اللوازم وانتاع اقله اللفظ اياها كما ذكره الفراء وجوابه اننا نقدر ان المعتبر الزوم البين قوله فمح لا ينضبط قلنا لانسلم وانما لم ينضبط لولم يعتبر البين مطلقا اى بالنسبة الى جميع الاشخاص اما اذا اعتبر كابين المتضامين فلاخفاء في الانضباط لا يقال المعتبر اما الزوم البين للمطلق او مطلق الزوم البين واما ما كان يلزم هجر الدلالة اما اذا كان المعتبر مطلق الزوم فلامر واما اذا كان الزوم المطلق فلجواز تعدد اللوازم المطلقة فلم يتعين المراد لا نقول اذا لم يتعدد يتعين المدلول وعدم الانضباط في المعنى صورة لا يوجب الدلالة مطلقا على ان الوضع بالقياس الى الاشخاص مختلف وغير المعنى الاتزامي يتعدد فلو اوجب الاختلاف والتعدد الهجر لم يكن لدلالة ما اعتبار والانصاف ان اللفظ اذا استعمل في المدلول الاتزامي فان لم يكن هناك قرينة صارفة عن ارادة المدلول المطابق دالة على المراد لم يصح اذ السابق الى الفهم من الالفاظ معانيها المطابقة فلم يعلم ان اللوازم مقصودة اما اذا قام قرينة معينة للمراد فلاخفاء في جوازه غاية ما في الباب لزوم الجواز لكنه مستفيض شائع في الصلوم حتى ان ائمة هذا الفن صرحوا بجوازه في التعريفات بل هم في عين هذه الدعوى مجوزون اذ قد تبين ان المراد ليس انتفاء

الدلالة بل عدم الاستعمال فلا تكون الدلالة مجبورة بل الاستعمال مجبورا فاطلقوا
 الدلالة وارادوا الاستعمال وهذا البحث لا يختص بالدلول الاثراني بل هو جار
 في سائر اللوازم والماتى التضمنية وغيرها نعم انها مجبورة في جواب ما هو اصطلاحا
 بمعنى انه لا يجوز ان يذكر فيه ما يدل على السؤل عنه وعلى اجزائه بالانزاع كما لا يجوز
 ذكر ما دلالة على السؤل عنه بالتضمن لاحتمال انفصال الذهن الى غيره او غير
 اجزائه فلا يتعين المساهية المطلوبة واجراؤها بل الواجب ان يذكر ما يدل على
 للسؤل عنه بللابقة وعلى اجزائه اما بللابقة او بالتضمن فيكون الالتزام
 مجبورا كلا وبمضا والمطابقة مستبرة كلا وبمضا والتضمن مجبورا كلا
 مستبورا بمضا وكرر عليك هذا في باب الكليات (قوله الثالث اللفظ اما مركب)
 قد عرفت فيما سلف ان نظر النطق في الانفاظ من جهة انها دلائل طرق
 الانتقال فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق الانتقال
 اما القول الشارح او الحجة وهي مसान مركبة من مفردات اراد بمسد البحث
 عن الدلالات كلها ان يبحث عن الالفاظ الدالة على طريق طريق حتى يتبين
 ان اى مركب يدل على القول الشارح كالمركب التقيدي و اى مركب على
 القضية كالتجزي وعن الالفاظ المفردة الدالة على اجزاء القول الشارح او الحجة
 فاخذ في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب وعنى باللفظ الذى هو مورد القسمة اللفظ
 للموضوع اعنى وانما ترك هذا التقييد بناء على ما سبق من ان نظر النطق مختص بالدلالة
 الوضعية وذلك لانه لو اريد به مطلق اللفظ لا يتعنى حد الفرد بالالفاظ الغير الدالة على
 معنى والدالة على معنى بحسب الطبع او العقل فانهما ليست الالفاظ مفردة وقدم تعريف
 المركب على المفرد لان الثبوت بل يتبعها ثبوت بالعدم والملكية والاعدام انما تعرف
 بملكاتها ثم الواقع في التحليم الاول ان اللفظ المركب مادل جزؤه على معنى والمفرد
 ما لا يدل جزؤه على شئ واورد عليه بعض اهل النظر التعنى بالالفاظ المفردة التي يدل
 جزؤها على معنى كعبده الله علما واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان اللفظ لا يدل بنفسه
 بل بارادة الالفاظ حتى لو خلا عنها لم يكن دالا بل لا يكون لفظا عند جماعة فلا يكون
 جزء مثل عبده الله دالا على معنى بل يكون بمنزلة الزاء من زيد وحيث تبين على هذا
 الكلام آثار الضعف بناء على ما سبق من الفرق بين الدلالة على معنى وقصد غير
 التعريف الى اللفظ الذى يقصد بجزء منه الدلالة على بعض ما يقصد به حين ما يقصد به
 والمراد بالقصد هو القصد الجارى على قانون اللفظ والالوفد واحد براه زيد معنى
 يلزم ان يكون مركبا وبلجزء ما يترتب في المسجوع بلجزء الفعل الدال بمادة على
 الحدث وبصيقته على الزمان وهو اعم من التصديق والتفديرى حتى يدخل فيه مثل
 اضرب بالدلالة ما ذكر فاللفظ جنس وباقي القيود فصل ومحصلها ان يكون اللفظ

آثار اللفظ اما
 مركب يقصد بجزء
 منه دالة التضمن على
 بعض ما يقصد به حين
 ما يقصد به واما مفرد
 يقابله والمركب يعنى
 قولاً ومؤلفاً وقيل
 المؤلف هذا المركب
 ما يدل جزؤه لا على
 جزء المعنى متن

جزء ولذلك الجزء دلالة على معنى وذلك المعنى بعض المعنى المقصود من اللفظ ودلالة
الجزء على بعض المعنى المقصود مقصودة حالة كون ذلك المعنى مقصودا فيخرج عن
الحدد ما لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام لو يكون له جزء ولا يدل على شيء كزبد
او يكون له جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبدة الله او يكون له جزء
دال على جزء المعنى المقصود ولا تكون دلالة على جزء المعنى المقصود مقصودة حالة
كون ذلك المعنى مقصودا كالحیوان الناطق اذا سمي به انسان فان الحيوان فيه يدل
على جزء المعنى المقصود اعني الذات المتخصصة التي هي ماهية الانسان مع الشخص دلالة
مقصودة في الجملة لكنها ليست مقصودة في حال العلية والفرد ما يقابل المركب وهو
الذي لا يقصد به من الدلالة على جزء معناه حين ما يكون ذلك المعنى مقصودا
فيخرج فيه الالفاظ الاربعة المذكورة وانما لم يحصلوا مثل عبدة الله مركبا لاجرت
عليه كلمة التهمة لان نظرم في الالفاظ تابع للمعاني فيكون افرادها وتركيبها تابعين
لوحدة المعنى واكثرها لالوحدة الالفاظ واكثرها لا يقل تعريف المركب غير جامع
وتعريف المفرد غير مانع لان مثل الحيوان الناطق بالنظر الى معناه البسيط التضمني
او الالزامي ليس جزء مقصود الدلالة على جزء ذلك المعنى فيدخل في حد المفرد
ويخرج عن حد المركب لانا نقول المراد بالدلالة في تعريف المركب هي الدلالة في الجملة
وبعد الدلالة في المفرد انتفاؤها من سائر الوجوه فالركب ما يكون جزء مقصود
الدلالة باني دلالة كانت على جزء ذلك المعنى والمفرد ما لا يكون جزء مقصودا لدلالة
اصلا على جزء المعنى وحيتئذ يتدفع التعصّب لان مثل الحيوان الناطق وان لم يدل جزءه
على جزء المعنى البسيط التضمني لكنه يدل على جزء المعنى المطابق ومنهم من لم يقدر
على دفع الاشكال فاعتبر في تركيب اللفظ دلالة جزئية على جزء معناه المطابق لاصلي
جزء معناه التضمني او الالزامي فقيدهم مورد القسمة بالطائفة فعاد عليه التعصّب بالمركبات
المجازية جماعا ومعنا واللفظ المركب يسمى قولاً مؤلفاً وما يفرق بين المركب والمؤلف
وثالث القسمة فيقال اللفظ اما ان لا يدل جزءه على شيء اصلا وهو المفرد او يدل على
شيء فلما ان يكون على جزء معناه وهو المؤلف او لا على جزء معناه وهو المركب هذا
هو القول من بعض المتأخرين ونقل المصنف وصاحب الكشف انهم عرفوا المؤلف
بما ذكر في تعريف المركب والمركب بما يدل جزءه لا على جزء المعنى وعلى هذا لا تكون
القسمة حاصرة لخروج مثل الحيوان الناطق عنها اللهم الا ان يزداد في تعريف المركب
او يتقص من تعريف المؤلف حين ما يقصده (قوله والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه)
للمفرد اعتباران من حيث المفهوم والذات ولما كان التعريف باعتبار المفهوم اخره عن
المركب فيما عرفت والاقسام والاحكام باعتبار الذات وهو مقدم على المركب طبعا
قدمه وضعاً فالمفرد اما اسم او كلمة او اداة لانه اما ان يدل على معنى وزمان بصيغته

والمفرد يمكن تقسيمه
من وجوه الاول انه
ان دل على معنى وزمان
بصيغته فهو الكلمة
والا فان دل على معنى
فان لم يصح ان يصبر به
وحده عن شيء فهو
الاسم والافهرو الاداة
والكلمة اما حقيقة
تدل على حدث ونسبته
الى موضوع ما وزمان
لتلك النسبة كضرب
واما وجودية تدل
على الاخرين فقط
ككلان ويسميا اهل
العربية افعلا ناقصة
لدلالاتها على معاني
غير تامة من

ووزانه وهو الكلمة اولاً بل ولا يخفى اما ان يدل على معنى تام اى يصح ان يخبر به وحده
عن شئ وهو الاسم اولاً وهو الاداة وقد علم بذلك حد كل واحد منها وانما اطلق
المعنى في حد الكلمة دون الاسم ليدخل فيه الكلمات الوجودية فانها لا تدل على معان
تامة وقيد الزمان بالصيغة ليخرج عنه الاسماء الدالة على الزمان بمجرها ومادتها
كلفظ الزمان واليوم والامس والصبح والضحى والتقدم والتأخر واسماء الافعال
وانما كان دلالتها على الزمان بالصيغة والوزان لانها للدلول الزمانى باحدى الصيغة
وان اختلفت للمادة كضرب وذهب واختلافه باختلافها وان اختلفت للمادة كضرب
ويضرب وفيه نظر لان الصيغة هي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحرركاتها
وسكناتها فان اريد بالمادة مجوع الحروف فهي مختلفة باختلاف الصيغة وان اريد
بها الحروف الاصول فربما نحدد ان الزمان مختلف كما في تكلم يتكلم وتغافل يتغافل
على انه لو صح ذلك فاما يكون في اللغة العربية ونظر المنطق يجب ان لا ينحصر بلغة
دون اخرى واما يوجد في لغات اخر ما يدل على الزمان باعتبار المادة وانما قيد وحده
في تعريف الاسم فلاخراج الاداة اذ قد يصح ان يخبر بها مع ضخمة كقولنا زيد لا قائم
وانما رتب الالفاظ الثلاثة في تعريفها ذلك الترتيب لان فصول الكلمة ملكات وفصول
الاداة اعدام وفصول الاسم بعضها ملكة وبعضها اعدام والملكة متقدمة على اعدام
والكلمة اما حقيقة ان دلت على حدث اى امر يقوم بالفاعل ونسبة ذلك الحدث الى
الموضوع ما وازمان تلك النسبة كضرب فانه يدل على الضرب ونسبته الى الموضوع ما
وزمانها الماضي وفيه استدراك باعتبار النسبة في مفهوم الحدث واما وجودية ان دلت
على الاخير بنقطتين معنى انها لا تدل على امر قائم بمرفوعها بل على نسبة شئ ليس هو
مدلولها الى موضوع ما وهذا معنى تقرير الفاعل على صفة وعلى الزمان ككلمة فانه
لا يدل على الكون مطلقا بل على الكون شيئاً لم يذكر بعده وانما سميت وجودية اذ ليس
مفهومها الاثبات نسبة في زمان وسميها اهل العربية افعالا ناقصة لدلالاتها على معان
غير تامة اذ لا يصح ان يخبر بها وحدها ولا انحطاطها عن درجة الافعال الحقيقية
التامة بنقصان مدلول واحد اولانها لا تنفي تامة بمرفوعاتها بخلاف ساير الافعال
وهذا انبب بنظرهم (قوله واما السيج فقد حدد الاسم) قال الشيخ في الشفاء الاسم
لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مجرد عن الزمان وهى بالجر يد ان لا يدل على زمان
فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة والكلمة لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى وزمان فيه
ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة ويكون قائماً بغيره كصححة فان الصحبة تدل على معنى
ولا تدل على زمان مقرون بوضع يدل على صحبة موجودة في زمان فاللفظ جنس وبمخرج
بالمفرد المركبات بالذات للمهمات بالوضع الالفاظ الدالة بالطبع والعقل وبالزمان
الاسماء الغير الدالة على الزمان وقوله فيه ذلك المعنى مثل اليوم والزمان والامس والتقدم

واما السيج فقد حد
الاسم باللفظ المفرد
الدال بالوضع على
معنى مجرد عن الزمان
وهذا يقول الاداة
وان شرط في الاداة
دلالاتها على معنى غير
تام دخل فيه الكلمة
الوجودية

والتأخر والماضي والمستقبل اذ ليس لها معان يكون الزمان خارجا عنها مقارنا لها
وبقوله من الازمنة الثلاثة مثل الصبح والقبوح وحينئذ تكون داخله في حد الاسم
واما لزياة الاخيرة فالورد النسخ فيها كلاما محصلا سؤال وجواب وتقرر بالسؤال
ان هذا القيد مستدرك لان تميز الكلمة عن سائر اغيارها حاصل بكونه وتقرير
الجواب ان ايراد القيود في الحدود لا يجب ان يكون لاجل التمييز بل ربما يكون للاحاطة
التامة بتمام الحقيقة والدلالة على كمال المساهية على ما هو دأب المحصلين في صناعة
التصديق وهذا القيد وان لم يكن لمدخل في التميز الا انه يحتاج اليه في الاحاطة بتمام
المساهية فان مما يتقوم به الكلمة النسبة الى موضوع ما وهي احوج اليها منها
الى الزمان ضرورة انه عالم تكن نسبة لم تكن زمان نسبة فيجب ايرادها في الحد
بالطريق الاولى واعترض المصنف على حد الاسم بانه ليس بمطر دلدخول الاداة
فيه ثم استشعر بانه ربما يمنع ذلك لاعتبار المعنى التام فاجاب بقوله وان شرط وتوجيهه
ان يقال ابتداء احد المحدثين ليس بمطر داما احد الاسم او احد الاداة لانه ان لم يعتبر المعنى
التام في حد الاسم دخلت الاداة فيه وهو الامر الاول وان اعتبر حتى يخرج الاداة
فيكون حد الاداة لفظا د الاعلى معنى غير تام فيدخل فيه الكلمات الوجودية
فلا يكون مطردا وهو الامر الثاني وفيه منع ظاهر * واصل ان النسخ ذكر في آخر
الفصل الرابع من المقالة الاولى من الفن الثالث من الجمل الاولى من كتاب الشفاء
ان الكلمات والاسماء اامة الدلالة بمعنى انها دالة على معان يصح ان يضر عنها
او يهسا وحدها والادوات والكلمات الوجودية نواقص الدلالة وهي توابع
الاسماء والافعال فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال
وهذا الكلام مصرح بان المراد بالدلالة في حد الاسم والكلمة الدلالة التامة
فبخرج عنها الادوات والكلمات الوجودية فيكون اللفظ المفرد منقسما الى اربعة
اقسام كما يقتضيه النظر الصائب ووجه المحصر ان اللفظ اما ان يدل على المعنى
دلالة تامة او لا يدل فان دل فلا يخلوا ما ان يدل على زمان فيه مضاه من الازمنة الثلاثة
وهو الكلمة اول لا يدل وهو الاسم وان لم يدل على المعنى دلالة تامة فاما ان يدل على
زمان فهو الكلمة الوجودية اول لا يدل وهو الاداة لا يقال من الاسماء ما لا يصح
ان يضر عنها او بها اصلا كبعض المضمرات مثل غلامي وغلامك ومنها ما لا يصح
الامع الضمائم كالوصلات فانتمض بها حد الاسم والاداة عكسا وطردا لا تقول
لما نصنع الا لفاظ ووجد بعضها يصلح لان يصير جزءا من الاقوال التامة والتقييدية
النافعة في هذا الفن وبعضها لا يصلح ومن القسم الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد
من جزئها وما لا يكون كذلك ومن الثاني ما بنا سبها ويقعها اريد تميز البعض عن
البعض فخصص كل قسم باسم فنظر هذا الفن في الالفاظ من جهة المعنى واما نظر

وقال الشيخ ليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين فان لفظ **٤٠** المضارع غير الغائب فمل عنه ولا يجوز كونه كلمة عند المنطقيين لكونه مركبا لاحتماله الصدق والكذب ولد لانه الهزئة والتاويل والنون على معنى زائد ثم اورد المضارع الغائب على نفسه فانه يحتمل الصدق والكذب لدلالتيه على ان شيئا ما غير معين وجده المصدر كما يدل باقي الفاظ المضارعة على ان شيئا معينا وجده ذلك واجب عنه بانه لو كان معناه ان شيئا مطلقا وجده المصدر لصدق بوجوده لا شيء كان فامتنع حله على زيد فغضاه ان شيئا متبينا في نفسه وعند القائل مجعولا عند السامع وجده ذلك فلم يحتمل الصدق والكذب مالم يصرح بذلك بخلاف باقي الفاظ المضارعة لدلالتيه على موضوع معين وهذا ضعيف لان باقي الفاظ المضارعة لا يحتمل الصدق والكذب الا مع ما يضر فيه من الضمير الذي هو اسم الفاعل واما قوله بان الهزئة والباقيتين يدل على معنى ابد فوجب التركيب قلنا والياء ايضا غير

هو اسم الفاعل واما قوله بان الهزئة والباقيتين يدل على معنى ابد فوجب التركيب قلنا والياء ايضا غير

غير معين عنده متعين في نفسه جرى الحكم عليه بأنه عشي فلا بد من احتمال الصدق والكذب وتاثيرها انه بذنن يمثل قولنا ضرب رجل فان رجلا شي معين في نفسه مجهول التين عند السامع فلو كان عدم التين عند السامع بوجوب عدم احتمال الصدق والكذب لوجب ان لا يكون هذا خيرا وثالثا ان غاية ما في كلامه عدم احتمال الصدق والكذب بالنسبة الى السامع لكن لا يلزم منه ان لا يكون محتملا لهما بالنظر الى مفهومه وهو المعتبر في احتمال ان خبر الصدق والكذب والا لم يكن مثل قولنا السماء فوقنا او تحتنا خيرا فانه لا يحتمل الصدق والكذب عند الجميع فضلا عن السامع واما الاختلال في نقل قولنا بباراد ملخص كلامه وهو ان قولنا عشي لا يخفى في دلالة على موضوع غير معين فلا يخلو اما ان يكون معيناً في نفسه او غير معين بحيث يكون في قوة قولنا شي ما بعشي والثاني باطل لوجهين الاول انه اذا قال القايل عشي فلو كان معناه شي ما بعشي لكان صادقا ان كان في العالم شي ما بعشي في وقت ما وكذا ان سلب المشي عن جميع الاشياء دائما ومن الين انه ليس كذلك والثاني انه لو كان كذلك لم يصلح ان يحمل على زبدعته يكون زبدعته ما في العالم عشي لان هذا التركيب ليس تقييدا حتى يكون في قوة الفرد بل خبرا يمكن ان يدخل عليه ان يفتنع الجمل فتعين ان ذلك الموضوع معين في نفسه وكذا عند القايل لابدالة اللفظ فليس في اللفظ دلالة على تمين الموضوع فلوله لا يزبدعته مفهوم الكلمة اعني نسبة الحديث الى الموضوع اذ لم يصرح به ولم يتعين عند السامع لا يحتمل الصدق والكذب ولو تأمل متأمل وانصف نفسه لا يجد بين عشي وعشي تفاوتاً في ذلك فان كليهما يدلان على النسبة الى موضوع ما معين بحسب نفسه لا بحسب الدلالة بخلاف امش فانه يدل على تدين الموضوع وهو امر زائد على مفهوم الكلمة اذ عرفت هذا عرفت انها خطأ احد الدليلين بالآخر وانه لو استعمل المصنف في قوله فافتح حله على زبدعته العاطفة مكان الفاء لا يمكن تطبيق كلامه على كلامه وان ما نقله من ان معناه ان شيئا ما معيناً في نفسه وعند القايل وجد له المصدر ليس على ما ينبغي وهو مناهج الاشكالات واما على الدليل الثاني فتوجهه ان يقال هب ان تلك الزوائد تدل على معنى لكن لان ان هذا القدر يقتضي التركيب وانما يقتضيه لو كان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى واما كذلك فان الباقي من اللفظ لا يمكن الاستدلال به فلا يمكن ان يتلفظ به فلا يكون لفظا ولا يكون لفظا دالا واجاب بان هذا النوع من دفع لان المركب ما يدل جزء لفظه على جزء معناه فيكون فيه دلالة جزء واحد واما دلالة الباقي على الباقي فاما لا يقتضيه حد المركب وايضا من الين ان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى حالة التركيب وهذا القدر كاف في التركيب ونهر براد المصنف اما على الاول فهو ان قوله المضارع التكلم والمخاطب واباهما حتى يباقي الفاظ المضارعة

تدل على معنى زائد فوجب التركيب وقد سلم ان المضارع له اثنان كلمة وقال ايضا الماضي والاسم المشتق لتركيبه من المصدر مع صيغة خاصة يدل كل منهما على بعض المعنى يجب كونه مركبا واجاب عنه بان المعنى من التركيب ان يكون هناك اجزاء مترتبة اما الفاظ او حروف او مقاطع مسبوقة تتلهم منها جملة والمصدر مع الصيغة ليس كذلك وقال ايضا الاسم العرب مركب لدلالة حركة الاعراب على معنى زائد ومن هذا بالغ بعض المتأخرين وقال لكلمة في لغة العرب والفاظ المضارعة مركبة من اسمين او اسم وحرف لان ما بعد حرف المضارعة ليس فعلا ما ضيا ولا مستقلا ولا امر او انهاء فهو اسم ولفظ المضارعة اما اسم او حرف وتحقيق ذلك والاطراب فيه ان اهل العربية من

ما يحتمل للصدق والكذب ان اراد به ان مجرد محتمل لهما فهو ممنوع وان اراد به انه مع الضمير المستزف فيه كذلك فهو مسلم لكن لا بدل على تركيبه وهو ضعيف لان اكثر الناس ممن لاوقوف لهم على علم الحق وتقدير الضمائر يطلقون تلك الالفاظ ويفهمون المعاني التامة ولولا انها تدل بانفسها عليها لما كان كذلك واما على الثاني فهو اننا لانم ان المضارع المتكلم والمخاطب يدل جزء لفظه على جزء معناه قوله الهمة والتوا التون تدل على معنى زائد فلما تقوض بالمضارع الغائب فان الابداء يضابل على معنى زائد مع انه كلمة عنده وانت خير بضخه واورد الشيخ ايضا على نفسه الماضي والاسم المشتق فان كلا منهما حصل من مادة وهي انحروف تدل على الحدث وصورة مقترنة بها دالة على الموضوع الغير المعين فيجب ان يكونا مركبين واجاب بانا لاندعي ان دلالة الاجزاء كيف ما كانت يقتضي كون اللفظ مركبا بل المعبر في التركيب ان يكون هناك اجزاء تقرب اما اللفظ او حروف او مقاطع مسبوقة يلثم منها جله والمساءة مع الصورة ليس كذلك بل نسمعن معاو المقطع منهم من فسر به حرف مع حركة او حرفين ثابتهما ما كن فحضر مركب من ثلاثة مقاطع وموسى من مقطعين وقد اضفى ذكر الحروف عنه ومنهم من فسر به بالحركة الاعرابية وقد استعمله الشيخ في النسقاء بازاء الحركة فالاولى تفسره بالوقف لانه ينقطع عنه الكلام وقد بدل على امر زائد بوجب التركيب وقال ايضا الاسم العرب مركب لدلالة الحركة الاعرابية على معنى زائد وما ذكر في الكلمات بالغ بعض المتأخرين قايلا لاكلة في لغة العرب وزعم ان الفاظ المضارعة مركبة من اسمين او اسم وحرف لان ما بعد حرف المضارعة ليس حرفا ولا فعلا والالكلان اما ماضيا او مضارعا او امرا ومن الظاهر انه ليس كذلك فثبت ان يكون اسما وحرف المضارعة اما حرف او اسم وتحقيق ذلك واستقصاء النظر فيه الى اهل العربية فانه من الوضائيف الجزئية ونظر هذا الفن كما سمعت لا يختص بلفظ دون اخرى بل كل شئ شامل لساير اللفظ (قوله واورد الامام على قولهم الاسم مخبر عنه والفعل لا يخبر عنه) القوم قد زعموا ان الاسم مخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما قال الامام معترضا عليهم قولكم الفعل لا يخبر عنه فالمخبر عنه اما يكون اسما او فعلا وايضا كان يكون كاذبا اما اذا كان اسما فلان كل اسم يعبر ان يخبر عنه وكان لا يخبر عنه فيلزم الكذب واما اذا كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل مخبر عنه فيلزم التناقض وقد سبق بيان اعتبار الكذب والتناقض في حديث المجهول مطلقا فلا احتياج الى الاطاعة وشرح الجواب مسبقا بتهميد مقدمة وهي ان الاخبار عن الفعل اما عن لفظه وهو جائز كقولنا ضرب فعل ماض او عن معناه ولا يخجلوا ان لا يخبر عنه بلفظه اى بلفظ وضع بازائه او بغير لفظه ولا اتناع في الثاني كقولنا معنى الفعل مقرون بالزمان والاول لما ان يكون بلفظه مع ضمنية وليس ايضا

واورد الامام على قولهم الاسم مخبر عنه والفعل لا يخبر عنه ان قولك الفعل لا يخبر عنه خبر فالمخبر عنه فيه ان كان اسما كاذب وان كان فعلا تناقض وجوابه ان المراد ان الفعل لا يخبر عن معناه معبر عنه بمجر دلفظه والمخبر عنه في قولنا الفعل لا يخبر عنه معنى الفعل لكن ما عبر عنه بلفظه بل الاسم وهو قولنا الفعل ولو قلنا ضرب لا يخبر عن معناه معبر عنه بمجر دلفظه كان المخبر عنه لفظ الفعل وهو قولنا ضرب لكون الضمير عائدا اليه ولو قلنا معنى ضرب لا يخبر عنه معبرا عنه بمجر دلفظه كان المخبر عنه معنى الفعل لكن عبر عنه لا بمجر دلفظه بل مضافا اليه غيره وهو قولنا معنى فلا تناقض في شئ من ذلك من

(التقسيم الثاني المفرد)
 ان اتحد معناه بالثخص
 وهو مظهر يسمى علما
 والاخصر وان اتحد
 لا بالثخص وحصوله
 في الافراد المتوحدية
 بالسوية فهو المتواطى
 والا فهو المشكك
 وان تعدد معناه ووضع
 لاحدهما ثم نقل الى
 الثاني لمناسبة بينهما
 فان هجر الاول يسمى
 لفظا مقولا لا شرعا
 او عرفيا واصطلاحيا
 على اختلاف التالفين
 والاسمى بالنسبة الى
 الاول حقيقة والى
 الثاني مجازا ومتصارا
 ايضا ان كانت المناسبة
 للاشتراك في بعض
 الامور وان وضع
 لهما وضع او لا
 ويندرج فيه المرجح
 وهو ما وضع لمعنى ثم
 نقل الى الثاني لمناسبة
 يسمى بالنسبة اليهما
 مشترك لى لكل واحد
 منهما مجعلا (التقسيم
 الثالث المفرد وان واقفه
 لفظ آخر في الحقيقة
 سميا مترا دفين والا
 ختبايين متن

بمنع قولنا معنى ضرب غير معنى في او بمجرد لفظه وهو غير جائز فالمراد بقولنا
 الفعل لا يخبر عنه ان الفعل لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه وح نختار من السنين ان المخبر
 عنه ههنا الفعل قوله بعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض قلنا لانسم وانما يلزم
 لو كان المخبر عنه ههنا معنى الفعل بمجرد لفظ الفعل وليس كذلك بل المخبر عنه معنى
 الفعل وعبر عنه بلفظ الاسم وهو لفظ الفعل وما قيل من انه ان اراد به معنى الفعل مثل
 ضرب فلا احتياج الى قوله وعبر عنه بلفظ الاسم لجواز الاخبار عنه مطلقا وان اراد
 معناه يلزم ان يكون للمعنى معنى فتخرج عن قانون التوجيه على ان الاخبار عن اللفظ
 ينقسم كالاجبار عن المعنى ثلثة اقسام فانه اذا اخبر عن لفظا ما ان يعبر عنه بنفس
 اللفظ او بغيره فاذا عبر بنفس اللفظ فاما ان يعبر بمجرد ذلك اللفظ او مع ضمنية اخرى
 مثال الاول ضرب كلمة والثاني لفظه ضرب غير مركبة والثالث الفعل برفع الفاعل
 فلا شك ان المخبر عنه في قولنا الفعل لا يخبر عن معناه افراد الفعل التي هي الالفاظ لكن
 ربما اراد ان يبين انه من اى قسم قتال وعبر عنه بلفظ الاسم تبيينها على هذه القائمة
 وتأكيدها الصحة الاخبار ولئن طالع المعترض قائلا لو صح ما ذكرتم لصح قولنا ضرب
 لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه والثاني باطل اما الملازمة فلان ضرب فعل وكل فعل
 لا يخبر عن معناه لمجرد لفظه واما بطلان الثاني فلا شبهة على التناقض اذ الاخبار
 فيه عن معنى ضرب لمجرد لفظه اجاب باننا لانسم ان الاخبار ههنا عن معنى ضرب
 بل عن لفظه لكون الضمير في معناه عائدا اليه فلو كان المخبر عنه معناه لزم ان يكون للمعنى
 ضرب معنى وهو باطل ولئن عا د مرة اخرى وقال فليصدق معنى ضرب لا يخبر
 عنه معبرا عنه لمجرد لفظه فقد اخبر فيه عن معنى الفعل اجاب بان المخبر عنه ههنا
 معنى الفعل لكن للمجرد لفظه بل مع ضمنية اسم فلا تناقض فيه (قوله التقسيم الثاني
 المفرد ان اتحد معناه) اللفظ المفرد اما ان يكون معناه واحدا او متعددا فان اتحد
 معناه فاما بالثخص بان لا يمكن اشتراكه بين كثيرين او لا بالثخص فان اتحد بالثخص
 فان كان مظهرا اى يظهر معناه من مجرد لفظه يسمى علما والاخصر او حقه اولى
 لكليته وان اتحد بالثخص فان كان وقوعه على افراد التوحدية سواء كانت
 موجودة او لا على السوية فهو المتواطى لتوافق آحاده في معناه وان كان وقوعه
 عليها لا بالسوية فهو المشكك لانه يشكك الناظر في انه من المشترك او من المتواطى
 من حيث تفاوت افراده وتشاركها في معناه والتشكيك قد يكون بالتقدم والتأخر
 كالوجود فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن وقد يكون بالاولوية
 وعددها كالوجود ايضا فانه في الواجب اتم واثبت واقرى منه في الممكنات والفرق
 بين هذا والاول انه قد يكون التأخر اقوى واثبت من التقدم كالوجود بالقياس الى
 الحركة الفلكية والاجسام الكائنة وقد يكون بالشد والضعف كالبيان بالنسبة

وأما المركب فهو أما
كلام ان افاد المتع
بمعنى صحة السكوت
عليه فان احتمل الصدق
والكذب سمي قضية
وخبر او الاذن دل على
طلب الفعل دلالة اولية
فهو مع الاستلاء
امر ونهى ومع
الخصوع سؤال ودعاء
ومع التساوى التماس
والافهوه التنبه
ويندرج فيه التمسح
والترجي والقسم
والنداء وما غير كلام
ان لم يفده وهو اما
حكم تقييدي ان تركب
من اسمين او اسم
وفعل وتفيد الاول
بالباقى واما ان لا يكون
كذلك كالركب من
اسم واداة وفعل واداة
وزعوا ان الكلام
لا يتألف الا من اسمين
او من فصل واسم
وتنقص بالنداء واجب
عنه بان النداء في تقدير
الفعل قبل عليه بان لم
كان كذلك لا يحتمل
الصدق والكذب
واجب منه بان ماقى
تقدير الفعل انما
يحملهما اذا كان اختيارا
لانتماء بدل عليه
الفاظ العقود كقول
بعت وامله متى

الى التلج والعاج وان كان معنى اللفظ متعددا فاما ان يحتمل بينهما نقل او لا فان تحتمل
فاما ان يكون ذلك النقل لمناسبة او لا فان كان لمناسبة كان هجر الوضع الاول يسمى
متغولا شرعا او عرفيا او اصطلاحيا على اختلاف الالفين من الشرع والعرف
العام والخاص وان لم يهجر لوضع الاول يسمى بالنسبة الى المعنى الاول حقيقة والى الثانى
بمجاز فان كانت المناسبة هي المشاركة في بعض الامور فهو مستعار كالاسد للرجل
النسجاء والافير مستعار مثل جرى النهر وان كان النقل لا لمناسبة فهو المرجل
وان لم يحتمل بينهما نقل بل وضع لهما وضعا اوليا يسمى بالنسبة اليهما مشتركا
وبالنسبة الى كل واحد منهما مجازا والمرجل يندرج في هذا القسم من وجه لانه
لما لم تعتبر المناسبة فكانه لاملاحظة للوضع الاول ولا نقل وايضا المفرد اذا اعتبر
بالقياس الى مفرد آخر فان كان موافقا له في المعنى سمي مترادفاً وان كان بخلافه
سمي متضاداً هذا هو الكلام في الالفاظ المفردة (قوله واما المركب فهو اما كلام
ان افاد المتع) اللفظ المركب اما تام او ناقص ويسميان كلاما وغير كلام والكلام
ما يفيد المتع بمعنى صحة السكوت عليه اى لا يقتصر في الافادة الى انضمام لفظ اخر بل يظفر
لاجله افتقار المحكوم عليه الى المحكوم به ولما كان المقيد مقولا بالاشتراك على مقابل
المهل حتى ان كل لفظ موضوع مفيد مفردا كان او مركبا وعلى ما يفيد فائدة جديدة
فلا يعد مثل قولنا السماء فوقنا منه وعلى ما يصح السكوت عليه فسر به اقامة لقربة
الاشتراك على ما يقتضيه صناعة التعريف فيدل على ما يفيد فائدة متعددة كقولنا
زيد قائم وما لا يفيد ما قلنا احتمل الصدق والكذب يسمى خبر او قضية وهو المنفع به
في المطالب التصديقية لا يقال الخبر اما ان يكون صادقا فلا يحتمل الكذب او كاذبا
فلا يحتمل الصدق وايضا الصدق والكذب لا يمكن تعريفهما الا بالخبر فتعريفه
بهما دور لانا نقول الراد احتمال الصدق والكذب بحسب مفهومه وتعين
احدهما بحسب الخارج لا بتأنيده او المراد بالولو الجامعة او القاسمة فلا عبرة
الا باحدهما وامتناع معرفة الصدق والكذب بدون الخبر ممنوع وعلى تقدير
تسليم فاهية الخبر واضحة عند العقل الا انها لما اختلفت بسائر الماهيات احتجج
التمييزها وتعيينها فلا اعتبار ان من حيث هي هي ومن حيث انها مدلول الخبر ومعرفة
الصدق والكذب متوقف على ماهيته من حيث هي هي ومعرفة من حيث
انها مدلول الخبر متوقف عليها فلا دور وان لم يحتمل الصدق والكذب فاما ان يدل
على طلب الفعل دلالة اولية اى اوليا بالذات او لا فان دل وكان مع الاستلاء فهو امر
ان كان الفعل المطلوب غير كف ونهى ان كان كفا والافهوه مع التساوى التماس ومع
الخصوع سؤال ودعاء واما قيد الدلالة بالاولية ليخرج الاخبار الدالة على طلب الفعل
فان قولنا اطلب منك الفعل لا يدل بالذات على طلب الفعل بل على الاخبار بطلب

الفعل والاختبار يطلب الفعل يدل على طلب الفعل فدلالتة على طلب الفعل بواسطة
 الاختبار به لا بالذات والاولى ان يقال التقييد للترقية بين الاوامر وتلك الاخبار
 في دلالتها على طلب الفعل وذلك لان عدم احتمال الصدق والكذب عنهما عن الدخول
 فكيف يخرج بالقيود او لاخراج غير ان غير الدال على طلب الفعل كقولنا ليت زيد
 يضرب ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل
 بواسطة تمنيه او ترجمه وان لم يدل على طلب الفعل دلالة اولية فهو التنبيه ويندرج
 فيه التمني والتزجي والقسم والنداء والاستفهام والتعجب والفاظ العقود واما غير
 الكلام فاما ان يكون الثاني فيه قيد الاول او لا والاول المركب التقيدي وهو
 النافع في المطالب التصورية ولا يتركب الا من اسمين او اسم وفعل لان التقييد موصوف
 والتقييد صفة والموصوف لابد ان يكون اسما والصفة اما اسم او فعل وايضا الحكم
 التقيدي اشارة الى الحكم المعبري فالحق ان الناطق معناه الحيوان الذي هو ناطق
 فكما يستدعي المعبري التركيب من اسمين او اسم وفعل فكذا التقيدي الثاني غير
 التقيدي كالمركب من اسم واداة وزعم النفاة ان الكلام لا يتألف الا من اسمين
 او اسم وفعل لانه يستدعي محكوما عليه ومحكوما به والمحكوم عليه لا يكون الاسما
 والمحكوم به يصح ان يكون اسما وان يكون فعلا ولا خفاء في انتفاضة بالقضية
 الشرطية ولا يخصص عنه الاختصاص الدعوى بالقول الجازم ونقض ايضا بالنداء
 فانه كلام مع انه مركب من اسم واداة واجب بان النداء في تقدير الفعل وقيل عليه
 لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا لصدق والكذب وجاز ان يكون خطابا مع ثالث
 لان الفعل الذي قدر النداء به كذلك وجوابا عن الملازمين وانما تصدق لو كان الفعل
 المقدر به اخبار الانشاء غاية في الباب انه في بعض موارد الاستعمال اخبار لكن لا يلزم
 منه ان يكون اخبارا في جميع المواد لجواز ان يكون من الصيغ المشتركة بين الاخبار
 والانشاء كاظاظ العقود (قوله الباب الثاني في مباحث الكلبي والجزئي) بعد الفراغ
 من الباب الاول في المقدمات مهد الباب الثاني لمباحث الكلبي والجزئي وليس الجزئي
 في هذا الكتاب ولا في كتاب من كتب هذا الفن مباحث ولصاحبه عن النظر فيها
 غنى قال النسخ في السنة انا لا نستل بالنظر في الجزئيات لكونها لا تاهي واحوالها
 لا تثبت وليس غلبا بها من حيث هي جزئيتها فبذا كالا حكيما او بلفظنا الى غاية حكمة
 بل الذي يهمنا النظر في الكليات وفصل هذا الباب الى ستة فصول وكان الانسب
 الى فصلين تفرقة بين المقصد الاعلى وبين مقدماته ووضع الفصل الاول لتعريف الكلبي
 والجزئي وبيان اقسام الكلبي واحكامه وذكر فيه اربعة مباحث الاول
 في تعريفهما المفهوم وهو ما حده في العقل اما الكلبي او جزئي لانه اما يمنع نفس
 تصويره اى يمنع من حيث انه متصور من وقوع لسرعة فيه او لا يمنع فان منع فهو

الباب الثاني في مباحث
 الكلبي والجزئي وفيه
 فصول الاول في
 تعريفهما واقسام
 الكلبي واحكامه وفيه
 مباحث الاول المفهوم
 ان منع نفس تصويره
 من الشر كفهو الجزئي
 والافهوه الكلبي امتنع
 وجود افراد المتوهمه
 في الخارج او امكن
 ولم يوجد او وجد
 واحد فقط مع امكان
 غيره او امتساعه او
 كثير متناه او غير
 متناه

الجزئي كزيد وهذا الانسان والافه هو الكلي كالانسان فانه مفهوم ما مشرقا بين افراده بان يقال لكل واحد منها انه هو وانما قيد النع بنفس التصور ليخرج بعض اقسام الكلي وهو الذي يتمتع فيه الشركة بالنفس مفهومه بل لامر خارج كواجب الوجود واللفظ الدال عليهما يسمى كلياً وجزئياً بالتبعية والعرض تسمية الدال باسم المدلول وههنا اعتراضات لايح الاشارة اليها من فوائد احداها انه لامعنى للاشتراك بين الكثيرين انه يشعب او يتجزأ اليها بل مطابقتها لها على ما صرح حوايه وحيث لو تصور طائفة من الناس زيدا مثلاً كان صورته الموجودة في الخارج تطابق الصورة العقلية التي في اذهان الطائفة ضرورة ان المطابقة هي هي فيجب ان يكون زيد كلياً وجوابه ان الشركة ليست هي المطابقة مطلقاً بل مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين وقد صرح به الشيخ حيث قال كلي هو المعنى الذي المفهوم منه في النفس لا يتمتع نسبته الى اشياء كثيرة تطابقها نسبة متساوية كما ان للانسان معنى في النفس وذلك المعنى مطابق لزيد وعمره وخالد على وجه واحد لان كل واحد منهم انسان وتام التحقيق لهذا المقام مذکور في رسالتنا المعمولة في تحقيق الكليات فمن اراد الاطلاع عليه فليطالع ثمه وتاينها ان التصور هو حصول صورة الشيء في العقل والصور العقلية كلية فاستعمال التصور في حد الجزئي غير مستقيم وايضا المقسم اعني المفهوم الذي هو ما حصل في العقل لا يؤول الجزئي ونجيب باننا لان ان الصور العقلية كلية فان ما حصل في النفس قد يكون بألّة وواسطة وهي الجزئيات وقد لا يكون بألّة وهي الكليات والمدرك ليس الا النفس الا انه قد يكون ادراكه بواسطة وذلك لابتاني حصول الصور المدركة في النفس او نقول التصور هو حصول صورة الشيء عند العقل على ما فسرنا به في صدر الكتاب فان كان كلياً فصورته في العقل وان كان جزئياً فصورته في آله وعلى هذا لا اشكال وثالثها ان قيد النفس في التعريف مستدرك لانه يتم بدونه كما يقال الجزئي ما يمنع تصوره من وقوع الشركة والكلي ما لا يمنع تصوره منه والجواب انه لما اخذ التصور في تعريف الكلي والجزئي علمنا ان الكلية والجزئية من عوارض الصور الذهنية فربما يسبق الى الوهم انه لو كان من الصور الذهنية ما لا يمنع الشركة كان حقيقتها الخارجية كذلك لان الصور الذهنية مطابقة للحقائق الخارجية فيكون مثل الواجب لا يمنع الشركة في الخارج هف فازيل هذا الوهم بان منع الصور الذهنية للشركة وعدم منعها ليس بالنظر الى ذاتها بل من حيث نفس تصورهما فنفس تصور الواجب هو الذي لا يمنع الشركة لاذاته فالتعبد بالنفس لازالة هذا الوهم وزيادة الايضاح واما قوله امتنع وجود افراده المتوهمه او امكن ففيه تبينه وتقسيم اما التبينه فهو ان قوما حسبوا ان الكلي مشترك بين كثيرين لا بد ان تكون افراده موجودة في الخارج وذلك انهم لما سمعوا ان الكلي

مشترك بين كثيرين تحيلوا الاشتراك بحسب الخارج فنبه على فساد هذا الظن لجواز امتناع افراده وعدمها حتى يعلم ان مناط الكلية هو صلاحية اشتراكه بين كثيرين بحسب الصل والمكان صدقه عليها لمجرد مفهومه لا يقال لو كان امكان صدق الكل على كثيرين متغيرا لم تكن الكليات الفرضية مثل تقيض الامكان العام والاشياء كلية اذ ليس شيء يمكن ان يصدق عليه الا امكان العام او الاشياء لانا نقول المراد بالصدق ليس هو الصدق في نفس الامر بل ماهو اعم مما هو بحسب نفس الامر او الفرض العقلي فالمعتبر امكان صدقه على كثيرين سواء كان صادقا او لم يكن وسواء فرض العقل صدقه او لم يفرض قط لا يقال اذا كان مجرد الفرض كافيا فلنفرض الفرض صادقا على اشياء كانت فرض صدق الاشياء عليها لانا نقول ذلك فرض متنع وهذا فرض متنع والفرق دقيق انما اثار اليه الشيخ في الشفاء حيث قال معنى زيد يستحيل ان يحصل مشتركا فيه فان مناه هو ذات المشار اليه وذات هذا المشار اليه يتنع في الذهن ان يحصل لغيره فالحاصل ان مجرد فرض صدق الشيء على كثيرين لا ينافي بل بالامكان كاف في اعتبار الكلية ولكن هذه الدقيقة على ذكرنا فلها في تحقيق المحصورات مواضع نفع واما التقسيم فهو للكل بحسب وجوده في الخارج وعدمه وذلك لانه اما ان يكون متنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود والاول كشرطك الباري والثاني اما ان لا يوجد منه شيء في الخارج او يوجد الاول كالغذاء والثاني اما ان يكون الموجود منه واحدا او كثيرا والاول اما ان يكون غيره متمسكا كواجب الوجود او متمسكا كاشمس عند من يجوز وجود شمس اخرى والثاني اما ان يكون متساويا كالكوكب السبعة او غير متساوية كالنفوس الناطقة لا يقال هذا التقسيم باطل لان احد الامرين لازم وهو اما ان يكون قسم الشيء قسما له او يكون قسم الشيء قسما منه وذلك لان الامكان اما امكان عام وقد جعل الامتاع قسما له فيكون قسم الشيء قسمه او امكان خاص وقد جعل الواجب قسما منه فيكون قسم الشيء قسمه هف لانا نقول المراد الامكان العام من جانب الوجود وهو ظاهر (قوله ويعتبر في حل الكل على جزئياته حل المواطة) لما كان معنى الكل ما لا يتنع من وقوع الشر كة فيه ومعناه انه يمكن ان يصدق على كثيرين اى يجعل على كثيرين والكثيرون جزئيات الكل اريد ان يبين ان حل الكل على جزئياته اى حل هو حل المواطة او حل الاشتقاق وان كلية الكل اتمهاى بالنسبة الى امور يجعل عليها الكل بالمواطة لا بالقياس الى امور يجعل عليها الكل بالاشتقاق حتى ان كلية العلم مثلا لا يقياس الى زيد وعمر ووبر بل بالقياس الى علومهم فليبان هاتين القائدتين قدم هذه المسئلة فتقول المعتبر في حل لكل على جزئياته جعل المواطة وجزئيات الكل ما يجعل الكل عليها بالمواطة لا بالاشتقاق وحل المواطة ان يكون الشيء مجموعا على الموضوع

ويعتبر في حل الكل على جزئياته حل المواطة وهو ان يجعل الشيء بالحقيقة على الموضوع لا لحل الاشتقاق وهو ان لا يجعل عليه بالحقيقة بل ينسب اليه كالبيان بالنسبة الى الانسان اذ لا يقال الانسان يباح بل ذو يباح او اشتق منه ما يجعل بالحقيقة كما لا يباح هكذا قال الشيخ وقيل عليه بان لفظة ذو للنسبة وهي خارجة عن المحمول فالمحمول بالحقيقة البياض وجوابه ان النسبة انما خارجة عن المحمول ما يربطه بالموضوع ورب نسبة تكون نفس المحمول او جزءا وزعم الامام ان حل الموصوف على الصفة حل المواطة وعكس جعل الاشتقاق

بالحقيقة بلا واسطة كقولنا الانسان حيوان وحل الاشتقاق ان لا يكون محمولا عليه
 بالحقيقة بل ينسب اليه كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولا عليه بالحقيقة
 فلا يقال الانسان بياض بل بواسطة ذو او الاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض
 او ابيض وجبته يصكون محمولا بلو اطاة هكذا قال الشيخ وفسر المحمول
 بالحقيقة بما يهمل موضوعه حده واسمه ووربما يفسر حل المواطة بمحمل هو هو
 وحل الاشتقاق بمحمل هو ذو هو واعترض ابو البركات على ما قاله بان المحمول
 في حل الاشتقاق كالبياض محمول ايضا بالحقيقة اذ لفظة ذو للنسبة والنسبة تكون
 خارجة عن الطرفين فيكون المحمول بالحقيقة هو البياض وجوابه ان ارادته ان كل
 نسبة تربط المحمول بلو موضوع خارجة عن الطرفين فليس كذلك
 وان اراد ان كل نسبة مطلقا خارجة فهو ممنوع فرب نسبة تكون نفس
 المحمول كقولنا الاضافة العارضة للاب هي الابوة او جرؤه كقولنا زيد ابو عمرو
 وقال الامام المحمولى اما ان يكون ذاتا او صفة فان كان ذاتا فهو حل المواطة لان
 معنى المواطة الموافقة والموضوع هو الذات فاذا كان المحمول ايضا ذاتا فقد تواطأ
 كقولنا الكاتب انسان وان كان صفة غير الموضوع فلا حل بالمواطة بل
 بالاشتقاق لكون جملها باعتبار مفهومها وهي مستقاة كقولنا الانسان كانت

والاصطلاح التعارف على المعنى الاول (قوله الثاني الجزئي ايضا يقال على التدرج
 تحت كلي) لفظ الجزئي يقال بالاشتراك على المعنى المذكور وعلى التدرج تحت كلي
 ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى غيره والاول جزئيا حقيقيا اذ جزئيته
 بالنظر الى حقيقته وتعريف الاضافي بالكلي يبطله تضاديهما فلو قل انه
 المندرج تحت شئ آخر كان جيدا فهما تلك مفهومات البريات والكلي
 اما تصير مفصلة عند العقل اذا بين الغاية والنسبة بينهما فالاضافي غير الحقيقي
 اما اولافلا يمكن كلية الاضافي لجواز اندراج كلي تحت كلي آخر دون الحق في
 واما ثانيا فلانه اعم من الحقيقي مطلقا لان كل جزئي حقيقي مندرج تحت ماهيته
 المعرأة عن الشخصات فيكون اضافيا وهو منقوض بالشخص اذ ليس له ماهية
 كلية والالكان لتخصيص الشخص وبالأوجب فانه تخصص وليس له ماهية كلية والالكانت
 ماهيته معروضة للتخصيص وذلك بخلاف لذهبيهم والاول ان يقال انه مندرج تحت
 كليات كثيرة لانه ان كان موجودا فهو مندرج تحت مفهوم الوجود وهو كلي وان
 كان معدوما يندرج تحت المعدوم وهو ايضا كلي ولانه اما واجب او ممكن
 او متضمن واما ما كان يندرج تحت احدها وليس كل اضافي حقيقيا لجواز كلياته ثم الاعم
 يجوز ان يكون جنسا ويجوز ان يكون عرضا ما وهما ليس الاضافي جنسا للحقيقي
 لانه لو كان جنسا له لما امكن تصور الحقيقي بدونه والتالي باطل لجواز تصور كون

الثاني الجزئي ايضا
 يقال على التدرج
 تحت الكلي ويسمى
 جزئيا اضافيا والاول
 حقيقيا وهذا غير
 الاول لامكان كونه
 كلبادون الاول واعم
 منه مطلقا اذ كل
 جزئي حقيقي يندرج
 تحت كلي من غير
 عكس وليس جنسا له
 لامكان تصور الاول
 دونه ومن الكلي
 من وجهه اذا اضافي
 عديكون كلبا والعكس
 والحقيقي بيان الكلي

بقي

وكل مفهوم بيان آخر
مبانية كلية أو يساويه
أو يكون اعم أو اخص
منه مطلقا ومن وجه
لانه ان لم يصدق
شيء منهما على شيء
عاصدق عليه الآخر
تباينا بالكلية وان
صدق كل واحد
منهما على شيء مما
صدق عليه الآخر
فان استلزم صدق
كل منهما صدق
الآخر تساويا وان
لم يستلزم صدق
شيء منهما صدق
الآخر كان كل منهما
اعم من الآخر من وجه
وان استلزم صدق
احدهما صدق الآخر
من غير عكس
فالمستلزم اخص
من الآخر مطلقا
من

وتقيضا للتساويين
متساويان وتقيض
الاعم مطلقا اخص
من تقيض الاخص
مطلقا وتقيض اعم
من وجه لا يلزم كونه
اعم من تقيض الآخر
أو اخص لان تقيض
أخص قد يكون

الشيء مانعا من وقوع الحركة فيه مع الذهول عن التدرج تحت كل واحد
الاضافي مضاياف للكلية ولاضافة في الحقيق و بين الاضافي والكلية عموم من وجه
لتصادقهما في الكليات المتوسطة وصدقهما بدون الكل في الحقيق وصدق الكلية
بدونه في اعم الكليات وفيه نظر ان لكل واحد منهما تدرج تحت آخر لان كل كلية
فاما ان يكون (ب) مثلا او (لاب) والاما كان يتدرج تحت احدهما والحق انه
ان اراد بالتدرج الموضوع لكل فهو اعم مطلقا من الكلية وان اراد بالاضافي
او التدرج تحت ذاتي فالتسوية كما ذكر وبين الجزئي الحقيق والكلية مبانية كلية
وذلك واضح (قوله وكل مفهوم بيان آخر مبانية كلية) كل مفهوم اذا نسب الى
مفهوم آخر فالتسوية بينهما مضمرة في اعم المساواة والعموم مطلقا ومن وجه
والمبانية الكلية وذلك لانهما ان لم يتصادقا على شيء أصلا فهما متباينان تباينا كلياً
وان تصادقا فان تلازما في الصدق فهما متساويان والا فان استلزم صدق احدهما صدق
الآخر فينبغي عموم وخصوص مطلقا والمستلزم اخص مطلقا من الآخر واللازم اعم
وان لم يستلزم فينبغي عموم وخصوص من وجه وكل منهما اعم من الآخر من وجه
وهو كونه شاملا للآخر ولغيره واخص منه من وجه وهو كونه متوقفا للآخر
فلا بد ههنا من صورتك وفي هذا المحصر اشكال وهو ان تقيض الا يمكن العام
والشيئية لاشك في كونهما مفهومين وليس متباينين والالكان بين عينيتهما مبانية
جزئية ولا متساويين لانهما لا يصدقان على شيء أصلا ولا ينبغي عموم مطلق لان
عين العام يمكن ان يصدق مع تقيض الخاص ولا يمكن صدق تقيض احدهما على
عين الآخر ولا من وجه لاستدعائه صدق كل واحد منهما مع تقيض الآخر فان قلت
الترديد بين التني والاثبات كيف لا ينحصر فتقول النع في قسم التباين فليس يلزم من عدم
تصادق المفهومين على شيء كونهما متباينين وانما يلزم لو صدق احدهما على شيء ولم
يصدق الآخر عليه او نورد التقيض على تعريف التباينين فان التقيضين لا يتصادقان
على شيء أصلا وليس متباينين * واعلم ان هذه التسوية باعتبار في الصدق تعتبر في
الوجود والتسوية باعتبار بين القضايا انما هي بحسب (قوله وتقيضا للتساويين متساويان)
لما بين التسوية بين المفهومات شرع في بيان التسوية بين نقايضها فتقيضا للتساويين
متساويين لان كل ما يصدق عليه تقيض احدهما يصدق عليه تقيض الآخر
والاصدق عينه على بعض ما يصدق عليه تقيض احدهما فيلزم صدق احد
التساويين بدون الآخر هف وفيه منع قوي وهو ان لا يلزم ان يصدق كل
ما صدق عليه تقيض احدهما صدق عليه تقيض الآخر لصدق عينه بل اللازم
على ذلك التعدير ليس كل وهو لا يستلزم بعض ما صدق عليه تقيض احدهما صدق
عليه عين الآخر لان السالبة المدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون

ثم اعم من عين العام
من وجه مع المبانية
الكلية بنقص العام
وعين الخاص وبين
تقيضي المتباينين مباينة
جزئية لان تقيض
كل منهما يصدق مع
عين الآخر فان صدق
مع تقيضه ايضا تبين
تقيضا هما تابيان جزئيا
والا فكلها فالجزئية
لازمة من

المساوي امر اشأ ملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة فلا يصدق تقيضه على
شيء أصلا فلا يصدق الموجبة لعدم موضوعها حيث ذلك في التنصيص عن هذا
المنع طريقان الاول تغيير المدعى وذلك من وجوه الاول ان المراد من تساوي
تقيضي التساويين انه لا شيء مما يصدق عليه تقيض احد المساويين يصدق عليه عين
الآخر والاصدق تقيضه المنعكس الى المحال والثاني ليس المراد تساوي التقيضين بحسب
المخرج بل بحسب الحقيقة بمعنى ان كل ما لو وجد كان تقيض احد المساويين فهو بحيث
لو وجد كان تقيض الآخر وحيث تلازم السالبة والموجبة لوجود الموضوع وفيه
نظر لان موضوع الحقيقة لو اخذ بحيث يدخل فيه المستغاث كذب وعلى تقدير
صدقها تمنع الحلف لجواز صدق احد المساويين على تقدير تقيض الآخر حيث
والا فلا تلازم بين الموجبة والسالبة الثالث لا يدعى ان تقيضي المساويين متساويان
مطلقا بل اذا صدقا في نفس الامر على شيء من الاشياء ولا يخفى في الدفاع التبع حيث
لوجود الموضوع وتحقق التلازم بينهما لكن هذا التخصيص بنا في وجوب عموم
قواعد هذا الفن الرابع انا نفسر للتساويين بالتلازمين لافي الصدق فقط
بل مطلقا سواء كان في الصدق او الوجود فلا بد ان يكون تقيضا هما
متساويين لان تقيض اللازم يستلزم تقيض الطريق الثاني تغيير الدليل
الى ما لا يرد عليه المنع وفيه ايضا وجوه احدها ان ما يصدق عليه تقيض احدهما
يجب ان يصدق عليه تقيض الآخر فانه لو لم يصدق عليه تقيض الآخر يصدق
عليه عين الآخر لان عين الآخر تقيض لتقيضه وكما لم يصدق احد التقيضين فلا بد
من صدق التقيض الآخر والا لزم ارتفاع التقيض وفيه نظر لانا نقول هب ان عين
الآخر تقيض لتقيضه لكن لانه ان صدق عين الآخر على تقيض احدهما تقيض لصدق
تقيضه عليه لجواز ان لا يصدق عينه ولا تقيضه على تقيض احدهما لعدم وثابها
ان تقيضي المساويين بمنع ان يكونا جزئيين فلا بد ان يكونا كليين فيكون لهما افراد
ما يصدق عليه تقيض احدهما من تلك الافراد يصدق عليه تقيض الآخر والا
لصدق عينه لوجود تلك الافراد وفيه ايضا نظر لان وجود الافراد لا يكفي
في صدق الموجبة بل لا بد منه من صدق الوصف الضروي عليها في نفس الامر
ولا شيء يصدق عليه في نفس الامر تقيض الامر الشامل ولوقدر صدق الموجبة
فلزوم الحلف بمنوع لجواز صدق تقيض احد المساويين وعينه على تقيض
المساوي الآخر بحسب الفرض العقلي وثالثها وهو العمد في حل الشبهة مسبوقة
بتجديد مقدمات الاولى ان تقيض الشيء سلبه ورفع تقيض الانسان سلبه لاعدوله
الثانية ان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع لشبهها بالسالبة
فهى اعم من المدولة الطرفين السالبة ان كذب الموجبة اما بعدم الموضوع واما
بصدق تقيض المحمول على الموضوع لانه لو كان الموضوع موجودا ولا يصدق

تقيض المحمول عليه يلزم صدق عينه عليه فتكون الموجبة صادقة وقد فرضنا
 كذبها هـ واذا تمهدت هذه المقدمات فتقول كل ما ليس باحد المتساويين
 ليس بالتساوي الاخر لانه لو كذبت هذه الموجبة كان كذبها اما بعدم الموضوع
 وهو باطل لان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع بل تصدق
 مع عدم الموضوع واما بصدق تقيض المحمول على الموضوع فيصدق عين احد
 المتساويين على تقيض المساوي الاخر وذلك بطل المساواة بينهما فان قلت قولكم
 كل ما ليس باحد المتساويين ليس بالتساوي الاخر اما ان يكون معناه ان كل ما يصدق عليه
 سلب احد المتساويين يصدق عليه سلب الاخر او يكون معناه ان ما ليس يصدق عليه
 احد المتساويين ليس يصدق عليه الاخر فان كان المراد الاول يلزم وجود الموضوع
 ضرورة ان ثبوت النفي للنفي فرع على ثبوت ذلك الشيء ويعود الاشكال
 بحذافيره وان كان المراد الثاني فلا يكون التقيضان متساويين لانهما اللذان يصدق
 كل منهما على ما صدق عليه الاخر فالاجاب هو المعتبر في مفهوم التساوي
 وهناك السلب فتقول المراد الاول وهو لا يستدعي وجود الموضوع وسنحققه في موضع
 يناسبه ان شاء الله تعالى وربما يتسلك على اثبات المطلوب بمجتنبين آخرين الاولى ان كل واحد
 من المتساويين لازم للاخر وتقيض لازم يستلزم تقيض الملزوم وفيه نظر لانه
 ان اردت بذلك ان كل ما صدق عليه تقيض اللازم يصدق عليه تقيض الملزوم
 فهو اول المسئلة وان اردت به انه كلما تحقق تقيض اللازم تحقق تقيض الملزوم فهو
 مسلم لكن لا يحمدي نفعا في اثبات المطلوب الثانية انه لو لم يكن تقيضا المتساويين
 متساويين كان بينهما احدى المناسبات الباقية والكل باطل اما المبينة الكلية فلانها
 تستلزم المبينة الجزئية بين الصينين وهو محال واما العموم والخصوص مطلقا فلان تقيض
 الخاص يصدق على عين العام وعين العام على تقيض الخاص وهو ملزوم لصدق احد
 المتساويين بدون الاخر واما العموم من وجه فلاستلزامه صدق كل منهما مع تقيض
 الاخر وهو ايضا يستلزم خلاف المقدر وفيه نظر اذ الحصر ممنوع على ما ذكرناه
 وتقيض الاعم مطلقا اخص من تقيض الاخص مطلقا لان كل ما صدق عليه تقيض
 الاعم يصدق عليه تقيض الاخص وليس كل ما صدق عليه تقيض الاخص يصدق
 عليه تقيض الاعم اما الاولى فلانه لولاها لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه
 تقيض الاعم فيلزم صدق الخاص بدون العام هـ ولا يترتب في ورود المنع المذكور
 ههنا وامكان دفعه ببعض تلك الاجوبة واما الثانية فلانه لو صدق تقيض العام على كل
 ما يصدق عليه نقص الخاص لاجتماع التقيضان والتالي باطل ببيان الملازمة ان تقيض
 الخاص يصدق على افراد العام للمفارقة لذلك الخاص فيلزم صدق العام وتقيضه عليها
 وتقول ايضا لو كان كل تقيض الاخص تقيض الاعم وقد ثبت ان كل تقيض الاعم تقيض

الاخص فيتساوى التقيضان فيكون العيان متساويين هـ او نقول بعض تقيض الاخص
 عين الاعم ولا شيء من عين الاعم تقيض الاعم يتج من رابع الاول المدعى وهو ليس كل تقيض
 الاخص تقيض الاعم او نقول لو لم يصدق لكل تقيض الاخص تقيض الاعم وبعض الاعم
 تقيض الاخص يتجهان من ثالث الاول ان بعض الاعم تقيض الاعم هـ واختلف ليس يلزم
 من الصورة ولا من الصغرى فيكون من الكبرى او نقول لولا لصدق كل ما صدق عليه
 تقيض الاخص صدق عليه تقيض الاعم وينعكس بعكس التقيض الى قولنا لكل ما صدق
 عليه عين الاعم صدق عليه عين الاخص وهو محال او نقول لو صدق كل تقيض الاخص
 تقيض الاعم ولا شيء من تقيض الاعم عين الاعم فلا شيء من تقيض الاخص بين الاعم
 فلا شيء من عين الاعم تقيض الاخص لكنه باطل لصدق قولنا بعض الاعم تقيض الاخص
 تحقيقا للعموم واورد الكاتب على هذه القاعدة سؤاله ان يقال لو كان تقيض
 الاعم اخص من تقيض الاخص لزم اجتماع التقيضين وبطلان اللازم يدل على بطلان
 المزوم اما الملازمة فلان الممكن ان الخاص اخص من الممكن العام فلو كان تقيض الاعم
 اخص لزم صدق قولنا كل مائيس بممكن بالامكان العام ليس بممكن بالامكان الخاص
 ومعنافية صادقة وهي قولنا كل مائيس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان
 العام لان كل مائيس بممكن بالامكان الخاص فهو اما واجب او متنع وكل واحد
 منهما ممكن بالامكان العام فنقول كل مائيس بممكن بالامكان العام فهو ليس بممكن بالامكان
 الخاص وكل مائيس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام يتج كل مائيس
 بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان العام وانه اجتماع التقيضين وايضا اللازم
 بالامكان الخاص اخص من الممكن بالامكان العام لا ذكرنا فلو كان تقيض الاعم اخص
 يلزم صدق قولنا كل مائيس بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان الخاص وكل ممكن
 بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام يتج كل مائيس بممكن بالامكان العام فهو ممكن
 بالامكان العام وهو اجتماع التقيضين وجوابه انه ان اراد بقوله كل مائيس بممكن بالامكان
 الخاص فهو اما واجب او متنع موجبة سالبة للموضوع فلا تم صدقها وان اراد به
 موجبة معدولة الموضوع فلم يكن الانتاج ممنوع فان القضية اللازمة سالبة الطرفين
 فلا يبعد الوسط وعلى القاعدتين سؤالان آخران الاول ان مجموع القاعدتين متنف
 لانهما لو تمقتتا لزم انعكاس الموجبة الكلية بعكس التقيض الى الموجبة الكلية والثاني
 باطل لما يتوا في عكس التقيض اما الشرطية فلان المحمول في الموجبة الكلية اما ان يكون
 مساويا للموضوع او اعم مطلقا واما ما كان يصدق تقيض الموضوع على كل ما صدق
 عليه تقيضه فان قلت تقيض (ج) بالفعل ليس (ج) دائما وتقيض (ب) بالضرورة
 مثلا ليس (ب) بالامكان فالقضية اللازمة كل مائيس (ب) بالامكان ليس (ج) دائما وهي
 ليست بمعتبرة اذا اعتبر في الوصف العنواي ان يكون بالفعل قلت كل مائيس (ب)

بالفعل ليس (ب) بالامكان وهي مع القضية اللازمة ينتج العكس وهذا السؤال لا يرد على
 القدماء لانهم ذهبوا الى الانعكاس ولاعلى التأخير لانهم قادحون في القاعدتين الثاني
 ان الانسان مساو للضاحك ولا يصدق كل مالم يضحك ليس بانسان لصدق قولنا بعض
 مالم يضحك انسان لان الموضوع معتبر بالفعل وكذلك الماشي اعم من الانسان
 ويكذب كل مالم يمشي ليس بانسان لصدق تقيضه والجواب ان الناطق انما وقع من
 اخذ التقيض فان المساوي للانسان هو الضاحك في الجملة والاعم منه الماشي بالقوة
 وتقيضا هما الاضاحك دائما واللامشي بالضرورة وحينئذ تصدق القضيتان
 والحاصل ان رعاية شرائط التناقض في اخذ تقيضي طرفي النسبة واجبة لترتب الاحكام
 وتقيض الاعم من وجه لايجب ان يكون اعم من تقيضي الآخر او اخص مطلقا ومن
 وجه لان تقيضي الخاص قد يكون اعم من عين العام من وجه مع المباني الكلية بين
 تقيضي العام وعين الخاص واحرز بلفظ قد المفيدة الجزئية المحركة عن الامور الناطقة
 فان تقيضي الاخص منها لا يكون اعم منها بل يتنها مباينة جزئية لانه اذا صدق كل
 من الصنفين بدون الآخر يصدق كل من التقيضين بدون التقيضي الآخر ولا معنى للمباينة
 الجزئية بين الامرين الا لصدق كل منهما بدون الآخر في الجملة وبين تقيضي المتباينين
 ايضا مباينة جزئية لان تقيضي كل منهما يصدق بدون تقيضي الآخر ضرورة صدقه
 مع عين الآخر فان صدق مع تقيضه كان يتنها عموم وخصوص من وجه والا كان
 يتنها مباينة كلية واياما كان يفتقر للمباينة الجزئية وفيه استدراك لانه لما كانت المباينة
 الجزئية صدق كل من الامرين بدون الآخر في بعض الصور وقد تبين صدق كل واحد
 من التقيضين بدون التقيضي الآخر فقد ثبت يتنها المباينة الجزئية ولا احتياج الى باقي
 المقدمات (قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا غير كونه كليا) من المعلوم ان الحيوان
 مثلا من حيث هو في نفسه معنى سواء كان موجودا في الاعيان او متصورا في الازدهان
 ليس بكلي ولا جزئي حتى لو كان الحيوان لانه حيوان كليا لم يكن حيوان شخصي ولو كان
 لانه حيوان جزئيا لم يوجد منه الاشخص واحد وهو الذي كان يقتضيه بل الحيوان
 في نفسه شيء يتصور في العقل حيوانا وبموجب نظره حيوانا لا يكون الاحيانا فقط
 وان تصور معه انه كلي او جزئي فقد تصور معنى زائد على الحيوانية ثم لا يبرر له
 من خارج انه كلي حتى يكون ذاتا واحدة بالحقيقة في الخارج موجودة في كثير بن نعم
 يبرر له للصورة الحيوانية العقولة نسبة واحدة الى امور كثيرة بها يعملها العقل على
 واحد واحد منها فهذا العارض هو الكلية ونسبة الحيوان اليه نسبة التوب الى
 الابهض وكما ان التوب له معنى والابهض له معنى لا يحتاج في نفسه الى ان يعمل انه توب
 او خشب او غير ذلك واذا التاما حصل معنى آخر كذلك الحيوان ايضا معنى والكلي
 معنى آخر من غير ان يشار الى انه حيوان او انسان او غيرهما والحيوان الكلي معنى

الثالث مفهوم الحيوان
 مثلا غير كونه كليا
 والا فالنسبة عين
 للنسب وغير المركب
 منهما والاول هو
 الكلي الطبيعي والثاني
 المنطقي والثالث العقلي
 ووجود الطبيعي
 يقتضي لان الحيوان
 جزء هذا الحيوان
 الموجود في الخارج
 وجزء الموجود موجود
 فاهو جزءه اما نفس
 الحيوان من حيث هو
 هو اعم قيد و يمود
 الاول فالحيوان بلا
 شرط شيء موجود
 ونصوره لا يتبع من
 الشركة فيه فالكلي
 الطبيعي موجود
 ووجود المنطقي فرع
 وجود الاضافي
 ووجود العقلي مختلف
 فيه وبانه غير موكول
 الى نظر المنطقي من

ثالث وقد استدلل على التباين بان كونه كليا نسبة تعرض الحيوان بالقياس الى افراده والنسبة لا تكون نفس احد المتباينين فيكون الحيوان مغايرا لمفهوم الكلّي وهما مغايران للمركب منهما ضرورة مغايرة الجزء للكل فالاول هو الكلّي الطبيعي لانه طبيعة مامن الطبايع والثاني المنطقي لان المنطقي انما يبحث عنه والثالث العقلي لعدم محققه الا في العقل واتما قال الحيوان مثلا لان هذه الاعتبارات لا تختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلّي بل تعم سائر الطبايع ومفهومات الكليات من الجنس والنوع والفصل وغيرها حتى يحصل جنس طبيعي ومنطقي وعقلي وهكذا في الغير على هذا اجرت كلمة التأخير وفيه نظر لان الحيوان من حيث هو هو لو كان كليا طبيعيا او جنسا طبيعيا لكان كليته وجنسيته الطبيعية لانه حيوان فيلزم ان يكون الاشخاص كليات واجناسا طبيعية والنوع جنسا طبيعيا وايضا الكلّي الطبيعي ان اراد به طبيعة من الطبايع حتى يكون الجنس الطبيعي والنوع الطبيعي وغيرهما كذلك فلا امتياز بين الطبيعيات وان اراد به الطبيعة من حيث انها مضرورة للكلية حتى يكون الجنس الطبيعي الطبيعة من حيث انها مضرورة للجنسية وهكذا في غيره فلا يكون الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا بل لابد من قيد العروض فالكلّي الطبيعي هو الحيوان لا باعتبار طبيعته بل من حيث اذا حصل في العقل صلح لان يكون مقولا على كثيرين وقد نص عليه الشيخ في الشفا حيث قال اما الجنس الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان الذي يصلح لان يحصل للمقول منه النسبة التي للجنسية فانه اذا حصل في الذهن مقولا صلح لان يعقل له الجنسية ولا يصلح لما يفرض متصورا من زيد هذا ولا المتصور من الانسان فتكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الاعدان تفارق بهذا العارض طبيعة الانسان وطبيعة زيد فلئن قلت اذا اعتبرتم العارض في الكلّي الطبيعي لم يبق فرقا بينه وبين العقلي فتقول اعتبار القيد مع شيء يحتمل ان يكون بحسب عروضة له ويحتمل ان يكون بحسب الجزئية فهذا العارض معتبر في العقلي والطبيعي والتحقيق يقتضي اذ قلنا الحيوان مثلا كلّي ان يكون هناك اربعة مفهومات طبيعة الحيوان من حيث هي هي ومفهوم الكلّي من غير اشارة الى المادة من المواد والحيوان من حيث انه تعرض له الكلية والمجموع المركب منهما فالحيوان من حيث هو هو ليس باحدى الكليات وهو الذي يعطى ما تحت اسميه وحده وما يقال من ان الجنس الطبيعي كذلك فهو ليس من حيث انه جنس طبيعي بل من حيث هو اعني مجرد الطبيعة الموضوع للجنسية واما المنطقي فهو يعطى انواعه اسميه وحده لاناواع موضوعه وهو في تلك الحال معنى اذا اعتبر عروض الجنسية اليه كان جنسا طبيعيا ثم ان البحث عن وجود هذه الكليات وان كان خارجا عن الصناعة الا ان التأخيرين يتعرضون لبسك وجود الطبيعي منها على ما اصططلحوا عليه ويحيلون الاخرين على علم آخر زعمنا منهم بان اتضاع بعض

مسألة في نظر التليم موقوف عليه مع كون ادنى التنبيه في بيان وجوده كافيا
بمخلافها ونحن نشرح ما ذكره المصنف ونضيف إليه شيئا مما سمعنا عليه معبرا
بمعيار تعقل مستقيم ونظر عن شوائب التقليد والتعصب سليم فلا وجود الكلى
الطبيعي في الخارج يقين لأن الحيوان جزء هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء
الموجود موجود فالحيوان الذي هو جزؤه اما الحيوان من حيث هو او الحيوان مع
قيد فان كان الاول يكون الحيوان من حيث هو موجود او ان كان الثاني يعود الكلام
في الحيوان الذي هو جزؤه ولا يتسلسل لامتناع تركيب الحيوان الخارجى من امور
غير متناهية بل ينتهى الى الحيوان من حيث هو وعلى تقدير التسلسل فالمطلوب
حاصل لان الحيوان جزء الحيوان الذى مع القيود الغير المتناهية ويمتنع ان يكون مع
شيء من القيود والالكان ذلك القيد داخلا فيها وخارجا عنها فاذن الحيوان لا بشرط
شيء موجود في الخارج وهو الكلى الطبيعى واما قوله ونفس تصويره لا يمنع
من الشراكة فلا دخل له في الدليل وانما اوردته اشارة الى وجود الكلى في الخارج فانه
لما تبين ان الكلى الطبيعى موجود ولا شك انه بحيث اذا حصل في العقل كان نفس
تصوره لا يمنع من الشراكة فقد وجد في الخارج مالا يمنع نفس تصويره من وقوع
الشراكة فيكون الكل موجودا في الخارج وعلى هذا لو قال فالكل موجود بدون
الطبيعى لكان انطباقه لو اراد بالكلية الاشتراك بين كثيرين فهم لا تعرض
الطبيعة الا في العقل كما امرنا في مبادئ هذا البحث اليه وحيث لو قلنا الكلى موجود
في الخارج كان معناه ان شيئا موجودا في الخارج لو حصل في العقل عرض له الكلية على
انهم لا يناقشون من القول بعروض الشراكة في الخارج حتى ان صاحب الكشف
صرح بوجود الكلى في ضمن الجزئيات في الخارج مستدلا عليه بالدليل المذكور
والمصنف في مباحث الجنس سبغ مناقشة الشخص لعروض الشراكة وآخر وآخر بما
لا يحتمل المقام ايراده ونحن نقول ان اردتم بقولكم الحيوان جزء هذا الحيوان
انه جزء في الخارج فهو ممنوع بل هو اول المسئلة وان اردتم انه جزء في العقل
فلا تمان الاجزاء العقلية يجب ان تكون موجودة في الخارج سلمه لكنه متقوض
بالصفات العددية فان الاعمى مثلا جزء هذا الاعمى الموجود في الخارج مع انه
ليس بموجود سلمه لكننا فخرنا ان الحيوان الذى هو جزء الحيوان مع قيد ونمنع لزوم
التسلسل وانما يلزم لو كان جزء الحيوان مع قيد آخر وهو ممنوع بل الحيوان
مع ذلك القيد بعينه على انه لو ثبت كون الحيوان جزءا من هذا الحيوان لكفى في
اثبات المطلوب لان الكلى الطبيعى ليس الا الحيوان فباقى المقدمات مستدرك
والذى يحظر بالبال هناك ان الكلى الطبيعى لا وجود له في الخارج وانما الموجود
في الخارج هو الاشخاص وذلك لوجهين احدهما انه لو وجد الكلى الطبيعى

في الخارج لكان اما نفس الجزئيات في الخارج اوجزأ منها او خارجا عنها
والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلانه لو كان عين الجزئيات يلزم ان يكون كل
واحد من الجزئيات عين الآخر في الخارج ضرورة ان كل واحد فرض منها عين
الطبيعة الكلية وهي عين الجزئي الآخر وعين العين عين فيكون كل واحد فرض عين
الآخر هف واما الثاني فلانه لو كان جزأ منها في الخارج لتقدم عليها في الوجود
ضرورة ان الجزء الخارجى مالم يتحقق اولاً وبالذات لم يتحقق الكل وحيث لا يكون
مسايراً لها في الوجود فلا يصح حله عليها واما الثالث فيبين الاستحالة وثانيهما ان
الطبيعة الكلية لو وجدت في الاعدان لكان الموجود في الاعدان اما بمجرد الطبيعة
او هي مع امر آخر لا سبيل الى الاول والا لزم وجود الامر الواحد بالخص في
امكنة مختلفة واتصافه بصفات متضادة ومن البين بطلانه ولا الى الثاني والا لم يخل
من ان يكونا موجودين بوجود واحد او بوجودين فان كانا موجودين بوجود
واحد فذلك الوجود ان قام بكل واحد منهما يلزم قيام الشيء الواحد بمحامين
مختلفين وانه محال وان قام بالمجموع لم يكن كل منهما موجوداً بل المجموع هو
الموجود وان كانا موجودين بوجودين فلا يمكن حل الطبيعة الكلية على المجموع
هف فان قلت كون الحيوان مثلاً موجوداً ضروري لا يمكن انكاره قلت الضرورى
ان الحيوان موجود بمعنى ان ما يصدق عليه الحيوان موجود واما ان الطبيعة
الحيوانية موجودة فهو ممنوع فضلاً عن كونه ضرورياً فان قلت اذا لم يكن في
الوجود الا الانخاص فن ان تحققت الكليات قلت العقل ينزع من الاشخاص صوراً
كلية مختلفة تارة من زواياها واخرى من الامراض المكتشفة بها بحسب
استعدادات مختلفة واعتبارات شتى فليس لها وجود الا في العقل وكأننا اشرنا الى
تفصيل ذلك في رسالة تحقيق الكليات فليظن منها من اراده في سلك المطالعة هذا هو
الكلام في الكلى الطبيعى واما وجود المنطق في الخارج فخرع على الاضافة ان
قتنا بوجودها كان موجوداً والا فلا والملازمة الاولى ظاهرة الفساد لان القائل
بوجود الاضافة ليس قائلاً بوجود جميع الاضافات واما العقل فقد اختلف
في وجوده في الخارج والنظر فيه غير موكول الى منطق فقلت العقل ايضا
فرع الاضافة لانه اذا كانت الاضافة موجودة يكون المنطق موجوداً والطبيعى
موجود فيوجد العقل اذ لا جزء له غيرهما والا كان مسدوما لا تنفاه جزئه فلا يوجد
لتخصيص التفريع بالمنطق فالاولى حل الاختلاف على الاختلاف الواقع في وجوده
الذهنى بناء على مسئلة الوجود فنقول اما وجه التخصيص فهو ان المختلفين في
وجود الكلى العقل لم يفرعونه على الاضافة بل تمسكوا فيه بدلائل اخرى واما حل
الاختلاف على الذهنى فلا توجيه له اذ لا يخصص به ولا بالكليات بل يعم سائر الاشياء

والكلّي اما قبل الكثرة

وهو الصورة العقلية
في المبدأ الفياض قبل
وجود الجزئيات واما
مع الكثرة وهو الذي
في ضمن الجزئيات واما
بعدها وهو المنتزّع
من الجزئيات في الخارج
بحد ف المنفصّات
واعلم ان كل كلي من
حيث هو كلي محمول
بالطبع وكل جزئي
اضافي من حيث هو
كذلك موضوع
بالطبع من

الرابع الكلّي اما تمام
ماهية الشيء وهو ما
به هو هو او جزء ما هو
خارج عنها والاول
هو المقول في جواب
ما هو اما بحسب
الخصوصية المحضة
ان يصلح جوابا له حالة
افراد الشيء بالسؤال
عن ماهيته دون الجمع
بينه وبين غيره فيه كالحل
بالنسبة الى المحدود
واما بحسب الشركة
المحضّة ان كان بالعكس
كالجنس بالنسبة الى
اوعاده واما بحسبهما
ان صلح في الحالتين
كالنوع بالنسبة الى
افراد من

(قوله والكلّي اما قبل الكثرة) تعميم الكلّي الطبيعي وتقريره ان يقسم الكلّي
الطبيعي اما ان يكون معدوما في الخارج وليس يتعلق به فائدة حكيمية واما ان يكون
موجودا في الخارج ولا يخلو اما ان يعتبر في وجوده العيني وهو الكلّي مع الكثرة
او في وجوده العلي ولا يخلو اما ان يكون وجوده العلي من الجزئيات وهو
الكلّي بعد الكثرة او وجود الجزئيات منه وهو الكلّي قبل الكثرة وفسره بالصورة
المعقولة في المبدأ الفياض قبل وجود الجزئيات كمن تعقل شيئا من الامور الصناعية
ثم يجعله مصنوعا واما مع الكثرة بالطبيعة الموجودة في ضمن الجزئيات لا يعني انها جزء
لها في الخارج لا ذلي في الخارج سي واحد طام بل صناء انها جزء لها
في العقل معقد الوجود معها بحسب الخارج ولهذا تحمل عليها واما بعد الكثرة
بالصورة المنتزعة عن الجزئيات بمحدف المنفصّات كمن رأى أشخاص الناس
واستبنت الصورة الانسانية في الذهن * واعلم ان كل كلي من حيث هو كلي
محمول بالطبع وكل جزئي اضافي محمول من حيث هو جزئي اضافي موضوع بالطبع
اي اذا نظر الى مفهوم الكلّي يقتضي الحمل على ما تحته والى مفهوم الجزئي الاضافي
اقتضى الوضع بما فوقه وذلك لان مفهوم الكلّي ما يكون مستزكا بين كبيرين والمنتزعة
محمول والجزئي الاضافي المندرج تحت كلي وهو الموضوع واتساق الجزئي
بالاضافي لان الجزئي الحقيقي ليس بموضوع من حيث هو جزئي حقيقي بل من حيث
انه جزئي اضافي (قوله الرابع الكلّي اما تمام ماهية الشيء وهو ما به هو هو) الكلّي
اذا نسب الى شيء فاما ان يكون تمام ماهية الشيء المنسوب اليه اي حقيقته التي بها
هو هو او جزءا منها او خارجا عنها والاول لا بد ان يكون مقولا في جواب ما هو
وهو على ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون صالحا لان يحاب به عن ماهية الشيء حالة
افراد بالسؤال فقط او حالة جمعه مع غيره فقط او حالة الجمع والافراد فان كان الاول
فهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالحل بالنسبة الى المحدود
فان الحيوان الناطق ملا يصلح جوابا للسؤال عن ماهية الانسان حالة افراد
ولو جمع بينه وبين الفرس لم يصلح جوابا وان كان الثاني فهو المقول في جواب
ما هو بحسب الشركة المحضة كالجنس بالنسبة الى اوعاده فانه اذا سئل عن الانسان
والفرس والنور بما هي فالجواب هو الحيوان ولو افرد الانسان بالسؤال لم يصلح
الحيوان للجواب وان كان الثالث فهو انقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية مما كان نوع بالنسبة الى افراد فانه اذا سئل عن زيد بما هو كان
الجواب الانسان ولو جمع مع عمرو وبكر لم يتغير فالقسم الاول هو الدال على
الماهية المختصة والثاني على الماهيات المشتركة بين المختلفات والثالث على الماهية
المشتركة بين المتغايرات (ولما ثل ان يقول ههنا اسئلة الاول ان مورد القسمة اما

الكلّي المفرد او مطلق الكلّي فان كان الكلّي المفرد لم يصح هذا الحد من اقسامه وان كان مطلق الكلّي لم يخصر القسمة لان هنا اقساما كثيرة خارجة عنها كالفصل القريب مع الفصل البعيد او الفصل البعيد مع الفصل البعيدا والجنس البعيدا مع الفصل القريب الثاني ان احد الامرين لازم اما عدم تنافع الاقسام او تداخل الاقسام وكل منهما باطل اما بيان لزوم احد الامرين فلان تقسيم الكلّي اما بالقياس الى شيء واحد او بالقياس الى اشياء متعددة فان كان الاول يلزم التداخل لانه اخذ الجنس في القسمة تارة دالا على الماهية واخرى جزء الماهية وان كان الثاني يلزم عدم التنافع لجواز ان يكون الكلّي نفس ماهية وجزء ماهية اخرى وخارجا عن ماهية ثالثة واما بطلان كل من الامرين اما التداخل فظاهر لاستحالة ان يكون الكلّي بالقياس الى شيء واحد ونفسه وجزؤه معا واما عدم التنافع فلان المقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام وحيث لا تمايز الثالث ان القسمة ليست حاصرة لجواز ان يكون المنسوب اليه مباينا الرابع انه ان اراد بتمام ماهية الشيء تمام ماهية ما من الماهيات فيخصر الكلّي في قسم واحد لانه ابدأ يكون تمام ماهية ما من الماهيات اذ جزء الماهية ايضا تمام ماهية ما وكذا انخرج عن الماهية وان اراد به تمام الماهية النوعية التي لا تختلف افرادها الا بالعدد لم يندرج المقول في جواب ما هو بحسب التركة المحضة فحتمه انقسام ان اقسام الكلّيات على مقتضى ما ذكر من التقسيم ستة وسيصرح المصنف بانحصارها في الخمسة السادس ان كل مقول في جواب ما هو فهو مقول في جوابه بحسب الخصوصية المحضة فلا يصح تقسيمه الى الاقسام الثلاثة بيان الاول ان كل مقول في جواب ما هو - دلالة يستلزم تصوره تصور الماهية المسؤول عنها ضرورة ان تصور الانسان يستلزم تصور الماهية المشتركة بين زيد وعمرو وليس المعنى من الحد الا هذا وكل حد فهو مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة يتبع ان كل مقول في جواب ما هو مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة ويمكن ان تدفع الاسئلة الخمسة المتقدمة بان التقسيم للكلّي بالقياس الى ما تحته من الجزئيات فيكون المراد بالشيء المنسوب اليه الجزئي فالاقسام المذكورة في القسم الاول ليست اقسامه بل للمقول في جواب ما هو فلا بد من تقديره في الكتاب حتى يتم العناية واتداعها حيث لا يخفى على المحصل لا يقال ان اردتم بالجزئيات الجزئيات التي لا تختلف الابعاد فلا اعتبار للجنس والفصل والخاصة والمرض العام الابلقياس الى الماهية النوعية فلا بد خل في القسمة الاجناس والفصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها وان اردتم بها الجزئيات مطلقا فان كان المراد جميع الجزئيات فلا حصر ايضا لان ههنا اقسام اربعة اخرى وان كان المراد بعضها عاد السؤال لعدم التنافع والتمايز بين الاقسام لجواز ان يكون الكلّي نفس ماهية بعض الجزئيات وذاخلا في ماهية البعض الاخر وخارجا

عن ماهية الباقي لانا نقول القصة ههنا اعتبارية والاختلاف بين الاقسام بحسب
 المفهوم والاعتبار كاف في التمايز واما السؤال الاخير فنجوابه ان للقول في جواب ماهو
 نفس الماهية السؤال عتلا لما يوجب تصوره تصورهما ولهذا لم يحسن ليراد حدها
 بلها واما جعل الحد منه فباعتبار انه نفس ماهية المحدود وان كان مغاير له باعتبار
 آخر فهو حد ومقول في جواب ماهو بالاعتبارين * واعلم ان المصنف يجعل الحد
 في فصل التعريف داخلا في ماهية المحدود وعده ههنا من المقول في جواب ماهو
 فلا بد ان يكون تام ماهيته فين كلاميه تناقض صريح (قوله والثاني يسمى ذاتيا
 في هذا الموضع) الثاني من اقسام الكلّي وهو ما يكون جزء ماهية الشيء يسمى ذاتيا
 في هذا الموضع اي في كتاب ايسا غوجي فانه يقال الذاتي في غيره على معان اخر
 سيأتيك بيانها والشيخ جرى في الاشارات على هذا الاصطلاح وفسره في السقاء بما ليس
 بعرضي فسمى الماهية ذاتية بهذا التفسير دون الاول ثم قال ههنا موضع نظر فان
 الذاتي ماله نسبة الى ذات الشيء وذات الشيء لا يكون منسوبا الى ذات الشيء بل انما
 ينسب الى الشيء ما ليس هو ثم استشر بان يقال الماهية ليست ذاتية لنفسها بل للاشخاص
 المتكثرة بالعدد فاطلعه باله لوجعل الماهية ذاتية لتخصص شخص لم يخل من ان تكون
 نسبتها بالذاتية الى ماهية الشخص فيعود المحذور اولى الجملة التي هي الماهية
 والتخصص فلا يكون ايلها بكمالها بل جزءا منها واجاب عن النظر بان الذاتي وان دل
 على النسبة بحسب اللغة لكن لا كلام فيه وانما الكلام فيما وقع عليه الاصطلاح وهو
 لا يستعمل على نسبة اصلا والى هذا السؤال والجواب اشار المصنف بقوله وهذه
 التسمية اصطلاحية لانفوية على انه لوجعل الماهية ذاتية لماهية من حيث انها مقترنة
 بالتخصص لا تدفع الاشكال على قانون اللغة ايضا وعلى كل تقدير اي على كل واحد
 من تفسيرى الذاتي لا يصح تفسير من فسر الدال على الماهية بالذاتي الا اعم كالنوع
 والجنس لان فصل الجنس ذاتي اعم على كل تفسير منهما ولا يجوز ان يكون دالا
 على الماهية والا لكان دالا اما على الماهية المختصة وهو ظاهر البطلان او على
 الماهية المشتركة فيكون جنسا ولما كان هذا الاختلاف ايضا بحسب الذاتي وكان يومهم
 انه متفرع على الاختلاف الواقع في تفسير الذاتي دفع الوهم بقوله وعلى كل تقدير
 لا يصح ذلك الذهاب حتى يعلم ان مباء ليس على احد القولين من الاختلاف الاول
 بل هو اختلاف آخر مستقل قلن قالوا لانهم ان فصل الجنس ليس دالا على الماهية
 فان الدال على الماهية اعم من ان يكون دالا بالمطابقة او بالاتزام وفصل الجنس وان لم
 يدل عليها بالمطابقة الا انه دال بالاتزام اجاب بان دلالة الفصل بالاتزام لا يكفي في كونه
 دالا على الماهية فان المراد بالقول في جواب ماهو ما يكون دلالة على الماهية بالمطابقة
 على ان الفصل مطلقا لا دلالة له بالاتزام على الماهية فان مفهوم الحساس مثلا شيء

والثاني يسمى ذاتيا
 في هذا الموضع والشيخ
 قد يفسر الذاتي بما
 ليس بعرضي فسمى
 الماهية ذاتية بهذا
 التفسير دون الاول
 وهذه التسمية
 اصطلاحية لانفوية
 وعلى كل تفسير لا يصلح
 تفسير الدال على الماهية
 بالذاتي الا اعم لان فصل
 الجنس ذاتي اعم ولا
 يدل على الماهية والا
 لكان جنسا لها ولا
 يكفي دلالة على الماهية
 بالاتزام لان المراد
 بالقول في جواب ماهو
 ما يدل على الماهية
 بالمطابقة وكل جزء
 منه مقول في طريق
 ماهو ان ذكر مطابقة
 وداخل في جواب
 ماهو ان ذكر تسمية
 ونحن نريد بالذاتي
 جزء الماهية وبالمعنى
 الخارج عنها متى

والذاتي اما جنس أو
فصل لانه ان لم يكن
مشارك بين الماهية
ونوع ما عدا نفسها
في الحقيقة كان فصلا
لها لانه تصلح للتمييز
الذاتي عما يشاركها
في الجنس او في الوجود
وان كان تمام المشترك
بينها وبين نوع ما
مما لها كان جنسا
لانه يصلح ان يقال في
جواب ما هو وان كان
بعضا من تمام المشترك
وجب كونه مساويا
لتمام المشترك بينهما
وبين نوع آخر دفعا
للتسلسل فكان فصلا
للجنس لصلاحيته
للتمييز الذي كور فيه ان
جزء الماهية اما جنس
او فصل والجنس اما
قريب ان كان الجواب
عن الماهية وعن كل
ما يشاركها فيه واحدا
او بعدا ان كان متعددا
وكما زاد جواب زاد
مرتبته في البعد وكما
تيسر هذا الجنس كان
الجواب بذاتيات اقل
والفصل اما قريب ان
بين الماهية عن كل ما
يشاركها في الجنس
او في الوجود واما
بعد ان يشاركها عن
بعض فقط من

الجنس ومفهوم الناطق سئل انطق وهما اعم من الحيوان والانسان والتم لا يدل
على الاخص باحدى الدلالات الثلاث وايضا لودل الفصل على الماهية بالانتماء
لا يستلزم تصوره تصورها فيكون التعريف به حدام مع انهم صرحوا بخلافه واذ قد
بين خطاهم نبه على منشاء غلطهم بالفرق بين نفس الجواب الذي هو الماهية وبين
الواقع والداخل فيه الذي هو جزء الماهية لا نه لم يفتنوا له وذلك لان سؤال
السائل عن الماهية لا يكون جوابه الا بذكر جميع اجزاها المشتركة والمتخصصة فتم
هذا الجواب هو المقول في جواب ما هو كاحيوان الناطق في جواب السؤال عن ماهية
الانسان وكل جزء منه مقول وواقع في طريق ما هو ان دل عليه بانطابقه كفهومي
الحيوان والناطق فان كل واحد منهما مذكور بلفظ يدل عليه بالاطابقة ودل
في جواب ما هو ان دل عليه بالتضمن كفهومات الجسم والنهي والحساس فان كلاهما
مذكور بلفظ يدل عليه تضمناتهما انما انحصر جزء المقول فيهما ما سمعت في بحث الالة ظ
انه لا يجوز ان يدل على اجزاء الماهية بالانتماء كما لا يجوز ان يدل عليها بالتضمن والانتماء
قد خرج فصل الجنس عن كونه صالحا لان يقال في طريق ما هو والعسل والمصنف
عن كونها صالحين لان قال في جواب ما هو تم قال المصنف ونحن نريد بالذاتي
جزء الماهية وبالعرضي الخارج عنها وحيث يكون قيمة الكل مثلة واما على رأى
الشيخ في النفاذ فتاة (قوله والذاتي اما جنس او فصل) جزء الماهية مفصلا عن الجنس
والفصل اي المطلقين لانه لما ان يكون مشترك بين الماهية وبين نوع مامن الانواع
المخالفة لها في الحقيقة او لا يكون مشتركاً فان لم يكن مشتركاً يكون فصلا لانه بميزة
الماهية عن غيرها في الجملة تميز اذا تبا وان كان مشتركاً فاما ان يكون تمام المشترك بينهما
وبين نوع مامن الانواع المخالفة لها في الحقيقة او لا يكون فان كان فهو الجنس لكونه
صالحا لان يقال على الماهية وعلى ما عداها بالنوع في جواب ما هو وان لم يكن تمام
المشارك فلا بد ان يكون بعضا من تمام المشترك لان التقدير انه مشترك وليس تمام المشترك
ومساوياً لتمام المشترك والا لكان اما اعم منه او اخص او مبايناً والاخير ان باطلان
لاستحالة وجود الكل بدون الجزء ومباينة الجزء المحمول وكذا الاول والا لكان
مشاركاً بين تمام الماهية ونوع آخر تحقيقاً للعموم ولا يجوز ان يكون تمام المشترك
بين الماهية وهذا النوع لان المفرد خلافة بل بعضه وحيث يعود التقسيم فاما
ان يتسلسل او ينتهي الى ما يساوي تمام المشترك فيكون فصل جنس فيكون فصلا للماهية
لان ما يميز الجنس عن جميع مغايراتها يكون مميزاً للماهية عن بعض مغايراتها وليس نفخي
بالسلسل ههنا ترتب اجزاء الماهية الى غير النهاية فان الترتب بين تمام المشتركات غير
لازم من الدليل بل تركب الماهية من اجزاء غير متناهية المستلزم لامتناع تعقلها على
ان الكلام مفروض في الماهية المعقولة وانما فسرنا الجنس والفصل في الدعوى

(بالمطلقين)

بالمطلقين لما لا يتحقق من عدم تمام الدليل بالنسبة الى القرابين لا يقال لانهم انما اذا كان جزء
 الماهية تمام المشترك بينهما وبين نوع ما يخالف يكون جنسا وسند المنع اربعة احتمالات
 فالاول احتمال ان يكون جزء الماهية عرضيا للنوع الاخر الثاني احتمال ان يكون ذاتيا
 للماهية جزءا له غير محمول الثالث احتمال كونه جزءا للماهية ونفس ماهية النوع الرابع
 احتمال ان يكون مشتركين الماهية وجزئها في هذه الصور لو كان تمام المشترك لم يلزم
 ان يكون جنسا او يقال ان اردتم تخالفا للنوع مجرد المخالفة فلا تميم ان تمام المشترك
 بين الماهية وبين نوع ما يخالف جنس وانما يكون لو كان مقولاهل المتباينات وان اردتم
 بها البايئة فلا تميم ان بعض تمام المشترك اذا كان احدهما واشترك بينهما وبين نوع آخر
 وكان تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع يلزم خلاف المقدور وانما يلزم ان لو كان
 ذلك النوع مباينا للماهية وهو ممنوع سلمناه لكن لانهم ان بعض تمام المشترك لو لم يكن
 تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع بل بعضه يلزم التسلسل ولم لا يصح ان يكون تمام
 المشترك بين الماهية وذلك النوع هو تمام المشترك المفروض لان تمام مشترك آخر غاية
 ما في السبب ان النوع الذي يكون بازاء تمام المشترك لا يكون مباينا له ولا دليل يدل
 على امتناعه فان الاهم يجب ان يتناول فردين اما انفهما متباينان فلا لانا نقول من
 الابتداء جزء الماهية اما ان يكون ذاتيا لنوع ما من الانواع المباينة لها او لا يكون
 فان لم يكن ذاتيا لنوع مباين اصلا يلزم ان يكون فصلا لانه لا يجوز ان يكون
 نفس الانواع البايئة لها وهو ظاهر ولو كان جزءا لها غير محمول لكن جزءا لما جمعتها
 فيكون جزءا لجميع الماهيات وهو محال لبساسة بعضها واما جزاء بعضها دون بعض
 فهو يميز الماهية في ذاتها وجوهرها عن ذلك البعض سواء كان عارضا له او لم يكن
 ولانني بالفصل الا الذاتي المميز في الجملة وان كان ذاتيا لنوع مباين فاما ان يكون
 كمال الذاتي المشترك بينهما فهو جنس لكونه صالحا لان يقال في جواب ما هو عليها
 بحسب التركة المحضة واما ان لا يكون كمال الذاتي المشترك فيكون بعضا من كمال
 المشترك ولا يخلو اما ان لا يكون ذاتيا لنوع مباين لكمال المشترك فهو فصل جنس لما عرفت
 او ذاتيا فيكون ذاتيا للماهية وذلك النوع وهو مباين لها ايضا ضرورة ان مباينة الشيء
 للجزء يستلزم مباينته للكل ولا جاز ان يكون تمام الذاتي المشترك بينهما لانه خلاف
 المقدور بل بعضه ويعود التردد فيه حتى يتسلسل فلا بد من الانتهاء الى ما يكون ذاتيا لنوع
 مباين وهو فصل الجنس فيكون فصلا للماهية بعيدا او اندفاع السؤال على هذا
 التقرير بين لاسرته فيه لا يقال لانهم ان لم يكن تمام الذاتي المشترك كان بعضا منه وام لا يجوز
 ان يكون بعضا من تمام الذاتي المميز بجنس الفصل لانا نقول اذا اتفق تمام الذاتي المشترك
 فاتفقا واما بانتهاء اشتراك الذاتي وهو باطل لان التقدير كونه ذاتيا لهما واما
 بانتهاء التمامية فيلزم البعضية بالضرورة واما جنس الفصل فهو غير معقول لانه

لو كان للفصل جنس يكون مشتركا بين المساهية ونوع ما تحققت للاشتراك والجنسية
فإن كان تمام المشترك بينهما يكون جنسا للمساهية وإن كان بعضا من تمام المشترك
يكون فصل جنسها ولا شيء من اجزاء الجنس بداخل في الفصل والالم يكن
المجموع فصلا بل يكون الفصل بلحقيقة الجزء الآخر وايضا الفصل عارض
للجنس فلو كان جزء من الجنس داخلا فيه لم يكن ذلك الجزء عارضا
لاشياء عروضا للجزء لكل فلا يكون العارض بتمامه عارضا هف وايضا لو دخل
الجنس اوجزه منه في الفصل لزم التكرار في الحد التام وانه باطل وبما قررناه لك يتضح
انه يمكن اختصار العبارة الاولى بم حذف السبب وانه لو قيد النوع الذي يزاؤه تمام
المشترك بعدم مشاركة المساهية في تمام المشترك او بعدم وجوده فيه لاندفع السؤال
الاخير والا حصر من القرارات ان يقال الذاتي ان كان تمام المشترك بين المساهية
وبين نوع ما بيان فهو الجنس والا فالفصل لاستحالة ان يكون جزءا لجميع المساهيات
فهو غير المساهية عن بعضها فيكون فصلا لها ولا يكفي التمييز في الفصلية والالكان
الجنس فصلا بل لا بد معه من ان لا يكون مقولا في جواب ما هو ثم الجنس اما قريب
واما بعيد لانه ان كان الجواب عن المساهية وعن جميع مشاركا لها في ذلك الجنس
واحدا فهو قريب ويكون الجواب ذلك الجنس فقط كالحويان بالنسبة الى الانسان
فانه جواب عن الانسان وعن كل ما يشاركه في الحيوانية وان كان الجواب عنها وعن جميع
مشاركا لها في ذلك الجنس متعدد فهو بعيد فيكون الجواب هو وغيره كالجسم
الناسي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركا له فيه
كالنباتات واما الجواب عن الانسان وعن البعض الآخر كالفرس فليس اياه
لانه ليس تمام المشترك بينهما بل الحيوان وكذا زاد جواب زاد الجنس مرتبة
في البعد عن النوع لان الجواب الاول هو الجنس القريب فاذا حصل جواب آخر
يكون بعيدا بمرتبة واذا كان جواب ثالث يكون البعد بمرتبتين وعلى هذا القياس
فعدد الاجوبة يزد على مراتب البعد الواحد لكن كلما تزايد بعد الجنس تناقص
الذاتيات لان الجنس البعيد جزء القريب واذا ترقينا عنه يسقط الجزء الآخر عن
درجة الاعتبار والفصل ايضا اما قريب ان مير المساهية عن كل ما يشاركها في
الجنس او في الوجود كالناطق للانسان واما بعيد ان ميرها عن بعض ما يشاركها
كالحاساس له (قوله والذاتي يتمتع رفعة عن المساهية) ذكر والذاتي خواص ثلثا
الاولى ان يتمتع رفعة عن المساهية على معنى انه اذا تصور الذاتي او تصور معه المساهية
امتنع الحكم ببله عنها بل لا بد من ان يحكم ببقوة لها الثانية انه يجب اثباته للمساهية
على معنى انه ليس يمكن تصور المساهية بكنهها الامع تصور موصوفة به اى مع التصديق

والذاتي يتمتع رفعة
عن المساهية اى اذا
تصور مع المساهية
امتنع الحكم ببله
عنها ويجب اثباته
لها اى لا يمكن
تصورها الامع تصور
موصوفه ويتقدم
عليها في الوجود
الذاتي وانما ربحى
وكذا في المسمى
لكن بالنسبة الى جزء
واحد ويجب كونه
مسلوما عند العلم
بالمساهية قال الشيخ قد
لا يكون مطلوما على
التفصيل حتى يخطر
بالبال وانكره الامام
لان العلم بالشئ يستدعي
العلم بتمييزه عن غيره
وهو ضعيف لاقتضائه
تحصول علوم غير
مستاهية عند العلم
بشئ واحد من

ببوتها وهي اخص من الاولى لان التصديق اذ لازم من مجرد تصور الماهية يلزم
من التصور بن بدون العكس والشيخ في الشفاء ثبت امتناع السلب ووجوب الالبات
خاصتين متلازمتين على تقدير اخطار الماهية والذاتي معا بالبال لا بمجرد تصورهما
او اخطارهما وهؤلاء اكتفوا في وجوب الالبات بمجرد تصورهما وفي امتناع السلب
بمجرد تصورهما فلنكم بين القولين وكيف ما كان فهما ليستا بخاضتين مطلقين لان
الاولى تشتمل اللوازم الينية بالمعنى الاعم والثانية بالمعنى الاخص والثالثة وهي خاصة
مطلقة ان يتقدم على الماهية في الوجودين بمعنى ان الذاتي والماهية اذا وجدوا باحد
الوجودين كان وجود الذاتي متقدما عليها بالذات اى العقل يحكم بانه وجد الذاتي
اولا فوجدت الماهية وكذا في المدمين لكن التقدم في الوجود بالنسبة الى جميع
الاجزاء وفي المدم بالقياس الى جزء واحد قلن قلت انهم صرحوا بائحاد الجنس
والفصل مع النوع في الوجود وهو مناف لهذا الحكم وايضا لو تقدم الذاتي على
الماهية امتنع حله عليها امتدادا لجل الاتحاد في الوجود ووجوب المغايرة بين الوجود
المتقدم والوجود المتأخر وايضا يلزم ان يكون كل ماهية مركبة في العقل مركبة
في الخارج لان الاجزاء لما كانت متقدمة عليها في الخارج كانت متقدمة فيه وهي
مركبة عنها فنقول ليس المراد بذلك ان الاجزاء العقلية المحمولة متقدمة على الماهية
في الوجودين بل المراد ان الاجزاء متقدمة عليها حيث تكون اجزاء فان كانت اجزاء
في الخارج تقدم عليها في الخارج وان كانت في العقل في العقل وعلى هذا الاشكال ولما
قرر ان العلم بالماهية يستدعي العلم بالاجزاء فلا بد من النظر في ان الذي يستدعيه العلم
بالماهية هل هو العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل او العلم بها في الجملة سواء كان على
الاجال او التفصيل والمتأخرون فهموا من العلم التفصيلي العلم بالشئ مع العلم بامتياز
عن غيره ومن العلم الاجمالي العلم بالشئ مع الغفلة عن امتياز فعله هذا يكون معنى
قول الشيخ ان الاجزاء لا بد ان يكون معلومة عند العلم بالماهية لكنهما ربما
لا تكون معلومة بالامتياز عن غيرها واذا خطرت بالبال يحصل العلم بامتيازها
وتتمل مفصلة وتقرر ما قاله الامام ان يقال لا تحقق للعلم الاجمالي بل لا بد من العلم
بالاجزاء على سبيل التفصيل عند العلم بالماهية والالزم احد الامرين اما عدم العلم
بالاجزاء عند العلم بالماهية واما العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل على تقدير عدمه وكل منهما
باطل بيان الازوم انه اذا علم الماهية مجتمعة اجزائها فلا يحلوا ما ان يكون العلم بالاجزاء
حاصلا اولافان لم يكن يلزم الامر الاول وان كان العلم حاصلا بالاجزاء يكون تلك
الاجزاء متميزة في الذهن فيكون العلم حاصلا بامتيازها عن غيرها فتكون معلومة تفصيلا
وهو الامر الثاني وهو ضعيف لانا لان ان العلم بالاجزاء يستلزم العلم بامتيازها فانه

لو استلزمه للزم من العلم بامتياز العلم بامتياز الامتياز فيلزم من العلم بشئ واحد العلم
بامور غير متناهية وانه محال هذا نرح ماذكره المصنف باوضح بيان وتقرر
والذي يتقدم من تصفح كلام الشيخ في جميع كتبه ان الشئ اذا ارتسم في العقل
فان كان ملاحظا للعقل ممتازا عنه فهو التفصيل وان لم يكن كذلك فهو الاجال
وقال اذ حصلت الماهية معقولة حصلت وقد حضرت الاجزاء بالاضطرار في العقل
ولا يجب ان يكون الاجزاء ملاحظة منفردة عند العقل بعضها عن بعض بل ربما
لا يلاحظها بسبب ذوله عنها والثغاة الى شئ آخر لكن تكون عنده حالة
بسيطة هي مبدأ تفصيل تلك الاجزاء الى قوة تشكك من استحضارها والالينات
اليها وتفصيلها متى شاء بقصد مستأنف من غير تحشم اكتساب فاذا توجه العقل
اليها استحضرا اليها وهو معنى الاخطار بالال تملك وقد لاحظ كل واحد منهما
منفردا عن غيره بقوته المبرزة وهذا كما رأينا اشياء كثيرة دفعة فلا شك
انا نجد في ابتداء الامر حالة اجالية ثم اذا صدقنا النظر الى كل واحد واحد حصل
حالة اخرى تفصيلها وتبين بعضها عن بعض مع ان الابصار في الحالتين واقع
فالمالة الاولى شبيهة بالعلم الاجال والناية بالتفصيل وكما اذا سئلنا عن مسألة معلومة لنا
قبل السروع في جوابها نجد لانفسنا حالة بسيطة وهي مبدأ المعلومات التي في تلك
المسألة واذا سرعنا في الجواب وبيننا المعاني واحدا واحدا تملك واضحة عند العقل
بمنازة ولو تأمل متأمل ونشأ حواله يجد أكثر معلوماته كذلك لتفصيل لاجزائها عنده
ولتغير بينها لكن له الاستحضار والتفصيل هكذا يجب ان يحقق هذا الموضوع (حوله)
والذاتي في غير كتاب ايساغوجي) للذاتي معان اخر في غير كتاب ايساغوجي في يقال
عليها بالاشتراك وهي على كثرتها ترجع الى اربعة اقسام الاول ما يتعلق بالمحمول وهو
اربعة الاول المحمول الذي يتمتع انفكاكه عن الشئ الثاني الذي يتمتع انفكاكه عن ماهية
الشئ وهو اخص من الاول لان ما يتمتع انفكاكه عن ماهية الشئ يتمتع انفكاكه عن الشئ
من غير عكس كافي السواد للجيشي الثالث ما يتمتع رفعه عن الماهية بالمعنى الذي سبق وهو
اخص من الثاني لان ما يتمتع ارتفاعه عن الماهية في الذهن يتمتع انفكاكه عنها في نفس الامر
والا لارتفع الامان عن البديهيات ولا ينكسر كافي اللوازم الغير البينة الرابع ما يجب اثباته
لماهية وقد عرفت معناه وانه اخص من الثالث وكل من هذه الثلاثة اخص بمقابلته الثاني
ما يتعلق بالمثل وهو ثمانية الاول ان يكون الموضوع مستحقا للوضوحية كقولنا الانسان
كاتب فيقال له حل ذاتي وللمقابلة حل عرضي الثاني ان يكون المحمول اعم من الموضوع
وبازائه المثل العرضي الثالث ان يكون المحمول حاصل بالحقبة اي محمولا عليه بالاطاعة
والاشتقاق حل عرضي الرابع ان تحصل للوضوحية باقتضاء طبعه كقولنا الحجر متحرك

والذاتي في غير كتاب
ايساغوجي يقال
للمحمول الذي يتمتع
انفكاكه عن الشئ
او عن ماهيته او يتمتع
رفعاً عن ماهيته
او يجب اثباته لها
وكل منها اخص بمقابلته
وللمثل اذا استحق
الموضوع موضوع
موضوع الشئ او كان
المحمول اعم منه
او حاصله في الحقيقة
او باقتضاء طبعه او دائماً
او بلا وسط او كان
مقوم له او لاحقاً له
للاهم اعم او اخص
ويقال لهذا الأخير
في كتاب البرهان
عرضاً ذاتياً ولا يجب
السبب اذا كان دائماً
او أكثرها والعرضي
للمقابلات هذه الاشياء
ويقال للقائم بذاته
موجود بذاته والقائم
بغيره موجود
بالعرض من

الى اسفل وما ليس باقتضاء طبع الموضوع عرضي الخامس ان يكون دائم الثبوت
للموضوع وما لا يدوم بالعرض السادس ان يحصل لموضوعه بلا واسطة وفي مقابلته
العرضي السابع ان يكون مفوما لموضوعه وعكسه عرضي الثامن ان يلحق بالموضوع
لا لامر اعم او اخص ويسمى في كتاب البرهان عرضا ذاتيا والامرا اعم او اخص عرضي
الثالث ما يتعلق بالسبب فيقال لا يحجب السبب للسبب انه ذاتي اذ ارب عليه دائما كاذم لم يلوت
او اكثرها كشرب السموم نيا للاسهال وعرضي ان كان الترتب اقلبا كلما ان البرق
للصور على الكل الرابع ما يتعلق بالوجود فالوجود ان كان قائما بذاته يقال انه موجود
بذاته كالجهر وان كان قائما بغيره يقال انه موجود بالعرض كالعرضي (قوله والثالث
اما خاصة ان اخص طبيعة واحدة) الثالث من اقسام الكل ما يكون خارجا عن
للماهية وله تسميان احدهما انه اما ان يخص طبيعة واحدة او حقيقة واحدة وهو الخاصة
واما ان لا يخص وهو العرض والمعم وتانيهما انه اما لازم او غير لازم لانه ان امتنع انفكاكه
عن الماهية فهو لازم والا فغير لازم سواء كان دايما الثبوت او متارقا وادام الثبوت لا يتاقي
امكان الانفكاك في الجزئيات واللازم اما لازم الوجود كالبياض للروي والماهية كالزوجة
للابنة ولا يذهب عليك ان هذا التسميم اللازم الى نفسه والى غيره فان لازم الوجود
ليس يمتنع انفكاكه عن الماهية فان قلت الماهية اعم من ان يكون ماهية موجودة او ماهية
من حيث هي هي فالمراد ان يمتنع انفكاكه عن الماهية ان امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث
هي هي فهو لازم للماهية والا فهو لازم الوجود فتقول الماهية من حيث هي هي ليست
الاولى الماهية نعمتها نوعان من حيث هي والموجودة واللازم ان يكون نوع الشيء
نفسه نعم يمكن ان يقال انه اراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فامتنع انفكاكه
عن الماهية الموجودة اما ان يكون يمتنع الانفكاك عن الماهية من حيث هي هي وهو لازم
للماهية اولاهو لازم الوجود ولو قل اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء لم يخرج الى هذا
اثنائية ولللازم تقسيم آخر وهو انه اما بوسط او غيره والوسط ما يقرن بقولنا لانه حين
يقال لانه كذا فاعرف متعلق بقوله يقرن اي حين يقال لانه كذا فلا شك انه يقرن بلامه شيء
فذلك الشيء هو الوسط كما اذ قلنا العالم حادث لانه متغير فحين قلنا لانه اقترن به المتغير
وهو الوسط وهما اي اللازم بوسط وغيره موجودان والالكان كل اللوازم لا بوسط
او الكل بوسط والاول باطل فانه لو كان جميع اللوازم بغير وسط لما جهل حمل
شيء على غيره اي حمل لازم على ملزومه والتالي ظاهر الفساد وفي الشرطية نظر
لجواز ان يتوقف العلم بالمثل على امر آخر غير الوسط كالحدس والتجربة والتفان
النفس وغير ذلك وجوابه ان المراد بالقضية المجهولة ههنا بمعنى التي يحتاج الى الحجة
فلو كان جميع اللوازم بغير وسط لم تكن قضية مجهولة والتالي ايضا باطل لانه
لو كان كل اللوازم بوسط لتسلسلت اللوازم من طرف البداية والتالي محال فالقدم

والثالث اما خاصة
ان اخص طبيعة
واحدة والا فعرضي
عام وايضا وهو
اما لازم ان امتنع
انفكاكه عن الماهية
واما غير لازم واللازم
اما للوجود واما للماهية
واما بوسط او بغيره
والوسط ما يقرن
بقولنا لانه حين
يقال لانه كذا
وهما موجودان
والا لما جهل حمل
شيء على غيره
او تسلسلت اللوازم
من طرف البداية الى
غير النهاية لان اللازم
الخارج بوسط خارج
عن الوسط او الوسط
خارج عن الماهية فيعود
الكلام ان الخارج
الاخر من

منه ولا بد للنسب طية من بيان امرين الاول بيان لزوم التسلسل الثاني بيان انه من طرف المبدأ اما التسلسل فلانه لو كان جميع اللوازم بوسط يلزم احد الامرين وهو اما خروج الوسط عن الماهية واما خروج اللازم عن الوسط واما ما كان يلزم التسلسل بيان لزوم احد الامرين انه لولا له لكان الوسط اما نفس اللازم او نفس اللزوم وهو باطل ضرورة ان الوسط لا بد ان يكون مقابرا للاصغر والاكبر واللازم المصادرة على المطلوب او كان اللازم داخل في الوسط والوسط داخل في الماهية فيلزم دخول اللازم في الماهية وهو محال واذا قد ثبت احد الامرين فالواقع ان كان خروج الوسط عن الماهية فلزوم الوسط للماهية اما ان يكون بوسط او لا والثاني باطل لانه خلاف المفروض ولزوم احد الامرين اما خروج الوسط الاول عن الوسط الثاني او خروج الوسط الثاني عن الماهية والا لدخل الوسط الاول في الماهية وقد فرضناه خارجا هف وهلم جرا حتى يلزم التسلسل وان كان الواقع ان اللازم خارج عن الوسط فلزوم اللازم للوسط اما ان لا يكون بوسط آخر وهو خلاف المفروض او بوسط فيلزم احد الامرين اما خروج اللازم عن الوسط الثاني او خروج الوسط الثاني عن الوسط الاول وهكذا حتى يلزم التسلسل واما بيان التسلسل من طرف المبدأ فلان التسلسل ههنا واقع في الاوساط وهي مبادى اللوازم فالتسلسل انما هو في المبادى واما استحالة التالى فلما تقرر في الحكمة وفيه نظر من وجهين الاول اننا مختار ان الوسط خارج عن الماهية قوله فلزوم الوسط للماهية اما بوسط او لا فلنا هذا انما يتم لو كان الوسط لازما للماهية وهو ممنوع لجواز ان يكون عرضا مقارفا شاملا ويكون اللازم ذاتيا للوسط فيكون اللازم ضروريا للماهية لان القياس من الصغرى المطلقة والكبرى الضرورية في الشكل الاول ينتج الضرورية الموجبة الوجه الثاني ان ههنا سلسلتين الاولى الاوساط الغير المتناهية التالى اللزومات المتسلسلة الى غير النهاية فان لزوم اللازم للماهية يتوقف على لزوم الوسط للماهية اولزوم اللوازم للوسط واما ما كان يتوقف على لزوم آخر وهلم جرا فان اريد بالتسلسل من طرف المبدأ التسلسل في الاوساط فظاهر انه ليس بلازم لان الاوساط لا ترتب بينها اذ لا يتوقف وسط على وسط بل اللزومات تتوقف على الاوساط وان اريد به التسلسل في اللزومات فهي عند المصنف امور اعتبارية يجوز فيها التسلسل فلا يتم الدليل ويمكن التخصيص عنه بان التسلسل في اللزومات لا بمعنى مفهومها حتى يكون امورا اعتبارية بل بمعنى التصديقات باللزومات فانه لو كان جميع اللوازم بوسط لكان كل تصديق يلزم يتوقف على تصديقات آخر فاثبات الحكم في كل مطلوب يتوقف على ثبوت الحكم في مباديه وثبوت الحكم في مباديه لاستمالتها على قضية اللزوم يتوقف على مبادى آخر فيلزم التسلسل في المبادى لكن انما هم لو كان مبادى المطالب عللا موجبة لها وليس كذلك بل علل معدة ولاستحالة

في تسلسل السبل المدة على ما نختار اكتبهم به والاولى ان يقال في ابطال التسلسل
لو تسلسلت اللوازم لم يعلم حل لازم على ملزومه اصلا لتوقف العلم به على تصديقات
باللزوم غير متناهية واضناح احاطة العقل بما لانها به وايضا يلزم ان
يكون بين الملزوم واللازم وسائط غير متناهية مرارا غير متناهية فلا يتأهي مرارا
لانها هي ان يكون محصورا بين حاصرين وانه محال (قوله وكل لازم قريب بين
الثبوت) كل لازم قريب اى بلا واسطة بين الثبوت للملزم بمعنى ان تصورهما يكن
في جزم العقل نسبة اللازم اليه فانه ان لم يكن بين الثبوت اختزال وسط فلا يكون
قريبا وكل لازم غير قريب غير بين اذ لو كان يتاكان قريبا وهذه الملازمة واضحة بذاتها
والاولى ممنوعة لما عرفت على انه يقتضى الى انحصار القضايا في الاولوية والكسبية
وليس كذلك ومنهم من زاد وزعم ان اللازم القريب بين بمعنى ان تصور الملزوم
يستلزم تصور اللازم لان اللازم هو امتناع الانفكاك ومتى امتنع انفكاك السارض
عن الماهية لا يوسط ويكون ماهية الملزوم وحدها مقتضية له فاذا تحقق
ماهية الملزوم يتحقق اللازم فحق حصلت في العقل حصل واهترض على نفسه
بل ذلك يقتضى ان يكون الذهن منتقلا من كل ملزوم الى لازمه والى لازم لازمه حتى
تتصل اللوازم بأسرها بل جمع العلوم واجل بان المستلزم لتصور اللازم تصور
الملزوم التفصيلي وربما يطرأ على الذهن ما يوجب اعراضه عن اللازم فلا يتم
اندفاعه وجوابه ان اعتبار الوسط بحسب التعقل فاللزم ثابت في نفس
الامر اذا لم يكن بوسط يلزم ان يكون الملزوم وحده مقتضيا لللازم اقتضاء عقليا
واحجج الامام على ان كل لازم قريب بين بللمنى الاخص بانه لو لم يكن اللازم
القريب يتا لا سحلا اكتساب القضية المجهولة من المتقدمتين العلومتين وفساد
الثاني يدل على فساد المقدم بيان الملازمة ان القضية المجهولة لابد ان تكون
مجهولها خارجا عن موضوعها لانه لو كان ذاتيا له لكان بين الثبوت فلا تكون مجهولة
فاقتصر العلم بثبوت مجهولها لموضوعها على وسط والا لم يكن مجهول الثبوت وحينئذ
يلزم احد الامرين اما خروج الوسط عن الموضوع او خروج المحمول عن الوسط
واما ما كان يكون محمول احدي المتقدمين خارجا عن موضوعها وذلك المحمول
اما ان يكون لازما قريبا لموضوعها اولازما بعبدا وعلى كل من التقديرين يحتاج الى
وسط اما اذا كان بعيدا فظاهر واما اذا كان قريبا فلان التقدير ان اللازم القريب
ليس بين وبين ما ليس بين يحتاج الى وسط ويعود الكلام فيه حتى يتسلسل هذا
غاية تقرير الدليل والاعتراض بانالام ان محمول القضية المجهولة لو كان ذاتيا
لموضوعها كان بين الثبوت لها وانما يكون كذلك لو كان الموضوع متصورا
بكنه حقيقته وهو غير لازم سلبا لكن لانم ان محمولها اذا كان خارجا عن

وكل لازم قريب
بين الثبوت للملزم
بمعنى ان تصورهما
يكن في الجزم بنسبة
اليه والا لا يحتاج
الى وسط وغير القريب
غير بين والا لم يكن
بوسط واحجج الامام
بانه لو لم يكن كل لازم
قريب يتا لا سحلا
تعرف المجهولات
لان ما مجهول ثبوته
لو ضوعه كان
خارجا عنه وانما يعلم
بوسط خارج عن
للموضوع او خارج
عنه المحمول فيقترا
الى وسط شأن ذلك
وتسلسل وجوابه
انه لا يلزم من سلب
الكل السلب الكلي
فقط ينهى الى لازم
بين

موضوعها يحتاج العلم ببنونه له الى وسط لجواز توقفه الى امر آخر سلمه لكن
لازم ان يحول احدي المتقدمين يكون اما لازما قريبا او بعيدا لجواز ان تكون
عرضا مفارقا واثن سلمه فلام ان اللازم القريب اذا لم يكن يتنا احتياج الى وسط
وذلك لان التقدير انه ليس بين المعنى الاخص ولا يلزم منه احتياجه الى وسط
لجواز ان يكون يتنا بالمعنى الاعم اذ لا يلزم من انشاء الاعم ولو كفى هذا القدر
من البيان في اثبات هذه المقدمة لكن في اصل الدعوى بان قال اللازم القريب
يجب ان يكون يتنا والاحتياج الى وسط فتكون المقدمات الباقية مستدركة
وتقرر جواب المصنف انا لانه لو لم يكن كل لازم قريب يتنا يمتنع اكتساب
القضية المجعولة قوله لانه لو اكتسب تأدى الاكتساب الى التسلسل قلنا لازم

بل ينهي الى كثير من الوازم القريبة اليه فال تقدير سلب الكل اى رفع
الموجبة الكلية وهو ليس كل لازم قريب يتنا وهو لا يستلزم سلب الكل اى
لا شيء من اللازم القريب بين فجز ان يكون بعض الوازم القريبة يتنا وبعضها
غير يتنا وحيث انتهى سلسلة الاكتساب الى البين منها (قوله وشكك في نفي
الزوم) التشكيك ليس في نفي الزوم بل في الزوم وذلك بان يقال لا تحقق للزوم
بين الشئين اصلا لانه لو لم يمتنع شيئا لكان الزوم متائرا لهما لا يمكن تعطلهما بدونه
ولانه نسبة بينهما والنسبة مغايرة للتبيين وحيث لا يتناولوا اما يكون الزوم لازما لاحد
المتلازمين او لا يكون وان لم يكن لازما يمكن ارتفاع الزوم عنهما وامكان ارتفاع الزوم
انما يكون بجواز الانفكاك بين اللازم والمتزوم فانه لو امتنع الانفكاك بينهما كان
الزوم باهيا وقد فرضنا ارتفاعه فممتنع وان الزوم امتناع الانفكاك فاذا امكن
ارتفاع الزوم امكن ارتفاع امتناع الانفكاك فيمتنع الانفكاك واذا جاز الانفكاك
بين اللازم والمتزوم لا يكون اللازم لازما ولا المتزوم ملزوما وان كان الزوم لازما يكون
الزوم لزوم ونقل الكلام الى ذلك الزوم حتى يتسلسل وانه محال اجاب بمتنع امتناع
هذا التسلسل وانما يمتنع لو كان في الامور الحقيقية وليس كذلك بل هو تسلسل
في الامور الاعتبارية والتسلسل في الامور الاعتبارية جائز بل واقع فان الواحد

يلزمه نصف الاثنين وثلاث واربعة وخمس الخمسة وهم جرا ولا يخفى
عليك انه لا معنى بذلك ان الامور الاعتبارية تتسلسل الى غير النهاية بل انها لما كان
تصنيفها بحسب اعتبار الخلق اترتب مسلتها ونما اعتبرها العقل لكن لا بقوى
على الاعتبارات الغير المتناهية فتقطع السلسلة بحسب انقطاع الاعتبار ورجعا
تحقق ذلك بان الزوم له اعتبار ان الاول من حيث انه حالة بين اللازم والمتزوم
وبهذا الاعتبار يعرف حال اللازم والمتزوم فانه انما يلاحظ العقل باعتبار
ملاحظتهما الثاني من حيث انه مفهوم من المفهومات فلو اعتبر العقل الزوم باعتبار

وشكك في نفي الزوم
بل لزوم الذي لغيره
غيرهما لكونه نسبة
بينهما فان لم ايضا
التسلسل والا امكن
انفكاك المتزوم عن
اللازم وجوابه منع
امتناع التسلسل
في الامور الاعتبارية
اذا لو احد يلزمه
كونه نصف الاثنين
وثلاث واربعة وخمس

بين

مقايسته الى اللازم والملزوم فلا تسلسل اصلا وان اعتبره بالذات فهو مفهوم
من المفهومات فاذا لاحظ العقل ولا حظ احد المتلازمين وتعقل نسبة بينهما
اعتبر لزوما آخر واعتبار اللزوم الاخر بينهما يتوقف على ثلث ملاحظات
(الاولى ملاحظة مفهوم اللزوم بحسب الذات) (الثاني ملاحظة احد المتلازمين
) الثالث ملاحظة نسبة بينهما انه هل يجوز الانفكاك بينهما او يتشعق فالعقل ان
لاحظ هذه الملاحظات الثلاث تحقق لزوم آخر وان لم يعتبر هذه او اعتبر مفهوم
اللزوم بحسب الذات ولم يعتبر الباقيين او اعتبرهما ولم يعتبر مفهوم اللزوم
من حيث الذات لم يتحقق لزوم آخر ولا يمكن للعقل هذه الاعتبارات الى غير
التهابة حتى يلزم التسلسل وعلى هذا يجب ان تناس سائر الامور الاعتبارية
من الامكان والوجوب الامتناع والحصول والوحدة وغيرها دفعا للشبهات
الواردة عليها وليس لقائل ان يقول لو كان اللزوم بين اللزوم واحد المتلازمين
باعتبار العقل فالم يعتبره العقل لم يتحقق واعتبار العقل ليس بضروري فيجوز
ان لا يتحقق اللزوم بينهما فيمكن الانفكاك واذا امكن انفكاك اللزوم عن المتلازمين امكن
الانفكاك بينهما فلا يكون الملزوم ملزوما ولا اللازم لازما وايضا نحن نعلم بالضرورة
انه اذا كان بين شيئين لزوم يكون اللزوم بينهما متحققا وان فرض ان لا اعتبار
للعقل ولا ذهن ذاهن فليست اللزومات امورا اعتبارية بل حقيقة لانا نقول لانه
انه لو لم يكن اللزوم امرا متحققا امكن الانفكاك بين اللزوم واحد المتلازمين وانما
نارم لو لم يكن اللزوم لازما في نفس الامر فانه لا يلزم من انتفاء مبدأ المحمول في نفس
الامر انتفاء الحمل في نفس الامر والضروري هناك ليس ان اللزوم بين الامرين
موجود من الموجودات في نفس الامر بل كون احدهما لازما للاخر في نفس الامر
وهو لا يستلزم تحقق اللزوم في نفس الامر * واعلم ان المصنف ما اورد السك
كما اورد الامام فانه قال لو لم يمتد شيئا لكان ذلك اللزوم امام معدوما في الخارج
او موجودا فيه والقسمان باطلان اما الاول فلان لا فرق بين اللزوم العدمي وبين
عدم اللزوم والا لحصل التمايز بين العدميات والتمايز من خواص الوجود فيكون
العدم وجودا هذا خلف واما الثاني فلما قررناه فاقصر على ايراد احد السقين
وحذف الاخر وعلى هذا لا يتوجه جوابه المذكور لان التسلسل اللازم حينئذ
انما هو في الامور المحققة نعم نجه ان يقال لانه عدم الفرق فان الاول ايجاب مفهوم
والثاني سلبه ولازم ان التمايز من خواص الوجود الخارجى بل من خواص
مطلق الوجود والاعداد لها صور ذهنية يمكن التمايز بينهما
كما بين عديمي السروط والشروط وبين عديمي العلة والمعلول
لا يقال نحن نقول من الرأس لو لم يكن اللزوم متحققا في الخارج فلا يخلو

وأعلم ان لزوم الشيء
 لغيره قد يكون لذات
 أحدهما أو وسط
 أو غيره وقد يكون
 لامر منفصل سواء
 كان اللزوم بسيطا
 أو مركبا وقيل
 للزوم لامر منفصل
 لان نسبة اليهما
 كنسبته الى غيرهما
 وجوابه منع تساوي
 التسبين وقيل لا يلزم
 البسيط لازمو الا للكن
 قابلا وفاخلا لا يلزمه
 لازمان والا للكان
 مصدرا لا ترين
 وجوابه منع امتناع
 التالي وتقدير تسليمه
 يمنع وجوب فاعلية
 اللازم وغير اللازم
 حقائق بالقوة أو بالفعل
 سهل الزوال كان
 أو غيره مريضا أو
 بطيئا فعضوما ذكرنا
 ان الكليات تخص
 الشئوع والجنس
 والفصل والخاصة
 والعرض العام
 من

اما ان يكون بين اللازم والمزوم امتناع انفكاك في الخارج او لا يكون فان كان بينهما
 امتناع الانفكاك في الخارج كان اللزوم متحققا اذ لامتنع اللزوم الامتناع الانفكاك
 وان لم يكن بينهما امتناع الانفكاك كان بينهما جواز الانفكاك فلا يكون اللازم
 لازما ولا للزوم ملزوما وايضا اللازم ماله لزوم فلو لم يكن له لزوم في الخارج
 لم يكن لازما في الخارج وهو باطل لانا فرض الكلام في اللوازم الخارجية لانا نجيب
 عن الاول باننا لانم انه لو لم يتحقق بينهما امتناع الانفكاك في الخارج فتحقق جواز
 الانفكاك لجواز انتفاء الضدين والتفصيل بسبب الخارج وعن الثاني باننا لانم انه
 لو لم يكن الشيء لزوم موجود في الخارج لم يكن لازما في الخارج اذ ليس يلزم من انتفاء
 مبدأ المحمول في الخارج انتفاء الحمل الخارجي فان العلم منفق في الخارج مع ان الاعلى
 محمول جلا خارجا ولكن سلف ذلك لكن يمنع استحالة التسلسل في اللزومات على تقدير
 انها موجودة في الخارج وانما يستحيل ان لو كان من طرف المبدأ وهو ممنوع فان قيل
 كل لزوم من تلك اللزومات يقتضي لزوم سابق يته و بين احد التلازمين اذ لو لم
 يتحقق اللزوم السابق لمكن الانفكاك بين التلازمين فلا يبقى بينهما لزوم اصلا
 فكل لزوم لاحق يتوقف على لزوم سابق فترتب سلسلة اللزومات من جانب المبدأ
 فتقول لا يلزم من استلزام انتفاء اللزوم السابق انتفاء اللاحق ان يكون السابق علته
 للاحق لجواز ان يكون السابق من لوازم اللاحق وحيث يفتني بانتفاءه وكيف يكون
 علته وهو نسبة بين اللازم واحد التلازمين فيكون معلولا له فلا يكون التسلسل من
 طرف المبدأ (قوله وأعلم ان لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات أحدهما) لزوم الشيء
 لغيره قد يكون لذات أحدهما قط اما للزوم بان يمتنع انفكاك اللازم نظرا الى ذات
 اللازم ولا يمتنع انفكاك نظرا اليه كالعالم بالواجب والانسان واما اللازم بان يمتنع
 انفكاك عن اللازم نظرا اليه ويهوز انفكاك نظرا الى اللازم كذئ العرض للجوهر
 والسطح للجسم وقد يكون لذا بينهما بان يمتنع انفكاك عن اللازم نظرا الى كل منهما
 كالشئ والصاحك للانسان واما كان فهو اما بوسط أو بغير وسط وقد يكون
 لامر منفصل كالوجود للعقل والفلك وعلى التقدير فاللزوم اما بسيط او مركب
 فالاقسام مخصصة في اربعة عشر قال بعض الحكماء لا يجوز ان يكون اللزوم لامر
 منفصل لان نسبته الى التلازمين كنسبته الى غيرهما فاقضاه اللزوم بينهما دون
 غيرهما ترجيح بلا مرجح وجوابه منع تساوي التسبين لجواز ان تكون له نسبة
 خاصة اليهما بها يقتضي الملازمة بينهما دون غيرهما كاقضاه المقارقات الملازمة
 بين معلوماتها وقال بعضهم البسيط لا يجوز ان يكون له لازم والا للكان مقتضيا له
 فيكون فاعلا له وقابلا ومنهم من اعترف به ومنع ان يلزمه لازمان والا للكان مقتضيا
 لهما فيكون مصدرا لا ترين والجواب منع الملازمة في الدليلين وانما ثبت لو وجب

الفصل الثاني
 في مباحث الجنس
 الاول في تعريفه
 انه الكلي المقول على
 كثيرين مختلفين بالنوع
 في جواب ماهو فالمقول
 كالجنس البعيد المقول
 على كثيرين كالجنس
 للخصم وقولنا
 مختلفين بالنوع يخرج
 النوع وقولنا
 في جواب ماهو الثلاثة
 الباقية وعلى التعريف
 شكوك الاول لو كان
 المقول على كثيرين
 جنسا للخصم كان
 لكونه جنسا خاصا
 اخص من مطلق الجنس
 ولكونه جنسا له اعم
 منه وجوابه ان المقول
 على كثيرين باعتبار
 ذاته اعم من مطلق
 الجنس وباعتبار كونه
 جنسا اخص منه فلا
 منافاة الثاني النوع
 يعرف بالجنس فرع عن
 الجنس بدور وجوابه
 ان المرفع به الجنس
 النوع الحقيقي والمرفع
 بالجنس النوع الاصافي
 فلا دور الثالث الجنس
 ان كان موجودا

ان يكون البسيط فاعلا لازمه وهو ممنوع لجواز استناد الزوم الى اللازم او الى امر
 منفصل و يتقدر تسليمها منع انتفاء التالي فيها لعدم تمام الاستدلال المذكور في المحكمة
 على القاعدة والمصنف ذكر المنع على العكس فاخلل بترتيب البحث هذا هو الكلام
 في الرضى اللازم واما غير اللازم فلما ان لا يزول بل يدوم بدوام الموضوع ولا يزول
 والاول المفارق بالقوة ككون الشخص اميا والثاني المفارق بالفعل وهو اما سهل
 الزوال كالقيام او عصره كالنطق وايضا اما سريع الزوال كالخلل وبطيئه كالشباب
 فقد ظهر بما ذكرنا ان الكليات مفهومة في جنس الجنس والنوع والفصل والخاصة
 والعرض العام وذلك لان الكلي اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات التي
 لا تتكرر الا بالعدد وهو النوع او يكون جزءا منها فان كان مقولا في جواب ماهو بحسب
 الشراكة فهو الجنس والا فهو الفصل او خارجا عنها فان اخص بطبيعة واحدة
 فهو الخاصة والافترض العام والتبج استدل على المحصر في الشفاهة اما ان يكون
 ذاتيا او عرضيا وان كان ذاتيا فلما ان يدل على الماهية او لا يدل فان دل على الماهية
 فان كان دالا على الماهية المشتركة فهو جنس وان كان دالا على الماهية المخصصة
 فهو نوع وان لم يدل على الماهية المشتركة فلا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة
 والالذل على الماهية المشتركة فيكون اخص منه فهو فصل لانه صالح للتغير عن بعض
 المشاركات في اعم الذاتيات وان كان عرضيا فلما ان لا يكون مشترك فيه فهو الخاصة
 او يكون وهو العرض العام واذا قد وقع الفراغ عن اقسام الكليات اجمالا فقد حان
 ان نشرح في مباحثها التفصيلية وقد جرت العادة بتقديم الجنس لتقديمه على واثمها
 اما على النوع فلكونه جزءا منه واعم فهو اشهر واجلي في التعقل واما على الفصل
 فلشرفه حيث دل على الماهية وتقدمه عليه في التحديد واما على الخاصة والعرض
 العام فلا فغارهما الى جزء الماهية حيث كانتا خارجتين عنها ثم تقديم النوع لدلالته
 على الماهية ثم الفصل لكونه ذاتيا ثم الخاصة لكان الاختصاص فلذلك ترتب في الكتاب
 على هذا النسق (قوله الفصل الثاني في مباحث الجنس الاول في تعريفه) لفظة الجنس
 كانت فيما بين اليونانيين موضوعة لمعنى نسي يشترك فيه الاشخاص كالعروة الصلوة بين
 والمصرية للمصر بين اولوالواحد الذي نسب اليه الاشخاص كملى ومصر لهم وكان
 هذا عندهم اولى بالجنسية والحرف والصناعات بالقياس الى المشتركين فيها ولشركة
 ايضا ثم نقلت الى المعنى المصطلح لمسابتها تلك الامور من حيث انه مقول واحدة
 نسبة الى كثرة اشتراك فيه وهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ماهو
 فالمقول كالجنس البعيد يتناول الكلي والشخص لانه مقسوه على واحد فيقال هذا
 زيد وبالعكس والمقول على كثيرين كالجنس القريب يخرج به الشخص ويتناول
 الكليات الخمسة فهو كالجنس لها بل جنس لها لانه مرادف للكلي الا ان دلالة

٤ لم يكن مقولا
على كثيرين لتخصه
والا لم يكن مقوما
لغيره في الوجود
في الخارج وجوابه
ان الشخص لا يتبع
اشراك كثيرين
في عروض الشخص
الذي هو واحد
بالجمع وزعم الامام
ان هذا التعريف
حد قال لانه لا معنى
للجنس الا ذلك وهو
غير معلوم الثاني
من

نفسية ودلالة الكلي اجمالية وما قد وقع في بعض النسخ من انه الكلي المقول على
كثيرين لا يخلو عن استدراك وجهه على ما يقال على كثيرين بالفعل فنبهنا على
ان الجنسية انما هي بالقياس الى انواع متعددة بخلاف النوعية فانها يمكن ان تحقق
بالقياس الى شخص واحد سهو لانه ان اريد بالكثيرين الافراد الموجودة في الخارج
لم يتناول الاجناس المدومة ولم يكن المقول على كثيرين كالجنس الخمسة لعدم
شموله الكليات المدومة والمحصرة في شخص واحد وان اريد به الافراد
المثومة فلا فرق بين النوع والجنس وقولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع لانه لا يقال
على مختلفين بالنوع بل بالعدم وقولنا في جواب ما هو يخرج الثلاثة الباقية اذا يقال
كل منها في جواب ما هو لعدم دلالتها على الماهية بالاطابقة وان اتفق ان يقال
شيء منها بهذه الصفة فقد صار جنسا لكن قيد من حيث هو كذلك مراد
في حدود الاشياء الداخلة تحت المضاف وان لم يصرح به وعلى التعريف
شكوك الاول ان المقول على كثيرين لو كان جنسا الخمسة لكان اعم من الجنس
للمطلق واخص منه وهو محال اما كونه اعم فلانه جنس الجنس والجنس يكون
اعم من النوع واما كونه اخص فلانه جنس الخمسة وجنس الخمسة اخص من
مطلق الجنس واما استقامة التالى فلاستلزامه امتناع وجود المقول على كثيرين
بدون الجنس وجواز وجوده بدونه وهذا السؤال غير متوجه على كلام المصنف
لانه ما قال المقول على كثير جنس الخمسة بل كالجنس وجوابه منع استقامة التالى
وانما يكون محالا لو كان للمقول على كثيرين اعم من الجنس واخص باعتبار واحد
وليس كذلك بل باعتبارين فان المقول على كثيرين اعم من الجنس باعتبار ذاته
اي مفهومه فان كل جنس مقول على كثيرين من غير عكس وليس اخص منه
باعتبار مفهومه فليس كل مقول على كثيرين جنسا بل باعتبار عارض له وهو
كونه جنسا الخمسة ولا امتناع في كون الشيء اعم باعتبار ذاته واخص منه باعتبار عارضه
كأنضاف فانه اعم من الكلي بحسب مفهومه واخص منه باعتبار انه جنس من الاجناس
العالية فان قلت المقول على كثيرين من حيث انه جنس الخمسة جنس للنوع
والجنس ومائر الكليات والام يمكن جنسا الخمسة فيكون جنسا للجنس من تلك
الحية فهو اعم منه واخص من جهة واحدة فتقول لانم ان المقول على كثيرين
من حيث انه جنس الخمسة جنس الخمسة والالصدق على الجنس والنوع وغيرها
انه جنس الخمسة وليس كذلك بل هو جنس الخمسة باعتبار مفهومه من حيث هو
الناس ان النوع يعرف بالجنس اذ يقال انه كلى مقول عليه وعلى غيره الجنس
في جواب ما هو فتعريف الجنس به دور وجوابه ان النوع الذي عرف به الجنس
هو النوع الخفي والذي عرف بالجنس النوع الاضافي فلا دور وهو غير

مستقيم لان النوع لما خوذ في تعريف الجنس اما الاضافي او الحقيقي وايا ما كان لا يبعد التعريف اما اذا كان اضافيا فلما ذكر واما اذا كان حقيقيا فلا مرين الاول انه يحل بانعكاس التعريف لخروج الاجناس العالية والمتوسطة منه لانها تقال على الانواع الحقيقية بل على الاجناس فان قلت لانهم انها لا تقال على الانواع الحقيقية غاية ما في الباب انها ليست مقولة عليها بالذات لكن القول اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة فتقول انها اذا قيست الى الاجناس فلا شك انها تمام المشترك بينها فتكون اجناسا بالنسبة اليها مع عدم صدق الحد الثاني انه يلزم ان يكون كل نوع اضافي حقيقيا لان النوع الاضافي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو وكل ما هذا شأنه فهو نوع حقيق اذا اضافه الجنس انما اعتبرت بالقياس اليه وقد اجيب عن الشبهة بان النوع والجنس متضايغان وكل واحد موال المتضايفين انما يعقل بالقياس الى الاخر فيجب ان يأخذ كل منهما في بيان الاخر ضرورة وزيفه السخ في الشفاء اما اولافلا نه ليس يحل اذ من شأنه القدح في بعض مقدمات الشبهة ولا قدح هناك واما ثانيا فلانه يوجب زيادة شك لجريانه في سائر المضافات ولما ثالثا فلان المتضايفين انما يعرف كل منهما مع الاخر لانه وافرقي بينهما فان الذي يعرف به الشيء يكون جزءا من معرفه وسابقا في المعرفة عليه والذي يعرف مع الشيء فهو ما اذا حصل العرفان بمعرف الشيء عرف الشيء وعرف هو معه فلا يعرف احد المتضايفين بالاخر بل يدرج كل منهما في تعريف الاخر على ضرب من التلطف والايحاء كما اذا سئل ما الاخ فلا يقال في جوابه انه الذي له اخ بل انه الذي ابوه بيمينه ابو انسان آخر فالمرضى من الجواب ان المراد بالنوع في تعريف الجنس الماهية والحقيقة فكثير اما يعني به ذلك في مادتهم وحيث يتم التعريف وتندرج الاضافة فيه اندراجا فالك اذا قلت مقول على المختلف بالحقيقة جعلت المختلف بالحقيقة مقولا عليه وكذلك اذا قلت مقول عليه وعلى غيره الجنس جعلت الجنس مقولا على المختلف بالحقيقة اذ لا خفاء في ان المراد بالغير هو المغاير في الحقيقة فني كل منهما اشارة الى المضاييف الاخر الثالث المعنى الجنسي اما ان يكون موجودا في الخارج ولا يكون وايا ما كان فالتعريف فاسد اما اذا كان موجودا في الخارج فلان كل موجود في الخارج فهو شخص ولا شيء من الشخص بمقول على كثيرين واما اذا لم يكن فلا امتناع ان يكون مقوما للجزيئات الموجودة في الخارج فلا يصلح لان يقال عليها في جواب ماهو فان قلت السؤال غير موجه لان التعريف للجنس النطقي وهو معدوم في الخارج وليس بمقوم فتقول التزديد في عروض الجنس النطقي وهو المراد بالمعنى الجنسي فتقر بر جوابه مسوق بتقديم مقدمة وهي ان الداهيين الى وجود الطبيعة

في الخارج في ضمن الجزئيات اختلف مقاتلهم ففهم من قال ان امرا واحدا في الخارج قد انضم اليه فصل او شخص فصار نوعا او فصلا ثم آخر فصار آخر وهكذا فهو شيء واحد بعينه موجود في ضمن جزئياته وهو معنى الاشتراك * ومنهم من احال ذلك وقال ليس هناك امر واحد بل هو في العقل والوجود في الخارج حصصه التي تستمل عليها افراده فليس طبيعة الحيوان امرا واحدا في ضمن جزئياته بل الموجودات الحيوانات وهي حصصه الموجودة كل منها في ضمن جزئي في الخارج ومعنى اشتراكه انه مطابق لها على معنى ان المقول من كل حصة هو المقول من الاخرى واذا قد تصورت هذه المقدمة * فاعلم ان المصنف بنى جوابه على المذهب الاول وتوجيهه ان يقال لم لا يجوز ان يكون المعنى الجنسي موجودا في الخارج قوله لان الشخص ليس بمقول على كبيرين قلنا ان اردتم بالشخص ان مجموع المركب من الشخص ومعروضه فلانم ان كل موجود في الخارج كذلك فان طبائع الاشياء موجودة في الخارج وليست هي نفس الشخص ولا المجموع منه ومن الشخص وان اردتم بالشخص معروض الشخص فلانم الكبرى وانما يكون كذلك لو كان معروض الشخص واحدا بالشخص وهو ممنوع بل واحد بالجنس ومعروض الشخص لا يتناقض اشتراكه بين امور متعددة وفي لفظه تسامح حيث جعل المعنى الجنسي واحدا بالتعدد لانه خارج عن الاصطلاح وربما يجب بناء على المذهب الثاني ويقال لم لا يجوز ان لا يكون المعنى الجنسي موجودا في الخارج بل في العقل ولانم انه اذا لم يكن مقوما للجزئيات في الخارج لم يكن مقولا عليها في جواب ما هو وانما لم يكن كذلك لو لم يكن هو والمقوم للجزئيات متحدين بحسب الماهية وهو ممنوع فان المقوم للجزئيات حصصه الموجودة فيها المطابقة له والحق في الجواب ان الاشتراك انما يعرض للاشياء عند كونها في الذهن وتخصصها خارجا لا يتناقض ذلك وشك رابع ان احد الامور الثلاثة لازم وهو اما ان لا يكون المعنى الجنسي مقولا على كبيرين او لا يكون مقولا على كبيرين مختلفين او لا يكون مقولا عليها في جواب ما هو وانما لم يكن لا يستقيم التعريف بـان الزوم ان المعنى الجنسي ان كان داخلا في الماهية ولاسي من الجزء بمحمول فلا يكون مقولا على كبيرين وان كان نفس الماهية فلا يقال على كثره مختلفة بل متفقة الحقيقة وان كان خارجا عن الماهية فلا يصلح لجواب ما هو وجوابه ان بعض الجزء محمول لامن حيث انه جزء بل من حبيبة اخرى فان الحيوان مثلا اذا اخذ بسطر شيء اى بسطر ان يدخل في مفهومه ماله دخول فيه كان نوعا فان الانسان حيوان دخل في ماهيته الفصل وان اخذ بسطر لاسي اى بسطر ان يخرج عن مفهومه ما يعتبر معه زائدا عليه كان جزءا ومادة ضرورة ان الجزء يخرج عن مفهومه الجزء الاخر وان اخذ اسم من الوجهين بحث يمكن ان يعرضه تارة انه جزء واخرى انه نوع كان جسا

ومجملًا لغرض الجزئية هو عروض الجنسية والحمولية نعم لا يصدق على النوع
انه حيوان خرج عن مفهومه الفصل لكن لا يوجب ذلك عدم صدق الحيوان
من حيث هو عليه ثم ان هذا التعريف هل هو حد او رسم قل الامام المشهور
في الكتب انه رسم للجنس لانهم يقولون الجنس يرسم بكذا وهو بالحدود اشبه
لان التعريف ليس الا للجنس المنطقي ولا ماهية له وراه هذا الاعتبار فانه لا معنى
لكون الحيوان جنسًا الا كونه مقولًا على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب
ما هو قال المصنف وهو غير معلوم لجواز ان يكون للجنس ماهية مفارقة لهذا
المفهوم مساوية له ولوعنه من الجنس لم يمكنه ابطال ارادتهم وهذا الكلام
ليس نبيًا فان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا تحقق لها في الواقع فيكون بحسب
اعتبارها معتبر وقد قال السمع في الشفاء انا حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس
اسمًا له (قوله البحث الثاني في تقويمه لنوع الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي)
قد عرفت مما سلف ان الجنس مقوم للنوع وان الاجناس ثلثة طبيعي ومنطقي
وعقلي والانواع ستة حاصلة من ضرب الاضافي والحقيقي في ثلثة فالان اراد ان
يبين ان اى الاجناس يقوم اى النوع فالجنس المنطقي لا يقوم شيئًا من الانواع فانه لا يقوم
النوع الطبيعي اما الحقيقي فلا مكان تصوره مع الذهول عن تصور الجنس المنطقي ولا نسيافه
الى الاذهان ووضوحه طوى ذكره واما الاضافي فلان الجنس المنطقي نسبة عارضة للجنس
الطبيعي بالقياس الى النوع الطبيعي الاضافي والنسبة بين السئين متأخرة عن كل منهما
فيكون الجنس المنطقي متأخرًا عن النوع الاضافي فلا يكون مقوما له لا يقال لان
وجوب تأخر النسبة عن كل واحد من المتسبين بل اللازم تأخرهما عما عرضت له
بالقياس الى غيره وهو محلها لاعتبار ذلك الغير كاتقدم العارض للتقدم بالاضافة
الى التأخر لا نقول النسبة موقوفة على المتسبين فهي متأخرة عنهما بالضرورة
وعروض التقدم انما يتصور بعد تحقق ذات التأخر وكذلك لا يقوم النوع المنطقي
اما الاضافي فلانهما متضايقان على ما سلف والمتضايقان انما يعقلان معًا فلا يقوم
احدهما الاخر والاتقدم في العقل لانهما متقابلان لاسمالة ان يكون الشيء الواحد
من جهة واحدة جنسًا منطقيًا ونوعًا اضافيًا منطقيًا والمتقابلان لا يتقدم احدهما
بالآخر واما الحقيقي فلا مكان تصوره بدون تصور الجنس المنطقي وكذلك لا يقوم
النوع العقلي حقيقيا كان او اضافيا لانه مركب من النوع الطبيعي والمنطقي والجنس
المنطقي خارج عنهما فلو كان جزءًا من النوع العقلي لكان اما جزءًا بالاستقلال
فيلزم تركيبه من اكثر من جزئين او جزء بجزء فيلزم ان يكون جزءًا للنوع الطبيعي
او المنطقي وقد ثبت خروجه عنهما واما الجنس الطبيعي فلا يقوم النوع الطبيعي
الاضافي لانه مقول عليه في جواب ما هو بحسب الحركة ولا يقوم النوع الطبعي

الثاني في تقويمه للنوع
الجنس المنطقي لا يقوم
النوع الطبيعي لانه
نسبة بينه وبين الجنس
الطبيعي فيأخر عنه
ولا النوع المنطقي
اما الاضافي فلتضايقهما
واما الحقيقي فلا مكان
تصوره دونه ولا
العقل لتزكيه من
جزئين هذا خارج
عنهما والجنس
الطبيعي يقوم النوع
الطبيعي الاضافي
دون الحقيقي لجواز
كونه بسيطًا لا يقوم
النوع المنطقي لان
مقوم العروض
لو كان مقوما لعارض
لم يكن العارض
بالحقيقة الا ذلك التيد
الاخر و يقوم النوع
العقلي لما عرفت
والجنس العقلي لانه
شيء من الاقسام
والا لاقومه الجنس
المنطقي من

الحقيقي لجواز ان يكون بسيطا وكذلك لا يقوم النوع المنطقي اما الحقيقي فظ لجواز تصويره مع التفرقة عن الجنس الطبيعي واما الاضافي فلانه عارض للنوع الطبيعي الاضافي والجنس الطبيعي مقومه فلو كان مقوما له ارضه لم يكن العارض بالحقيقة الا الجزء الآخر لاستحالة ان يكون للقوم عارضا فلا يكون العارض تمامه عارضا هـ لا يما ليس اذا قيد الجزء بالخارج كان المجموع خارجا عارضا لشيء فلا امتناع في ان العارض لا يكون عارضا بجميع اجزائه لانا نقول هـ ان المجموع كان خارجا عن الشيء لكن لانهم عروضه وقيامه به والكلام فيه ولا يقوم النوع العقلي الحقيقي وهو واضح بما ذكر في الجنس المنطقي فانه مركب من الطبيعي والمنطقي الحقيقي والجنس الطبيعي خارج عنهما ويقوم العقلي الاضافي لانه مقوم للطبيعي الاضافي القوم له واما الجنس العقلي فهو لا يقوم شيئا من الانواع والاتقوم الجنس المنطقي ضرورة انه مقوم للجنس العقلي وعلى هذا القياس يعرف حال الفصول الثلاثة مع الانواع وانه خير بانيته هذه الدلائل على ان ماهيات الكليات ما ذكر في تعريفاتها وليت شمرى كيف قطع المصنف بالفروع وهو متردد دشاك في الاصل (قوله الثالث الجنس اما فوقه وتحت جنس) اهل اول ان الاجناس ربما ترتب متصاعدة والانواع متنازلة ولا تذهب الى غير نهاية بل تنتهي الاجناس في طرف التصاعد الى جنس لا يكون فوقه جنس والا لتركبت الماهية من اجزاء لا تنهاى فيتوقف تصويرها على احاطة العقل بها وتسلسل العلل والمطلوبات لكون كل فصل حلة لحصة من الجنس والانواع في طرف التنازل الى نوع لا يكون تحت نوع والاهل تحققي الاشخاص اذ بها نهايتها فلا تحققي الانواع واذا حصل عندك هذا التمهيد فنقول مراتب الاجناس اربع لانه اما ان يكون فوقه وتحت جنس او لا يكون فوقه ولا تحت جنس او يكون تحت جنس او ليس بها والثاني الجنس المفرد كالعقل ان قلنا انه جنس للقول المضرة والجواهر ليس بجنس لها والثالث الجنس العالي وجنس الاجناس كالمطلوبات العشر والرابع الجنس السافل كالجواهر والسبح لم يعد الجنس المفرد في المراتب بل حصرها في الثلث وكما نظر الى ان اعتبار المراتب انما يكون اذا ترتب الاجناس والجنس للمفرد ليس بواقع في سلسلة الترتب واما فيه فلم يلاحظ ذلك بل قال الجنس بالجنس واعتبر اقسامه بحسب الترتب وعده وكيف كان فالجنس المطلق لا يخصص الا في الاربعة وهل هو جنس لها او عرض عام قال الامام ليس بجنس لان ثلثة منها وهي الجنس العالي والسافل والمفرد مركبة من الوجود والعدم لا تشمل كل منهما على قيد عدمي والمركب من الوجود والعدم لا يكون نوعا لامر بثبوته في الانواع لا بد ان تكون محصلة فلا يبقى الانواع واحد وهو المتوسط

اما فوقه وتحت جنس وهو الجنس المتوسط او لا فوقه ولا تحت وهو الجنس المفرد او تحت فقط وهو جنس الاجناس او فوقه فقط وهو الجنس السافل قال الامام الجنس المطلق ليس جنسا لهذه الاربعة لان المركب من العدم والوجود لا يكون نوعا والشيء الواحد لا يكون جنسا بالنسبة الى نوع واحد وفيه نظر فان قلنا انه جنس لها كان جنس الاجناس احدا وانواعه وهو عارض لطابع عشر هي الجوهر والكم وغيرهما فان اقتضى اختلاف ماهيات المعروضات تنوع الاضافات العارضة كان الجنس الاجناس انواعا فلم يكن نوعا اخيرا ولا لكان نوعا اخيرا وفوقه الجنس الى ان ينتهي الى الكلي ثم المضاف فالمضاف جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع

والشيء لا يكون بالقياس الى نوع واحد جنسا وفيه نظر لانا لانم ان الثلاثة مركبة من الوجود والعدم وانما يكون كذلك لو كانت تعريفاتها حدودها وهو ممنوع لجواز ان تكون التعريفات رسوما وتلك الامور العدمية لوازم لقصور لها وجودية اقيمت مقامها كما يقال الجنس العالي اعم الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون فوقه جنس ويكون تحت جنس والجنس السافل اخص الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون تحت جنس ويكون فوقه جنس والمفرد القريب البسيط يلزمه ان لا يكون تحت جنس لقربه ولا فوقه جنس لبساطته فان قلت التعريفات فاسدة لانه ان عني اعم الاجناس واخصها كلها فظ انه ليس كذلك وان عني اعم الاجناس التي تحتها واخص الاجناس التي فوقه فالتوسط كذلك والقريب يمكن ان يكون تحت جنس كالجسم النامي بالنسبة الى الشجر فنقول المراد اعم الاجناس المتعارفة له الوقفة في سلسلة واخصها والقريب بالنسبة الى اي ماهية تفرض لا يكون تحت جنس بالقياس الى تلك الماهية وكون جنس ما تحتها بالنسبة الى ماهية اخرى لا يضربنا سلمناه لكن لانم انها لو كانت عدمية لاتكون اتوافا قوله لان الانواع امور محصلة قلنا لانم وانما تكون محصلة لو كانت اتوافا لماهيات محصلة وههنا ليس كذلك لان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لوجودها في الخارج ولئن سلمناه لكن لانم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جنسا بالقياس الى نوع واحد فان النوع يجوز ان يخصص في شخص واحد فلم لا يجوز ان يخصص الجنس في نوع وكان المصنف عني بنظره هذا المنع قيل وهو مندفع لان النوع وان اخصر في شخص لكن لا بد له في الذهن من افراد فكذلك الجنس يجب ان يكون تحتها انواع ولما لم يكن لمطلق الجنس في الخارج والعقل من الانواع الا تلك الامور الاربعة ولم تصلح الثلاثة للنوع فلم يكن له الانوع واحد ولان الجنس لو اخصر في نوع كان مساويا لفصله فلا يكون احدهما اولى بالجنسية من الآخر لكون كل منهما ذاتيا مساويا بخلاف النوع فان التامين عرضي له وانت تعلم ان ذلك المنع لو اورد بالاستقلال او بعد المنع الاول لم يقدح عليه الدليلان ثم ان قلنا انه الجنس المطلق انه جنس الاربعة كان جنس الاجناس احد انواعه وهو عارض للقولات العشر ومن مطارح نظريهم ان اختلاف المعروضات بللا ماهية هل يوجب اختلاف العوارض بللا ماهية ام لا فان كان اختلاف المعروضات موجبا لتعدد الاضافات العارضة اى لاختلافها بللا ماهية كان جنس الاجناس العارض للجوهر محملا بللا ماهية لجنس الاجناس العارض للكيم وغيره فيكون تحت جنس الاجناس انواع فلا يكون نوعا اخيرا بل متوسطا وان لم يكن موجبا كان نوعا اخيرا لان العارض للجوهر ليس بضاف العارض في الكم الا في المعروض والتقدير انه لا يوجب الاختلاف فيكون جنس الاجناس مقولا على

او مركبات فل كانت بسيطة فكل منهما نوع حقيق وليس بمضاف والتركيب من الجنس
والفصل وان كانت مركبات فهي لاحتمال تنهي الى البساطة ويعود فيه ما ذكرناه
وفيه منع ظاهر اذ ليس يلزم من بساطة الماهية كونها نوعا فضلا عن ان تكون حقيقيا
بلواز ان تكون جنسا عاليا او مفردا او فصلا او غيرها لا يقلل الاجناس العالية بالقياس
الى حصصها الموجودة في انواعها انواع حقيقية وليست بمضافة لانا نقول المراد
بـ بيان النسبة بحسب الامر نفسه لاعتبار العقل والام يمكن اثبات وجود الاضافي بدون الحقيق
(قوله الثاني في مراتبه النوع اما اضافي فمراتبه الاربع للذكورة) النوع اما اضافي
او حقيق واما كان قياسه اما الى النوع الاضافي او الحقيق فهذه اربعة اقسام
قد اعتبر لكل منها مرتبة او مراتب اما النوع الاضافي بالنسبة الى مثله فمراتبه
اربع على قياس ما في الجنس لانه اما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالي
كالجسم او اخصها وهو السافل كالانسان او اعم من بعض واخص من بعض
وهو المتوسط كالجسم النامي والحيوان او مبينا لكل وهو المفرد كالحقل ان قلنا
انه ليس بجنس والجوهر جنس الا ان السافل ههنا يسمى نوع الانواع وفي مراتب
الاجناس العالي يسمى جنس الاجناس لان نوعية النوع بالقياس الى ما فوقه وجنسية
الجنس بالقياس الى ما تحته وهذا الشيء انما يكون نوع الانواع اذ كان تحت جميع الانواع
وجنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس والكلام في جنسية النوع المطلق
لهذه الاربعة والتفرع عليها كما في الجنس من غير فرق وقد اشرنا اليه اشارة
خفية فلا احتياج الى الاعداد واما مراتب النوع الاضافي بالقياس الى الحقيق فاثنتان
لانه يتمتع ان يكون فوقه نوع حقيق فان كان تحته نوع حقيق فهو العالي والا
فهو المفرد ولم يذكره المصنف ولا غيره واما النوع الحقيق بالاضافة الى مثله فليس له
من المراتب الا مرتبة الافراد لانه لو كان فوقه او تحته نوع لزم ان يكون الحقيق
فوق نوع وهو محال واما النوع الحقيق بالنسبة الى الاضافي فله مرتبتان اما مفرد
او سافل لامتناع ان يكون تحته نوع فان كان فوقه نوع فهو سافل والا
فمفرد وكل واحد من الجنس العالي والجنس المفرد يبين جميع مراتب النوع
لاستحالة ان يكون فوقهما جنس ووجوب ذلك لكل مرتبة من مراتب النوع
وكل واحد من النوع السافل والمفرد يبين جميع مراتب الجنس لامتناع ان يكون
تحتها نوع ووجوبه للاجناس و بين كل واحد من الباقيين من الجنس الى السافل
والتوسط وكل واحد من الباقيين من النوع الى العالي والمتوسط عموم من وجه
اما بين الجنس السافل والنوع العالي فتصادق ههنا فيما اذا ترتب جنان فقط كاللون
تحت الكيف وصديق احدهما بلون الاخر في الجسم والحيوان واما بين الجنس
السافل والنوع المتوسط فتتوسطهما في الحيوان واقتصر ههنا في اللون والجسم النامي

الثاني في مراتبه
اما الاضافي فمراتبه
الاربعة المذكورة
في الجنس الا ان السافل
هو نوع الانواع فان
نوعية النوع بالقياس
الى ما فوقه وجنسية
الجنس بالقياس الى
ما تحته والنوع الحقيق
مفرد اذ لا يكون
الحقيق فوق نوع
ومقاسا الى المضاف
مفردا وفوقه نوع
والجنس العالي والمفرد
يبين جميع مراتب
النوع والوع السافل
والمفرد يبين جميع
مراتب الجنس و بين
كل واحد من الباقيين
من الجنس و بين كل
واحد من الباقيين
من النوع عموم من
وجه والنوع السافل
يكون حقيقا اذ لا
نوع تحته و اضافيا
لقول الجنس عليه
وباعتبارهما كان
نوع الانواع

واما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فلصد قهما معا في الجسم وافترافهما في الجسم التام واللون واما بين الجنس والنوع للتوسطين فلتصاد قهما في الجسم التام وافترافهما في الجسم والميلوان فالنوع السافل لابد ان يكون حقيقيا اذ لا نوع تحته واذنا لقول الجنس عليه وبهذين الاعتبارين جميعا كان نوع الانواع فان قلت لو كان النوع بهذين الاعتبارين نوع الانواع لكان كل نوع جمعا نوع الانواع وليس كذلك فان النوع المفردة الاعتبار ان وليس بنوع الانواع بل لابد من اعتبار ثالث وهو ان يكون فوقه نوع فنقول ليس نعم به ان مجموع الاعتبارين كاف في نوعية الانواع بل المراد ان احدهما ليس بكاف (قوله الثالث الذي هو واحد الخمسة هو الحقيقي اذ لو كان هو المضاف لم تحصر) قد سمعت ان ارباب هذا الفن حصروا الكليات في الخمسة ومنها ما اتفق لهم اشتراك فيه فلا اشتراك فيه كالجنس متعين لان يكون احدا والخمسة وما فيه اشتراك كالنوع لا يمكن ان يكون كل واحد من معنيها احدها والا كانت ستة فليس احدها الا واحدا منهما وهل هو الحقيقي او الاضافي قال الشيخ في الشفاء يمكن ان تورد القصة الخمسة على وجه يخرج كل واحد منها دون الاخر فانه اذا قيل الذاتي اما ان يكون مقولا بالساوية او لا والمقول بالساوية اما ان يكون مقولا بالساوية لمختلفين بالنوع او بالعدد اخرجت القصة النوع الحقيقي دون الاضافي نعم لو قسم ما يكون مقولا على مختلفين بالنوع الى ما لا يقال عليه مثل ذلك والى ما يقال عليه خرج النوع الاضافي لكن ليس ذلك بحسب القصة الاولى ولا مطلقا بل الخارج قسم منه واذا قيل الذاتي اما ان يكون مقولا في جواب ماهو او لا يكون والمقول في جواب ماهو قد يختلف بالعموم والخصوص واعلم المقولين في جواب ماهو جنس وخصهما نوع اخرجت القصة النوع الاضافي صحيحا ثم لو قسم النوع الى ما من شأنه ان يصير جنسا والى ما لا يكون كذلك خرج النوع الحقيقي لكن لا بالقصة الاولى فعلى هذا يمكن ان يكون كل واحد منهما احدا والخمسة بدلا عن الاخر لكن الحقيقي احدا والخمسة بحسب قصة الكلي بالقياس الى موضوعه التي هي كلي بحسبها والاضافي احدا باعتبار قصة له بحسب مناسبة بعض الكليات بعضها في العموم والخصوص واولى الاعتبارات في قصة الكلي ان ينقسم بحسب حاله التي له عند الجزئيات ثم اذ حصلت الكليات تعتبر احوالها التي لبعضها عند بعض فالاولى والا خلق ان يكون احدا والخمسة النوع الحقيقي هذا ملخص كلام الشيخ وجزم المصنف بان احدا والخمسة الحقيقي لانه لو كان النوع الاضافي احدا لم تحصر الكليات في الخمس لجواز تحقق كلي مقول على كثيرين متعينين بالحقيقة في جواب ماهو غير مندرج تحت جنس وليس جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا عرضا عما فهو نوع واذ ليس بمضاف فهو حقيق وفي جواز مثل هذا

الثالث الذي هو واحد
الخمسة هو الحقيقي
اذ لو كان هو المضاف
لم تحصر القصة
الخمسة بجواز كون
كلي مقول على كثيرين
متعينين بالحقيقة
في جواب ماهو غير
مندرج تحت جنس
واذ ليس هو المضاف
فهو الحقيقي هذا
اذ جعل احدا والخمسة
احدهما وان جعل
احدا والخمسة النوع
بمعنى ثالث ينقسم
اليهما لم يكن شيء
منهما احدا والخمسة
واحتج الامام على ان
احدا والخمسة الحقيقي
بان ماهو واحد والخمسة
محمول والمضاف
موضوع وهذا
ضعيف لان موضوعية
للمضاف لا تمنع
محمولته من

الكلية مالحاط عليك به فان قلت هـ ان الاضافي ايس احد الخمسة لكن من اين يلزم ان يكون احد الخمسة الحقيقي ولم لا يجوز ان يكون احدها هو النوع بمعنى ثالث منقسم اليهما جالبياه لوجعل احد الخمسة النوع بمعنى ثالث لم يكن شئ من النوعين احد الخمسة والابطال التقسيم الخمس والثاني باطل للاتفاق على ان احدهما هو احد الخمسة وهذا الكلام من المصنف كانه اشارة الى ما ذكره صاحب الكشف حيث نقل القسمة الثانية المخرجة للنوع الاضافي من النفاة تمثلا غير مطابق قسم فيه النوع الاضافي والحقيق واعترض عليه بانه ان جعل كلا منهما داخلا في القسمة صارت الاقسام ستة وان جعل احد الخمسة نوعا بمعنى ثالث منقسم اليهما كما هو في القسمة التي نقلها من الشيخ لم يكن واحدا منهما من الخمسة والمقدر خلافة وانت تعرف ان اخص المقولات في جواب ما هو النوع الاضافي لا القدر المشترك وانه ما قسمه الى الاضافي والحقيق بل الى الحقيقي وغيره نعم يجزم ان يقال تلك القسمة فانها قسم اخر وهو مقول في جواب ما هو لا يترتب ولا يختلف بالعموم والخصوص لكنه يمكن ان يدفع على مذهب الشيخ فانه صرح بان النوع الاضافي اعم مطلعا من الحقيقي ولولا انتفاء ذلك القسم عنده لم يصح هذا وأجيب الامام على ان احد الخمسة الحقيقي بان النوع الذي هو احد الخمسة محمول لانه قسم من اقسام الكلية المحمول والاضافي من حيث هو اضافي موضوع لما فوقه فلا يكون احد الخمسة وجوابه ان موضوعية الاضافي لاساق محمولته بل هي معتبرة فيه لاعتبار الكلية في معناه لا يقال نحن نقول من الرأس احد الخمسة محمول بالطبع ولا شئ من المضاف من حيث هو مضاف بمحمول بالطبع فاحد الخمسة ليس بمضاف اما الصغرى فلان احد الخمسة كلي وكل كلي محمول بالطبع واما الكبرى فلان كل مضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع ولا شئ من الموضوع بالطبع بمحمول بالطبع لانا نقول لانه لاني من الموضوع بالطبع بمحمول بالطبع وانما يصدق لو كان الوضع والمحل بالنسبة الى امر واحد وليس كذلك فان المضاف لاستماله على معنى الكلية والاندراج تحت جنس يقتضي طبيعته الوضع لما فوقه والمحل على ما عتبه وقد فرضنا عن تحقيقه (قوله الفصل الرابع في مباحث الفصل الاول في تعريفه) من كلام الشيخ في النفاة ان الفصل له معنيان اول وثان لا كالجنس والنوع فان المعنى الاول فيها كان للجمهور وفي الفصل للمطيقين يستعملونه فيه وهو ما يتجزم به من شئ لازما كان او مفارقا ذاتيا او عرضيا ثم نقلوه الى ما يتجزم به الشئ في ذاته وهو الذي اذا افتقرن بطبيعة الجنس افترضا وعينها وقومها نوعا وبعد ذلك نازمها ما يلزمها ويعرضها ما يعرضها فانها وان كانت مع الفصل الا انه نلني اولاً بطبيعة الجنس وتخصلها وتلك انما تلحقها احد ما لقبها وافررها فاسعدت للزوم ما يلزمها ولحق ما لاحتها كالناطق للانسان

الفصل الرابع
في مباحث الفصل
في تعريفه انه الكلية
المحمول على الشئ
في جواب اي شئ هو
في جوهره والتقدير
الاخير يخرج الخاصة
والاول التلة الباقية
وبهذا قسم الشيخ
في الاشارات وفسره
في النفاة بانه الكلية
للقول على النوع
في جواب اي شئ
هو في ذاته من جنسه
وهذا باطل لانه يطل
حصرا الجزئ في الجنس
والفصل لجواز تركيب
الماهية من امرين
يساويانها فلم يكن
شئ منهما جنسا
ولا فصلا وبهذا
يطل تفسيره بكمال
الجزء المبركة كما فسره
الامام وما قيل
ان الجنس العالي
لا يكون له فصل متوهم

فان القوة التي نسمى نفساً طقة لما افترنت بالمادة فصار الحيوان ناطقاً استمد لقبول العلم والكتابة والتجيب والضحك وغير ذلك ليس ان واحداً منها افترن بالحيوانية اولا فصل للحيوان استمداد النطق بل هو السابق وهذه توابع فانه يحدث الآخرة وهي الغيرية ولا اقول ولا تستلزمها بل لا توجبها فان الضحك مثلاً وان وجب ان يكون مخالفاً في جوهره لما ليس به ضحك فليس كونه ضحكا هو الذي اوقع هذا الخلاف الجوهري بل لحق ثانياً بعد ان وقع اختلاف في الجوهر بالنطق وفسره الشيخ في الاشارات بأنه الكلي الذي يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره كما اذا سئل ان الانسان اي شيء هو في ذاته واي حيوان هو في جوهره فالناطق يصلح للجواب عنهما وذو الابعاد وذو النفس والحساس عن الاول فان اي شيء انما يطلب به التميز المطلق عن المشاركات في معنى النسبية او اخص منها القيد الاخير وهو قولنا في جوهره يخرج الخاصة لانها لا تميز الشيء في جوهره بل في عرضيه فالطالب بأي شيء ان طلب الذاتي المميز عن مشاركاته فالقول في جوابه الفصل وان طلب العرضي المميز فالجواب الخاصة والقيد الاول يعني قولنا في جواب اي شيء يخرج الجنس والنوع والمرض العام لان الجنس والنوع يقالان في جواب ماهو والمرض العام لا يقال في الجواب اصلاً وفيه بحث لانه ان اعتبر التميز عن جميع الاغيار يخرج عن التعريف الفصل البعيد وان اكتفى بالتميز عن البعض فالجواب ايضاً مميز للشيء عن البعض فيدخل فيه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من المقول في جواب اي شيء المميز والذي لا يصلح لجواب ماهو وحيث يخرج الجنس عن التعريف الا انه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اي شيء وهم مصرحون بخلافه وفسره في النسقاء بأنه الكلي المقول على النوع في جواب اي شيء هو في ذاته من جنسه فاذا سئل عن الانسان بأي شيء هو في ذاته من الحيوان او الجسم النامي كان الجواب الناطق او الحساس فالتفسير الاول اعم لان كل ما يقال على النوع في جواب اي شيء هو في ذاته من جنسه مقول عليه في جواب اي شيء هو في جوهره من غير عكس كفصل ما لا جنس له وهذا التفسير باطل لانه يبطل حصر جزء الماهية في الجنس والفصل لجواز تركب ماهية من امرين يساويها او امور تساويها وليس كل منهما جنساً ولا فصلاً بهذا التفسير اذ لا جنس لها وهو لا يرد على التفسير الاول لان كلامهم فصل للماهية بذلك التفسير ضرورة انها غير انما هي يشاركها في الوجود وان لم يميزها عما يشاركها في الجنس وبهذا الاحتمال يبطل تفسير الامام الفصل بكمال الجزء المميز اي المميز الذي لا يكون للماهية وراءه ذاتي مميز فان كلامهم فصل وليس بكمال المميز بل الكمال مجموعهما وبطل ايضا قاعدة لهم وهي ان الجنس العالي لا يجوز ان يكون له فصل مقوم ظاهراً انه لو كان له فصل لكان له جنس فلا يكون جنساً عالياً وذلك لجواز ان يتركب الجنس العالي من امرين يساويانه وحيث يكون

كل منهما فصلا له لا يقال لو فرضت ماهية مركبة من امرين يساويانها لم يكن كل منهما فصلا لها لانهم اعتبروا في الفصل احد معان ثلثة تميز الماهية وتعيين شئ مبهم كالجنس وتحصيل وجود غير محصل كالوجود الجنسي ولا شئ من هذه المعاني بمحقق في احد الامرين اما انه لا يفيد التميز والتحصيل فظاهر لعدم استعمالها على امر مبهم غير محصل واما انه لا يفيد التميز فلان هذه الماهية لما لم تشارك غيرها في شئ منها كانت مقابلة بذاتها لجميع الماهيات ممتازة عنها بنفسها فلم تحتاج الى تميز كما ان البسائط حيث لم تشارك غيرها امتازت بنفسها عن الغير وايضا كما ان جزءها يمتاز بنفسه عن مشاركانه في الوجود اذ لا مشاركة للغير في ذاته كذلك الماهية غير مشاركة للغير اصلا فتكون ممتازة بنفسها واذ اكانا يمتازين بانفسهما لم يكن احدهما بان يميز الاخر اول من العكس وايضا تميز الجزء ليس اثرا يحصل منه بل معناه تميز العقل الماهية بواسطة حصوله فيه فان من شان الجزء المختص انه اذا حصل في العقل امتازت الماهية عنه عن غيرها واطلاق المميز على الجزء اطلاق لامم الشئ على آله والماهية انما تمتاز عند العقل بواسطة الجزء اذا عقل اختصاصه بالماهية وتعقل الاختصاص يتوقف على تعقل الماهية الممتازة بنفسها عن غيرها فيكون تميز الجزء متأخرا عن امتياز الماهية فلا يصح الامتياز به لانا نقول المدعى احد الامرين وهو اما بطلان الانحصار او بطلان التعريفين والقاعدة وذلك لان كلامنا من الامرين ان لم يكن فصلا يبطل الانحصار وان كان فصلا يبطل التعريفان والقاعدة ولا يحصى عنه الا بان يقال ان اردتم بمجواز ماهية كذلك امكانها في نفس الامر فهو ممنوع فان من الناس من ذهب الى امتناع تلك الماهية وان اردتم به الامكان الذهني فكيف يمكنكم ابطال القواعد به نعم لو قيل ان فسرنا الفصل بما في السقاء ولم يبق الدليل على انحصار الجزء في الجنس والفصل لم يبعد عن سنن التوجيه لورود المنع حيثذ على المقدمة القائلة بان جزء الماهية ان لم يكن مشتركين بالماهية ونوع ما يخالفها في الحقيقة كان فصلا وربما يستدل على امتناع مثل تلك الماهية بان كل ماهية اما ان يكون جوهر او عرضا فان كان جوهر ا يكون الجوهر جنسا لها وان كان عرضا كان احد التسعة او احد الثلاثة على اختلاف المذهبين جنسا لها فلا يكون تركيبها من امرين متساويين فقط وان فرض تلك الماهية جنسا من الاجناس العالية فالجوهر مثلا لو تركبت من امرين متساويين كان كل منهما اوجوها او عرضا لاسبيل الى الثاني والا لكان الجوهر عرضا لصدقه على الجوهر بالمواطاة اذ الكلام في الاجزاء المحمولة ولا الى الاول لانه لو كان جوهر ا لما ان يكون جوهر ا مطا فليزوم تركيب الجوهر من نفسه ومن غيره ا وجوها مخصوصا والجوهر المطلق جزء منه فيلزم ان يكون الشئ جزءا لجزء نفسه وانه محال وهو ضعيف لانا لانهم انحصار المكونات في المقولات العشر بل صرحوا بخلافه وان سلمناه

لكن يمنع جنسيتها لما فهمها ولادليل لهم دال على ذلك ملهه لكن قوله جزء الجوهر
اما ان يكون جرهما او عرضا اما ان يزيد به ان الجزء اما مفهوم الجوهر او مفهوم
العرض واما ان يزيد به ان الجزء اما ان يصدق عليه الجوهر او العرض فان كان المراد
الاول فلام الحصر لجواز ان يكون مفهومه مفيرا للمفهوم الجوهر والعرض
فان جميع الممكنات لا ينحصر في المفهومين وان كان المراد الثاني فلام ان الجزء
لو كان جوهره مخصوصا لزم ان يكون الشيء جزءا لجزء نفسه وانما يلزم
لو كان ذاتيا له وهو ممنوع فان الصدق اعم من ان يكون صدق الذاتي او العرضي
ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص (قوله الثاني الفصل متبعا الى النوع
مقوم له) الفصل له نسب ثلث نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس ونسبة الى
حصة النوع من الجنس اما نسبتها الى النوع فبانه مقوم له كتقسيم الناطق
للانسان وكل مقوم للعالي مقوم للسافل اذا العالي مقوم له ولا ينكسر كليا والا
لم يبق بين العالي والسافل فرق لتساويهما في تمام الذاتيات حيث ان بعض
مقوم السافل مقوم للعالي واما نسبتها الى الجنس فبانه مقوم له كتقسيم الناطق
الحيو ان الى الانسان وكل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لان معنى تقسيم
السافل تحصيله في النوع والعالي جزء منه فيلزم حصوله فيه ولا ينكسر كليا
والا لتحقق السافل حيث تحقق العالي فلا يبق السافل سافلا ولا العالي عاليًا لكن
قد يقسم السافل ما يقسم العالي واما نسبتها الى الحصة فقل الامام عن الشيخ
انه علة فاعلية لوجودها مثلا من الحيوان في الانسان حصة وكذا في الفرس وغيره
والموجد للحيوانية التي في الانسان هو الناطقية والحيوانية التي في الفرس هو الصاهلية
وتقرر الدليل عليه ان احدهما من الجنس والفصل ان لم يكن علة للآخر استغنى كل
منهما عن الآخر فلا تنتم منهما حقيقة واحدة كالحجر الموضوع بحجب الانسان وان كان
علة ويستهي الجنس والاستلزام الفصل فحين ان يكون الفصل علة وهو المطلوب
وجوابه انه ان اريد بالعلة العلة التامة اعني جميع ما يتوقف عليه الشيء فلام انه
لو لم يكن احدهما علة تامة لزم استغناء كل منهما عن الآخر وانما يلزم ذلك لو لم يكن
علة ناقصة وان اريد ما يتوقف عليه الشيء اعم من التامة والناقصة فلام انه لو كانت
علة ناقصة للفصل استلزمه فليس يلزم من وجود العلة الناقصة وجود العلول واحتج
الامام على بطلان العلية بان الماهية المركبة من ذات وصفة اخص منها كالخير ان
الكاتب يكون الذات جنسها والصفة فصلها مع امتناع كون الصفة علة للذات
لتأخره عنه وجوابه ان تلك الماهية اعتبارية والكلام في الماهية الحقيقية ونحن نقول
اما ان الفصل علة لحصة النوع فذلك لانك فيه لان الجنس انما ينحصر بمقارنة الفصل
فالم يعتبر الفصل لا يصير حصة واما ما نقله عن الشيخ فغير مطابق فانه ما ذهب الى

الثاني الفصل متبعا
الى النوع مقوم له
ومقوم العالي مقوم
السافل من غير عكس
ومقيا الى الجنس
مقوم له ومقوم السافل
مقسم العالي من غير
عكس ومقيا الى
حصة النوع من الجنس
قال الشيخ يجب كونه
علة لوجودها لان
احدهما ان لم يكن
علة للآخر استغنى
كل منهما عن صاحبه
وليس الجنس علة
للفصل والاستلزام
فحين العكس وجوابه
انه لا يلزم من عدم
العلية التامة الاستغناء
ولا من العلية الضعيفة
التامة الاستلزام ومنع
الامام وجوابه
بان الفصل قد يكون
صفة والصفة لا تكون
علة للموصوف
وجوابه ان ذلك
في الماهية الحقيقية
ممنوع من

علية الفصل للحصة بل لطبيعة الجنس على ما نقلناه عنه في صدر البحث الاول حيث قال الفصل بنفصل عن سائر الامور التي معه بانه هو الذي يلقي اولا طبيعة الجنس فيحصه ويفرزها وانها انما تلحقها بعدما تليها وافرزها والدلائل التي اخترعها من الطرفين لاختلاف الاعلى هذا المعنى او مقابله ثم ليس مراده ان الفصل علة لوجود الجنس والالكان اما علة له في الخارج فيستقدم عليه بالوجود وهو محال لاتحادهما في الجمل والوجود واما علة له في الذهن وهو ايضا محال والام بعقل الجنس بدون فصل بل المراد ان الصورة الجنسية مبهمه في العقل تصلح ان تكون اشياء كثيرة وهي عين كل واحد منها في الوجود غير متحصلة في نفسها لا يطابق تمام ماهياتها المتحصلة واذا انضم اليها الصورة الفصلية عينها وحصلها الى جملها مطابقة للماهية التامة فهي علة لدفع الابهام والتحصيل والعلية بهذا المعنى لا يمكن انكارها ومن تصحيح كلام الشيخ واسن النظر فيه وجده مناسقا اليه نصريحاً في مواضع وتلويحاً في اخرى وكافنا فصلنا هذا البحث في رسالة تحقيق الكليات خليف عليها من اراد التفصيل (قوله) ويتفرع على العلية ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنساً (فرعوا على علية الفصل كما فهموها عدة احكام منها ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنساً باعتبار آخر كما نل جاعة ان الناطق بالقياس الى انواع الحيوان فصل للانسان والى الملك جنس له والحيوان بالعكس وذلك لان الفصل لو كان جنساً كان معلولاً للجنس المعلوم له فيكون المعلول علة لعلته وانه متمتع وهذا انما يتم لو كان الفصل علة للجنس اما اذا كان علة للحصة فلا يجوز ان يكون الجنس علة لحصة النوع من الفصل كما يكون الفصل علة لحصته من الجنس و الا يلزم انقلاب المعلول علة لمفارقة الجنس والفصل حصتهما ومنها ان الفصل لا يقارن الاجنسا واحداً في مرتبة واحدة فانه لو قارن جنسين في مرتبة واحدة حتى يثبت من الفصل واحد الجنسين ماهية ومنه ومن الاخر اخرى لا متنازع ان يكون لساوية واحدة جنسان في مرتبة واحدة يلزم مختلف المعلول عن العلة ضرورة وجود الفصل في كل واحدة من الساهيتين وعدم جنس كل منهما في الاخرى فلا بد من قيد بمرتبة واحدة وان اهل في الكتاب لجواز مقارنته الفصل اجناساً متعددة في مراتب كالناطق للحيوان والجسم والجوهر ومنها ان الفصل لا يقوم الانواع واحداً لانه قد ثبت انه متمتع ان يقارن الاجنسا واحداً والركب من الفصل والجنس لا يكون الواحد هكذا ذكره وهو لا يدل على ذلك وانما يكون كذلك لو لم يقوم تلك الساهية الواحدة انواعاً متعددة في مرتبة واحدة كالحساس فانه يقوم انواع الحيوان فالواجب ان يقيد الفصل بالتقريب فانه لو قوم نوعين لزم التعلق لعدم جنس كل منهما في الاخر ولما كان الحكم مشتركين في الدليل رتبتهما في الذكر

وتتفرع على العلية ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنساً ايضا لا متنازع كون المعلول علة لعلته ولا يقارن الاجنسا واحداً ولا يقوم الانواع واحداً لتلا مختلف معلوله عنه ولا يكون التقريب الا واحداً لتلا توارده علشان على معلول واحد بالذات وجوز الامام الثلاثة الاول لجواز تركيب الشيء من اخرين كل منهما اعم من اخر من وجه وجوابه منع جواز تركيب الماهية الحقيقية منهما ووافق على الرابع مطالبان الفصل كمال الجزء المميز وقد صرفت جوابه وللقائمين بالعلية ان يخرجوا ذلك الجواب بل الفصل انما يجب كونه علة فيما فيه طبيعة جنسية من

اردفهما به ومنها ان الفصل القريب لا يكون الا واحدا فانه لو صكان متعددا
 لزم توارد عتين على معلول واحد بالذات وتقييد الفصل بالقرب لجواز تعدد
 الفصول البعيدة والمعلول الواحد بالذات اشارة الى جواب سؤال فان لقائل
 ان يقول لانم استحالة توارد العلل على طبيعة الجنس وانما يستحيل لو كانت
 واحدة بالنسبة فانه لو لم يكن شخصا واحد اجاز تعدد العلل كما في النوع اجاب
 بان طبيعة الجنس في النوع وان لم تكن واحدة بالشخص لانها امر واحد بالذات
 ضرورة كونها حصة واحدة ومن البين امتناع اجتماع العلل على المعلول الواحد بالذات
 والاشتغال عن كل منهما لحصوله بالاخر وجواز توارد العلل على النوع حيث
 تعدد ذاته ومحصل حصة منه بعلة واخرى باخرى لا يقال هذه التفاريع انما
 تصح لو كان الفصل علة تامة وليس كذلك بل غايته ان يكون علة فاعلية
 والتخلف والتوارد لا يمتنعان في العلة الفاعلية لانا نقول الجنس لا ينفك عن الفصل
 فلو كان علة فاعلية كانت موجبة ومن الظاهر امتناع التخلف والتوارد
 في العلة الموجبة ولما ذهب الامام الى بطلان قاعدة العلية جوز الفروع الثلاثة
 الاول لجواز تركيب النتي من امرين كل منهما اعم من الاخر من وجه كالحوان
 والابيض فالماهية اذا تركبت منهما يكون الحيوان جنسا والابيض فصلا لها
 بالقياس الى الحيوان الاسود وبالعكس بالقياس الى الحمار الابيض فيكون كل منهما
 جنسا وفصلا وهو الحكم الاول وفصلا يقارن جنسين اى الحيوان والجماد
 او الاسود والابيض وهو الحكم الثاني مستلزم للثالث وجوابه لانم ان الماهية
 الحقيقية يجوز ان تتركب من امرين شائهما كذلك بل انما يجوز في الماهية
 الاعتبارية والاحكام مخصوصة بالماهيات الحقيقية ووافق على الفرع الرابع لابتداء على
 العلية بل لان الفصل مفسر عنه بكمال الجزء المميز وكما المميز لا يكون الا واحدا وقد
 عرفت جوابه بان هذا التفسير قاسد لجواز تركيب ماهية من امرين يساويانها اذ كل
 منهما فصل وليس كما لان قل قائل هذا يبطل الحكم الرابع ايضا فانهما فصلان
 قريبان ضرورة ان كلامهما يميز الماهية عن جميع مشاركتها فللقائلين بالعيلة
 ان يخرجوا ذلك الجواب وهو الاشكال الوارد على الامام اخراجا عن الوردود
 عليهم او يخرجوا خروجا عن ذلك الاشكال او يخرجوا ذلك الجواب جرحا يسقط
 عنهم او يخرجوه تخریجا بحيث يندفع عن انفسهم بان الحكم الرابع ليس ايقاع تعدد
 الفصل في كل ماهية فانه مفرع على علية الفصل والفصل انما يجب كونه علة
 اذا كان للماهية طبيعة جنسية فلا امتناع لتعدد الفصل الا فيما فيه جنس فانه لو لم
 يكن لم يلزم توارد العتين على معلول واحد وهنالك لا جنس فلا تنقص او ان قال
 هذا يبطل قاعدة العلية ايضا لان كل واحد من الامرين التساويين فصل وليس

بعله فلقا ثلثين بالطينة ان يدغموه عن انفسهم بان الفصل ليس عليه مطلقا بل فيما
 فيه طبيعة جنسية لكن الاول انسب بما في الكشف واوجه لان قاعدة الطينة
 ان الفصل على الجنس او للحصة منه ولا وجه يطلها (قوله الثالث فصل النوع
 المحصل يجب ان يكون وجوديا) في هذا البحث مسائل عدة الاولى ان النوع
 ان كان موجودا في الخارج فهو المحصل وان لم يكن موجودا بل يكون
 من مخترعات العقل فهو الاختياري والوجودي مشترك بين المعنيين للوجود
 في الخارج وما لا يكون العدم جزءا من مفهومه والعدي في مقابلة احد المعنيين
 اذا قرر هذا فنقول فصل النوع المحصل يجب ان يكون وجوديا بكل واحد من
 المعنيين اما الاول فانه لو كان معدوما لزم عدمه لانقائه الكل بانتفاء جزءه واما الثاني
 فانه لو كان العدم جزءا منه لكان جزءا من النوع المحصل وانه محال وفصل النوع
 الاختياري لا يجب ان يكون وجوديا لجواز ان يعتبر العقل تركبه من امور عديمة
 كما اذا ركب نوعا من الانسان والعدم البصر وبجمله بالاعى فيكون الانسان
 جنسا والعدم البصر فصلا عديميا لانقال معنى تقيوم الفصل ان الصورة العقلية
 لا تطابق الحقيقة الخارجية الا اذا استملت على صورته المعقولة فان الصورة
 المعقولة من الانسان لم تطابقه اذا اتنى منهما احدي صورتي الحيوان والتا طبق
 فالتقويم ليس الا بسبب الذهن فلا يجب ان يكون الفصل وجوديا لجواز حصول
 المطابقة بامر عديمي كالحطائه كم متصل له طول ولا عرض له ولا يكتفي في ماهيته
 الطول بل لا بد معه من عدم العرض لانا نقول هب ان الفصل ليس بمقوم للنوع
 في الخارج الا انها متحدان في الوجود والجمل فيستحيل ان يكون عديميا والنوع
 محصل في الخارج وانما يخص هذا البحث بالفصل وان كان مشترك بينهما وبين الجنس
 لان طائفة من الناس لما سمعوا ان كل فصل مقسم حسبوا ان كل مقسم فصل ومن
 العدمية ما يقسم كفولنا الحيوان اما ناطق او غير ناطق اتج لهم سوء ظنهم ان
 من الفصول ما يكون عديميا حتى لا يروا بأسا في ان يمحوا الحيوان الغير الناطق
 نوعا محصلا من الحيوان وجنسا للجم والغير الناطق فصلا له ولم يوجد مثل هذا
 الزعم في الجنس فلا جرم احتصى البحث بالفصل ازالة للوهم الكاذب وذكر السج
 في السفسا لما اذا قلنا الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت الحيوان الغير
 الناطق نوعا محصلا بل انه الحيوان الناطق فان السلوب لوازم الاشياء بالنسبة الى معان
 ليست لها ضرورة ان غير الناطق امر يعقل باعتبار الناطق والفصل للنوع امر له
 في ذاته فهي لا تقوم الاشياء بل تعرفها وتلزمها بعد تقرر ذاتها نعم بما لم يكن
 للفصل اسم محصل فيضطر الى استعمال السلوب مقامه وهو بالحقيقة ليس بفصل
 بل لازم عدل من وجهه اليه وهذا لا يخفى بالسلب فكثيرا ما يقوم مقام الفصول

الثالث فصل النوع
 المحصل يجب كونه
 وجوديا دون النوع
 الاعتباري وليس
 لكل فصل فصل
 مقوم لوجوب انتهاء
 المركب الى البسيط
 وعدم دخول الجنس
 في ماهية ليس فصله
 يميزه عن النوع
 المشارك في طبيعته
 لانه ليس ذاتيا ولا
 لكان ذاتيا للنوع
 وليس كل جزء جنسا
 او فصلا كاجزاء
 العنصرة او ابيست
 بل اجزاء المحمول
 لا أحدهما فليس
 كل ماهية مركبة
 من الجنس والفصل
 وكون المركب
 من جزئين مجموعين
 مشاركا لأحدهما
 في طبيعة مخالفة له
 في طبيعة الاخر
 لا يوجب تركبه
 من الجنس والفصل
 اذا التقي انما يكون
 جنسا بالقباس الى
 نوعين وفيه نظر
 قد عرفه من

الجوهريّة لو ازمها الوجودية وآثارها المساوية لها عند عدم الاطلاق عليها
 كالحس والحركة لفصل الحيوان الثانية يمتنع ان يكون لكل فصل فصل لوجوب
 الانشغال الى فصل لاجزائه والا لتركبت للماهية من اجزاء غير متناهية وهو محال
 فان قلت يجب ان يكون لكل فصل فصل لان طبيعة الفصل صادقة على النوع
 وعلى نفسه فيكون مشاركا للنوع في طبيعته وهو ممتاز عنه بعدم دخول الجنس فيه وما به
 الامتياز فصل فيكون للفصل فصل اجاب بان عدم دخول الجنس في ماهية الفصل
 ليس فصلا وانما يكون فصلا لو كان ذاتيا وليس كذلك والالكن ذاتيا للنوع
 وهو محال الثالثة ليس كل جزء جنسا وفصلا فان العشرة مركبة من الاحاد والاثنت
 من السقف والجدر ان مع ان شيئا من تلك الاجزاء ليس بجنس ولا فصل بل الجزء
 المحمول اما جنس او فصل فليس كل ماهية مركبة يكون تركيبها من الجنس
 والفصل لجواز تركيبها من الاجزاء الغير المحمولة ولا كل ماهية مركبة من الاجزاء
 المحمولة كذلك بناء على الاحتمال المذكور وزعم القدماء ان كل ماهية مركبة من الاجزاء
 المحمولة فلا بد ان يكون مركبتها من الجنس والفصل على ما مر في تعريف الفصل
 بالمعنى الاخص المستلزم لاشتغال كل ماهية لها فصل على الطبيعة الجنسية
 واحتجوا عليه بان الماهية المركبة من جزئين محمولين مشاركة لاحدهما في طبيعته
 لانه صادق على الماهية المركبة وعلى نفسه وهو تمام المشترك بينهما ضرورة
 انها لا يشتركان في ذاتي آخر ولا خفاء في انها مختلفتان بالحقيقة للتضار بين
 حقيقة الكل وحقيقة الجزء فهو تمام المشتركين امرين مختلفين بالحقيقة فيكون جنسا
 وللماهية المركبة مخالفة له في طبيعة الجزء الاخر لانه ذاتي للماهية عرضي له فهو
 مميز ذاتي لها بالقياس الى ذلك الجزء فيكون فصلا واجاب بان مشاركة
 الماهية المركبة احد جزئيهما في طبيعته لا يوجب ان يكون جنسا وانما يكون
 كذلك لو كان تحت نوعان والثاني لا يكون نوعا لنفسه وفيه نظر قد عرفته في باب الجنس
 انه يجوز ان ينحصر جنس في نوع انحصار النوع في شخص وهو ليس بوارد
 ههنا لانه على سند التبع بخلافه ثم (قوله تنبيه فصل الانسان مثلا الناطق)
 فصل الانسان هو الناطق المحمول عليه بالمواطاة لا التعلق الذي لا يعمل عليه
 بالاشتقاق فان الفصل من اقسام الكل وصورته في جميعها ان يكون مقولا
 على جزئياته ويعطيهما اسمه وحده والعلق لا يعطى شيئا من الجزئيات اسمه
 ولا حده وكذلك البواق فان الخاصة للانسان ليس هو الضحك ولا العرض
 العام المسمى بل الضاحك والمأثى وحيث يطلق مثال الخمسة ليس بمحمول فهو مجاز
 ولما تبين هذا المعنى فيما سلف حيث اعتبر في الكلى جل المواطاة ورسم الفصل
 بالتنبيه كانه منية على ما في الضمير (قوله الفصل الخامس في مباحث الخاصة

تنبية فصل الانسان
 مثلا الناطق لا
 التعلق الذي لا يعمل
 عليه بالاشتقاق
 وكذلك البواق
 وحيث يطلق ذلك
 فهو مجاز من
 الفصل انما سمى
 في مباحث الخاصة
 والمرض العام الاول
 في الخاصة وهي
 الكل المقول على
 ما تحت طبيعة واحدة
 فقط قولنا غير ذاتي
 خرج بالقيد الاول
 المرض العام والاخير
 الثلاثة الباقية وقد
 يقال الخاصة للمخصص
 الشيء بالقياس الى
 بعلي ما يظن به يسمى
 خاصة اضافية الاول
 خاصة مطلقة والمرض
 العام هو الكل المقول
 على ما تحت اكثر من
 طبيعة واحدة قولنا
 غير ذاتي خرج
 بالقيد الاول الخاصة
 وبالاخير الثلاثة
 الإضافية وهذا المرض
 الغير المرض القسم
 الجوهري لانه قد يكون
 جوهرها ومحمولها

فعلَى الجوهر تحلا
 حقيقيا دون ذلك
 وذلك قد يكون جنسا
 دون هذا الثاني كل
 من الخاصة والعرض
 العام قد يكون شاملا
 لازما وغير لازم
 وقد يكون غير شامل
 وقد ينص الخاصة
 المطلقة بالشمالية
 اللازمة لكن يجب
 تسمية الباقين
 بالعرض العام تلا
 يبطل التقسيم
 المحض وانصرف
 انخواص اللازمة
 البيئة وهي المنفعة
 بها في الرسوم الدلت
 الخاصة اما مركبة
 وهي المركبة من امور
 كل منها اعم مما هو
 خاصته واما بسيطة
 وهي التي لا تكون
 كذلك من

والعرض العام) الخاصة مقولة بالاشتراك على معنيين احدهما ما ينص الشيء
 بالقياس الى كل ما ينافره ويسمى خاصة مطلقة وهي التي عدت من الخاصة ورسمها
 المصنف بانها الكلّي المقول على ما تحت طبيعة واحدة فقط قولاً غير ذاتي
 يخرج بالتقيد الاول وهو قوله فقط العرض العام والتقيد الاخير الثلاثة الباقية
 وانما لم يعتبر النوع فالرسم كما اعتبره الشيخ في النفاذ ليكون شاملا لخواص
 الاجناس والانواع على ما استحسنته جدا وانما بينهما ما ينص الشيء بالقياس
 الى بعض ما ينافره ويسمى خاصة اضافية والعرض العام هو الكلّي المقول
 على ما تحت أكثر من طبيعة واحدة قولاً غير ذاتي فالتقيد الاول وهو قوله أكثر
 من طبيعة واحدة يخرج الخاصة والتقيد الاخير الثلاثة الباقية ولعله نسي اصطلاحه
 في الذاتى او غيره والا لا تنقص رسم الخاصة بالنوع ولم يخرج عن الرمي بالتقيد
 الاخير وليس هذا العرض هو العرض الذى بازاء الجوهر كما ظنه قوم بل احد
 قسمي العرض الذى بازاء الذاتى الجوهرى اما اولا فلانه قد يكون جوهر
 كالجوهر الناطق دون ذلك اى العرض الذى ينظر الجوهرى واما ثانيا
 فلانه قد يكون مجعولا على الجوهر جلا حقيقيا اى بالمواظاة كالأشياء على
 الانسان دون ذلك فله لا يحمل على الجوهر الا بالاشتقاق فلا يقال الجسم
 هو يراض بل ذو يراض واما ثالثا فلان ذلك قد يكون جنسا كاللون للسواد
 والبياض بخلاف هذا العرض فانه قديم للذاتى وفيه نظر لانه ان اراد
 جنسية ذلك العرض بالقباس الى معروضاته فهو باطل والا فهذا العرض ايضا
 قد يكون جنسا ثم كل واحد من الخاصة والعرض العام على ثلاثة اقسام لانه
 قد يكون شاملا وهو اما لازم كاضاحك والمشي بالقوة للانسان واما مفارق كهما
 بالفعل وقد يكون غير شامل كالكتاب والابيض بالفعل له وجاعة خصوصا اسم الخاصة
 المطلقة بالشمالية اللازمة وحينئذ يجب تسمية القسمين الاخيرين اى الخاصة الشاملة
 المفارقة وغير الشاملة بالعرض العام تلا يبطل التقسيم المحض ونبة الشيخ في النفاذ
 الى الاضطراب لان الكلّي اما ان يكون خاصة لصدقه على حقيقة واحدة سواء
 وجد في كلها او في بعضها دوام لها او لم يدم والعام موضوع بازاء الخاص فهو
 انما يكون عاما اذا كان صادقا على حقيقة وغيرها مطلقا فلا اعتبار في ذلك
 التخصيص بلجهة العموم والخصوص وانصرف انخواص الشمالية اللازمة البيئة
 لانها هي المنفعة بها في الرسوم اما الانتفاء بالتعمول والازوم فلانه لا يكون الرسم
 اخص من المرسوم كما سترفه من وجوب المساواة واما بكونها بيئة فلانها لو لم
 تكن بيئة لم يلزم من معرفتها معرفة ما هي خاصة له وفيه ضعف لان الازوم بالمعكس
 فان قلت الماهية ملزومة للخاصة وتصورهما كاف في جزم الذهن بالازوم بينهما

لأنها معرفة لها فيكون تصورهما مستلزما لتصور الماهية فكيفي تصورهما في اللزوم
فكون الخاصة لازمة بينه بالمعنى الاعم وهو المراد ههنا قلت لأنم انه اذا كان تصور
الخاصة مستلزما لتصور الماهية يكون تصورهما كافيا في اللزوم وانما يكون كذلك
لو كانت النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف اللزوم على امر آخر ولو سلم لكن غاية
ما في الباب ان تصورهما يكفي في لزوم الماهية للخاصة والمطلوب لزوم الخاصة لها
فان احدهما من الآخر والاولى ان يقال لما كان المطلوب من التعريف ايضاح
الماهية للرفة فاذا اريد ايضاحها بالامور الخارجية فلا بد ان يكون باقرب الامور
اليها اذ ليس في البعيد ايضاح وكشف يتدبه ولا خفاء في ان اقرب الامور الخارجية
الى الماهية اللوازم الينته تعين التعريف بها والخاصة اما ان يكون اختصاصها
بالماهية لاجل التركيب اولا يكون كذلك فان كان اختصاصها باعتبار التركيب
فهى مركبة فلا بد ان يلتم من امور كل منها اعم مما هو خاصة له ويكون المجموع
خاصة له كاطار الولود للنفاس وان لم يكن كذلك فهى بسيطة كالضاحك للانسان
(قوله خاتمة كل من الخمسة قد يشترك فيه مشاركة ثنائية) المشاركات بين الكليات
الخمس اما ثنائية من اثنين منها كشاركة الجنس والفصل في انها محمولان على النوع
في طريق ماهو وان ما يحصل عليهما في طريق ماهو لوداخلا في جواب ماهو فهو
بالقياس الى النوع داخل في جواب ماهو وهى مضمرة في عشر مشاركات واما
ثلاثية بين ثلثة منها كشاركتهما النوع في انها تنقسم على ماهى له هى ونحصر
ايضا في عشر واما رباعية من اربعة كشاركتهما الخاصة والعرض العام فانه
يوجد منها ما يكون جنسا عاليا واما وباله وهى شمس واما خاصة بين خمسة كما انه
يوجد منها ما يجب دواحه لماضته وهى واحدة بمجموع المشاركات ست وعشرون
ويمكن ان يكون في كل منها وجوه من المشاركة ولا يخفى على المحصل جميع ذلك
بعد الوقوف على ما فصلناه من مباحث الكليات الخمس وقد جرت العادة بآباج
المباينات والمناسبات اياها ولم يذكرها المصنف تعويلا على انسياق الذهن اليها
فان ما شارك به بعضا فقط ياتى به ما عداه ومن اتقى ظهورات الكليات وقف على
مناسبة بعضها مع بعض الا انا نورد منها بعض ما اورده الشيخ لاحتشائه على فوائد
جه فنقول الجنس يباين الفصل بانه يحوى الفصل بالقوة اى اذا نظر الى الطبيعة
الجنسية لم يجب ثبوت الفصل لها بل يمكن لا امكانا يسبق في طبيعة الجنس بل يتبع
لمقابلة فصل وهو معنى الحاوى فانه الذى يطابق كل الشئ ويفضل عليه وبانه اقدم
من الفصل اذ قد يوجد الفصل المعين وقد لا يوجد له وهو اتسا يوجد الجنس
ولذلك ترتفع طبيعة الفصل بارتفاعه من غير عكس وبانه مقول في جواب ماهو
والفصل مقول في جواب اياها هو لكنه لا يعطى البسامة لجواز اجتماع الاوصاف

خاتمة كل من الخمسة
قد يشترك فيه
مشاركة ثنائية
وثلاثية ورباعية
وخامسة ولا يخفى
على المحصل ذلك
من

المختلفة في امر واحد الا اذا بين ان احدهما في قوة سلب الاخر على ما حصلنا
 من مفهوم هذا المقول في جواب ايماس هو و بان الجنس القريب لا يكون الا واحدا
 والفصل القريب يمكن تمده كالحساس والتهريك بالارادة للحيوان و بان الاجناس
 يمكن ان يدخل بعضها في بعض حتى يحصل آخرها جنسا واحدا والفصول الكثيرة
 لا يدخل بعضها في بعض و بانه الجنس كالمادة والفصل كالصورة ولا يتم بيانه الا بان يقال
 والذي كالمادة يخالف الذي كالصورة وذلك لان طبيعة الجنس قابلة للفصل واذا لحقها
 الفصل صار مقوما بالفعل كمال المادة والصورة وانما لم يقل انها مادة وصورة
 لانهما لا يحملان على المركب والجنس والفصل يحملان على النوع ولان
 المادة لا تقارنهما صورتان متقابلتان الا في زمانين والجنس تلحقه فصول متعددة في زمان
 واحد فالجنس الفصل كالمادة للصورة والفصل للجنس كالصورة للمادة والجنس
 يبين النوع بانه لا يحويه والنوع يحويه و بانه اقدم منه اي اذا وجدت طبيعة
 الجنس لم يجب ان يوجد طبيعة النوع بل اذا ارتفعت ارتفعت دون العكس
 و بانه يفضل على النوع بالوضوحات وهو عليه بالمعنى والنوع يباين الفصل بانه
 مقول في جواب ماهو والفصل واقع في طريق ماهو والجنس والنوع والفصل يبين
 الخاصة والعرض العاميانها تتقدمهما بالذات فانهما اتما للجنس بعد النوع اما من المادة
 كمرضى الاظفار او من الصورة كقبول العلم او منهما جميعا كالضحك و بانها لا تقبل
 الزيادة والنقصان والسند والضعف وهما قد يتباينان والخاصة تبين العرض العام
 بانها يتمتع ان يشترك فيها جميع الموجودات بخلافه فهذه اقسام عشرة للبيان
 تنحصر فيها واما المناسبات فيجب ان يعلم ان الجنس ليس جنسا لكل شئ بل لنوعه
 فقط وكذلك الفصل وغيره فانها امور اضافية لا تحقق مفهوماتها الا بالقياس
 الى ما يضاف اليه ولذلك تجتمع الكليات المتعددة في امر واحد بحسب اختلاف
 الاضافات حتى ربما تجتمع الخمسة والجنس ليس جنسا للفصل والاحتاج الى فصل
 آخر بل قوله قول العرض العام اللازم وقول الفصل عليه قول الخاصة والحقيقة
 قول كل واحد من الاربعة عند التحصيل انما هو على النوع والعرض العام بالقياس
 الى الجنس قد يكون خاصة وقد لا يكون و جنس الفصل ليس يجب ان يكون جنسا
 بل قد يكون فصل جنس و جنس العرض يجب ان يكون عرضا اما بالقياس الى الجنس
 فقد لا يكون عرضا و جنس الخاصة وخاصة الجنس قد يكون خاصة وكثيرا
 ما يكون خاصة الفصل خاصة و عرض الجنس عرضا من غير عكس والعرض بالنسبة
 الى الفصل عرض ولا يعكس هذا ما تحصل من كلام الشيخ وعليك الاختيار
 والاعتبار بما تقدم (قوله وكل منهما بالقياس) كل واحد من الكليات اذا قيس
 الى حصصه الموجودة في اقراده اي الى طبيعته من حيث انها مفيدة بالانحصار

وكل منها بالقياس
 الى حصصه الصادق
 هو عليها نوع حقيق
 وانما يختلف ذلك
 بالقياس الى الافراد
 الحقيقية الخارجية
 من

كهذا الحيوان من حيث هو حيوان لحقه الإشارة من غير اعتبار التعلق فيه وكذا
 الناطق غير متبرعه الحيوانية وكذا الأبيض من حيث هو أبيض مشار إليه كان
 نوعاً حقيقياً لكونه حيثاً مقولاً على أشياء متفقة بالحقيقة وإنما يختلف الكلي حتى
 يكون منه جنس ومنه نوع ومنه غيرهما بالقياس إلى الأفراد الحقيقية المختصة فإنا
 إذا اعتبرنا أفراد الإنسان مثلاً يكون من المقولات ما هو نفس ماهيتها ومنها ما هو
 جزء ماهيتها ومنها ما يخرج عنها باختلاف الكلي واتقسامه إلى الخمسة إنما هو
 بالنسبة إلى الجزئيات الحقيقية لا الاعتبارية * وأعلم أن اقتصاص العلم بالجنس
 بالماهيات المختصة في الخارج وفصولها وعرضياتها في غاية الصعوبة وأما بالقياس
 إلى المعاني المعقولة والوضعية فيسهل لأننا إذا تعقلنا معاني ووضعنا لمجتلها أسماء
 فكان القدر المشترك فيهما جنساً والقدر المميز فصلاً والخارج عنها عرضاً هذا
 تمام الكلام في إيسا فوجي وتلوه باب القول الشارح الذي هو المقصد الأعلى
 من قسم التصورات (قوله الفصل السادس في التعريف) معرفة الشيء ما يكون
 تصويره شيئاً بتصور الشيء والمراد بتصور الشيء التصور بوجه ما تم من أن يكون
 بحسب الحقيقة أو بما هو صادق عليه ليتناول التعريف الحد والرسم معاً وما ذكرنا
 من أن الأفكار معدلات لثبوت الطالب لا يتألف في كون المرفق شيئاً لأن الأفكار
 حركات النفس وهي المعدلات لا العلوم المرتبة ضرورة كونها مجامعة للطالب
 على أنهم كثيراً ما يطلقون اسم السبب على المعد أيضاً ليقال هذا التعريف
 غير مانع لدخول الملزومات البينة للوازم فيه لأن تصوراتها أسباب لتصورات
 لوازمها كالسقف للجدار والدخان لل نار مع أنها غير مفرقة لأننا نقول لاختفاء
 في أن المراد بتصور الشيء في التعريف التصور الكسبي ضرورة أن التعريفات
 إنما يكون بالقياس إلى التصورات الكسبية والشيء إنما يكون شيئاً لتصور الكسبي
 بطريق النظر فإن ما لم يحصل من النظر لم يكن كسبياً وذلك أن موضع المطلوب
 التصوري المشعور به أولاً ثم بعد إلى ذاتياته وعرضياته ويؤلف بعضها مع بعض
 تأليفاً يؤدي إلى المطلوب كما بعد ذلك في التصديقات على مادل اسم الفكر عليه
 وتصورات الوازم البينة الحاصلة من تصورات اللزومات ليس حصولها كذلك
 فلا دخول لها في التعريف وأمثال هذا السؤال إنما ينشأ من عدم إمعان النظر
 والتعمق في كلام القوم وكما أن طرق حصول التصديقات مختلفة كذلك يختلف
 بطرق حصول التصورات فربما يحصل بأن موضع المطلوب يتحرك الذهن لأجل
 تحصيله وحينئذ الصور العقلية يطلع على صورة مفرقة بسيطة ينساق
 الذهن منها إلى المطلوب وربما يثبت في الغريزة أمر أو أمور متباعدة تصور
 الشيء سواء كان مشعوراً به أو لم يكن وربما يحصل بأن يتحرك الذهن منه إلى مباديه

الفصل السادس

في التعريفات

معرفة الشيء للوجوب

تقدم معرفته

عليه وهو غيره وغير

معرفة به ومساوئه

في العموم وأجلى

منه فهو أمال الداخل

فيه أو الخارج عنه

أو المركب منهما

والأول أن ساواه

في المفهوم فهو الحد

الثام والأخلاق قص

والثاني يجب كونه

خاصة لازمة يتقو هو

الرسم الناقص

والثالث أن تركيب

من الخاصة والجنس

القريب فهو الرسم

الثام والأخلاق قص

ثم منها اليه وحصوله بالطريق الاول ليس بالنظر اللهم الا ان يفسر بالحركة الاولى
اولم يشترط الترتيب فيه بل يكفي فيه باحد الامرين التخصيص او الترتيب على ما سبق
الاشارة اليه في صدر الكتاب وكذلك حصوله بالطريق الثاني بل بالحدث واتما حصوله
النظري بالطريق الثالث فليس كل ما يوقع تصورا هو معرف وقول شارح كما ليس
كل ما يوقع التصديق حجة بل المعرفة والقول السارح هو المكاسب للتصور والحجة
ما يكسب التصديق ولهذا وجب ان يكونا مؤلفين تأليفا اختياريا مسبوقا
بتصور المطلوب الموقوف الى تحصيله واتمامه ليصل الطريق الاول من القول
السارح ولم يفسر النظر بالحركة الاولى وان كان الانتقال فيه صناعا لفته وعدم
وقوعه تحت الضبط وكذلك الطريق الثاني اذا الانتقال فيه ليس باختباري واتما هو
اضطراري لا دخل للصناعة فيه فالزاع في التعريف بالمعرف دلغظي ان اريد به
التعريف الصناعي لا بئنه على تفسير النظر والا فلا شك في امكان وقوع التصور
بالمعاني البسيطة ولما كان معرفة المعرفة معرفة السئ وجب ان تكون متقدمة
على معرفته ضرورة تقدم المعرفة على المعلوم وبزومه لذلك اربعة اوصاف
اولها ان يكون غير السئ المعرفة اذ لو كان هيئه لكان معلوما قبل كونه معلوما
وانه محال وثانيها ان يعرف بالمعرف والالتقدم على نفسه بمرتبة او بمراتب
وثالثها ان يكون مساويا له في العموم اي يكون بحالة متى صدق المعرفة صدق
المعرف وهو معنى الاطراد وبلازمه النعم ومتى صدق المعرفة صدق هو ويلازمه
الانعكاس والجمع والا لكان اما اعم منه او اخص او مباينا والكل لا يصلح للتعريف
اما الاعم فلان تصوره لا يستلزم تصور احد خواصه ولانه لا يفيد التميز الذي هو اقل
مراتب التعريف ولما الاخص فلان الاخص وجودا فيكون اخفى والا خفى
غير صالح للتعريف واما المباين فلان نسبته الى المباين الاخر كنسبته الى غيره
وكنسبة المباين الاخر اليه فتعريفه اياه دون غيره ودون العكس ترجيح بلا مرجح
ولان الاعم والاخص اذا لم يصلحا للتعريف مع قرينهما الى السئ فالمباين بالطريق
الاولي لانه في غاية البعد عنه والكل منظور فيه فان الاعم يستلزم تصور الاخص
بوجه مانع ربما لا يستلزم تصوره بحسب الحقيقة لكن لا يدل ذلك على امتناع
التعريف به ولما التميز فان اريد به التميز عن كل ما عداه فرم المعرفة والقول
الشارح لا يقتضيه وان اريد به التميز عن بعض ما عداه فالاعم كثيرا ما يفيد
والاخص انما يصح كون اخفى لو كان الاعم ذاتيا له ولازما يتناحق يكون اقل
وجودا في العقل والمباين ربما يكون له نسبة خاصة الى بعض مبايناته لاجلها
يمكن تعريفه به كالمعرفة والمعلوم ورابعها ان يكون اجلي من المعرفة لانه سبق
وجودا الى العقل فيكون اوضح عنده واذا قدر ان المعرفة للشيء يتمتع ان يكون

نفسه فهو اما داخل فيه او خارج عنه او مركب من الداخل والخارج والاول
ان ساواه في المفهوم كما سواه في العموم فهو الحد التام كما تعرف بالجنس
والفصل القريبين وان لم يكن مساويا له الا في العموم فالحد الناقص كما تعرف
بالجنس البعيد والفصل القريب او بالفصل القريب وحده ان جوذا التعريف
بالمفرد لعدم اعتبار القرينة المختصة والالم يكن داخلا والناسي يجب كونه
خاصة لازمة ينسب على مامر وهو الرسم الناقص والثالث ان تركب من الجنس
القريب والخاصة فهو الرسم التام والا فالرسم الناقص كما اذا تركب من الجنس
البعيد والخاصة ثم ههنا انظار الاول انه جعل المركب من الداخل والخارج قسما للخارج
وهو قسم منه لا متنازع ان يكون داخلا والادخل الخارج ولو قال اما داخل
او خارج والداخل اما حد تام او ناقص والخارج ان تركب من الجنس القريب
والخاصة فهو رسم تام والافاقص كان اخصر والى الصواب اقرب الثاني انه اخذ
الحد التام داخلا في المحدود مساويا له في المفهوم والداخل ما يتركب الشيء منه ومن غيره
فكيف يساويه مفهوم الثالث انه اوجب في الخارج ان يكون خاصة فلا يكون المركب
من العرض العام والخاصة ربما ناقصا فان قلت المجموع خاصة قلت لا اعتبار للعرض
في التحصيل فلا اعتبار له في التعريف اذ لم يعتبر الا الخاصة الرابع ان المركب من الفصل
والخاصة لو من الفصل والعرض العام رسم ناقص على مقتضى تسميته وهو فاسد
لان الفصل وحده اذا افاد التميز الحدي فهو مع شيء آخر اول بذلك فان قيل انهم
لم يعتبروا هذه الاقسام لان المقصود من التعريف اما التميز او الاطلاع على الذاتيات
والعرض العام لا يفيد شيئا من ذلك فلا فائدة في ضمها مع الخاصة او الفصل والمركب
منهما ليس بمفيد ايضا لان الفصل قد افاد ذلك فلا حاجة الى ضمها اليه بخلاف الاقسام
المعتبرة كالجنس البعيد مع الفصل فان الجنس وان لم يفد التميز فقد افاد الاطلاع
على ذاتي فتقول التميز ليس بواجب لكل جزء من المعرفة وان كان لابد فالعرض العام
مميز عن بعض الاغيار على انهم كثيرا ما يستعملونه في التعريفات مكن الجنس ولما اعتبروا
فيها ضم خاصة مع اخرى فضمها مع الفصل اولي بالاعتبار الخامس ان التعريف بما يعي
الشيء يفيد تصويره بوجه ما فان لم يجعلوه معرفة فسد تعريفه وان جعلوه معرفة
بطل قاعدة المساواة ولم ينحصر المعرفة في الاقسام الاربعة لخروجه منها على
ما ذكره وليس لقائل ان يقول لسنارسم المعرفة بما ذكره بل بانه قول دال على ما يميز
الشيء عن جميع ما عداه وحيث لا يميز ان يكون اعم لانا نقول هذا تخصيص لجعل
النظر في هذا الباب فيما هو اخص من القول الشارح وتخصيص اصطلاح القوم الذي
تلقته العقول بالتبويل بلا ضرورة تدعو اليه في قوة الخطأ عند المحصلين كما ذكره هذا
الفاضل المتصلف في مطلع كتابه بل هو خطأ ههنا فان التصورات الكسبية كما تكون

بوجه خاص كذلك ربما تكون بوجه عام ذاتي او عرضي فكاسبها ان لم يكن معرفا
 فلابد من وضع بلب آخر يفيد التطعيم فيه ذلك لان للنطق جميع طرق الاكتساب وان كان
 معرفا لم يصح اعتبار التمييز من جميع الاغيار في رسمه نعم من ضرورات التعريف التمييز
 عن بعضها فان ما لا يفيد امتياز الشيء في العقل عن الغير لم يكن علة لتصوره ولهذا
 امتنع التعريف بالذات لان معنى التمييز ان يكون ثابتا للشيء مسلوبا عن غيره والى ذلك كلد
 اشار الشيخ في اول كتاب البرهان من الشفاء وقال كما ان التصور المكتسب على مراتب
 فنه تصور الشيء بمعنى عرضي يخصصه او يعمده وغيره ومنه تصوره بمعنى ذاتي على احد
 الوجهين والتصور الخاص قد يستعمل على كمال حقيقته وقد لا يتناول الاضطرا منها
 كذلك القول المستعمل في تمييز الشيء وتعريفه قد يكون مميذا له عن بعض ما عداه
 فان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حدا ناقص وقديمه
 عن الكل فان كان بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصا ان كان الجنس قريبا فيه
 وان كان بالذاتيات فهو حد تام هذا عند الظاهريين من المنطقيين واما عند المحصلين
 فان استعمل على جميع الذاتيات بحيث لا يند منها شيء فهو الحد التام والافليس بشام
 والمقصود الاقصى من التعديد ليس هو التمييز بالذاتيات بل تحصيل صورة معقولة موازنة
 كما في الوجود واتمسا التمييز تابع له هذا كلام الشيخ وقد بان منه ان المساواة ليست
 مشروطة في مطلق التعريف بل في التعريف التام ولقد نتج من فصل وقال الانتقال الى
 التصورات المكتسبة اما من الذاتيات التي هي علل ذهنية او من العرضيات التي هي معلولات
 ذهنية او من العلل الخارجية او من المعلولات الخارجية او من الشبه او من المقابل واكمل
 هذه الانتقالات الذي هو المقصود الحقيقي من التعريف ما يفيد الصور التام وهو الانتقال
 من الذاتيات والعلل الذاتية واتقصها ما يكون بحسب التعريفات التالية وينتهيها وسيط
 بعضها يقرب الى الكمال وبعضها يقرب الى الناقص وكيف ما كان فللابدى لا بد وان
 تكون اعرف من المطلوب واجلي واسبق في التعقل فان كانت مع ذلك اقدم بالطبع ايضا
 فالتعريف بها يشبه برهان اللم والافهوشية برهان الان فتعريف الشيء اما بما تقدمه
 وهو المقومات والعلل او بما تأخر وهو العرضيات والمعلولات او بما يتركب منهما او بما يخرج
 عنهما فان كان بالذاتيات والعلل فان استعمل جميعها فهو حد تام والافقد ناقص والحد
 التام لا يكون الا واحد او يمكن تعدد الناقص وان كان بالخواص او العوارض والمعلولات
 فهو رسم مفرد وان كان بالذاتيات والعرضيات فهو رسم مركب والرسوم ان افادت
 التمييز من جميع ما عداه فهو تامة والافناقصه وان كان لغير الذاتيات والعرضيات
 فهو التعريف بالثبات وهو بالقوة تعريف بالعرضيات لان وجه المشابهة يكون
 احرا اطراضا ومن هذا القبيل تعريف الكليات بالجزئيات كقول الادباء الاسم كزيد
 والفعل كضرب ومنه تعريف المقولات بالمحسوسات كما يقال العلم كالتور والجهل

كاظلمة ولما كان أكثر استيناس العقول الناقصة بالأمثلة صار استعمالهما في مخاطبات
 المتعلمين أكثر وأشيع * وأعلم ان الحد اما بحسب الاسم وهو قول مشتمل على تفصيل
 مادل عليه الاسم اجمالا ولا نزاع فيه الا اذا اشتهر ما يدل عليه اللفظ بالذات بما يدل
 عليه بالعرض وحيتذ يكون نزاعا لقوبا غائته ان يدفع بقول او وجه استعمال او ارادة
 من اللفظ ولهذا يستحسن في مبادئ المناظرات والمخاورات استئثار الالفاظ البهية
 والمشاركة لطابق فهم السامع ارادة اللفظ واما بحسب الحقيقة وهو ما يدل عليه حقيقة
 الشيء الثابتة ولجواز الانتزاع فيه لجواز ان لا يطابقه ولما كان للوجودات مفهومات
 وحقايق فلها حدود بالوجهين واما المدومات فليس لها الا الحدود بحسب الاسم
 وكذلك الرسوم وربما ينقل التعريف بحسب الاسم تعريفها بحسب الحقيقة اذا صار
 الشيء المعروف المعلوم الوجود بعد ان لم يكن * وأعلم ان هذا الباب لطايفه فريدة
 وفوائده كثيرة * اختصره المتأخرون اختصارا اخل بالواجب وغيره عن وضحه
 واسطلاحاته فلانهم انهم مضطربون تفهيمهم عن ضبط مطالبه بمراحل بعيدة فانون فيه
 من عظيم بحر * بشئ زور * ولولا خوف الاطالة والاطباب * والتمرض للماليس له
 اثر في الكتاب * لاوردت ما خلصته من كلام الشيخ وغيره من الفضلاء المحققين وانما
 ذكرت ذلك القدر البسر من مباحثه بعضها لبعض قواعد * ونبيها على كثرة
 قوايده * (قوله واخلل في التعريف لا خلل شرط مما سبق) قد اعتبر في المرف
 شرائط اربعة مرتها فيختل التعريف باختلال ايها كان وذلك بان لا يساوى للمرف
 بل يكون اتم فلا يكون مانعا او اخص فلا يكون جامعا او يساويه في المعرفة والجهالة
 كنهه يف احد المتضامين الآخر او يعرف بالاختي كالقال النار اسطقس فوق الاسطقسات
 شبيه بالنفس او بنفسه كالقال الحركة نقلة والانسان حيوان بشري او بما لا يعرف الاب
 اما بمرتبة واحدة وهو دور مصرح كتحريف الشمس بكوكب النهار والنهار بزمان كون
 الشمس فوق الافق او بمراتب وهو دور مصرح كتحريف الاثنين بالزوج الاول والزوج
 بالعدد المتقسم متساويين والمتساويين بالثنيين الذين لا يفضل احدهما على الاخر والثنيين
 بالاثنيين وكل منها اردا بمقابلته فتعريف الشيء بغير المساوي ردي على ما ذكره وبالمساوي
 في المعرفة اردا لانه لا يفيد المطلوب الاول انما يفيد تصوره بوجه ما بالاختي اردا لكونه
 ابعد عن الافادة وبفسه اردا منه لجواز ان يصير اوضح في بعض لبعض فيفيد تعريفها
 بخلافه والدورى المصرح ارداه منه لاستعماله على التعريف بنفسه وزيادته الدور المضم
 اردا منه لاستعماله على التعريف بالمصرح وزيادته هذا كله من جهة المعنى واما الخلل من جهة
 اللفظ فاما تصور اذا حاول الشخص التعريف لغيره وذلك باستعمال الفاظ غريبة وحسية
 او مجازية او مشتركة من غير قرينة وبالجملة ما لا يكون ظاهرا للدلالة على المراد بالنسبة الى
 السامع او استعماله على تكرير من غير حاجة كما في تعريف الانف والاداس او من غير ضرورة

واخلل في التعريف
 لا خلل شرط
 مما سبق من

تعريف بالشبهة
المتخصصة فهو الرسم

ايضا من

وعلى التعريف مكان

الاول المعلوم يتمتع

طلبه لخصوه وغير

المعلوم كذلك لامتاع

توجه الطلب نحو

غير المعلوم والمعلوم

من وجه يتمتع طلبه

من وجهيه لما سبق

لا يقال قولنا كل

معلوم يتمتع طلبه

وكل غير معلوم يتمتع

طلبه لا يصدق ان

لا انعكاس عكس

نقيض الاول الى منافي

الثاني لان انعكاس

الاول عكس النقيض

الى الموجبة لينعكس

عكس الاستقامة الى

منافي الثاني وستعرفه

في عكس النقيض

ولو خص المعلوم

وغير المعلوم بالنسور

لم ينعكس عكس

النقيض الاول الموجب

الى منافي الثاني

وجواب الشك ان

المعلوم من وجه

العلم ببعض اعتباراته

يمكن توجه الطلب

نحوه كافي طلب ماهية ذلك

واجب الثاني لا يمكن تعريف الشيء بنفسه ولا بجميع اجزائه لانه هو ٨ (بصور)

كافي للتعيين وهو القيد المستدرك في عبارة القوم (وهو والتعريف بالثبات) المناسب

تقديم هذا الكلام على بحث الاختلال اذ هو جواب نقض ربما يورد على حصر

المعرف في الاقسام الاربعة فيقال المدل اما ان يكون مبيها للمل او اخص فالتعريف به

خارج عنها اجاب بان التعريف بالثبات ليس المراد منه التعرف بنفسه بل بمخاصة

الشيء الذي باعتباره مقايسته الى المثال وهي المساهمة المختصة به على نحو ما سمعت

في التعريف بالعلل فيكون من قبيل لرسوم لا يقال المساهمة مشتركة بين

الشئين لانه لما شابه هذا ذلك به هذا ذلك فلا تكون مختصة باحدهما لاننا نقول مساهمة

هذا اذ ذلك غير مساهمة ذلك لهذا فيكون تعريف الشيء بمساهمة المثال تعريفا

بمخاصة (قوله وعلى التعريف مكان) اول من اورد هذا السلك ما نرى مخاطبا به

لنقاط في ابطال الاكتساب وتقريره ان المطلوب بالتعريف اما ان يكون

معلوما او لا يكون معلوما واما ما كان يتمتع طلبه اما اذا كان معلوما فلا يستحال

تحصيل الحاصل واما اذ لم يكن فلا امتناع توجه الطلب نحو ما لا شعور للذهن به

فلن قلت ان اريد بالمعلوم المعلوم من كل وجه فلا يم الحصر لجواز ان يكون

معلوما من وجه مجهولا من وجه آخر وان اريد به المعلوم في الجملة فلا يتم انه لو كان

معلوما امتنع طلبه وانما يكون كذلك ان لو كان معلوما من جميع الوجوه

اجاب بان المعلوم من وجه دون وجه يتمتع طلبه ايضا بوجهيه لما سبق فان

الوجه المعلوم يتمتع طلبه لخصوه وكذلك الوجه المجهول لاستقامته توجه

الطلب الى ما لا خطوره بالبال ولا يسترز في ان الشك وارد على المطالب

التصدقية ايضا فلا وجه لتخصيصه بالتعريف واعتراض الامام سرف الدين

المراخي عليه بان قولكم كل معلوم يتمتع طلبه وكل غير معلوم يتمتع طلبه لا يمتنع

على الصدق لان صدق كل واحدة منهما ينلزم كذب الاخرى لان انعكاس

عكس نقيضها الى ما ينافي الاخرى فان القضية الاولى اذا صدقت صدق

كل ما لا يتمتع طلبه لا يكون معلوما وانه عكس انعكاس الاستقامة الى بعض ما لا يكون

معلوما لا يتمتع طلبه وهو مراد القضية الثانية ولم يقل من قض لهما لانهما موجبتان

وكذا في القضية الثانية ولان عكس نقيض كل واحدة منهما يتطام مع القضية

الاخرى في ما نتجنا لقولنا كل ما لا يتمتع طلبه يتمتع طلبه وانه محال ويمكن دفعه

بان يقال لان ان القضية الاولى تنعكس بعكس النقيض الى الموجبة الكلية

المذكورة لتنعكس بالاستقامة الى منافي الثانية ولنتج معها المثال كما سيبي

من ان الموجبة الكلية لا تنعكس الى الموجبة بعكس النقيض سلمه لكن نورد السك

هكذا التصور اما تصور معلوم او تصور عن معلوم وكل تصور معلوم يتمتع

طلبه وكل تصور غير معلوم كذلك وحين حصصنا العلوم وغير العلوم

بصوره كافي طلب ماهية ذلك واجب الثاني لا يمكن تعريف الشيء بنفسه ولا بجميع اجزائه لانه هو ٨ (بصور)

٩٩ لكل جزء في تعريفه تعريف الشيء بنفسه وبالحارج

بالنصور لم ينكس عكس نقيض القضية الاولى الى منا في الثانية لان عكس نقيضها كل ما لا يمتنع طلبه لا يكون تصورا معلوما وينكس بالاستسامة الى بعض ما لا يكون تصورا معلوما لا يمتنع طلبه وهو لا ينافي القضية الثانية القائله كل تصور غير معلوم يمتنع طلبه لان التصور الغير المعلوم اخص من غير التصور المعلوم ولا منافاة بين ايجاب الشيء لكل افراد الاخص وايجاب نقيضه لبعض افراد الاعم وايضالم ينظم عكس نقيض كل منهما مع الاخرى قياسا متجا لمدم اتحاد الوسط فقال صاحب الكشف الاشكال تام الورود على كل قياس مقسم حل فيه محمول واحد على متقابلين وهذا الجواب يختص بما اذا كان لذات كالتصور مثلا مسقتان متقابلتان كالم وعدمه ويكون الموضوع في احدى القضيتين الذات مع احدى الصفتين وفي الاخرى الذات مع الصفة الاخرى اما اذا كان الموضوع نفس الصفتين من غير تحقيق قدر مشترك بينهما لم يصلح هذا جوابا له وفيه نظر لان المفصلة في ذلك القياس لا بد ان تكون مشتركة على ما وضع للمقابلين فاذا قيدنا بذلك الموضوع فيها وفي الجليتين ادفع الاشكال فاذا قلنا كل (ج) اما (ب) واما ليس (ب) وكل (ب) (ا) وكل (ا) ليس (ب) (ا) وادناوجه التخصص عنه فنقول كل (ج) اما (ج) (ب) واما (ج) ليس (ب) وكل (ج) (ح) (ب) فهو (ا) وكل (ج) ليس (ب) فهو (ا) يتج للمطلوب والجواب عن التلك اما لانهم المطلوب اذا كان مجهولا من وجه معلوما من وجه يمتنع طلبه بالوجه المجهول وانما يكون كذلك لو صكان الوجه المجهول مجهولا من كل وجه وليس كذلك فان الوجه المعلوم من وجوده كما اذا طلبنا حقيقة الملك بواسطة العلم بعارض من عوارضه فالوجه المجهول هو حقيقة الملك معلوم من جهة العارض فيمكن توجيه الطلب نحوه التلك الثاني ان تعريف الشيء اما ان يكون بنفسه او بمجزئه او بالحارج عنه او بالركب من الداخل والخارج والكل محال فالتعريف محال اما بنفسه فلا عرفت واما بالمجزء فلا تنصالة ان يكون بجميع الاجزاء لان جميع اجزاء الشيء نفسه لا امتناع ان يكون خارجا عنه وهو ظاهرا ودخلا فيه اذا الداخل ما يتركب الشيء منه ومن غيره فيكون مركبا من جميع الاجزاء وغيرها فلا يكون جمع الاجزاء بجميعها وان يكون بعضها دون بعض لان معرف الكل معرف لكل جزء من اجزائه والالم يكن مرعا لشي من اجزائه او تكون مرعا لبعضها دون بعض فان لم يكن مرعا لشي من الاجزاء امتنع ان يكون مرعا للماهية المركبة وان كان مرعا لبعض الاجزاء ومعرفة الماهية كما تتوقف على معرفة ذلك تتوقف على معرفة البعض الآخر فلا يكون ذلك الجزء وحده مرعا لها بل هو مع غيره معلوكل الجزء مرعا للماهية كان مرعا لكل جزء من اجزائها ومنها نفسه وهو تعريف الشيء بنفسه وبغيره

حقيقته ولا حقيقة فيجزء معين ولا يعمدها مفصلا من

فيكون تعريفا بالخارج وهو ايضا محال لان الخارج انما يعرف للماهية لوعلم
 اختصاصه بها والعلم باختصاصه بها يتوقف على العلم بها وعلى العلم
 بكل ماعداها والاول يوجب الدور لتوقف العلم بالماهية حيثذ على العلم باختصاص
 الخارج الموقوف عليه والثاني يتلزم احاطة العقل بامور غير متناهية
 واما بالركب من الخارج والداخل فلانه تعريف بالخارج ايضا وقد ثبت
 استحالة والجواب ان لا يمكن ان التعريف ببعض الاجزاء محال قوله لان معرف
 الكل معرف لكل جزء منه قلنا لا يمكن لجواز ان يكون الجزء ضياعا عن التعريف او مكتسبا
 من معرف آخر وليس من الممتنع تعريف الكل بلون تعريف اجزائه بل الممتنع معرفة
 الكل دون معرفتها فان قلت معرف الكل موجد الكل في الذهن لانه علة لتصوره
 وهو حصوله في الذهن وموجدا لكل لابدان يكون موجدا لكل جزء من اجزائه
 والا لم يكن موجدا لكل بل لبعضه اجاب بان موجدا لكل لو وجب ان يكون
 موجدا لكل جزء منه لزم احد الامرين اما النقص وهو تخلف السبب عن السبب
 او تقدم السبب على السبب وذلك لان من المميزات ما يتركب من جزين يتربسان
 في الوجود الزماني كالسرير للركب من الخشب والصورة المتأخرة عنه
 بالزمان فتد تحقق الجزء السابق ان تحقق موجدا المركب يلزم الامر الاول لعدم
 تحقق الجزء اللاحق معه وان لم يتحقق يلزم الثاني لان الجزء السابق مطول له
 على ماهو المفروض لا يقال لا يمكن ان تخلف المطول عن العلة للوجدة محال
 وانما المستحيل تخلفه عن العلة التامة لانا نقول من الابتداء لو كان موجدا لكل
 موجدا لكل جزء لزم احد الامور الثلاثة اما تعطل شيء بنفسه او تقدم المطول
 على العلة او تخلفه عن علة التامة لان المراد بالوجدان كان علة وجود
 الشيء في الجملة لزم ان يكون كل واحد من اجزاء الماهية علة لنفسه ضرورة
 كون كل منها علة لكل وان كان العلة التامة للوجود يلزم احد الامرين
 الآخرين كما مر لا يقال هب ان معرف الكل لا يجب ان يكون معرفا لكل جزء لان
 من الواجب ان يكون معرفا لشيء من اجزائه والا لم يكن معرفا بالضرورة لان
 موجد الكل لا بد ان يكون موجدا لبعض اجزائه والنسخ صرح به في كتاب الاشارات
 قائلا العلة الموجدة للشيء اي للركب الذي له علل مقومة للماهية علة لبعض تلك
 العلل كالصورة او لجمعها في الوجود وهو علة الجمع بينهما وهذا القدر كاف في بيان
 امتناع كون بعض الاجزاء معرفا للماهية لان جزء المرف به ان كان عينه كان معرفا
 بنفسه والافبا الخارج لا نقول لا يمكن ان يكون معرفا لشيء من الاجزاء لم يكن
 معرفا لكل وانما يكون كذلك لو كان المرف علة لمعرفة الماهية بكنه الحقيقة
 وليس كذلك بل المرف ماهو علة لمعرفة الشيء بوجوده ما ومن البين

ان معرفة الشيء بوجه ما لا يستدعي معرفة شيء من اجزائه وانما المستدعي لمعرفة
الاجزاء هو المعرفة بكنه الحقيقة واما الموجد فان اريد به الصلة الفاعلية فلا يتم
ان المعرفة فاعلية لوجود المعرفة في الذهن وظاهره ليس كذلك
وان اريد به علة وجود الشيء سواء كان فاعلا او لم يكن فلا يتم ان علة وجود
الكل لا بد ان يكون علة لبعض اجزائه وحكم الشيخ بذلك انما هو في العلة الفاعلية
يلوح ذلك لمن ينظر في كتابه لا يقال ماهو علة وجود الكل لو لم يكن علة لشيء
من اجزائه لكان جميع اجزائه حاصلًا بدونه فيكون الكل حاصلًا بدونه فلا يكون
علة له لانا نقول بل اللازم ان كل واحد من اجزائه لا يحتاج الى علة الكل ولا يلزم
من ذلك عدم احتياج الكل اليها فان الهيئة الاجتماعية في المركبات جزء لها يحتاج
اليه ولا شيء من اجزائها يحتاج اليه اما الاجزاء المادية فلا تحتاج الهيئة الاجتماعية
اليها واما نفسها فقط ولئن زلنا عن هذا المقام لكن لم لا يجوز التعريف بالخارج
قوله لان التعريف بالخارج متوقف على العلم بالاختصاص في نفس الامر قلنا لا يتم
بل على اختصاصه في نفس الامر فان العلم بالخاصة يوجب العلم بالمادية وان لم يخطر
بالبال اختصاصها بها سلمنا لكن لا يتم لزوم الدور واحاطة العقل بما لا يتأهي
وانما يلزم ذلك لتوقف العلم بالاختصاص على تصور الماهية بالجهة المطلوبة من
التعريف او على تصور كل ما عداها منفصلا وهو ممنوع بل على تصور الماهية
بوجه ما تصور ما عداها على سبيل الاجمال اذ قد فعل اختصاص جسم معين بكونه
شاعلا لمكان معين وان لم تصور حقيقة ذلك الجسم ولا ما عداه على سبيل التفصيل
بقي ههنا على المصنف قسم الحد التام وهو التعريف بجميع الاجزاء الذي هو
المقصد الاقصى من هذا الباب ولم يتعرض لدفع الاشكال عنه ووجه التفتي
عنه ان جميع اجزاء الشيء وان كانت نفسه الا ان التعريف بها لا يستلزم التعريف
بنفسه لان معنى تعريف الشيء بجميع اجزائه ان تصور الاجزاء علة لتصوره لكن
تصور الاجزاء يمكن ان يقع على وجهين الاول ان يتعلق تصور واحد بمجموع
الاجزاء وبهذا الاعتبار تصوره نفس تصور الشيء الثاني ان يتعلق تصورات متعددة
بالاجزاء بازاء كل جزء تصور فالتعريف بالنفس انما يلزم لو جعلنا تصور جميع الاجزاء
علة وليس كذلك بل جميع تصورات الاجزاء علة لتصور الشيء الذي هو
تصور جميع الاجزاء فالحد والمحدود شيء واحد الا ان في الحد تفصيلا وفي المحدود
اجمالا وقيل الحد التام هو الجنس والفصل والماهية هي ليست بهما فقط بل
لا بد مع ذلك من معنى ثالث وهو الاجتماع بينهما فانها اجزاء مادية هي الجنس
والفصل وجزء صوري هو الهيئة الاجتماعية فالحد التام يشارك الحد الناقص
في كون التعريف لهما بعض اجزاء الماهية الا انه جميع الاجزاء المادية والناقص

اشار الشيخ في الشفاء حيث قال القول الجازم تحكم فيه نسبة معنى الى معنى اما بايجاب
اوسلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه هذه النسبة او لا يكون فان كان وكان
النظر فيه لامن حيث انه واحدة وجهة بل من حيث تعتبر تفصيله فهو شرطي
وان لم يكن كذلك فهو حلي سواء كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما اصلا
كقولك زيد حيوان او كان فيهما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم
بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مائت او كان فيهما تركيب فيه صدق وكذب
لكن اخذ من حيث هو وجهة يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت وحدته لانتفصيه
كقولنا الانسان ماش قضية (قوله والشرطية اما متصلة) الشرطية اما متصلة
او منفصلة لان الحكم بين القضيتين لا يكون بالنسبة بينهما على ان احدهما الاخرى
بل بالتوافق بينهما في الصدق او التباين اوسلبهما فالتصلة ما حكم فيها باستصحاب
احدهما للآخرى في الصدق سواء كان الاستصحاب لزوميا او اتفاقيا ويسمى موجبة
او بسلبه ويسمى سالبة والمنفصلة ما حكم فيها بعتاد احدهما للآخرى في الصدق
فقط او في الكذب فقط اوفيهما اعم من ان يكون ذاتيا او غير ذاتي وهو الموجبة
اوسلبه وهي السالبة والحصر لم يبين بما قيل فكم نسبته بين القضيتين لا تكون على
احد الوجوه المذكورة واعترض على تعريف المصلة بانها يمكن ان يتوكل من كائنتين
ومن كائنب وصا دق فلا يكون الحكم فيها بالاستصحاب في الصدق وهو في غاية
الفساد لان استصحاب صدق احدهما صدق الاخرى لا يوجب كونهما صادقين
ضرورة ان صدق قضية على تقدير لا يستلزم ان يكون هي او التقدير صادقة
في نفس الامر نعم ههنا لشكل آخر متشابه ان صدق المطلقة دائم فاذا صدق
زيد ضاحك في وقت ما صدق زيد ضاحك في وقت ما زلا وابدا فحيث صدق
قولك كلما صدق الله عالم صدق زيد ضاحك في وقت ما وليس يصدق كلما كان الله
علما كان زيد ضاحكا فلو كان مفهوم الاتصال التوافق في الصدق لم يبق بين
القضيتين فرق فالحق اعتبار الاتصال والانفصال بين القضيتين انفسهما على
ما يصرح به المصنف فيما بعد والنقض على تعريف المنفصلة بالسالبة الثانية
غير مشروجه لان الحكم فيها باتصال السلب والانفصال لو صدق لكان بالالتزام
والمعتبر هو الدلالة بالتصريح (قوله والمقدم في المتصلة) المقدم والتالي لهما اعتباران
بحسب ما صدق عليه ولا خفاء في امتياز كل منهما عن الآخر لهذا الاعتبار
في المتصلة والمنفصلة وهو المعنى من الامتياز الوضعي وبحسب للنهوض فالمقدم
متميز عن التالي في المتصلة بهذا الاعتبار دون المنفصلة وهو المراد من الامتياز بحسب
الطبع اما الامتياز في الاتصال فلان مفهوم المقدم فيه اللزوم ومفهوم التالي
اللازم وقد يكون الشيء ملزوما لغيره من غير عكس لجواز كون اللازم اعم فان

والشرطية اما متصلة
ان حكم فيها باستصحاب
احدهما الاخر
في الصدق اوسلبه
واما منفصلة ان حكم
فيها بعتاد احدهما
الآخر في الصدق او
في الكذب اوفيهما
اوسلبه من

والمقدم في المتصلة
وهو المستصحب متميز
عن التالي بالطبع
فقد يكون الشيء
ملزوما لغيره من غير
عكس وفي المنفصلة
لا يتميز الا بالوضع لان
عتاد احدهما الاخر
في قوة عتاد الاخر له
من

قلت المدعى ان المقدم اعم من ان يكون ملزوما او غيره متغير عن التالى والبيان
مختص بصورة الزوم فلا يرد على الدعوى فنقول المراد بالمتصلة الزومية
وتخصيص الدال بدل على تخصيص المدلول او نقول معنى الكلام ان مفهوم المقدم
هو المستحب ومفهوم التالى هو المصاحب وهما متمازان اذا لم يجب ان يكون كل
مستحب مصاحبا كافى للزوم وكان قوله اولا المقدم وهو المستحب اشارة الى هذا
والصواب الامتناع في الزومية كائين والاتفة العامة لان معنى التالى فيها الصادق
في نفس الامر الموافق لتقدير ومن البين ان ذلك التقدير لا يجب ان يكون موافقا
دون الخاصة اذ معنى التالى فيها الصادق الموافق لصادق فيكون هذا ايضا
موافقا لذلك ولما عدم الامتناع في المتصلة فلان مفهوم التالى فيها المعاند ومفهوم
المقدم المعاند وعناد احدهما الاخر في قوة عناد الاخر اليه (قوله ولما كانت الشرطية)
قد ظهر مما سبق ان الشرطية تنهى بالتحليل الى حليتين اما ابتداء او بواسطة
فلذلك سميت الجملة بسيطة وابسطها الموجبة كما ان الاقوى في التركيب السالبة
الشرطية اذ السلب لا يعقل ولا يذكر الامضا الى ايجابه فهو مسبوق بالايجاب في التعقل
والذكر اما انه لا يعقل الامضا الى ايجابه فلان السلب رفع الايجاب فتعقله يتوقف
على تعقل الايجاب لا يقال لو كان السلب رفع الايجاب لزم التناقض في كل سالبة لان
الايجاب ايقاع النسبة الثبوتية فلو كان جزأ من السلب لزم ان لا يتحقق السلب الا بعد
تحقق الايجاب فبما لا يتوقع النسبة في كل سالبة وترفعها وان هذا التناقض لا نقول
فرق ما بين جزء الشيء وبين جزء مفهومه فان البصر ليس جزءا من العمى والا
لم يتحقق الا بعد تحققه بل هو جزء مفهومه حيث لم يكن تعقله الامضا اليه ولا بعد
الابان تعرف البصر بعدم فيكون احد جزئي البيان فكذا الايجاب وقوع النسبة
والسلب عدم وقوعها وعدم وقوع النسبة مشتمل على وقوع النسبة لا بمعنى انه
جزؤه بل من حيث ان تعقله موقوف على تعقل الوقوع فلا يجب اعتبار في السلب على
انه مرفوع لاعلى انه موضوع فلا تناقض اصلا ولما انه لا يذكر الا بعد ذكر الايجاب
فلان الموجبة انما يعبر عنها بالفظ والسالبة اذا اريد التعبير عنها ركب بينها
وبين حرف السلب كقولنا زيد ليس هو قائم فان هو قائم هو الذى لولا حرف السلب
كان ايجابا على زيد فجاء السلب ورفع النسبة وتسمية القضية بالموجبة بالجملة والمتصلة
والمتصلة بطريق الحقيقة لتحقق معنى الحمل والاتصال والانفصال فيها واما
السوال فليست كذلك فاما اذا قلنا زيد ليس بكاتب فقد رفعنا الحمل فكيف يتحقق
الحمل وكذلك في سلب الاتصال والانفصال نعم انما سميت بها بطريق المجاز لما بهتها
لها في الاطراف اولكونها متقابلة بها اولان لا جزائها استعداد قبول الحمل
والاتصال والانفصال وتسمية المتصلة بالشرطية بطريق الحقيقة لما فيها من معنى

ولما كانت الشرطية
تنهى بالتحليل الى
الجملة سميت الجملة
بسيطة وابسطها
الموجبة لان سلب
كل امر لا يشتمل ولا
يذكر الامضا الى
ايجابه فهو مسبوق
بالايجاب في التعقل
والذكر وتسمية
الموجبات الثلث
باسمائها بطريق
الحقيقة وتسمية
سواها بمجاز
للسابغة وتسمية
المتصلة بالشرطية
بالحقيقة لما فيها من
معنى الشرط واداته
وتسمية المتصلة بها
بمجاز للسابغة وتقدم
الجملة طبعاً بوجوب
تقدمها وضاعفتكم
فيها واولا من

الفصل الثاني في اجزاء القضية وقيد بحمان الاول القضية تلتئم ١٠٦ من الموضوع والمحمول ونسبة ترابط احدهم

الشرط ادله وتسمية المنفصلة بها بالمجاز لمشابهة بينهما في الاجزاء او في اتناج وضعها اورفها فان قلت الحقيقة والمجاز اما باعتبار مفهومهما الاصطلاحي فاطلاقاً اما في اعتبارها على السوال والمنفصلة حقيقة كاطلاقها على الموجبات والمنفصلة اما باعتبار مفهومهما اللغوي فاطلاقها على الموجبات والمنفصلة ليس حقيقة كاطلاقها على السوال والمنفصلة اذ لا يراد بها في هذا الفن مفهومها اللغوي وحيث لا ارادة ولا استعمال لاحقية ولا مجازاً فنقول ذلك بحسب المفهوم اللغوي على معنى ان تلك الاسماء لو اطلقت واريد بها الموجبات والمنفصلة كانت حقائق فيها ولو اريد بها السوال والمنفصلة كانت مجازات وكان المصنف اتماماً لطريق الحقيقة والمجاز ولم يقل حقيقة ومجازاً اشارة الى هذا على ان المقصد الاقصى من هذا الكلام بيان المناسبة بين المفهومين تحقيقاً للعل فكله قيل انما سميت القضية التي نحل الى مفردين حلية اما في الموجبة فلصق معنى الحيل واما في السالبة فلما شبهتها بالعدم وكذلك البواقي نعم لوجه ايراد الحقيقة والمجاز في البيان حينئذ ولما كانت الحلية مقدمة على الشرطية طبعاً استصفت التقدم وضعاً فلهذا وقع النشروع في البحث عنها اولاً (قوله الفصل الثاني في اجزاء القضية) هي بالقضية الحلية اذ لكلام مسوق لاجلها فهي انما يتم بمحكوم عليه وهو الموضوع ومحكوم به وهو المحمول ونسبة ترابط المحمول الى الموضوع ربط ايجاب او سلب وهي النسبة الحكمية ولا يست القضية مجرد معنى الموضوع والمحمول فانهما لو اجتمعا في الذهن بدون الحكم لم يكن الحاصل قضية وقد شبهت بالركبت الخارجية واجزاؤها باجزائها لان طرفيها ينهان المادة من حيث ان القضية معها بالقوة كمكان مادة السرير كذلك والحكم يشبه الصورة لانها تحصل بالفعل معه كصورة السرير والطرفين والحكم يشبهان المادة والصورة لانهما يشتركان في كهي عليها فهما جزآن ماديان والحكم جزء صوري ومعلوم انه اقوى الاجزاء وادخل في الاعتبار فانه الموجب والسلب والصادق والكاذب وبه مناط احكامها واولاها فاذ اريد ان يحاذي باللفظ ما في الضمير فبالاولى ان يدل عليه بلفظ ويسمى ذلك اللفظ رابطة فان قلت اجزاء القضية عند التفصيل اربعة الموضوع والمحمول والنسبة بينهما والحكم اي وقوعها فادخل الرابطة ان كان هو النسبة فلا بد من لفظ آخر يعبر به عن الحكم لينطبق الالفاظ والمعاني وان كان هو الحكم لم يستتم قول المصنف الرابطة ما تدل على النسبة ولم يكن لفظه هو في قولنا زيد ليس هو بكتاب رابطة اذ الحكم فيه بالسلب وهي لا تدل عليه مع تصريحهم في الفرق بين الايجاب للمحمول والسلب البسيط بانها رابطة فتقول مدلول الرابطة هو الحكم وقد صرح به الشيخ في النفاذ حيث قلنا ليس مجموع معاني القضية معنى للموضوع

بالآخر ومن حقها ان يدل عليها ايضا بلفظ ويسمى ذلك اللفظ رابطة فان ذكرت سميت القضية دلالية والالكانت مضرة في النفس وتسمى القضية ثابته وهي اداة فتكون في غالب الكلمة ككان او في غالب الاسم كهو والاولى تسمى زمانية والاخرى غير زمانية وقد تختلف اللغات في استعمالها معاً او بالتعريف وجواباً وامتناعاً وليس حاجة كل محمول هو كاسة او اسم مشتق الى الرابطة حاجه الاسم الجاهل فيهما من الدلالة على النسبة الى موضوع معين الحاجة الى الرابطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين فالقضية اذا ما دلالية تامة دل فيها على النسبة الى موضوع معين كاذك كور فيها رابطة غير زمانية او غير تامة دل فيها على النسبة الى موضوع غير معين كالذكور فيها رابطة زمانية او التي محمولها كلمة او اسم مشتق من (والشمار)

والمحمول بل يحتاج الى ان يعتد الذهن مع ذلك النسبة بين المعنيين بإيجاب اوسلب
فقد محاذاة المعاني باللفاظ لابدان تضمن ثلث دلالات والمصنف ايضا ساعد
على ذلك لانه لم يسم اللفظ الدال على مطلق النسبة رابطة بل الدال على نسبة
ربط المحمول بالموضوع والنسبة مالم يعتبر معها الوقوع واللا وقوع لم تكن
رابطة فان قيل لما كان معاني القضية اربعة لم تحصل محاذاتها الاربعة الفاظ
فتقول الدال على الحكم دال على النسبة فلا احتياج الى الدلالة عليها بلفظ آخر
واما لفظة هو فرابطة الايجاب وكأنهم انما يعتبر وارابطة السلب للاستغناء بها
مع حرف السلب ثم ان الرابطة ربما ترك اداة على شمول الذهن بمعناها فالتقسيم
القضية باعتبارها الى قسمين لانها ان ذكرت فيها فهي ثلاثية وان لم تذكر معها
بل اضمرت في النفس فهي ثنائية والرابطة اداة لدالتها على النسبة الحكمية وهي
غير مستقلة لكنها قد تكون في صورة الكلمة وقد تكون في صورة الاسم والاول
نسمى رابطة زمانية والاخرى غير زمانية والافات مختلفة في استعمالها والاقسام
عند التفصيل تسعة لان استعمال الرابطة مع او زمانية بدون غيرها او غير الزمانية
بدونها مفروض في المواد الثلاثة وعدم الشعور على بعض الامثلة لا يضر بالفرض قال
الشيخ افقر اليونان توجب ذكر الرابطة زمانية دون غيرها وامالفة العرب فرما
يحذف الرابطة وربما يذكر والمذكور ربما كان في قالب الاسم كقولك زيد هو حي
وربما تكون في قالب الكلمة وهي الكلمات الوجودية كقولك زيد كان كذا
او يكون كذا وقد غلبت في لغة العرب حتى انهم يستعملونها فيما ليس بزمانى كقوله
تعالى وكان الله غفورا رحيما وفيما لا يختص بزمان كقولهم كل ثلثة يكون فردا وامالفة
الجم فلا تستعمل القضية خالية عنها اما بلفظ كقولهم هست وبود واما بحركة
كقولهم حين بالفتح او الكسر وفيما نقل عن لغة العرب نظر لان لفظة هو وهي
وهما وهم وهن عندهم ضمائر وضعت لما تقدم ذكره عليها ولادلالة لهم على نسبة
اصلا فضلا عن النسبة الحكمية واتما تدل على مرجوع اليه متقدم فليس مدلول
هو في قوله زيد هو حي الازيد فكيف يكون رابطة فان قلت المراد به الفصل والعماد
فتقول الامثلة التي اوردته فيها ليست من مواضع الفصل يفصح عن ذلك تصفح
كتابه على ان ضمير الفصل ايضا لا يدل عندهم على النسبة الحكمية بل على الفرق
بين الثمت والخبر واما الكلمات الوجودية فهي وان دلت على النسبة لكنها
لا تدل على الحكم كما بينه في المضارع لغائب لانها لو كان لها دلالة على الحكم
لاحتمل الصدق والكذب وليست كذلك وايضا جعلها روابط ههنا بين ما سبق
منه في الالفاظ من اخذها باذاه الاداة فقد ظهر ان ما اخذه راعية في لغة العرب ليس
رابطة بل الرابطة عندهم حركة الرفع من الحركات الاربعة وما يجرى مجراها

لأنها دالة على معنى الفاعلية وهو الاستناد ثم إن كان التركيب من المبررات فالقضية
ثلاثية كقولنا زيد قائم وإن كان من المبنيات فهي ثابته كقولنا هذا سيبويه ولذلك
قالوا إن كلامهما في محل اسم مرفوع نبيها على أختار الرابطة في النفس أيضا
وقال القضية الثانية قد اختصرت عن الواجب فيها إلا أن يكون محمولها كلمة
أو اسما مستقيا كقولنا زيد يكتب أو كاتب فلا يبعد أن ترتبط بنفسه لدالاتها على
النسبة إلى موضوع باختلاف الاسم الجامد كقولنا زيد جسم فليس حاجة الكلمة
أو الاسم المشتق إلى الرابطة حاجته لكن ذلك الواجب لا يوجب استقيا نهما
عن الرابطة لأنها لا تدلان على الموضوع المعين بل على موضوع ما والمساواة إلى
الرابطة للدلالة على النسبة إلى موضوع معين والرابطة المستعملة في لفظة الرب
لا تفقد هذه الدلالة إذا كانت غير زمانية فإذا قلت زيد هو قائم يرجع هو إلى زيد
ويتناول مشارا إليه وأما إذا قلت زيد كان قائما لم يدل على تعيين زيد ولذلك
نسمع من علماء لغتهم يقولون إن ههنا أختارا وتقديره زيد كان هو قائم مراتب
القضايا ثلاث ثنائية لم يدل فيها على نسبة أصلا وثلاثية تامة دل فيها على تعيين النسبة
وثلاثية ناقصة دل فيها على النسبة لكن لا بتعيين هذا محصل كلامه وقد جعل
صاحب الكشف والمصنف الثلاثية التامة ما ذكرت فيها رابطة غير زمانية والثلاثية
الناقصة ما ذكرت فيها رابطة زمانية أو التي محمولها كلمة أو اسم مشتق نقلا منه
وهو غير مطابق أما أولا فلا يستثنى القضية التي محمولها كلمة أو اسم مشتق من الشائيات
وأما ثانيا فلا قال بعد هذا الكلام بلافصل وبالجملة فإن الثلاثية هي التي صرح فيها
بالرابطة كقولنا الإنسان يوجد عدلا أو قولنا الإنسان هو عدل ومن البين أنه لا رابطة
في تلك القضية لأنها أداة ولادة فيها ولا يحددها في الزمانية وغيرها وهما منتقيان
نعم يجدها بعد ما حروجه من الاعتراضات الأولى أن المحمول إذا كان كلمة أو اسما مستقيا
يتمتع بالارتباط بنفسه لأن النسبة الرابطة هي النسبة الحكمية ويتمتع دلالتها عليها
وقد سبق بيانه الثاني أن الرابطة أما لفظه تدل على النسبة إلى موضوع معين أو إلى
موضوع ما فإن كان الأول لم تكن الرابطة الزمانية رابطة وإن كان الثاني لم يخرج
الكلمة والاسم المشتق إلى الرابطة أصلا الثالث المتعبر في الرابطة إن كان الدلالة
بالوضع على موضوع معين لم تكن الرابطة الغير الزمانية رابطة لأنها لم توضع
كزيد مثلا في قولنا زيد هو كاتب والاسم يصح إبداله بعمر وإن كان مطلق الدلالة
سواء كان مطلق الدلالة سواء كانت بالوضع أو بالقرينة فالرابطة الزمانية أيضا تدل
على موضوع معين لقرينة تقدم الموضوع الرابع اعتبار تعيين الموضوع كما يجب
في الرابطة كذلك يجب تعيين المحمول لأنها الدلالة على النسبة بين موضوع ومحمول
معينين والرابطة الغير الزمانية ولو سلم أنها تعين الموضوع لاتعين المحمول على

ما صلبنا الشيخ نفسه حيث قال لنظرة هو في قولنا زيد هو حي جات لتدل بنفسها بل لتدل على ان زيدا هو امر لم يذكر بعد مادام انما يقال هو الى ان يصرح به فالقضية المذكورة هي فيها لا تكون ثلاثية تامة ايضا كما لمذكور فيها رابطة زمانية والحق الاكتفاء في الرابطة بالدلالة على نسبة معينة في الرابطة اعم من ان يكون بحسب الوضع او بالقرينة اللفظية اذا المقصود من الرابطة ليس الايراد عبارة تدل على النسبة الحكمية واما ان دلالتها بالوضع فلا يجب وكيف والمحافظة على احوال الانسان واجبة لمن يحاول تأدية المعاني لاسما القرائن اللفظية التي اعتبرها عامة علماء اللغة وانما من القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق ان كانت ثلاثية لم يستمر عدها من الثنائيات وان كانت ثنائية لم تنحصر المراتب في الثلاثة بل يكون هناك ثنائية دل فيها على النسبة والصواب ثابت المراتب بالثلاثية التي ذكرت فيها الرابطة والثنائية التامة التي لم تذكر فيها ولم يدل على النسبة والثنائية زائدة دل فيها على النسبة وذلك لانه لا يمكن الدلالة على الحكم بدون الدلالة على النسبة ولا يمكن الدلالة عليها بدون الدلالة على الحكم فاذا دل على الحكم فقد دل على النسبة وتكون القضية حينئذ ثلاثية اما اذا لم يدل على الحكم فربما لم يدل ايضا على النسبة فيكون ثنائية تامة وربما يدل على النسبة فيزيد القضية دلالة على الثنائية لكنها ما خرجت عن مرتبتها اذ لم يأت الا احد جزئي مفهوم الرابطة فهي ثنائية زائدة واعلم ان في هذا البحث خبطا مالا بد من التنبيه عليه فتقول لما كانت القضية مستقلة على ثلاثة معان معنى الموضوع ومعنى المحمول ومعنى الحكم فحينئذ لم يتم عبارة الا اذا كان فيها ثلث دلالات على المعاني الثلاثة وحينئذ تكون القضية ثلاثية ولو لم يدل الاعلى المعين يكون القضية ثنائية ثم المحمول اذ كان كلمة او اسما مشتقا يؤدي معنى المحمول والنسبة الحكمية بلا فظة واحدة اما معنى المحمول فظاهر واما معنى النسبة الحكمية فلان الكلمة موضوعة لنسبة الحدث الى موضوع معين كما تقرر في بحث الالفاظ فاذا صرح بالموضوع يؤدي تلك النسبة قطعا فهي باعتبار دلالتها على نسبة المحمول المعين الى الموضوع المعين رابطة وباعتبار دلالتها على الحدث محمول فحينئذ تكون القضية ثلاثية اذ لا معنى للقضية الثلاثية الا ما دل فيها على النسبة الحكمية بل الفعل المخاطب او المتكلم لما يؤدي منه المعاني الثلاثة قضية ثلاثية ايضا ولا تنذهب الى ان الرابطة هي التي تدل على مجرد النسبة الحكمية والا لم تكن الكلمات الوجودية رابطة لانها كما تدل على النسبة تدل على زمانها والفرق بينها وبين الكلمات الحقيقية وان اشتركتا في كونها موضوعة لنسبة المحمول المعين الى موضوع معين ان الكلمة الحقيقية تدل بنفسها على المحمول المعين بخلاف الكلمة الوجودية فانها لا تدل على الموضوع المعين ولا على المحمول المعين وكما ان الكلمة الحقيقية اذا صرح بموضوعها تدل على

ثُمَّ قَالَ الْأَمَامُ الْقَضِيَّةَ الَّتِي تَحْمِلُهَا كَلِمَةُ أَوَّاسٍ مُشْتَقَّةً ثَانِيَةً فِي ١١٠ فِي الْفَتْوَى ثَلَاثِيَّةً بِالطَّبَعِ لِأَنَّ النَّسَبَ

مَدْلُولٌ عَلَيْهَا
فَعِنَّمَا فَذَكَرَ هَابُوجُ
التَّكْرَارِ وَقَدْ هَرَفَتْ
جَوَابُهُ فَإِنَّ الزَّامَ
التَّكْرَارَ فِي الْحَمُولِ
مِنْ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ
فَيُجَوِّبُهُ أَنْ مَا يَنْتَعِنُهُ
الْحَمُولُ مِنَ الضَّمِيرِ
ضَمِيرُ الْفَاعِلِ مَوْضِعُهُ
آخِرُ الْحَمُولِ مَقْطُوعٌ
يَكُونُهُ اسْمًا عِنْدَ أَهْلِ
الرَّمِيَّةِ دَلَالَتُهُ عَلَى
النَّسَبِ إِلَى مَوْضُوعٍ
غَيْرِ مَعِينٍ وَالرَّابِطَةُ
بِخِلَافِ ذَلِكَ مِنْ
الْثَّانِي نِسْبَةُ أَحَدِهِمَا
إِلَى صَاحِبِهِ بِالْمَوْضُوعِيَّةِ
غَيْرِ نِسْبَةٍ صَاحِبِهِ
إِلَيْهِ بِهَا وَقَدْ تَخْتَلَفَانِ
بِالْوُجُوبِ وَكَذَلِكَ
لَا يَحْفَظُ الْعَكْسُ جِهَةً
الْأَصْلَ وَنِسْبَةَ أَحَدِهِمَا
إِلَى صَاحِبِهِ بِالْمَوْضُوعِيَّةِ
غَيْرِ نِسْبَةٍ صَاحِبِهِ
إِلَيْهِ بِالْحَمُولِيَّةِ
وَقَدْ تَخْتَلَفَانِ أَيْضًا
بِالْوُجُوبِ لِحُجُوزِ
أَنْ يَتَمَنَّعَ تَحْقِيقُ
الْمَوْضُوعِ دُونَ كَوْنِهِ
مَحْمُولًا عَلَيْهِ الْحَمُولُ
وَلَا يَتَمَنَّعُ تَحْقِيقُ الْحَمُولِ
دُونَ كَوْنِهِ مَحْمُولًا عَلَى

النَّسَبِ الْحَكِيمَةِ كَمَا أَنَّ كَلِمَةَ الْوُجُودِيَّةِ إِذَا صُرِّحَ مَوْضُوعُهَا وَمَحْمُولُهَا
حِينَئِذٍ لَاحِظَةٌ فِي رَابِطَةِ الْحَمُولِ إِلَى الْمَوْضُوعِ إِلَى تَقْدِيرِ كَلِمَةِ ضَمِيرٍ كَمَا تَوْهَمُهُ الشَّيْخُ
وَكَذَلِكَ فِي الْكَلِمَةِ الْحَقِيقِيَّةِ إِذَا تَأَخَّرَتْ عَنِ الْمَوْضُوعِ لَمْ يَتِمَّحْ إِلَى تَقْدِيرِ الضَّمِيرِ لِأَنَّهَا
بَعْدَ ذِكْرِ الْمَوْضُوعِ يَفْهَمُ مِنْهَا النَّسَبُ الْحَكِيمَةُ فَيَحْتَذِرُ بِأَدَى جَمْعِ مَعَانِي الْقَضِيَّةِ
فَتَقْدِيرُ الضَّمِيرِ تَقْدِيرُ لَفْظٍ مُسْتَدْرِكٍ لَاحِظَةٌ إِلَيْهِ فِي عَقْدِ الْقَضِيَّةِ وَدَلَالَتُهَا عَلَى الثَّانِيَّةِ
قَطْعًا فَالْفَرْقُ فِي إِدَاءِ مَعَانِي الْقَضِيَّةِ بَيْنَ قَامٍ زِيدُودٌ قَامٌ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْحَمُولُ اسْمًا
جَامِدًا فَإِنَّ كَانَ فِي الْقَضِيَّةِ حَرَكَةٌ رَفَعُ فَهِيَ ثَلَاثِيَّةٌ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْإِسْنَادِ وَهُوَ
النَّسَبُ الْحَكِيمَةُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهَا حَرَكَةٌ رَفَعُ فَلَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى النَّسَبِ أَصْلًا
فَهِيَ قَضِيَّةٌ ثَانِيَّةٌ هَذَا مَا تَلَفَّضْتُ عِنْدَ الْمَوَادَّةِ فَتَمَلُّ وَاعْتَبِرْ (قَوْلُهُ قَالَ الْأَمَامُ الْقَضِيَّةَ
الَّتِي تَحْمِلُهَا كَلِمَةُ أَوَّاسٍ مُشْتَقَّةً) زَعَمَ الْأَمَامُ فِي الْخُصِّ أَنَّ الْقَضِيَّةَ الَّتِي تَحْمِلُهَا كَلِمَةُ
أَوَّاسٍ مُشْتَقَّةٌ ثَانِيَّةٌ فِي الْفَتْوَى ثَلَاثِيَّةٌ بِالطَّبَعِ لِأَنَّ الثَّانِيَّةَ دَلُّ عَلَيْهَا تَعْنِيًا ضَرُورَةً
تَأْدِي جُزْئِي الْقَضِيَّةِ بِلَفْظِ الْحَمُولِ فَلَوْ ذُكِرَتْ الرَّابِطَةُ لَزِمَ التَّكْرَارُ وَاجِبٌ بِمَعْرِفَتِهِ
مَنْ أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الرَّابِطَةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى النَّسَبِ إِلَى مَوْضُوعٍ مَعِينٍ وَالْحَمُولِ فِيهَا
أَتَمَّا تَدُلُّ عَلَى الثَّانِيَّةِ إِلَى مَوْضُوعٍ مَا هَذَا الْمَوْضُوعُ أَتَمَّا يَتِمُّ فِي الرَّابِطَةِ الْغَيْرِ الزَّمَانِيَّةِ وَأَمَّا
فِي الزَّمَانِيَّةِ فَالتَّكْرَارُ لَزِمَ لِلدَّلَالَةِ أَيْضًا عَلَى النَّسَبِ الْمَطْلُوعَةِ وَالْحَقُّ فِي الْجَوَابِ أَنَّ الْإِحْتِجَاجَ
إِلَى الرَّابِطَةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى النَّسَبِ الْحَكِيمَةِ وَلِلدَّلَالَةِ لَهَا عَلَيْهَا فَإِنَّ قُلْتَ التَّكْرَارُ غَيْرُ
مَتَدَفِّعٍ لِأَنَّ إِذَا قُنَا زَيْدٌ كَاتِبٌ أَوْ يَكْتُبُ يَكُونُ الضَّمِيرُ مُسْتَكِنًا فِي الْحَمُولِ فَلَوْ ذُكِرَتْ
الرَّابِطَةُ صَارَ الْكَلَامُ زَيْدٌ هُوَ كَاتِبٌ هُوَ وَهُوَ تَكَرَّرَ وَهَذَا الْكَلَامُ غَيْرُ الْأَوَّلِ إِذْ فِيهِ
لَزِمَ تَكَرُّرُ الضَّمِيرِ وَفِي الْأَوَّلِ تَكَرُّرُ النَّسَبِ أَجِبْ بِالْمُفَارِقَةِ بَيْنَهُمَا أَمَّا أَوَّلُهَا فَلَنْ
مَا يَنْتَعِنُهُ الْحَمُولُ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ وَالرَّابِطَةُ وَابْتَغَى ضَمِيرُ الْفَاعِلِ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَنْ مَوْضِعُهُ
بَعْدَ الْحَمُولِ وَمَوْضِعُ الرَّابِطَةِ الْوَسْطَى وَأَمَّا ثَلَاثًا فَلَنْ مَقْطُوعٌ بِالْأَسْمَاءِ عِنْدَ أَهْلِ
الرَّمِيَّةِ وَالرَّابِطَةُ اخْتَلَفُوا فِي اسْمِهَا وَحَرَفِهَا وَأَمَّا رَابِعًا فَلَنْ دَلَالَتُهُ عَلَى النَّسَبِ
إِلَى مَوْضُوعٍ مَا وَدَلَالَةُ الرَّابِطَةِ عَلَى النَّسَبِ إِلَى مَوْضُوعٍ مَعِينٍ وَجَوَابُهُ أَنَّ الضَّمِيرَ
دَالٌّ عَلَى الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ التَّقَدُّمَ لِأَعْلَى النَّسَبِ وَاعْلَمْ أَنَّ امْتِنَالَهُ هَذِهِ الْمَبَادِثُ الْجُزْئِيَّةُ
الْمُتَلَفِّظَةُ بِبَعْضِ اللَّغَاتِ دُونَ الْبَعْضِ لَا يَلِيقُ بِهَذَا الْقَوْلِ وَابْتَغَى عَلَى الْمُنَاطِقِ الْإِنْ يَوْجِبُ
ذِكْرَ مَا يَدُلُّ عَلَى النَّسَبِ الْحَكِيمَةِ فَإِنَّ دَلَّ أَحَدُ طَرَفِي الْقَضِيَّةِ عَلَيْهَا فِي لَفْظٍ مِنَ اللَّغَاتِ
فَذَلِكَ وَالْإِجْبَابُ ذِكْرُ الرَّابِطَةِ (قَوْلُهُ الثَّانِي نِسْبَةُ أَحَدِ طَرَفِي الْقَضِيَّةِ) إِذَا قُنَا
(ج) (ب) (ب) (ج) (ج) يَتَحَقَّقُ أَرْبَعُ نِسَبٍ (ج) بِالْمَوْضُوعِيَّةِ
وَنِسْبَةٍ (ب) بِالْحَمُولِيَّةِ وَنِسْبَةٍ (ب) بِالْمَوْضُوعِيَّةِ وَنِسْبَةٍ (ج) بِالْحَمُولِيَّةِ
فَلَا نَّ ارْتِدَاءَ أَنْ يَبِينَنَّ تَغَايُرَ النَّسَبِ وَالتَّغَايُرُ بَيْنَهُمَا يَخْتَصِرُ فِي أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ أَنْ مَوْضُوعِيَّةُ
أَحَدِهِمَا غَيْرُ مَوْضُوعِيَّةِ الْآخَرِ وَمَحْمُولِيَّةُ أَحَدِهِمَا غَيْرُ مَحْمُولِيَّةِ الْآخَرِ وَمَوْضُوعِيَّةُ

لِلْمَوْضُوعِ كَمَا فِي الرَّابِّ الْأَعْمِ وَبِالْعَكْسِ كَمَا فِي الْخَاصِّ الْمُبَارِقَةِ وَمَا قَالُوا مِنْ أَنَّ هَذَا إِذَا كَانَ ١ (أَحَدِهِمَا)

احدهما غير محمولة والآخر واقصر على ذلك لوجهين من التباين تويل على انساب
 الذهن منها الى الاخرين فقال نسبة احد طرف القضية الى صاحبه بال موضوعية غير نسبة
 صاحبه اليه بها اي بال موضوعية لانه لو اتحدت النسبتان لم يختلفا بال وجوب اصلا لكهما
 قد يختلفان فان موضوعية الكاتب للانسان واجبة بخلاف موضوعية الانسان للكاتب
 فان قلت لا تم صدق ما ذكرتم من الملازمة فان وجوب موضوعية الموضوع بالقياس الى ذات
 الموضوع وعدم وجوب موضوعية المحمول بالنسبة الى ذات المحمول ومن الجائز ان يكون امر
 واحد واجبة لذات شيء غير واجب لذات شيء آخر ولئن سلمنا ذلك لا يدل الاعلى
 اختلاف النسبتين في بعض القضايا والدعوى كلية فنقول لاختلاف ان النسبتين اذا اتحدتا
 مطلقا يلزم الاتحاد في الكيف وقياس الموضوعية الى ذات الموضوع والمحمول موجب
 للتباين والبيان تنبيه على دعوى ضرورة والتنبيه ببعض الصور كاف ولاجل ان
 النسبتين متبايرتان لا يصفط العكس جهة الاصل وهو وجه آخر لبيان الاختلاف فانهما
 لو اتحدتا كان جهة الاصل محنوظة في العكس لاتحادهما في سائر الاجزاء حيث افاق
 الطرفين فظاهروا ما في النسبة فبناء على ما ذهب من ان اجزاء القضية هي الموضوعية
 وان موضوعية المحمول متى كانت ضرورة كان العكس ضروريا ومتى كانت ممكنة كان
 ممكنة ونسبة احدهما الى صاحبه بال موضوعية غير نسبة صاحبه اليه بال محمولة فانهما
 قد يختلفان بال وجوب لجواز ان يكون موضوعية الموضوع واجبة ومحمولة المحمول ليست
 واجبة على معنى ان الموضوع يكون بحيث كما تحقق يتحقق موضوعية المحمول
 بال ضرورة ولا يكون المحمول بحيث كما تحقق يتحقق محمولته على الموضوع بال ضرورة
 كما في الاعم الواجب الثبوت للموضوع مثل قولنا الانسان حيوان فانه يتمتع بتحقيق
 الانسان بدون موضوعية الحيوان ولا يتمتع بتحقيق الحيوان بدون محمولته على الانسان
 وكذلك العكس اي يجوز ان يكون محمولة المحمول واجبة وموضوعية الموضوع غير
 واجبة كما في الخاصة المفارقة كقولنا الانسان كاتب كان موضوعية الانسان للكاتب
 ليست واجبة اذ ليس كما تحقق الانسان يتمتع اتفك موضوعية للكاتب عنه ومحمولة
 الكاتب للانسان واجبة ضرورة ان الكاتب كما تحقق يتحقق محمولته على الانسان
 لا يقال ان قيس النسبتان الى ذات الموضوع والمحمول فاختلا فهما بال وجوب
 لا يدل على تبايرهما لجواز ان يكون مفهوم واحد واجبا بالنسبة الى ذات غير
 واجب بالقياس الى آخر وان قيسنا الى احدهما فلا اختلاف ممنوع لا تقول القياس
 اليهما وقل ما في الاختلاف بال وجوب ان يدل على اختلافهما بال اعتبار والاضافة
 وقال صاحب الكشف اختلاف النسبتين في الكيف محال لان معنى محمولة
 المحمول ثبوته لشيء ومعنى موضوعية الموضوع ثبوته لشيء له ومتى كان الموضوع
 بحيث يثبت له المحمول ثبوته ضروريا كان المحمول بحيث يثبت الموضوع ثبوته

٩ بحث يثبت ذلك
 ثبوته ضروريا كان
 ذلك بحيث يثبت لهذا
 ثبوته ضروريا وفيه
 نظر لان المقدم متناه
 انه يتمتع بتحقيق هذا
 دون ثبوته ذلك له
 ومعلوم انه لا يلزمه
 التالى هذا ان اخذ
 الوجوب بحسب
 مفهوم الموضوع
 والمحمول وان اخذ
 بحسب الذات التي
 صدق عليها امتنع
 اختلافهما فيه واستدل
 الامام على الاختلاف
 بعدم حفظ العكس
 جهة الاصل وفيه
 نظر فان نسبة المحمول
 عند العكس
 بالموضوعية لا
 بالمحمولة متى

ضرور يا وفيه نظر لان الملازمة ممنوعة اذ المقدم وهو وجوب موضوعية الموضوع
 أي قوله اذ كان هذا بحيث يثبت ذلك ثبوتاً ضرورياً باعتناء أنه يمنع تحقق الموضوع
 دون ثبوت المحمول له ومعلوم أنه لا يلزم التثالي وهو وجوب محمولية المحمول أي
 قوله كان ذلك بحيث يثبت لهذا الموضوع ثبوتاً ضرورياً باقائه ليس يلزم من امتناع
 تحقق الموضوع بدون ثبوت المحمول له امتناع تحقق المحمول بدون ثبوته
 للموضوع هذا ان اخذنا الوجوب بحسب مفهوم الموضوع والمحمول اما اذا
 اخذ بحسب الذات التي صدق عليها امتنع اختلافاً في الوجوب لامتناع تحقق
 موضوعية الموضوع للمحمول في ذات بدون تحقق محمولية المحمول عليه في تلك
 الذات وبالعكس وههنا شيء وهو ان الكلام في التسعينين المستعنيين في القضية
 واعتبارهما اما هو بالنسبة الى ذات الموضوع فاخذها باعتبار مفهوم الموضوع
 والمحمول اخراج للكلام الى غير المقصد وعند هذا تبين ان الحق مع صاحب
 الكشف واستدل الامام على اختلاف التسعينين بانهما لو اتفقتا لحفظ الاصل جهة
 العكس والى ذلك منتف وفيه نظر اذ الملازمة ممنوعة لعدم بقاء الموضوعية والمحمولية
 في العكس فان نسبة المحمول الى الموضوع فيه بالموضوعية (قوله قال الامام) في المخص
 ان النسبة هي جزء القضية وهناك نسبتيان فالجزء اية نسبة اضطررت الاقوال
 فيها قال الامام في المخص النسبة التي هي جزء القضية موضوعية الموضوع ومحمولية
 المحمول خارجة عنها وقال في شرح الاشارات الرابطة تعتبر بنسبة
 الى الموضوع ولذلك كانت كقيمتها
 جعل ههنا نسبة المحمول الى موضوع داخلية وثم خارجة وزعم المصنفان الظاهر
 الاول لان موضوعية الموضوع نسبة يكون الجهة كيفية لها والنسبة التي هي الجهة
 كيفية لها هي جزء القضية اما الكبرى فظاهر ولما الصغرى فلان جهة القضية
 تختلف باختلاف كيفية الموضوعية فتي كانت ضرورة كانت القضية ضرورية
 وان كانت محمولية المحمول غير ضرورية كما في الواجب الاعم ومتي كانت غير ضرورية
 كانت القضية غير ضرورية وان كانت محمولية المحمول ضرورية كما في الخاصة
 المفارقة واما قال الظاهر الاول لقيام الاحتمال ههنا وهو مساواة جهة القضية لكيفية
 الموضوعية فلا يكون الجهة نفسها وان غلب ذلك على الظن لاختلافهما باختلاف
 الكيفية الموضوعية وانت خير بان محمولية المتبصرة في القضية كذلك ايضا على
 ان جعله الجهة كيفية نسبة المحمول الى الموضوع في فصل الوجهات يخالف هذا
 الظاهر والفصل اجزاء القضية حتى يبين الحق فتقول قد سبق إيماء الى ان القضية
 لا تحصل في العقل الا اذا حصلت اربعة اشياء مفهوم الموضوع كزيد ومفهوم
 المحمول كالكتاب ولا شك انه من حيث المفهوم يمكن النسبة الى امور كثيرة فلا بد

وقال الامام في المخص
 التي هي جزء القضية
 موضوعية الموضوع
 وقال في شرح
 الاشارات ان
 الرابطة تعتبر بنسبة
 المحمول الى الموضوع
 ولذلك كانت كقيمتها
 جهة القضية وبينهما
 تناقص والظاهر
 الاول لكون الجهة
 كيفية الموضوع
 وبالله التوفيق

من تعقل نسبة نبوتية بينه وبين زيد والرابع وقوع تلك النسبة اولاً وقوعها لها
لم يحصل في العقل ان تلك النسبة واقعة اوليست بواقعة لم تحصل ماهية القضية
ولو تصور مفهومها الموضوع والمحمول ولم يتصور النسبة بينهما امتنع تحقق الحكم
فلا يحصل ماهية القضية ايضا وان كان ربما يحصل النسبة بدون الحكم كالتشكيك
او المتوهمين فكل من الامور الاربعة اذا ارتفع ارتفعت ماهية القضية لوجودها
فقط فهي اجزاؤها لكنها في القضية السالبة خسة اذ لا وقوع عند التفصيل
شيثان فالنسبة التي هي جزء القضية هي التي ورد عليها الایجاب والسلب ثم اذ حصل
الحكم حدث زيد صفة اعني انه موضوع وللكاتب صفة اخرى وهي انه محمول
فالوضعية والمحمولية انما تتحققان بعد تحقق الحكم اذ لا معنى للوضعية الا كونه
محكوما عليه ولا معنى للمحمولية الا كونه محكوما به وما لم يتحقق الحكم لم يصير احدهما
محكوما عليه والاخر محكوما به فكل من التبيين ليس بمقدم على الحكم والنسبة التي
هي جزء القضية متقدمة عليه فلا يكون احدهما نسبة هي جزء القضية نعم اذا تحقق
الحكم يبرهن تلك النسبة انها نسبة المحمول الى الموضوع فان النسبة التي هي
مورد الایجاب والسلب هي نسبة الكاتب الى زيد لانه نسبة زيد الى الكاتب ولذلك قيل
ان الجهة عارضة لها لا بمعنى ان الجهة عارضة للمحمولية بل لما صدقت هي عليها
ونحقت قبلها بمرتين فحقق هذا الموضوع على هذا النسق وامج من لوح ذهنك
ماقولون ويزخرفون فلا شبهة بعد شروق الحق المبين (قوله الفصل الثالث
في انصوص والاهمال) القضية الجلية لها تفسيرات بحسب الذات وبحسب العارض
كالوحدة والكثرة ولما كانت اجزاؤها اذاعت وكلت هي الموضوع والمحمول
والرابطة والجهة فهي تنقسم باعتبار كل واحد منها والتفسيرات الخمسة مرتبة
في خمسة فصول وقد اشير في الفصل المتقدم الى اتسامها باعتبار الرابطة وفي هذا
الفصل الى اتسامها باعتبار الموضوع فموضوع القضية الجلية ان كان جزئيا حقيقيا
سميت مخصوصة وهي موجبة ان كانت نسبة محمولها الى موضوعها بانه هو كقولنا
زيد كاتب وسالية ان كانت النسبة بانه ليس هو كقولنا زيد ليس بكاتب وان كان كلياً
فان لم يذكر فيها السور بل اهلل بيان كية الافراد والسور ههنا هو اللفظ الدال
على كية الافراد للموضوع سميت مبهمة اماموجبة كقولنا الانسان حيوان وسالية
كقولنا الانسان ليس بحيوان وان ذكر فيها السور سميت محصورة ومسورة كقولنا
كل انسان حيوان ولما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع لوحظ حاله في تسمية تلك
الاقسام بتلك الاسماء واعترض عليه بان ههنا قضايا خارجة عما ذكر ثم مثل الانسان
نوع والحيوان جنس او كلى صادق على كثيرين واعتذر عن ذلك بوجهين الوجه
الاول انها مندرجة تحت المخصوصة ووجه ذلك بامور الاول ان الموضوع انما

الفصل الثالث في
انصوص والاهمال
والحصر وفيه
مباحث الاول
في اتسام القضية
اليها لموضوع القضية
ان كان جزئياً سميت
مخصوصة موجبة
وسالية وان كان كلياً
فان لم يذكر فيها
السور وهو اللفظ
الدال على كية افراد
الموضوع سميت
مبهمة الموجبة وسالية
وان ذكر سميت
محصورة ومسورة
من

يكون كلياً لو كان الحكم عليه باعتبار ما صدق عليه لانه لو لم يكن مأخوذاً بهذا الاعتبار لم تكن كليته وهى صدقه على كثيرين معتبرة والمراد من التقسيم ان الموضوع اما ان يحكم عليه باعتبار كليته اى صدقه على كثيرين اولا والثانى هو المخصوصة والاول هو المحصورة او الهملة على هذا يندرج جميع تلك القضايا تحت المخصوصة فان المخصوصة حيث هى التى حكم فيها لا باعتبار كلية الموضوع سواء كان موضوعها جزئياً حقيقياً او لا يكون بل كلياً لا يعتبر صدقه على كثيرين الثانى ان الموضوع فى تلك القضايا مقيد بقيد العموم فان الانسان من حيث انه عام هو النوع والحيوان من حيث انه عام هو الجنس والمقيد بقيد العموم جزئى لطلق الطبيعة فتكون مخصصة لا يقال لو كان موضوع هذه القضايا مقيداً بالعموم لصدق عليه انه مقيد بالعموم فهذا الحكم ان اعتبر فيه تقيد الموضوع باعتبار يعود الكلام فى حل ذلك الاعتبار عليه والتسلسل باطل فلا بد من الانتهاء الى موضوع لم يقيد باعتبار وحيث يصح التقضى بتلك القضية لانا نقول هذا التسلسل فى الامور الاعتبارية فتقطع بانقطاع الاعتبار الثالث ان الحكم فى تلك القضايا ليس على ما صدق عليه موضوعها بل على نفس الطبيعة فلا يخلو اما ان يكون موجوداً فى الخارج فيكون مخصصاً وحيث تكون القضية مخصصة او موجودة فى العقل والموجود فى العقل صورة شخصية فى نفس شخصية فتكون القضية ايضا مخصصة * واعلم ان القول باندرج تلك القضايا فى المخصوصة يبطل قاعدة لهم وهى تنزيلهم المخصوصات بمنزلة الكليات حتى يوردونها فى كبرى الاول فيقولون هذا زيد انسان ويستفهم منه هذا انسان فلواندرجت فى المخصوصة بطلت هذه القاعدة لصدق قولنا زيد انسان والانسان نوع مع كذب قولنا زيد نوع لا يقال انما لا يتجهمنا لعدم اتحاد الوسط فان محمول الصغرى هو الانسان من حيث هو وموضوع الكبرى الانسان المقيد بقيد العموم لانا نقول موضوع الكبرى هو الطبيعة من حيث هى وقيد العموم انما جاء من قبل المحمول فاما قبل الحكم على الانسان بالنوع نعم بالضرورة انه لا يقيد بقيد اذ ليس يفهم من الانسان الانسان من حيث انه عام غاية ما فى الباب انه يصدق الانسان من حيث انه عام نوع لكن لا يلزم منه كذب قولنا الانسان من حيث هو نوع فان قلت الكلية والتوهمية والجنسية لا تلحق طبائع الاشياء من حيث هى والالكائنات الاشخاص كليات بل من حيث ان لها نسبة واحدة الى امور متكررة وهو معنى العموم فنقول فرق بين ثبوت امر للطبيعة من حيث هى واثباتها فانما تثبتنا للطبيعة الانسانية قريباً نضمها وضماً من حيث هى اى مع قطع النظر عن عوارضها ولواحقها ونحكم عليها بان لها نسبة واحدة الى صفة مع ان هذا المحمول ليس بنات لها من حيث هى بل من حيث انها موجودة فى العقل فليس يجب

ان كل ماله دخل في ثبوت المحمول في نفس الامر يكون ملاحظا للعقل في الحكم
وقيد الموضوع والالم يكن الانسان في قولنا الانسان ضاحك موضوعا بل
الانسان من حيث انه متجه الى غير ذلك مما لانهاية له من النظائر وهذا يدل
بالخصوص على فساد التوجيه الثاني على اننا لو فرضنا ان الموضوع في مثل قولنا
الانسان نوع انسان مقيد بالعموم لم يكن ذلك شخصيا لانه ليس بجزئي حقيقي
حتى تصكون القضية مخصوصة فان قلت الطبيعة المقيدة بالعموم لانه لا تكون مشتركة
بين كثيرين والالصدق اسم الطبيعة العامة وحدها على الجزئيات فتكون الجزئيات
التي هي امور خاصة طبائع عامة هدف قلت انما يكون خلفا لو كانا جزئياتها
حقيقة وهو ممنوع فان قلت لو كان لها جزئيات فلا يخلو اما ان تنتهي جزئياتها
الى الجزئيات الحقيقية فيلزم ان تكون جزئية عامة وهو محال ولا تنتهي فيلزم ترتب
جزئياتها الى غير النهاية مرارا غير متناهية وهو ايضا محال فسيانك جوابه
عن قريب ثم لو كانت الطبيعة المقيدة بالعموم جزئية حقيقة لم يصدق عليها
النوع والجنس والالكانت كلية وجزئية وايضا العموم مفهوم كلي وقد تقرر
في غير هذا الفن ان تعيد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية على ان ههنا قضيا لا يمكن
ان تؤخذ موضوعاتها باعتبار العموم مثل الحيوان مقوم الانسان والانسان محمول
على زيد والانسان لا عام ولا خاص الى غير ذلك من الاحكام الجارية على الماهية
لا بشرط شيء واما التوجيه الثالث فيقتضي ان يكون المحكوم عليه هو الصورة الذهنية
وليس كذلك بل ماله الصورة وهو ليس بجزئي والوجه الثاني انها من المهملة لعدم
ذكر السور فيها وهذا يبطل قاعدة لهم ايضا وهي ان المهملة في قوة الجزئية لانه
يصدق الانسان نوع ولا يصدق بعض الانسان نوع لان الحكم في الجزئية على بعض
ما حكم عليه في الكلية والحكم في الكلية على جزئيات الموضوع فيكون الحكم
في الجزئية على بعض الجزئيات فيكون معنى قولنا بعض الانسان نوع بعض جزئيات
الانسان نوع وهو ليس بصادق لا يقال لانهم كذب قولنا بعض الجزئيات الانسان نوع
وسند المنع من وجهين الاول ان الانسان اعم من الانسان الكلي والشخصي
فالانسان الكلي بعض ما يصدق عليه الانسان وهو المحكوم عليه بكونه نوعا فيصدق
بعض الانسان نوع وكذلك الحيوان الكلي بعض ما يصدق عليه الحيوان فان قلت
انا ننقل الكلام الى الانسان الذي هو اعم من النوع والشخص ونحكم عليه بحكم
لا يصدق على شيء مما عتبه من الانسان الشخصي والكلي كما نقول الانسان اعم
من النوع والشخص فهذه قضية موضوعها كلي ولا يصدق جزئية والاعاد الكلام
وتسلسل قلت كل واحدة من هذه القضايا مهمة ويصدق جزئية وهذه الاعتبارات
لا يقف الذهن فيها على حد فان الانسان الذي هو اعم من الانسان النوعي
والشخصي فرد من افراد الانسان الثاني لاشك ان للانسان صورة عقلية

في الاذهان وهي مشاركة للانسان في الماهية على ما تحقق في فن الحكمة فهي
افراد لطلق الانسان والنوع انما يصدق عليها فيصدق بعض افراد الانسان نوع
لانا نقول هب ان ذات الموضوع في كل قضية من هذه القضايا مقيد بقيد الان هذا
القدر لا يكفي في صدقها جزئية فان الحكم في الجزئية على بعض الجزئيات الشخصية
او النوعية ولا شك ان تلك القيود لا تقيد تنخص الموضوعات او نوعيتها فلا يلزم
صدقها جزئية واما حديث الصور فكاذب لانها مخالفة بالطبيعة لمفهوم الانسان
وهو امر واحد لا يتعدد بتعدد اذهان فالحكم انما هو عليه لاطليها فلا يلزم بعض
افراد الانسان نوع وربما يوجد الاصراض بطريق المنع فيقال لأم ان القضية
ان لم يبين فيها كمية افراد الموضوع تكون مهمة وانما تكون كذلك لو كان
الحكم فيها على ما صدق عليه الموضوع لما اذا كان الحكم على نفس الطبيعة
او عليها من حيث انها عامة فلا حيث استصوبه المتأخرون وزاد بعضهم ترديدا
آخر وقال ان لم يبين كمية الافراد فان كان الحكم على ما صدق عليه الكلي فهي المهمة
ولن كان الحكم على نفس الكلي من حيث انه عام فهي الطبيعة ويقرب منه ما ذكره
المصنف في الايضاح ان الحكم على مفهوم الكلي اما ان يكون حكما عليه من حيث
يصدق على الجزئيات وهي الطبيعة او حكما على الجزئيات من حيث يصدق
عليها الكلي وهو المحصورة او المهمة فورد عليه الامر ان احدهما قد يفتي ههنا
قسم آخر وهو ان الحكم على الكلي من حيث هو الثاني ان نسمية تلك القضية
طبيعية غير مناسبة لان الحكم فيها ليس على الطبيعة من حيث هي بل على القيد
بالعموم ومنهم من قال موضوع القضية ان لم يصلح لان يقال على كثيرين فهي
المخصوصة سواء كان شخصا او مقيدا بالعموم كتوكلنا الانسان نوع وان يصلح لان يقال
على كثيرين فخلق الحكم اما الافراد فهي اما محصورة او مهمة او نفس الكلي
وهي الطبيعة فساد الابحاث المذكورة في جعل العامة مخصوصة وقيل الموضوع
اما ما صدق عليه الطبيعة وهي المحصورة او المهمة واما نفس الطبيعة فلا يخلو
امام قيد الشخص وهي المخصوصة او مع قيد العموم وهي القضية العامة او من حيث
هي هي وهي الطبيعة * والحق ان القيود لا تعتبر مع الموضوع مالم يؤخذ الموضوع
معها فاذا حكم على الانسان بحكم لا يكون ذلك الحكم من حيث انه عام او خاص او غير
ذلك فانه لو اعتبر القيود التي يصلح احدها مع الموضوع لم تنحصر القضية في الاربعة
والخمس * نعم اذا قيد الموضوع بقيد وذلك للموضوع المقيد ان كان جزئيا حقيقيا
يكون القضية مخصوصة وان كان كليا يجرى اقسامه فيه فالاولى ان يرع القسمة
ويقال موضوع القضية ان كان جزئيا حقيقيا فهي المخصوصة وان كان كليا فالحكم
ان كان على ما صدق عليه فهي المحصورة او المهمة والا يكون الحكم على نفس

٢ ان القيد لا يعتبر مع
للموضوع مالم يؤخذ
للموضوع معه
(نعمه)

طبيعة الكلى سواء قيد بقيد كقولنا الانسان من حيث انه عالم نوع او لم يقيد
كقولنا الانسان نوع الا ان الواجب ان لا يعتبر القيد عالم بقيد الموضوعه صريحا
فال موضوع في هذا المثال ليس الا الانسان اللهم الا ان يصرح بالقيد وكيف كان فال قضية
طبيعية فان الحكم في احد القسمين على طبيعة الكلى المقيد وفي الاخر على طبيعة الكلى
المطلق ولما لم تكن القضية الطبيعية مقبولة في العلوم وكان المراد حصرة القضايا
المقبولة فيها حصرة القضايا في الثلاثة في دفع الاعتراض بهذا فيه فانه انما يرد لو كان المقسم
مطلق القضية وليس كذلك بل مورد القسمة القضية المقبولة في العلوم لا يقال كما
ان القضية الطبيعية لم تعتبر في العلوم كذلك القضية الشخصية لان العلوم لا يبحث
عن الشخصيات بل عن الكليات لانا نقول اعتبار القضية الكلية يوجب اعتبار
القضية الشخصية لان الحكم فيها على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون مقبولة
بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم الاعتبار مطلقا هذا غاية الكلام في هذا المقام
* وانه للوفق على تحقيق الرام * (قوله وهي اما موجهة كلية) المحصورات
اربع لان الحكم فيها اما بالاجاب او بالسلب والاما كان عاما على كل الافراد او على
بعضها فان حكم بالاجاب على كلها فهي موجهة كلية وسورها كل كقولنا كل انسان
حيوان وان حكم بالاجاب على بعضها فهي موجهة جزئية وسورها بعض وواحد
كقولنا بعض الحيوان او واحد منه انسان وان حكم بالسلب على كلها فهي سالبة
كلية وسورها لاشئ ولا واحد كقولنا لاشئ ولا واحد من الانسان بحجر وان حكم
بالسلب على بعضها سالبة جزئية وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا
ليس كل حيوان انسانا والفرق بين الاسوار الثلاثة ان الاول اى ليس كل يدل على رفع
اثبات كل واحد بالمطابقة فان ما يفهم ضريحنا من قولنا ليس كل حيوان انسانا
ان الاجاب الكلى مرتفع لكن رفع اثبات كل واحد اما برفع الاثبات عن كل واحد
او برفع الاثبات عن البعض وعلى كلا التقديرين رفع الاثبات عن البعض
محقق فهو دال عليه بالالتزام ولان السلب الجزئى لازم فيه بطريق القطع والسلب
الكلى بالاحتمال اختص سورا بالسلب الجزئى اخذنا بالمعطوع المتيسف وتركنا
للمحتمل المشكوك فان قلت فعلى هذا لا يكون السالبة الجزئية تقيضا للموجبة الكلية
لان نقبض الشئ رفعه مطلقا فتقبض قولنا كل (ج) (ب) ليس كل (ج)
(ب) والسلب الجزئى لازم منه ولازم التقيض لا يكون تقيضا والاعتداد
التقيض وهو محال فتقول لما كان السلب الجزئى لازما له مآ وبازل منزله
كما هو دأبهم في ما ر القضايا وفي عبارة المصنف حيث قلنا والاول لسب الحكم عن الكل
بالمطابقة مساهلة لانه ان اراد بالكل كل واحد ولانك ان سلب الحكم من كل واحد
سلب كلى امتنع ان يكون سور السلب الجزئى وان اراد به الكل من حيث هو كل

وهي اما موجهة
كلية وسورها كل
اوجزئية وسورها
بعض وواحد واما
سالبة كلية وسورها
لاشئ ولا واحد
اوجزئية وسورها
ليس كل وليس بعض
وبعض ليس الاول
لسلب الحكم عن
الكل بالمطابقة
وعن البعض بالالتزام
والاخير ان بالعكس
والاول منهما قد
يذكر للسلب
الكلى ولا يذكر
للايجاب البنية
والثاني بالعكس
وفي كل لغة
سور يخصها متن

قَمَن حَقْدَانِ يَرْدَعِي
الموضوع اذا المحمول
عليه الشيء قد يشك
في كونه كل الافراد
او بعضها او كليهما
ذلك في المحمول على
الشيء فاذا اورد عليه
فقد انصرف عن
الواجب وسبغت
القضية معرفة
واقسامها اربعة لان
المحمول السور اما
جزئي او كلي وكيف
كان فوضوعه كذلك
ونشرط صدق
المعرفة ان كان احد
طرفيها شخصاً مسوراً
او محمولاً موجبا
او سلباً جزئياً
في اختلاف طرفيها
في دخول حرف السلب
عليهما والافه في
مادة الامتناع وما
يوافقها في الكيف
في مادة الامكان
وتقصيده في مادة
الوجوب وما يوافقها
في الكيف من مادة
الامكان من

لم يلزم السلب الجزئي لجواز ان يكون الشيء سلباً عن مجموع الافراد ثابتاً لكل
واحد الا ان المراد سلب الحكم الكلي كما ذكرناه والاخير ان بالعكس اي بعض
ليس وليس بعض يدلان على سلب الحكم عن البعض بلطابقة وعلى رفع اثبات
كل واحد بالالتزام لامتناع ان يتحقق رفع اليجاب عن البعض بدون رفع اثبات
كل واحد وفي دلالة ليس بعض على سلب الحكم عن البعض بلطابقة نظر لان مفهومه
الصريح رفع اليجاب الجزئي كما ان مفهوم ليس كل رفع اليجاب الكلي والصواب
ان يقال ليس لكل وليس بعض اما ان يعتبر سلبها بالتقياس الى القضية التي
بعدمها او بالتقياس الى محمولها فان اعتبر سلبها بالتقياس الى القضية فليس كل
مطابق لرفع اليجاب الكلي وليس بعض لرفع اليجاب الجزئي وان اعتبر بالتقياس الى
المحمول فليس كل مطابق للسلب الكلي وليس بعض للسلب الجزئي هذا هو الفرق بين
الاول والاخيرين واما الفرق بينهما فهو ان الاول منهما فهو ليس ليس بعض
قد يذكر للسلب الكلي اذا جعل حرف السلب فيه رافعاً للموجبة الجزئية ولا يذكر
للايجاب البتة لان شان حرف السلب رفع ما بعده فيتنعج اليجاب والتناقى بالعكس
اي بعض ليس لا يذكر للسلب الكلي لوضع البعض اولاً وحرف السلب اذا توسط يقتضي
رفع ما تأخر عنه عما تقدمه وهو البعض ههنا فلا يكون اسلباً عنه وقد يذكر اليجاب
اذا جعل جزءاً من مفهوم المحمول وفي كل لغة اسوار تخصها كالاسوار المذكورة في النونية
وههنا وهي هج للكتبتين وبرخي هست وبرخي يست للجزئين في لغة الفرس وعلى
هذا قياس سائر اللغات (قوله ومن حقه) من حق السور ان يرد على الموضوع
الكلي اما اورد على الموضوع فلان الموضوع بلطيفة كما متبين هو الافراد وكثيرا
ما يشك في كونه كل الافراد او بعضها فست الحاجة الى بيان ذلك بخلاف المحمول
فانه مفهوم الشيء فلا يقبل الكلية والجزئية واما اورد على الكلي فلان السور يقتضي
التعدد فيما يرد عليه والجزئي لا تعدد فيه فاذا اقترن السور بالمحمول او بالموضوع
الجزئي فقد انصرف القضية عن الوضع الطبيعي وتسمى معرفة والمصنف لم يعتبر
ههنا لانصرف من جهة الموضوع وحصر اقسام المعرفة في الاربعة لان المحمول
السور اما جزئي او كلي واما كان فوضوعه اما كلي او جزئي وبين في الضابطة
حكم ما يكون احد طرفيها شخصاً مسوراً وهو اهم من ان يكون موضوعاً او محمولاً
وقبل الخوض في بيان الضابطة لابد من تهديد مقدمتين احدهما ان نسبة المحمول
الى الموضوع باليجاب اما ان تكون بالوجوب والامتناع والايمان لانه اما ان يستحيل
انفكاكه عن الموضوع فيكون القضية واجبة وتسمى مادة الوجوب او لا يستحيل
وحينئذ اما ان يستحيل ثبوته له فالتبعية متممة وتسمى مادة الامتناع او لا فالتبعية متممة
وتسمى مادة الامكان الخاص والممكن اما ان يكون ثابتاً للموضوع بالفضل فهو الموافق

للوجوب او سلبا عنه فهو الموافق للامتناع في الكيف والمواد في التهرقات
 لا تعتبر بالقياس الى انفسها بل بالقياس الى اجزاء محمولاتها فاما اذا قلنا كل انسان
 لاشي من الحيوان كان مادة محمولة الامتناع وانما الوجوب في مادة جزء منه وهو
 الحيوان وما يقولون السور مقرون بالمحمول في التهرقات فهو قول ليس بصحيح
 والقول الحقيقي ان السور جعل مع شيء آخر محمول لا نعم كان محمول باعتبار نسبتته
 الى الموضوع فاذا قرن به السور فقد صار المحمول ليس بمحمول بل جزء منه وانتقل
 اعتبار الصدق والكذب الى نسبة الواقعة بين الجملة والموضوع * وثانيهما
 ان اعتبار السلب والايجاب في القضية ليس بثبوت طرفيها او بسلبهما بل بحسب ارتباط
 المحمول بالموضوع او بسلبه عنه فكما كان المحمول مرتبطا بالموضوع ثابتا له كانت
 القضية موجبة ومتى رفع الربط اليجابي كانت سالبة والحرف الذي يدل على رفع الربط
 فهو حرف السلب ثم لا يخلوا اما ان يكون طرفا القضية مختلفين في اقتران حرف
 السلب بهما او لا يكونا مختلفين فان كان مختلفين بان اقترن حرف السلب باحدهما دون
 الاخر او اقترن باحد هما زوجا وبالآخر فردا تكون القضية سالبة فاذا قلت ليس
 ليس زيد ليس بكتاب فقد رفعت رفع المحمول وهو رفع المحمول فتكون
 سالبة وان لم يكن طرفا القضية مختلفين في الاقتران تكون القضية موجبة سواء لم يقترن
 حرف السلب باحدهما اصلا او اقترن ولم يختلف بالعدد كما اذا قلت ليس ليس زيد
 ليس ليس بكتاب هكذا قيل وفيه نظر لان اختلاف طرفي القضية في الاقتران لا يستلزم
 كونها سالبة فانه لو اقترن حرفا سلب بالمحمول ولم يقترن بالموضوع اصلا او بالعكس
 تكون القضية موجبة مع اختلاف طرفيها في الاقتران نعم سلب القضية يستدعي
 اختلاف طرفيها في الاقتران لكن المتصلة التزامية الكلية لانعكس كلية والاولى
 ان يقال حرف السلب في القضية اما ان يكون فردا او زوجا فان كان فردا فالقضية
 سالبة والا فموجبة واللية ظاهرة اذا عرفت هذا فتقول متى تحقق احد الامور
 الثلاثة وهو اما ان يكون احد طرفي القضية شخصا سويا او يكون المحمول كليا
 مقترنا به سور ايجاب كلي او سور سلب جزئي وجب في صدق القضية اختلاف
 طرفيها في الاقتران بحرف السلب وذلك لان القضية في احدى الصور الثلاث انما
 تصدق اذا كانت سالبة وانما تكون سالبة اذا اختلف طرفاها في الاقتران بيان الاول
 اما في الصورة الاولى فلان الموضوع لما لم يكن له افراد امتنع ثبوت المحمول لكلاهما
 او بعضهما والمحمول لما لم يكن له افراد استحال ثبوت كلاهما او بعضها للموضوع
 واما في الصورة الثانية فلان ايجاب كل واحد واحد لشيء متمتع واما في الثالثة فلان
 كذب ايجاب كل واحد يستلزم صدق السلب الجزئي ويسان الثاني انه لو لم
 يختلف طرفا القضية في الاقتران فاما ان لا يقترن بهما حرف السلب اصلا او اقترن بهما

واتفقا في العدد وإما كان تكون القضية موجبة وحتى لم يتحقق الأمور السالبة بل يكون
المحمول أماموجبا جزئيا أو سلبا كلياً فهو أى الاختلاف المذكور على تقدير فسرط
صدق القضية اختلاف طرفيها في الاقتزان أن كانت في مادة الامتناع أو يوافقها
من الامكان لأن بعض أفراد المحمول يتمتع الثبوت للموضوع في مادة الامتناع وليس
ينابت له فيما يوافقها من الامكان فيصدق السلب وحيث يجب الاختلاف لما مر
ونقيضه وهو اتفاق طرفيها في الاقتزان وعدمه أن كانت القضية في مادة الوجوب
وفما يوافقها من الامكان لأن بعض أفراد المحمول في مادة الوجوب واجب الثبوت
وفما يوافقها من الامكان ثابت فيجب اتفاق الطرفين في الاقتزان * وفي هذه
الضابطة نظر إذا الفرض من وضعها العلم بصدق ما يصدق من المعارف ويكذب
ما يكذب منها وإنما يحصل ذلك لو انعكس الشرط وليس كذلك لإبطال المراد
اختلاف طرفي القضية في الاقتزان معنى ولاخفاء انهما إذا اختلفا معنى في دخول
حرف السلب يكون القضية سالبة فانه لو تعدد في أحد الطرفين دون الآخر فلا
اختلاف في المعنى ضرورة أن سلب السلب إيجاب لا نقول لو كان المراد ذلك
لم يتصور تعدد حرف السلب في القضية لأن حرف السلب سواء كان في طرف الموضوع
أو المحمول رافع للإيجاب فلا يتصور اختلاف الطرفين أو اتفاقهما بل العبارة ههنا
باللفظ والصواب أن يقال متى تحقق أحد الأمور الثلاثة تصدق القضية لو كان حرف
السلب فيها فردا وتكذب لو لم يكن سواء لم يكن فيها حرف السلب أو كان ولم يكن
فردا بل زوجا والاصدق في مادة الامتناع لو كان فردا وفي الوجوب لو لم يكن أو يقال
الصدق فيها حيث تكون القضية سالبة وفي الوجوب حيث تكون موجبة * والاحصر
أن يقال أن كان المحمول كليا مسورا بسور إيجاب جزئي أو سلب كلي في مادة
الوجوب أو ما يوافقها تصدق القضية موجبة وإلا سالبة ولن فصل أقسام المعارف
ليحصل بها الإحاطة التامة فنقول انحراف القضية إما من جهة الموضوع
أو من جهة المحمول أو من جهتهما والانحراف من جهة الموضوع لا يكون إلا إذا
كان مخصصا مسورا أما بسور كلي أو جزئي والمحمول أما شخص أو كلي فإن كان
شخصا لا يتصور له الإفادة للوجوب أو الامتناع لأنه أن كان عين الموضوع وجب
ثبوته له وأن كان غيره وجب سلبه عنه وأن كان كليا يتصور له الأقسام الأربعة
للمواد وإما كان عاما أن يكون موجبا أو سالبا فالأقسام إذن مخصصة في أربعة وعشرين
وأما الانحراف من جهة المحمول فلا يكون إلا إذا كان مسورا بسور كلي أو جزئي
وعلى التقديرين أما شخص في القسمين من المواد أو كلي في الأقسام الأربعة
والموضوع أما شخص أو محصور كلي أو جزئي أو مهمل بضر الأربعة
في اثني عشر مبلغ ثمانية وأربعين فضررها إحصاى الإيجاب والسلب يحصل

[illegible]

[illegible]

الثاني في تحقيق المحصورات اذا قل كل (ج) (ب) لاضحية الجيم الكلي ولا الكل من حيث هو

كل بل كل واحد واحد
والفرق بين المفهومات
الثلاثة ظاهر ولو
عيناه احد الاولين
لم يتعد الحكم من
الاطراف الى الاخر
ولا نفس (الجيم)
ما حققته (ج) او ما
هو موصوف بانه
(ج) بل ما هو اعم منها

اذ اعتبار الاول
في موضوع القضايا
بمع ادراج الاخر
نعت الاوسط واعتبار
الثاني يوجب ان
يكون لكل موضوع
موضوع ثم اصطلاح
الشيخ بعد هذا على
ان يعني بكل (ج) كل
واحد واحد ما صدق
عليه جيم بالفعل
وقاما ولو في المستقبل
من حزيانه فعلى
هذا يخرج عنه مسمى
جيم وان صدق عليه
(جيم) ونحن نقدره
في ذلك والفارابي
لم يعتبر الصدق بالفعل
بل بالامكان اذا عرفت
هذا فقول الحكم
بالحقيقة باياه اما هو
على الذات التي صدق
عليها (ج) ويسمى
ذات الموضوع وما

سنة وتسعون قسما واما الانحراف من جهتهما فالمحمول للسور كل واحد
اما شخص في المادتين او كلي في الاقسام الاربعة والموضوع اما مسور بكلي
او جزئي فهذه اربعة وعشرون قسما فنضرب بها في الاربعة والسلب تبلغ ثمانية
واربعين وان اردت الامثلة فتأمل هذا الارجح وخذ الموضوعات من جدوليه والمحمولات
من الجدول الاول الاخر وركب بينهما كيف شئت تقف على امثلة جميع الاقسام
من غير مشقة وكلفة

صحيفة ١٢١

جدول

(قوله الثاني في تحقيق المحصورات) اهم المهمات في هذا الباب تحقيق المحصورات
لابناء معرفة الحجج التي هي للطلب الاعلى من هذا الفن عليها ووقوع الخطب العظم
بسبب الغفلة عنها وانما وضع البداية لتحقيق الموجبة الكلية لشرفها وتأدية
مهرقتها الى ادراك البواني بلقايسة فاذا قلنا كل (ج) (ب) فهذه ثلاثة امور
(كل) و (ج) و (ب) فلا بد من تحقيقها ضرورة ان تحقيق
الركب موقوف على اجزائه فالحال يطلق بحسب الاشتراك على مفهومات ثلاثة
الكلي وهو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة والكل من حيث هو كل
اي الكل المجموعي وكل واحد واحد والفرق بين هذه المفهومات من وجوه الاول
ان الكل المجموعي ينقسم الى كل واحد واحد والكلي ينقسم اليه الا ان اقسام
الكل المجموعي انقسام الشيء الى الاجزاء واتقسام الكلي انقسامه الى الجزئيات
الثاني انه يصدق على كل واحد منهما ما لا يصدق على الاخرين فانه يصدق على
الجيم الكلي انه لا يخلو عن احد الكليات الخمسة وعلى كل واحد انه شخص وعلى
الكل من حيث هو كل انه يمكن من حل الف الف من ولا يصدق على الآخرين الثالث
ان الكلي جزء لكل واحد وكل واحد جزء للكل المجموعي ومن البين المتأخرة بين
الكل والجزء لا يتساوى ان اريد بالكلي الطبيعي فلام انه جزء لكل واحد فان الكلي
الطبيعي محمول ولا شيء من المحمول بجزء وان اريد به المنطقي او العقلي فظاهر انهما
ليسا بجزء كل واحد لانا نجيب عنه بان المراد الكلي الطبيعي باعتبار ما كذا ذكره
صاحب الكشف اذا ثبت هذا التصور فنقول لسا ندعي ان الكل للبعين الاولين
لا يستعمل في القضايا بل ربما يقال كل انسان نوع ويراد به الكلي ويقال كل انسان

عبارة عنها: نولي الموضوع ووصفه (١٦) وقد يحدان وقد يشاران دام الوصف بدوام الذات اوله بدام

لا يهويه دار ونعني به المجموع بل نقول ان المعتبر في القياسات والعلوم هو المعنى
 الثالث لانه لو كان المعتبر احد المعنيين الاولين يلزم ان لا يتبع الشكل الاول الذي
 هو ابيض الاشكال فضلا عن مائر الاشكال لانه لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصفر
 حيثئذ اما اذا عيننا به الكل المجموع فليجوز ان يكون الاوسط اعم من الاصفر والحكم
 على مجموع افراد الاعم لا يجب ان يكون حكما على مجموع افراد الاخص فالك اذا قلت
 مجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان الوف الوف لم يلزم ان يكون مجموع
 افراد الانسان كذلك واما اذا عيننا به الجسيم الكلي فلتتباير بين الكلين الاصفر
 والاوسط والحكم على احد المتبايرين لا يجب ان يكون حكما على الاخر كقولنا الانسان
 حيوان والحيوان جنس طبيعي او عقلي ولا يلزم النتيجة اما لو عيننا المعنى الثالث يتعدى
 الحكم لكون الاصفر من افراد الاوسط حيثئذ ولا نعني بالجسم ما حقيقته (ج)
 ولا صفته (ج) بل اعم منهما وهو ماصدق عليه (ج) اما الاول فلانه يتمتع اندراج
 الاصفر تحت الاوسط فلم يتعد الحكم منه اليه لجواز ان يكون الحكم خاصا باحدى
 الحقيقتين دون الاخرى كقولنا ما حقيقة الانسان حيوان وما حقيقة الحيوان
 الناطق فالناطق خارج عنه واما الثاني فلانه لو اعتبر في الموضوع ان يكون وصفا يلزم
 ان يكون لكل موضوع موضوع الى غير النهاية واللازم باطل بيان الملازمة
 من وجهين الاول اما اذا قلنا كل (ج) (ب) كان معناه على ذلك التقدير
 كل ما هو موصوف (ح) فهو (ب) (فب) محمول على ما هو
 موصوف (ب) ففرضه (د) فيصدق كل (د ب) و (ج) يكون
 معناه كل ما هو موصوف (بد) فهو (ب) فيكون (ب) محمولا
 على ما هو موصوف (بد) ففرضه (ط) وهذا الى غير النهاية وفيه
 نظر لان ما هو موصوف (ب) ذات الموضوع فاذا فرضناه (د) لا يلزم
 ان يكون معناه كل ما هو موصوف (بد) وانما يكون كذلك لو كان (د)
 وصفا عنوانيا لان البحث على تقدير ان يكون كل عنوان وصفا على تقدير
 ان كل ذات موضوع وصف (ب) الثاني ان (ج) لو كان وصفا والوصف
 يمكن حله على موصوفه امكن حل (ج) على موصوفه وهو (د) بالفرض
 فيصدق (د) (ج) ويكون معناه كل ما هو موصوف (بد) فهو
 (ج) وهكذا الى ما لا يتناهى والفرق بين هذا التوجيه والاول ان بيان لزوم
 التسلسل ثمة من جهة وصف المحمول وههنا من جهة وصف الموضوع وفيه
 ايضا نظر لانا لانم ان كل وصف يمكن حله على ذلك التقدير وانما يمكن حله لو لم يمكن
 موضوعه ذاتا بل صفة لثني آخر والاولى ان يقال تفسير القضية لابد ان يكون
 عما منطبقا على جميع القضايا المستعملة في العلوم لتكون احكامها قوانين كلية

فلو كان المراد ما صفته (ج) لا يتناول ما حقيقته (ج) وكذا لو كان المراد ما حقيقته (ج) فيجب ان يكون المراد اعم منهما ليكون شاملا لجميع القضايا * ثم اصطلاح النسخ بعد هذا على اننا نغني بالجيم (ج) بالفعل وقتنا ما سواء كان في حال الحكم او في الماضي او في المستقبل والقارابي على ان المراد كل (ج) بالامكان ليتناول ماهو (ج) بالفعل وبالقوة والشع رأى النسخ لان اللفظ والعرف يساعدان عليه فان اليبعض لا يتناول الذات الخسالية عن البياض دائما وان امكن اتصافها به وذكر بعضهم انه يخالف التحقيق ايضا فان النطفة يمكن ان تكون انسانا فلو دخل في كل انسان كذب كل انسان حيوان وهو مضالطة بحسب اشتراك الاسم فان الامكان يطلق بالاشتراك على مقابل الفعل وهو القوة وعلى مقابل الضرورة وهو الامكان العام فان اريد بالامكان في قوله النطفة يمكن ان تكون انسانا بالقوة فهو صادق ولا يرد على القارابي اذ مراده بالامكان العام وان اريد به الامكان العام فلا تم صدق الانسان على النطفة بالامكان العام وظاهر انه ليس بصا دقي وكذا اصطلاحه على ان المراد كل واحد من جزئيات (ج) وهذا القيد يخرج مسمى (ج) اي مدلوله المطابق وان صدق عليه (ج) وانما اخرجناه عن الكل ليوافق العرف واللفظ لان قولنا كل انسان ضاحك انما يفهم منه عرفا ولفظا ان كل واحد من جزئيات الانسان ضاحك ولانه لو لا لكذب اكثر الاحكام الكلية على الخواص والاعراض لكذب قولنا كل كاتب انسان او كل ماش حيوان ضرورة ان مفهوم الكاتب ومفهوم الماشي ليس بانسان وحيوان وقال بعضهم لو اخذ المسمى مع الجزئيات فان اخذ مجردا يلزم كذب كثير من القضايا الكلية لان حكم المجرى يخالف حكم المعين وان اخذ من حيث هو هو يكون الحكم عليه هو الحكم على الجزئيات اذ هو من حيث هو في ضمن الجزئيات وحيث لا فائدة في اخذه مع الجزئيات وهذا انما يتم لو كان الحكم عليه من حيث انه موجود في الخارج اما اذا لم يكن من هذه الهيئة لم يلزم ان يكون الحكم عليه حكما على الجزئيات سواء كان الحكم عليه من حيث انه موجود في العقل او مطلقا والتحقيق يقتضي ان التقييد بالجزئيات ليس لاجراء مسمى (ج) فان مسمى (ج) لا يصدق عليه (ج) لان المحمول ايضا مفهوم (ج) ولا يمكن تصور الحمل والوضع في شيء واحد فان قلت نحن نفعل بالضرورة ان (ج) (ج) غايته ما في الباب انه هذان لكن كونه هذين لا ينافي صدقه قلت فرق بين هذا وبين مانع بصدده فان معنى هذا الحكم على افراد (ج) (ج) وهي مغايرة لمفهوم (ج) ومعنى ذلك ان مفهوم (ج) مفهوم (ج) فان هذا من ذلك * وبهذا التحقيق نحل ما اورد على النسخ وهو انه حقق القضية في الاشارات بحيث عم مسمى (ج) وفي الشفاء بحث خرج عنه

مسمى (ج) فبين كلاميه متافاة بل لاخراج المساوي والاعم فان اول ما يفهم من كل (ج) كل ما يقال عليه (ج) سواء كان كلياً او جزئياً لكن التعارف خصصه بالجزئيات * والمراد بالجزئيات الجزئيات الاضافية لا الحقيقية ولا كل جزئيات اضافية كيف يتفق حتى ان طبيعة (ج) اذا قيدت بقيد او بعرض من القيود والاعراض الغير المتناهية تكون داخلية في كل (ج) بل المراد بها الجزئيات النخصية ان كان (ج) نوعاً او ما يماثله من الفصل والخاصة والشخصية والنوعية ان كان (ج) جنساً او نحوه من فصله والعرض العام لا يقال هذا بشكل بالاحكام على الكليات كقولنا كل نوع كذا او كل كلي كذا فان افراد الكليات لو كانت شخصية امتنع صدق الكلي عليها فان قيل كل كلي فلا بد ان يكون له اشخاص فانها نهاية سلسلة الكليات فلو لم ينته اليها لم ترتب الجزئيات الاضافية الى غير النهاية مراراً غير متناهية وافراد الجزئيات افراد الكلي فيكون الانخفاض افراد كل كلي فوقها يقال لا يمكن ان افراد الجزئيات افراد الكلي وانما يكون كذلك لو صدق الكلي على افراد الجزئيات فان الانسان من افراد النوع وافراده ليست افراد النوع لانا نقول المقصود بتحقيق القضايا المستعملة في العلوم الحكمية واما القضايا المستعملة في هذا الفن فلما كان مرادهم منها يتناهيما يتهم لم يتنجح الى تعريف وتعليم اذا عرفت هذا فنقول الحكم بالحقيقة بمفهوم الباء على ذات (ج) وتحقيقه انه لما تبين ان الحكم على جزئيات (ج) والجزئيات قد تكون بالنسبة الى الذات التي يصدق عليها (ج) وقد يكون بالنسبة الى مفهوم (ج) كالضاحك فان افرادة بحسب الذات التي يصدق عليها احق الانسان زيد وعمرو وبكر وغير ذلك وبحسب مفهومه الضاحك العارض لزيد والضاحك العارض لبكر والضاحك العارض لعمرو وبالجملة حصصه العارضة للأفراد التي هي نوع بالنسبة اليها وخاصة بالنسبة الى مروضاتها فزايد ان يبين ان المراد بجزئيات (ج) جزئيات ذات (ج) لافهمومه وانما كان الموضوع بالحقيقة ذات (ج) والمحمول نفس الباء اما الاول فلاننا ان المراد (ج) ما يصدق عليه (ج) والذي يصدق عليه (ج) يكون متناً (ج) ومنشأ الوصف هو الذات واما الثاني فلانه لو كان المحمول ذات الباء لما صدقت ممكنة خاصة لانه لا يخلو اما ان يكون ذات الموضوع وذات المحمول متقاربن وهو باطل او متحدبن فيكون ثبوت ذات المحمول لذات الموضوع بالضرورة فلا يصدق الامكان الخاص ويلزم انحصار سائر القضايا في مادة الضرورة والذات التي يصدق عليها (ج) يسمى ذات الموضوع وما يعتبر به عنها عنوان الموضوع ووصفه والذات والعنوان قد يتحدان في الحقيقة كقولنا كل انسان حيوان وقد يتبايران في الحقيقة فربما يكون العنوان جزء الذات كقولنا كل حيوان مفترس وربما يكون مارضالها اما دائماً بدوام الذات كقولنا كل زنجبي اسود او غير دائم كقولنا كل كاتب مفترس الاصابع (قوله وقولنا وكل

وقولنا كل (ج)
(ب) بعد راية
الامور المذكورة
قد يعتبر تارة بحسب
الحقيقة اي كل ما
هو بحيث لو وجد
في الخارج لكان
(ج) فهو بحيث
لو وجد في الخارج
لكان (ب) وتارة
بحسب الوجود
الخارجي اي كل
ما وجد في الخارج
صادقاً عليه (ج)
صدق عليه (ب)
في الخارج ويهما
فرق فانه لو لم يوجد
من الاشكال الالمانث
صدق كل شكل
مثلث بهذا المعنى دون
الاول من

(ج ب) لا يخفى لمن له تأمل في المعاني ان قولنا كل (ج ب) بعد رعاية ما ذكرنا من الامور
 معناه كل (ج) في نفس الامر فهو (ب) في نفس الامر لكن قد ماء المنطقيين لم
 يفرقوا بين نفس الامر والخارج فقالوا ان معناه كل (ج) في الخارج فهو (ب)
 في الخارج فان قلت الوضع والمحل من الامور الاعتبارية فكيف يوجدان في الخارج
 لا يقال معنى القضية الخارجية ان ذات موضوعها موجود في الخارج ففي الخارج
 لا يتعلق الابدات الموضوع لاننا نقول من الرأس قولكم في الخارج اما ظرف
 لذات الموضوع والمحمول او لوصفهما او لصدقهما على الذات فان كان ظرفا
 لذات الموضوع والمحمول فقولكم ثابتا في الخارج يكون مستدركا لان ذات الموضوع
 هي ذات المحمول بعينها وان كان ظرفا لوصف فهو باطل لان الاوصاف ربما
 تنعدم في الخارج كما في المدولة وان كان ظرفا للصدق فهو ايضا باطل لما ذكرنا فنقول
 فرق بين قولنا يصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق متحقق في الخارج فلا
 يلزم من بطلان هذا بطلان ذاك ونسب الشيخ في الشفاء هذا المذهب الى الصفاة
 لوجهين احدهما ان محصله يرجع الى ان كل (ج) موجود في الخارج فهو (ب)
 وكل واحد من الموجودين في الخارج من (ج) بعض ما يوصف (ب) اذا لم يصرح
 بالشروط المذكور فتنقلب القضية الكلية جزئية وتأتيها من ههنا قضايا كثيرة
 موضوعاتها امور لا يلتفت الى وجودها كما اذا حكمنا على الاشكال الهندسية او على
 המתعات والعدومات ثم حقق القضية بان معناها كل ما قرضه العقل (ج) وجد
 في الخارج او لم يوجد فهو (ب) وحله المتأخرون على ان معناها كل ما لو وجد كان
 (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) وصار هذا الاعتبار فيما ينهم اعتبارا بحسب
 الحقيقة كما حقيقة القضية المستعملة في العلوم بخلاف الاعتبار الخارجي وههنا ابحاث لا بد
 من التنبيه عليها الاول ان مالو وجد تناول ماله دخل في الوجود وما يفرض وجوده
 في الخارج فصدق القضية بهذا الاعتبار لا يتوقف على صدق الطرفين على موجود
 في الخارج بل يصدق وان لم يكن شي من الموضوع موجودا في الخارج وبتقدير
 وجوده لا يكون الحكم مقصورا على الموجودات الخارجية بل على كل ما لو وجد
 سواء كان موجودا او لم يكن بخلاف الاعتبار الخارجي فانه يستدعي صدق
 الطرفين على الموجود الخارجي وقصر الحكم عليه الثاني انها اعتبروا انصاف
 ذات الموضوع (ب) لا في نفس الامر بل بفرض ادخلوا فيه الافراد
 المنتزعة مع ان (ج) لا يصدق عليها في نفس الامر حتى صرحوا بان التخسف الذي
 ليس بقمر وان كان متمنا فهو بحيث اذا وجد كان متخسفا وليس بقمر وبالجملة
 اعتبروا في الحكم سائر افراد الكلى على ما سبقت الاشارة اليه في صدر باب ايساغوجي
 توهمان ظاهر كلام الشيخ حيث اعتبر الفرض الثالث توهم بعضهم ان قولهم

كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) شرطية بناء على انه
لو حذف الادوات الدالة على الرابطة وهى كل ما وهو بحيث بقى لو وجد كان
(ج) ولو وجد كان (ب) وهما قضيتان وهو ظاهر الفساد لان كل ما ليس
من الادوات بل الحكم فى القضية على ما له الحية الاولى بالحيثية الثانية وكل منهما
فى حكم المفرد وكيف وهو غير مشتببه على اهل العربية فانهم يقولون لفظه ما الذى
فى الموضوع اما موصولة او موصوفة وهى مع ما يصد ها فى حكم المفرد واحد
الطرفين مبتدأ والاخر خبره وهل فى الوضع والمجمل شرط يمكن ان يقال
ليس قولهم لو وجد كان (ج) شرطية فان معنى الشرطية ان التالى صادق
على تقدير صدق المقدم وليس معنى ذلك ان (ج) صادق على تقدير وجود
شئ فى الخارج فان صدق (ج) على تقدير غير مفهوم من كل (ج) بل المراد
ما فرضه العقل (ج) وانما عبر عن ذلك بحرف الشرط لانه اراد ان يؤخذ
القضية بحيث يتساول مفروضات الوجود فاورد حرف الشرط لانه ادل على ذلك
والا فغنى قولنا كل (ج ب) ان كل ما فرضه العقل انه (ج ب) وليس ههنا معنى
شرط وهذا اقرب للكلامهم الى تفسير الشيخ وان كان بينهما بون بعيد لقصرهم
الحكم على الموجود الخارجى محققا او مقدرا واكتفاءهم فى الوضع بمجرد الفرض بخلافه
على ما سياتيك بيانه بعيد هذا على انهم صرحوا بان هناك شرطا حتى يفسروا ذلك بان كل
ما هو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب) فان قلت ملزوم (ج) لا يجب صدق (ج) عليه فان علل
(ج) التامة لو وجدت وجد (ج) ويمتنع صدقه عليها والمراد من قولنا كل (ج) كل
ما صدق عليه (ج) قلت الصدق معتبر فانهم بعد بيان ان المراد من (ج) ما صدق
عليه (ج) يعتبرون القضية تارة بحسب الخارج واخرى بحسب الحقيقة وايضا كان
هناك ناقصة لتامة نعم ينجم عليه وجوه من الاشكال الاول انهم جعلوا المحمول
ملزوم (ب) وهو ذات الموضوع فلا تصدق بمكنة خاصة كما اشرنا اليه الثانى انه
لم يبق فرق بين المطلقة والدائمة بل والضرورية على هذا التفسير لان كل ما هو
ملزوم (ب ب) دائما بل بالضرورة والا يمكن تخلف اللازم عن الملزوم الثالث
انه يخرج اكثر القضايا عن التفسير وهو ما لم يكن ذات الموضوع فيها ملزوما
لوصف الموضوع اولو وصف المحمول كقولنا كل كاتب انسان او كل انسان كاتب
بالفعل الى غير ذلك واعلم انهم لو اکتفوا بمجرد الاتصاف او مطلق لزوم اعم من
الكلى والجزئى اندفع منهم الاشكال الثانى والثالث الا انه يرد عدم الفرق بين المطقة
والضرورية المنتشرة لان المحمول حيثئذ واجب الثبوت لذات الموضوع فى وقت
ما وهو مفهوم الانتشار الرابع ان قولهم كل ما لو وجد كان (ج) يجب ان يكون بغير
الواو لانه لو ارد الواو اختل اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان حرف الشرط يحتاج

الى الجواب وقولنا فهو بحيث لو وجد خير المبتدأه واما المعنى فلمقدم تمام الكلام حيث قبل كل ما لو وجد (و) كان (ج) الخامس في بيان النسب بين الخارجية والحقيقتين اما التفتان في الكيف والكم فالموجبتان الكلتيان يتبعهما عموم وخصوص من وجه لما عرفت ان موضوع الموجبة الحقيقية يجوز ان يكون معدوما في الخارج بخلاف الموجبة الخارجية واذا كان موجودا في الخارج فالحكم ليس مقصورا عليه بل يشمل الافراد الموجودة والمعدومة الممكنة والمنتنة والحكم في الخارجية ليس الاعلى الافراد الموجودة في الخارج فالحكم فيها على بعض ما دل عليه الحكم في الحقيقة بحيث لا يكون الموضوع موجودا اصلا يصدق الكلية الحقيقية ذون الخارجية كقولنا كل هتاف طائر وحيث يكون الموضوع موجودا فان صدق الحكم على جميع الافراد يصدق على الافراد الموجودة فيتصادق كقولنا كل انسان حيوان وان لم يصدق على كل الافراد بل على الافراد الموجودة في الخارج صدقت الخارجية دون الحقيقة كما لو لم يوجد من الاشكال الا التلث صدق كل شكل مثل باعتبار الخارج دون اعتبار الحقيقة لان من افراد ما لا يكون متلثا والى هذا اشار المصنف بقوله ويتبعهما فرق واما الموجبتان الجزئيتان فالحقيقة اعم من الخارجية مطلقا لانه متى صدق الحكم على بعض الافراد الخارجية صدق على بعض الافراد من غير عكس واما السالبتان الكلتيان فان الخارجية اعم لما ثبت ان نقيض الخاص اعم ولانه متى صدق السلب عن ككل الافراد صدق عن كل الافراد الخارجية ولا ينكس ولان صدق السلب الحقيقي اما لانتهاء وجود الموضوع محققا او مقدرا واما لعدم ثبوت المحمول للموضوع فانها لو ارتفعا صدق الايجاب وايضا كما ان يصدق السلب والخارجي بخلافه فان صدقه ربما يكون لانتهاء الموضوع محققا ولا يلزم منه صدق السلب الحقيقي واما الجزئيتان فبينهما مبينة جزئية لان نقيض الاعم من وجه مبين ولصدق السالبة الحقيقية بدون الخارجية حيث يكون الموضوع موجودا ويختصر صدق الحكم على الموجودات كما في المثال المذكور الفروض وبالعكس حيث ينعدم الموضوع ويصدق الحكم على كل الافراد المقدرة واما المختلفتان فالموجبة الحقيقية الكلية اعم من الموجبة الجزئية الخارجية من وجه لما مر في الكلتيين وكذا من السالبتين انما جزئيتين لتصادقهما عند انتفاء الموضوع في الخارج وصدقهما بدون السالبتين عند وجود الموضوع وثبوت الحكم لجميع الافراد وبالعكس حيث لا يكون للموضوع فرد محقق او مقدر كقولنا لاشي من المتبع بوجود او حيث لم يثبت المحمول للموضوع في نفس الامر كقولنا لاشي من الحيوان بحجر والموجبة

الجزئية الحقيقية اعم من الموجبة الكلية الخارجية لان الحكم على جميع الافراد الخارجية حكم على بعض الافراد بخلاف العكس وبين السالبيين عموم من وجه والسالبة الحقيقية الكلية اخص من السالبة الجزئية الخارجية لانها اخص من السالبة الكلية الخارجية وهي اخص من السالبة الجزئية ولان الموجبة الجزئية الحقيقية اعم من الموجبة الكلية الخارجية ونقيض الاعم اخص ومباينة للوجبتين الخارجيتين لان صدق كل منهما يستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية ونقيض اللازم مباين وبين السالبة الجزئية الحقيقية وكل واحدة من الخارجيات المخالفة لها تبين جزئي لتحقيق العموم من وجه بين نقيضها او عموم من وجه بينها وذلك ظاهر لاستزادة هذا كله كلام وقع في البين فلنرجع الى ما نحن بصدده فنقول لما اعتبرت القضية بحسب الحقيقة توجهت عليها اعتراضات الاول ان حاصله يرجع الى ان كل (ج) الموجود في الخارج على احد الوجهين فهو (ب) ولاشك ان كل (ج) الموجود في الخارج محققا او مقدر ايا بعض ما يوصف (ب) فتقلب الكلية جزئية التائي القضايا التي موضوعاتها متمتعة خارجية عن هذا التحقيق لا اذا قلنا كل ما هو شريك الباري فهو متمتع لا يمكن اخذه بهذا الاعتبار والالكان معناه كل ما لو وجد كان شريك الباري فهو بحيث لو وجد كان متمتعا ولاخفاء في كذبه وفيه نظر لان الاحكام الواردة على المتمتعات ان لم تناف تقدير وجودها اممكن اخذ القضية بهذا الاعتبار وان نافت فصدق الايجاب عليها ممنوع فان هذه القضية يرجع محصلها الى الساب وهو لاشئ من شريك الباري بممكن الوجود الثالث ان قولنا بحيث لو وجد كان (ب) يشتمل على حيثية باعتبار وصف (ب) فهذه الحيثية ان كان ثبوتها (ب) بالاعتبار الخارجي يرجع مفهوم القضية الى الخارجية وتعود الاشكالات عليه وان كان باعتبار الحقيقة كان معنى القضية كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان ثبت له تلك الحيثية ويعود الكلام الى هذه الحيثية انها في ان ثبت (ب) في الوجود الخارجي او بحسب الحقيقة ويتسلسل فيتوقف معرفة القضية على معرفة مفهومات متسلسلة الى غير النهاية وانه محال الرابع ان الموجبة المدولة والموجبة المحصلة يجتمعان في الصدق على ذلك التفسير لصدق قولنا كل ما لو وجد كان (ج) ولا (ج) فهو بحيث لو وجد كان لا (ج) وكل ما لو وجد كان (ج) ولا (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ج) والاولى موجبة مدولة والانية موجبة محصلة الخامس انه يلزم كذب كل كلية لان (ج) الذي ليس (ب) وان كان متمتعا فهو بحيث لو وجد كان ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ب) فلا يصدق الموجبة الكلية وكذلك (ج) الذي هو (ب) لو وجد كان (ب) فبعض (ج) فلا يصدق السالبة الكلية مثلا ان قبل

كل (ج) فهو ليس بصادق لصديق نقيضه وهو قولنا بعض (ج) ليس (ب) لصديق (ج) على (ج) الذي ليس (ب) فان (ج) ليس (ب) وان كان متمما الا انه بحيث لو دخل في الوجود كان (ج) وليس (ب) فبعض (ج) ليس (ب) وهكذا في السالبة الكلية ولما خطر هذان السؤالان لبعض الفضلاء بالبال قيد الموضوع بالافراد الممكنة فاندفعوا الا انه ورد سؤال آخر وهو ان ههنا قضايا موضوعاتها غير ممكنة والمنطق لا يدان تكون قاعدته مطردة في جميع الجزئيات فاعتبر لدفع السؤال قضية اخرى باعتبار الذهن ومعناها كل (ج) في الذهن فهو ب في الذهن وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يصح اخذ القضايا التي موضوعاتها متممة بهذا الاعتبار فانا اذا قلنا شريك الباري متمتع يكون معناه شريك الباري في الذهن متمتع في الذهن وهو ظاهر الفساد لان الذي في الذهن كيف يكون متمما وكذلك قولنا كل متمتع معدوم الثاني انه يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة في وجود الموضوع مع ان جهور الحكماء فرقوا بينهما ويمكن ان يجاب عن الاول بان المحمول في قولنا شريك الباري متمتع هو المتمتع في الخارج ومعناه كل ما صدق عليه في الذهن انه شريك الباري صدق عليه في الذهن انه متمتع في الخارج وكذا المحمول في قولنا كل متمتع معدوم المعدوم في الخارج ومعناه ما ذكرناه ولا فساد فيه وعن الثاني بان الموضوع في القضية الذهنية هو الصور الذهنية وكما ان الموضوع اذا كان موجودا في الخارج فلا بد من تصوره اولا حتى يصح الحكم عليه كذلك اذا كان موجودا في الذهن فلا بد من تصور تلك الصورة حتى يصح الحكم عليها فتكون تلك الصورة صورة اخرى في الذهن وهو المراد بتصور الموضوع الذهني فالوجبة الذهنية تحتاج الى ان يحضر موضوعها في الذهن بواسطة الایجاب ثم يتصور تلك الصورة الموجودة في الذهن ويحكم عليها واما السالبة فلا تحتاج الى ذلك الحضور اولا بل يتصور الموضوع ويحكم عليه وفيه نظر لان المحكوم عليه لا يجوز ان يكون الصور الذهنية فانها موجودة في الخارج قائمة بالنفس فكيف يحكم عليها بالامتناع وايضا اذا قلنا كل متمتع كذا فالحكم ههنا ليس على صورة المتمتع بل على نفس المتمتع وقد مر ذلك مرارا واما الجواب الحق فيريد عليك واذ قد دنا الكلام الى هذا المقام فلنحقق القضية على ما هو الحق فنقول القضية الموجبة تشمل على ثلثة امور ذات الموضوع وعقد الوضع وهو اتصافه بالوصف العنواني وعقد الحمل وهو اتصافه بوصف المحمول ولا بد في تحقيق القضية من النظر فيها فههنا اصحاب ثلثة البعث الاول في ذات الموضوع وهو افراد الشخصية والتوعية على ما اشرنا اليه ولا بد في الموجبة من وجودها مطلقا اما في الذهن او في الخارج اما محققا او مقدر افاذا قلنا كل (ج) فالحكم فيه على جميع الافراد الموجودة على احد انحاء الوجود فيدخل فيه كل فرد له في الخارج محققا او مقدر او كل

فرد له موجود في ذهن ذاهن هذا اذا كان للوضوع هذه الانواع من الافراد
اما اذا لم يكن له تلك الانواع الثلاثة فالحكم يختص بنوع من الافراد له كما اذا لم يكن له الافراد
الموجودة في الخارج كقولنا كل خلاء بعدا ولم يكن له الا الافراد الذهبية كقولنا كل شئ متنع
كذا والى ذلك اشار الشيخ في الشفا حيث قال ان حقيقة الایجاب هو الحكم بوجود المحمول
للموضوع ومستحيل ان يحكم على غير الموجود بان شياً موجوده فكل موضوع للايجاب
فهو موجود اما في الاعيان او في الازدهان فانه اذا قلنا فائل كل ذي عشرين قاعدة كذا ليس
معنى ذلك ان ذا عشرين قاعدة من المعدوم يوجد لها في حال عدمها انه كذا فان مالم
يوجد كيف يوجد له شئ بل الذهن يحكم على الاشياء بالایجاب على انها في انفسها
ووجودها يوجد لها المحمول او انها متعل في الذهن موجودا لها المحمول لامن
حيث هي في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها المحمول الى ههنا ما في
الشفا وهو مصرح بان ذات الموضوع يجب ان يوجد بحيث يتناول ما في الذهن
والخارج محققا او مقدر الا كما اخذنا صا باحد الاصناف والماصل ان الشيخ ما اعتبر
للقضية الامتھوما واحداً منطبقا على سائر القضايا واما المتأخرون فجعلوها مقولة
بالاشتراك على مفهومات ثلاثة اذا حققت كانت جزئيات لا كليات * البحث
الثاني في عقد الوضع انه لا بد من امكان اتصاف ذات الموضوع بالعنوان في نفس
الامر فكل (ج) معناه كل واحد بما يمكن ان يصدق عليه (ج) في نفس الامر
فان اعتبار مجرد الفرض بورد ما يورد وايضا للذات في القضية وصفان فكما
امتنع ان يشافها وصف المحمول فكذلك يمتنع ان يتناقها وصف الموضوع
فلا يندرج الخبر في قولنا كل انسان ناطق كما لا يصدق بعض الخبر ناطق والام تنعكس
القضية اصلا وعلى هذا يصدق قولنا كل متنع معدوم موجبة لان امورا في الذهن
يصدق عليها في نفس الامر انها متنعة بخلاف كل انسان ولا انسان فهو انسان اذ ليس
هناك شئ يمكن ان يصدق عليه في نفس الامر انه انسان ولا انسان وكذلك قولنا شريك
الباري معدوم فلا يوجد لافي الذهن ولا في العين شئ يصدق عليه انه شريك
الباري في نفس الامر وانما تصديق القضية لو اخذت سالبة على معنى انه ليس بوجود
ثم ان القاري اقتصر على هذا الامكن وحيث وجده الشيخ مخالفا للعرف زاد فيه
قيد الفعل لافعل الوجود في الاعيان بل ما يعم الفرض الذهني والوجود الخارجي
فالذات الخالية من العنوان تدخل في الموضوع اذ فرضه العقل موصوفا به بالفعل
مثلا اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود
ويمكن ان يكون اسود اذ فرضه العقلي اسود بالفعل واما على رأى القاري فدخله
في الموضوع لا يتوقف على هذا الفرض وقد اوام الشيخ الى هذا في الشفا حيث قال
وهذا الفصل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط قريسا لم يكن الموضوع يلتفت اليه

من حيث هو موجود بل من حيث هو مقول بالفعل موصوف بالصفة على ان العقل
يصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد اولم يوجد وقال في الاشارات اذا قلنا كل (ج)ب
نفني به ان كل واحد واحد مما يوصف (ج) كان موصوفا (ج) في الفرض الذهني
اوفي الوجود الخارجي وكان موصوفا بذلك دائما او غير دائم بل كيف اتفق فذلك
الشيء موصوف بانه (ب) فالكلامان صريحان في ان اعتبار عقد الوضع يعم الفرض
والوجود على ان (ج) بالقوة يخل في الحكم الكلي الضروري والممكن لانه اذا فرض
بالفعل كان المحمول ضروريا او ممكسا فيجب ان يكون كذلك سواء فرض اولم يفرض
والا لزم انقلاب ما ليس بضروري او ممكن ضروريا او ممكنا على تقدير ممكن وانه محال
ولهذا سمعهم يقولون ان عقد الوضع لا يدخله في الضرورة والامكان فالذهيان
لا فرق بينهما في الضرورية والممكنة بحسب الصدق وانما الفرق يظهر بحسب
المفهوم وفي الاطلاق وكان المتأخرين لما راوا ان الشيخ يمتنع في عقد الوضع
نفس الامر وبالفعل حسبوا ان قيد الفعل مرتبط بنفس الامر ففسر والاحكام التي
وضعها الشيخ وليس الامر على ما توهموه بل المتعبر فيه بحسب نفس الامر
هو امكان اتصاف ذات الموضوع بوصفه واعتبار الفعل قد اكفي فيه بمجرد
الفرض على ما اشار اليه في الاشارات والشفاء البحث الثالث في عقد الحمل قد سلف
لك ان المحمول هو مفهوم البناء لاذاته ثم انه يجب ان يكون صادقا على الموضوع
صدق الكلي على جزئياته والا لم تعد الحكم من الاوسط الى الاصغر لجواز ان يكون
الحكم المذكور في الكبرى مختصا بجزئيات موضوعها فلا تعدى الى ما لا يكون
من جزئياته وبهذا التقدير يتكشف فساد النسبة التي اوردت على اخراج المسمى
من الموضوع وهي انه يطل ثلث قواعد انعكاس السالبة الكلية والموجبة الجزئية
واتساج رابع الاول وذلك لانه لو انحصر ما صدق عليه (ج) في جزئياته يصدق
لاشيء من الانسان بنوع ولا يصدق لاشيء من النوع بانسان لصدق نقيضه وهو
قولنا بعض النوع انسان وايضا يصدق هذه الموجبة الجزئية مع صدق نقيض
عكسها وهو لاشيء من الانسان بنوع وايضا يصدق بعض النوع انسان ولا شيء
من الانسان بنوع مع كذب النتيجة لانا نقول لانم صدق قولكم بعض النوع انسان
وانما يصدق لو كان الانسان صادقا على افراد النوع صدق الكلي على جزئياته وليس
كذلك وربما يجاب بمنع عدم صدق لاشيء من النوع بانسان وهذا لان الحكم
على الافراد التخصية ولا شك انه ليس للنوع افراد شخصية لكن الشخص معروض
للتشخص وافراد النوع معروضة للعموم واذا لم يكن له افراد لم يصدق الايجاب
الجزئي اصلا فيصدق السلب وفيه نظر لان كل كلي من الكليات الخمسة لا يخلو
اما ان يكون له افراد شخصية او لا يكون فان لم يكن وجب ان لا يصدق حكمه ايجابا

على شيء من الكليات وبطلانه ظاهر ضرورة صدق قولنا كل نوع مقوم ومقول
 في جواب ما هو وافراد متفقة الخفايق الى غير ذلك من القضايا المستعملة في هذا
 الفن وان كان له افراد شخصية يندفع جوابه بالكلية وعن النبهة اجوبة اخرى
 ذكرناها في رسالة تحقيق المحصورات من اتمتهى الوقوف عليها فليصفحها
 (قوله واذا عرفت معنى الموجبة الكلية) يمكن معرفة مفهوم المحصورات الباقية
 بالمقايضة على معنى الموجبة الكلية فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ماصدق
 عليه الحكم في الكلية فالشرائط المتبعة ثمة في الكل معتبرة ههنا في البعض والسالبة
 الكلية هي سلب المحمول عن كل فرد من افراد الموجبة الكلية او رفع ما أثبتته
 للموجبة الجزئية والسالبة الجزئية سلب المحمول عن بعض الافراد او رفع ما أثبتته
 الموجبة الكلية وينتدح لك من ذلك ان السلب لا يستدعي وجود الموضوع فانه لما كان
 السلب رفع الایجاب وصدق السالبة الخارجية اما بانتفاء الموضوع في الخارج حتى
 يصدق سلب الشيء عن نفسه كقولنا لا شيء من الحلاء بخلاء واما بانتفاء ثبوت المحمول
 له كقولنا لا شيء من الانسان بحجر وكذا صدق السالبة الحقيقية اما بانتفاء موضوعها
 في الخارج تحقيقا او قديرا او بانتفاء الحكم وكذلك في الذهنية وبالجملة رفع الایجاب
 اما بانتفاء عقد الوضع او بانتفاء عقد الحمل فصدق السلب يمكن في الحالتين بخلاف
 الایجاب وهذا معنى قولهم موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة لا مألظنه بعض
 من ان افراد السالبة اكثر من افراد الموجبة فان موضوع السالبة بعينه موضوع
 الموجبة وزعم بعضهم انه لا بد في السالبة من وجود الموضوع والا لما انتج الضرب
 الثاني والرابع من الشكل الاول لان عقد الوضع في الكبرى ان لم يكن هو عقد الحمل
 في الصغرى لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصفى وان كان عقد الحمل فيها
 وهو ایجاب وجب وجود الموضوع في الكبرى وغاية الفرق بين السالبة والموجبة
 ان مقتضى وجود الموضوع في الموجبة متكرر لان عقدي الوضع والحمل فيها
 يستدعيان وجود الموضوع واما السالبة فالذي يستدعي وجود موضوعها هو
 عقد الوضع لان السلب اتماما يرد على عقد الحمل فقط واما عقد الوضع فباق وهذا
 غير صحيح لان السلب لو استدعي وجود الموضوع لم يبق تناقض بين الموجبة
 والسالبة اصلا واما الكبرى في الشكل الاول فعقد الوضع فيها يستل على عقد
 الحمل في الصغرى ولا يلزم منه الوجود بعض افراد الموضوع لاجتماعها ولو سلم
 فغاية ما فيه ان السالبة الواقعة في كبرى الشكل الاول يكون موضوعها موجودا
 ولا يلزم منه اعتبار وجود الموضوع في كل سالبة فان قلت الفرق بين السلب
 والایجاب انما يتم على رأي المتأخرين واما على رأي الشيخ فلا لانه ما اعتبر الوجود
 الموضوع مطلقا ولا بد من تصور موضوع السالبة فيكون ايضا موجودا فتقول

واذا عرفت معنى
 الموجبة الكلية عرفت
 معنى الباقى من

تصور الموضوع لا يتلزم وجوده وإنما يتلزم لو كان متصورا بحقيقته وبإياه
 أنا إذا قلنا كل (ج ب) فموضوعه كل واحد واحد من افراد (ج) التي لانهاية لها
 على احداثها الوجود من الازل الى الابد ولا شك ان تصوراتها بناتيتها ونشخصاتها
 لا يمكن فضلا عن الوقوع قلنا نتصورها بالاعتبار ما ايجالى كاعتبار انها افراد
 (ج) والايجاب انما يستدعى وجوداتها على سبيل التفصيل فلكم بين هذا وذاك
 سلتنا لكن المراد باستدعاء الایجاب وجود الموضوع انه يستدعيه حالة ثبوت المحمول
 للموضوع لاحال الحكم بالثبوت اضنى الایجاب فربما كان للموضوع معدوما حال
 الحكم مع صحة الایجاب كقولنا زيد سيوجد غدا فان هذا الحكم يصدق اذا يوجد
 غدا وايضا مقتضى الحكم وجود الموضوع في آن واحدا وهو ان الحكم ومقتضى
 الایجاب قد يكون وجوده ازلا وابدا كما في الدائم الازل وعلى هذا قولنا السلب
 لا يستدعى وجود الموضوع اى حال ارتفاع المحمول لاحال الحكم بالارتفاع اضنى
 السلب فانه لا يد من وجوده في الذهن حال الحكم مع ان ارتفاع المحمول لا يقتضيه
 هكذا يجب ان يحقق هذا الموضع وانما اطببت في هذه المواضع كل الاطباب لانها
 مسارج الانظار ومطارج الافكار ومثارات تحريقات المتأخرين قواعد القدماء
 ومناشئ تغيير انهم اصطلاحات الحكماء ولم راجعت فيها الشاهير الا فاضل
 وفكرت فيها في نفسي فاطلعت على دقائق وجلال ولم تمنعني عن تعييدها وتفصيلها
 سنة بالنفس او منافقة في التبيين لعله لا يصدمني شكر من ارباب الازدهان الوفاة او اغراض
 من اولي البصائر النقاد (قوله الثالث في تحقيق المهمة وحكمها) قد سبق ايماء الى
 ان مفهوم الانسان مثلا لا يقتضى الكلية والالاتع حله على زيد ولا الجزئية
 والالاتع حله على كثيرين بل الانسان من حيث هو معنى وماخوذا مع الكلية
 معنى ومع الجزئية معنى ومع اعتبار العموم اى كونه بحيث له نسبة الى امور متكررة
 معنى وهو في نفسه صالح لجميع ذلك وموضوع المهمة مفهوم الشيء من حيث هو
 فعلى هذا الانسان كلى ونوع لا يكون مهمله لان الكلية النوعية انما تعرضان
 الانسان لا من حيث هو بل اذا نبهنا الى امور متكررة فهو ماخوذا باعتبار واحد
 معين وهو كونه عامضا للشيء على ذلك في النقاء وفيه نظرا ما اولافلان موضوع
 المهمة لو كان هو الطبيعة من حيث هي لم ينحصر التقسيم المثلث لوجود قسم
 آخر وهو ما يكون الحكم على ماصدق عليه الموضوع من غير بيان كنهه ولم يصدق
 اكثر القضايا المهمة التي موضوعاتها خواص او لراض كقولنا الكاتب
 او الماشي انسان ولم تكن تسميتها بالمهمة مناسبة لان اهمال السور لا يتصور
 بالقياس الى الطبيعة من حيث هي وانما يتصور فيما صدق عليه الطبيعة واما تأييدا
 قلنا سمعت ان الموضوع في قولنا الانسان نوع ليس هو الانسان من حيث هو عام
 ولو عني به شيء صدق عليه (ج) من حيث جزئيته في صدق الشرطية الثانية نظر من

الانسان مثلا لم
 يقتضى الكلية والا
 امتنع حله على زيد
 ولا الجزئية والامتنع
 حله على كثيرين
 بل هو في نفسه معنى
 وماخوذا كليا معنى
 وماخوذا جزئيا معنى
 وماخوذا ما معنى
 وهو في نفسه صالح
 لكل ذلك فالمهمة
 ما موضوعها مفهوم
 الشيء من حيث هو
 فعلى هذا قولنا الانسان
 نوع لا يكون مهمة
 لانه ماخوذا باعتبار
 واحد معين نص الشيخ
 عليه وهى في قوة
 الجزئية الموافقة لها
 في الكيف بمعنى
 تلازمها لان (ب)
 مما يصدق على بعض
 (ج) فقد صدق على
 ماصدق عليه (ج) من
 حيث هو وهو ماصدق
 على (ج) من حيث
 هو (ج) صدق على
 بعض ماصدق عليه
 (ج) وهذا صحيح
 ان عني ببعض (ج)
 شيء صدق عليه (ج)

بل هذا القيد انما اتى من قبل المحمول والموضوع وهو المفهوم من حيث هو كما اذا
 قيل بعض الانسان اسود فال موضوع ههنا بعض الانسان من حيث هو لاعم
 قيد السواد ولا مع قيد البياض واذا قيل اسود علم انه من قيد السواد علمنا السبح نفسه
 حيث فرق بين مفهوم القضية وبين الامور الخارجية عن مفهومها وان صدقت
 لوقيدت بها ثم ان المهمة في قوة الجزئية الواقعة لها في الكيف على معنى تلازمها
 لانه اذا صدق الحكم على بعض (ج) فقد صدق على مسمى (ج) من حيث
 هو واذا صدق الحكم على مسمى (ج) من حيث هو صدق الحكم على بعض (ج)
 واعترض للمصنف على الملازمة الثانية بانه ان اريد بعض (ج) بعض ما يصدق
 عليه (ج) اعم من ان يكون مسمى (ج) او جزئيا فال ملازمة صحيحة
 الا انه خلاف الاصطلاح وهذا بناء على توهم ان مسمى (ج) داخل فيما يصدق
 عليه وان اريد بعض ما يصدق عليه من الجزئيات فال ملازمة ممنوعة لجواز الحكم على
 الطبيعة من حيث هي من غير ان يتعدى الحكم الى جزئياتها فانه يصدق على الطبيعة
 من حيث هي انها مشتركة بين كثير بن وكلية ومحمولة عليها وجزءا لافراد
 ولا يصدق هذه الاحكام عليها وهذا المنع وارد ايضا على الملازمة الاولى
 لجواز ان يحكم على نفس الجزئيات ولا يصدق ذلك الحكم على نفس الطبيعة فانه
 لا يصدق على الطبيعة انها فرد من افرادها ويصدق ذلك على بعض افرادها
 نعم لو جعل موضوع المهمة ما صدق عليه من الجزئيات كانت في قوة الجزئية
 والملازمتان تبتان حينئذ (قوله الفصل الرابع في العدول والتحصيل) هذا تقسيم
 للقضية باعتبار المحصول فمحمول القضية ان كان وجوده بلائى لم يكن معنى السلب
 جزأ منه سميت محصلة لتحصل مفهوم المحمول سواء كان الموضوع وجوديا
 او عدميا وسواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد بصير اوليس بصير وان كانت
 عدمية سميت معدولة ومتغيرة لان الدلالة اولا على الامور الثبوتية واذا قصد الامور
 الغير الثبوتية يعدل بها وتغير بادوات السلب او يصيغ اخرى اليها وغير محصلة لعدم
 تحصيل محمولها موجبة كانت او سالبة كقولنا زيد لا بصير او اعمى وزيد ليس بلا
 بصير او ليس اعمى ولا يرد النفي بالسالبة المحمولة لان السلب ليس جزأ من محمولها
 على ما سحقت من قريب فهنا اربع قضايا بمحصلتان ومعدولتان والضابط
 في نسبة بعضها الى بعض ان كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل اى تكونان
 معدولتين او محصلتين ونحو لفتا في الكيف بان يكون احدهما موجبة
 والاخرى سالبة تافقتا بعد رعاية النيراط المتبصرة في التفاضل كقولنا كل انسان
 حيوان ليس كل انسان حيوانا كل انسان لاي ليس كل انسان بلائى وان كانا
 على المكس اى نختلفتا في العدول والتحصيل بان تكون احدهما محصلة والاخرى

الفصل الرابع في العدول
 والتحصيل محمول
 القضية ان كان وجوديا
 سميت محصلة موجبة
 وسالبة وان كان عدميا
 سميت معدولة ومتغيرة
 وغير محصلة موجبة
 وسالبة فهذه اربع
 قضايا بالضابط
 في نسبة بعضها الى
 بعض ان كل قضيتين
 توافقتا في العدول
 والتحصيل ونحو لفتا
 في الكيف توافقتا
 وان كانا على المكس
 تعادتا صدقا حالة
 الالجاب وكذا حالة
 السلب وان نختلفتا
 ففيهما كانت الموجبة
 اخص من السالبة وانما
 كان كذلك لتوقف
 الالجاب على وجود
 الموضوع اما تحقيقا
 في الخارجية او تقدير
 كما في الحقيقة دون
 السالبة

معدولة وتوافقا في الكيف اى يكون كلاهما موجبة اوسالبة فان كانتا موجبتين
تتعاقدان صدقا اى لاتصدقان معا وقد تكذبان كقولنا زيد كاتب زيد لا كاتب فانه يتمتع
صدقهما في حالة واحدة ضرورة امتناع انصاف ذات واحدة بصفتين متافيتين
في زمان واحد ويجوز كذبهما عند عدم للوضع وان كانتا سالبتين تتعاقدان
كذبا اى لا تكذبان معا وقد تصدقان كقولنا زيد ليس بكاتب زيد ليس بلا كاتب
فانه يتمتع كذبهما لانهما لو كذبتا معا صدقت الموجبتان معا لانهما نقيضا هما
وقد تبين انهما لاتصداقان لكن يجوز صدقهما اذا كان للوضع
معدوما لا يقال صدق الموجبتين مستحيل على تقدير كذب السالبتين
لان كل واحدة من الموجبتين اخص من السالبة الاخرى ومن المحال صدق
الحساس على تقدير كذب الصام لانا نقول لائم ان صدق الحاص مع كذب العام
محال على ذلك التقدير وانما يكون كذلك لو لم يكن ذلك التقدير محالا ومن الجائز
استلزام المحال المحال او نقول من الابتداء لو كذبت السالبتان فاما ان تكذب احدى
الموجبتين اولا فان كذبت يلزم ارتفاع التقضين وان صدقت يلزم اجتماع الموجبتين
على الصدق او نقول لو كذبتا يلزم صدق الموجبتين وكذبهما معا بالبيان الذى
ذكرناه وذكرتموه وهو محال وان تخالف القضيتان فهما اى في العدول والتحصيل
وفي الكيف كانت الموجبة اخص من السالبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بلا كاتب
زيد لا كاتب زيد ليس بكاتب وذلك لان الايجاب يتوقف على وجود للوضع
اما تحقيقا اى يكون الموضوع محقق الوجود في الخارج كما في الخارجية او تقديرا
اى يكون مفروض الوجود في الخارج كما في الحقيقة او مطلقا اهم في الخارج والذهن
كاهو رأى النسخ ضرورة ان بؤن صفة الشئ فرع نبوت الموصوف في نفسه سواء
كانت الصفة وجودية او عدمية حتى صدقت الموجبة صدقت السالبة والاجتمع
الموجبتان على الصدق ولا يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة لجواز ان يكون
صدقها بانتفاء الموضوع فلا تصدق الموجبة معها نعم لو كان الموضوع موجودا
كانتا متلازمتين وذلك ظاهر (قوله ولا التباس) قديين انه لا التباس بين القضايا
الاربعة في المعنى واما في اللفظ فلا التباس ايضا اذا اتفقتا في العدول والتحصيل واختلفتا
في الكيف لانهما ان اتفقتا في التحصيل فالايكون فيها حرف سلب فهى موجبة
وما يكون فيها فهى سالبة وان اتفقتا في العدول فالايكون حرف السلب فيها واحدا
موجبة وما تعدد فيها سالبة وكذلك اذا اختلفتا في العدول والتحصيل واتفقتا
في الكيف فانهما ان كانتا موجبتين فالايكون فيها حرف السلب موجبة معدولة
وما لا يكون فيها موجبة محصلة وان كانتا سالبتين فالايكون فيها حرف السلب فيها واحدا
سالبة محصلة وما تعدد فيها سالبة معدولة اما اذا اختلفتا فهما فلا التباس ايضا بين

ولا التباس في هذه
الاربعة الالين للوجبة
المعدولة والسالبة
المحصلة والفرق
بينهما ان القضية
ان كانت ثلاثية
وتقدمت الزا بعلية
على حرف السلب كانت
موجبة الربط الرابط
ما بعد هاء بالوضع
وان تأخرت كانت
سالبة لسلب حرف
السلب الربط الذى
بعده وان كانت ثنائية
فلا فارق الا بالنسبة
او الاصطلاح على
تخصيص بعض
الاقطاط بالايجاب
وبعضها بالسلب
كتخصيص لفظة غير
بالعدول وليس السلب
هـ

وقيل الموجبة المعدولة عدم الشيء عما من شأنه ان يكون له في ذلك الوقت ١٣٦ (ب) او فيه او قبله او بعده (ج)

او من شأنه او نوعه
او جنسه القريب
او البعيد وابطل
الشيخ الكل بان قولنا
الجوهر ليس بعرض
وكل ما ليس بعرض
فهو غنى عن الموضوع
يتبع الجوهر غنى
عن الموضوع ولا يتبع
الشكل الاول الا
والصغرى موجبة
مع ان العرض ليس
من شأن الجوهر ولا
بحسب جنسه وهذا
ضعيف لا يقضاه
ان لا يشرط وجود
الموضوع في الموجبة
لاشاح قولنا ان الغلاء
بموجود وكل ما ليس
بموجود ليس بمحسوس
ولان الصغرى السالبة
في الاول انما لا يتبع
اذا لم تكرر النسبة
السالبة نقولنا لا شيء
من (ج) وكل (ب)
واما اذا تكررت كما
في المثالين المتقدمين
انجبت والبدية
تشهد به وتساؤل
ان يقول القياس
في المثالين المذكورين
انما انجس لكون
الصغرى موجبة وان
كانت سالبة المحمول
والموجبة السالبة
المحمول لشبههما بالسالبة لا يقتضى وجود الموضوع المعدولة وهذا هو التحقيق من (انالا)

الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة اذ لا حرف سلب في الموجبة وحرف السلب متكرر
في السالبة انما الالتباس بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة لوجود حرف السلب
فيهما فلا يعلم ايهما موجبة وايهما سالبة فافرق بينهما ان التسمية ان كانت ثلاثية
وتقدمت الرابطة على حرف السلب فهي موجبة لان هناك ربط السلب اذ شأن
الرابطة ربطا بعدها بما قبلها وان تأخرت الرابطة عن حرف السلب فهي سالبة لان
هناك سلب الربط فان من شأن حرف السلب ان يسلب الربط الذي بعده وان كانت
ثانية فلا فارق بينهما الا التنية والاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالايجاب
وبعضها بالسلب كتحصيل لفظ غير المعدول وليس بالسلب (قوله) وقيل الموجبة
المعدولة (فرق جماعة من المحصلين بين الايجاب المعدول والسلب المحصل بان الايجاب
المعدول عدم شيء عما من شأنه ان يكون له ذلك الشيء وقت الحكم والسلب المحصل
عدم شيء عما ليس من شأنه ذلك الشيء في ذلك الوقت فتكون عدم الحية عن الاتط
ايجابا وعن الطفل سالبا ومنهم من فسر باعم من هذا وقال الايجاب المعدول عدم شيء
عما من شأنه ذلك الشيء في الجملة سواء كان وقت الحكم او قبله او بعده والسلب المحصل
عدم شيء عما من شأنه ذلك الشيء اصلا حتى يكون عدم الحية عن الطفل ايجابا وعن
المرأة سالبا ومنهم من فسر باعم منه وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه
او شأن نوعه الا نضاف بذلك الشيء في الجملة فعدم الحية عن المرأة ايجابا وعن
الجار سلبا ومنهم من اخذه اعم وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه او شأن
نوعه او جنسه القريب ان يتصف بذلك الشيء فعدم الحية عن الجار ايجابا وعن
الشجر سلبا ومنهم من بلغ الغاية في التعميم وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من
شأنه او شأن نوعه او شأن جنسه القريب او البعيد ان يكون له ذلك الشيء فيكون عدم
الحية عن الشجر ايجابا وعدم الاشتداد والضعف عن الجوهر سالبا فانهما ليسا من
شأنه ولا من شأن نوعه ولا من شأن جنسه اذ لا جنس له وابطل الشيخ الكل باننا اذا
قلنا الجوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض غنى عن الموضوع يتبع بالضرورة
ان الجوهر غنى عن الموضوع وللاندراج البين والشكل الاول لا يتبع الا اذا كان صفرا
موجبة فيكون قولنا الجوهر ليس بعرض موجبة مطبوعة مع ان العرض ليس من شأن
الجوهر ولا من شأن جنسه القريب والبعيد واورد عليه تقضان احدهما
اجالى ذكره صاحب الكشف وتقريره ان دليلكم على ان قولنا الجوهر ليس
بعرض موجبة لا يصح بجميع مقدماته فانه لو كان صحيحا لزم ان لا يشرط في الايجاب وجود
الموضوع لا اذا قلنا ان الغلاء ليس بمحسوس فلو كان قولنا ان الغلاء ليس بمحسوس يتبع
بالضرورة ان الغلاء ليس بمحسوس فلو كان قولنا ان الغلاء ليس بمحسوس موجبة لزم
تحقق الايجاب مع عدم الموضوع والشيخ نفسه لا يرتضيها وثانيهما تفصيلي وهو

انما لانم ان الصغرى السالبة في الشكل الاول لا تنتج وانما لا تنتج اذ لم تكرر النسبة السالبة
 في الكبرى كقولنا لاشي من (ج ب) وكل (ب ا) لا يلزم ما ذكره من المحذور وهو
 عدم ادراج الاصغر تحت الاوسط اما اذا تكررت النسبة السالبة كما في المثالين
 المذكورين وهما ما ذكره الشيخ وما اورده صاحب الكشف ينتج والبداية تشهد
 بانتهما قال المصنف ولقائل ان يقول القياس في المثالين المذكورين انما ينتج لكون
 الصغرى موجبة وان كانت سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول لشيئها
 بالسالبة لا تقتضي وجود الموضوع فان قلت اذا قلنا (ج) ليس (ب) فالب ان كان
 جزءا من المحمول كانت القضية موجبة معدولة وان كان خارجا عن المحمول كانت
 سالبة فلا يتصور سالبة المحمول فنقول السلب خارج عن المحمول في السالبة وسالبة
 المحمول الا ان في سالبة المحمول زيادة اعتبار فانما في السلب تصور الموضوع
 والمحمول ثم النسبة الايجابية بينهما ورفع تلك النسبة في سالبة المحمول تصور
 الموضوع والمحمول والنسبة الايجابية وزعمها ثم نفود ونحمل ذلك السلب على
 الموضوع فانه اذا لم يصدق ايجاب المحمول على الموضوع يصدق سلبه عليه فيكرر
 اعتبار السلب فيها بخلاف السالبة فان فيها اربعة امور تصور الموضوع وتصور
 المحمول وتصور النسبة الايجابية وسلبها وفي السالبة المحمول خمسة وهي تلك الامور
 الاربعة مع حمل السلب على الموضوع وهكذا في السالبة الموضوع فانه قد حمل
 فيها سلب العنوان على الموضوع ومن ههنا تسميهم يقولون معنى السالبة المحمول
 ان (ج) شيء سلب عنه المحمول ومعنى السالبة الطرفين ان شيئا سلب عنه (ج)
 وهو شيء سلب عنه (ب) ومعنى السالبة ان (ج) سلب عنه (ب) ومعنى الموجبة
 المدولة ان (ج) يصدق عليه لا (ب) ويحصل لك من هذا ان السالبة المحمول
 لا تستدعي وجود الموضوع كما لا تستدعيه السالبة واذا قد تمتق الفرق فاعلم
 ان المصنف انما اورد ذلك الكلام دفعا للنقضين المذكورين اما دفع النقص
 الاجمالي فهو ان الموجبة انما تستدعي وجود الموضوع اذ لم تكن سالبة المحمول
 اما اذا كانت سالبة المحمول فليشيها بالسالبة لا يستدعي وجوده واما دفع النقص
 التفصيلي فان السالبة في الشكل الاول لا ينتج اصلا فانما اذا قلنا لاشي من (ج ب)
 وكل ما ليس (ب ا) فغنى الصغرى ان الحكم الايجابي مرتفع عن كل (ج) ضرورة
 ارتفاع عقد الحمل في السلب ولا شك ان هذا الرفع ماتكرر في الكبرى فان معناها
 ما صدق عليه سلب (ب ا) فلا يلزم تعدى الحكم والقياس في المثالين المذكورين
 انما ينتج لكون الصغرى موجبة سالبة المحمول لاسا لية محصلة والحاصل ان الصغرى
 متى كانت سالبة لم تكرر النسبة السالبة ومتى تكررت النسبة السالبة لم تكن الصغرى
 سالبة بل موجبة سالبة المحمول فان قلت فينتز لا يتم كلام الشيخ لتوقفه

على ان الصغرى موجبة معدولة فتقول كلامه لزامي فان القوم حصرو القضية المستعملة على السلب في الموجبة المعدولة والسالبة فاذا لم تكن سالبة يلزم ان تكون موجبة معدولة وفيه نظر لان السالبة والسالبة المحمول متلازمان فاشتاج الكبرى مع احديهما بوجوب اشتاج الاخرى * غاية ما في الباب ان انتاج الموجبة السالبة المحمول ابين واجلي من اشتاج السالبة فانا اذا قلنا كل (ج) ليس (ب) وكل مالميس (ب ا) فقد حكمنا في الصغرى بان (ب) مملوب عن كل (ج) وفي الكبرى بان (ا) ثابت لكل مالمسلب عنه (ب) فيلزم بالضرورة ان (ا) ثابت لكل (ج) بخلاف ما اذا بدلنا الصغرى بقولنا لاني من (ج) فان معناها ان كل (ج) ليس يصدق عليه (ب) ومعنى الكبرى ان مامصدق عليه ليس (ب ا) فلا يتبين الاندراج ههنا لكن اذا صدق كل (ج) ليس يصدق عليه (ب) صدق كل (ج) يصدق عليه سلب (ب) وحينئذ يصير الاندراج يتنا ولنقض الاول وجه دفع آخر وهو ان انتاج القياس لا يتوقف على صدق المقدمات والموجبة انما تستدعي وجود الموضوع اذا كانت صادقة فيحوز ان يكون قولنا الحلاء ليس بوجود موجبة كاذبة مع انه يتجج بخلاف ما ذكره الشيخ فان موضوع الصغرى بوجود والحكم فيها صادق ولئن سلمنا ذلك ولكن لانم ان الموضوع فيها معدوم لان الشيخ ما اعتبر الوجود الخارجي بل مطلق الوجود وهو متحقق ههنا قل صاحب الكشف بعد ابراد النقض والحق ان الموجبة المستعملة في القياس لا يستدعي وجود الموضوع فانه اذا صدق نسبة امر الى موضوع ما سواء كان موجودا او معدوما و يصدق حكم على كل مامصدق عليه تلك النسبة يصدق الحكم على ذلك الموضوع بالضرورة نعم لو فسرنا الموجبة بانها التي حكم فيها بثبوت المحمول لافراد الموضوع الموجودة في الخارج محققا او مقدرا يلزم اشتراط وجود الموضوع فيها على التفصيل اما ان فسرنا بانهم منه كما ذكره الشيخ من انها التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع سواء كان موجودا في الخارج اوفى الذهن محققا او مقدرا فله ذلك اذ لا مساحة في تفسير الالفاظ لكنه لا يمكنه تهديد ثلاثة قوانين الاول اشتراط الایجاب في صغرى الاول والثالث لانا اذا قلنا كل معدوم ليس موجود وكل مالميس بوجود ليس بمحسوس يتجج بالضرورة ان كل معدوم ليس بمحسوس مع ان الصغرى ليست موجبة على ذلك التفسير الثاني انعكاس الموجبة الى الموجبة لصدق قولنا بعض الابعاد معدوم مع ان قولنا بعض المعدوم بعد ليست موجبة الثالث عدم انعكاس السالبة الجزئية فان قولنا بعض المعدوم ليس بوجود سالبة ويلزمها بعض الموجود ليس بمعدوم والا لصدق كل موجود معدوم هف * وقد سمعت واحدا من الاذكياء يقول لست ادري ماذا يصنع هذا الفاضل هل يشترط في صغرى الاول الا بحال اولا فان لم

يشترط فقد قال بخلاف ما صرح به وان اشترط فلا يخلو اما ان يعتبر في الایجاب
 وجود الموضوع اولاً فان لم يعتبر فقد بان بطلانه لان ثبوت الشيء لشيء فرع ثبوته
 في نفسه بالضرورة وان اعتبر فان لم يعتبر الالوجود المطلق كما اعتبره الشيخ
 فقد اورد على نفسه الاعتراضات وان اعتبر الوجود الخارجى المحقق او المقدر
 وقدين ان الانتاج في الشكل الاول متحقق مع عدم موضوع الضغري فهذا الاعتراض
 وارده عليه ايضا لانه اذا انعدم الموضوع مطلقاً فقد انعدم في الخارج بطريق الاولى
 والذي يقضى منه العجب ان من اشترط في موضوع الموجبة الوجود الخارجى يمكنه
 اشتراط الایجاب في الشكل الاول ومن اعتبر الوجود المطلق لا يمكنه ما جسته
 بما هو مسبوق بتقديم مقدمة وهى ان المتأخرين لما راوا ان احكام الخارجيات
 مغايرة لاحكام الذهنيات واعتقدوا ان ما فسر به الشيخ القضية ليس منطبقاً على
 جميع القضايا فكم من قضية لا وجود لموضوعها كقولنا سرك البارى يغاير البارى
 انه لى وبعض المعلوم مطلقاً لا موجود ولا محسوس فان هذه وامثالها تصدق موجبات
 مع عدم الموضوع فيها وعدم انطباق تفسير الشيخ عليها اعترضوا عن ان
 يفسروا القضية بتفسير عام شامل لجميع القضايا واعتبروا قضية خارجية وقضية
 حقيقية واستعملوها في الاحكام فكما ان القضية تعتبر تارة مطلقاً واخرى خارجية
 او حقيقية كذلك القياس يعتبر تارة على الاطلاق واخرى في الخارجيات الحقيقية
 او المقدرة والمتأخرون كما خصصوا مفهوم القضية بالخارجية والحقيقية خصصوا
 الاحكام في العكس والتناقض والقياس بهما ايضا اذ ثبت هذا التقرير فنقول
 صاحب الكشف اشترط ايجاب الصغرى لاقى مطلق القياس بل في قياس الخارجيات
 والحقيقيات واعتبر وجود الموضوع فيهما على التفصيل والشيخ لما اعتبر قضية
 عامة واعتبر مطلق القياس ورد عليه ان قولنا كل معدوم ليس بموجود يتج في القياس
 المطلق وليس موجباً وكذلك بعض المعدوم بعد يجب ان يصدق في العكس وليس
 بايجاب ولا يرد على مذهب صاحب الكشف فانه خصص الاحكام بالخارجيات وتلك
 القضايا لا تصدق لا خارجية ولا حقيقية هذا خلاصة ما ذكره صاحب الكشف بعد
 مساعدته والحق ان الاشكالات مندفة اما الاول فلان الصغرى موجبة سالبة المحمول
 وقد عرفت انها لا تستدعى وجود الموضوع واما الثانى فلانه ان اراد بالمعدوم في
 قولنا بعض الایباد معدوم المعدوم في الخارج والذهن فلا تم صدقه وان اراد به المعدوم
 في الخارج فالعكس ايضا صادق لوجود الموضوع في الذهن واما الثالث فهو بين الفساد
 لان انعكاس مادة من مواد القضية لا يستلزم انعكاسها وانما وردت هذه الایجابات وان لم يكن
 لها عين ولا اثر في الكتب تبينها على بعض ما جعله المتأخرون سبباً لتغيير الاصطلاحات

وقال الامام في المخص لا يستلزم وجود الموضوع في المعدولة لان عدم المحمول الموجو دان صدق على الموضوع العدوم فذاك والاقتد صدق هو عليه ولزم المحال وهو المطلوب وجوابه ان الصادق حيث السالبة المعدولة وهي اعم من الوجبة المحصلة فلا تستلزمها وقال في شرح الاشارات لايجاب الاعلى موضوع موجود محقق او مفقول لكنه قال ايضا ثبتت التي لغيره فرع ثبوت نفسه لان التي لم يثبت في نفسه لم يثبت لغيره فلم يكن المعدولة موجبة فيندفع التناقض الا ان هذا الكلام ضعيف لان المعتبر في الوجبة وجود ذات الموضوع لا وجود وصف الموضوع والمحمول فان من الجائز ان يصدق الامر العدمي على الوجود لا يقال اذا صدق زيد لا كاتب في الخارج صدق ان الاكاتب محمول في الخارج على زيد فلو احتاج الايجاب الى وجود الموضوع لما صدق هذا وايضا المحمول ثابت للموضوع فلو كان عدما لكان ثابتا معدوما وانه محال لا نقول لان صدق تلك الوجبة خارجية وذلك ظاهر وليس معنى ان المحمول ثابت للموضوع انه ثابت موجود في نفسه بل صادق محمول على الموضوع ويجوز حل الاعداد على الموجودات لا يقال لو اعتبر وجود الموضوع في الوجبة فلا يخلو اما ان يعتبر في السالبة ايضا اولم يعتبر واما ما كان يلزم ان لا يكون بين الايجاب والسلب تناقض اما اذا اعتبر وجود الموضوع في السالبة فجواز ارتقاها عند عدم الموضوع واما اذا لم يعتبر فجواز اجتماعهما وذلك لان موضوع السالبة يكون اعم حيث من موضوع الوجبة فيوز صدق الايجاب الكلي على جميع الافراد للوجود والسلب الجزئي عن الافراد للعدومة لا نقول لما كان السلب رفع الايجاب والايهاب ليس الاعلى الموضوع الموجود فليس ايضا ليس واردا الاعلى لكن صدقه لا يتوقف على وجوده فوجود الموضوع مشتر في الحكم لافي الصدق وقد مررت الاشارة اليه

وانت تعلم فيهما من الاطائف والقوائد (قوله قال الامام في المخص لا يستلزم وجود الموضوع) لما اعتبر وجود الموضوع في الايجاب دون السلب اعتبر الامام عليه في المخص وقال وجود الموضوع ليس بشرط في الوجبة المعدولة لان عدم المحمول الوجودي كالا بصير اما ان يصدق على الموضوع العدوم او لا يصدق فان صدق فقد صدقت الوجبة المولدة مع عدم الموضوع فلا يكون وجود الموضوع شرطا فيها وان لم يصدق عليه عدم المحمول صدق عليه المحمول وهو البصير لاتباع خلو الموضوع عن التقيض فيلزم اتصاف العدوم بالامر الوجودي وهو محال وعلى تقدير تسليمه فال مطلوب حاصل لانه اذا لم يخرج الايجاب المحصل الى وجود الموضوع فلا يوجب المعدول بطريق الاولى وجوابه ان لا يمكن ان يصدق عدم المحمول الوجودي على المعدوم لزم صدق المحمول الوجودي عليه بل اللازم صدق سلب عدم المحمول عليه فان تقيض الوجبة ليس موجبة بل سالبة والسالبة المعدولة اعم من الوجبة المحصلة فلا يلزم من صدقها صدقها وقال في شرح الاشارات لابد للموضوع في الوجبة من وجود متحقق او مفقول فهذا الكلام يافض في الظاهر ما ذكره في المخص من انه لاحاجة للمعدولة الى وجود الموضوع ولكنه قال ايضا في الشرح ان ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوت ذلك الشيء في نفسه لان الشيء ما لم يثبت في نفسه لم يثبت لغيره فلم يكن المعدولة موجبة فيندفع التناقض الا ان هذا الكلام ضعيف لان المعتبر في الوجبة وجود ذات الموضوع لا وجود وصف الموضوع والمحمول فان من الجائز ان يصدق الامر العدمي على الوجود لا يقال اذا صدق زيد لا كاتب في الخارج صدق ان الاكاتب محمول في الخارج على زيد فلو احتاج الايجاب الى وجود الموضوع لما صدق هذا وايضا المحمول ثابت للموضوع فلو كان عدما لكان ثابتا معدوما وانه محال لا نقول لان صدق تلك الوجبة خارجية وذلك ظاهر وليس معنى ان المحمول ثابت للموضوع انه ثابت موجود في نفسه بل صادق محمول على الموضوع ويجوز حل الاعداد على الموجودات لا يقال لو اعتبر وجود الموضوع في الوجبة فلا يخلو اما ان يعتبر في السالبة ايضا اولم يعتبر واما ما كان يلزم ان لا يكون بين الايجاب والسلب تناقض اما اذا اعتبر وجود الموضوع في السالبة فجواز ارتقاها عند عدم الموضوع واما اذا لم يعتبر فجواز اجتماعهما وذلك لان موضوع السالبة يكون اعم حيث من موضوع الوجبة فيوز صدق الايجاب الكلي على جميع الافراد للوجود والسلب الجزئي عن الافراد للعدومة لا نقول لما كان السلب رفع الايجاب والايهاب ليس الاعلى الموضوع الموجود فليس ايضا ليس واردا الاعلى لكن صدقه لا يتوقف على وجوده فوجود الموضوع مشتر في الحكم لافي الصدق وقد مررت الاشارة اليه

وقد يميز المدول في الموضوع مع قوله ﴿ ١١١ ﴾ القائمة ويفرق بينهما وبين السلب بتقديم حرف السلب على

السلب على السور
كما في الرابطة فإذا
اقترن به لفظة ما وما
في معناه جعله إيجابا
فوضع القضية
الطبيعي ان يحاور
السور الموضوع
والرابطة المحمول
وحرف السلب
المحمول في النسبة
والرابطة في الثلاثية
والجهة في الرباعية
ولم يحمل القضية
خارجية باعتبار السور
كما جعلت رباعية باعتبار
الجهة مع خروجها
عنها للزوم الجهة
إياها دونه من
الفصل الخامس
في الجهة وفيه مباحث
الاول في القضية
الموجهة كيفية نسبة
محمول القضية الى
موضوعها
بالضرورة والدوام
ومقابلهما في نفس
الامر تسمى مادة
وعنصرا واللفظ
الدال عليه او حكم
العقل بها جهة وتوطأ
والقضية التي فيها
الجهة أي الدال على

في تحقيق السالبة (قوله وقد يعتبر المدول في الموضوع) المعتبر من المدول ما في
جانب المحمول لان الحكم بالحقيقة على ذلك الموضوع والذي في الذكر سواء كان
وجوديا او عدميا هو وصف الموضوع واختلاف الصفات لا يوجب اختلاف الذات
واما المحمول فلما كان مفهومه باختلافه بكونه وجوديا او عدميا يؤثر في حال القضية
فلغتر انما هو عدوله ونخصيله على انه ربما يثبت المدول في جانب الموضوع مع
انه قليل الفائدة ويفرق بين الموضوع والمدول وبين السلب بان القضية ان كانت
مسورة فان تقدم حرف السلب على السور كان سلبا محصلا كقولنا ليس كل انسان كاتباً
وان تأخر عنه كان معدولا كقولنا كل لاسي جاد كما في الرابطة وان لم تكن مسورة
فان اقترن بالموضوع لفظة ما وما في معناه كالذي جعل الموضوع موجبا معدولا
كقولنا ما هو لاسي او الذي ليس بمحي جاد وان لم يقترن به شيء من هذه الامور كان
الامتناع اما بانية او بالاصطلاح على تخصيص بعض الفاظ بالمدول والبعض
بالسلب والوضع الطبيعي للقضية ان يحاور السور الموضوع لانه لبيان كية
المراد والرابطة المحمول اذهي لربطه بالموضوع والجهة الرابطة لانها لبيان
كيفية نسبة المحمول وحرف السلب المحمول في القضية التناثية والرابطة في
الثلاثية والجهة في الرباعية والالم يكن السلب واردا على ما اثبتت الايجاب نم
لو تأخر حرف السلب عن الجهة كانت القضية سالبة موجهة بتلك الجهة
وفرق ما بين سلب الضرورة وضرورة السلب وسلب الامكان وامكان السلب
وسلب الاطلاق واطلاق السلب فاقل مراتب القضية ان يكون تنائية فقص
فيها على ذكر الموضوع والمحمول ثم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية ثم
يقرن بها الجهة فتصير رباعية وانما لم يحصل اعتبار السور خارجية كما جعلت باعتبار
الجهة رباعية لان الجهة لازمة للقضية اذ كل نسبة لا بد لها من كيفية من الضرورة
والدوام ومقابلهما بخلاف السور لانه غير لازم كافي للمهمة والنخصية ولانه ليس له
اعتبار زائد على الموضوع فان مفهومه اما جيع الافراد او بعضها وهو الموضوع
بالحقيقة بخلاف الجهة والى هذا اشار الشيخ في النفاة بقوله فالرابطة تدل على نسبة
المحمول والسور يدل على كية الموضوع ولذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب
المحمول وكان السور معدودا في جانب الموضوع (قوله الفصل الخامس في الجهة)
هذا شروع في تقسيم القضية باعتبار الجهة ولا بد من تحقيق الجهة اولا وكل نسبة
بين المحمول والموضوع سواء كانت تلك النسبة ايجابية او سلبية لها كيفية في نفس
الامر من الضرورة والدوام ومقابلهما أي اللانضرورة والادوام لاعلى معنى
ان كيفية النسبة مضمرة في الارباع وان كان في عبارة المصنف دلالة على ذلك
بل على معنى ان الكيفية مضمرة في الضرورة واللاضرورة باعتبارها في الدوام

الكيفية موجهة ورباعية ومنه عدو مقابلها مطلق وقد يخالف جهة القضية ومادتها من

نؤمن بالضرورة استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع وهي ١٤٢ في نفس الاولى الضرورة الازلية الثانية

والادوام باعتبار آخر وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية وعصرها واللفظ الدال عليها في القضية المنفصلة او حكم العقل بها في القضية المعقولة تسمى جهة ونوعا فالقضية اما ان يكون البهية فيها مذكورة او لا يكون فان ذكرت فيها البهية تسمى موجبة ومثلا لاسمائها على البهية والنوع واربعة لكونها ذات اربعة اجزاء وان لم تذكر فيها تسمى مطلقة وقد يخالف جهة القضية مادتها كما اذا قلنا كل انسان حيوان بالامكان فللادة ضرورية والجهة لا ضرورية لا يقال للمادة هي الكيفية الثابتة في نفس الامر والجهة هي اللفظ الدال عليها او حكم العقل بانفسها هي الكيفية الثابتة في نفس الامر فلو خافت الجهة للادة لم تكن دالة على الكيفية في نفس الامر بل على امر آخر ولم تكن حكم العقل بل حكم الوهم فانا اذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة والكيفية التي للنسبة بينهما في نفس الامر هي الامكن والضرورة لا تدل عليها لانا نقول لانه ان الجهة لو لم تطابق للمادة لم تكن دالة على الكيفية في نفس الامر ولم يكن حكم العقل بها وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة اللفظية قطعية حتى لا يمكن تخلف للدلول عن الدال ولم يميز عدم مطابقة حكم العقل وليس كذلك بل الجهة ما يدل على كيفية في نفس الامر وان لم يكن تلك الكيفية مضغفة في نفس الامر وحكم العقل اعم من ان يكون مطابقا او لم يكن هذا على رأي المتأخرين واما على رأي القدماء من المتطعين فللادة ليست كيفية كل نسبة بل كيفية النسبة الابحائية ولا كل كيفية نسبة ايجابية في نفس الامر بل كيفية النسبة الابحائية في نفس الامر بالوجوب والامكن والامتناع وهي لا تختلف بإيجاب القضية وسلبها وقد سبقت الاشارة اليها والجهة انما هي باعتبار المتبر فان المتبر رعا يعتبر للمادة او امرا اعم منها او اخص او مابينا ويعبر عما تصوره واعتبره بعبارة هي الجهة فملى هذا قد يخالف المادة الجهة في القضية السادسة بخلاف الاصطلاح المتأخر ولا يرى لتغيير الاصطلاح سببا حاملا عليه (قوله ونحن نعتي بالضرورة) الضرورة استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع سواء كانت ناشئة عن ذات الموضوع او امر منفصل عنه فان بعض الفارقات لو اقتضى الملازمة بين امرين يكون احدهما ضروريا للآخر وان كان امتناع انفكاكه عنه من خارج فان قلت هذا التعريف لا يتناول ضرورة السلب فلا يكون متمكنا فتقول المراد ضرورة الإيجاب ضرورة السلب انما تعلم منه بالغاية كما علونا بواق المحصورات من مفهوم الموجبة الكلية او المراد استحالة انفكاك نسبة المحمول عن الموضوع فيدخل فيه ضرورة السلب وانما قل نحن نعتي لان قوما يفسرونها باخص منه وهو استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع لذاته وهذا التفسير ليس بمستمر في موارد الاستعمال فانهم يذكرون للممكن خاصة وهي انه لا يلزم من فرض وقوعه محال ويستعملونها في الاحكام فلو فسر

الضرورة الذاتية
الى الحاصلة مادامت
ذات الموضوع
موجودا اما مطلقة
او مقيدة بنفي
الضرورة والادوام
الازليين والقسم
الاول اعم من الثاني
وهو من الثالث
والضرورة الازلية
اخص من الاول
ومبينة للآخرين
الثالثة الضرورة
الوصفية اي الحاصلة
من وصف الموضوع
اما مطلقة او مقيدة
بنفي الضرورة الازلية
او الذاتية او بنفي
الدوام الازلي او
الذاتي والقسم الاول
اعم من الاربعة
الباقية والثاني من
الثلاثة الباقية والثالث
والرابع من الخامس
ويشملها عموم من
وجهه وصكها بين
الضرورة الوصفية
والذاتية والضرورة
الذاتية قد لا تكون
بشرط الوصف بان
لا يكون الوصف
مداخل في الضرورة
فمعلوم ان الضرورة
الوصفية ايجابية مادام الوصف كانت اعم من الذاتية مطلة لان معها ايها من ٦ (الضرورة)

٦ غير عكس الرأية
الضرورة بحسب
وقت معين أو غير معين
اما مطلقا او مقيدا
بني الضرورة الازلية
او الذاتية او الوصفية
او بنى الدوام الازلى
او الذاتى او الوصفى
وعلى كل تقدير فهو
وقت الذات او
الوصف فلهذا ٢٨
قسما الخامسة
الضرورة بشرط
المحمول ولا فائدة
فيها لضرورة
كل محمول بشرط
وجوده للموضوع
قال الشيخ في الاشارات
الضرورية المطلقة
هى الازلية وقال
في غيرها هى الذاتية
ولا تنطلق في غيرها
لاستمالها على زيادة
هى كالجزء من المحمول
من

الضرورة بما فسرناه بان الممكن لا يمتنع انفكاكه عن الموضوع لذاته فيعوز
ان يمتنع انفكاكه عنه لامر خارج فلو فرض وقوعه لزم المحال فان قلت هب
ان هذا التقيد لا يعتبر في الضرورة الا ان الامكان ليس سلب مطلق الضرورة بل سلب
الضرورة المطلقة وهى التى نسبة المحمول فيها ضرورية في جميع اوقات ذات
الموضوع على ذلك التقدير وسلب الضرورة المتحققة في جميع الاوقات صادق حيث
ثبتت الضرورة في بعض الاوقات فاذا كان الممكن بهذا المعنى بمنعنا بحسب التعبير
في بعض الاوقات فلو فرض وقوعه يلزم محال فتغير التعبير لا يصحى بباطل فتقول
معنى لزوم المحال للممكن انه كلما فرض وقوعه يتحقق محال فاذا اخذنا الضرورة
بالمعنى الاعم لم يكن الممكن بحيث كلما فرض وقوعه يتحقق المحال وثبت المحال من
الممكن في بعض الاوقات لاينا في ذلك وفي هذه الناية نظر لان هؤلاء القوم لم يفسروا
مطلق الضرورة بما ذكر بل الضرورة المطلقة واعتبار قيد زائد في الاخص لا يوجب
اعتباره في الاعم على ان ذلك التبدل لم يضر في الضرورة المطلقة لم ينكح الدوام عن
الضرورة لان الدوام اما ان يصدق في مادة الوجوب او في مادة الامكان فان كان في
مادة الوجوب فظاهر وان كان في مادة الامكان فهو اما دوام الوجود او دوام العدم
والدائم الوجود واجب الوجود لغيره لان الشيء ما لم يجب له وجوده اذا وجد وجب كان كل
مممكن فهو محذوف بوجوبه بين وجوب سابق ووجوب لاحق والدائم العدم يمتنع لغيره
فان الشيء ما لم يجب عدمه لم يعدم ضرورة ان عدم الشيء لعدم علته التامة وعلى
كلا التقديرين لا يكون الدوام الاعم الوجوب وعلى هذا يتساوى الدوام
والضرورة بحسب الصديق وكذا الاطلاق والامكان لان تقضى التساو بين
متساويين ويختل اكثر الاحكام في العكس والتناقض والاختلافات ثم الضرورة
خمس الاولى الضرورة الازلية وهى الحاصلة ازلا وابدا كقولنا الله عالم بالضرورة
الازلية والازل دوام الوجود في الماضي والابد دوام الوجود في المستقبل الثانية
الضرورة الذاتية اى الحاصلة مادامت ذات الموضوع موجوده وهى اما مطلقة كقولنا
كل انسان حيوان بالضرورة او مقيد بنى الضرورة الازلية او بنى الدوام الازلى
فالقسم الاول وهو الضرورة المطلقة اعم من الثانى وهو الضرورة المقيدة بنى الضرورة
الازلية فان المطلق اعم من المقيد والثانى اعم من الثالث لان الدوام الازلى اعم من الضرورة
الازلية فان مفهوم الدوام يشمل الازمنة ومفهوم الضرورة امتناع الانفكاك ومعنى
امتنع انفكاك المحمول عن الموضوع ازلا وابدا يكون ثابتا له في جميع الازمنة ازلا وابدا
وليس يلزم من الثبوت في جميع الازمنة امتناع الانفكاك فيكون بنى الضرورة الازلية اعم
من بنى الدوام الازلى والمقيد بالاعم اعم من المقيد بالاخص لانه اذا صدق المقيد بالاخص
صدق المقيد بالاعم ولا ينكس وهذا على الاطلاق غير صحيح فان المقيد بالمقيد بالاعم

انما يكون اعم اذا كان اعم مطلقا من القيدن او مساويا للقيد الاعم اما اذا كان
 اخص من القيد الاخص كالناطق الحساس والناطق الناحي او مساويا للقيد الاخص
 كالناطق الكاتب والناطق الحساس فهما متساويان واذا كان اعم منهما من وجه
 فيقتل العموم كالايض الناطق والايض الحساس ويقتل التساوي كما فيما نحن
 بصدده فانه كلما صدقت الضرورة الذاتية للقيدة بنى الدوام الازلى صدقت القيدة
 بنى الضرورة الازلية وهو ظاهر وبالعكس فانه لو صدقت الضرورة الذاتية مع
 نفي الضرورة الازلية ولم يصدق معها نفي الدوام الازلى صدقت الضرورة
 الذاتية مع الدوام الازلى والضرورة الذاتية هي الضرورة الحاصلة مادامت
 ذات الموضوع موجودا لكن ذات الموضوع ههنا موجودا زلا وبدا تحقق الدوام
 الازلى فتكون الضرورة حاصلة ازلا وبدا وقد كانت مقيدة بنى الضرورة الازلية
 ههنا والضرورة الازلية اخص من الاولى اى الضرورة الذاتية المطلقة لان الضرورة
 متى تحققت ازلا وبدا يتحقق مادام ذات الموضوع موجودة من غير عكس وانما يصح
 هذا في الايجاب وامافي السلب فهما متساويان لانه متى سلب المحمول عن الموضوع
 مادامت ذاته موجودة يكون مسلوبا عنه ازلا وبدا لا امتناع ثبوته له في حال العدم
 ومباينة للاخرين امامباينة للقيدة بنى الضرورة الازلية فظاهر وامامباينة لها
 للقيدة بنى الدوام الازلى فللمباينة بين نقيض العام وعين الخاص الثلاثة للضرورة
 الوصفية وهي الضرورة باعتبار وصف الموضوع وتطلق على ثلاثة معان
 الضرورة مادام الوصف اى الحاصلة في جميع اوقات اتصاف الذات بالوصف
 العنواني كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتبا بالضرورة بشرط
 الوصف اى يكون الوصف مدخل في الضرورة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع
 بالضرورة مادام كاتبا بالضرورة لاجل الوصف اى يكون الوصف منشأ
 الضرورة كقولنا كل متعجب ضاحك بالضرورة مادام متعجبا والاولى اعم من الثانية
 من وجه لتصادقهما في مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات او وصفا
 لازما لها كقولنا كل انسان او كل ناطق حيوان بالضرورة وصدق الاولى بدون
 الثانية في مادة الضرورة اذا كان العنوان وصفا مفارقا كما اذا بدل الموضوع بالكاتب
 وبالعكس في مادة لا يكون المحمول ضروريا للذات بل بشرط وصف مفارق كما في قولنا
 كل كاتب متحرك الاصابع فان تحرك الاصابع ضروري لكل ماصدق عليه الكاتب
 بشرط اتصافه بالكاتبة ولبس بضروري في اوقات الكتابة فان الكتابة نفسها ليست
 ضرورية لما صدق عليه الكاتب في اوقات ثبوتها فكيف يكون تحرك الاصابع التابع
 لها ضروريا وكذلك النسبة بين الاولى والثالثة من غير فرق والثانية اعم من الثالثة
 لانه متى كان الوصف منشأ الضرورة يكون الوصف مدخلا فيها ولا يتعكس

كما اذ قلنا في الدهن الحار بعض الحار ذائب بالضرورة فانه يصدق بشرط وصف
الحرارة ولا يصدق لاجل الحرارة فان ذات الدهن اذا لم يكن له دخل في الذوبان وكفى
الحرارة فيه كان الحجر ذائبا اذا صار حارا فقله الضرورة الوصفية اى الحاصلة
من وصف الموضوع المراد به الضرورة بشرط الوصف فانه لما كان للوصف
مدخل فيها كانت حاصلة منه في الجملة وهي اما مطلقة او مقيدة بنى الضرورة الازلية
او بنى الذاتية او بنى الدوام الازلى او بنى الدوام الذاتى والقسم الاول اعم من الاربعة
الباقية لان المطلق اعم من المقيد والثانى وهو المقيد بنى الضرورة الازلية اعم من الثلاثة
الباقية لان الضرورة الازلية اخص من الضرورة الذاتية والدوام الازلى والدوام
الذاتى فحتى صدقت الضرورة الوصفية مع نفي واحد من هذه الجهات صدقت مع
نفي الضرورة الازلية والاصدقت مع ثبوتها فتصدق مع الجهة المفروض انتفاؤها
وليس يلزم من صدق الضرورة الوصفية مع نفي الضرورة الازلية صدقها مع نفي
وحدة منها لجواز تحققها مع انتفاء الضرورة الازلية والثالث والرابع اعم من الخامس
لانه متى صدقت الضرورة الوصفية مع نفي الدوام الذاتى صدقت مع نفي الضرورة
الذاتية او مع نفي الدوام الازلى والا لصدقت مع تحققها فيصدق مع نفي الدوام
الذاتى هف وليس متى صدقت مع نفي الضرورة الذاتية او مع نفي الدوام الازلى
صدقت مع نفي الدوام الذاتى لجواز ثبوتها مع انتفاءها وينتفىض اى بين الثالث
والرابع عموم من وجه لتصادقهما في مادة محال عن الضرورة والدوام وصدق
الثالث بدون الرابع في مادة الدوام المجرد عن الضرورة وبالعكس في مادة لضرورة
المجردة عن الدوام الازلى وكذا بين الضرورة الوصفية بالمعنى المذكور والضرورة
الذاتية محوم من وجه اذا الضرورة الذاتية قد لا تكون بشرط الوصف بان لا يكون
لوصف مدخل في الضرورة فلا تصدق الضرورة المشروطة حيث قد تكون
بشرط الوصف اذا تحدد الوصف والذات فيتصادقان وقد ينابر الوصف
الذات ولا يكون لضرورة متحققة في جميع اوقات الذات فتصدق الضرورة المشروطة
بدون الذاتية نعم لو اريد بالضرورة الوصفية الضرورة الحاصلة مادام الوصف
كانت اعم من الذاتية لانه متى ثبتت الضرورة في جميع اوقات الذات ثبتت في جميع
اوقات الوصف من غير عكس الرابعة الضرورة بحسب وقت امامين كقولنا
كل قرمض بالضرورة وقت الحيلولة ولما غير معين لاعلى معنى ان عدم التعيين
معتبر فيه بل على معنى ان التعيين لا يعتبر فيه كقولنا كل انسان متفلس بالضرورة
في وقت ما وعلى التفسيرين فهي اما مطلقة وتسمى وقتية مطلقة ان تعيين الوقت
ومتشعبة مطلقة ان لم يتعين واما مقيدة بنى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية
او بنى الدوام الازلى او الذاتى او الوصفى فهذه اربعة عشر قسما وعلى التقادير

فالوقت اما وقت الذات اى يكون نسبة المحمول الى الموضوع ضرورية في بعض اوقات وجود ذات الموضوع كإحمر في المثالين واما وقت الوصف او تكون النسبة ضرورية في بعض اوقات اتصاف ذات الموضوع بالوصف الضوائى كقولنا كل مقتدنام في وقت زيادة الغذاء على بدل ما يتصل وكل نام طالب للغذاء وقتا ما من اوقات كونه ناميا فالاقسام تبلغ ثمانية وعشرين والضابط في النسبة ان المطلق اعم من المقيد والمقيد بلقيد الاعم اعم بناء على الطريقة التى سلكناها فيما قبل على ما يلوح بآدى التفات وكل واحد من السبعة بحسب الوقت المعين اخص من نظيره من السبعة بحسب الوقت الغير المعين فان كل ما يكون ضروريا في وقت معين يكون ضروريا في وقت ما ولا ينكسر وكل واحد من الاربعة عشر بحسب وقت الذات اعم من نظيره من الاربعة عشر بحسب وقت الوصف لان كل ما هو ضرورى في وقت الوصف فهو ضرورى في وقت الذات ضرورة ان وقت الوصف وقت الذات من غير عكس والسر في ضرورة ما ليس بضرورى ضروريا في وقت ان الشيء اذا كان متغلا من حال الى حال ومنه الى آخر وهلم جرا فربما يؤدى تلك الاشتغالات الى حالة يكون ضرورية له بحسب مقتضى الذات ومن ههنا يعلم انه لا بد ان يكون للوقت مدخل في الضرورة ولذات الموضوع ايضا كما ان القمر مدخلا في ضرورة الانحساف فانه لما كان بحيث يقتبس النور من الشمس وتختلف اشكاله بحسب اختلاف اوضاعه منها ولهذا وحيلولة الارض وجب انحسافه الخاصة الضرورة بشرط المحمول وهي ضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه بشرط الثبوت او السلب ولا فائدة فيها لان كل محمول فهو ضرورى للموضوع بهذا المعنى وربما يبين حصر الضرورة في الاقسام الخمسة بانها اما مطلقة لم يعتبر فيها شرط او مشروطة والاولى هي الازلية والثانية اما ان يكون شرطها داخلا في القضية او خارجا عنها والداخل اما متعلق بالموضوع او المحمول والمتعلق بالموضوع اما بذاته وهي الذاتية او بوصفه وهي الوصفية والمتعلق بالمحمول واحد لانه وصف لا يعتبر له ذات فهى التى بشرط المحمول والخارج اما وقت معين او غير معين وايضا كان فهى التى بحسب الوقت وانت اعلم ان هذا حصر متسر الا انه لا يخلو عن ضبط ما ثم اذ قبل ضرورة او ضرورة مطلقة او قيل كل (جب) بالضرورة وارسات غير مقيدة بأمر من الامور فعلى اية ضرورة يقال قال الشيخ في الاشارات على الضرورة الازلية وقال في النفاذ على الضرورة الذاتية وانما لم تطلق الضرورة المتعلقة على غيرهما لان غيرهما من الضروريات مشتمل على زيادة في الوصف والوقت هي كالجزم من المحمول فاذا قلنا كل كاتب مهرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة قهر كالهرك الاصابع حالة الانساف بالكتابة ضرورى الثبوت للكاتب وكذا اذا قلنا كل قمر مخسف وقت الحيلولة بالضرورة فالانحساف في هذا

والدوام ثلثة الاول الازلى امامطلقا ١٤٧ او مقيدا بنى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية الثاني

الذاتي امامطلقا

او مقيدا بنى

الضرورة الازلية

او الذاتية او الوصفية

او بنى الدوام الازلى

الثالث الوصفى لما

مطلقا او مقيدا بنى

الضرورة الازلية

او الذاتية او الوصفية

او بنى الدوام الازلى

او الذاتي فهو ثلث

عشر قضية ونسبة

بعضها الى بعض

بالعموم والخصوص

مطلقا او من وجه

يرف من الباحث

السابقة من

واللا ضرورة

هو الامكان وهو اربعة

الاول الامكان العاوى

وهو سلب الضرورة

للمطلقة عن احد

طرفى الوجود والعدم

وهو المخالف للحكم

وهو المستعمل عند

الجمهور الثاني الامكان

الخاص وهو سلبها

عن الطرفين جميعا

وهو المستعمل عند

الحكماء والمواد بحسبه

ثالث مادة الوجودية

والامكان والاعتناع

ولا يمتنع نسبة الاول

الوقت ضرورى فان قلت شرط وجود الذات ايضا كالجزء من المحمول قلنا اذا قلنا
كل انسان حيوان بالضرورة مادام الانسان موجودا فالحوان في اوقات وجود
الانسان ضرورى فتقول وجود ذات الموضوع شرط لاعتقاد القضية بالضرورة
فهو انما يجب لامن جهة الضرورة بل من جهة القضية بخلاف سائر الضرورات
(قوله والدوام ثلثة) قسم الاول الدوام الازلى وهو ان يكون المحمول ثابتا
للموضوع او مصلوبا عنه اذ لا وابتدا كقولنا كل فلك متحرك بالدوام الازلى الثاني
الدوام الذاتي وهو ان يكون المحمول ثابتا او مصلوبا مادام ذات الموضوع موجود
اما مطلقا كقولنا كل زنجي اسود دائما او مقيدا بنى الضرورة الازلية او الذاتية
او الوصفية او بنى الدوام الازلى الثالث الدوام الوصفى وهو ان يكون الثبوت
او السلب مادام ذات الموضوع موصوفا بالوصف العنواى امامطلقا كقولنا كل لحي
فهو غير كاتب مادام اميا او مقيدا بنى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية
او بنى الدوام الازلى او الذاتي ونسبة بعضها الى بعض والى باقى الضروريات غير
خافية لمن احاط بما تقدم بعض الاحاطة (قوله واللا ضرورة هو الامكان وهو
اربعة) للضرورة وهو الامكان بقول الاشتركة على اربعة معان احدهما الامكان
العاوى وهو سلب الضرورة المطلقة اى الذاتية من احد طرفى الوجود والعدم
وهو الطرف المخالف للحكم و بما يفسر بما يلزم هذا المعنى وهو سلب الاعتناع
عن الطرف الموافق فان كان الحكم الايجاب فهو سلب ضرورة السلب او سلب
اعتناع الايجاب وان كان الحكم السلب فهو سلب ضرورة الايجاب او سلب اعتناع
السلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان يكون معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس
بضرورى او ثبوت الحرارة لئلا يمتنع واذا قلنا لاشئ من الحار يبارد بالامكان
كان معناه ان يجب البرودة للحار ليس بضرورى او سلبها عنه ليس بمتنع وانما
سمى امكانا طاميا لانه المسلعل عند جمهور العامة فانهم يفهمون من الممكن ما ليس
بمتنع وما ليس بممكن الممتنع ولما قابل سلب ضرورة احد الطرفين ضرورة ذلك
الطرف انحصرت المادة بحسب هذا الامكان فى الضرورة واللا ضرورة فان قلت
الامكان بهذا المعنى شامل لجميع الموجهات فلو كانت الضرورة متعاقبة له كان قسم
الشئ قسما له وانه محال قلت له اعتبار ان من حيث المفهوم وبهذا الاعتبار يعم
الموجهات ومن حيث نسبتها الى الايجاب والسلب فيقابله الضرورة لانه ان كان امكان
الايجاب قابله ضرورة السلب وان كان امكان السلب قابله ضرورة الايجاب
وانها بالامكان الخاص وهو سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين اى الطرف
المخالف للحكم والموافق جميعا كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولاشئ
من الانسان بكتاب بالامكان الخاص ومعناها ان سلب الكتابة عن الانسان

ولا يمتنع نسبة الاول طاميا والثاني خاصا لكون الاول عاواى والثاني خاصا

في الثالث الامكان
الاخص وهو سلب
الضرورة المطلقة
والوصفية والوقعية
عن الطرفين الرابع
الامكان الاستقبالي
والاول انهم ثم الثاني
والثالث اخص
من الرابع ومن شرط
في امكان الوجود
في الاستقبال عدم
في الحال والعكس مع
ان يمكن الوجود هو
يمكن الصدق فقد
شرط الوجود
والعدم في الحال
من

واجبا بها له ليس بضرور بين فهما متحدان في المعنى لتكرب كل منهما من امكانين عاين
موجب وسالب والفرق ليس الا في اللفظ واتما سمى خاصيا لانه المستعمل عند الخاصة من
الحكما فانهم لما تأملوا المعنى الاول كان الممكن ان يكون وهو مالم يستتبع ان لا يكون
واقعا على الواجب وعلى مالم يستتبع ولا يمكن ان لا يكون وهو مالم يستتبع
بمستتبع ان لا يكون واقعا على المستتبع وعلى مالم يستتبع ولا يمكن ان لا يكون وقوعه في حالته
على مالم يستتبع واجب ولا يمكن ان لا يكون على بطريق الاول فحصل له
قرب الى الوسط بين طرفي الاحتمال والسلب وصارت المواد بحسب ثلاثة اذ في مقابلة
سلب ضرورة الطرفين ضرورة احد الطرفين وهي اما ضرورة الوجود اي الوجوب
واما ضرورة عدم اي الامتناع ولا يستتبع نية الاول عاين والثاني خاصا لما بينهما
من العموم والخصوص فانه متى سلب الضرورة عن الطرفين كانت ملوكة عن
احدهما من غير عكس وثالثها الامكان الاخص وهو سلب الضرورة المطلقة
والوصفية والوقعية عن الطرفين وهو ايضا اعتبار الحواص واتما اعتبره لان
الامكان لما كان موضوعا يراه سلب الضرورة فكل ما كان اخلي عن الضرورة كان
اولى باسمه فهو اقرب الى الوسط بين الطرفين فانهما اذا كانا خاليين عن الضرورات
كانا متساويي النسبة والاعتبارات بحسب سبعة اذ في مقابلة سلب هذه الضرورات
عن الطرفين ثبوت احدهما في احدي الطرفين وهي اما ضرورة الوجود
بحسب الذات او ضرورة عدم بحسب الذات او ضرورة الوجود بحسب الوصف
او ضرورة عدم بحسب الوصف او ضرورة الوجود بحسب الوقت او ضرورة
العدم بحسب الوقت وهو اخص من الثاني لانه متى سلب الضرورات عن الطرفين
فقد سلب الضرورة الذاتية عنهما ولا يمكن اعتبار كل من المفهومات الثلاث بحسبه الا ان
يشتر بالقياس الى الزمان المستقبل فيمكن اعتبار كل من المفهومات الثلاث بحسبه الا ان
الظاهر من كلام صاحب الكشف والمنصف اعتبار الامكان الاخص فالاول وهو
الامكان العام اعم من البواق ثم الثاني اي الامكان الخاص اعم من الباقيين والثالث
وهو الامكان الاخص اخص من الرابع لانه متى تحقق سلب الضرورة بحسب جميع
الاقوات فتحقق سلب الضرورة بحسب الوقت المستقبل من غير عكس لجواز تحقق
الضرورة في الماضي او الحال هذا وقد قال الشيخ الامكان الاستقبالي هو الغاية
في صرافة الامكان فان الممكن الحقيقي عاين ضرورة فيه اصلا لا في وجوده
ولا في عدمه فهو مبين للطلق لان المطلق ما يكون الثبوت او السلب فيه بالفعل
فيكون مستقلا على ضرورة ما لا يمكن ان كل شيء يوجد فهو محنوف بضرورة
سابقة وضرورة لاحقة بشرط المحمول ثم كل شيء يفرض فاحاط فيه اي وجوده
وعدمه يكون متعينا في الزمان الماضي وزمان الحال وان لم يحصل لانه على خلاف

الزمان المستقبل فانه لا يتبين انه يوجد ولا يوجد لا يحجب علنا فقط بل في نفس الامر
ايضا لان نعين احد طرفيه في زمان من الازمنة المستقبلية موقوف على حضور ذلك
الزمان ولان التمين اما بموجب الامر في نفسه واما بوجود السلب المعين لما ليس يجب
بذاته ان يتعين ولا يجاب هناك بالذات ولا بالغير لعدم حصوله بعد فهو في الماضي
والحال مستعمل على ضرورة وجود او عدم وقلها الضرورة بشرط المحمول
واما بالنسبة الى الزمان للمستقبل فلا يستعمل على ضرورة اصلا فلو ازم الامكان
الحقيقي الصرف اعتبارا به بالقياس الى زمان الاستقبال فالامكان الاستقبالي
هو سلب الضرورة من الطرفين في زمان الاستقبال وهو في حاق الوسط بينهما
هكذا حققه الشيخ في الشفاء وعلى هذا تكون الاعتبار بحسبه ثلاثة ضرورة
ما في طرف الوجود وضرورة ما في طرف العدم وسلب الضرورة عنهما وهو
اخص من الثالث بحسب المفهوم لان كل ما انتفى فيه سائر الضرورات انتفى فيه
الضرورات الذاتية والوصفية والوقعية ولا ينكس لجواز استتماله على ضرورة
واما بحسب الصدق فينبغي مساواة لان كل ما انتفى فيه الضرورات الثلاث فهو
بالنظر الى الاستقبال لا ضرورة فيه اصلا اما الضرورات الثلاث فبسا لضرورة
واما الضرورة بشرط المحمول فلانها ما وجدت بعد ومن شرط في امكان الوجود
في الاستقبال العدم في الحال وبالعكس اي شرط في امكان العدم في الاستقبال الوجود
في الحال فطامته ان ضرورة احد الطرفين في الحال ينافي امكانه في الاستقبال فقد
شرط الوجود والعدم في الحال لان يمكن الوجود في الاستقبال يمكن العدم فيه بل
الواجب في اعتباره عدم الالتفات الى الوجود والعدم في الحال والاقصا على اعتبار
الاستقبال (قوله وقد نفي بعضهم الامكان) من الناس من قدره في الامكان به لو
تحقق الامكان لزم احد الامرين وهو اما ان يكون الواجب يمكن العدم واما ان يكون
متنوع الوجود وكلاهما محال بيان الملازمة ان الامكان ان صدق على الواجب لزم
الامر الاول لان ما يمكن وجوده امكن عدمه وان لم يصدق على الواجب يلزم الامر
الثاني لان ما ليس يمكن متنوع وجوابه انه ان اراد بالامكان الامكان العام فلام انه
ان صدق على الواجب امكن عدمه لتساوله الواجب على ما هو وان اراد الامكان
انخاص فلام انه لو لم يصدق على الواجب امتنع وجوده بل اللازم ثبوت احدى
الضرورتين وذلك لا يستلزم ضرورة العدم ومنه من نفي الامكان الخاص بل يمكن
اما ان يكون موجودا او معدوما او اما كان فلا امكان اما اذا كان موجودا فلا امتناع
عدمه والا امكن اجتماع الوجود والعدم فيكون وجوده ضروريا فلا امكان واما
اذا كان معدوما فلا امتناع وجوده فيكون عدمه ضروريا فلا يكون ممكنا وجوابه
ان الضرورة الحاصلة في حال الوجود او العدم هي الضرورة بشرط المحمول

وقد نفي بعضهم
الامكان بانه ان صدق
على الواجب كان
يمكن العدم الا كان
متنوعا وجوابه انه
لا يلزم من صدق
الامكان العام امكان
العدم ولا من نفي
الامكان الخاص
الامتناع ونفي آخر
الامكان الخاص
بان الشيء ان كان
موجودا امتنع عدمه
وان كان معدوما
امتنع وجوده وجوابه
ان الضرورة الحاصلة
في حال الوجود
والعدم هي الضرورة
بشرط المحمول
وليس الامكان في
مقابلها متن

وَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِمْكَانِ وَالْقُوَّةِ الْقَسِيمَةِ لِلْفِعْلِ فَإِنَّ بِالْقُوَّةِ ﴿ ١٥٠ ﴾ لَا يَكُونُ بِالْفِعْلِ وَلَا يَنْعَكِسُ

إِلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ
مَنْ

وَاللَادَوَامُ أَمَّا اللَّادَوَامُ
الْفِعْلُ وَهُوَ الْوُجُودُ
اللَادَائِمُ أَوْ لَادَوَامُ
الضَّرُورَةِ وَهُوَ
الْوُجُودُ الْإِلَهِيُّ
ضَرُورِيٌّ مَنْ

الثَّانِي فِي الْمُلَاقَةِ
وَنُصِبَ بِهَا لِلشَّرْكَ
بَيْنَ الْمَوْجِهَاتِ
الْفِعْلِيَّةِ وَهِيَ الَّتِي
نِسْبَةُ الْمَحْصُولِ فِيهَا
إِلَى الْمَوْضُوعِ نِسْبَةٌ
بِالْفِعْلِ لَا لِلشَّرْكَ بَيْنَ
الْمَوْجِهَاتِ وَلَا يَمْتَنِعُ
تَسْمِيَةُ مَقْسِدٍ بِاسْمِ
الْمُطْلَقِ إِذَا غَلِبَ ذَلِكَ
الْمَقْسِدُ وَقَدْ يَنْبَغِي
الْمُلَاقَةُ لِلْوُجُودِ
اللَادَائِمَةِ أَوْ الْعَرَفِيَّةِ
وَهِيَ الَّتِي فِيهَا الدَّوَامُ
الْوَصْفِيُّ لِفَهْمِ أَهْلِ
الْعَرَفِ مِنَ السَّابِقَةِ
لِلْمُلَاقَةِ ذَلِكَ قَالَ
الْإِمَامُ إِذَا قُلْنَا كُلُّ
(جَب) بِالْإِمْكَانِ
فَإِنَّ كَانَ الْإِمْكَانُ
جِهَةً كَانَتْ النِّسْبَةُ
فِعْلِيَّةً وَلَمْ يَنْبَغِ قَضِ
إِلَى الْمَكْنَةِ الضَّرُورِيَّةِ

وَالْإِمْكَانُ لَيْسَ فِي مَقَابِلَتِهَا بَلْ فِي مَقَابِلَةِ الضَّرُورَةِ الدَّائِمَةِ (قوله و فرق بين الامكان والقوة) يطلق الامكان بالاشتراك على سلب الضرورة كما تقدم وعلى القوة القسيمة للفعل وهي كون الشيء من شأنه ان يكون وليس بكأن كما ان الفعل هو كون الشيء من شأنه ان يكون وهو كأن والفرق بينهما من وجوه الاول ان ما بالقوة لا يكون بالفعل لكونها قسيمة له بخلاف الممكن فإنه كبير ما يكون بالفعل الثاني ان القوة لا تنعكس الى الطرف الآخر فلا يكون الشيء بالقوة في طرفي وجوده وعدمه بخلاف الامكان فإن الممكن ان يكون ممكن ان لا يكون الثالث ان ما بالقوة اذا حصل بالفعل قد يغير الذات كما في قولنا الماء بالقوة هواء وقد يغير الصفة كما في قولنا الابيض بالقوة كاتب فيكون يتها وبين الامكان عموم من وجه لتصادقهما في الصورة الثانية وصدق القوة بدون الامكان في الصورة الاولى لصدق قولنا لاشئ من الماء بهواء بالضرورة فلا يصدق الماء هواء بالامكان وصدق الامكان دون القوة حيث تكون النسبة فضلية (قوله واللا دوام اما لا دوام) اما لا دوام الفعل وهو الوجودي اللادائم كقولنا كل انسان متفس بالفعل لادائما ولا شئ من الانسان يمتنع بالفعل لادائما ومعناه مطلقا عامة مخالفة للاصل والكيف لان الايجاب اذا لم يكن دائما يكون السلب بالالفعل والسلب اذا لم يكن دائما يكون الايجاب بالالفعل واما لا دوام الضرورة وهو الوجودي اللا ضروري كقولنا كل انسان صاحك بالفعل لا بالضرورة ولا شئ من الانسان بصاحك بالفعل لا بالضرورة ومفهومه ممكنة عامة مخالفة للاصل في الكيف فإن الايجاب اذا لم يكن ضروريا فنهناك سلب ضرورة الايجاب وهو الامكان السلام السالب والسلب اذا لم يكن ضروريا فنهناك سلب ضرورة السلب وهو الامكان العام الموجب واعلم ان التعبير عن اللا ضرورة بلا دوام الضرورة فيه ركاكة لان الضرورة يستحيل ان تكون لادائمة ولو سلم فاللا دوام انحصار من اللا ضرورة والاعم لا يكون قسما من الاخص على ان اللا دوام ليس ينحصر في لا دوام الفعل واللا ضرورة بل كل قضية لا يتناقض الحكم فيها اللا دوام يمكن ان تقيد به وكان الاولى في ذكر اللا دوام واللا ضرورة الاختصار على ما سبق تفصيله تقييدا واطلافا كما فعله صاحب الكشف (قوله الثاني في الملاقاة) لما فرغ من بيان الوجوهات وتعداد الجهات افاض في القضية المطلقة وهي التي لم تذكر فيها الجهة بل يتعرض فيها الحكم بالايجاب والسلب اعم من ان يكون بالقوة او بالفعل فهي مشتركة بين سائر الوجوهات الفعلية والممكنة ضرورة كونها غير مقيدة بالجهة وغير المقيدة اعم من المقيد لانها لما كانت عند الاطلاق يفهم منها النسبة الفعلية عرفا ولغة حتى اذا قلنا كل (ج) يكون مفهومه عند اهل العرف ثبوت (الباء مع) بالفعل وقع الاصطلاح على ان المطلقة هي التي نية المحمول فيها الى الموضوع

وَلَوْ كَانَتْ الْقَضِيَّةُ مُطْلَقَةً لَا مَوْجِهَةً وَجَوَابَهَا تَانْفِي بِالْمَوْجِهَةِ مَا فِيهَا النِّسْبَةُ بِالثَّبُوتِ الْاَعْمِ مِنَ الثَّبُوتِ ٢ (بالفعل)

بالفعل فتكون مشتركة بين الوجهات الفعلية لا الممكنة وكان ما تلا يقول المطلقة
وهي غير الوجهة اعم من ان يكون النسبة فيها فعلية او لا يكون وتفسير الاعم بالانحصار
ليس بمستقيم وايضا لو كان معناها ما يكون النسبة فيها فعلية لم تكن مطلقة بل مقيدة
بالفعل اجاب بان مفهومها وان كان في الاصل الاعم لكن لما غلب استعمالها فيما يكون
النسبة فيها فعلية سميت بها ولا امتناع في تسمية المقيد باسم المطلق اذا غلب استعماله
فيه فان قلت ههنا سؤالا آخر ان الاول ان المطلقة سواء كانت بالمعنى الاول
او الثاني قضية للموجه فكيف تكون اعم منها الثاني ان الفعل كيفية للنسبة فلو
كانت المطلقة مفهومها ما ذكرتم كانت موجهة فيكون غير الوجهة فهو جهة
اجبا عن الاول بان المطلقة لها اعتباران من حيث الذات اى ماصدقت عليها وهو
قولنا كل (ج) و لاني (من ج) ومن حيث المفهوم وهو انها لم تذكر فيها
الجهة فهي اعم بالاعتبار الاول لانه اذا قلنا كل (ج) بآية جهة كانت يصدق
كل (ج) لا بالاعتبار الثاني من الوجهة لامن حيث المفهوم بل من حيث
الذات ايضا وهذا كالعام وانخاص فان صدق العام على الخاص بحسب الذات
لا بحسب العموم والخصوص وقد اجيب عن الثاني بانه ليس كل كيفية للنسبة جهة بل
كيفية النسبة بالضرورة واللا ضرورة والدوام والادوام على مانع عليه
المصنف فلا يكون الفعل جهة وفيه ضعف لان جمهور المنطقيين من التغدمين
والتأخرين اطلقوا اسم الجهة على كل كيفية للنسبة والمصنف اما ذكر الجهات
الاربعة تسليلا لانهم يدعون الى انه سؤال متعلق بالفعل لا يندفع بقيد زاده بعض والحق في
الجواب ان الفعل ليس كيفية للنسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية لابدان تكون
امر اعتبارا لوقوع النسبة الذي هو الحكم فان الجهة جزء آخر للقضية مغاير للوضوع
والمحمول والحكم واتمعدوا المطلقة في الوجهات بالبحار كاعدوا السالبة في الجمليات
والشرطيات فان قلت فعل هذا الممكن ان كان فيها حكم لم يكن بينها وبين
المطلقة فرق والالم تكن قضية لما ثبت انها لا تتحقق الا بعد تحقق الحكم فنقول
لاحكم في الممكن بالفعل فاما اذا قلنا ان انسان كاتب بالامكان فليس الحكم فيها الا
بسلب الضرورة عن الجانب المخالف واما الحكم في الجانب الموافق فلم يشر له
حتى يحتمل ان يكون واقعا وان لا يكون فالمطلقة هي القضية بالفعل واما الممكنة فليست
قضية الابقوة وليس فيها اصحاب وسلب وموضوع ومحمول بالفعل بل بالقوة ومن هنا
تراهم يقولون المطلقة مغايرة للممكنة بالذات والمفهوم جميعا فان قلت مرادهم بالقضية
ان كانت القضية بالفعل فلا تكون الممكنة قضية وان كان ما هو اعم فحي تصورنا
للووضوع والمحمول والنسبة بينهما فهناك حكم بالقوة فيجب ان تكون قضية
وتصدقا وما قال به احد فنقول المراد به الاعم وقد صرحوا بان الموضوع

٢ بالفعل وبالمطلقة
ما فيها النسبة بالثبوت
بالفعل وعلى هذا
كون الامكان جهة
لا يقتضي كون النسبة
فعلية وبهذا القدر
من حرفة الجهة
والاطلاق يمكنك
تركيب الجهة كيف
شئت وكما شئت من

والمحمول والسببة يتهمسا قضية اولاً يرى انهم عدوا الخيلات في القضايا
 ولا حكم فيها بالفعل وقد يقال المطلقة للوجودية اللادائمة وللوجودية اللاضرورية
 ايضاً ولعل منبأ الاختلاف انه قد ذكر في التعليم الاول ان القضايا اما مطلقة
 او ضرورية او ممكنة ففهم قوم من الاطلاق عدم التوجيه فين القيمة بانها اما
 موجهة او غير موجهة والموجهة اما ضرورية او لا ضرورية والاخرى فهموا من
 الاطلاق الفعل ختم من فرق بين الضرورة والدوام فقال الحكم فيها اما بالقوة
 وهي الممكنة او بالفعل ولا يخلو اما ان يكون بالضرورة وهي الضرورية او بالضرورة
 وهي المطلقة فسمى الوجودية اللاضرورية بها ومنهم من لم يفرق بين الضرورة
 والدوام فقال الحكم فيها ان كان بالفعل فان كان دائماً فهي الضرورية والا فالمطلقة
 فصارت المطلقة هي الوجودية اللادائمة وتسمى مطلقة اسكندرية لان اكثر صلة
 المعلم الاول للمطلقة في مادة اللادوام تحرزا عن فهم الدوام ففهم اسكندر الافروديسي
 وسمى منها اللادوام وور بما قال المطلقة للعرفية وهي التي حكم فيها بدوام النسبة
 مادام الوصف لان اهل العرف انما يفهمون من السالبة المطلقة الدوام الوصفي
 حتى اذا قلنا لشيء من التامم يستيقظ فهموا انه السلب مادام تاماً وقوم فهموا هذا
 المعنى من الموجبة ايضاً فسميت العرفية بها قال الامام في المختص مستكفاً في القضية
 الممكنة اما اذا قلنا كل (ج ب) بالامكان فلا يخلو اما ان يكون الامكان جزء المحمول
 اوجهة فان كان جزء المحمول كانت القضية مطلقة وقد فرصنا ما موجهة هدف
 وان كان جهة كانت القضية فعلية لان الموجبة انما تصدق اذا ثبت محمولها للموضوع
 بالفعل فيبطل قاعدتان ان الممكنة العامة اعم القضايا باختصاصها حينئذ بالفعليات
 وان الضرورية تناقض الممكنة اذ في مادة الدوام الحالي عن الضرورة تكذب
 الضرورية الموجبة الكلية والسالبة الجزئية الممكنة ان كان الدوام موجبا وتكذب
 الضرورية السالبة الكلية والموجبة الجزئية الممكنة ان كان سالبا وجوابه التام
 ان الايجاب يستدعي النبوت بالفعل بل المراد بالموجهة ما فيها النسبة بالنبوت اعم
 من ان يكون بالفعل او بالقوة فلا يلزم ان تكون الممكنة الموجبة فعلية وعند هذا
 يتم الجواب فلا يكون لقوله والمطلقة ما فيها النسبة بالنبوت بالفعل دخل في الجواب
 ويمكن ان يقال انه جواب لسؤال مقدر تقريره ان الامكان اذا كان جهة لم يكن بضمن
 ان تكون القضية فعلية لان الموجهة مشتملة على المطلقة وقد ذكرتم ان مفهومها
 النسبة بالفعل اجاب باننا قلنا القضية اذا اطلقت ولم تذكر فيها الجهة كان مفهومها
 النسبة الفعلية ولا يلزم من ذلك انها اذا قيدت بالجهة كان مفهومها ذلك لجواز
 ان يكون القيد بالجهة صارفاً عن الدلالة على ذلك المفهوم فيكون الامكان جهة
 لا يقتضي كون النسبة فعلية وبهذا القدر من معرفة الجهة والاطلاق يمكنك تركيب

انسان فياكثر من التضايق في العكس و ١٥٢ التناقض والقياس وقبرها وهي الى الوجهة تلك حسرة

الضرورة المطلقة
المحكوم فيها بضرورة
الثبوت او السلب
مادامت الذات
والمسروطة العامة
المحكوم فيها بضرورة
الثبوت او السلب
بشرط وصف
الو موضوع
والمسروطة الخاصة
المحكوم فيها بهذه
الضرورة لادائها
والوقفة المحكوم
فيها بضرورة
الثبوت او السلب
في وقت غير معين
لادائها والدائمة
المحكوم فيها بدوام
الثبوت او السلب
مادامت الذات
والمعرفة العامة
المحكوم فيها بدوام
الثبوت او السلب
مادام وصف الموضوع
والرفقة الخاصة
المحكوم فيها بدوام
الثبوت او السلب
مادام وصف الموضوع
بالفعل مطلقا او

القضايا الموجهة كمثبت وكيف مثبت فاك اذا استحضرت المفردات يمكن من تركيب بعضها مع بعض اما مع له او مانف (قوله الثالث فيما نعتبه) القضايا التي جرت عادة المتأخرين بالبحث عن احكامها من العكس والتناقض والانتاج وغيرها ثلثة عنصر ضروريات ودوام ومطلقات وممكنات وكيف كانت فهي اما بسيطة لا يكون فيها الاحكم واحد ايجاب او سلب واما مركبة مستقلة على حكمين ايجاب وسلب اما الضروريات فخمسة الاولى الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان يحجر بالضرورة فان قلت التثنية متقوض بعض الممكنات الخاصة فان المحمول اذا كان هو الوجود يكون ضروريا بسطر المحمول فيصدق ان المحمول ثابت للموضوع بالضرورة مادام ذات الموضوع موجودا مع انه ليس بضروري بل يمكن بالامكان الخاص فقول الضرورة هناك انما يتحقق بشرط وجود الموضوع لافجيع اوقات وجود الموضوع وقد سلف لك ما تستنبطه به على هذا الفرق الثانية المسروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كتولنا كل متحرك متغير بالضرورة مادام متحركا ولا شيء من المتحرك بساكر بالضرورة مادام متحركا الثالثة المسروطة الخاصة وهي المسروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات كما في المثال المذكور اذا قيد بالادوام الاربعة الوقتية وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين لادائها كقولنا بالضرورة كل قمر ينخسف وقت الخسوف لادائها ولا شيء من القمر ينخسف وقت التربع لادائها الخامس المنتشرة وهي التي حكم فيها بالضرورة وقتا ما لادائها كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ما لادائها ولا شيء من الانسان بمتنفس بالضرورة في وقت ما لادائها وهذه القضايا الثلاث الاخيرة مركبة اذا اللادوام فيها دال على مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف موافقة له في الكم فتركيب المسروطة الخاصة من مسروطة عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة والوقفة من وقفة مطلقة عامة مخالفة والمنتشرة من منتشرة مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة في ما بين الوقتية المطلقة والمطلقة الوقتية ومن المنتشرة المطلقة والمطلقة المنتشرة بالعموم والخصوص والضرورية المطلقة اخص من المسروطة العامة من وجه على ما مر ومبانية للركبات للبابية بين قبض الاعم وعين الاخص وهي اعم من المنتشرة الخاصة مطلقة لان المطلق اعم من المقيد ومن الوقتيتين من وجه لتصادقهما في مادة يكون المحمول ضروري الثبوت او السلب بشرط وصف مقارن وصدقهها بدونهما في مادة الضرورية المطلقة والعكس فيما يكون لادائها والمطلقة (٢٠) اعمية لمحكوم فيها بالثبوت او السلب بالفعل مطلقا او

الوجودية الدائمة
 المحكوم فيها بالتبوت
 او السلب بالفعل
 لادائما والوجودية
 الا ضرورية
 المحكوم فيها بالتبوت
 او السلب بالفعل
 لابلضرورة والممكنة
 العامة المحكوم فيها
 بسلب الضرورة
 المطلقة من الطرف
 المخالف المحكوم والممكنة
 الخاصة المحكوم فيها
 بسلب الضرورة
 المطلقة من الطرفين
 ولا يخفى عليك نسبة
 بعضها الى بعض
 بالعموم والخصوص
 والمباينة بعد احاطتك
 بما فيها وقد ورد
 عليك في العكس
 والتناقض ونتائج
 الاقضية قضية
 خارجة عن التث
 عشرة اما بسيطة او
 مركبة ويسمى كل
 منهما باسم بسيط
 او مركب ولا حاجة
 الى تعديدها بعد
 معرفتها في مواضعها
 من

الضرورة فيه بحسب الوقت لا بحسب الوصف والمشرطة الخاسعة اعم من الوقتين
 من وجه لانها انما تصدق اذا كان الوصف مقارنا لذات الموضوع فانه لو كان
 نفس الموضوع اودائم الثبوت لكان يصدق الالدوام لانتظام المشرطة كبرى
 مع القضية القائمة بالدوام قياسا في الشكل الاول منتجا لدوام المحمول لذات الموضوع
 وايضا لو صدق الالدوام لانعقد قياس في الشكل الاول من صغرى ديمية وكبرى
 مشروطة خاصة وهو محال ومتى كان الوصف مقارنا عن ذات الموضوع وهو
 شرط في الضرورة فان كان ضروريا بالذات الموضوع في بعض الاوقات كما في
 قولنا كل مصنف مغفل بالضرورة بشرط كونه مصنف لادائما صدقت الوقتين
 معها لان الشرط متى كان ضروريا يكون المشرط وايضا ضروريا فيكون
 المحمول ضروريا بالذات الموضوع في ذلك الوقت وان لم يكن ضروريا بالذات
 الموضوع في كل الاوقات كما في قولنا كل كاتب مغرر بالاصابع بالضرورة بشرط
 كونه كاتب صدقت هي دون الوقتين لان المحمول لا يجتد لا يكون ضروريا
 في شيء من الاوقات ضرورة ان جواز الخلو عن الشرط دائما يوجب جواز الخلو
 عن المشرط دائما واما صدق الوقتين بدونهما فظاهر وما قبل من ان الضرورة
 اذا صدقت بشرط الوصف لادائما صدقت بحسب الوقت المين وهو وقت حصول
 ذلك الوصف لادائما من غير عكس فياقل لما تحقق من ان الفرق بين الضرورة
 بالوصف وفي الوصف والوقية اخص من المتدثرة لانه متى صدقت الضرورة بحسب
 وقت معين صدقت في وقت ما ولا ينكسر واما الدوام فثلاث الاول الدائمة المطلقة
 المحكوم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا
 كقولنا كل رومي ابيض دائما ولا شيء منه يأسود دائما الثانية العرفية العامة المحكوم
 فيها بدوام الثبوت او السلب مادام وصف الموضوع كقولنا كل خمر مسكر مادام خمر
 ولا شيء من الخمر يصلح مادام خمر الثالثة العرفية الخاصة المحكوم فيها بدوام الثبوت
 او السلب مادام الوصف لادائما فهي مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة مصحنتين
 في الكيف متوافقتين في الكم فان قلت اعتبار وجودها في ذات الوصف بالوصف
 الغواني في هذه القضية يستلزم اعتبار وجود موضوعها في سالبها وحيث
 لا تفصل الموجبة لجواز ارتفعها عند عدم الموضوع فقول قدم مرارا ان وجود
 الموضوع معتبر في السالبة لاق صدقها والدائمة اعم من الضرورية واهض من العرفية
 العامة مطلقا ومن المشرطة العامة من وجه لصدقها حيث يكون النية ضرورية
 مطلقة والوصف الغواني نفس ذات الموضوع وصدق الدائمة بدونها في مادة الدوام
 الى عن الضرورة وصدقها بدون الدائمة في المشرطة الخاصة ومباينة للضرورية
 الباقية المركبة والعرفية الخاصة والعرفية العامة اعم من الضرورية والمشرطين والعرفية

الخاصة ومن الوقتين من وجه لصدقها في الشروط الخاصة وصدقها بدونها حيث تخلو
 المادة عن الضرورة وبالعكس حيث يكون النسبة ضرورية بحسب الوقت لادائمه
 بحسب الوصف والعرفية الخاصة بمباينة للضرورة واعم عن المشروطة الخاصة
 مطلقا ومن المشروطة العامة من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها
 بدون المشروطة العامة في الدوام الصدف وصدق المشروطة العامة بدونها
 في مادة الضرورة وكذلك من الوقتين لما عرفت في العرفية العامة من غير فرق
 اما المطلقات فثلاث ايضا المطلقة العامة المحكوم فيها بالنبوت او السلب بالفعل مطلقا
 كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل ولا شيء منه بضاحك بالفعل والوجودية اللادائمة
 وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام والوجودية اللا ضرورية وهي المطلقة العامة
 مع قيد اللا ضرورية ومثالهما ذلك المنال المذكور اذ اقيما باحد القيدين فهما
 مركبان اما اللادائمة فن مطلقتين واجباها وسلبها بايجاب الجزء الاول وسلبه
 واما اللا ضرورية فن مطلقة وممكنة عامتين والمطلقة العامة اعم من الضروريات
 والدوام لانه متى صدقت ضرورة او دوام صدق الفعل من غير عكس ومن
 الوجوديتين لعموم المطلق والوجودية اللادائمة مباينة للضرورة والدائمة واعم
 من العامتين من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في الضرورية
 وصدقها بدونها حيث لادوام بحسب الوصف ومن الوقتين مطلقا لانه متى
 صدقت الضرورة بحسب الوقت لادائمه صدق الفعل لادائمه من غير عكس وكذا
 من الخاصتين لان النسبة متى كانت دائمة بدوام الوصف لادائمه كانت قطعية لادائمه
 ولا ينكس والوجودية اللا ضرورية مباينة للضرورة واعم من الخاصتين والوقتيتين
 والوجودية اللادائمة وبينها وبين الدائمة والعرفية العامة عموم من وجه لصدقها
 في الدوام الصدف وصدقها بدونها في الضرورة وصدقها بدونها حيث لادوام
 بحسب الوصف وكذا بينهما وبين المشروطة لصدقها في المشروطة الخاصة
 وصدقها بدونها حيث لا ضرورة بحسب الوصف وبالعكس في الضرورة واما
 الممكنات فاثنتان الممكنة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب
 المخلف للحكم كقولنا كل انسان متعجب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بضاحك
 بالامكان العام والممكنة الخاصة المحكوم فيها بسلب الضرورة عن طرفي الايجاب
 والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان
 الخاص وهي مركبة من ممكنتين عامتين كأمرو والممكنة العامة اعم القضايا لان كل
 قضية فرضت فلا اقل من ان لا يكون حكمها ممتنعا وهو مفهوم الامكان العام
 والممكنة الخاصة مباينة للضرورة واعم من القضايا البسيطة الاربعة الباقية من وجه
 واعم من ساير المركبات وقد ترك المصنف ايراد نسب هذه القضايا بعضها الى بعض

بالعموم والمخصوص والمباينة لسهولة معرفتها لمن احاط بمعانيها ونحن ارنا
اليها اشارة خفية ولم نبال ب تكرار بعض الامله والمباحث تسهيلات الامر على
الطلاب وقدير في العكس والتناقض والاختلاطات قضيا خارجة عن التث
عنصرة كاطلاقة الخبئة والممكنة الخبئة والدائمة اللادائمة والضرورة واللا ضرورة
وعن ذكرها ههنا حتى لتعريف ما يحتاج منها الى التعريف في مواردنا (قوله اربع
الجهة) الجهة كما تكون للحمل اى كيفية لدية المحمول الى الموضوع فان ذهبه اليه
اما ضرورة او لا ضرورة كما عرفت تكون للسور ايضا اى كيفية للتعميم والتخصيص
قائمة اذا كانت كلية يكون معناها ان اجتماع جمع افراد الموضوع في وصف
المحمول ضرورى او لا ضرورى اى وصف المحمول ثابت لافراد الموضوع على سبيل
الجمع بالضرورة او الامكان هذا اذا كانت موجبة اما اذا كانت سالبة فمعناها ان افراد
الموضوع لا يجتمع في وصف المحمول بالضرورة او الامكان وعلى هذا معنى الجزئية
والفرق بين الموجبة الكلية بحسب السور وبحسب الجمل من وجهين اذ اول انه يمكن
تطرق ذلك الى الموجبة لكلية بحسب السور بخلاف الجمل فانه يجوز ان يكون
الصادق في المادة الامكانية ذنبه المحمول الى كل واحد من افراد الموضوع بدلا من
الآخر لانه لى كل افراد على سبيل الجمع فربما يشك في امكان ان يكون الناس
كلهم كالبين ولا يشك في ان كل انسان يمكن ان يكون كاتباً ولثاني ان بينهما عموماً
مطلقاً لانه متى ثبت المحمول لافراد الموضوع على سبيل الجمع ثبت انها في الجهة
وهو معنى الكلية بحسب الجمل وليس كما ثبت المحمول لافراد الموضوع في بله ثبتها
على سبيل الجمع فانه يصدق ان يقال ان هذا الغريف يمكن ان يبيع كل واحد واحد
ولا يصدق امكان اجتماع الكل على اشباعه اياهم واما الجزئية بالضرورة فربما
بحسب المفهوم لانه متى كان اجتماع بعض الافراد على وصف المحمول ممكنات
المحمول لبعض الافراد بالامكان وبالعكس وكذا في اضره رتبين لكهها انه تنلازمان
اذا كانتا موجبتين اما اذا كانتا سالبتين تكون السالبة الجزئية ضرورة بحسب
السور اعم منها بحسب الجمل لما سبق من ان الموجبة الممكنة الكلية بحسب السور اخص
والتباين بين الجهتين يظهر في القضية الخارجية فانه اذا فرض زمان لا يكون فيه حيوان
الا الانسان مع امكان غير الانسان صدق كل حيوان يجب ان يكون انساناً ولا يصدق
يجب ان يكون كل حيوان انساناً لوجود حيوان غير الانسان في ذلك الزمان
فهناك الضرورية الموجبة بحسب الجمل صادقة دونها بحسب السور وايضا صدق
في ذلك الزمان انه يمكن ان لا يكون كل حيوان انساناً ولم يصدق ان كل حيوان يمكن ان
لا يكون انساناً لصدق قولنا كل حيوان في ذلك الزمان يجب ان يكون انساناً فصدق
السالبة الممكنة بحسب السور دونها بحسب الجمل هذا ما فهمه المتأخرون من كلام الشيخ

الرابع الجهة كما تكون
لحمل اى كيفية للنسبة
كما عرفت فقد تكون
جهة للسور اى كيفية
لعموم والمخصوص
ويتمهما فرق فان
قولنا كل انسان كاتب
بالامكان لا تشك في
صدقه وقد شك في
صدق قولنا عموم
الكاتبه للكل يمكن
ولان الاول اعم من
الثاني لكن جزئياً
هما متلازمان والتباين
في القضية الخارجية
ظاهر فانه اذا فرض
زمان لا حيوان فيه الا
الانسان صدق كل
كل حيوان انسان
بالضرورة بحسب
الجمل دون السور
لا يمكن حيوان ان لا
يكون انساناً وصدق
كل حيوان يمكن ان لا
يكون انساناً بحسب
السور دون الجمل
من

وفيه نظر من وجوه الاول انا قلنا كل (ج ب) فهنا اربعة معان كل (ح) من حيث هو كل اى الكل المجموعى كل واحد واحد معا اى على سبيل الجمع وكل واحد واحد على سبيل لبس وكل واحد واحد مطلقا اى الذى هو مفهوم الكلية فى المحصورات اذا ثبت هذا فقول قواهم معنى الكلية بحسب السور ان اجتماع فرد الموضوع فى وصف المحمول ضرورى او يمكن ان عنوانه ان المحمول ثابت لكل من حيث هو كل بالضرورة او الامكان ولا يكون بين الكلين عموم مطلقا لان الحكم على الكل لا يستلزم الحكم على كل واحد واحد وبالعكس ان عنوانه ان المحمول ثابت لكل واحد واحد معا على سبيل الجمع فان ارادوا بهذا الاجتماع محرد الاجتماع فى وصف المحمول حتى يجوز ان يكون المحمول ثابتا لـ من الافراد فى وقت وابضها فى آخر فالكلين متلازمان مطلقا ساكنا ضروريتين او ممكنتين لان المحمول اذا ثبت لكل واحد واحد من الافراد بلى جهة كانت يكون جمع تلك الافراد مجمعة فى ذلك المحمول بتلك الجهة وهذا ليس لاسرة به وان ارادوا بذلك الاجتماع الاجتماع بحسب زمان فالعموم بين الكلين على العكس قالوا لانه اذا ثبت المحمول لكل واحد واحد من افراد الموضوع بجهة يكون كل واحد واحد من الافراد الموجودة فى زمان من ذلك الموضوع ثبته المحمول بتلك الجهة من غير عكس وان ارادوا ان المحمول ثابت لكل واحد على سبيل البس فهو ظاهرا لان ظ عباراتهم باه ولا يخاف توجيه الشكل فى الـ به بحسب السور دون الحمل بانه ربما كانت نسبة المحمول الى كل واحد ممكنة بدفع الاخر ولا يكون ممكنة على سبيل الجمع ونفائهم تساهم مثل الاشباع بالترغيف وان ارادوا ان المحمول ثابت لكل واحد واحد مطلقا فلا فرق بين القضية المأخوذة بحسب السور والمأخوذة بحسب الحمل الثانى ان معنى الاجتماع ان لم يعتبر فى الجزئية بحسب السور فلا فرق بينهما بين الجزئية بحسب الحمل فى المفهوم وان اعتبر لم يكن بين الجزئيتين تلازم لجوار ان لا يكون موضوع الجزئية بحسب الحمل متعددا لثلاث ان احد الاخرين لازم اما بطلان التلازم بين الجزئيتين واما فى العموم بين الكلين لانه لو صدق الكلية الموجهة بجهة الحمل ولا يصدق الكلية الموجهة بحسب السور كذبت لسالية الجزئية الاولى وتصدق السالية الجزئية لثانية وحينئذ يلزم كذب الموجهة الجزئية الاولى وتصدق الموجهة الجزئية الثانية لان الايجاب المعدول يلزم السلب البسيط عند وجود الموضوع والموضوع ههنا موجود لاستدعاء صدق الكلية الموجهة بجهة الحمل وجود الموضوع وتوضيح هذا فى المدل المذكور فقول لابد ان يصدق فيه يجب ان يكون بعض الانسان لا يشبهه الرغيف والامكن ان يبيع الكل ولا يصدق بعض الانسان يجب ان لا يشبهه هذا الرغيف ولا لكل انسان يكره ان يشبهه هذا لرغيف الموجهة الجزئية بتمتار فى الصدق لاربع ان الافتراق بين الكلين فى الخارجية يتفق تلازم الجزئيتين لانه اذا افترق الكلين فى لصدق افترق الساتان الجزئيتان فى لصدق فتفرق لموجستان

الجزئتان الملازمان لهما الخامس ان قولهم يصدق في الفرض المذكور كل حيوان في الخارج فهو انسان في الخارج بالضرورة ان ارادوا به انه يصدق كل حيوان مطلقا سواء كان في ذلك زمان او في غيره فهو انسان بالضرورة فهو بين الفساد وان ارادوا انه يصدق كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان بالضرورة فلانم انه لا يصدق اخذ الجهة فيها بحسب السور حتى لا يصدق يجب ان يكون كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان فانه ظاهر الصدق على ذلك الفرض وعلى هذا القياس اعتبار قولهم يصدق في ذلك الزمان يمكن ان لا يكون كل حيوان انسانا ولا يصدق كل حيوان يمكن ان لا يكون انسانا ان ارادوا بهما السالبة الجزئية وان ارادوا السالبة الكلية ففساده في غاية الوضوح والحق انهم لم يفهموا كلام الشيخ وتحقيقه على ما يقتضيه الرأي الصائب والنظر الثاقب ان لا بد في اعتبار الجهة في القضية ان يلاحظ اولاً طبيعة الموضوع والمحمول وينسب المحمول الى الموضوع بالضرورة والا يمكن ثم يسور بالسور الكلي او الجزئي فيكون المحمول منسوباً الى الموضوع كلية او جزئية بتلك الجهة وهي جهة الجمل اما لو سور الموضوع اولاً ثم قرن بها الجهة يكون الجهة بحسب السور ويكون معناه ان كلية الحكم او جزئته ضرورية الصدق او ممكنة وليس هذه الضرورة والامكان كيفية الربط اي نسبة المحمول الى الموضوع بل كيفية نسبة بين التعميم والتخصيص اي كلية الحكم او جزئته وبين الصدق والتحقيق فاما اذا قلنا يمكن ان يكون كل انسان كاتباً ليس معناه الا انه يمكن ان يصدق كل انسان كاتب بخلاف قولنا كل انسان يمكن ان يكون كاتباً فان معناه ان ثبوت الكتابة لكل انسان ممكن والفرق بين الجهتين من حيث المفهوم ومن حيث الصيغة اما من حيث المفهوم فهو ما بين من ان الجهة بحسب السور كيفية العموم والتخصيص بالقياس الى الصدق والجهة بحسب الجمل كيفية الربط وايضاً بما ينسب في امكان صدق الكلية بخلاف صدق امكانها فانه لا ينسب عند جمهور الناس ان كل واحد واحد من الناس لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة او عدم الكتابة او اما قولنا يمكن ان يصدق كل واحد من الناس كاتبين بالفعل فقد يحال ان يوجد كل انسان كاتباً حتى يتفق ان لا واحد من الناس الا وهو كاتب واما الجزئتان فهما تجريان مجرى واحده في الظهور والغياب واما تغايرهما بحسب الصيغة اي اراد الجهة في موضعها الطبيعي فهو ان صيغة الممكنة الصدق ان تقدم الجهة فيها على السور لان جهتها كيفية نسبة بين الحكم الكلي او الجزئي وبين الصدق فلا بد ان يورد اولاً المتنبان ثم يقال انه ضروري الصدق اولاً ضرورية وصيغة الممكنة فهي ان يدخل السور على الجهة فانه لا بد ان يلاحظ فيها اولاً طبيعة الموضوع والمحمول ويحكم بان المحمول ضروري الثبوت اولاً

ثم موضع جهة السور دون الطبيعي ان نؤمن بالوجه ١٥٩ في السور وموضع جهة الجبل الطبيعي ان نؤمن بالرابطة

فلو عكس كان غير
طبيعي وعلى سبيل
المجاز من

الخاص في نسبة
طبقات مواد القضايا

التي هي الوجوب
والامتناع والامكان

الخاص ونفايضا
وجوب الوجود

يلزمه امتناع العدم
وبالعكس وهما

متقاربان اذا احدهما
نسبة الى الوجود

والاخر الى العدم
و يلزمهما سلب

الامكان الصام من
الطرف الخالف لهما

وبالعكس اذا فسرنا
الامكان العام

بما يلزم سلب
الضرورة فاذن في كل

طبقة من الطبقات
الست سوى طبقتي

الامكان الخاص ثلث
مفهومات متلازمة

متساوية ونفايضا
ايضا متلازمة فلن

تساوي الامور
التساوية متساوية

وفي كل طبقة من طبقتي
الامكان الخاص
مفهومان متلازمان

ضرورية ثم نعين ان هذه الضرورة شاملة لجميع الافراد اولا فيقال كل انسان يمكن
ان يكون كذا بهذا ما صرح به الشيخ في مواضع من كتابه وقد حكم ايضا بان من فسر
المطلقة بما يكون الحكم فيها على الافراد الموجودة في الزمان الماضي او الحال
والضرورية بما يكون الحكم فيها شاملا لجميع الافراد الموجودة في سائر الازمنة
والممكنة بما يختص الحكم فيها بزمان الاستقبال اخذ الجهة بحسب السور لا نا اذا
فرضا زمانا يهصر فيه جميع الحيوانات في الانسان يصدق في ذلك زمان كل حيوان
انسان مطلقة كلية وقيل ذلك الزمان ممكنة لانه يمكن ان يصدق في ذلك الزمان
ان كل حيوان موجود في زمان الاستقبال انسان وهذا الاطلاق والامكان بحسب
السور والا فالانسان مطلوب عن بعض الحيوان بالضرورة اذا اعتبرنا طبيعتهما
ولعل المتأخرين اخذوا وجه التأثير بين الجهتين في الخارجة من هذا الموضوع
حيث لم يحققوا ادا هم سوء الفهم الى ان بدلوا هذا البعث العظيم الشأن بحث
لا طائل تحت اصلاحه لولا تحاشية الاطباء لاوردنا في هذا الكتاب ما ينسفي اللعل
ويبقى القليل (قوله بموضع جهة السور) هذا اشارة الى ما ذكره الشيخ من ان حق
الجهة ان تترن بالرابطة لانها تمل على كيفية الربط للحصول على الموضوع واذا
قرنت بالسور ولم يرد به ازالنها عن الموضوع الطبيعي على سبيل التوسع بل اريد به
الدلالة على ان موضعها الطبيعي مجاورة السور لم تكن جهة الربط بل جهة التعميم
والخصيص وتغير المعنى وليت شعري اذا فهموا من الجهة بحسب السور كيفية
نسبة المحصول الى كل الافراد من حيث هو كل واحد الى كل واحد واحد على اختلاف
الفهمين كيف يبينون ان الموضوع الطبيعي لجهة السور مقارنة السور فانه كما
ان جهة الجبل كيفية النسبة لرابطة كذلك جهة السور على ذلك التقدير فلو كان
الموضع الطبيعي لجهة الجبل مقارنة الرابطة وجب ان يكون موضع جهة السور
مقارنة الرابطة ايضا والا فالفارق المصحح لاختلاف الموضوع (قوله الخامس في نسبة
طبقات مواد القضايا) معرفة نسبة طبقات المواد بعضها الى بعض تتوقف على
معرفة الطبقات فلذلك قدمها على بيان النسب وقد سميت ان المواد مفهومة
في ثلثة الوجوب والامتناع والامكان الخاص اذا اعتبرت مع نفايضا صارت
سته فوضعت لهما ست طبقات لكل واحد منها طبقة والمراد منها مفهومات متغايرة
متلازمة متساوية واحد ها هو فوجوب الوجود يلزمه امتناع العدم وينعكس
عليه لان ما وجب وجوده يشنع عديمه وما امتنع عديمه وجب وجوده فلن قلت
لامتغايرة بين وجوب الوجود وامتناع العدم اذ المقول من وجوب الوجود امتناع
العدم وبالعكس فلا يكون امتناع العدم من مفهومات الطبقة لوجوب التقاربات بينهما
والالم يكن مفهومات اجاب بانهما متقاربان اذ احدهما نسبة الى الوجود والاخر

متساويان لا يقلاب الا يمكن من كل طرف الى الاخر وبين عين كل طبقتين منع الجمع

قَدُونِ الْخُلُوِّ وَبَيْنَ
تَقْيِضِهِمَا مَنَعَ الْخُلُوِّ
دُونَ الْجَمْعِ وَهِيَ كُلُّ
طَبَقَةٍ حَصْرٍ مِنْ تَقْيِضِ
الْآخَرَى وَهُوَ ظَاهِرٌ
وَهَذَا الْوَجْهُ
(٣ طَبَقَةُ الْوُجُوبِ)
وَاجِبٌ أَنْ يَوْجِدَ
مَتَّعٌ أَنْ لَا يَوْجِدَ لَيْسَ
يُمْكِنُ طَائِي أَنْ لَا يَوْجِدَ
(٤ طَبَقَةُ الْإِمْكَانِ الْخَاصِّ)
يُمْكِنُ خَاصٌّ أَنْ يَوْجِدَ
يُمْكِنُ خَاصٌّ أَنْ لَا يَوْجِدَ
(طَبَقَةُ الْإِمْتِنَاعِ)
يُمْتَنَعُ أَنْ يَوْجِدَ وَاجِبٌ
أَنْ لَا يَجِدَ لَيْسَ يُمْكِنُ
طَائِي أَنْ يَوْجِدَ
(٣ طَبَقَةُ نَقَائِضِهَا)
لَيْسَ يَوْجِبُ أَنْ يَوْجِدَ
لَيْسَ يُمْتَنَعُ أَنْ لَا يَوْجِدَ
يُمْكِنُ طَائِي أَنْ لَا يَوْجِدَ
(٤ طَبَقَةُ نَقَائِضِهَا)
لَيْسَ يُمْكِنُ خَاصٌّ أَنْ
يَوْجِدَ لَيْسَ يُمْكِنُ
خَاصٌّ أَنْ لَا يَوْجِدَ
(٤ طَبَقَةُ نَقَائِضِهَا)
لَيْسَ يُمْتَنَعُ أَنْ يَوْجِدَ
لَيْسَ يَوْجِبُ أَنْ لَا يَوْجِدَ
يُمْكِنُ طَائِي أَنْ يَوْجِدَ
مَنْ

إِلَى الْعَدَمِ وَتَقَايُرُ التَّنْسِيْنِ يَوْجِبُ تَقَايُرَ التَّنْسِيْنِ وَيُلْزِمُهُمَا أَيْ يَوْجِبُ الْوُجُودَ
وِامْتِنَاعَ الْعَدَمِ سَلْبَ الْإِمْكَانِ الْعَامِ عَنِ الطَّرَفِ الْمُخَالَفِ لِهَاجِهِ وَهُوَ الْعَدَمُ أَذْوَ جُوبِ
الْوُجُودِ وَامْتِنَاعَ الْعَدَمِ فِي جَانِبِ الْوُجُودِ وَالطَّرَفِ الْمُخَالَفِ لَهُ الْعَدَمُ وَذَلِكَ لِأَنَّ
مَا وَجِبَ وَجُودَهُ وَامْتَنَعَ عَدَمَهُ لَمْ يُمْكِنْ عَدَمُهُ وَبِالْعَكْسِ هَذَا فَصَرْنَا الْإِمْكَانَ الْعَامَ
بِمَا يُلْزِمُ سَلْبَ الضَّرُورَةِ أَيْ مَا يَسَاوِيهِ عَلَى مَا يَشْهَدُ بِهِ لَفْظَةُ الْمَقَاعِلَةِ لَا مَا يُلْزِمُهُ
وَأَنْ كَانَ رُبَّمَا يَسْتَعْمَلُ الْمُلَازِمَةَ فِي مَعْنَى الْإِزْمِ كَمَا سَيَحْيِي فِي بَابِ الشَّرْطِيَّاتِ فَإِنَّ وَجُوبَ
الْوُجُودِ لَا يَسْتَلْزِمُ سَلْبَ لَازِمِ سَلْبِ ضَرْوَرَةِ الْوُجُودِ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْإِزْمُ أَعْمُ
وَلَوْ فَصَرْنَا الْإِمْكَانَ سَلْبَ الضَّرُورَةِ لَمْ يَكُنْ سَلْبَ إِمْكَانِ الْعَدَمِ مَفْهُومًا مَقَابِرًا
أَوْ جُوبِ الْوُجُودِ فَإِنَّ إِمْكَانَ الْعَدَمِ سَلْبَ ضَرْوَرَةِ الْوُجُودِ حَيْثُ كَانَ مَبَادٍ
سَلْبَ سَلْبِ ضَرْوَرَةِ الْوُجُودِ وَهُوَ عَيْنُ ضَرْوَرَةِ الْوُجُودِ لِأَنَّ سَلْبَ ضَرْوَرَةِ
الْوُجُودِ تَقْبِيضٌ لَضَرْوَرَةِ الْوُجُودِ دَلَالَتُهُ نَقْيُ كُلِّ شَيْءٍ رَفْعُهُ فَيَكُونُ ضَرْوَرَةُ
الْوُجُودِ أَيْضًا تَقْبِيضًا لِسَلْبِ ضَرْوَرَةِ الْوُجُودِ وَسَلْبُ سَلْبِ ضَرْوَرَةِ الْوُجُودِ تَقْبِيضٌ
لِسَلْبِ ضَرْوَرَةِ الْوُجُودِ لِأَنَّهُ رَفْعُهُ فَلَوْ كَانَ سَلْبُ سَلْبِ ضَرْوَرَةِ الْوُجُودِ مَقَابِرًا
فِي الْمَفْهُومِ لَضَرْوَرَةِ الْوُجُودِ لَكَانَ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ تَقْبِيضَانِ وَهُوَ مُحَالٌ وَكَذَلِكَ
امْتِنَاعُ الْوُجُودِ يُلْزِمُهُ وَجُوبَ الْعَدَمِ وَيُنْعِكُ عَلَيْهِ وَيُلْزِمُهُمَا سَلْبَ الْإِمْكَانِ
الْعَامِ عَنِ الطَّرَفِ الْمُخَالَفِ لِهَاجِهِ هُوَ الْوُجُودُ أَذْوَ لَفْظُ الْوُفَاقِ لِهَاجِهِ
الْعَدَمِ فَإِنَّ قَدْ حَصَلَ فِي طَبَقَةِ الْوُجُوبِ ثَلَاثَةُ مَفْهُومَاتٍ مُتَلَازِمَةٍ مُتَعَاكِسَةٍ هِيَ
وَجُوبُ الْوُجُودِ وَامْتِنَاعُ الْعَدَمِ وَسَلْبُ إِمْكَانِ الْعَدَمِ وَفِي طَبَقَةِ الْإِمْتِنَاعِ أَيْضًا
ثَلَاثَةُ مَفْهُومَاتٍ مُتَلَازِمَةٍ مُتَعَاكِسَةٍ هِيَ امْتِنَاعُ الْوُجُودِ وَوَجُوبُ الْعَدَمِ وَسَلْبُ
إِمْكَانِ الْوُجُودِ وَفِي طَبَقَةِ تَقْيِضِ كُلِّ مِمَّا هِيَ ثَلَاثَةُ مَفْهُومَاتٍ مُتَلَازِمَةٍ مُتَعَاكِسَةٍ
هِيَ تَقْيِضُ مَفْهُومَاتِ طَبَقَةِ لَانْ تَقَايِضُ الْأُمُورِ الْمُسَاوِيَةِ مَسَاوِيَةً وَأَمَّا الْإِمْكَانُ
الْخَاصُّ فَلَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ مُتَعَاكِسٌ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ الْوُجُوبِ وَامْتِنَاعِ كَمَا يُلْزِمُهُمَا
مَا يَنْعَكُسُ عَلَيْهِمَا مِنْ بَابِ لَمْ يَوْجِدَ مَا يَنْعَكُسُ عَلَيْهِ الْأَمْنَةُ فَإِنَّ إِمْكَانَ الْوُجُودِ
يُلْزِمُهُ إِمْكَانَ الْعَدَمِ وَبِالْعَكْسِ ضَرْوَرَةُ انْقِلَابِ الْإِمْكَانِ الْخَاصِّ إِلَى كُلِّ طَرَفٍ
إِلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ فَلَمْ يَكُنْ فِي طَبَقَتِهِ الْأَمْفُومَاتِ مُتَلَازِمَاتٍ مُتَعَاكِسَاتٍ يُمْكِنُ لَوْجُودِ
وَأَمَّا الْعَدَمُ وَكَذَلِكَ فِي طَبَقَةِ تَقْيِضِهِ مَفْهُومَاتٍ هِيَ تَقْيِضُهَا هَذِهِ بَيَانُ الطَّبَقَاتِ
وَقَدْ وَضَعْنَا لَهَا لَوْحًا فِي الْبَتِّ لِاخْتِفَاءِ فِيهِ بَعْدَ الْإِحَاطَةِ بِمَا ذَكَرْنَا وَلِأَنَّ السَّبَّابَيْنِ هِيَ
كُلُّ طَبَقَتَيْنِ مَنَعَ الْجَمْعُ دُونَ الْخُلُوِّ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الصَّادِقُ الطَّبَقَةُ الثَّلَاثَةُ وَبَيْنَ تَقْيِضِهَا
مَنَعَ الْخُلُوِّ دُونَ الْجَمْعِ أَمَّا مَنَعَ الْخُلُوِّ فَلَا يُلْزِمُهُ لَوْ خَلَا الْوَاقِعُ عَنْ تَقْيِضِهَا لِجَمْعِهَا
وَكُلٌّ يَلْتَقِيهِمَا مَنَعَ الْجَمْعِ وَأَمَّا انْقِطَاعُ مَنَعَ الْجَمْعِ فَلَا يُلْزِمُهُ لَوْ كَانَ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ مَنَعَ الْجَمْعِ كَالْبَيْنِ
الْبَيْنِ مَنَعَ الْخُلُوِّ وَأَيْضًا التَّقْيِضَانِ عَلَى الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ وَهِيَ كُلُّ طَبَقَةٍ أَخْصَصَ

السادس الضرورة والامكان كما يكونان ١٦١ بحسب الامر نفسه كما هل تصديقك ان بحسب الذهن وتسمى

ضرورة ذهنية
والامكان اذهنية
والضرورة الذهنية
اخص من الخارجية
لان كل ماوجب جزم
الذهن بنسبة محولها
الى موضوعها بمجرد
تصور طرفها كان
في نفس الامر كذلك
والا رقع الامان
عن البدهييات ولا
ينكس كافي النظريات
ويعلم منه ان الامكان
الذهني اعم من
الخارجي من

من تقيض الطائفة الاخرى لان كل امرين بينهما منع الجمع يكون حين كل منهما
اخص من تقيض الآخر (قوله السادس الضرورة والامكان) الضرورة والامكان
كما يكونان بحسب نفس الامر على ما سلف في باب الجهات فقد يكونان بحسب الذهن
قسمي ضرورة ذهنية وامكانا ذهنييا فالضرورة الذهنية ما يكون تصور طرفها
كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما والامكان الذهني ما لا يكون تصور طرفه كافيا
بل يتردد الذهن في النسبة بينهما ويرادفه الاحتمال والضرورة الذهنية اخص من
الخارجية لان كل نسبة جزم العقل بها بمجرد تصور طرفيها كانت مطابقة لنفس
الامر والا رقع الامان عن البدهييات وليس كل ماكان ضروريا في نفس الامر كان
العقل جازما به بمجرد تصور طرفه كما في النظريات الحقبة فيكون الامكان الذهني
اعم من الامكان الخارجي لان تقيض الاعم اخص من تقيض الاخص فان قلت من
البدهييات قضايا يمكنه كقولنا زيد كاتب ومكة موجودة والسقوبيا مسهل فانها
بدهية لانها مدركة بالمش والتجربة مع انها ليست بضرورة خارجية فتقول
البدهي كضروري مقول بالاشتراك على معنيين احدهما ماكني تصور طرفه في الجزم
بالنسبة بينهما وهو معنى الاولى وثانيها ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب
وهو معنى الثانية ويشمل الاولى والحدسي والحسي وغيرها فان عتيم بالبدهي في
قولكم من البدهييات ما هي يمكنه بالثاني الاول فلاتم ان القضايا المذكورة بديهية بهذا
المعنى وان عتيم به المعنى الثاني فسلم ان البدهي قد يكون ممكنا لكن الضروري
الذهني هو البدهي بلغة الاول والثاني وامكانه لا يستلزم لمكانه نعم رد ان يقال
هب ان ما جزم به العقل بمجرد تصور طرفه يجب ان يكون مطابقا للواقع لكن
لا يلزم منه ان يكون ضروريا خارجيا وانما يلزم لو كان جزم العقل بالنسبة الضرورية
اما لو كان جزم العقل بالنسبة الاطلاقية او الامكانية او غيرهما فلا (قوله الفصل
السادس في وحدة القضية) مهما تعددت معنى الموضوع في القضية لوصي المحمول
سواء عبر عن الجميع بلفظ واحد كما يقال العين جسم ويراد بالعين الشمس والذهب
والانسان متكلم ويراد بالكلام النفس والحسي او عبر عن كل واحد بلفظ كقولنا
الانسان والفرس حيوان والانسان حيوان ناطق او تركب احدهما اى الموضوع
والمحمول من الاجزاء المحمولة كقولنا الانسان صائح والضاحك انسان تعددت
القضية اما اذا تعددت معنى الموضوع او المحمول فتعتمد الاحكام فيها بالفعل فان قولنا
العين جسم قضيتان احديهما الشمس جسم والاخرى الذهب جسم وكذلك البواقي
واما اذا تركب الموضوع فلان الحكم على الكل حكم على اجزائه المحمولة بقياس
من الشكل الثالث واما اذا تركب المحمول فلان الحكم بالكل حكم باجزائه بقياس من الشكل
الاول وتقييد الاجزاء بالمحمول لان تركب احدهما من الاجزاء القبر المحمولة

الفصل السادس
في وحدة القضية
وتعديدها مهما تعدد
معنى موضوع القضية
او محولها او تركب
احدهما من الاجزاء
المحمولة تعددت القضية
والافلاو والتعدد
بحسب اجزاء المحمول
يحفظ كية الاصل
وكيفيته وجهته لا
التعدد بحسب اجزاء
الموضوع فانه لا يحفظ
الكلية لجواز كون
الجزء اعم من الكل
واحتراز بالاجزاء

المحمولة عن مثل قولنا البيت صيف (٢١) وجداره عكبيه اذ لا يتعدد فهو بيان الكل ظاهر من

لا يوجب التعدد كقولنا البيت سقف وجدار وعكسه اى قولنا السقف والجدار
 بيت ومتى لم تعدد معنى الموضوع والمحمول اولم يتركب احدهما من الاجزاء المحمولة
 لم تعدد القضية كقولنا الواجب بسيط ثم تعدد القضية ان كان بالفعل فلا شك انه
 يحفظ كية الاصل وكيفيته وجهته لانها انما تكون واردة فيها بالقياس الى جسيب
 الاحكام الموجودة بالفعل فاذا قلنا كل انسان وفرس فهو حيوان بالضرورة
 يصدق كل انسان حيوان بالضرورة وكل فرس حيوان بالضرورة وان كان بالقوة
 فان كان بحسب اجزاء المحمول فهو يحفظ الكمية اى ان كان حل الكل كليا يصدق
 حل الجزء كليا وان كان جزئيا فيجزئيا لان النتيجة في الاول تتبع الصغرى في الكم
 ويحفظ الكيفية اى الايجاب اذ الموجبتان لا تتبعان الا موجبة ويحفظ الجهة ايضا
 وان كان بحسب اجزاء الموضوع فهو يحفظ الكيفية اذ النتيجة في الثالث تتبع الكبرى
 في الكيف وكذلك الجهة ولكن لا يحفظ الكمية لان حل السى على الكل كليا
 لا يوجب صدق حله على الاجزاء كليا لجواز ان يكون الجزء اعم وحل السى على
 كل افراد الماهى لا يصح حله على كل افراد العام هذا كلام المصنف وفيه نظر
 من وجوه الاول ان تركب المحمول لا يوجب تعدد القضية لجواز ان تكون سالبة
 او موجبة ممكنة والقياس من الاول لا ينجح اذا كان صفراء سالبة او موجبة ممكنة
 الثانى انه ان اراد بتعدد القضية تعددها بالفعل لم تكن متعددة بتركب الموضوع
 او المحمول ضرورة ان الحكم على الاجزاء او بهائس موجودا فيها بالفعل
 وان اراد به ما هو اعم من القوة والفصل حتى تكون متعددة لاستلزامها قضية اخرى
 فتعدد ها لا ينحصر فيما ذكر فان الحكم في القضية كما يستلزم الحكم على الاجزاء
 وبالاجزاء كذلك يستلزم الحكم على ما هو اخص من الموضوع كالجزئيات او مساو
 او اعم وبالسوى والاعم بل يلزم ان يكون كل قضية متعددة وحينئذ يبطل قوله والافلا
 الثالث ان القضية المركبة قضية متعددة لعدم الحكم فيها وليس تعددها بتعدد
 موضوعها او مجموعها او بتركب احدهما رابع ان انحفاظ الجهة غير لازم اذا
 تعددت القضية بحسب اجزاء المحمول فان حل الجزء على الكل ضرورى ومتى
 كانت الكبرى في الاول ضرورية كانت النتيجة ضرورية سواء كانت الصغرى
 ضرورية او لا وكذلك اذا كانت تعددها بحسب اجزاء الموضوع وانما يلزم
 انحفاظ الجهة اذا لم يكن احدى الوصفيات الاربع اما اذا كانت احداها فقير
 لازم على ما ستحيط بجميع ذلك اذا بلغ التوبة اليه والاولى الاقتصار على التعدد
 بالفعل والامر المحقق في ذلك ان وحدة القضية وتعدددها بحسب وحدة الحكم وتعددده
 فانما يمكن في القضية الاحكام واحد كانت واحدة وان استملت على عدة احكام كانت
 متعددة لكن تعدد الحكم اما باختلافه في نفسه بالايجاب والى او بحسب اختلاف

فان قيل لا يلزم من كون الشيء مجموعا لجه كونه مجموعا لفرادى ولا بالعكس فانه يصدق على حجر المشكل

بشكل القرس انه
قرس من حجر ولا
يصدق انه قرس
وايضا يصدق زيد
طبيب اذا كان طبيا
غير ماهر ويصدق
زيد ماهر اذا كان
خياط ماهرا ولا
يصدق زيد طبيب
ماهر ولانه اذا صدق
على الشيء الحيوان
والايض فلو صدق
عليه الحيوان الايض
لصدق عليه الحيوان
الايض المكرر الى غير
النهاية بضم الفرد الى
المجموع حتى يصير
مجموعا آخر ثم منه
البدنانيا وثالثا وهم
جرا وانه هذان فثنا
الاختلاف انما يحصل
عند اختلاف المعنى
دون اتحاده وكون
القول هذا لا يمنع
صدقه نعم قد لا يصح
جعل الشيء وحده
ويصح جعل المجموع
الركب منه ومن غيره
عليه كالا يصدق
العشرة سبعة ويصدق
العشرة سبعة وثلاثة
وبالعكس كما يصدق
العشرة نصف
العشرين ولا يصدق

الموضوع او بسبب اختلاف المحمول لاربع لها فانه متى لم يتعدد الموضوع
ولا المحمول ولا الحكم نفسه كانت القضية واحدة بالضرورة سواء كان الموضوع
والمحمول مفردين او مركبين او كان احدهما مفردا والاخر مركبا واريد
الحكم بالمجموع او على المجموع كقولنا الانسان جسم حاس مخرك بالارادة
او الحيوان الناطق ضاحك نص عليه الشيخ في الشفاء (قوله فان قيل لا يلزم
من كون الشيء) لما سبق لي بعض الوهام انه ليس يلزم من كون الشيء مجموعا
بجمله كونه مجموعا لفرادى وبالعكس اى ليس يلزم من جعل الشيء فرادى بجمله
وكان الاول منافيا لقاعدة الثالثة بان اسمكم بالكل حكم بالجزء اوردته اعتراضا
عليها لكن لما كان ما ذهبوا اليه فاسدا بكنيته نقله بتمامه حتى يبده على فساد
وان لم يكن للثاني دخل في الاعتراض واستدلوا على الاول بانه يصدق على الحجر
المشكل بشكل القرس انه قرس من حجر ولا يصدق عليه انه قرس وعلى الثاني
بوجهين الاول اذا كان زيد طبيا غير ماهر ويكون ماهر في الخياطة يصدق
زيد طبيب وزيد ماهر ولا يصدق زيد طبيب ماهر الثاني انه اذا صدق على شيء
انه حيوان وايض فان وجب ان يصدق بجمله ما صدق فرادى وجب
ان يصدق انه حيوان ايض ثم يصدق الحيوان والايض فيصدق عليه الحيوان
الحيوان الايض والايض وهكذا تضم الفردات حتى يحصل مجموع آخر وهم
جرا الى غير النهاية وانه هذان والهذه في قوة الكذب اجاب عن الدليلين
الاولين بان الاختلاف اى صدق الجملة حالة الاجتماع دون الافراد وصدقه
حالة الافراد دون الاجتماع انما كان لاختلاف المعنى اما اذا اتفقت المعنى فلا كان القرس
من حجر لا يحصل على انه قرس حقيقة بل على انه شيء في صورة قرس متخذ من حجر
واذا فرق بينهما وعنى بهما ما حاله الجمع لم يرض الكذب اصلا وكذلك
الماهر لا يحصل على زيد كيف ما اتفق بل على انه ماهر في الخياطة وهو صادق عليه
حالة الاجتماع ايضا وعن الثالث بان كون القول هذا لا يمنع صدقه ثم تقع لمستثنى
بان نحل الشيء بجمله اما ان يكون المراد به جعل الشيء مع غيره او يكون المراد جعل
الشيء مع جعل غيره فان اراد به الاول فلا شك انه ليس يلزم من جعل الشيء
بجمله جعله فرادى وبالعكس فربما يصح جعل الشيء مع غيره ولا يصح جعله
وحده كما يصدق العشرة سبعة وثلاثة ولا يصدق العشرة سبعة او ثلاثة
وقد يصح جعله وحده ولا يصح جعله مع غيره كما يصدق العشرة نصف
العشرين ولا يصدق العشرة واحد ونصف العشرين وان اراد به الثاني فالقول
بلن الشيء قد يحمل بجمله ولا يحمل فرادى او بالعكس معلوم البطلان بالضرورة

العشرة واحد ونصف العشرين اما ان الشيء يحصل وحده ولا يحمل مع جعل غيره وبالعكس فذلك معلوم البطلان من

المتصل السابع
في التناقض وهو
اختلاف قضيتين
بالإيجاب والسلب
بحيث يقتضي لذاته
صدق أحدهما
كذب الأخرى فقولنا
لذاته احتراز عن
اختلاف القضية
ولازمها للساوي
بالإيجاب والسلب
فانه يقتضي صدق
أحدهما كذب
الأخرى لالذاته
كقولنا هذا إنسان
هذا ليس بشا طق
وعكسه من

(قوله الفصل السابع في التناقض وهو اختلاف قضيتين) الاختلاف المذكور
في هذا الحد جنس بعيد لانه قد يقع بين قضيتين وبين مفردين كالإنسان والفرس
وبين قضية ومفرد وخرج بقوله بين قضيتين ماعدا من الاختلافات الاختلاف
بين القضيتين فليس يكون بالإيجاب والسلب وقد يكون بالإيجاب والسلب
كما إذا كان بالعدول والتحصيل والاهما والمحصر فخرج بقوله بالإيجاب والسلب
ماعدا والاختلاف بالإيجاب والسلب يكون آتية بحيث يقتضي صدق أحدهما
وكذب الأخرى بحيث لا يقتضي ذلك بل لو كان أحدهما صادقة والأخرى
كاذبة كان بحسب خصوص المادة كقولنا بفرط طبيب وجالينوس ليس بطبيب
فاحتراز بالحقيقة المذكورة عما لا يكون كذلك والاختلاف لا يقتضي لصدق أحدهما
وكذب الأخرى اما ان يقتضي ذلك لذاته أي يكون ذات الاختلاف منشأ اقتضاء
صدق أحدهما وكذب الأخرى كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم فان السلب والإيجاب
فهما لما كانا وادين على موضوع ومحمول واحد اقتضى كذب أحدهما وصدق
الأخرى واما ان لا يقتضي لذاته بل بواسطة كإيجاب قضية مع سلب لازمها الساوي
كقولنا زيد ليس بناطق فان اختلافهما إنما يقتضي افتقارهما في الصدق والكذب
لأنه بل بواسطة استلزام كل واحدة من القضيتين نقيض الأخرى فخرج هذا
بقوله لذاته وحيث انطبق الحد على المحدود لا يقال لمثال هذا الاختلاف خرجت
بقيد الإيجاب والسلب لأنها اختلافات بغير الإيجاب والسلب فيكون قيد لذاته
مستدر كالاننا نقول كل فيد بقيدته تعريف أما يخرج ما بنا في ذلك القيد لاما يغيره
والالم يمكن إيراد قيدتين في تعريف فانه لو اورد قيدان اخرج كل منهما الآخر
فيلزم جمع المتنافيين في تعريف واحدونه محمول وعلى هذا لم يخرج قيد الإيجاب
والسلب الا ما لا يكون بالإيجاب والسلب لا ما يكون بهما وبشي آخر ايضا
لواخرج بهذا القيد كل اختلاف بغير الإيجاب والسلب خرج من التعريف الاختلاف
في الكم والجهة الذي هو شرط وبطلانه ظاهر ثم انه ربما يقع في عباراتهم اختلاف
القضيتين بحيث يقتضي لذاته صدق أحدهما كذب الأخرى وحيث يكون لذاته
عائدا الى الصدق لا الى الاختلاف اذ لا معنى له وترد عليه الكليات كقولنا كل
(ج ب) ولا شيء من (ج ب) فأنهما مختلفان بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي
صدق أحدهما لذاته كذب الأخرى ضرورة انه اذا صدق كل (ج ب) كذب
لا شيء من (ج ب) وبالعكس ويمكن ان يجاب عنه بان اقتضاء صدق إحدى
الكليتين كذب الأخرى لالذاته بل بواسطة اشتغالها على نقيض الأخرى
فقد رجع العبارتان الى معنى واحد فان قيل التناقض كما يقع بين القضايا يقع بين
المفردات فاختصاص الاختلاف في الحد بالقضيتين يخرج به عن الجمع فتقول المراد

التناقض بين القضايا لان الكلام في احكامها وانما خصصوا بمجتمعهم بالتناقض
 بين القضايا وان وجب ان تكون ما عنهم طامة متطبقة على جميع الجزئيات لان
 عموم مباحثهم انما يجب ان يكون بالنسبة الى اغراضهم ومقاصدهم ولما لم ينطق
 لهم بالتناقض بين المفردات غرض يعتد به بل جل غرضهم انما هو في التناقض بين
 القضايا حيث صار قياس انخلاف الوقوف على معرفته عمدة في اثبات المطالب
 في العلوم الحقيقية بل وفي اثبات احكامهم من العكس وانتاج الاقيسة لاجرم
 اختص نظرهم بالتناقض بين القضايا ونهوا في تعريضهم اليه على ذلك (فهو وقد
 اعتبروا فيه ثمانى وحدات) التناقض بين القضيتين لا يتحقق الا اذا روى في كل
 واحدة منهما ما روى في الاخرى حتى يكون السلب واقعا لما ثبتته الايجاب فلا بد من
 اعتبار ثمانى وحدات ووحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ووحدة
 المكان ووحدة الشرط ووحدة الاضافة ووحدة الجزء والكل ووحدة القوة
 والفعل لجواز صدق القضيتين او كذبهما عند اختلافهما في شيء منها كما
 يقال زيد قائم عمر وليس بقائم او زيد كاتب وليس بنحار او زيد ضاحك نهارا
 وليس بضاحك ليلا او زيد جالس في السوق وليس يجالس في الدار او الجسم
 مفرق بشرط كونه ابيض وليس يفرق بشرط كونه اسود او زيد اب
 لعمرو وليس باب بكر او الزنجي اسود اى بعضه وليس باسود اى كله او انعم
 مسكر اى بالقوة وليس بمسكر اى بالفعل وتصدفان او تكذبان واكتفى الفارابي
 منها بثلاث وحدات ووحدة الموضوع والمحمول والزمان للعلم الضروري باقسام
 القضيتين الصدق والكذب عند اتحادهما في الوحدات الثلاث لامتناع ثبوت شيء
 معين لآخر في وقت وسلبه عند ذلك الوقت واما وحدة الشرط والجزء والكل
 فدرجة تحت وحدة الموضوع لاختلافه باختلافها فالجسم بشرط كونه ابيض
 غيره بشرط كونه اسود والزنجي كله غير الزنجي بعضه ووحدة المكان والضافة
 والقوة والفعل تحت وحدة المحمول لاختلافه باختلافها فان الجالس في الدار غير
 الجالس في السوق والاب بكر غير الاب لعمرو والمسكر بالقوة غير المسكر بالفعل
 وفي هذا المقام انظار اما اولافلان ووحدة الزمان ايضا تندرج تحت وحدة
 المحمول فان المحمول في قولنا زيد ضاحك نهارا هو الضاحك نهارا وفي
 قولنا زيد ليس بضاحك ليلا هو الضاحك ليلا وهما مختلفان فالواجب الاكتفاء
 بالوحدتين لا الثلاث لابقال الزمان خارج عن طرف القضية لان نسبة المحمول الى
 الموضوع لا بد لها من زمان فلو كان الزمان داخل في المحمول لكان نسبة ذلك المحمول
 الى الموضوع واقعة في زمان فيكون للزمان زمان آخر ولان تعلق الزمان بالقضية
 بحسب ظريفة النسبة والشيء لا يصير ظر فالأخر لا يبدى تحققه فيكون تعلق زمان

وقد اعتبر وافيه
 ثمانى وحدات واكتفى
 الفارابي بثلاث منها
 وحدة الموضوع
 والمحمول والزمان
 للعلم الضروري
 باقسامها الصدق
 والكذب اذ ذلك اما
 وحدة الشرط
 والجزء والكل
 فيندرج تحت وحدة
 الموضوع ووحدة
 المكان والضافة
 والقوة او الفصل
 تحت وحدة المحمول
 لاختلافهما باختلافهما
 ويمكن رد الكل الى
 وحدة النسبة الحكيمية
 لاختلافهما عند
 اختلافهما ويصير
 ايضا اختلاف الجهة
 لصدق الممكنين
 وكذب الضروريتين
 وفي المحصورات
 اختلاف الكم ايضا
 لصدق الجزئيين
 وكذب الكلبيين
 متن

متأخرا عن النسبة المتأخرة عن طرفي القضية فلو كان داخلا في احدهما لكان متأخرا عن نفسه بمراتب وانه محال لا نقول تعلق المكان ايضا بحسب الظرفية اذ لابد للنسبة من مكان كما لابدها من زمان فلا وجه لادراج وحدة المكان فحب وحدة المحمول واخراج وحدة الزمان عنها واما ثانيا فلان تطبيق بعض الوحدات بالموضوع وببعضها بالمحمول تخصيص بلا تخصص اذ تلك الامور كما تصلح لان توضع تصلح لان تحمل عند عكس القضية واما ثالثا فلان منها ما لا تعلق لها بالموضوع ولا بالمحمول بل بالنسبة كما اذا قلنا السراج مشتعل بشرط بقاء الدهن وليس بمشتعل بشرط انقائه ويمكن رد جميع الوحدات الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكيمة بحيث يكون السلب واردا على النسبة الإيجابية التي وردت الإيجاب عليها لانه متى اختلفت تلك الامور اختلفت النسبة الحكيمة لا خلافا فيها باختلاف الموضوع ضرورة ان نسبة الشيء الى احد المتغيرين غير نسبتة الى الآخر وباختلاف المحمول اذ نسبة احد المتغيرين الى شيء غير نسبة الآخر اليه وباختلاف الزمان لان نسبة احد النسبتين الى الآخر في زمان غير نسبتة اليه في زمان آخر وعلى هذا القياس في باقي الامور وتعكس تلك القضية الى قولنا متى اتحدت النسبة الحكيمة اتحدت جميع الامور وذلك محقق للتناقض فان قلت اذا كن في اخذ لتقيس ان ينفي عين ما ثبت فاما الحاجة الى التفصيل الذي يورده الجمهور في تعيين نقيض نقيض فنقول الغرض تحصيل مفهومات القضايا عند ارتفاعها اولوازمها المساوية لها حتى يكون عندهم في المناقضات قضايا محصلة مضبوطة ويسهل استعمالها في العكس والاقضية والمطالب العلية ثم مع هذه السرائط يعتبر ايضا اختلاف الجهة لصدق الممكنين كقولنا زيد كاتب بالامكان زيد ليس بكاتب بالامكان وكذب الضرور بين كقولنا زيد كاتب بالضرورة زيد ليس بكاتب بالضرورة لاقبال هذا الدليل لارد على الدعوى لانه انما يدل على اعتبار اختلاف الجهة في الضرور والامكان والصورة الجبرية لانبت الكلية لا نقول نقيض للوجهة رفعها ولا خفاء في ان رفع الجهة اعم من رفع النسبة موجبة تلك الجهة على ما وقع عليه التنبيه فيما قبل فلا تكون الجهة محذوفة في النقيض ولما كان هذا المعنى كاظها نبيه عليه يبراد الضرورة والامكان على ضرب من التمثيل فان قلت ليس صاحب الكشف اثبت التناقض بين المطلقين الوقتيين حتى صرح بان الدائمة كالكلية قبيضا الجبرية بحسب الاوقات والمطلقة العامة كالمهله محمولة على بعض الاوقات والوقعية كالنخصبة فكما ان الثبوت لنخص مدين ياقض السلب عنه كذلك الثبوت والسلب بحسب وقت معين فتد وجدنا قضية قبيضا من جنسها فكيف ندعي اعتبار اختلاف الجهة في جميع القضايا فنقول الكلام في الوجهات وقد سبق ان الاطلاق ليس من الجهات على ان التناقض

فالقضية البسيطة تقيدها بظهوره ١٦٧ ٠ وفيها فتقيض المطلقة العامة الدائمة وبالعكس اذا ثبتت

بين الوقتيتين بما ليس يثبت اصلا لاقسام الوقت الى اجزاء يمكن الثبوت في بعضها
والسلب في البعض الآخر اللهم الا اذا اخذنا النسبة بحسب الآن الذي لا ينقسم
لكن الوقت لا يكاد يطلق عليه بحسب التعارف او نقول المدعى اختلاف الجهة
في القضايا الثلاث هنرة لانها هي المبحوث عنها وما ذكرناه في بيانه ليس للدلالة التامة
بل لقتنه على الباقي وتفصيلها ان المتوافقتين في الجهة من تلك القضايا يجتمعان في مادة
الادوار اما من الدوام الست وهي الدائمات والمنسروطان والعرفيتان فمكذبا
لكذب قولنا كل انسان اوبهضه ضاحك باحدى الجهات مع قولنا لا شيء من الانسان
اوليس بعضه بضاحك بتلك الجهة وامام السبع الباقية وهي الوقتيتان والوجوديتان
والممكنات والمطلقة العامة فصدقا لصدق قولنا كل فرخصف بالتوقيت لادائما
مع قولنا لا شيء من القمر يخصف بالتوقيت لادائما وكذلك البواقي وهذه الشرائط
ثم المحصورات والمحصورات والتناقض في المحصورات شرط آخر وهو الاختلاف
في الكم اي في الكمية والجزئية لكذب الكلين وصدق الجزئيتين حيث يكون الموضوع
اعم فانه يكذب كل حيوان انسان ولا شيء منه يصدق بعض الحيوان انسان وليس
بعضه بانسان لا يقل تصادق الجزئيتين لعدم اتحاد الموضوع فانه لو اتحد يستحيل
صدقهما الا فنقول الظرف في جميع الاحكام الى مفهوم القضية وتعين الموضوع امر خارج
عن مفهومها فلا يربط به (قوله والقضية البسيطة تقيضها بسيط) لما بين شرايط
التناقض منبها على كيفية اخذ القيعض على الاجمال اراد ان يذكر تقيض قضية
على سبيل التفصيل لتحصل الاساطة التامة والقضية ان كانت بسيطة فتقيضها بسيط
لانه رفع نسبة واحدة فتقيض المطلقة العامة الدائمة وبالعكس لان الثبوت في بعض
اوقات الذات والسلب في جميعها مائة اقصان جز ما وبالعكس اي السلب في بعض اوقات
الذات ينقض الثبوت في جميعها وهذا يدل على ان تقيض الدائمة المطلقة المنتهية
لالمطلقة المامة وما قيل انها كالمهملة محمولة على بعض الاوقات حتى تساوى المطلقة
المنتهية وارغايرتها بحسب المفهوم ففيه نظر اذا ليس يلزم من صدق الحكم بالثقل في الجملة
صدقه في شيء من الاوقات لجواز ان يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق الحكم
عليه في وقت والالكان للوقت وقت كما حال الزمان موجود في الجملة او مقدار الحركة او غير
فار الذات الى غير ذلك وتقيض الممكنة العامة الضرورية لان الامكان العام سلب
الضرورة عن الطرف المخالف وسلب الضرورية عن الطرف المخالف يتناقض
اثباتها فيه وبالعكس اي تقيض الضرورية الممكنة لان تقيضها سلب الضرورية
لالموافقة وهو مكان عام مخالف وتقيض الرقية السامة الحينية المطلقة وهي التي
حكم فيها بالثبوت او السلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع كقولنا كل
انسان تأم بالفعل حين هو انسان فتكون نسبتها الى الرقية العامة نسبة المطلقة

الممكنة لوقية الحيا ليفة او الدائمة للموافقة وتقيض المنتهية الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة للموافقة ٦

في بعض اوقات
الذات بتناقض السلب
في كلها وبالعكس
وتقيض الممكنة العامة
الضرورية او
بالعكس لان الامكان
هو سلب الضرورية
وتقيض الرقية
العامة الحينية المطلقة
المحكوم فيها بالثبوت
او السلب بالفعل
في بعض اوقات
وصف الموضوع
وتقيض الشروط
العامة الحينية الممكنة
المحكوم فيها بالثبوت
او السلب بالامكان
في بعض اوقات
وصف الموضوع
والركبة تقيضها
المفهوم المرددين
تقيض جزئها
فتقيض الرقية
الخاصة الحينية
المطلقة المخالفة او
الدائمة الموافقة
وتقيض الشروط
الخاصة الحينية
الممكنة المخالفة
او الدائمة الموافقة
وتقيض الرقية

٦ ونقيض الدائمة
الموافقة أو الدائمة
المخالفة ونقيض اللا
ضرورية الدائمة
المخالفة أو الضرورية
الموافقة ونقيض
الممكنة الخاصة
الضرورية المخالفة
أو الموافقة وهذا
ظاهر في القضية
الكلية من

المتنصرة الى الدائمة فكما ان الثبوت في جميع اوقات الذات يناقض السلب في بعضها
وبالعكس كذلك الثبوت في جميع اوقات الوصف يناقض السلب في بعضها ونقيض
المشروطة الصامة الحينية الممكنة وهي التي حكم فيها بالثبوت او السلب بالامكان
في بعض اوقات وصف الموضوع كقولنا كل من به ذات الجانب يسعل بالامكان
في بعض اوقات كونه مجنوبا ونسبها الى المشروطة نسبة الممكنة الى الضرورية وكما
ان الضرورية بحسب الذات وسلبها بحسبه مما يقتضيان لذلك الضرورية بحسب
الوصف وسلبها بحسبه وهذا انما يصح لو كان المشروطة هي الضرورية مادام
الوصف اما لو كانت بشرط الوصف فلا اجتماعهما على الكذب في مادة ضرورية
لا يكون لو وصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورية
بشرط كونه كاتباً ولا ليس بعض الكاتب بحيوان بالامكان حين هو كاتب وله
نسي اخذها بشرط الوصف حيث عد القضاء التي افرزها البحث والنظر
وان كانت مركبة لم يكن نقيضها بسيطاً بل يكون فيه تركيب وذلك لان المركبة
لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالايجاب والسلب كان نقيضها رفع المجموع
لان نقيض كل شيء رفعه ورفع المجموع انما يتحقق برفع احد الجزئين فانه لو لم يرفع
شيء منهما كان المجموع ثابتاً والمقدر خلافه فيكون نقيضها رفع احد جزئيهما اعني
اخذ نقيض جزئيهما ثم لا يخلو اما ان يكون نقيضها احد نقيضتي الجزئين على التعيين
وهو باطل لجواز كذب المركبة بالجزء الآخر فتصنع هي واحد النقيضين المصين
على الكذب او احدهما لاعلى التعيين وهو المراد بالمفهوم المرددين نقيض الجزئين
لانه مفهوم يردد بين النقيضين ويقسم اليهما فيقال احد النقيضين اما هذا واما
ذاك وكيفية اخذ نقيض المركبة ان يخل الى بساطها ويؤخذ نقيض كل منهما
ويركب منفصلة مائة اخلو من النقيضين هي نقيضها لان رفعها ان كان برفع
جزئيهما صدق اجزاء المنفصلة وان كان برفع احد الجزئين صدق احد جزئيهما وكيف
كان فلا بد من صدق احد الجزئين في المنفصلة فهي مائة اخلو فلن قلت اذا كانت
القضية المركبة موجبة والمنفصلة ايضا موجبة فلا يكونان مختلفين بالايجاب والسلب
فكيف تكون نقيضا لهما فقول اطلاق النقيض عليها على سبيل التجوز والحقيقة
انها مساوية نقيضها ومن ههنا يزول الاستبعاد من ان نقيض الجملات الشرطيات
ولا بد ان تذكر ان ايجاب القضية المركبة بايجاب الجزء الاول وسلبها عليه فيكون
الجزء الاول مراً فقالها في الكيف والجزء الثاني مخالفا لهما ونقيضا لهما بالعكس
من ذلك اذا تذكرت هذا فاعلم ان العرفية الخاصة تؤول الى عرقية مائة موافقة
ومطلقة عامة مخالفة ونقيض العرفية العامة الموافقة الحينية المطلقة المخالفة ونقيض
المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة فنقيضها اما الحينية المطلقة المخالفة واما الدائمة

وأما في الجزئية فلا تردد بين شمول ١٦٩ في تقيضي الجزئين لجواز كذبهما مع كذب الجزئية

اللا دأمة مثلا يكذب

ثبوت (ب) لبعض

افراد (ج) دائما

وصليه عن الباقي

دأما بل تردد بين

تقيضي الجزئين في كل

واحد واحد فان اردت

قضية تساوي تقيض

الجزئية مرادة بين

كلايتين قيدت موضوع

اخذ الشئين بالحمول

فتقيض بعض (ج ب)

لادأما يساو بلا شئ

من (ج ب) دائما

او كل (ج) هو

(ب) فهو (ب)

دأما لانهما صدق

الاصل كذب هذا

وهو ظاهر ومهما

كذب صدق لانه

لم يكن شئ من (ج ب)

اصلا صدق الشئ

الاول وان كان صدق

الثاني والا صدق

الاصل فظهر من

هذا انه ليس شئ من

التقيضا بالذكورة

تقيض من اجنسها

وان الوجبة المركبة

ليس تقيضا سلبا

محضا كما ان ايجابها

ليس ايجابا محضا فتقيض

الوجبة منها سلب وتقيض السلب ايجاب من

الموافقة والمنسروطة الخاصة قهالة الى منسروطة عامة موافقة ومطلقة عامة
مخالفة وتقيض المنسروطة العامة الموافقة الحينية الممكنة المخالفة وتقيض المطلقة
العامة المخالفة الدائمة الموافقة فتقيضها اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة
الموافقة والوقعية تصل الى وقعية مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة
وتقيض الوقعية المطلقة الممكنة الوقعية وهي المحكوم فيها بسبب
الضرورة من الجانب المخالف في وقت معين وذلك لان الضرورة بحسب الوقت
الذي تناقض سلب الضرورة بحسب ذلك الوقت فتقيضها اما الممكنة الوقعية المخالفة
او الدائمة الموافقة والمنشئة تصل الى منشئة مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة
وتقيض المنشئة المطلقة الممكنة الدائمة وهي المحكوم فيها بسبب الضرورة من الجانب
المخالف في جميع الاوقات لان الضرورة في وقت ما وسلبيها في جميع الاوقات، فيناقضان
جزما فتقيضها اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة وعلى هذا يكون تقيض
الوجودية اللا دأمة الدأمة المخالفة او الدائمة الموافقة وتقيض الوجودية اللا ضرورية
الدأمة المخالفة او الضرورية الموافقة وتقيض الممكنة الخاصة الضرورية المخالفة
او الضرورية الموافقة وهذا اى كون المفهوم المرددين تقيضي الجزئين تقيضا ظاهرا
في القضية الكلية حسب ما يناء (قوله) واما في الجزئية فلا تردد بين تقيضي الجزئين
واما المركبة الجزئية فلا يكفي في تقيضها التردد بين تقيضي الجزئين لجواز كذب
المركبة مع كذب تقيضي جزئيهما فانه اذا تفاق في بعض المواد ان يكون المحمول
ناشيا لبعض افراد الموضوع دائما وسلوبا عن الاقراد الباقية دائما كقولنا بعض
الحيوان انسان لادأما تكذب الجزئية المركبة لكن لا دأما وكل من تقيضي الجزئين
اما الموجبة الكلية فلدأما سلب المحمول عن البعض واما السالبة الكلية فلدأما ايجاب
المحمول للبعض ولو بدل الدأما بالضرورة شمل التقيض سائر المركبات الجزئية سواء
كانت لادأمة او لا ضرورية بل تقيضها كلية ينسب محمولها الى كل واحد واحد
من افراد الموضوع ايجابا او سلوبا بمعنى تقيضي جزئي المركبة وهو المراد بالترديد بين
تقيضي الجزئين في كل واحد واحد كما يقال في المثال للمضروب كل واحد واحد من الحيوان
اما انسان دائما او ليس بانسان دائما وتشتمل على ثلثة مفهومات لان كل واحد واحد
من الموضوع اما ان يثبت له المحمول دائما او ليس بثبت ولا يتخلو اما ان يكون سلوبا عن كل
واحد دائما او يكون سلوبا عن البعض دائما بابتا للبعض دائما فالجزء الثاني شتمل على
مفهومين وهما طرريق آخر في اخذ تقيض وهو ان يركب منفصلة مافعة الخلو من
هذه المفهومات الثلثة فهي ايضا تساوي تقيضها واتماقلنا ان الجملة الكلية او المتفصلة
ذات الاجزاء الثلثة تقيضها لانه يلزم من كذب المركبة صدقهما ومن صدقهما كذبهما
على ما لا يخفى وتعميق المقام موقوف على ايراد مقدمة وهي انك ستعرف في باب النسرطيات

ان الجملة قد تكون شبيهة بالمتفصلة وبالعكس وذلك اذا جلى على موضوع واحد
 امر ان متقابلان فان قدم الموضوع على حرف الصاد كقولنا العدد اما زوج واما فرد
 فالقضية جلية متساوية للمتفصلة وان اخرعتها كقولنا اما ان يكون العدد زوجا
 او فردا فهي متفصلة شبيهة بالجملة ثم الجملة والمتفصلة المتساويتان ان كانتا كليتين
 لم تساوبا لصدق قولنا كل عدد اما زوج واما فرد مانعة الجمع والحلو بخلاف ما اذا قلنا
 دائما اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فرد الجواز خلو الواقع عنهما
 يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا اما ان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فانه اذا صدق
 بعض العدد اما زوج واما فرد صدق اما بعض العدد زوج واما بعضه فرد وبالعكس
 اذا ثبت هذا التمهيد فنقول المركبة ان كانت جزئية كقولنا بعض (ج ب) لادائما
 يكون معناه بعض (ج ب) نارة وليس (ب) اخرى فتقيضها انه ليس كذلك اى ليس
 بعض (ج) بحيث يكون (ب) نارة وليس (ب) اخرى فيكون كل واحد واحد اما
 (ب) دائما او ليس (ب) دائما لانه لما لم يكن بعض من الابعاض بحيث يكون (ب) نارة
 وليس (ب) اخرى كالكل (ج) اما (ب) ولا يكون ليس (ب) اصلا واما ليس
 (ب) ولا يكون (ب) اصلا فتقيض المركبة الجزئية هو الجملة السببية بالمتفصلة
 وكذلك ان كانت كلية فاما اذا قلنا كل (ج ب) لادائما يكون معناه كل واحد من (ج)
 فهو بحيث يكون (ب) نارة وليس (ب) اخرى فتقيضها انه ليس كذلك بل بعض
 (ج) اما (ب) دائما او ليس (ب) دائما لكن لما لم تكن المتفصلة مساوية للجملة
 اذا كانت كلية لم يكف في تقيض الجزئية المفهوم المردد بين تقيض الجزئين احدى
 المتفصلة الكلية وحيث ساوتها عند كونها جزئية كفى ذلك في تقيض الكلية فارقات
 كما ان رفع المركبة الكلية برفع احد جزئيتها لاصلى التعيين كذلك رفع المركبة الجزئية
 فيكون تقيضها ايضا احد تقيض الجزئين والاذا الفرق فنقول المركبة الكلية
 مركبة من كليتين ومفهوم الكليتين هو مفهوم المركبة الكلية بعينه فاما اذا قلنا كل
 (ج ب) ولاننى من (ج ب) فهو مهما ليس الامفهوم قولنا كل (ج ب) لادائما
 لان موضوع الموجبة الكلية بعينه موضوع السالبة الكلية واما الجزئية فليس مفهومها
 مفهوم الجزئيتين بل مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية فاما اذا قلنا بعض (ج ب)
 وبعض (ج) ليس (ب) امكن ان لا يتعد موضوعهما بل يكون الايجاب لبعض والسلب
 عن بعض آخر بخلاف المركبة الجزئية فان الايجاب والسلب فيها وارد ان على
 موضوع واحد فلما كان مفهوم الكليتين هو مفهوم المركبة الكلية كان احد
 تقيضيهما تقيضا لها وحيث لم يكن مفهوم الجزئيتين مفهوم المركبة الجزئية لم يكن
 احد تقيضيهما تقيضا لها وايضا لما كان مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية
 كان احد تقيضيهما اخص من تقيضها فجاز ان يرتفع الجزئية والاخص من تقيضها

فيمتنع ان يكون احد نقيضيهما نقيضا لهما وعلى هذا المعنى نية بالمثل المضروب فان اردت منفصله تساوى نقيض الجزئية مرددة بين الكلين قيدت موضوع احديها يعنى الوجبة بالمحمول فتقيض قولنا بعض (ج ب) لادائما يساويه اما لاني من (ج ب) دائما او كل (ج ب) فهو (ب) دائما لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة لكذب جزئها فانه يصدق جزئية ان على تدبير صدق الاصل احداهما بعض (ج ب) بالفعل وثانيهما بعض (ج) الذي هو (ب) ليس (ب) بالفعل فتكذب نقيضاها الكلتيان ومتى كذب الاصل صدقت المنفصلة لانه اذا كذب فلن يمكن شئ من (ج ب) اصلا صدق لاني من (ج ب) دائما وهو احد جزئي الانفصال وان كان شئ من (ج ب) صدق الجزء الثاني وهو كل (ج) الذي هو (ب ب) دائما والاصل صدق نقيضه وهو قولنا بعض (ج) الذي هو (ب) ليس (ب) فيصدق الاصل على تدبير كذبه وانه محال هذا اذا قيدت الموجبة الكلية بالمحمول اما اذا قيدت السالبة فلا يتم لجواز اجتماع الاصل والمنفصلة على الكذب كما في المادة المفروضة فانه يكذب المركبة الجزئية فيها وكذا السالبة الكلية اعني قولنا لاني من (ج) الذي هو (ب ب) دائما ضرورة استحالة سلب البقاء دائما عن الجيم الذي هو (ب) في الجملة وكذا الموجبة الكلية لدوام السلب عن بعض الافراد نعم لو قيدت السالبة بنقيض المحمول تم العمل وكذلك في السالبة الجزئية وكل ذلك ظهر والسرفيه ان الايجاب والسلب في المركبة لما كانا واردين على موضوع واحد فموضوع اللادوام هو الذي ورد عليه الايجاب او السلب وبالعكس فاذا قيد موضوع اللادوام بالمحمول او موضوع الجزء الاول بنقيض المحمول تقييدا حافظا للجملة عند كون القضية موجبة وعلى العكس عند كونها سالبة تحصل جزئيتان مفهوما هما هو مفهوم الجزئية بعينه فيكون احد نقيضيهما مساويا لنقيض الجزئية بالضرورة فالمدخل ان المفهوم المدد بين نقيض الجزئتين ان ارد به الجملة الشبيهة بالمنفصلة فلا فرق بين الكلية والجزئية اصلا وان ايد به المنفصلة الشبيهة بالجملة فان ارد بنقيض الجزئتين نقيضا القضيتين اللتين هما جزاها فلا فرق ايضا وان ارد بهما نقيضا الكلتيين في الكلية والجزئيتين في الجزئية فالفرق بين على ماوضحناه الا ان في اطلاق الجزئتين على الجزئيتين مسامحة لان الجزئيتين اللتين لا يكتفي التزديد بين نقيضيهما في قبض الجزئية ليستا بجزئيهما والثان هما جزاها يكتفي التزديد بين نقيضيهما في نقيضها فظهر مما ذكرنا انه ليس بنقيض من القضايا المذكورة نقيض من جنسها وان الموجبة المركبة ليس نقيضها سلبا محضا كما انها ليست ايجابا محضا بل لما كانت مستتمة على موجبة وسالبة كذلك يستعمل نقيضها على ايجاب وسلب حتى يكون نقيض الموجبة منها اى من المركبة سلبا ونقيض السلب ايجابا وقد سبق الى بعض الحواطر انه يمكن تحصيل قضية بسيطة تساوى نقيض المركبة كانت اوجزئية لان كل مركبة يرجع الى قضية

واحدة موجبة جهتها جهة الجزء الاول من المركبة بان يجعل موضوعها مقدا
 بتقيض المحمول ومحمولها عين المحمول ان كانت المركبة موجبة ويجعل موضوعها
 مقدا بعين المحمول ومحمولها تقيض المحمول ان كانت سالبة ويكون قيد الموضوع
 بالفعل في غير اللاسروورية والممكنة الخاصة وبالامكان العام فيهما فيكون تقيض
 تلك القضية الموجبة وهو السالبة المناقضة للجزء الاول في الجهة والكم مساويا
 لتقيض المركبة فتقولنا كل (ج ب) لادائما يرجع الى قولنا كل (ج) ليس (ب ب)
 بالفعل اذ معنى اللادوام لاشئ من (ج ب) بالفعل فيصدق على كل (ج) انه ليس
 (ب) وانه (ب) فيصدق كل (ج) الذي هو لا (ب ب) بالفعل فيكون تقيضه
 وهو قولنا ليس بعض (ج) الذي هو لا (ب ب) دائما مساويا لتقيض المركبة
 وقولنا لاشئ من (ج ب) لادائما يرجع الى كل (ج ب) هو لا (ب) بالفعل لان معنى
 اللادوام كل (ج ب) فيصدق على كل (ج) انه (ب) وانه ليس (ب) فيصدق
 كل (ج) الذي هو (ب) لا (ب) بالفعل وتقيضه وهو ليس بعض (ج ب) هو لا
 (ب) دائما يساوي تقيضا وقولنا بعض (ج ب) لادائما في قوة قولنا بعض (ج)
 ليس (ب ب) بالفعل فيساوي تقيضه تقيضه وهو قولنا لاشئ من (ج) ليس
 (ب ب) دائما وقولنا ليس بعض (ج ب) لادائما في قوة قولنا بعض (ج ب) هو لا
 (ب) بالفعل فيساوي تقيضه قولنا لاشئ من (ج ب) بلا (ب) دائما ثم عد من
 فوائد هذا الطريق ان برهان الخلف يتم بابطال قضية واحدة بخلاف ما ذكره
 فانه لا يتم الا بابطال قضيتين اولئك وهذا في الكليات سهوا وبلاوا ان يكون المركبة
 الكلية كاذبة ويكذب معها الجزئية التي جعلها مساوية لتقيضا اما في الایجاب فلانه
 اذا كان (لج) صنفان من الافراد (د) و (ط) ويكون (د ب) في وقت ولا
 (ب) في آخره (ط ب) دائما فيكذب قولنا كل (ج ب) لادائما لدوام البقاء لبعض
 افراد (ج) وهي افراد (ط) ويكذب ايضا الجزئية الثالثة ليس بعض (ج)
 الذي هو ليس (ب ب) دائما لان كل (ج) الذي هو ليس (ب) اعني افراد (د ب)
 بالفعل واما في السلب فلانه لو كان بعض افراد (ج) لا (ب) دائما والافراد البقية
 بحيث يكون لا (ب) تارة و (ب) اخرى كذبت السالبة الكلية لدوام سلب البقاء
 عن بعض افراد (ج) والجزئية ايضا لان كل (ج) الذي هو (ب) ليس (ب) بالفعل
 ومنشأ الغلط ان المركبة الكلية الموجبة او السالبة لا تساوي الموجبة التي جعلها راجعة
 اليها لان موضوعها لما قيد بتقيض المحمول او المحمول صار اخص من موضوع المركبة
 فصدق المركبة وان استلزم صدقها لان الحكم على كل افراد الاعم حكم على كل افراد
 الاخص الا انه لا ينكس اذ ليس يلزم من الحكم على كل افراد الاخص الحكم على كل افراد
 الاعم * واما المركبة الجزئية الموجبة او السالبة فلما ساوت الموجبة الجزئية المذكورة

لانه اذا صدق قولنا بعض (ج ب) لادائما يصدق على بعض (ج) انه (ب) وليس
 (ب) بالفعل فيصدق بعض (ج) الذي هو ايس (ب ب) بالفعل وبالعكس لان
 بعض (ج) اذا كان متصفا بليس (ب) و (ب ب) بالفعل يصدق بعض (ج ب)
 لادائما وكذلك في السالبة كان تقيضها مساويا لتقيض المركبة الجزئية وازدده
 بيانا فنقول مهما صدق قولنا بعض (ج ب) لادائما كذب لاشئ من (ج)
 ليس (ب ب) دائما لانه لو كان (ب) مسلوبا عن جميع افراد (ج) الذي هو ليس
 (ب) دائما لم يكن ثابتا لبعض افراد (ج) الجملة فيكذب المركبة الجزئية هف ومهما
 كذبت صدقت والاصدق بعض (ج) الذي هو ايس (ب ب) بالفعل وهو مفهوم
 المركبة الجزئية هذا ايضا خلف وكذا متى صدق ليس بعض (ج ب) لادائما كذب
 لاشئ من (ج) الذي هو (ب) لا (ب) دائما فانه لو كان (ب) مسلوبا عن جميع
 افراد (ج) الذي هو (ب) دائما لم يكن ثابتا لبعض افراد (ج) وقد كان ثابتا لوجود
 البعض بحكم اللادوام ومتى كذب صدق والاصدق بعض (ج) الذي هو
 (ب) لا (ب) بالفعل وهو مفهوم الاصل (قوله الفصل الثامن في العكس المستوي)
 وهو تبديل كل من طرفي القضية بالآخر متبئيا لكيف والصدق بمالهما فقد اعتبر
 في التبريف قيود الاول طرفا القضية وهو اولي من الموضوع والمحمول كما ذكره
 بعضهم لتبديله عكس الجليات والنزطيات وههنا سؤال وهو ان يقال ان اريد
 بهما طرفا القضية في الحقيقة لم يدخل في التبريف عكس الجليات اصلا لان الطرفين
 بالحقيقة فيهما ذات الموضوع ووصف المحمول وعكسها ليس تبديل ذات الموضوع
 بالمحمول ووصف المحمول بالموضوع بل الموضوع فيه ذات المحمول والمحمول وصف
 الموضوع وان اريد طرفاها في الذكر يلزم ان يكون للتفصلات عكس لان تبديل
 طرفيها في الذكر مقتضى والجواب ان المراد بالتبديل التبديل المعنوي اى تبديل تغير
 المعنى وحيث لا يتغير معنى التفصلة يحسب التبديل اذ معناها المعاندة بين الشئين سواء
 جرى فيها التبديل او لا لم يعتبر التبديل فيها فكاه لا تبديل الثاني بناء الكيفية اى ان كان
 الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا فسالبا وهذا الشرط ليس بمجرد
 الاصطلاح بل هناك شئ آخر وهو انه تصفعوا القضايا فلم يحدوها في الاكثر بعد
 التبديل صادقة لامة الاموافقة في كيف الثالث بقاء الصدق وانما شرطوه لان العكس
 لازم خاص من لوازم الاصل ويستحيل ان يكون المعلوم صادقا والا لزم كاذبا ولا
 يشترط بقاء الكذب لجواز ان يكون المعلوم كاذبا واللازم صادقا وفي التبريف نظر
 لاتقاضه بصدق مع الاصل بطريق الاتفاق كقولنا كل انسان ناطق فانه يضدق
 مع قولنا كل ناطق انسان وليس عكسها والجواب ان المراد ببقاء الصدق ايس ان
 الاصل والعكس يكونان صادقين بالفعل بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو صدق

الفصل الثامن في العكس
 المستوي وهو تبديل
 كل من الطرفين بالآخر
 متبئيا لكيف
 والصدق بمالهما
 من

صدق العكس معه لاهذا القدر اعني المعية المطلقة بل على وجه الزوم فلا اشكال
ولقد صرح بالثابتين من عرفه بأنه تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب
الطبيعي بالآخر مع حفظ الكيفية على وجه الزوم وهما انظر عام وهو الانتماض
بالاعم من العكس فانه يصدق مع الاصل بطريق الزوم مع انه لا يسمى عكسا فلا يقال
الساية الضرورية تنعكس الى الساية الممكنة وان لازمتها والاولى ان يقال انه
تبديل كل من طرفي القضية بالآخر تبديلا متغيرا المفهومها حافضا للكيف بلزمها
لا بواسطة تبديل آخر لا يقال جميع هذه التفسيرات لا يطابق استعمالهم فانهم يطلقون
العكس على القضية لاهي التبديل لا تاخول لانهم لا يطلقون العكس الا على القضية
بل ربما يتخوون فيه واما الاصطلاح والحقيقة فعلى ما ذكر (قوله اما الموجبات
والوجوديتان والوقتيتان) قد علمت ان المقصود من العكس تحصيل اخص قضية
تتزم الاصل بطريق التبديل وهكذا في انتاج الاقضية فلا بد فيهما من بيان الزوم وهو
مستفاد من البرهان وبيان ان لا التغيير لازم وهو مستفاد من النقص الى الخلف في المواد
وليعم البداية بعكس الموجبات وان جرت العادة بتقديم السواب لنسبها وكون الانعكاس
فيها انظر لان عقدى الوضع والجل فيها متحققان واذا جعلنا عند الوضع جللا
وعقد الجل وضعا فنحصل مفهوم العكس بادنى تأمل بخلاف الساية لجوار انتفاء
عقد الوضع فيها فاللوجيات سواء كانت كلية او جزئية تنعكس في الكم جزئية
لاحتمال ان يكون المحمول اعم من الموضوع وامتناع جل الاخص على كل افراد اعم
واما في الجهة فالوجوديتان والوقتيتان والمطابقة السامة تنعكس مطابقة عامة لانا
اذا قلنا بعض (ج ب) بالفعل كان معناه ان شيئا ما مما يوصف (ب) بالفعل يوصف
(ب) بالفعل فذلك الشيء يكون موصوفا (ب) بالفعل (وب) بالفعل ايضا فبعض (ب)
بالفعل (ج) بالفعل واستدل عليه بثلاثة وجوه الاول الافتراض وهو ان يفرض ذات
الموضوع (د) (فدب) بالفعل لان القضية فعلية و (د ج) بالفعل لان ذات الموضوع
لا بد ان يتصف بال عنوان بالفعل يتبع من الثالث بعض (ب ج) بالفعل وهو المطلوب فان
قلت انتاج الشكل الثالث موقوف على عكس الصغرى ايرتد الى الاول فلو بين العكس
بالشكل الثالث لزم الدور فتقول من بين الانعكاس بهذا الطريق لا بين الاشباح به
بل بطريق آخر نعم فيه سوء ترتيب لانه يبان بما لم بين بعدو الاولى ان لا يتخلل الى الشكل
الثالث بل يقرر كما قررناه السابق الخلف وهو ان يضم نقض العكس الى الاصل
لينتج من الشكل الاول سلب الشيء عن نفسه مثلا متى صدق كل (ج) او بعضه (ب)
بالاطلاق وجب ان يصدق بعض (ب ج) بالاطلاق والاصل قد يقضيه وهو قولنا
لا شيء من (ب ج) دائما فبجمله كبرى واصل القضية صغرى لنتج بعض (ج) ليس
(ح) دائما وانه محال لوجود (ج) بناء على ايجاب الاصل والمحال اللازم اما من

أما الموجبات
والوجوديتان
والوقتيتان والمطابقة
العامة بآية كية كانت
كانت تنعكس جزئية
في الكم لاحتمال كون
المحمول اعم ومطابقا
عاما في الجهة لوجوه
الاول ان تفرض الجيم
الذي هو الموضوع
(د) (فد) هو (ب)
وانه (ج) فبعض
(ب ج) بالاطلاق من
الثالث الثاني ان يضم
نقض العكس الى
الاصل لينتج سلب
الشيء عن نفسه دائما
من الاول الثالث ان
يعكس نقض العكس
ليرتد الى نقض الاصل
اوضده متن

صورة القياس وهو محال لانه بين الانتاح او من مادته ولا يحلو اما من الصغرى وهو
ايضا محال لانها مفروضة الصدق او من الكبرى فهي محالة فيكون العكس
حقا او نقول المجموع من الاصل وتقيض العكس لما استلزم محالا مكان محالا
واستلزامه اما بناء الاصل وهو باطل او بانتفاء تقيض العكس فيكون العكس صادقا
وهو المطلوب لا يقال ان اردتم بقولكم متى صدق بعض (ج ب) صدق بعض
(ب ج) ان صدقه يلزم صدق الاصل فلاثم انه لو لم يلزمه اصدق تقيضه لجواز صدقه
مع عدم لزومه وحيث لا يصدق تقيضه وان اردتم انه يصدق مع صدق الاصل
انتم من ان يكون على وجه الزوم او الاتفاق خاسرا لكنه لا يفيد المطلوب لان الاعم
لا يدل على الاخص لانا نقول المراد بالزوم وهو متحقق لان العكس لو لم يكن ممتنع
الانفكاك عن الاصل جاز انفكاكه عنه فيحترز صدق تقيضه معه والابتناء خلو النقيض
عن التقيض لكن صدق تقيضه معه محال وجواز المحال محال او نقول صدق تقيض
العكس مع الاصل ممتنع فيكون الاصل ممتنع الصدق بدون العكس ولا نفى بالزوم الا هذا
القدر او نقول المدعى وجوب صدق العكس عند صدق الاصل والا يمكن صدق تقيضه
معه لكنه محال لاستلزامه المحال الثالث طريق العكس وهو ان يعكس تقيض العكس ليرتد
الى تقيض الاصل ان كان جزئيا او ضده ان كان كلياً مثلاً اذا صدق كل (ح) او بعضه
(ب) بالاطلاق وجب ان يصدق بعض (ب ج) بالانطلاق والا فيصدق لاني
من (ب ج) دائما وينعكس الى لاني من (ج ب) دائما على ما سيحى وقد كان كل
(ج) او بعضه (ب) هدف والتقريب فيه ان يقال صدق الاصل مع لازم تقيض
العكس ممتنع لاستلزامه اجتماع التقيضين اما اذا كان الاصل جزئيا فظاهر واما
اذا كان كلياً فلا ستلزامه الجزئي فيمتنع صدق الاصل مع تقيض العكس فيمتنع صدقه
بدون العكس وهو المعنى بالزوم اذا قد تبين الانعكاس في المطلقة العامة فكذلك
في الباقى اما الجريان الوجوه الثلاثة فيها واما لان المطلقة العامة اعمها ولازم الاعم
لازم للاخص وبيان عدم لزوم الزائد ان الوقتية الكلية اخصها وهي لا تنعكس الى
الاخص من المطلقة كالحنية لجواز التناهي بين وصف المحمول والموضوع فلا يصدق
وصف الموضوع على ذات المحمول حين اتصافه بوصف المحمول كقولنا كل
مخضف مضى بالتوقيت لا دائما ولا يصدق بعض المضى مخضف حين هو مضى
وعدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعم وقيل قيد الوجود انما لا يتعدى
الى العكس لانه اما سالبة مطلقة او سالبة ممكنة وهما لا تنعكسان فلا دخل لقيد
الوجود في الانعكاس وفيه نظر لان عدم انعكاس قضية لا يستلزم عدم انعكاسها
مع غيرها لجواز ان يقتضى خصوصية التركيب انعكاسها كما في الخاصيتين نعم انعكاس
القضية مستلزم لانعكاسها مع غيرها ضرورة ان لازم الجزء لازم الكل (قوله)

الدائمتان والعائتان ينكس كل منهما جزئية حينية (الدائمتان والعائتان ينكس كل منهما جزئية حينية) اما الدائمتان فلان مفهومهما ان وصف المحمول ثابت مادام ذات الموضوع موجودا ووصف الموضوع ثابت في الجملة اذ المراد مصادق عليه (ج) بالفعل فوصف المحمول ووصف الموضوع بمجموعان على ذات واحدة في بعض اوقات ذات الموضوع وبعض اوقاته بعض اوقات وصف المحمول بمصادق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول واما العائتان فلانه قد حكم فيهما بان وصف المحمول صادق مادام وصف الموضوع فهما يحتمل على ذات واحدة في جميع اوقات وصف الموضوع اعني اوقات وصف المحمول فصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول وهو وقت وصف الموضوع ولا تنكس الى الاخص من الحينية كالمرفقة اذ ليس لها فيها الا ان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع ثابتا وليس لنا ان متى لم يثبت وصف الموضوع لم يثبت وصف المحمول حتى يلزم ثبوت وصف الموضوع مادام وصف المحمول ثابتا وقد تنكس في ذلك بالوجه الثلثة ولينتها في المرفقة العامة التي هي اعم اولها الافتراض فاذا صدق بعض (ج) مادام (ج) صدق بعض (ب) ج حين هو (ب) لا تفرض ذات الموضوع (د) (د) في بعض اوقات كونه (ب) لانه (ب) في جميع اوقات كونه (ج) و (د) بالفعل وهو ظاهر فاذا كان (د) بالفعل و (ب) بالفعل و (ج) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (ب) ج في بعض اوقات كونه (ب) كان قلت المقدمة القائلة (د) بالفعل مستلزمة لانه يكفي ان يقال لما كان (د) و (ج) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (ب) ج في بعض اوقات كونه (ب) وهو مفهوم العكس فنقول بيان ان (د) بالفعل موقوف على انه (ج) بالفعل اذ ليس لنا في الاصل الا ان (د) مادام (ج) وهو لا يستلزم ان يكون (ب) بالفعل الا اذا كان (ج) بالفعل لجواز ان يكون (د) مادام (ج) ولا يكون (ب) اصلا ولا (ج) وكان هذه الطريقة هي الطريقة التي سلكتها لتحصيل مفهوم القضية وبيان استلزامه العكس الا ان المتأخرين قروروها في صورة قياس من الثالث وهي ليست من القياس في شيء كما اشار الشيخ اليه في النفاذ وثانيتها الخلف وهو انه لو لم يصدق بعض (ب) ج حين هو (ب) لصدق لا شيء من (ب) ج مادام (ب) فقيمه كبرى لصفر في الاصل لينج بعض (ج) ليس (ج) مادام (ج) وانه محال وثالثها العكس وهو ان ينكس لاسي من (ب) ج مادام (ب) الى قولنا لا شيء من (ج) ج مادام (ج) وقد كان بعض (ب) ج مادام (ج) هف واذا لزم هذا العكس العرفية لزم البواقي لا طراد الوجه فيها اولان

الدائمتان والعائتان ينكس كل منهما جزئية حينية (الدائمتان والعائتان ينكس كل منهما جزئية حينية) اما الدائمتان فلان مفهومهما ان وصف المحمول ثابت مادام ذات الموضوع موجودا ووصف الموضوع ثابت في الجملة اذ المراد مصادق عليه (ج) بالفعل فوصف المحمول ووصف الموضوع بمجموعان على ذات واحدة في بعض اوقات ذات الموضوع وبعض اوقاته بعض اوقات وصف المحمول بمصادق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول واما العائتان فلانه قد حكم فيهما بان وصف المحمول صادق مادام وصف الموضوع فهما يحتمل على ذات واحدة في جميع اوقات وصف الموضوع اعني اوقات وصف المحمول فصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول وهو وقت وصف الموضوع ولا تنكس الى الاخص من الحينية كالمرفقة اذ ليس لها فيها الا ان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع ثابتا وليس لنا ان متى لم يثبت وصف الموضوع لم يثبت وصف المحمول حتى يلزم ثبوت وصف الموضوع مادام وصف المحمول ثابتا وقد تنكس في ذلك بالوجه الثلثة ولينتها في المرفقة العامة التي هي اعم اولها الافتراض فاذا صدق بعض (ج) مادام (ج) صدق بعض (ب) ج حين هو (ب) لا تفرض ذات الموضوع (د) (د) في بعض اوقات كونه (ب) لانه (ب) في جميع اوقات كونه (ج) و (د) بالفعل وهو ظاهر فاذا كان (د) بالفعل و (ب) بالفعل و (ج) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (ب) ج في بعض اوقات كونه (ب) كان قلت المقدمة القائلة (د) بالفعل مستلزمة لانه يكفي ان يقال لما كان (د) و (ج) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (ب) ج في بعض اوقات كونه (ب) وهو مفهوم العكس فنقول بيان ان (د) بالفعل موقوف على انه (ج) بالفعل اذ ليس لنا في الاصل الا ان (د) مادام (ج) وهو لا يستلزم ان يكون (ب) بالفعل الا اذا كان (ج) بالفعل لجواز ان يكون (د) مادام (ج) ولا يكون (ب) اصلا ولا (ج) وكان هذه الطريقة هي الطريقة التي سلكتها لتحصيل مفهوم القضية وبيان استلزامه العكس الا ان المتأخرين قروروها في صورة قياس من الثالث وهي ليست من القياس في شيء كما اشار الشيخ اليه في النفاذ وثانيتها الخلف وهو انه لو لم يصدق بعض (ب) ج حين هو (ب) لصدق لا شيء من (ب) ج مادام (ب) فقيمه كبرى لصفر في الاصل لينج بعض (ج) ليس (ج) مادام (ج) وانه محال وثالثها العكس وهو ان ينكس لاسي من (ب) ج مادام (ب) الى قولنا لا شيء من (ج) ج مادام (ج) وقد كان بعض (ب) ج مادام (ج) هف واذا لزم هذا العكس العرفية لزم البواقي لا طراد الوجه فيها اولان

لازم العام لازم للخاص وان ايان عدم الزائد فلان الاخص منها وهو الضرورية
لا يمكن الى الاخص من الحينية كالرفية لجواز انفكاك وصف الموضوع عن وصف
المحمول فلا يصدق وصف الموضوع مادام وصف المحمول كقولنا كل ضاحك
انسان بالضرورة ولا يصدق بهن الانسان ضاحك مادام انما بل في بعض
اوقات صكوته انسانا واما الحاصتان فتعكسان حينية لادائمة لانه قد حكم
فيهما ان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع وليس بشايت لذات
الموضوع دائما فهما مجتمعان على ذات واحدة فاصدق عليه وصف المحمول
صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول لكن لما
لم يصدق وصف المحمول دائما على الذات وجب ان لا يصدق وصف
الموضوع دائما على الذات لان وصف المحمول دائم بدوام وصف الموضوع
فلودام وصف الموضوع لذات لدام وصف المحمول له وقد فرضناه لادائما هف
فيصدق انما يصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض
اوقات وصف المحمول لادائما واحتج على ذلك اما على لزوم الحينية فبالوجوه
المذكورة او بان لازم الاعمال لازم الاخص واما على اللادوام فبان ذلك البهس الذي
هو (ج) حين هو (ب) ليس (ج) بالاطلاق والالكان (ج) دائما فيكون (ب)
دائما لدوام الباء بدوام الجيم وقد كان (ب) لادائما فيصدق بعض (ب) (ج) حين
هو (ب) لادائما وهذا مجمل ما فضاء (قوله واما الممكنان فلا تعكسان) الممكنة
العامية والخاصة لا تعكسان لان مفهومهما ان ذات الموضوع يثبت له وصف الموضوع
بالفعل ووصف المحمول بالامكان ومفهوم العكس ان تلك الذات يثبت له وصف
المحمول بالفعل ووصف الموضوع بالامكان ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني لان
الممكن ربما لا يخرج الى الفعل اصلا ويثبت على هذا المعنى بانه ربما يمكن صفة لتوعين
ثبت لاحدهما بالفعل دون الاخر فاصدق عليه النوع الثاني صدق عليه الوصف
بالامكان ولا يصدق النوع الثاني على ماصدق عليه الوصف بالفعل لان كل ماصدق
عليه الوصف بالفعل فهو النوع الاول مثلا مركوب زيد يمكن للفرس والحمار ثابت
للفرس فقط فيصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان ولا يصدق بعض مركوب
زيد بالفعل حمار بالامكان البام الذي هو اعم الجهات لصدق قولنا لاني من مركوب
زيد بالفعل بحمار بالضرورة اذ يصدق كل مركوب زيد بالفعل فهو فرس
ولاني من الفرس بحمار بالضرورة وتمسك من ذهب الى انفكاك الممكنين بمكنة
عامة بالوجوه الثلاثة الافتراض فانه اذا فرض الذات التي صدق عليها (ج) و (ب)
بالامكان (د) (فدب) بالامكان و (دج) بالفعل فبعض (ب) (ج) بالامكان واختلف
فانه لو لم يصدق بعض (ب) (ج) بالامكان صدق لاني من (ب) (ج) بالضرورة فيجمل

واما الممكنان فلا
تعكسان لجواز امكان
صفة لتوعين ثبت
لاحدهما فقط فيجمل
تلك الصفة على
الصفة على النوع الثاني
بالامكان مع امتناع حله
على ماله تلك الصفة
احتجوا بالوجوه الثلاثة
المذكورة في المطلقة
العامية وجواب الاول
والثاني بمنع اتناج
الممكنة الصغرى
في الاول والثالث
وجواب الثالث بمنع
انفكاك السالبة
الضرورية ضرورية

كبرى للأصل ليتيج بعض (ج) ليس (ج) بالضرورة والعكس فاللاشيء من (ب) ج
 بالضرورة يعكس الى لاشيء من (ج ب) بالضرورة وقد كان بعض (ج ب) بالامكان
 هف واجب عن الاولين يمنع اتناج صغرى الممكنة في الاول والثالث وعن الثالث
 يمنع انعكاس السالبة الضرورية سالبة ضرورية وربما يستدل عليه بأنه كلما صدقت
 الممكنة امكن صدق المطلقة وكلما امكن صدق المطلقة امكن صدق
 عكسها المطلقة فكلما صدقت الممكنة امكن صدق عكسها المطلقة وكلما امكن صدق
 عكسها المطلقة صدقت الممكنة العكس واجب عنه بان بين امكان الصدق وصدق
 الامكان فرقا فان امكان صدق الممكنة يستدعي وجود ذات الموضوع واتصافه
 بالوصف المتواتر بالفعل بخلاف امكان صدق الفعلية فان امكان وجود الموضوع
 وامكان اتصافه بالوصف المتواتر كاف فيه فقد امكن ان يصدق كل عتفا طارئا ولا يصدق
 كل عتفا طارئا بالامكان والتحقيق يقتضي انهما متغايران في المفهوم متلازمان اما متغايران هما فلان
 صدق الامكان امكان مرضه الصدق وامكان الصدق صدق مرضه الامكان والفرق
 بينهما ظاهر واما تلازمهما فلان صدق امكان النسبة معناه انها لم يمنع ان يكون متى لم يمنع
 ان يكون امكن ان يكون بالفعل وهو امكان صدق الفعلية وكذلك متى امكن صدق النسبة
 لم يمنع تلك النسبة في نفسها فانها لو امتنعت لما امكن صدقها وعدم امتناع النسبة امكانها
 فان قلت اليس ثبوت المحمول للموضوع ممكنا حال عدم المحمول وثبوت المحمول
 حال عدمه ممتنع وكذلك امكان الحادث متحقق في الازل مع امتناعه في الازل
 ففي الصورتين ثبتت الامكان دون امكان الثبوت فتقول امتناع ثبوت المحمول حال
 صدمه اتما هو بالغير والامتناع بالغير لا ينافي الامكان بالذات فكما ان امكان ذات الحادث
 متحقق في الازل كذلك امكان وجوده في الازل ولو اخذ الحادث بشرط الحدوث
 فلا امكان له في الازل ولا هو ممكن الوجود فيه واما ما ذكره من المثال فان لم يكن للضغاء
 وجود في زمان ما اصلا فلا امكان صدق ولا صدق امكان وان كان له وجود
 في زمان ولو في بعض الازمنة المستقبلة فهناك صدق امكان وامكان صدق
 واما الجواب عن الدليل فهو انه مبنى على استلزام امكان الأصل امكان العكس وستسمع
 ما فيه من قرب واعلم ان الموضوع لو اخذ بالامكان كما اخذه الفارابي فلا تنسك
 في انعكاس الممكنين ممكنة عامة لانتهاض الوجوه المذكورة حينئذ لاتناج الصغرى
 الممكنة في الاول والثالث والتدريج البين ولا انعكاس السالبة الضرورية كنعسها
 اما اذا اخذناه بالفعل كما هو رأى الشيخ فاما ان يعتبر الفعل بحسب الامر نفسه او يعتبر
 بمجرد الفرض سواء كان مطابقا لنفس الامر او لا فان اعتبر بحسب نفس الامر لم تعكس
 الممكنتان ممكنة لانه قد يصدق كل ما يتصف (ج) بالفعل في نفس الامر فهو (ب)
 بالامكان ولا يصدق بعض ما يتصف (ب) بالفعل في نفس الامر فهو (ج) بالامكان

لجواز ان لا يقع (ب) الممكن اصلا في نفس الامر وكذلك انعكاس السالبة الضرورية
 كنفهسا وانتاج الممكنة في الاول والثالث وان لم يعتبر الفعل بحسب نفس الامر بل اعم
 من الوجود والفرض العقلي على ما صرح الشيخ به يتبين انعكاس الممكنة بمكنة لان
 معناها ان ما يمكن صدق (ج) عليه وفرضه العقل (ج) بالفعل فهو (ب) بالامكان
 ولا شك ان ما هو (ب) بالامكان مما يفرضه العقل (ب) بالفعل وان بقي بالقوة دائما فهناك
 شيء قد اجتمع فيه وصف (ب) بالامكان بل بالفعل الفرضي ووصف (ج) بالامكان
 فبعض ما يمكن ان يكون (ب) وفرضه العقل (ب) بالفعل (ج) بالامكان وهو مفهوم
 العكس والتقص مندفع ان لم يصدق السالبة الكلية الضرورية ضرورة صدق
 قولنا بعض ما يفرضه العقل انه مركوب زيد بالفعل فهو جار بالامكان وكذلك تنعكس
 السالبة الضرورية كنفهسا وتنتج الممكنة في الاول والثالث وليبانه موضع سنكلم
 فيه الا ان ههنا اشكالا وهو انه لما اعتبر قيد الفعل في الموضوع بحسب الفرض
 ظاهرا ان يعتبر الفعل الذي في جانب المحمول بحسب نفس الامر او بحسب الفرض فان اعتبر
 بحسب الفرض لم يتناقض المطلقة الدائمة لان فرض الثبوت او السلب بالفعل لا يتناقض السلب
 والايجاب دائما ويلزم انعكاس الممكنات مطلقة وهو ظاهر وان اعتبر بحسب نفس الامر
 لم تنعكس المطلقات مطلقة لان (ج) بالفعل في الفرض اذا كان (ب) في نفس الامر
 لا يلزم منه ان (ب) في الفرض يكون (ج) في نفس الامر لجواز عدم مطابقة الفرض
 العقلي لنفس الامر لا يقال لما انعكست السالبة الدائمة سالبة دائمة تبين انعكاس المطلقات
 المطلقة بطريق العكس لا نقول اذ كان الاصطلاح على ما ذكره الشيخ لم يتبين انعكاس
 الدائمة دائمة لانا اذا قلنا لاشي من (ج) بالامكان (ب) دائما فلا شيء من (ب) بالامكان
 (ج) دائما والاصدق بعض (ب) بالامكان (ج) بالاطلاق وينعكس الى بعض (ج)
 بالاطلاق (ب) بالامكان او ينضم الى الاصل حتى ينتج بعض (ب) بالامكان ليس (ب)
 دائما لم يلزم خلف اصلا على ان الشيخ جزم بانعكاس المطلقات مطلقة وانعكاس
 السالبة الدائمة كنفهسا لكن ذهب الى انعكاس الموجبة الضرورية بمكنة وفيه
 انعكاس سائر المطلقات الى الممكنة وبالجملة يلوح في كلامه اضطراب وتشويش ما ووجه
 التفصي من هذا الاشكال انه قد عرفت ان الضرورية الذاتية ان فسرت بالمعنى الاعم
 ساوت الدوام والامكان الاطلاق العام وان فسرت بالمعنى الاخص تكون احص
 من الدوام والامكان اعم من الاطلاق العام لكن الجمهور لم يفرقوا بينهما لان الدوام
 لا ينفك عنها في الكليات والعلوم لا يبحث عن الجزئيات فالشيخ فرق تارة بينهما
 لا اعتبارا بالمعنى الاخص ولم يفرق بينهما اخرى حتى فسروا الضرورة بالدوام
 في عدة مواضع وبالعكس نظرا الى مساواتها بالمعنى الاعم اليه بحسب الامر نفسه
 او جريا على طريقة القوم فحيث حكم بانعكاس المطلقات مطلقة والسالبة الدائمة

كنفسها إنما لاحظ نفس الامر او اراد متابعة القوم وحيث حكم بانكسرها بمكة
اعتبر المعنى الاخص فقد ظهر سقوط تسنج لتأخر بن عليه لوقوع الحبط
في كلامه اذ غير اصطلاح الفارابي في اخذ الموضوع ولم يغير احكامه بل الحبط
انما هو في كلامهم لانهم اخذوا الضرورة بالمعنى الاعم ولم يحافظوا عليه
في الاحكام على ما سبقت الاشارة اليه فيرجع التسنج محذوفه عليهم (قوله واما السوالب
الكلي فالامتان) السوالب اماكليه او جزئية اما الكليات فالامتان والدائمة تنعكس
كنفسها بالوجوه الثلاثة المذكورة وتقررها في العرفية العامة انه متى صدق لاشئ من
(ج ب) مادام (ج) وجب ان يصدق لاشئ من (ب ج) مادام (ب) والاصل صدق
تقبضه وهو قولنا بعض (ج ب) حين هو (ب) فنضجه الى الاصل حتى يتج بعض (ب)
ليس (ب) حين هو (ب) وهو محال لوجود البعض على تقدير صدق تقبض المكس
او انعكسه الى قولنا بعض (ج ب) حين هو (ج) وقد كان لاشئ من (ج ب) مادام
(ج) هف واما طريق الافتراض فالحق ان لا يستعمل في انعكاس السوالب لان محصله
تصوير عقدي الوضع والمحل عقدي حل وعقد الوضع ليس بلازم التحقق فيها
نعم يمكن الافتراض في تقبض عكسها لكن هو طريق العكس بعينه وتقرر ها
في الدائمة على هذا القياس وفي مشروطة العامة لا يتم على مذهب المصنف اما الخلف
فلمدم انتاج الصغرى المبكنة الحينية في الشكل الاول واما العكس فاعلم انعكاسها
وكيف والتعقب ثم اذ يصدق في المثال المضروب لاشئ من مركوب زيد بمصار
بالضرورة مادام مركوب زيد ولا يصدق لاشئ من الجمار بمركوب زيد بالضرورة
مادام جمار الصديق تقبضه وهو بعض الجمار مركوب زيد بالامكان حين هو جمار
بل الصواب التفصيل الذي يشير اليه في آخر المخططات وهو ان المشروطة انفسرت
بالضرورة لاجل الوصف تنعكس كنفسها لان المناقاة بين وصف الموضوع ووصف
المحمول حيث انه حقيقة ضرورة ان منشأ الضرورة السلبية هو وصف الموضوع
واذا تحقق المناقاة بين الوصفين فحق تحقق وصف المحمول امتنع صدق وصف الموضوع
فتكون المناقاة متحققة بين ذات المحمول ووصف الموضوع لاجل وصف المحمول وهو
مفهوم العكس اما اذا فسرت بالضرورة مادام الوصف فلا تنعكس كنفسها لانه
حكم في الاصل ان ذات الموضوع يتاق وصف المحمول في جميع اوقات وصف الموضوع
ولا يلزم منه المناقاة بين الوصفين مطلقا حتى يلزم من صدق احدهما على شئ
انتفاء الاخر غاية ما في السبب ان يكون وصف الموضوع ووصف المحمول متافيين
في ذات الموضوع ومفهوم العكس مناقاة ذات المحمول ووصف الموضوع في جمع
اوقات وصف المحمول واحدهما لا يستلزم الاخر لجواز ان يكون ذات المحمول
مضارب للذات الموضوع كما في المثال المذكور فان مفهوم الاصل هناك مناقاة ماصدق

واما السوالب الكلية
فالامتان والدائمة
تنعكس كنفسها
بالوجوه الثلاثة
والضرورة تنعكس
دائمة لا ضرورة
لما ذكرنا في عدم
انعكاس المبكنة
الموجبة والامتان
تنعكسان طنتين مع
قيد الادوام في البعض
والاثبات اللوام
في الكل وانعكس الى
الاصل دائمة هذا
خالف ولا تنعكس
كنفسها لصدق
قولنا لاشئ من الكنان
بساكن مادام كانا
لادائم كذب قولنا
لا شئ من الساكن
بكانب مادام ساكنا
لادائما لان بعض
الساكن ساكن دائما
كالارض وان اريد
بالادوام ليس بالادوام
في كل واحد بل
في الكل انعكسا
كنفسها ولعله
قصد المتقدمين حيث
قالوا بانعكاسها
كنفسها

عليه مركوب زيد بالفعل ووصف الجار مادام مركوب زيد ولا يلزم الامتافاة مركوب
 زيد وصف الجار في ذات الموضوع اعني ما صدق عليه انه مركوب زيد بالفعل وهو
 لا يستلزم المتافاة بين ذات الجار وبين وصف مركوب زيدوهكذا لو فسرت بالضرورة
 بشرط الوصف لان غاية ما فيها ان مجموع ذات الموضوع ووصفه متاف لوصف
 المحمول ولا يستلزم هذا الامتافاة بين الوصفين في ذات الموضوع ولا يلزم منه المتافاة
 بين مجموع ذات المحمول ووصفه وبين وصف الموضوع مثلا اذا فرضنا ان لاجار
 في الواقع الالدهن يصدق لاشي من الجار بحامد بالضرورة مادام حارا ومفهوما
 المتافاة بين وصفي الجار والجامد فيما صدق عليه الجار بالفعل وهو الدهن ولا يستلزم
 المتافاة بينهما فيما صدق عليه الجامد بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض الجامد حار
 بالامكان والضرورة تنعكس دايمة لضرورة اما انعكاسها الى الدائمة فلو جوب
 استلزام انحصار لما يستلزمه العام او الجريان الوجه المذكورة فيها واما انها لا تنعكس
 ضرورة فلانه يصدق في المثال المشهور لاشي من مركوب زيد بخمار بالضرورة
 ويكذب لاشي من الجمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق بعض الجمار بمركوب
 زيد بالامكان والسرف في ذلك ان الممكنة تفيض الضرورية فكما لم تنعكس الممكنة
 ممكنة كذلك لم تنعكس الضرورية ضرورة فانه لو كانت السائبان الضروريتان
 متلازمتين تلازمت الجزئيتان الممكنتان للاحالة وانحصار صلتان تنعكسان
 صلتين مع قيد اللادوام في البعض اما انعكاسهما الى الصائتين فلو جوبه المذكورة
 اولان لازم الاعمال لازم للاخص واما اللادوام في البعض فلان لادوام الاصل دال على
 مطابقة عامة موجبة كلية وهي تنعكس الى مطلقة موجبة جزئية والادوام في البعض
 عبارة عنها ويانفصا بالوجوه الثلاثة يمكن كما يمكن في انعكاس المطلقة بلافراق ويند
 المصنف بطريق العكس وهو انه لو اقيد اللادوام في البعض اى بعض (ب ج)
 بالاطلاق لثبت الدوام في الكل اى لاشي من (ب ج) دائما وينعكس اللاشي من
 (ب ج) دائما وقد كان لادوام الاصل كل (ب ج) بالاطلاق هف ولا تنعكسان كنفسيهما
 الى صائتين مع قيد اللادوام في الكل لانه يصدق لاشي من الكاتب بساكن مادام
 كاتب لا دائما ويكذب لاشي من الساكن يكتب مادام ساكنا لا دائما لكذب اللادوام
 وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق اصدق بعض الساكن ليس بكاتب دائما فان من الساكن
 ما هو ساكن دائما كالارض فان قلت لما كان قيد لادوام الاصل موجبة كلية وقد تبين
 انها لا تنعكس كلية في الحاجة الى هذا البيان فنقول لاحتمال ان انضمام الموجبة
 الكلية الى قضية اخرى يوجب انعكاسها كلية كما ان السالبة الجزئية لا تنعكس واذا ضمت
 الى احدي الصائتين اوجب انعكاسها وذكر القدماء انها تنعكسان كنفسيهما
 صائتين مع قيد اللادوام في الكل ويمكن توجيهه بان اللادوام في كل واحد له معنيان

احدهما سلب دوام كل واحد وهو ان يكون دوام الحكم الكلي منتفيا ولان الحكم
 فيما نحن بصده سلبى كان منته ان دوام السلب الكلي منتفيا وانتفاء دوام السلب
 الكلي اما باطلاق الايجاب في الكل او بدوام السلب في البعض واطلاق الايجاب
 في البعض واما كان فاطلاق الايجاب في البعض متحقق ولاخفاء في انه متى تحقق
 اطلاق الايجاب في البعض اتى دوام السلب الكلي فبينهما تلازم وثانيهما اثبات
 اللادوام في كل واحد وهو اطلاق الايجاب في الكل في كان المراد بلادوام الاصل
 المعنى الثانى لم ننعكسها كنفسها لادامتين في الكل لجواز الدوام في البعض اما لو كان
 المراد المعنى الاول انمكننا كنفسها لانهما متى صدقتا صدق اللادوام في البعض
 وينعكس الى لادوام العكس في البعض للبراهين الدالة على انعكاس الوجبة البرزئية
 المطلقة كنفسها لانهما متى صدقتا صدق في العكس اللادوام في البعض صدق انتفاء
 دوام السلب الكلي وهو مفهوم الاصل والى هذا اشار بقوله وان ارد بالادوام
 اى لادوام الاصل ليس اللادوام في كل واحد وهو المعنى الثانى بل اللادوام في الكل
 اى انتفاء الدوام في كل واحد لا اكل من حيث هو كل فانه لا يكاد ينحى انعكسا
 كنفسهما ولعل مراد القدماء هذا كما وجهناه (قوله واحتج الامام على ان الدائمة
 لانعكس كنفسها) ذكر الامام في المحل ان السالبة الدائمة لانعكس كنفسها
 محتججا عليه بان الكتابة غير ضرورية للانسان في وقت ما صدق قولنا لاشئ من الانسان
 بكتاب بالامكان في وقت وكل ما هو ممكن في وقت يكون ممكنا في كل وقت والازم
 الانقلاب من الامكان الذاتى الى الامتناع الذاتى فاذن سلب الكتابة عن الانسان
 ممكن في جميع الاوقات والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال فلفرض وقوعه حتى
 يصدق لاشئ من الانسان بكتاب دائما فلو انعكست السالبة الدائمة لزم صدق لاشئ من
 الكاتب بانسان دائما وهو محال وهذا المحال لم يلزم من فرض وقوع الممكن فهو من الانعكاس
 فيكون محالا وجوابه ان الالزام ان المحال ان لم يلزم من فرض وقوع الممكن يكون ناشئا من
 الانعكاس فان من الجائز ان لا يكون لازما من شئ منهما بل من المجموع فان الممكنين
 قد يستلزم اجتماعهما محالا وهو ضعيف اما اول فلان المحال لو لم يلزم من المجموع
 كان اجتماع الاصل مع الانعكاس محالا فلا ينعكس الاصل واما ثانيا فلان كل مجموع
 يكون احد جزئيه واجب التحقق يكون الجزء الآخر ملزوما للهية الاجتماعية ضرورة
 انه كما تحقق تحقق المجموع فلو وجب الانعكاس كان فرض وقوع الممكن هو الذى تحقق
 المجموع فالمحال لو كان لازما من المجموع لاستحالة وقوع الممكن لاستحالة المزوم
 باستحالة اللازم لو كان المجموع من امرين ممكنين جاز ان ينشأ المحال من المجموع وفيه
 منع لطيف واما ثالثا فلانه يمكن ايراد النسبة بحيث يندفع الجواب وذلك من وجهين
 الاول لو انعكست السالبة الدائمة كان امكان صدقها مستلزما لامكان صدق عكسها

واحتج الامام على
 ان الدائمة لا تنعكس
 كنفسها بان الكتابة
 ممكنة للانسان فمكن
 سلبها عنه دائما فلو
 وقع هذا الممكن مع
 انعكاس السالبة الدائمة
 دائمة لصدق لاشئ
 من الكاتب بانسان
 دائما هذا محال ولم
 يلزم من فرض الممكن
 فهو من الانعكاس
 وجوابه انه قد يلزم
 من اجتماعهما فان
 الممكنين قد يمتنع
 اجتماعهما متى

ضرورة ان امكان الملزوم ملزوم لامكان اللازم والتالى باطل لان سلب الكتابة عن كل
 افراد الانسان دائما ممكن مع ان عكسه وهو لاشئ من الكاتب بانسان دائما تمتع
 الصديق لصدق بعض الكاتب انسان بالضرورة فان قلت لاني لم يمكن صدق
 العكس واما قولنا بعض الكاتب انسان بالضرورة فهو ليس نقيضا لامكان صدق
 العكس فان نقيض امكان الصدق ضرورة الصديق لصدق الضرورة فتقول
 ضرورة الصديق وصدق الضرورة متلازمان لما مر الثاني لو كانت السالبة الدائمة
 تنعكس كنفسها لكان كلما فرض صدقها صدق عكسها لان معنى الانكسار ليس
 الا هذا والتالى منتف لانه اذا فرض صدق قولنا لاشئ من الانسان بكاتب دائما
 لم يصدق عكسه واذا صدقت هذه الجزئية صدق قولنا ليس كلما فرض صدق
 السالبة يصدق عكسها وحيث تكذب الملازمة الكلية لا يقال لو صح هذا البيان
 لزم ان لا تنعكس قضية اصلا اما الموجبة فلانه لو فرض صدق قولنا كل انسان
 حجير لا يصدق عكسه وهو بعض الحجر انسان واما السالبة فلانه لو فرض صدق
 قولنا لاشئ من الحيوان بانسان بالضرورة لا يصدق عكسه وهو بعض الانسان
 ليس بحجر لان الامكان لا نقول لاني لم افرض صدق الموجبة والسالبة المذكورتين
 لم يصدق عكسهما غاية ما في لباب ان عكسهما محال في نفس الامر لكن الاصل
 ايضا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال بخلاف ما ذكرنا في السالبة الدائمة فاننا
 ان سلب الكتابة عن كل افراد الانسان دائما ممكن والممكن لا يلزم من فرض وقوعه
 محال لا يقال لاني كذب العكس على ذلك التقدير فانه اذا فرض ان لا فرد من افراد
 الانسان هو كاتب فلا كاتب من الانسان فيصدق العكس بالضرورة لانا نقول العكس محال
 لانه يصدق بالضرورة بعض الكاتب انسان فلو كان هذا المحال ناشئا من ذلك التقدير
 كان ذلك التقدير محالا وقد بينا امكانه والجواب الرافع للحجج النسبية ان الامكان
 ان فسر بسلب الضرورة المحققة في جميع اوقات الذات فلان ان سلب الكتابة
 عن جميع افراد الانسان دائما ممكن لانه تمتع بالغير والممتنع بالغير دائما بنا في الامكان
 بهذا المعنى فان قلت ضرورة ايجاب الكتابة المحققة في سائر الاوقات مسلوقة عن
 كل فرد من الافراد دائما والالبت بالضرورة المحققة في جميع الاوقات لبعض الافراد
 وهو محال فيكون سلب الكتابة عن جميع الافراد ممكنا دائما فيمكن لاشئ من الانسان
 بكاتب دائما فتقول اللازم دوام الامكان وهو غير مطلوب والمطلوب امكان الدوام
 وهو غير لازم وان فسر بسلب الضرورة التي منشؤها الذات فليعلم ان سلب الكتابة
 عن جميع افراد الانسان دائما ممكنا لكن لاني لم افرض صدقها وقوعه محالا غاية
 ما في الباب انه لا يستلزم المحال بالنظر الى ذاته لكن لا يلزم من عدم استلزامه المحال
 بالنظر الى ذاته عدم استلزامه المحال اصلا بل يواز استلزامه المحال بحسب الغير وهكذا

نقول في التفرير الثاني والثالث ان اردتم بالامكان المعنى الاول فلا تم امكان دوامه
 الكتابة عن جميع الافراد وان اردتم المعنى الثاني فلا تم ان كان الملزوم مستلزما
 لامكان اللازم وان امكانه لا يستلزم محالاً فان وجود الواجب مستلزم لوجود الدليل
 الاول فعدمه يكون مستلزماً لعدم الواجب بحكم عكس النقيض مع ان الملزوم يمكن
 في ذاته (قوله واحتموا على انكاس السالبة الضرورية) احتموا على ان السالبة
 الضرورية تعكس كنفها بانه اذا صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة
 فليصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة والاصل في (ب ج) بالامكان فنفسه
 الى الاصل لينتج بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة او انعكسه الى بعض (ج ب)
 بالامكان وقد كان لاشئ من (ج ب) بالضرورة وقد عرفت جوابهما وهو ان
 الصغرى الممكنة لا تتبع في الاول والموجبة الممكنة لا تنعكس اصلاً وبانها اذا قلنا
 لاشئ من (ج ب) بالضرورة كان معناه ان الجيم مناف لالباء والمنافاة انما تحقق من
 الجانين فيكون الباء ايضا منافيا للجيم فلا شئ من (ب ج) بالضرورة وجوابه
 ان معنى الاصل المناقاة بين ذات الجيم ووصف الباء ومفهوم العكس المناقاة بين ذات
 الباء ووصف الجيم فان احدهما من الآخر لا يقل الاول مستلزم للثاني لانه اذا امتنع
 الاجتماع بين ذات (ج) ووصف (ب) يلزم ان يكون ذات (ب) مغاير
 لذات (ج) لانه لو كان ذات (ب) عين ذات (ج) في الجملة و (ب)
 صادق على ذات (ب) يلزم ان يصكون (ب) صادقا على ذات (ج)
 وقد فرض امتناع اجتماعهما واذا ثبت ان ذات (ب) ليس ذات (ج) امتنع
 اتصافه (ب) لانه لو اتصف (ب) كان ذات (ب) عين ذات (ج)
 وقد ثبت انه ليس عينه هف لانا نقول لان لم يلبس بذات (ج) متمتع الاتصاف
 (ب) وهذا لان الحكم في الاصل المناقاة بين ذات (ج) بالفعل ووصف (ب)
 ولا يلزم منه الا ان ذات (ب) لا تكون ذات (ج) بالفعل وان ذات (ب) متمتع
 الانصاف (ب) بالفعل لانه متمتع الانصاف (ب) مطلقا واعتبر المثال المضروب
 فان المناقاة محققة بين ذات مركوب زيد بالفعل والجار واللازم منه ان ذات الجار
 يتمتع اتصافه بمركوب زيد بالفعل مع امكان اتصافه بمركوب زيد وقد احتموا على
 هذا المطلوب بوجوده اخر احدها انه لو صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة وجب
 ان يصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة والاصل في بعض (ب ج) بالامكان
 لكنه محال لانه لو صدق لما زعم من فرض وقوعه محال واللازم باطل لانه لو فرض
 وقوع هذه القضية صدق بعض (ب ج) بالفعل وينعكس الى قولنا بعض (ج ب)
 بالفعل وقد كان لاشئ من (ج ب) بالضرورة هف وايضا نضم الى الاصل لينتج
 سلب الشئ من نفسه بالضرورة وانما هي انه او صدق بعض (ج ب) بالامكان مع

واحتجوا على انكاس
 السالبة الضرورية
 ضرورية بالوجوه
 الثلاثة وقد عرفت
 جوابهما وبان المناقاة
 انما تتحقق من الجانين
 وجوابه ان المناقاة
 في الاصل بين ذات
 الموضوع ووصف
 المحمول والمطاب
 في العكس هو المناقاة
 بين ذات المحمول
 ووصف الموضوع
 فان احدهما عن
 الآخر متى

الاصل امكن صدق بعض (ج ب) بالفعل مع الاصل لان صدق الامكان يستلزم امكان
 الصدق وصدق الملزوم مع الشيء موجب لصدق اللازم معه لكن ليس يمكن ان يصدق
 بعض (ب ج) بالفعل مع الاصل لان صدقه مع الاصل ملزوم للمحال وهو بعض (ب) ليس
 (ب) بالضرورة فامكان صدقهما معا يكون ملزوما لامكان المحال لان امكان الملزوم
 ملزوم لامكان اللازم لكن امكان المحال محال فامكان صدق بعض (ب ج) بالفعل
 محال فصدق بعض (ب ج) بالامكان مع الاصل محال فصدق لاشئ من (ب ج)
 بالضرورة معه واجب وهو المطلوب وثالثها ان الدوام في الكليات لا ينفك عن
 الضرورة وقد ثبت انها تنعكس دائمة فيصدق العكس ضروريا لاجب عن الاول
 باننا لم انه اذا فرض وقوع الممكن يلزم المحال وانما يلزم ان لو بني الاصل صادقا على
 هذا التقدير وهو ممنوع لازدياد افراد موضوعه ح فان قيل فمن نقول من ابتداء انه
 لو صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة لصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة لان
 صدق لاشئ من (ب) بالضرورة مع صدق بعض (ب ج) بالفعل يستلزم محالا
 وحيث يصدق العكس لان المحال اما ان يلزم من الاصل وهو محال لانه مفروض
 الصدق او من قولنا بعض (ب ج) بالفعل فيكون محالا فيستحيل بعض (ب ج) بالامكان
 لان امكان المحال محال فيجب صدق العكس اجيب باننا لم انحصار لزوم المحال في الاصل
 او الفعلية ولم لا يجوز ان يكون لازما من المجموع ويكون كل واحد من اجزائه ممكنا
 وفيه نظر لان المحال اذا كان لازما من المجموع يكون اجتماع القضيتين محالا فكلما
 صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة استحصال ان يصدق بعض (ب ج) بالفعل
 لان المنفصلة للامعة الجعم تستلزم متصلة من عين احد جزئيهما وتقبض الجزء الآخر
 واذا استحال ان يصدق بعض (ب ج) بالفعل امتنع ان يصدق بعض (ب ج) بالامكان
 فيجب صدق العكس وعن الثاني باننا لم انه اذا صدق بعض (ب ج) بالا مكان
 مع قولنا لاشئ من (ج ب) بالضرورة يلزم امكان صدق بعض (ب ج) بالفعل
 معه لجواز ان يكون امكان وجود الشيء مجامعا لاشئ آخر وجوده بالفعل محالا معه
 فان قولنا زيد كاتب بالفعل الآن يصدق معه زيد ليس بكاتب الآن بالامكان مع ان صدقه
 بالفعل معه محال وعن الثالث يمنع عدم انفكاك الدوام عن الضرورة ويتقدير تسليمه
 يكون لزوم العكس الضروري بواسطة برهان خارجي لان نفس مفهوم السالبة الضرورية
 والكلام ليس فيها بل في انها لطبيعتها هل يلزمها العكس الضروري ام لا وهذا
 الكلام انما يصح لو وجب ان يكون لزوم العكس للاصل يتنا ومن الذين انه ليس
 كذلك والحق ان يقال الضرورة ان اعتبرت باللعنى الاعم فسا لبنتها تنعكس كنفسها
 والدلائل كلها تامة وان اعتبرت باللعنى الاخص لم تتم الدلائل على ما لا يخفى لمن احاط

وأما السبع الباقية فلا تنعكس لعدم انعكاس أخصها وهي ١٨٦ ﴿الوقتية اذ يصدق لا شيء

بما هي بعض الاحاطة (قوله واما السبع الباقية) السبع الباقية من السوابل الكلية
وهي الوقتية والوجودية والمكنة والمصلحة العامة ان اعتبرنا خارجة
لم تنعكس لان الوقتية لا تنعكس لانه يصدق لاشي من القمر ينخفض بالتوقيت
ولا يصدق بعض المنخفض ليس بقمر بالامكان لصدق كل منخفض فهو قمر بالضرورة
لا يقال لانم انه لا يصدق بعض المنخفض ليس بقمر فان الساب يصدق على الافراد
المعدومة المنخفض وصدق الموجبة الكلية انما ينقضها لو اتخذت منه في الموضوع
وليس كذلك فان الايجاب على الافراد الوجودية والسلب على الافراد المدومة
لانا نقول المنكر في السالبة على الافراد الوجودية ايضا وحينئذ ينفق الشاقص بينها
وبين الموجبة ومثي لم تنعكس الوقتية لم تنعكس الباقى اذ هي اخصها وعدم
انعكاس الاخص يوجب عدم انعكاس الاعم فان قلت لو انكملت المطلقة الوقتية
كنفسها لانعكست الوقتية اليها لكن المقدم حق قالنا الى مثله اما بيان الملازمة
فلانها نعم من الوقتية والاخص ملزوم لما يلزم الاعم واما حقيقة لنتقدم فلانه اذا صدق
لاشي من (ج ب) في وقت معين فليصدق لاشي من (ب ج) في ذلك الوقت والا
لكان بعض (ب ج) في ذلك الوقت فيصدق بعض (ج ب) في ذلك الوقت بالافتراض
وقد كان لاشي من (ج ب) في ذلك الوقت هف فنقول هذا السؤال غير وارد
علينا بل على صاحب الكشف حيث حكم بما قضى الوقتين وان اعتبرنا حقيقة
فلا تخلو اما ان يؤخذ موضوعها بحيث يناول المتضمنات او يعتبر امكان موضوعها
فان كان مأخوذا بحيث يشمل المتضمنات انعكست سالبة جزئية دائمة لانه اذا صدق
لاشي من (ج ب) بالفضل صدق كل ماهو (ب) دائما فهو (ب) في الجملة ولاشي
من (ب) دائما (ج) دائما انج من الثالث بعض (ب) ليس (ج) دائما اما الصغرى
فبيئة الصدق واما الكبرى فلانه لولاها لصدق بعض (ب) دائما (ج) بالاطلاق
فبعض (ج ب) دائما وقد كان لاشي من (ج ب) بالاطلاق هف وايضا تنظهما مع
الاصل صغرى حتى يتجبع بعض (ب) دائما ليس (ب) بالاطلاق وانه محال واذا
انعكست المطلقة العامة اليها ينعكس ما ثر الضعليات ايضا لانها ض الدليل فيها
اولان الاخص يستلزم ما يلزم الاعم هذا في الضعليات واما الممكنات فتعكس ان اليها
ايضا بين الدليل الا انه لا بد من تقييد اوسط القياس بالضرورة حتى يتم الاستدلال
فان قلت الاقتصار على ايراد الدليل في المكنات كاف لان المكنة اعم السبع فلا حاجة
الى البيان الذى اورد في المطلقات فنقول ههنا فائتان الاولى التنبيه على امكان
انعكاس المطلقات بطريقتين ما يخصها وما يعمها الثانية التنبيه على ان تقييد
الاطراف بالدوام كاف في المطلقات بخلاف المكنات ولم تنعكس الى السالبة الكلية
لعدم انعكاس الوقتية التي هي اخصها اليها فانه يصدق لاشي من القمر ينخفض

(بالتوقيت)

من القمر. ينخفض
بالتوقيت مع كذب
عكسه اذ كل منخفض
قمر بالضرورة نعم
اذا اخذت القضية
بحقيقة انعكست السبع
جزئية دائمة لانه
حينئذ تصدق
الحقيقية لاشي من
(ب) دائما (ج) دائما
والافضل (ب)
دائما (ج) بالاطلاق
العام فبعض (ج ب)
دائما وقد كان لاشي
من (ج ب) بالاطلاق
هذا خلف واذا صدق
هذا جمل كبرى
لقولنا بعض (ب)
دائما (ب) بالاطلاق
الصادق ليتجبع
من الثالث بعض
(ب) ليس (ج) دائما
وهو المطلوب
والنقض بهذا
الاعتبار غير وارد
لانا ننعى كذب العكس
بهذا الاعتبار فان
المنخفض الذى ليس
بقمر وان كان ممتنا
فهو بحيث لو دخل
في الوجود كان منخفضا
وليس بقمر ولو اعتبرنا
في الحقيقة امكان
الموضوع لم ينعكس
كالخارجية من

بالتوقيت مع كذب قولنا لاشئ من المتخفف بقر بالامكان لان بعض التخفف قر
 بالضرورة وان اعتبر في الحقيقة مكان الموضوع لم تنكس الخارجية للقص المذكور
 فانه لا يصدق ايس بعض ما لودخل في الوجود وكان يمكن الوجود كان متخففا
 فهو بحيث لودخل في الوجود كان قر بالامكان لصدق كل ما لودخل في الوجود
 وكان يمكن الوجود كان متخففا فهو بحيث لودخل في الوجود كان قر بالضرورة
 بقي ههنا مقامان احدهما نقض الدليل المذكور لجر ياته في الخارجيات والحقيقات
 الممكنة الموضوع وثانيهما اراد هذا النقض على الحقيقات المتناولة للمتمنعات
 واجيب عن الاول باننا لم صدق قولنا كل (ب) دائما فهو (ب) في الجملة ح لجواز
 ان لا يمكن ههنا ذات موجودة في الخارج او ممكنة الوجود يصدق عليه (ب) دائما
 كما في الخاصة المغارفة كاصاحك والمتخفف في صورة النقض فانه لا يصدق كل صاحك
 دائما صاحك في الجملة وكل متخفف دائما متخفف في الجملة لعدم وجود الموضوع
 اولعدم امكانه فلم يظلم القياس بخلاف الحقيقات الشاملة للمتمنعات فانه لا بد من صدق
 كل (ب) دائما (ب) في الجملة لان كل ما لودخل في الوجود كان (ب) دائما وان كان
 ممتنع الوجود فهو بحيث لو وجد كان (ب) في الجملة وعن الثاني باننا لم كذب قولنا
 بعض التخفف ليس بقر بذلك الاعتبار فان التخفف الذي ليس بقر وان كان
 ممتنع الوجود في الخارج فهو بحيث لو وجد كان متخففا وليس بقر هذا ما ذكره
 المصنف وصاحب الكشف وهربنا عنه بوضع عبارة وتقرير وفيه نظر لاننا لم صدق
 المقدمتين لما سبق من ان الحقيقة الساملة للممتنع لا تصدق كلية ولا نم لزوم الخلف
 لجواز استلزام المحال المحال لا يقال ليس المراد من الانعكاس ان الاصل والعكس
 صادقان في الواقع بل انه متى فرض صدق الاصل صدق العكس على ما صرح
 انقوم به فيكون هذا السؤال واردا على جميع الدلائل في الانعكاسات بل وفي الاتجاهات
 فيكون باطلا لانا نقول هذا السؤال وارد على جميع الدلائل فيكون حقا ولا نم كذب
 بعض (ب) دائما ليس (ب) بالاطلاق فان (ب) دائما الذي ليس (ب) وان كان
 ممتنعا هو بحيث لودخل في الوجود كان (ب) دائما وليس (ب) ولا نم كل (ب)
 دائما الذي ليس (ب) فهو (ب) دائما وكل (ب) دائما الذي ليس (ب) هو ليس
 (ب) يتيج من الثالث ان بعض (ب) دائما ليس (ب) سلبا جميع ذلك لكن
 قوله متى صدق الاصل صدق المقدمتان ان اراد به صدقهما على ذلك التقدير على
 سبيل الاستلزام فهو ممنوع غاية في الباب ان كل (ب) دائما فهو (ب) في الجملة صادق
 في الواقع لكن الصادق في الواقع لا يجب ان يكون لازما للتقدير وان اراد به الاتصال
 على سبيل الاتفاق فلان انه يفيد استلزام الاصل العكس فان المتصلتين اللتين احدهما
 اتساقية لا تتيجان الزومية وربما يورد هذا الاعتراض ببسالة اخرى وهي ان

محصل كلامه ان لاصل مع المقدمة التي زعمها انها صادقة في نفس الامر يستلزم
العكس ولا يلزم منه ان الاصل مستلزم للعكس اذا لازومية لاتعدد بتعدد المقدم لا يقال
يمكن ان يورد الدليل بحيث لا يستعمل فيه المقدمة المذكورة وح يسقط الاعتراض
كايقال اذا صدق لاشئ من (ج) بالفعل صدق لاشئ من (ب) دائما (ج) دائما
ويلزم منه صدق بعض (ب) دائما ليس (ج) دائما لان (ب) دائما اخص من (ب)
في الجملة وكل ماهو مطلوب من جميع افراد الخاص يكون مطلوباً عن بعض
افراد العام ضرورة ان جميع افراد الخاص بعض افراد العام لانا نقول الحكم على
الخاص انما يكون حكماً على العام اذا كان العام صادقا عليه في نفس الامر فان الحكم
الناطق اخص من الجبر والحكم على الجبر الناطق لا يتحدى اليه (قوله واما السوالب
الجزئية فلا ينكس) السوالب ان كانت جزئية فغير انحصارية لم تنكس لجواز
ان يكون الموضوع اعم فلا يصدق عليه من المحمول جزئياً اما في السبع فاذا ذكرنا
من النقص جزئياً واما في الاربعة الباقية فكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان
باحدى الجهات ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان واما
الخاصات فتدركان كنفسيهما لانه اذا صدق بعض (ج) ليس (ب) مادام
(ج) لادائماً صدق (ج) و(ب) على ذات واحدة بحكم اللادوام وهما متنافيان في تلك
الذات لانه حكم فيها ان تلك الذات مادامت موصوفة (ج) لم يكن (ب) فلا بد ان لا تكون
(ج) مادامت موصوفة (ب) والالكنت (ج) حين هو (ب) فيكون (ب) حين هي
(ج) لان الوصفين اذا تقارنا على ذات في وقت ثبت كل منهما في وقت الاخر بالضرورة
وقد كانت ليس (ب) مادام (ج) واذا صدق على تلك الذات (ب) و(ج) وانها
ليست (ج) مادام (ب) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لادائماً وهو
المطلوب وفي جريان هذا الدليل في الشرطة الخاصة فنظر فان قيل هذا البيان
يدل على انعكاس العاليتين الجزئيتين عرفة عامة لانه اذا صدق بعض (ج) ليس (ب)
مادام (ج) يكون وصفاً (ج) و(ب) متنافيين فاهو (ب) لا يكون (ج) مادام (ب) والالكنت
(ج) في بعض اوقات كونه (ب) فيكون الوصفان مجتمعين على ذات واحدة وقد كانا
متنافيين ههنا اجاب بان مفهوم الاصل تنافي الوصفين في ذات (ج) ومفهوم العكس
توافيقهما في ذات (ب) ولا يلزم من توافيقهما في ذات (ج) توافيقهما في ذات (ب) وانما يلزم
لو كان الباء صادقا على ذات (ج) حتى يكون ذات (ج) ذات (ب) وليس كذلك
لجواز ان يكون الذاتان متقاربتين ويكون (ج) تابساً لكل ماصدق عليه (ب)
بالضرورة كما في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيواناً فان وصفي الحيوانية
والانسانية متنافيان في ذات بعض الحيوان وهو الفرس مثلاً ولا يلزم منه توافيقهما
في ذات الانسان بل الحيوان صادق على كل افراد الانسان بالضرورة وهذا بخلاف

واما السوالب الجزئية
فلا ينكس شئ منها
بل هو كون الموضوع
اعم الا انحصاراً فانها
تدركان كنفسيهما
فانه لا بد من اجتماع
الوصفين في ذات
واحدة للادوام سلب
الباء عن بعض افراد
الجميع ومن توافيقهما
فيها وذلك بوجوب
صدق العكس ولا يتأق
منه في العاليتين لانها
وان تنافيا في ذات
واحدة لم يلزم صدق
الباء عليها فاجاز صدق
الجميع على كل ماصدق
عليه الباء بالضرورة
من

الخاصين لوجوب انحصار ذات الموضوع والمحمول هناك بحكم اللادوام وضبط
 الفصل اما في عكس الوجبات فهو ان القضية اما ان يصدق عليها المطلقة العامة
 اولافان لم تصدق لم تنكس وان صدقت عليها فاما ان تصدق الحينية المطلقة اولافان
 لم يصدق ينكس مطلقة طاعة هي احدى الخمس وان صدقت فان كانت لادائمة تنكس الى
 حينية لادائمة والاغالي حينية مطلقة واما في عكس السوالب الكلية فهو انها ان لم تصدق
 عليها الحينية لم تنكس وان صدقت انكست انكسما حافظا للدوام دون الضرورة
 واما في السوالب الجزئية فهو انها ان لم تصدق عليها الحينية اللادائمة لم تنكس
 والا انكست عريضة خاصة (قوله الفصل التاسع في عكس التقيض) عرفه الشيخ
 بانه جعل ما يناقض المحمول موضوعا وما يناقض الموضوع محمولا لكنه قال بعد ذلك
 اذا قلنا كل (ج) صدق كل مالمس (ب) ليس (ج) والاف بعض مالمس (ب) ج) وتنكس
 الى بعض (ج) ليس (ب) وقد قلنا كل (ج) هف واذا صدق لاشي من الناس
 بحجارة لزمه بعض مالمس بحجارة هو الانسان والاف لاشي مالمس بحجارة انسان فلاشي
 من الناس ليس بحجارة وقد قلنا لاشي من الناس بحجارة واذا قلنا بعض (ج) يلزم
 بعض مالمس (ب) ليس (ج) لانه يوجد موجودات او معدومات خارجة عن (ج)
 و(ب) واذا قلنا ليس كل (ج) فليس كل مالمس (ب) ليس (ج) والا لكان كل
 مالمس (ب) ليس (ج) فكل (ج) ب) وقد كان ليس كل (ج) ب) هف فزعم جمع
 من المتأخرين وتبهم المصنف ان الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكليات
 اما في السالبة الكلية فانه جعل الانسان محمول العكس وهو عين موضوع الاصل
 واما في الموجبة الكلية فانه ان اخذ قوله كل مالمس (ب) ليس (ج) موجبة لم يتم
 الدليل لان تقيضها ليس كل مالمس (ب) ليس (ج) وهو لا يستلزم بعض مالمس
 (ب) ج) اذا السالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة المحمول وان اخذها
 سالبة تم البرهان ان الان محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا فالاولى تعريفه
 بما يشتمل المضيق وهو جعل تقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا محالفا
 للاصل في الكيف او جعل تقيض المحمول موضوعا وتقيض الموضوع محمولا موافقا
 للاصل في الكيف وربما يبدل الموضوع والمحمول بالتحكوم عليه وبه يتناول عكس
 الشرطيات ايضا ومشاط الشبهة ههنا انهم جعلوا التقيض بمعنى العدول وليس
 كذلك فان تقيض الباء سلبه لاثبات الالاء فالأخوذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين
 وفي عكس السالبة سالبة سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة
 المحمول لان سلب السلب ايجاب فلهذا اخذها تقيض الموجبة وعكس السالبة
 ومن تأمل في عبارة الشيخ يتقدح في بانه ان مراده ما ذكرناه ثم ان صاحب الكشف
 وضع كل قضية على انها خارجة اوحقيقية بالاصطلاح السابق له واعتبر في عكس

الفصل التاسع
 في عكس التقيض
 وهو جعل تقيض
 المحمول موضوعا
 وعين الموضوع
 محمولا لما للاصل
 في الكيف او جعل
 تقيض المحمول محمولا
 موافقا في الكيف
 ونحن انما نعتبر في
 عكس الحقيقة الحقيقية
 وفي ان خارجة الخارجية
 بين

كل منهما اربعة اقسام خارجية الطرفين وحقيقتها وخارجية الموضوع حقيقة المحمول وعكسه وفي كل منهما مخالفة الاصل في الكيف وموافقته وفي العكس المخالف سلب الموضوع وعدوله وفي الموافق سلب الطرفين وعدولهما وسلب الموضوع وعدول المحمول وعكسه وحكم على بعضها بالزوم وعلى بعضها بعدم الزوم واخطب في اثبات والتفنن كل الاطباة واقتصر المصنف في عكس الخارجية على الخارجية وفي عكس الحقيقة على الحقيقة الا انه يعتبر فيها اقسام المخالفة والموافقة وانت تعلم ان الكلام في الحقيقتات على الوجه الذي اخذنا بناء على الغرض وبالجملة هذا العكس لا يكاد يحتاج المنطق اليه ولا يستعمل في العلوم على ما استقر رأيها عليه فيعتبرنا ان لا نتجاوز في هذا الفصل حدا لشرح ولا نطول الكتاب بما لا طائل تحته منبهين على مواضع القلط ادنى تنبيه (قوله اما الموجبات الكلية فالوجوبان والوجوديان) ابتداء بعكس الموجبات والكليات وبالخارجيات والقضايا السبع التي لا تنعكس سواها بالاستقامة والنظر اما في عكسها المخالف او في عكسها الموافق والمخالف اما سلبية الموضوع او معدولته فقال اولا انها تنعكس الى سلبية جزئية دائما سلبية الموضوع فلان صدق كل (ج ب) بالاطلاق صدق ليس بعض مالميس (ب ج) دائما لانه متى صدق الاصل صدق ليس بعض مالميس (ب) بحسب الحقيقة دائما (ج) بحسب الخارج دائما ومتى صدقت هذه القضية صدق ليس بعض مالميس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج دائما اما المقدمة الاولى فلانه لو لم يصدق تلك القضية صدق نقيضها وهو كل مالميس (ب) بحسب الحقيقة دائما (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وتنعكس الى بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وهو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما ويلزم ان يكون ذلك البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما ليس (ب) بحسب الخارج دائما والالكن (ب) بحسب الخارج بالاطلاق فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق وكان ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما هدف فيلزم ان يصدق بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق ليس (ب) بحسب الخارج دائما وانه يناقض الاصل واما المقدمة الثانية فلان البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما اما ان يكون موجودا في الخارج او لا يكون ولما ما كان فهو ليس (ب) بحسب الخارج بالاطلاق اما اذا لم يوجد في الخارج فظاهرا لا متاع انصاف العدوم بقاءه في الخارج واما اذا وجد فلابد لولا ذلك لكان (ب) بحسب الخارج دائما فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق وقد فرضناه ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما هدف واذا لم يكن ذلك البعض (ب) بحسب الخارج بالاطلاق صدق ليس بعض مالميس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج دائما واما خلط الخارج بالحقيقة في البيان لانه لو جرده عن الخلط لم يتم فانه لو قيل اذ صدق الاصل فليصدق ليس بعض مالميس (ب) بحسب

تنعكس الى السالبة الجزئية الدائمة السالبة الموضوع وهي قولنا ليس كل مالميس (ب ج) دائما لانه حينئذ يصدق ليس بعض مالميس (ب) بحسب الحقيقة دائما (ج) بحسب الخارج دائما والافكل مالميس (ب) بحسب الحقيقة دائما (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وينعكس بعض (ج) بحسب الخارج ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما ويلزم ان لا يكون (ب) بحسب الخارج دائما والالكن (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق هذا خلف واذا صدق ليس بعض مالميس (ب) بحسب الحقيقة دائما (ج) بحسب الخارج دائما صدق ليس بعض مالميس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج لان ذلك البعض (ب) بحسب الخارج بالاطلاق صدق ليس بعض مالميس (ب) بحسب

في الخارج سواء وجد في الخارج او لم يوجد وانه ليس (ج) في الخارج دائما فليس بعض مالميس (ب) ٣ (الخارج)

٣ في الخارج (ج)
في الخارج دائما
وصدق هذه الجزئية
في نفس الامر لاستلزام
تقيدها كون المعدوم
والممتنع (ج)
في الخارج لا يتا في
لزمها التبرها

الخارج دائما (ج) بحسب الخارج دائما والاصل كل ما ليس (ب) بحسب الخارج دائما
(ج) بحسب الخارج بالاطلاق وانعكس الى بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق ليس
(ب) بحسب الخارج دائما وانه مناف للاصل واذا صدق تلك القضية صدق ليس
بعض ما ليس (ب) بحسب الخارج في الجملة (ج) بحسب الخارج دائما لان ما ليس (ب)
بحسب الخارج دائما ليس (ب) في الجملة فيقال لانه ان ما ليس (ب) بحسب
الخارج دائما ليس (ب) في الجملة وانما يصدق لو كان ما ليس (ب) دائما موجود
او هو ممنوع واذا لزم هذا العكس المطلقة العامة يلزم البواقي من العمليات لما مر
مرارا ومن الممكنات لانها من الدليل فيها لكن بشرط ان يقدم موضوع تال
الصغرى بالضرورة حتى يتم الخلف وفيه نظر اما اول فلان التزديد المذكور
في بيان المقدمة الثانية مستدرك اذ يكفي ان يقال ما ليس (ب) بحسب الحقيقة
دائما ليس (ب) بحسب الخارج بالاطلاق والا لكان (ب) بحسب الخارج
دائما فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق فان قيل المصنف لم يرد بل ما قال
الا ان البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما لا يكون (ب) بحسب
الخارج سواء وجد او لم يوجد والا لكان (ب) بحسب الخارج دائما
فتنا فحينئذ لا يكون لقوله سواء وجد في الخارج اولم يوجد قاندة ولا نفي بالاستدراك
الا هذا القدر واما ثانيا فلان التخصيص قائم بقولنا كل فر فهو ليس بمخصف بالتوفيت
فانه لا يصدق ليس بعض ما ليس ليس بمخصف فر بالامكان ضرورة انه في قوة بعض
التخصيف ليس بقمر واما ثالثا فلان ان البعض الذي ليس (ب) بالحقيقة دائما
لو كان معدوما لم يكن (ب) بحسب الخارج لجواز ان يكون سلبا فيصدق على
المعدوم اولان انه لو كان (ب) بحسب الخارج دائما كان (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق
فانه اذا كان الباء سلبا يمكن ان يصدق بحسب الخارج ولا يصدق بحسب الحقيقة
واما رابعا فلان قولنا ما ليس (ب) دائما ليس (ب) في الجملة سلبية للمحمول وهي
لا تستدعي وجود الموضوع فلو لم تصدق لصدق بعض ما ليس (ب) دائما (ب) دائما
وانه محال على انه يمكن ان يبين الانكسار على الوجه المذكور في الدليل فيقال
البعض الذي ليس (ب) بحسب الخارج دائما اما ان يكون موجودا او لا يكون فان
لم يكن فهو ليس (ب) بالاطلاق وان كان فكذلك والا كان (ب) دائما بحسب الخارج
وقد كان ليس (ب) دائما هف او نرض عن التزديد وتقتصر في البيان على الخلف
وقد اورد على الدليل معارضة ايضا وهي ان تلك السالبة الجزئية الدائمة صادقة
في الواقع سواء صدق الاصل اولم يصدق فلا يكون صدقها ناشئا عنه فلا تكون
صكسا وانما قلنا انها صادقة لانه لو لم يصدق ليس بعض ما ليس (ب ج) دائما
صدق تقيده وهو كل ما ليس (ب ج) بالاطلاق وههنا قضية صادقة في الواقع وهي

ان كل متنع ومعدوم فهو ليس (ب) نعتها اليه حتى ينتج كل متنع ومعدوم (ج)
 في الخارج وانه محال ولجاب بان صدقها في الواقع لا ينافي لزومها للاصل لجواز
 ان يكون اللازم اعم من اللزوم فيكون صادقا على تقدير صدق اللزوم وعلى تقدير
 صدقه على ان الموجبة الخارجية الكلية اذا كانت سالبة الموضوع محصلة المحمول
 او معدولة لا يجب ان تكون كاذبة لان اليجاب الخارجي يخصص الموضوع بالوجودات
 الخارجية وان كان بعضها والمعدومات بحسب المفهوم فاننا اذا قلنا كل انسان ناطق
 بحسب الخارج لم يكن معناه ان كل ماصدق عليه الانسان في نفس الامر سواء كان
 موجودا في الخارج او في العقل فهو ناطق في الخارج والالم يصدق موجبة خارجية
 كلية بل معناه ان كل موجود في الخارج يصدق عليه الانسان فهو ناطق في الخارج
 وليس ذلك التشنيع من السنج على القضية الخارجية حيث زعم انقلابها جزئية الامن
 هذا المقام فليس معنى السالبة الموضوع ان كل ما يسلب عنه (ج) سواء كان موجودا
 في الخارج او لم يكن فهو (ب) بل معناه ان كل موجود في الخارج سلب عنه (ج) فهو
 (ب) فلذا قلنا كل معدوم سلب عنه (ج) وكل ماصلب عنه (ج) فهو (ب) في
 الخارج لم ينتج لعدم ادراج الاصغر تحت الاوسط ويشبه ان يكون هذا اعتراضا
 آخر على القضية الخارجية (قوله ولا يلزمها هذه السالبة الكلية) واذا قد بين
 ان السالبة الجزئية الدائمة لازمة للموجبات السبع وقد عرفت ان المقصود من العكس
 تحصيل اخص قضية يلزم الاصل بطريق التبديل اراد في الزائد فقال لا يلزمها
 هذه السالبة الكلية لجواز ان يكون المحمول في الاصل خاصة مفارقة ضرورية
 في وقت فيجب ثبوت الموضوع لبعض مائيس بمحمول فلا يصدق سلبه عن جميع
 مائيس بمحمول بالامكان كقولنا كل فر فهو مخضف بالتوقيت ولا يصدق لاشي
 بمائيس بمخضف في الامكان لان بعض مائيس بمخضف في الضرورة (قوله
 ولا معدولة الموضوع) الموجبات السبع لانعكس الى سالبة معدولة الموضوع لاحتمال
 كون المحمول خاصة مفارقة ووجوب الموضوع لكل ماله تلك الخاصة ولما له
 عدها من الوجودات فلا يمكن سلبه عن بعض ماله عدها منها كقولنا كل شي فهو
 معلوم زيد بوجه ما ولا يصدق بعض ما هو لا معلوم زيد ليس بشي بالامكان لصدق
 قولنا كل ما هو لا معلوم زيد من الوجودات فهو شي بالضرورة وكقولنا كل موجود
 فله اضافة معينة الى الوقت المعين الذي هو موجود فيه لادائما مع كذب عكسها
 معدولة الموضوع وهي ليس بعض ما لا اضافة معينة له الى الوقت المعين بموجود
 بالامكان لصدق كل ما لا اضافة معينة له الى الوقت المعين فهو موجود بالضرورة
 ولا بالامكان لجواز ان لا يكون لتقيض احد الطرفين تحقق في الخارج بان يكون
 احدهما شاملا لجميع الوجودات فلا يثبت تقيضه لوجوده فيصدق اليجاب في العكس

ولا يلزمها هذه
 السالبة كلية لجواز
 كون المحمول خاصة
 مفارقة فيجب
 الموضوع لبعض
 مائيس بمحمول متى

ولا معدولة الموضوع
 لجواز كون المحمول
 خاصة مفارقة
 فيجب الموضوع لكل
 ماله تلك الخاصة
 لسا له عدها
 من الوجودات
 ولا يلزمها موجبة
 لجواز ان لا يتحقق
 تقيض احد الطرفين
 متى

في الكم والجهة الى
سالبة الموضوع
ومدولته الى السالبة
لا تخرج نقيضها مع
الاصل حل الشيء
على نقيضه دائما
او حين تحققه و
لانعكاس نقيضها
الى ما ينافي الاصل
ولانعكاس الى الموجبة
بلواز ان يكون
نقيض احد الطرفين
يصح كقولنا كل ماله
الامكان انما هو له
الامكان العام دائما
ولا يصدق بعض
ماليس له الامكان العام
ليس له الامكان الخاص
والضرورة تعكس
دائمة لضرورة
لما عرفت في عكس
السالبة الضرورية
عكس الاستقامة
والخاصتان تعكسان
الى عكس عاكسهما
مع قيد اللادوام
في البعض والاصدق
لا شيء مالم ليس (ب ج)
دائما وتعكس الى
لا شيء من (ج) ليس
(ب) دائما و كان

كقولنا كل شيء في الخارج فهو ممكن بالامكان العام ولا يصدق بعض مالم ليس بممكن هو
ليس بشيء وكما ذكرنا من مثال النية وهذا لا يستقيم اذا كانت الموجبة سالبة
الطرفين لانها لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج وهي عكس النقيض بالحقيقة
لما اشرنا اليه من ان النقيض هو السلب لا العدول (قوله واما الدائمة والعائنة)
تعكس كاعكسها سالبة سالبة الموضوع ومدولته والالاتج نقيضها مع الاصل
حل الشيء على نقيضه دائما اذا كان الاصل دائما وحين تحققه اذا كان احدي العائتين
او انعكس نقيضها الى ما ينافي الاصل مثلا اذا صدق كل (ج ب) دائما فيصدق
لا شيء مالم ليس (ب ج) دائما سالبة الموضوع ومدولته والاصدق بعض مالم ليس
(ب ج) ولا اطلاق فيجعله صفري للاصل ليتج بعض مالم ليس (ب ب) دائما
او انعكسها الى بعض (ج) هو ليس (ب) بالاطلاق وهو ينافي الاصل والدليلان
لا تمان في المشروطة العامة والازم القول بانها الممكنة الصفري في الاول او بعكس
الممكنة بل هي لانعكس كنفسها اذا اخذت الضرورة فيها مادام الوصف او بشرطه
لانها لا تنقض الانقاة بين نقيض المحمول وعين الموضوع في ذات الموضوع ولا يلزم
منها الناقاة بينهما في ذات المحمول اما اذا اعتبرت لاجل الوصف تعكس كنفسها
لتحقق الناقاة ح بين نقيض المحمول وعين الموضوع مطلقا ولا تعكس القضايا المذكورة
الى الموجبة بلواز ان لا يكون لنقيض احد الطرفين تحقق كقولنا كل ممكن بالانحاس
فهو ممكن بالعام دائما ولا يصدق بعض مالم ليس بممكن بالعام ليس بممكن بالانحاس بالامكان
العام وفيه ما عرفت والضرورة تعكس دائما لانها ض الدليلين فيها ولا انها
لازمة للدائمة التي هي اعجمها الضرورية لما عرفت في عكس السالبة الضرورية بالاستقامة
فانه يصدق في ذلك المثال كل مركوب زيد بفرس بالضرورة ولا يصدق لا شيء
مالم ليس بفرس مركوب زيد بالضرورة لان بعض مالم ليس بفرس كالجار مركوب
زيد بالامكان وانما صان تعكسان الى عكس عاكسهما اي عاكس مع قيد اللادوام
في البعض فاذا قلنا كل (ج ب) مادام (ج) لا دائما صدق لا شيء مالم ليس (ب ج)
مادام ليس (ب) لا دائما في البعض اما قولنا لا شيء مالم ليس (ب ج) مادام ليس (ب)
فلبين المذكور اولاه لازم للامة واما قيد اللادوام في البعض وعناه بعض مالم ليس
(ب ج) بالاطلاق فلاه لولاه لصدق لا شيء مالم ليس (ب ج) دائما وتعكس
الى لا شيء من (ب ج) ليس (ب) دائما وهو مضاد لقولنا كل (ج) ليس (ب)
اللازم للادوام الاصل بحكم وجود الموضوع واللا دوام في الكل ليس ب لازم
لصدق قولنا كل كاتب متهرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما مع كذب قولنا
كل مالم ليس بتهرك الاصابع كاتب بالفعل اذ يصدق ليس بعض مالم ليس بتهرك الاصابع

فواضح من قال بانعكاس الموجبة الى الموجبة بانه لو لم ﴿ ١٩٢ ﴾ يصدق كل مائس (ب) ليس (ج)

دائما لصدق بعض مائس (ب ج) بالاطلاق وتعكس بعض (ج) ليس (ب) بالاطلاق وكان كل (ج ب) دائما هذا خلف وجوابه ان يتدبر عدم صدق عكس الاصل لا يصدق الا قولنا ليس كل مائس (ب) ليس (ج) وانه اعم من قولنا بعض مائس (ب ج) فلا يستلزمه وزعم الكندي ان الموجبات السبع تنعكس موجبة جزئية مطلقة عامة محجبا بوجوه الاول انها لو لم تصدق لصدق لاشئ مما ليس (ب) ليس (ج) دائما ويلزمه كل مائس (ب ج) دائما فيلزم حل الاخص على كل الاعم ومثله بقولنا كل انسان متفلس فان الانسان اعم من الانسان وجوابه منع لزوم الموجبة المذكورة السابقة

بكتاب دائما (قوله واجمع من حال انعكاس الموجبة موجبة) ذم من راع في انعكاس الموجبة موجبة ان الموجبات الست المذكورة تنعكس كما مضى بما ذكرناه مع قيد اللادوام في البعض في الخاصتين ولتين في الدائمة القياس عليها يقولون فاذا صدق كل (ج ب) دائما وجب ان يصدق كل مائس (ب) ليس (ج) دائما والاصل صدق بعض مائس (ب ج) بالاطلاق وينعكس الى بعض (ج) ليس (ب) بالاطلاق وقد كان كل (ج ب) دائما هف وجوابه انه يتدبر عدم صدق عكس الاصل لا يلزم الا صدق قولنا ليس صكك مائس (ب) ليس (ج) وهو اعم من بعض مائس (ب ج) اذ السالبة للمعدولة اعم من الموجبة المحصلة وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص وهذا لو صح فاما يصح في البسائط واما في الخاصتين فلا لاستلزام السالبة الموجبة هناك لوجود الموضوع وذهب الكندي الى ان الموجبات السبع تنعكس موجبة جزئية مطلقة عامة محجبا بوجوه الاول انه اذا صدق كل (ج) او بعضه (ب) يلحق انبهت فيصدق بعض مائس (ب) ليس (ج) بالفضل والاصل صدق لاشئ مما ليس (ب) ليس (ج) دائما ويلزمه كل مائس (ب ج) دائما لان سلب السلب ايجاب لكن ليس (ب) اعم من (ج) لان قبض المحمول يكون اعم من عين الموضوع فيلزم حل الاخص على كل افراد الاعم وهو محال ومثل الدليل بمشاكل جزئي وهو ان كل انسان متفلس يستلزم بطريق عكس التقيض ان بعض مائس يتفلس ليس بانسان ولا فلا شئ مما ليس بمتفلس ليس بانسان وكل مائس بمتفلس انسان وما ليس بمتفلس اعم من الانسان فيلزم حل الاخص على كل افراد الاعم وجوابه اننا لان ان السابقة المذكورة وهي قولنا لاشئ مما ليس (ب) ليس (ج) دائما يستلزم الموجبة الثالثة كل مائس (ب ج) ومنه المنع قد مر مرارا على ان اتمك بيبح سلب السلب مما يدفعه سلبه لكن لان ان قبض المحمول لابد وان يكون اعم من الموضوع وما ذكره من انشال لا يصح انه عوى الكلية الوجه الثاني ان احد الامرين لازم وهو اما ان موضوع كل موجبة من السبع بيان لقبض محموله مباينة كلية واما انه مبين له مباينة جزئية والمراد بالباينة الكلية ههنا صدق قبض المحمول بدون الموضوع في جميع الصور وبالجزئية صدق قبض المحمول بدون في شئ من الصور واما ما كان يصدق الايجاب الجزئي بين قبض الطرفين بيان الاول ان موضوع الموجبة اما ما لمحمولها واخص منه او اعم منه مطلقا او من وجه لاستحالة البسائط انكسائية بين طرفي الايجاب وعلى جميع التنادير يلزم احد الامرين المذكورين اما اذا كان مساويا للمحمول واخص منه مطلقا فلحقق المباينة الكلية بين قبض المحمول وعين الموضوع لاستحالة ثبوت الخاص لتقيض العام او ثبوت احد المتساويين لقبض

المحمول يجب ان يكون اعم من الموضوع والاصل لا يصح التقيضية لكيفية ان كل موضوع ١ (انظر)

٨ بيان تقيض محموله لانه ان كان ١٩٥ في اخى او مساو بالمحمول بان تقيضه مبينة كلية

وان كان اعم بياينه
مبينة جزئية لكون
تقيض الخاص اعم
من عين العام مطلقا
او مبينا له مبينة
جزئية وان كان اخص
من وجهه واعم من وجهه
مخصوص تقيض
المبينة الكلية وعمومه
الجزئية ويشنع ثبوت
احد الثنائين لكل
اقراد الآخر فثبت
تقيض الموضوع
لبعض افراد تقيض
المحمول وجوابه ان
المخصوص والمساواة
انما يستلزم المبينة
الكلية بشرط دوام
الثبوت لاقراد الخاص
او المساوى وانه غير
مصدق ههنا ولا نسلم
ان تقيض الخاص اعم
من عين العام من وجهه
او مبين له من وجهه فان
تقيض الامكان الخاص
يستلزم الامكان العام
الاعم منه ولا نسلم
ان المخصوص والعموم
من وجهه يقتضى
المبينة بل يقتضى
لها المطلقان
منهما الثالث انه لا بد

الاخر ولما اذا كان اعم منه مطلقا فازوم المبينة الجزئية بينهما لان تقيض الخاص
اما اعم من عين العام مطلقا او من اوجه اذ تقيض الخاص يصدق على عين العام وعلى
غيره فان صدق على كل ما صدق عليه العام يكون اعم مطلقا والا فاعم من وجهه
ولما ما كان يصدق تقيض المحمول بدون الموضوع في الجملة وهو المراد بالمبينة
الجزئية على ما ذكرنا من التفسير اما اذا كان اعم مطلقا فلو جوب صدق العام بدون
الخاص تحقيا لمعنى العموم واما اذا كان اعم من وجهه فظاهر ولا حاجة ههنا الى
اثبات احد الامرين احدهما لازم الانتفاء على انه فيج في نظر الناظر بل يمكن ان يقال
لما كان تقيض الخاص صادقا على عين العام وعلى غيره فيصدق تقيض المحمول
بدون الموضوع في بعض الصور واما اذا كان اعم من المحمول من وجهه واخص
من وجهه فياعتبار انه اخص يلزم المبينة الكلية بين تقيض المحمول وعين الموضوع
وباعتبار انه اعم يلزم المبينة الجزئية بينهما وبيان الثاني ان الموضوع اذا بان تقيض
المحمول مبينة كلية ثبت تقيضه لكل ما صدق عليه تقيض المحمول واذا بانه
مبينة جزئية ثبت تقيضه لبعض ما صدق عليه تقيض المحمول فيصدق اليجاب
الجزئى بين تقيض الطرفين على كلا التقديرين وهو المطلوب والجواب اما لان
ان تقيض احد المتساويين والعام يباين عين المساوى الاخر والخاص مبينة كلية
فان الضاحك مساو الانسان لان كلا منهما صادق على ما صدق عليه الاخر
والاخص من الماشى وليس تقيضه يباين الانسان ولا تقيض الماشى يباينه فك
المبينة بل يصدق بعض ما ليس بضاحك انسان وبعض ما ليس بماش
ضاحك نعم لو كان المساوى والعام دائمي الثبوت لافراد المساوى الاخر
والخاص كالناس طق والانسان والانسان والحيوان كان بين التقيض والعين
مبينة كلية لكن الدوام في القضايا التى نكله فيها غير لازم وتحقيق هذا المنع
ان كيفية اخذ التقيض في باب الكليات مفارقة لكيفية اخذه في هذا الفصل
فان التقيض ثمة على ما سبق ايمه اليه رفع المفهوم متيدا بما ينافى قض جهة صدقه
في بيان التقيض العين مبينة كلية بالضرورة ولما اقتصر ههنا على رفع المفهوم فقط
لم يكن بينهما المبينة الا اذا قضى في الجهة ولئن رتبنا عن هذا المقام فلام ان تقيض
الخاص اما اعم من عين العام او مبين له من وجهه قوله لان تقيض الخاص يصدق على
عين العام وعلى غيره قلنا لا نعم وانما يكون كذلك لو لم يكن له م لازما لتقيضين كالامكان
العام فانه اعم من الامكان الخاص وليس تقيضه يقصد على غير الامكان العام ضرورة
ان كل ما ليس يمكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام سواء لكن لان
المخصوص والعموم من وجهه يقتضى المبينة الكلية او الجزئية فان مقتضى المبينة
الكلية ليس مطلق المخصوص الذى هو اعم من المخصوص المطلق ومن وجهه

من موجود او معدوم خارج عنهما فيبعض ما ليس (ب) (ج) بالاطلاق وجوابه سياتى

بل انحصوس المطلق الذي هو اخص وكذلك المفتى بالبيان الجزية العموم
المطلق لامطلق العموم الذي هو اعم منه اولاً ترى ان بين العلم وتخصيص العلم بما
من وجه ولا مبانة بين تقييدهما اصلاً ولئن سلمنا فلاتم ان التباين بين تقييد الحصول
وعمل الموضوع يستلزم صدق تقييد الموضوع على تقييد المحمول بل سلب الموضوع
عن تقييد المحمول وهو لا يستلزم صدق الايجاب وهذا غير مذكور في الكتاب
الوجه الثالث انه اذا صدق كل (ج) باحدى الجهات فلا بد من موجود او معدوم
خارج عن (ج) و (ب) فيصدق عليه تقييدهما والا لا يخرج عنهما فيصدق بعض
ماليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق وجوابه ما يأتي عن قريب (قوله واما الحقيقة
فحكماً كذلك) الموجبات الكلية الحقيقية حكماً في الانعكاس وعدم حكمها خارجيات
الا ان انعكاس الموجبات السبع الى السالبة الجزئية الدائمة هنا اظهر لان اعم الجملة ثمة
موقوف على خلط الخارج بالحقيقة ولا حاجة اليدهن فانه اذا صدق كل (ج) بالاطلاق
حقيقة صدق ليس كل ماليس (ب) دائماً (ج) دائماً والصدق كل ماليس (ب) دائماً (ج)
بالاطلاق ونعكس الى بعض (ج) هو ليس (ب) دائماً وانه باقي الاصل واما لم يقل بتأقضه
لايجابه فهو يستلزم ليس بعض (ج) دائماً وهو منافض له واذا لم يكن ليس كل ماليس
(ب) دائماً (ج) دائماً لم يكن ليس كل ماليس (ب) بالاطلاق (ج) دائماً والاصدق كل
ماليس (ب) بالاطلاق (ج) بالاطلاق ويلزمه كل ماليس (ب) دائماً (ج) بالاطلاق
لتحقق مفهوم يصدق عليه بحسب الحقيقة انه ليس (ب) دائماً فيكون ماليس (ب)
دائماً داخلاً في كل ماليس (ب) بالاطلاق ضرورة ان ماليس (ب) دائماً وان
كان متمماً فهو بحيث لو دخل في الوجود مكان ليس (ب) بالاطلاق فيصدق
كل ماليس (ب) دائماً (ج) بالاطلاق وقد ثبت ليس كل ماليس (ب) دائماً (ج)
دائماً ولا يتم هذا البيان بحسب الخارج لان العلم انه لو صدق كل ماليس (ب) بالاطلاق
(ج) بالاطلاق خارجة صدق كل ماليس (ب) دائماً (ج) بالاطلاق وذلك لان الحكم
فيها (ج) على كل ما وجد في الخارج وكان ليس (ب) بالاطلاق ويجاز ان لا يكون
في الخارج ما يصدق عليه ليس (ب) دائماً فلا يلزم من ثبوت (ج) لافراد الوجود
بماليس (ب) ثبوته لما ليس بوجوده لا يقال ماليس (ب) بالاطلاق اعم مما ليس
(ب) دائماً وثبوت الشيء لجميع افراد الاعم يستلزم ثبوته لجميع افراد الاخص لان الاعم
ذلك وانما يكون كذلك لو كان الحكم في القضية الخارجية على كل ماليس (ب)
مطلقاً وليس كذلك بل على الافراد الموجودة ومن الجاز ان لا يكون افراد الاخص
منها ولما كان الحكم في الحقيقة على كل ماليس (ب) مطلقاً لا جرم
تعدى اليها وقد عرفت انعكاس الخارجيات بما لا توقفه على الخط فلافق
بينها وبين الحقيقتات في ذلك نعم لو قيل انعكاسها يظهر بهذا الطريق

واما الحقيقة فتحكمها
كذلك لكن انعكاس
السبع الى السالبة
الجزئية هنا اظهر
لانه يلزم ماليس كل
ماليس (ب) دائماً
(ج) دائماً والا
انعكس تقييده الى
منافي الاصل واذا لم
يكن ذلك لم يكن ليس كل ماليس
(ب) دائماً لانه
لو صدق كل ماليس
(ب) (ج) لصدق
كل ماليس (ب)
لتحقق مفهوم يصدق
عليه انه ليس (ب)
دائماً بحسب الحقيقة
ولا يمكن هذا البيان
بحسب الخارج بل واز
ان لا يتحقق في الخارج
ما يصدق عليه انه
ليس (ب) دائماً
من

ولما الموجبات الجزئية الخارجية ١٩٧ فما هذا الخاصيتين لانعكس الى السالبة لان الموضوع قد يكون

اعم من المحمول عموما
يلزم الوجود ويكـون
المحمول لازما لبعض
افراد الموضوع حتى
يصـدق الدوائـم الاربـع
او مقارفا حتى يصدق
السبع الباقية مع كذب
العكس سالبة ولا الى
الموجبة لما عرفت
التكليف واخرج الشيخ
على انعكاسها بانه لا بد
وان يوجد موجود
او معدوم خارجا
عنهما فبعض ما ليس
(ب) ليس (ج)
وجوابه لانهم ذلك
فانه يصدق بعض
الممكن بالامكان العام
يمكن بالامكان الخاص
ولا يوجد موجود
ولا معدوم خارج
عنهما ويتقدير محتم
لا يلزم كونه عكس
التقيص مالم يلزمه
للقضية والكشي فصل
بين المحصلة والمعدولة
تارة وبين المساواة
والعموم والخصوص
الطلق وبين الذي
من وجه اخرى
بانعكاس الاولين دون
الاخرين بالوجوه

بدون انعكاس الخارجية فيكون اظهر مكان له وجه واعلم انه لا بد في انتهاض
الدليل على انعكاس الحقيقات على ما اعتبروا موضوعها لانها وان كانت
كاذبة يجوز استزائها لكواذب اخرى او صادق وانما البعيد ان يترض لاراد
التقيص على عدم انعكاسها فانه لا كذبت كلياتها فلا بد ان يصدق جزئيا انها فليت
شعري كيف يدعى ان الاصل يصدق كليا والعكس يكذب جزئيا (قوله) واما الموجبات
الجزئية الخارجية (ما هذا الخاصيتين من الموجبات الجزئية الخارجية لانعكس الى
السالبة اما الدوائـم الاربـع فلجواز ان يكون الموضوع فيها اعم من المحمول عموما
يلزم الوجود الخارجي ويكون المحمول لازما لبعض افراد الموضوع بحيث يكون
الموضوع اعم والمحمول لازما لبعضه يصدق احدى الدوائـم وحيث يكون الموضوع
لازما لجميع الموجودات الخارجية ثبت لكل ما صدق عليه تقيص المحمول من
الموجودات الخارجية بالضرورة فلا يصدق السالبة الجزئية الممكنة في العكس
لقولنا بعض الشيء او الممكن بالامكان العام انسان بلحدى الدوائـم مع كذب ليس
بعض ما ليس بانسان بشئ او يمكن عام باعم الجهات اذ كل ما ليس بانسان شئ او يمكن
بالضرورة واما السبع الباقية فلجواز ان يكون الموضوع اعم كذلك والمحمول
خاصة مازفة ضرورية في وقت فيصدق الوقتية بدون العكس كقولنا بعض الممكن
العام مخضف بالتوقيت مع عدم صدق ليس بعض ما ليس بمخضف بممكن عام لان
كل ما ليس بمخضف ممكن بالضرورة ولا انعكس ايضا الى الموجبة لما مر في الكليات
من احتمال ان يكون احد الطرفين شاملا لجميع الموجودات فلا يكون تقيصه موجودا
ولانها لو انعكست اليها لانعكست الكليات اليها لعموم الجزئيات ولا انعكست الى
السالبة لانها اعم من الموجبة واخرج الشيخ على انعكاسها موجبة بانه لا بد ان يوجد
موجود او معدوم خارج عن (ج) و (ب) فبعض ما ليس (ب) ليس (ج) وجوابه
بمع ذلك لجواز ان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات والمعدولات كقولنا بعض
الممكن العام ممكن خاص فلا يوجد موجود او معدوم خارج عنهما ولو سلم فلا يلزم
كونه عكس التقيص مالم نلزمه للقضية لجواز ان يكون صدقه بطريق الاتق
واللزوم معتبر في العكس والكشي فصل في الموجبة الجزئية تارة بين المحصلة الطرفين
و بين المعدولة الموضوع او المحمول بان ذهب الى انعكاس الاولى دون الاخرى
اما انعكاس الاولى فلوجوه الثلاثة المنقولة عنه واما عدم انعكاس الاخرى فلصورة
التقيص لصدق قولنا بعض الانسان حيوان او بعض الحيوان لا انسان مع كذب
بعض الاحيوان انسان وبعض الانسان لاحيوان واخرى بين الجزئية التي موضوعها
مساو للمحمول او اعم منه مطلقا واخص مطلقا وبين الجزئية التي موضوعها اعم
واخص من وجه بان ذهب الى انعكاس الاولى للوجوه الثلاثة وعدم انعكاس الاخرى

لثلاثة المنقولة منه مع انها من بقة وبتقدير صحتها لا تفصيل وانما صلتان نيكيتان كنفسهما ٤

١٩٨ **١٩٨** وَأَنْ يَوْجَدَ مَعَهُ (ج) وَلَا

لنفسه فان بين الانسان والحيوان عموما من وجه ويصدق بعض الانسان حيوان
مع كذب العكس وإبطال الوجوه المذكورة قديم ويتغير معتمدا لتفصيل
لانتهاضها على انعكاس الآخرين انتهاضها على انعكاس الاولين وأما الخاصتان
فيعكس كل منهما كنهيهما سالية سالة الموضوع ومعدولة وموجبة معدولة
الطرفين وسالتيهما ومعدولة الموضوع سالية المحمول وسالية الموضوع معدولة
المحمول حتى يصدق في العكس أربع موجبات وسالتيان وقوله سالبين الموضوع
ومعدولتيه إذا اطلق بالساليتين والموجبتين معادل على ذلك ولتين انعكاسها الى
موجبة معدولة الطرفين ليقين الكل لأن الانعكاس الى الاخص يوجب الانعكاس
الى الاعم فتقول اذا صدق بعض (ج) مادام (ج) لا دائما صدق بعض لا (ب) لا (ج)
مادام لا (ب) لا دائما لا تافرض البعض الذي هو (ج) مادام (ج) لا دائما (د) (فدج)
(د) (ب) ولا (د) لا (ج) بالاطلاق والانعكاس (ج) دائما (ب) دائما الدوام بالابدوام الجبم
وقد كان لا دائما (د) لا (ب) بالاطلاق بحكم الابدوام ووجود الموضوع (د) لا (ج)
مادام لا (ب) والانعكاس (ج) في بعض اوقات لا (ب) فيكون لا (ب) في بعض اوقات (ج) فلم
يكن (ب) مادام (ج) وذلك يوجب صدق العكس وفيه نظر لانه قد اشتمل فيه خمس
مقدمات اثنتان منها مستدركتان فان العكس هو بعض لا (ب) لا (ج) مادام لا (ب)
لا دائما ومعنى الابدوام ليس بعض لا (ب) لا (ج) بالفعل واذا صدق على ذات الموضوع
انه لا (ب) ولا (ج) مادام لا (ب) صدق الجزء الاول واذا صدق عليه انه (ج)
بالفعل فيكون لا (ج) هذا حكم للوجبات الجزئية الخارجية اما الحقيقية فحكمها
الى انه (ب) وانه لا (ج) هذا حكم للوجبات الجزئية الخارجية اما الحقيقية فحكمها
في الانعكاس وهدمه كحكمها بل بان البرهان المذكور فيها واما التوض فان
خير بحالها (قوله) اما السوالب الخارجية فاعاد الوجوه بان لا تنكس واما السوالب
القطيات الخارجية فاعاد الوجوه بان اي البساطة لا تنكس الى الموجبة
السالية الموضوع ومعدولته لجواز ان لا يكون للموضوع تحقق في الخارج مع لزوم
المحمول اياه فيصدق السالية الضرورية بدون العكس كقولنا لاشي من الخلاء
بعد مع كذب قولنا بعض مائس بعد خلاء وبعض لا بعد خلاء بالامكان العام لعدم
الموضوع في الخارج ولتدعاء الاسباب الخارجية اليه لاشتتاع ثبوت اللزوم لتعويض
اللازم واحج الشيخ على انعكاسها موجبة بانه اذا صدق لاشي من (ج) اوليس
بعضه (ب) بالاطلاق فليصدق بعض مائس (ب) بالاطلاق والاصدق لاشي
مائس (ب) دائما فلاشي من (ج) ليس (ب) دائما ويلزمه كل (ج) دائما
وقد كان لاشي من (ج) بالاطلاق هف وجوابه ان الاعم ان تلك السالية تستلزم
الموجبة فان معناه ليس شي من (ج) محققا في الخارج مع سلب الباهة وهو صادق

(ج) ولا (ب)
والانعكاس (ب) دائما
ويكون لا (ج) مادام
لا (ب) والالم يكن
(ب) مادام (ج)
وذلك يوجب صدق
العكس وحكم
الحقيقت كحكم
الخارجيات من
واما السوالب
الخارجية فاعاد
الوجوديات لا تنكس
الى الموجبة لجواز
ان لا يكون للموضوع
تحقق في الخارج مع
لزوم المحمول اياه
كقولنا لاشي من
الخلاء بعد مع كذب
قولنا بعض مائس
بعد خلاء وبعض
ما هو لا بعد خلاء
واجب الشيخ بانه
لو لم يصدق بعض
مائس (ب) لصدق
لاشي مائس (ب) (ج)
دائما وانكس لاشي
من (ج) ليس (ب)
دائما ويلزمه كل
(ج) دائما وكان
لاشي من (ج)
بالاطلاق هذا خلف
وجوابه لا تنكس انه
يلزمه كل (ج)

دائما فان معناه ليس شي من (ج) محققا في الخارج مع سلب (ب) عنه وذلك لا يلزمه (و) وان

هـ كل (جـب) كقولنا لاشئ من الخلاء ١٩٩ هـ ليس بعد فانه لا يلزمه كل خلاء بعد ولا الى السالبة لجواز

ان لا يكون لغيره
تحقق في انفسا رج
كقولنا لاشئ من الخلاء
بجزء مع كذب قولنا
ليس كل مائيس بجزء
ليس بخلاء ضرورة
ان كل ما ليس بجزء
ليس بخلاء وكل لاجزاء
لا خلاء وكل لاجزاء
ليس بخلاء وما عكس
هذا وهو قولنا كل
ما ليس بجزء لا خلاء
فكاذب والا فنصير
كل ما ليس بجزء
في الوجود الخارجي
فيصدق نقيضه انه تعالى
مع الاصل واخرج
الشيخ انه لو لم يصدق
ليس كل ما ليس (ب)
ليس (ج) لصدق
كل ما ليس (ب)
ليس (ج) دائما
ولا يصدق عكس
نقيضه وهو كل
(جـب) دائما هذا
خلف وجوابه
ما عرفت من عدم
انعكاس كل من
الموجبتين الى صاحبها
متن
واما الوجوديات
عند الخاصين فنعكس

وان لم يكن (بـج) تحقق في الخارج فلا يلزمه كل (جـب) كقولنا لاشئ من الخلاء ليس
بعد فانه لا يلزمه ان كل خلاء بسد وهذا المنع ضعيف لما مر ان المراد من النقيض
السلب وسلب السلب ايضاب بل المنع على موضع آخر ولو لذلك لانعكس البسائط
الى السالبة لساواة كانت لساواة الطرفين او معدو لهما او معدولة الموضوع سالبة
المحمول لجواز ان لا يكون للطرفين تحقق في الخارج كقولنا لاشئ من الخلاء بجزء
مع كذب ليس بعض مائيس بجزء ليس بخلاء وليس بعض ما هو لاجزاء لا خلاء وليس
بعض ما هو لاجزاء ليس بخلاء لان كل مائيس بجزء ليس بخلاء وكل لاجزاء لا خلاء وكل
لاجزاء ليس بخلاء واما السالبة الموضوع المطولة المحمول كقولنا ليس بعض مائيس
بجزء لا خلاء فصا دقة مع الاصل بطريق الاتفاق كذب كل ما ليس بجزء لا خلاء
والا لكان كل ما ليس بجزء موجودا لاقتضاه عدول المحمول وجود الموضوع
فيلزم وجود المتعدي والمتعدي لكن الصدق الانفاقي لا يقتضي الانعكاس
لاعتبار الزوم فيه وهذا انما يصح لو كان معنى السالبة الموضوع ان الافراد التي سلب
في الخارج عنها عنوان الموضوع ثبت لها المحمول وقد سبق انه ليس كذلك بل مضاهي
ن الافراد الموجودة في الخارج التي سلب عنها العنوان هي المحمول والجبب انه صريح
في الفرق بين الحقيقتين والخارجيات بان مائيس (ب) دائما لجواز دمه في الخارج
لا يدخل في كل مائيس (ب) وفي نقيض انعكاس الموجبات الجزئية الى السالبة يصدق
الموجبة الكلية فكيف غفل عن ذلك ولم يقدم الا بطور عذر واخرج الشيخ على
انعكاسها سالبة بانه اذا صدق لاشئ من (ج) او ليس بعضه (ب) بالاطلاق
فليصدق ليس كل مائيس (ب) ليس (ج) بالاطلاق والاصدق كل ما ليس
(ب) ليس (ج) دائما ونعكس بعكس النقيض الى كل (جـب) دائما وقد كان
ليس بعض (جـب) بالاطلاق هـف وجوابه ما مر من عدم انعكاس الموجبة
السالبة الطرفين الى الموجبة المحصلة الطرفين وبالعكس لجواز انتهاء موضوع
انعكاس بناء على بساطة السالبة قوله واما الوجوديات فاما عند الخاصين فاما عند
الخاصين من الوجوديات وهي الوقتيات والوجوديات كلية كانت اوجزبة
نعكس الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة بلجها التي ذكرها الشيخ على انعكاس
السوالب البسيطة موجبة فانه اذا صدق لاشئ من (ج) او ليس بعضه (ب)
لابضرورة صدق بعض لا (بـج) بالاطلاق والافلاشي من لا (بـج) دائما ونعكس
الى لاشئ من (ج) لا (ب) دائما ويلزمه كل (جـب) دائما وقد كان لاشئ من (جـب) هـف
والمنع المذكور انه وهو منع استلزام لاشئ من (ج) لا (ب) دائما لكل (جـب) دائما
متدفع لان السالبة المعدولة انما تستلزم الموجبة المحصلة اذ لم يكن للموضوع تحقق
وقيد الالادوام واللاضرورة في الاصل مما تحقق وجود الموضوع ونعكس ايضا

الى الموجبة المذكورة بالجهة المذكورة والمنع متدفع لان صدق الالادوام بوجبه تحقق الموضوع والى السالبة هـ

ه المذكورة بالحجة
للمذكورة والنسج
متدفع لأن كل واحدة
من الموجبتين تنعكس
الى صاحبها بشرط
وجود الموضوع
وقد اللادام في الاصل
تصدق هذا الشرط
واما انما صتان
فتنعكسان اليهما
والى الموجبة الجزئية
الحينية اللادائمة
بعض مائيس (بج)
حين هو ليس (ب)
لادائما لما عرفت في
عكس الاستقامة
والى السالبة الجزئية
الحينية اللادائمة
لزمها هذه الموجبة
هذا في الضلالت
واما الممكنان
فلا تنعكسان الى
الموجبة لما عرفت
في عكس الاستقامة
للموجبة الممكنة
والى السالبة الجزئية
لصدق تقيدها
السالبة الموضوع
المدولة المحمول
فانها تصدق مع
الاصل بالاتفاق من

الى السالبة الجزئية المطلقة العامة بالحجة المذكورة على انعكاس السوالب سالدة فانه
لولم يصدق ليس بعض مائيس (ب) ليس (بج) بالاطلاق صدق كل مائيس (ب)
ليس (بج) دائما وتنعكس بعكس التقيض الى كل (بج) دائما وكان لاشئ من (بج)
بالاطلاق والنسج للمذكور وهو منع انعكاس الموجبة الى الموجبة متدفع ههنا لان كل
واحدة من الموجبتين اعلم تنعكس الى صاحبها عند عدم الموضوع اما عند وجوده
كاهما يحكم اللادوام واللاضرورية تنعكس كل منهما الى صاحبها اما انعكاس
المحصلة الطرفين الى السالبة الطرفين فكما ذكره النسخ وقرراته فيما سبق واما انعكاس
السالبة الطرفين الى المحصلة فانه اذا صدق كل مائيس (ب) ليس (بج) دائما فكل
(بج) دائما والافيعض (ج) ليس (ب) بالاطلاق ونعكسها مالية المحمول ونعكسها
مع السالبة الطرفين ليتبع بعض (ج) ليس (بج) دائما وهو محال لوجود (بج) او نعكسها
مدولة المحمول ونعكسها الى بعض ماهولا (بج) بالاطلاق فيصدق بعض مائيس
(بج) بالاطلاق وقد كان كل مائيس (ب) ليس (بج) دائما هف والمحصتان تنعكسان
اليهما اي الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة والسالبة الجزئية المطلقة العامة بالحجين
المذكورتين وتنعكسان ايضا الى الموجبة الجزئية الحينية اللادائمة وهي بعض مائيس
(بج) حين هو ليس (ب) لادائما كما عرفت في عكس الاستقامة ولا بأس بالاطاعة فانها
من لوازم الافادة فاذا صدق لاشئ من (ج) اوليس بعضه (ب) مادام (ج) لادائما
نفرض الموضوع (د) (قد) ليس (ب) بالفعل وهو مصرح به في الاصل و(دج)
في بعض اوقات كونه ليس (ب) واللا يمكن (ج) في جميع اوقات كونه ليس (ب)
فلا يمكن ليس (ب) في جميع اوقات كونه (بج) وقد كان ليس (ب) مادام (ج) هف
و(د) ليس (بج) بالفعل واللا يمكن (ج) دائما فليس (ب) دائما لدوام سلب (ب) بدوام
(ج) لكنه (ب) بالفعل يحكم اللادوام واذا صدق انه ليس (ب) و(ج) حين هو ليس (ب)
وليس (ج) بالفعل صدق بعض مائيس (بج) حين هو ليس (ب) لادائما وتنعكسان
ايضا الى السالبة الجزئية الحينية اللادائمة وهي ليس بعض مائيس (ب) ليس (بج) حين
هو ليس (ب) لادائما لاستلزام الموجبة هذه السالبة فان قلت لما كان الضعيف في العكس
اخص قضية يازم الاصل فكيف اعتبر الاعم بعد اعتبار الاخص فقول اعتبار
الاخص انما هو في كيفية واحدة ولما كان الانعكاس بطريق عكس التقيض معتبرا
في كيتين مختلفتين وموافقة بحسب شئ تعريفه وجب اعتبار الاخص في كل كيفية
حتى يتم بيان الانعكاس على كل واحد من الشقين فكما ان اخص القضايا للموجبة
اللازمة للحاصتين هي الحينية الموجبة كذلك اخص القضايا السالبة اللازمة لهما هي
الحينية السالبة فلا بد من اعتبارهما واعتبار احدهما لا يفي عن اعتبار الاخر هذا
في السوالب الفعلية واما الممكنان فلا تنعكسان الى الموجبة الجزئية الحينية لما عرفت في عكس

وأما السوال الحقيقية فتعني ٢٠١ الى الموجبة الجزئية مطلقا والافلاشي مطلقا ولا (ب) اوليس

(ب) دائما ويصير
كبرى للزم الاصل
وهو قولنا كل (ج)
ليس (ب) اولاب)
منجها سلب (ج)
عن (ج) دائما
من الاول واتنازم
الاصل ذلك لصدق
قولنا كل (ج)
بحسب الحقيقة
وصدق بحسب الخارج
غير لازم لان سلب
الشيء عن نفسه
في الخارج يمكن بل
لا يوجد ذلك الشيء
في الخارج فيصدق
لاشيء من (ج) دائما
والى السالبة الجزئية
ايضا والاصل كل
ما ليس (ب) ليس (ج)
دائما ويصير كبرى
للازم الاصل هكذا
كل (ج) ليس (ب)
وكل ما ليس (ب)
ليس (ج) دائما يتبع
كل (ج) ليس (ج)
دائما هذا خلف بحسب
الحقيقة دون الخارج
وحكم الخاصتين
هنا حكمهما
وعدم انعكاس
الممكنين ثم اظهر من
هنا مق

الاستقامة فانه يصدق في الفرض المذكور لاشي من القرس يركوب زيد بالامكان
الحاص ولا يصدق من النقص بعض ما ليس يركوب زيد فرس بالامكان العام لصدق
نقيضه وهو لاشي مما ليس يركوب زيد فرس بالضرورة ولا الى السالبة الجزئية
سواء كانت سالبة الطرفين او مدلولتهما او مدلوله للموضوع سالبة المحمول
ان لم يصدق في عكس السالبة المذكورة ليس بعض ما ليس يركوب زيد ليس بفرس
بالامكان العام باحد الاعتبار لصدق كل ما ليس يركوب زيد ليس بفرس
بالضرورة بذلك الاعتبار واما السالبة الموضوع المدلوله للمحمول فهي صادقة
مع الاصل بالاتفاق لكذب الموجبة الكلية السالبة الموضوع وفيه ما هو غير مراد
(قوله واما السوال الحقيقية) واما السوال الحقيقية فتعني غير انما صحت منها
بسيطة كانت او مركبة كلية او جزئية تنعكس الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة سالبة
للموضوع ومدلوله فاذا صدق لاشي من (ج) اوليس بعضه (ب) بالاطلاق وجب
ان يصدق بعض ما ليس (ب) اولاب) بالاطلاق والافلاشي مما ليس (ب) اولاب) (ج)
دائما وتصير كبرى للزم الاصل وهو كل (ج) ليس (ب) اولاب) بالاطلاق يتبع
من الاول كل (ج) ليس (ج) دائما وهو محال واتنازم الاصل ذلك لاستلزام السالبة
الموجبة عند وجود الموضوع وهو (ج) ههنا موجود تقدير الصدق كل (ج) (ج)
بحسب الحقيقة ضرورة ان كل مالم يوجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ج)
وهذا البيان لا يتهمس في الخارج البسيطة لان صدق كل (ج) بحسب الخارج
غير لازم اذ سلب الشيء عن نفسه بحسب الخارج يمكن عند انشاء ذلك الشيء
في الخارج فيصدق لاشي من (ج) دائما وينعكس ايضا الى السالبة الجزئية المطلقة
فانه لو لم يصدق ليس بعض (ب) لا (ج) بالاطلاق لصدق كل (ب) لا (ج) دائما
ويصير كبرى للزم الاصل هكذا كل (ج) لا (ب) بالاطلاق وكل (ب) لا (ج)
دائما يتبع كل (ج) لا (ج) ههنا بحسب الحقيقة لوجود الموضوع بحكم صدق كل
(ج) دون الخارج بل واز انشاءه فيصدق سلب الشيء عن نفسه فان قلت هذا يتناقض
ما قد سلف لهم من ان السالبة اعم من الموجبة اذ لا يجب يستدعي موضوعا موجودا اما
محققا في الخارج او مقفرا كما في الحقيقة والسلب لا يستدعي ذلك فنقول التساوي
في الصدق والعموم اتما هو بحسب ملاحظة المفهوم فان السلب عن الموجودات
القدرة بحتم ان يصدق بانشاء الوجود التقديري وبحتم ان يصدق بعدم ثبوت
المحمول وهو لا يتناقض المساواة بينهما بالذليل من خارج المفهوم وحكم الخاصتين
بحسب الحقيقة حكمهما بحسب الخارج حتى تنعكس الى الموجبة الجزئية والسالبة
الجزئية المطلقتين والحيثيتين اللادائيتين تمام الدليل المذكور ثم ههنا على ما لا ينبغي
وعلم انعكاس الممكنين في الخارج جات اظهر من عدم انعكاسهما في الحقيقتين

الفصل السادس
في القضية الشرطية
واجزائها وجزئياتها
وفيه اقسام الاول
الشرطية لما متصلة
حكم فيها بثبوت
قضية على تقدير
اخرى ايجابا او سلب
هذا الثبوت سلبا
واما منفصلة حكم
فيها بمعاندة قضية
لاخرى اما بثبوت
قط ونسبي مانعة
الجمع او انتفاء فقط
ونسبي مانعة الحلو
ايجابا او سلبا هذه
المعاندات سلبا متن

لان النقص المذكور ثمة لا ينتهض ههنا بل عدم انعكاسهما لعدم النظر بمبادل عا
وفرقت ما بين العلم بعدم الانعكاس وبين عدم العلم بالانعكاس (قوله الفصل لما تنس
في القضية الشرطية) البحث في هذا الفصل اما عن القضية الشرطية نفسها
او عن اجزائها وهي المقدم والتالي او عن جزئياتها كالتصلة والمنفصلة واللزومية
والمنادية وغيرها بما له انتظام في هذا السلك وليذكر ههنا ان الشرطية تنسار ك
الجملة في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وفيه تصور معنى مع تصور
آخر يتبعها نسبة انما يقع التصديق بها اذا قيست الى الخارج بالمطابقة ونحوها
في ان مفريدها مولد ان تأليف خبريا ولست اعني به ان يكون خبريا بل اذا وقع النسبة
للتصور بين مفريده يكون خبريا وفي ان النسبة بينهما ليست نسبة يقال فيها ان الاول
منهما هو الثاني او ليس هو ويمكن ان يحصل كل منهما وجهها لقضية ثم الشرطية
اما متصلة او منفصلة لانها ان حكم فيها بثبوت قضية على تقدير ثبوت قضية اخرى
او سلب هذا الثبوت فهي متصلة والاولى موجبة كقولنا كما كانت الشمس طالعة
فالتها ر موجود والثانية سالبة كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة
فالل موجود وهذا التصريف يتناول قسميها اي اللزومية والانفافية لان
ثبوت قضية على تقدير اخرى اعم من ان يكون بحث بضمي القضية الاخرى
ذلك الثبوت والاتصال او لا يكون كذلك وان حكم فيها بمعاندة قضية
لاخرى او سلب هذه المعاندات فهي منفصلة عنادية او انتافية اذ المعاندات يتبعها
اعم من ان يكون لذاتيهما او يكون بحسب الواقع والموجبة منها ما اوجبت المعاندات بين
طرفيها اما بثبوت وانتفاء ونسبي حقيقة كقولنا اما ان يكون هذا العدد فردا او لا
يكون فردا واما بثبوت فقط اي مع اعتبار عدم المعاندات في الانتفاء لاهدم اعتبار المعاندات
فيه والالم يصح جعلها قضية للحقيقة ونسبي مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا
انسانا او فرسا واما انتفاء فقط اي مع اعتبار عدم العناد في الثبوت لاهدم اعتبار
ونسبي مانعة الحلو كقولنا اما ان يكون هذا انسانا او فرسا وقد يقال مانعة الجمع
ومانعة الحلو على المعنى الثاني فتكونان اعم من الحقيقة وسالبة كل منهما ما يسلب حكم
موجبتهما كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء انسانا او حيوانا حقيقة وليس البتة
اما ان يكون هذا اسود او اطلقا مانعة الجمع وليس البتة اما ان يكون هذا انسانا او فرسا
مانعة الحلو وانما كان الانفصال بالحقيقة هو الوجه الاول دون الاخرين لان الانفصال
بين التبيين محض انفصال من غير ثبوت اتصال واما ما قصد فمحقق انفصالهما
بتركبان من منفصلة ومتصلة وما اذا قلنا اما ان يكون هذا انسانا او فرسا كان
بحقيقة اما ان لا يكون هذا انسانا او يكون انسانا وان كان انسانا فهو لا فرس تخفف
للزوم ووضع اللازم مكانه واذا قلنا اما ان يكون هذا انسانا او فرسا كان مسا عند

الحقيق اما ان يكون هذا انسانا او لا يكون فان لم يكن صحيح ان يكون غير سافاهيم الملزوم مقام
اللازم وكل واحدة منهما قضيتان في الحقيقة اذ تم احديهما في الاخرى فان قلت
الحقيقة ايضا اذ اثار كبت من الشيء مساوي قبضه يرجع الى انفصال واتصال فنقول نعم
كذلك لكن لما كان اللازم ههنا مساويا جعل في عداد الملزوم كما هو خلافه فيهما محلي
ان وجه التسمية لا يجب ان يكون مطردا (قوله والمحكوم عليه فيهما يسمى مقدما)
المحكوم عليه في المتصلة والمنفصلة يسمى مقدما لتقدمه في الوضع والمحكوم به يسمى
تاليا لتلوه اليه ولما كانا قضيتين فلهما طرفان محكوم عليه وبه فلا يخلو اما ان يشتركا
في الطرفين معا اوفي احد هما او تباينا فيهما فان اشتركا في الطرفين فاما ان يكون
اشتراكهما فيهما على الترتيب بان يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم عليه
في التالى والمحكوم به في المقدم هو المحكوم به في التالى واما ان يكون على التبادل
بان يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم به في التالى وبالضد وان اشتركا في احد
الطرفين فاما ان يتحد المحكوم عليه فيهما او يتحد المحكوم به فيهما او يكون المحكوم
عليه في المقدم هو المحكوم به في التالى او بالعكس فهذه سبعة اقسام وكل منها اما
متصلة او منفصلة موجبة او سالبة تضرب الاربعة في السبعة تبلغ ثمانية وعشرين
فالاول كاستلزام الكلية الجزئية والانفصال بين التقيضين كقولنا كلما كان كل حيوان
جمما فبعض الحيوان جسم و دائما اما ان يكون كل حيوان جمما او بعض الحيوان
ليس بجسم التالى كاستلزام القضية لمعكسها والانفصال بينها وبين قبض عكسها
كقولنا كلما كان كل حيوان جمما فبعض الجسم حيوان و دائما اما ان يكون كل
حيوان جمما او لا شيء من الجسم بحيوان الثالث كاستلزام حل احد المتساويين على
شيء حل المساوي الاخر عليه والانفصال بين حل احد المتساويين وبين سلب
الاخر كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو ناطق و دائما اما ان يكون انسانا او لا ناطقا
الرابع كاستلزام حل شيء على احد المتساويين حله على المساوي الاخر وانفصاله عن سلب
المساوي الاخر كقولنا كلما كان كل انسان جمما فكل ناطق جسم و دائما اما كل انسان جسم
او لا شيء من الناطق بجسم الخامس كاستلزام حل احد المتساويين على شيء حل ذلك الشيء
على بعض المساوي الاخر وانفصاله عن سلب ذلك الشيء عن كل المساوي الاخر كقولنا
كلما كان كل انسان حيوان فبعض الحساس انسان و دائما اما كل انسان حيوان او لا شيء
من الحساس بانسان السادس كاستلزام حل شيء على احد المتساويين حل المساوي الاخر
على بعض افراد ذلك الشيء وانفصاله عن سلبه عن الكل كقولنا كلما كان كل انسان
حيوانا فبعض الحيوان ناطق و دائما اما كل انسان حيوان او لا شيء من الحيوان ناطق
السابع كاستلزام العلة للعلول وانفصالها عن قبضه كقولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود و دائما اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار
موجودا هذه امثلة الموجبات وامثلة السوابب تحصل بان تؤخذ مقدماتها مع نقيض

والمحكوم عليه فيهما
يسمى مقدما والمحكوم
به تاليا وهما اما ان
يشتركا باطر فيهما
او باحد طرف فيهما
او يباينا فيهما واليك
طلب الامثلة من

توا اليها (قوله وكل منهما) كل من المتصلة والمنفصلة اما ان يتركب من جليين
او متصلتين او منفصلتين او جلية ومتصلة او جلية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة لكن لا يتركب
جزأ الاتصال بحسب الطبع وصار احدهما مقداً بغيره والاخر تألياً بغيره حتى لو جعل
ما كان مقداً تألياً وما كان تألياً مقداً تغير مفهومه وانصرف عما عليه اولا بخلاف
الانفصال فان حال كل من جزئيه عند الآخر حال واحد واما عرض لاحدهما
ان يكون مقداً وللآخر ان يكون تألياً بمجرد وضع الطابع اقسام كل واحد من الاقسام
الثلاثة الاخيرة في المتصلة الى قسمين دون المنفصلة فان المتصلة المركبة من جلية ومتصلة
اذا كان مقدمها جلية مخالفة لها اذا كان مقدمها متصلة والمركبة من جلية ومنفصلة
والجلية مقدمها متضادة لها والمنفصلة مقدمها والمركبة من متصلة ومنفصلة عند
ما يكون المتصلة مقدمها بخالفها عند ما تكون المنفصلة مقداً ولا اختلاف للانفصال
في هذه الاقسام بحسب اختلاف الحالتين فصارت الاقسام في المتصلات تسعة
وفي المنفصلات ستة فالاول من المتصلات المركبة من جليين كقولنا كلما كان الشيء
انساناً فهو حيوان الثاني المركب من متصلتين كقولنا كلما كان الشيء انساناً
فهو حيوان وكلما لم يكن حيواناً لم يكن انساناً الثالث من منفصلتين كقولنا كلما كان
دائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً فداًماً اما ان يكون متضاماً بين او غير
متضام بهما الرابع من جلية ومتصلة كقولنا ان كان طلوع الشمس علماً لوجود
النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود انما من حكمه كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار ملزوم لطلوع الشمس السادس من جلية
ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عدداً فهو اما زوج واما فرد السابع حكمه كقولنا
ان كان هذا زوجاً او فرداً فهو عدد الثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان
كل ما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فلما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون
النهار موجوداً التسامع حكمه كقولنا ان كان دائماً اما ان يكون الشمس طالعة
او لا يكون النهار موجوداً فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وتعرف من هذه
الامثلة امثلة المنفصلات لما سيحكي ان كل متصلة يستلزم منفصلة مانعة الجمع من هين
للقدم وتفيض التالي ومنفصلة مانعة انخلو من تفيض المقدم وعين التالي ومن امثلة
الوجبات نعم امثلة السواب كما ذكرناه (قوله الثاني الشرطية المتصلة اما لزومية
او اتفاقية لانه ان كان بين طرفيها علاقة الشرطية المتصلة اما لزومية او اتفاقية
لانه ان كان بين طرفيها علاقة بغيرها يقتضي للقدم لزوم التسامع له فهي لزومية
مثل ان يكون المقدم علماً للتالي او مطولاً له او لعلته او مضاداً له او غير ذلك وان لم يكن
بين طرفيها علاقة تقتضي اللزوم فهي اتفاقية كقولنا كلما كان الانسان ناطقاً كان
الحمار ناطقاً فان قلت الاتصافيات مشتبهة ايضا على علاقة لان المعية في الوجود امر

وكل منهما اما ان
يتركب من جليين
او متصلتين او منفصلتين
او جلية ومنفصلة
او جلية ومتصلة
او متصلة ومنفصلة
ولما تغير المقدم عن التالي
طبعا في المتصلة دون
للمنفصلة اذ مانعة
احدهما للآخر في قوة
مانعة الآخر اياه انفس
كل من الاقسام الثلاثة
الاخيرة في المتصلة الى
قسمين دون المنفصلة
فصارت الاقسام
في المتصلة تسعة
وفي المنفصلة ستة
واليك طلب الامثلة
من

التساوي الشرطية
ان كانت بين طرفيها
علاقة يقتضي اللزوم
او العناد فهي لزومية
والا اتفاقية من

يمكن فلا بد له من علة فقول نعم كذلك الا ان العلاقة في الزوميات مشعور بها
 حتى ان العقل اذا لاحظ التقدم حكم باستناع انفكك التالي عنه بديهية او نظرا بخلاف
 الاتفاقيات فان العلاقة غير مطلوبة وان كانت واجبة في نفس الامر فليس ناطقية
 الانسان توجب ناطقية الحمار بل اذا لاحظهما العقل يجوز انفكك بينهما وفرق
 آخر وهو ان الذهن يسبق في الاتفاقى الى التالي ويعلم انه متحقق في الواقع ثم ينقل
 الى المتقدم ونحكم بانه واقع على تقديره فان عقد الاتفاقية موقوف على العلم بوجود
 التالي فيكون العلم بوجوده سابقا عليه فلا فائدة فيها لوضع التقدم في انتقال الذهن
 منه الى التالي ولا كذلك الزوى فان الذهن ينقل فيه من وضع المتقدم الى التالي
 اما ان نالينا او انتالنا ينظر بقى ههنا سؤل وهو نقض التعريفين طردا وعكسا للزومية
 الكاذبة لانتفاء العلاقة فيها والاتفاقية الكاذبة لوجود العلاقة وجوابه ان التعريف
 للزومية واتفاقية الصادقين ولو قيل ان الحكم بالاتباع والاتصال اما العلاقة او لا يشمل
 التعريف الصادق والكاذب والمنفصلة ايضا اما عادية او اتفاقية والصادقة هي التي يكون
 بين طرفيها علاقة تقتضي التاديب او الثواب او انفاء او ثبوت فقط كايكون احدهما
 نقبضا للآخر او مساويا للنقبض والآخر من نقبضه او اخرج من نقبضه والاتفاقية هي التي
 لا يكون بين طرفيها علاقة مقتضية للتاديب بل لا يكون بينهما اجتماع في الصدق ولو الكذب
 الابطار يق الاتفاق كالثنائي بين الاسود والكاتب في الهندى الامى او في الروى الامى
 او في الهندى الكاتب والمنصف سمي الصادقة لزومية ولعله نظر الى لزوم نقبض احد
 المتعديين لمين الاخر او لزوم صيدته لنقبض الاخر ولا تناسخ في الاسم هذا في الموجبات واما في
 السوالب فليس تعتبر علاقة في السالبة الزومية والصادقة ولا صدمها في الاتفاقية فان السالبة
 للزومية والصادقة ما يسلب الزوم والتاد والتاد والسالبة الاتفاقية ما يسلب الاتفاق
 وسلب الزوم والتاد يصدق اما لعدم علاقة الزوم والتاد ولعلاقة عدمها وسلب
 الاتفاق قد يصدق لوجود علاقة الزوم والتاد (قوله و للتصلة الزومية
 الصادقة) اعلم ان المتقدم من حيث انه مقدم لا يدل الاعلى الوضع فقط وكذا التالي انما
 يدل على الارتباط ليس في شئ منهما انه صادق او كاذب فان الشرط والجزاء احدهما
 عن كونهما قضيتين فضلا عن الصدق والكذب نعم اذا نظر اليهما من خارج
 فهما اما صادقان او كاذبان او احدهما صادق والاخر كاذب لكن هذا الاخير بقسم
 في التصلة الى قسمين لامتياز جزئيهما بحسب الطبع دون التفصلة فالاقسام في التصلات
 اربعة وفي التفصلات ثلثة ولننظر ان كل شرطية من اى هذه الاقسام يصح تركيبها
 فالتصلة الموجبة للزومية الصادقة تركيب من صادقين وهو ظاهر ومن كاذبين
 كقولنا ان كان الانسان حجرا فهو جاد ومن قال صادق ومقدم كاذب كقولنا ان كان
 الانسان حجرا فهو جسم وعكسه وهو تركيبا من مقدم صادق وقال كاذب محال

والتصلة الزومية
 الصادقة تركيب
 صادقين وكاذبين
 وقال صادق ومقدم
 كاذب وعكسه محال
 اذ الكاذب لا يلزم
 الصادق هذا في الكلية
 واما في الجزئية فهو
 يمكن والكاذبة يقع
 على الاحياء الاربع
 والاتفاقية الصادقة
 ان كفى في صدقها
 صدق التلويح
 اتفاقية خاصة امتنع
 تركيبها من كاذبين
 وقال كاذب ومقدم
 صادق وان وجب
 في صدقها صدق
 الطرفين وتسمى
 اتفاقية خاصة امتنع
 فيها في الاقسام وانت
 تعرف اقسام تركيب
 كاذب بينها

والا لزم كذب الصادق لاستلزام كذب اللازم كذب الملزوم وصدق الكاذب لاستلزام
صدق الملزوم صدق اللازم ويأتي في المتن بأن الكاذب لا يلزم الصادق اعطاء الدعوى
بلفظ آخر هذا اذا كانت للزومية كلية اما اذا كانت جزئية فيمكن تركبها من مقدم
صادق وتال كاذب لجواز ان يكون صدق المقدم على بعض الاوضاع وصدق الملازمة
الجزئية على الاوضاع الاخر فلا يلزم المحذور ان المذكوران قانا اذا قلنا قد يكون
اذا كان الشيء حيوانا كان ناطقا يجوز ان يصدق انه حيوان على وضع الفرنسية
ويكذب انه ناطق مع صدق الملازمة على بعض الاوضاع ولهذا لا يشج الجزئية
في القياس الاستثنائي على ما سذكروه والموجبة للزومية الكاذبة تقع على الانتهاء الاربعة
لان الحكم يلزم قضية لاخرى اذا لم يطابق الواقع جازان يكونا صادقين كقولنا
كلما كان الانسان حيوانا كان الفرس حيوانا وكاذبين كقولنا كلما كان الانسان حجرا كان
الفرس حجرا او يكون المقدم صادقا والتالي كاذبا كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فهو
سهال او بالعكس واما الاتفاقية الموجبة الصادقة فقد عرفت انها التي لاصلافة بين
طرفيها تقتضي الزوم ومن الممتنع ان يكون تاليها كاذبا اذا الاتصال ثبوت قضية على
تقدير اخرى فيكون الاتفاق موافقة ثبوت القضية للتقدير ومالم يكن تابا كيف
يوافق ثبوته تقدير شيء فان قلت ثبوت شيء على تقدير لا يستدعي ثبوته في الواقع فتقول
معنى الاتصال انه لو كان الاول حقا كان الثاني حقا فاذا كان حقيقة الاول ملزومة
لحقيقة الثاني فلا بد في اتضاها في الواقع لجواز استلزام محال محالا اما اذا لم يكن
بينهما لزوم فلا بد ان يكون التالي حقا في الواقع فانه لو لم يكن حقا في الواقع لا يكون
حقا على ذلك التقدير ضرورة ان التقدير والفرض لا يغير الشيء في الواقع مالم
يكن بينهما ارتباط وعلاقة واذ قد وجب صدق تالي الاتفاقية ومقدمها احتمل
ان يكون صادقا وان يكون مكاذبا اطلقوها على معنيين احدهما ما يجمع صدق
تاليها فرض المقدم وتاليها ما يجمع صدق التالي فيها صدق المقدم وسموها بللغتي
الاول اتفاقية عامة وبللغتي الثاني اتفاقية خاصة لما بينهما من العموم وانحصوص
فالاتفاقية العامة يتمتع تركبها من كاذبين ومقدم صادق وتال كاذب بل تركبها امامن
صادقين او من مقدم كاذب وتال صادق كقولنا كلما كان انخله موجودا فالحيوان
موجود والاتفاقية الخاصة يتمتع تركبها من كاذبين وصادق وكاذب وانما تتركب
من صادقين ويعلم من ذلك اقسام تركيب الكاذبة فان العامة الكاذبة يتمتع تركيبها
من صادقين ومن مقدم كاذب وتال صادق والالم تكن كاذبة اذ يكفي في صدقها صدق
التالي فتعين ان تكون مركبة من كاذبين ومقدم صادق وتال كاذب والخاصة لكاذبة
يتمتع ان تتركب من صادقين فتعين الاقسام السابقة وهذا انما يستقيم لو لم يعتبر عدم
العلاقة في الاتفاقية بل اكتفى بصدق التالي او بصدق الطرفين اما اذا اعتبر امكن
تركب كاذبتها من سائر الاقسام كما في الزومية قال الشيخ في الشفاء اذا وضع محال على

ان يثبت محال مثل قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا تصدق لزومية
الاتفاقية اذ نقيضاها ان يكون حكم مفروض ويتفق معه صدق هي لكن التالي غير
صادق فكيف يوافق صدقه شيئا آخر فرض فرضنا وان وضع صادق حتى يثبت
كاذب كقولنا اذا كان الانسان ناطقا فالنراب ناطق لم تصدق للزومية والاتفاقية
وان وضع صادق ليثبت صادق فربما تصدق لزومية وربما تصدق اتفاقية اما اذا
وضع محال على ان يثبت صادق في نفسه كقولنا ان كانت انفسه زوجا فهو عدد
يصدق بطريق الاتفاق وانما بطريق اللزوم فهو حق من جهة الالتزام ليس حقا
في نفس الامر اما انه حق من جهة الالتزام فلان من يرى ان انفسه زوج يلزمه
ان يقول بانه عدد واما انه ليس حقا في نفس الامر فلان المحقق لهذه القضية ونظايرها
قياس قد حذف منه مقدمة وتحليله انه اذا وضع ان انفسه زوج وكان حقا ان كل
زوج عدد يلزمه ان انفسه زوج عدد فاستلزام زوجية انفسه للعديدية بسبب ان
كل زوج عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع والفرض لانه يصدق لاشي من
العدد بانفسه زوج فلاشي من انفسه الزوج بعدد فليس كل زوج اهدا لان سلب
الشي من جميع افراد الاخص يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم وايضا لو صدق
كلما كانت انفسه زوجا كانت عدد الصديق كل خمسة زوج عدد لكنه باطل فتكون
التصلة التي في قوله باطلة الى ههنا كلام الشيخ بعد تلخيصه بقولنا ان نظري في مقامين
المقام الاول ان الاتفاقية لاتصدق عن كاذبين فانه اذا صح قولنا كلما كان الانسان
ناطقا فالجار ناهق وكلما لم يكن الجار ناهقا لم يكن الانسان ناطقا اتفاقية والاصدق
قد يكون اذا لم يكن الجار ناهقا كان الانسان ناطقا لوجوب موافقة احد النقيضين
للشي نفسه الى الاصل لينتج قد يكون اذا لم يكن الجار ناهقا فالجار ناهق هف وجوابه
انا لانم ان خلف فان قولنا قد يكون اذا كان ليس كل جار ناهقا قول لا نسبة له الى
الوجود بل الى الفرض واما التالي فآخوذ من موافقة الوجود فاي حال نرضها
يكون صادقا معها اتفاقا ولا تبطل موافقة الوجود بذلك الفرض فاذا فرضنا انه حق
ليس كل جار ناهقا وجدا موافقه في الوجود موجودا مع هذا الفرض ان كل جار
ناهق ولا ناقض بينهما لان احدهما مفروض والاخر واقع بنفسه فم لولم من وضع
ان الجار ليس ناهقا ان الجار ناهق كان خلفا نص الشيخ على جميع ذلك وقال لولا
هذا لكان لا يمكننا ان نقيس قياس الخلف مع انفسنا فانا انما نقيس بان نأخذ مشكوكا
ونضيف الحق الذي كان موجودا الى نقيضه ولا نقول عسى اذا اخذنا نقيض الحق
لم يصدق معه الصادق الاخر اذ يلزم من كل كذب كذب ما ولولا ان الامر
على هذا لكان اي حق رفضه لزم رفع اي حق يتفق وبطلت المناسبات بين
ما هو لازم للشي وبين ما لا علاقة به وبينه وبينه المقام الثاني ان اللزومية لاتصدق عن

تقدم محال وتال صادق فان الحجة التي اقامها السجح عليه لا تنكاد يتم لما لا يتم ان فواتنا
لاشيء من العدد بخمسة زوج صادق على تقدير المحال فانه لا يجوز كذب القضية الصادقة
في نفس الامر القائلة كل زوج عدد على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه القضية
على هذا التقدير وان كانت صادقة في نفس الامر على انه منافي لما صرح به من ان
الصادق في نفس الامر ياق على فرض كل محال سلمنا ذلك لكن غاية ما فيه ان القياس
النتج القضية لا ينعقد وانتفاء الدليل لا يستلزم انتفاء المدلول فان قلت لما صدق لاشي
من الخمسة الزوج بعدد ظهر عدم استلزامها للعديدية فتقول لانسلم انه لا يلزم كون
الخمس زوجا ان يكون عددا حيث غايه ما في الباب انه يلزم ان يكون عددا وان لا يكون
واته محال وجوز استلزام المحال المحال واما قوله لو صدقت القضية لصدقت كل
خمس زوج عدد فهو ممنوع لاستدعاء الموجبة وجود الموضوع وعدم
استدعاء الملازمة وجود المقدم وايضا لو صح احد الدليلين لم ان لا تصدق
اللزومية من محالين واللازم باطل بيان الملازمة انا اذا قلنا كلما كانت الخمسة
زوجا كانت متفقة يتساويين فالتحقق لهذه القضية ان كل زوج ينقسم
بمتساويين لكنه ليس بصادق على ذلك التقدير لانه يصدق لاشي من المنقسم
بمتساويين بخمس زوج فلاشي من الخمسة الزوج ينقسم بمتساويين فليس كل زوج
ينقسم بمتساويين ولانها لو صدقت لصدق كل خمس زوج متفقة بمتساويين لكنه
باطل واما بيان بطلان اللازم فلان النتج ساعد على ذلك ولاه لولم يميز استلزام
المحال المحال لم تنكس الموجبة الكلية الصادقة الطرفين بعكس التبعيض وليس كذلك
وقد يمكننا دفع هذه الامثلة كلها بتلخيص كلامه ولتقدم عليه مقدمتين نافعتين في
كثير من المواضع داخيتين لاكثر الشبه فالاولى ان الزومية لا يجوز ان يكون مقدمها
منافيا لتاليها لان المناقاة منافية لللازمة اذا المناقاة فصيح الا انه كاذب بينهما والملازمة
تتمه وتنافي اللوازم دال على تنافي للزومات فلو كان بينهما منافاة لم اجتماع
المتنافيين في نفس الامر وانه محال الثانية ان يجوز لزوم المحال المحال لا يستلزم
ان كل محال فرض يلزمه كل محال بل اذا كان بين المحالين علاقة تقتضي تحقق احدهما
عند تحقق الاخر يكون بينهما لزوم والا فلا واذ اتهمدت المقدتان فتقول اذا قلنا
ان كانت الخمسة زوجا كان عددا اذا اخذناه بحسب نفس الامر لم يصدق قطعا
للمنافاة بين المقدم والتالي فانه اذا كانت الخمسة زوجا لم تكن عددا اذ يصدق في نفس
الامر لاشي من العدد بخمس زوج بالضرورة فلاشي من الخمسة الزوج بعدد
بالضرورة فتكون المناقاة متحققة بين زوجية الخمسة وعدديتها فلا يصدق الملازمة
بينهما اما اذا اخذناه بحسب الالتزام فهو صادق لان من اعترف بان الخمسة زوج
في الواقع قصص نلزمه بان يقول بعدديته لقيام الدليل وهو القياس المركب من المتصلة

والحيلة هكذا كما كانت الخمسة زوجا وكل زوج عدد يلزم بالضرورة ان الخمسة
عدد ثم ربما يتعرض على ذلك بان هذا القياس كما حقق تلك القضية بحسب الالتزام
بمقتضاها في نفس الامر اجاب بان هذه القرينة انما تتجج بواسطة قياس من الشكل
الاول وهو انه كلما صدق المقدم صدق التالي والقضية في نفس الامر كلما صدقنا صدق
نتيجة التأنيف ولا ارباب في ان صفراء انما تصدق في نفس الامر لو لم يكن التالي
والقضية الصادقة متناقضتين وليس كذلك ههنا فظهر سقوط الاول من الامثلة
لانه لم يمنع صدق الصادق في نفس الامر على التقدير والثاني ايضا لانه لم يستدل
لعدم انعقاد القياس بل ما ذكره الالفريقين ما اذا اخذت الزومية بحسب نفس
الامر وبين ما اذا اخذت بحسب الالتزام الثالث ايضا لانا نعم بالضرورة ان تقدير
زوجة الخمسة ليس بينها وبين التقنين علاقة بسببها تقيضيهما ومن ههنا يعرف
سقوط منوع الحال على العكس والنتائج والرابع ايضا لانه كلما صدق كل خمسة
زوج عدد بالامكان لم يصدق الزومية للثلاثة جئت بين طرفيها وينعكس الى قولنا
كلما صدقت الزومية صدقت كل خمسة زوج عدد وكذا الخامس لان الصورة الجزئية
لا ثبت الكلية فان ههنا قضايا مركبة من محالين صادقة في نفس الامر ولا يمكن
جربان الدليل فيها كقولنا كما كانت الخمسة زوجا لم يكن عددا وكقولنا كما لم يكن
الانسان حيوانا لم يكن ناطقا الى غير ذلك مما لا ينهيه وانما اوردت ما اوردت وان لم يكن له
ارو لا عين في الكتاب لان الزهول عنه يوقع في اغلطي كثيرة والاطلاع عليه يهدي درك
لطائف غزيرة وعساك فيما تستقبل ان تفوز ببعضها صريحا (قوله والمنفصلة
الحقيقية) الموجبة المنفصلة الصادقة عنادية كانت او اتفاقية ان كانت حقيقية لم تركب
الامن صادق وكاذب لانها التي لا يجمع جزأها في الصدق والكذب فلم تركب من صادق
او كاذبين والا اجتماع في الصدق او الكذب وان كانت مافئة الجمع يتركب من صادق
وكاذب ومن كاذبين لانها التي لا يجمع طرفاها في الصدق فجاز ان لا يجمعها في الكذب ايضا
وحينئذ يكون تركبها من صادق وكاذب وان اجتماعا فيه فيكون تركبها من كاذبين
كقولنا للانسان امان ان يكون هذا فرسا او حمارا ولا يمكن تركبها من صادق وان كانت
مافئة الخلو تركب من صادق وكاذب ومن صادق لانها التي لا يجمع طرفاها في الكذب
فان لم يجمعها في الصدق ايضا فهي من صادق وكاذب وان اجتماعا فيه فن صادق
كقولنا للانسان اما ان يكون هذا حيوانا او جسما ويمتنع تركبها من كاذبين والموجبة
المنفصلة الكاذبة ان كانت اتفاقية فالحقيقية تركب من صادق وكاذبين لان الحكم
بعدم اجتماع طرفيها في الصدق والكذب اذا لم يكن صادقا فهما اما صادقان او كاذبان
ولا تتركب من صادق وكاذب والا لصدقت ومافئة الجمع من صادق دون التسمين
الباقين ومافئة الخلو من كاذبين دون الباقين ولتعليل فيها ظاهر مما ذكرنا في

والمنفصلة الحقيقية
الصادقة انما تتركب
عن صادق وكاذب
ومافئة الجمع ومن
كاذبين ايضا ومافئة
الخلو ومن صادقين
ايضا والحقيقية
الاتفاقية الكاذبة عن
صادقين وكاذبين
ومافئة الجمع عن
صادقين ومافئة الخلو
عن كاذبين والمنادية
والزومية الكاذبة
في الاقسام الثلاثة عن
صادقين وكاذبين
وصادقين وكاذب هذا
حكم الوجبات وحكم
السواب بالعكس من
ذلك والعبرة بما يجب
الشرطية وسلبها
بإثبات الحكم وسلبه
لايجاب الطرفين من

الثالث الحقيقية يجب ان يؤخذ فيها مع القضية نقيضها ﴿ ٢١٠ ﴾ والداوyle لاسرار كل من جزئها

الحقيقية وهذا لما يصح اولم يشتر عدم الملافة فيها وقد سبق مثله في الاستلزامات وان كانت لزومية اي عنادية فكل من الاقسام الثلاثة الحقيقية وماتمة الجمع وماتمة الخلو وتركيب من سائر الاقسام لانه اذا لم يصدق الحكم بالناد بين طرفيها المستند الى الملافة يمكن ان يكونا صادقين بلاعلاقة في ماتمة الخلو وكاذبين بلاعلاقة في مانع الجمع وصادقا وكاذبا بلاعلاقة في الحقيقية هذا حكم الموجبات المتصلة والتفصلة واما حكم السوالب فبالعكس من ذلك لانها تصدق عما يكذب الوجبات وتكذب ما تصدق ومن فوائد هذا البحث ان صدق الشرطية وكذبها ليس بحسب صدق الاجزاء وكذبها فقد علم انها قد تصدق وطرفاها كاذبان وقد تصدق وطرفاها صادقان بل مناط الصدق والكذب فيها هو الحكم بالاتصال والانفصال فان طابق الواقع فهو صادق والا فهو كاذب سواء صدق طرفاها اولم يصدقا وكذلك لمرة في ايجابها وسلبها ليس بايجاب الطرفين وسلبها كما ان ايجاب الجانيات وسلبها ليس بحسب تفصيل طرفيها وعدولهما وورما يكون الطرفان سالبين والشرطية موجبة كقولنا كالم يكن الانسان جادا لم يكن حجرا واداما اما ان يكون المدد لازوجا ولافراد وورما تكونان موجبتين والشرطية سالية كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حجرا كان ناطقا وليس البتة اما ان يكون الحيوان جسما او حاسسا فكما ان يحب الجليات وسلبها بحسب الحمل ثبوتا وارتقا كذلك ايجاب الشرطيات وسلبها من جهة ابيات الحكم بالاتصال والانفصال وسلبه في حكم ثبوت الاتصال والانفصال كانت الشرطية موجبة مصلة او منفصلة ومتى حكم برفع الاتصال والانفصال كانت سالية اما متصلة او منفصلة (قوله الثالث الحقيقية) هذا البحث في كيفية تركيب كل من التفصلات من الاجزاء فالتفصلة الحقيقية يجب ان يؤخذ فيها مع القضية نقيضها او المساوي له لان احد جزئيهما ان كان نقيض الآخر فهو المراد والا كل منهما مساويا لنقيض الآخر اذ كل جزئيهما يستلزم نقيض الآخر لاستلزام الجمع بين الجزئين وبالعكس اي نقيض كل جزء يستلزم الجزء الآخر لاستلزام الخلو عن الجزئين واذا كان كل جزء مستلزما لنقيض الآخر ونقيض كل جزء مستلزما للجزء الآخر كالكل جزء ساويا لنقيض الآخر وههنا وجه اخر تفصيلي وهو ان المذكور في مقابلة احد جزئيهما اما نقيضه او مساو له او اعم منه او اخص اوبابن والثلاثة الاخيرة باطلة فحين احد الاولين اما اطلاق البابين فلانه اذا ارتفعت القضية تحققت نقيضها فيرتفع مباينه فلزم ارتفاع جزئي الحقيقية واذا ارتفع نقيض القضية جاز ان يصدق مباينه فلكن اجتماع الجزئين واما الاعم فلجواز صدق بدون نقيض القضية فيمكن الاجتماع واما الاخص فلجواز كذبه بدون نقيض القضية وحيث يكذب القضية ايضا فيمكن الارتفاع ولا تركيب الحقيقية الا من جزئين لانه ان اعتبر انفصال الحقيقي بين اي

نقيض الآخر لاستلزام الجمع وبالعكس لاستلزام الخلو ولا تركيب الحقيقية الا من جزئين اذ يعتبر الانفصال الحقيقي بين اي جزئين كما افلوت تركبت من ثلاثة اجزاء كان (ج) مستلزما لنقيض (ب) فانه يمكن نقيض (ب) مستلزما لثلاثه يمكن بين (ب) و (ا) انفصال حقيقي وان كان نقيض (ب) مستلزما (لا) كان (ج) مستلزما (لا) فلم يكن بينهما انفصال حقيقي نعم قد تتركب من منفصلة وجزئية فينتركبها من ثلاثة اجزاء وماتمة الجمع يجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاخص من نقيضها لاستلزام اكل من جزئيهما نقيض الآخر لاستلزام الجمع من غير عكس لا مكان الخلو وماتمة الخلو يجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاعم من نقيضها لاستلزام

نقيض كل من جزئيهما عين اخر لاستلزام الخلو دون عكس لا مكان الجمع ولا يمكن تركيبها الا من ٣ (جزئين)

٣ جزئين ان شرطنا

للمنع بين كل جزء معين
و بين المعين الاخر
ويشترط بين احد الا
جزء الباقية ضرورة
لان كل معين استلزم
احد الاجزاء الباقية
لاستتاع اجتماعه مع
تقايع الباقية لاستتاع
اجتماع الشيء مع
الاخص من تقاضيه
ولا تنكس والى
استلزم كل جزء سائر
الاجزاء فلم يكن اعم
من تقاض سائر الاجزاء
فكان كل جزء
اخص من احد
الاجزاء الباقية فليكن
يتصلح مع الجميع
ولا لخلو ويمكن
تركب مائة الجميع من
اجزاء كثيرة وان
شرطنا المنع كذلك
لاستتاع الجميع بين كل
معين ومعين آخر ويشترط
وبين احد الاجزاء
الباقية ضرورة كون
كل معين اخص من
تقيض احد الاجزاء
الباقية من

جزئين كانا قلو تركبت من ثلاثة اجزاء وليكن (ج) و (ب) و (ا) لم يخل اما
ان يكون (ج) مستلزما لتقيض (ب) او لا يكون فان لم يكن مستلزما له لم يكن
ين (ج) و (ب) انفصال حقيق وان كان قاما ان يكون تقيض (ب) مستلزما
(لا) او لا يكون فان لم يكن مستلزما له لم يكن بين (ب) و (ا) انفصال
حقيق وان كان مستلزما له كان (ج) مستلزما (لا) لان المستلزم للمستلزم للشيء
مستلزم لذلك الشيء فلم يكن بين (ج) و (ا) انفصال حقيق وبعبارة اخرى
لو تركبت الحقيقة من اكثر من جزئين لزم احد الامرين اما جواز اجتماع جزئيهما
او جواز ارتفاعهما لانه اذا صدق (ج) كذب (ب) وح اما ان يصدق (ا)
اولا فلان صدق اجتماع (ج) و (ب) وهو احد الامرين وان لم يصدق ارتفع (ب)
و (ا) وهو الامر الثاني فان قلت هذا مقروض بمفصلات ذوات اجزاء كثيرة
امامتاهية كقولنا هذا العدد اما زائد او ناقص او تام او غير متناهية كقولنا اما ان يكون
هذا العدد ثلثة او اربعة او خمسة وهما جرا الجلب بانها في التصديق مركبة من حلية
ومتفصلة فان متناه اما ان يكون هذا العدد زائدا واما ان يكون اما ناقصا او تاما
الا انه لما حذف احد حرق الانفصال او هم ذلك تركبها من ثلثة اجزاء فان قلت
للمنفصلة القائلة اما ان يكون هذا العدد ناقصا او تاما لا شك انها مائة الجميع ولا انفصال
حقيق بينهما وبين الحلية لجواز تصادقهما بصدق الحلية فان الانفصال المانع من
الجمع يصدق ولو ارتفع جزء آه فنقول تلك المنفصلة ليست مائة الجميع بل منصفة مع
الحلية على انها مائة انخلو وجزء الانفصال الحقيقي لابد ان يكون احدهما صادقا
والاخر كاذبا فان صدقت الحلية كذبت المنفصلة المائة انخلو لارتفاع جزئيهما
وان صدقت كذبت الحلية وكيف لا يكون كذلك ومرجع المنفصلة ذات الاجزاء
الثلثة الى قولنا اما ان يكون هذا العدد زائدا او لا يكون فلان لم يكن فهو اما ناقص او تام
فهذه منفصلة مائة انخلو مساوية لتقيض الحلية الا انه حذف وافحيت مقامه فظن
ان تركبها من اكثر من جزئين وفي التحقيق ليس كذلك بل هي مركبة من حلية
ومساوي تقيضها وهنالك نظر لانه ان زعم ان الحقيقة يتشعب تركبها من اكثر من
جزئين مطلقا فالدليل ما ظاه عليه وان زعم انها لا تركب من اجزاء فوق اثنين على
وجد يكون بين كل جزئين انفصال حقيق لم يجبه السؤال وانما يجبه لاعتباري المنفصلة
الكثيرة الاجزاء الانفصال الحقيقي بين كل جزئين ومن البين ان ليس كذلك واما مائة
الجميع فجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاخص من تقيضها لان كلامنا جزئيهما يستلزم
تقيض الاخر لاستتاع الجمع بينهما ولا ينكس لئلا يستلزم تقيض كل جزء منهما الجزء
الاخر لجواز انخلو منهما فيكون كل جزء منهما اخص من تقيض الاخر وبالتفصيل المذكور
في مقابلة احد جزئيهما ان كان تقيضه او مساو له كانت حقيقة وقد فرضنا مائة الجميع

وان كانت اعم من نقيضه او كان مبانيه جاز الجمع بينهما على ما مر واما مانعة الحلو
فيجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاعم من نقيضها لاستلزام نقيض كل جزء من
جزئيهما عين الاخير لمنع انخلو عنهما من غير عكس لجواز الجمع فيكون عين كل جزء
اعم من نقيض الاخر و بالتفصيل مقابل احد الجزئين يتنع ان يكون نقيضه او مساويا
والا كانت حقيقة وان يكون اخص منه او مبانيا والاجاز ارتفاعهما فتعين ان يكون اعم
من نقيضه وهذا كله اذا فسرت مانعة الجمع ومانسه انخلو بالمعنى الاخص وهو ما حكم
فيها بامتناع اجتماع جزئيهما في الصدق وجواز اجتماعهما في الكذب او بامتناع
اجتماع جزئيهما كذا وجواز الاجتماع صدقا اما اذا فسرنا بالمعنى الاعم وهو ما حكم
فيها بامتناع الاجتماع من غير التعرض لقيدها بتركيبها من قضيتين شأنهما
ذلك ومن قضية ونقيضها او مساوية وهو ظاهر ويمكن تركيب مانعة انخلو من
اجزاء فوق اثنين وان اعتبر منع انخلو بين اى جزئين كانا كقولنا اما ان يكون هذا
الشيء لاشجرا او لاحجر او لاحيوانا اما ان اعتبرناها بحيث يكون بين كل معين
من اجزائها وبين المعين الاخر منع انخلو ويكون بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء
الباقية منع انخلو ايضا لم يمكن تركيبها لانه لو تركبت على هذا الوجه كان كل
معين فرض اخص من احد الاجزاء الباقية ومتى كان كذلك لا يكون بين المعين
المفروض واحد الاجزاء الباقية منع انخلو ببيان المقدمة الاولى ان كل معين يفرض
يستلزم احد الاجزاء الباقية ولا ينكس اى لا يستلزم احد الاجزاء الباقية للمعين
المفروض اما استلزام المعين احد الاجزاء الباقية فلاه اذا صدق المعين المفروض
فلا بد ان يصدق احد الاجزاء الباقية فانه لو لم يصدق لاجتماع نقيض الاجزاء ضرورة
ان انتفاء احد الامور بشمول العدم وحيث لا يلزم اجتماع الشيء مع الاخص من نقيضه
لان التقدير ان بين كل جزء وجزء آخر منع انخلو فيكون نقيض كل جزء اخص من عين
الاخر فلو اجتمع نقيضاهما كان الشيء مجتمعاً مع الاخص من نقيضه مثلا اذا فرضنا
ان يكون بين (ا) و (ب) منع انخلو فيكون نقيض (ب) اخص من عين (ا) وعين
(ا) نقيض لنقيض (ا) فلو اجتمع النقيضان كان نقيض (ا) مجتمعاً مع الاخص من
نقيضه اى من عين (ا) لكن اجتماع الشيء مع الاخص من نقيضه محال لاستلزامه
الجمع بين النقيضين واما انه لا ينكس فلان احد الاجزاء يصدق على كل معين فلو استلزم
احد الاجزاء كل معين فرض استلزم كل جزء سائر الاجزاء فليكن كل جزء اعم من نقيض
الجزء الاخر لاستحالة ان يكون نقيض الاخص من الملزوم فلم يكن بينهما منع انخلو
وقد فرض كذلك ههنا ايضا لو كان بين اللازم والملزوم منع الحلو لا يستلزم نقيض اللازم
عين الملزوم فكان الملزوم متحققا بدون اللازم وايضا لا يستلزم نقيض اللازم عين الملزوم
لان نقيض اللازم يستلزم عين الملزوم وعين الملزوم يستلزم عين اللازم وبيان المقدمة

الثانية انه لو كان بين عامو الخاص منع الحلو لا يستلزم نقيض العام عين الخاص وانه محال
وفيه نظر اما اول افلاحة لوصح الدليل لامتنع تركيب ماسة الخلو من اكثر من جزئين بحيث
يكون منع الحلو بين كل معين ومعين آخر فلا يكون بالشرط الثاني حاجة على ان النقيض
قائم بسان الملازمة انه لو تركبت ماسة الخلو بحيث يكون منع الخلو ثابتا بين كل جزء معين
ومعين آخر كان منع الخلو ثابتا بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء الباقية لامتناع
ارتفاعها وهو ظاهر ولان نقيض المعين يستلزم احد الاجزاء الباقية من غير عكس
فتقيضه اخص منه ولان احد الاجزاء الباقية اعم من كل جزء منها ومنع الخلو بين الشيء
والاخص يستلزم منع الخلو بين الشيء والاعم بالضرورة واما ثانيا فلان امتناع انتفاء احد
الاجزاء الباقية في نفسها لا يدل على لزوم احدها للمعين المفروض لان وجوب تحققه ليس
بنا شيء منه بل انما هو بطريق الاتفاق لا يقال نحن نقول من الابتداء لو تحققت منفصلة
كذلك وكما صدق المعين المفروض صدق احد الاجزاء الباقية ولو كان بطريق الاتفاق
فانه لو لم يصدق احد الاجزاء لاجتماع نقيضتها وهو محال فيكون صدق احد الاجزاء مع
كل معين فرض دائما فلا يكون بينهما منع الخلو والاوجب صدق كل منهما اي
المعين واحد الاجزاء بدون الاخر ضرورة ان عين كل منهما يكون اعم من نقيض
الآخرح لانا نقول العموم بحسب اللزوم وهو لا يستدعي صدق اللازم مع صدق
اللزوم لجواز تحقق اللزوم واللازم مع انتفاء اللزوم دائما واما ثالثا فلان اكثر
المقدّمات مستدركة وذلك لانه لو ثبت ان المعين يستلزم احد الاجزاء الباقية كفي في
اثبات المطلوب لامتناع منع الخلو بين المعين واحد الاجزاء لانه لا يكون المعين اعم
من نقيض احد الاجزاء واما ما نفعه الجمع فيمكن تركيبها من اكثر من جزئين بحيث
يكون بين اي جزئين منع الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجر او حجرا او حيوانا
ويمكن تركيبها وان شرطنا المنع كذلك اي منع الجمع بين كل معين ومعين آخر وبين ذلك
المعين واحد الاجزاء الباقية لان منع الجمع بين كل معين ومعين آخر يستدعي منع الجمع بين كل
معين واحد الاجزاء الباقية ضرورة ان كل معين فرض يكون اخص من نقيض احد
الاجزاء الباقية لانه متى تحقق المعين ارتفع الاجزاء الباقية جميعا وهو نقيض احدها
وليس اذا تحقق نقيض احدها تحقق المعين لجواز ارتفاع الكل هذا والحق ان شيئا
من المنفصلات لا يمكن ان يتركب من اجزاء فوق اثنين لان المنفصلة هي التي حكم
فيها بالنفاة بين قضيتين على احد الانحاء الثلاثة فلا انفصال الا بين الجزئين والشخص
لما عرف الحقيقة بانها التي العناد بين طرفيها في الصدق والكذب اورد السؤال
بالحقيقة ذات الاجزاء فان اي جزئين منها ليس بينهما عادي الصدق والكذب
فلا يكون التعريف جامعا ايجاب بما حققناه وعلى هذا يظهر ورود السؤال والجواب
واما ما ظنوا من جواز تركيب ما نعتي الجمع والخلو من اجزاء كثيرة فهو ظن سوء لانا

اذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا او حيوانا فلا بد من تعيين طرفيها حتى يحكم بينهما بالانفصال ولذا فرسنا احد طرفيها قولنا هذا الشيء شجر فالطرف الاخر اما قولنا هذا الشيء حجر واما قولنا هذا الشيء حيوان على التعيين او لاهل التعيين فان كان احدهما على التعيين تم المنفصلة به وكان الاخر زائدا احشوا وان كان احدهما لاهل التعيين لم يمكن انفصال مانع من الجمع لجواز تصادقهما حتى اذا صدق قولنا هذا الشيء حجر صدق ايضا ان هذا الشيء اما شجر او حيوان مانعا من الجمع وان كان جزاها مرتفعين بل هذه المنفصلة في التحقيق ثلث منفصلات لاحدها من الجزء الاول والثاني وثانيتهما من الجزء الاول والثالث وثانيتهما من الثاني والثالث فكما ان الجملة اذا تعددت معنى الموضوع او الموصول بالفعل تكثرت كذلك الشرطية تكثر بتعدد احد طرفيها على ان الانفصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تتصور الا بين اثنين فلن النسبة بين امور متكثرة لا تكون نسبة واحدة بل نسبة متكثرة وحيث نقول قولهم لا يمكن تركيب الحقيقية من اجزاء كثيرة ويمكن تركيب مافتي الجمع والخلو منها ان ارادوا بها المنفصلة الواحدة حتى ان الحقيقية الواحدة لا يمكن تركيبها من الاجزاء الكثيرة ومانعة الجمع والخلو يمكن ان يتركب منها فلام ان المنفصلة القائمة بان هذا الشيء اما شجر او حجر او حيوان او بانه اما لا شجر او لا حجر او لا حيوان منفصلة واحدة بل منفصلات متعددة وان ارادوا بها المنفصلة الكثيرة فكما تركب الحقيقية المتكثرة من حقيقتات كذلك مانعة الجمع والخلو وعلى كلا التقديرين لم يكن بين الحقيقة واختلافها فرق في ذلك (قوله الرابع تعددت تالي المنفصلة يقتضي تعددها) المراد بتعدد الشرطية ليس ما ذكر في الجمليات فان التعدد بالفعل معتبر ثم والمعتبر ههنا التعدد بالقوة فابحث في ان الشرطية اذا كانت واحدة يجب وحدة الحكم بالاتصال او الانفصال فكان في جانب المقدم كثرة حتى يكون الحكم فيها بالاتصال للكل من حيث انه كل او الانفصال عنه او كان في جانب التالي كثرة حتى يكون الحكم فيها بالاتصال للكل او انفصاله هل بتعدد بحسب تعدد اجزاء المقدم او اجزاء التالي فتعدد تالي المنفصلة سواء كانت كلية او جزئية تقتضي تعددها ويحفظ كيفية الاصل وكيفيته لان ملازم الكل كليا او جزئيا ملازم للجزء كذلك قياسا من الاول صفراء الاصل وكبراه استلزام الكل لجزئه هكذا كليا كان او قد يكون اذا كان (ب) (فجد) و(هز) وكلا كان (جد) و(هز) (فجد) او (هز) فكما كان او قد يكون اذا كان (ب) (فجد) وكل كان او قد يكون اذا كان (ب) (فهر) وتعدد مقدمها لا يقتضي تعددها ان كانت كلية لجواز ان يكون الكل ملازما لشيء كليا ولا يكون الجزء ملازما له كذلك وان كانت جزئية فتعدد مقدمها يقتضي تعددها يباين من الشكل الثالث

الرابع تعددت تالي المنفصلة
يقتضي تعدد هالان
ملازم الكل ملازم
الجزء وتعدد المقدم
لا يقتضي لان الكل
قد يكون ملازما دون
الجزء وهذا في الكلية
واما في الجزئية فتعدد
ايضا يقتضيه يافهم
الثالث والاولى للكل
وتعدد اجزاء مانعة
الخلو يقتضي تعددها
لا استلزام الكل للجزء
ولا قبضة في مانعة
الجمع لعدم استلزام
اتخاذ الكل اتقاء
الجزء متى

والوسط الكل فإذا صدق قديكون إذا كان (ب) و (جد) (فهو) صدق قديكون
إذا كان (جد) (فهو) وقد يكون إذا كان (أب) (فهو) لصدق قولنا كما كان (أب)
و (جد) (فأب) أو (جد) بمصطلح صغرى الأصل حتى يتجع المطلوب و يظهر منه
أن الأصل لو كان كلياً متعدد أيضاً لكن لا يحفظ الكم وتعدد أجزاء مائة الغلو يقتضى
تعدد ما و يحفظ الكم والكيف لأن الكل مستلزم للجزء و امتناع الغلو عن الشيء
والملزوم يقتضى امتناع الغلو عن الشيء واللازم و هذه الدلائل تتوقف على حقيقة
استلزام الكل للجزء و من منع ما فيه وتعدد أجزاء مائة الجمع لا يقتضى تعددها لأن منع
الجمع بين الشيء والكل لا يستلزم منع الجمع بين الشيء والجزء لعدم استلزام امتناع
الكل امتناع الجزء فيحوز أن لا يجمع الكل الشيء والجزء بمصطلح وحكم الحقيقة
حكمهما لما فيها من التمعين فلا يلزمها الأمانة الغلو هذا في الوجبات الزمنية
والمصادية ولم يشر في الكتب للاتفاقيات والسوابب لانساق الذهن إليها بآدى
نظر ونحن نشير إليها إشارة خفيفة أما الموجبات الاتفاقية فهي لاتنارق الزوجيات
والمصاديات في الحكم لأن الكل إذا كان مصاحباً للشيء دائماً أوفى بالجملة كان الجزء
مصاحباً له كذلك ومصاحب الكل دائماً لا يجب أن يكون مصاحباً للجزء دائماً بخلاف
المصاحبة الجزئية نعم لو أخذناها خاصة اقتضى تعدد مقدمها أيضاً تعددها لأنه متى
صدق شيء مع مجموع صادق صدق مع كل واحد من أجزائه ومنع الغلو عن الشيء
والكل يستلزم منع الغلو عن الشيء والجزء ومنع الجمع ليس كذلك وأما السوابب
الاتفاقية وغيرها فتعد دالاً المتصلة لا يقتضى تعددها لأن عدم لزوم الكل كلياً
كان أوجزياً أو مصاحبة لا يستلزم عدم لزوم الجزء أو مصاحبة وتعدد مقدمها
يقتضى تعددها جزئية من الشكل الثالث والمقدمة القائلة باستلزام الكل الجزء
صغرى والمتصلة إن كانت مائة الجمع تعدد بتعدد جزئها لاستلزام جواز اجتماع
الشيء مع مجموع جواز اجتماعه مع كل واحد من أجزائه ذلك المجموع وإن كانت مائة
الغلو فتعدد أجزائها لا يوجب تعددها لأن جواز الغلو عن الشيء والمجموع لا يستلزم
جواز الغلو عن الشيء وجزئيه وإن كانت حقيقة فحكمها حكم مائة الجمع إن كان
صدقها لجواز صدق الطرفين وحكم مائة الغلو إن كان صدقها لجواز كذب
الطرفين (قوله) وقد يؤخر حرف الاتصال والانفصال صيغة الشرطية لأن قدم
حرف الاتصال والانفصال على المقدم فضلاً عن موضوعه لكن ربما يؤخران عنه
أما في الاتصال فكقولنا الشمس إن كانت طامعة فالتهار موجود وأما في الانفصال
فلا يتصور إلا إذا كان جزءاً مشتركين في ذلك الموضوع كقولك كل عدد أمان يكون
زوجاً أو فرداً وحيث تكون القضية شرطية شبهة بالجملة أمانها شرطية فلانها

وقد يؤخر حرف
الاتصال والانفصال
عن موضوع المقدم
فصيصة الشرطية
شبهية بالجملة لكنهما
تلازمان في المتصلة
دون المتصلة لأن
الحقيقة المركبة من
كيتين مشتركتين
في الموضوع إذا قدم
حرف الانفصال عليه
صارت مائة الجمع
دون الغلو من

عند التحليل تغل الى قضيتين كما كانت عند تقديم الاداة وبقاء معنى الاتصال والانفصال ولست اقول معنى القضية بلق كما كان لجواز تغيره واما انها شبيهة بالجملة فلا تتماثلها على شابة الجملة وهي حل ما بعد الموضوع عليه لكهما الى الشرطية التي هي على الوضع الطبيعي والشبهة بالجملة متلازمان في التصلة فانه متى صدق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود صدق الشمس ان كانت طالعة فالنهار موجود وبالعكس دون التصلة لان الركبة من كليتين مشتركين في الموضوع فليصدق حقيقة اذا اخر حرف الانفصال عنه لصدق قولنا كل واحد واحد من افراد العدد اما زوج لو فرد ما نسا من الجمع وانخلو واذا قدم حرف الانفصال عليه كما اذا قلنا اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فرد اصارت ما نسة الجمع دون انخلو لجواز قسم ثالث وهو ان يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا هذا ما قالوه وفيه نظر لانه اذا اخر حرف الاتصال او الانفصال عن الموضوع امكن ان يوضع لما بعد الموضوع مفرد اذ ليس معنى القضية حيث لا ان الشمس شي صفة كذا لاكل عددي صفة كذا لانه لا يخلو عن احد الامر من فاذا وضع الشيء الموصوف الف مثلا صح ان يقال الشمس او كل عدد الف فهي جملة بالحقيقة وايضا المحكوم عليه فيهما مفرد ولا شيء من الشرطية كذلك على انا نقول من الرأس المحكوم عليه عند تأخير الاداة ان كان هو المحكوم عليه كما كان حتى لا يتغير الا في اللفظ لم تكن القضية شبيهة بالجملة بل شرطية كما كانت اللهم الا في اللفظ ولم يتغير المعنى لافي الاتصال ولا في الانفصال وان كان هو موضوع المقدم وقد حكم عليه بشرط او مفهوم مردد على ما يلوح من كلامهم فلا يكون شرطية بل جملة بالحقيقة ولم تكن القضيتان متلازمتين في الاتصال لان الجملة الموجبة تستدعي وجود الموضوع والمنفصلة الموجبة لا تستدعي وجود موضوع المقدم (قوله وكلمة ان شديدة الدلالة على الزوم) قال الشيخ في الشفاء حروف للشرط تختلف فيها ما يدل على الزوم ومنها ما لا يدل عليه فالتك لاقول ان كانت القيامة قامت فيحاسب الناس اذ لمست ترى التالي يلزم من وضع المقدم لانه ليس بضروري بل ارادى من الله سبحانه وتعالى ونقول اذا كانت القيامة قامت يحاسب الناس وكذلك لاقول ان كان الانسان موجودا فالانسان زوج لكن نقول متى كان الانسان موجودا فالانسان زوج فينبه ان يكون لفظه ان شديدة الدلالة على الزوم ومعنى ضعيفة في ذلك واذا كانت الوصف اما اذا فلا دلالة له على الزوم البتة بل على مطلق الاتصال وكذلك كما ولما وعد النصف مهما ولو ايضا من هذا القبيل وفي ذلك كله نظر لان الفرق بين ان قامت واذا قامت وبين ان كان الانسان موجودا ومتى كان لا يجب ان يكون بدلالة ان على

وكلمة ان شديدة
الدلالة على الزوم
ما اذ دون باقي حروف
الاتصال كما اذا ومهما
يمتنى وكلمة ولما
متن

اللزوم دون اذا ومتى لجواز ان يكون بدلا منه على الشك في وقوع مقدم وعدم دلالتها عليه بل هذه الكلمات بعضها موضوع للشرط وبعضها متضمن لمنه والشرط هو تطبيق امر على آخر اعم من ان يكون بطريق اللزوم او الاتفاق فلا دلالة لها على اللزوم اصلا على ما لا يخفى لمن له قدم في علم العربية والعجب ان اذداد على اللزوم واذا لا يدل عليه مع ان اذليس بموضوع للشرط البتة وفي اذار اجمحة الشرط على ان مثل هذا البحث ليس من وظائف النطق ولا يجرى فيه كثير نفع وانما هو فضول من الكلام (قوله الخامس في حصر الشرطية وخصوصها) الشرطية تكون محصورة ومهمة وشخصية كما ان الجلية يكون كذلك وقد ظن قوم ان حصرها واهمالها ونخصيتها بسبب الاجزاء فان كانت كلية كقولنا ان كان كل انسان حيوانا فكل كائن حيوان فاشترطية كلية وان كانت شخصية كقولنا كل كائن زيد يكتب فهو بحرك يده فهي شخصية وان كانت مهمة فهملية ولو نظرنا بين التحقيق لوجدوا الامر بخلاف ذلك فان الجلية لم يكن كلية لاجل كلية الموضوع والمحمول بل لاجل كلية الحكم الذي هو هناك حل ونظيره ههنا اتصال وعناد فكما يجب في الجليات ان ينظر الى الحكم لال الاجزاء كذلك في الشرطيات يجب ارتباط تلك الاحوال بالحكم فكلية المتصلة والمتفصلة اللزوميتين بعوم اللزوم والعناد جميع القروض والازمنة والاحوال اعني التي لاتنافي استلزام للمقدم للتالي او عتاده اليه وهي الاحوال التي يمكن اجتماعها مع اللزوم وان كانت محالة في انفسها سواء كانت لازمة من اللزوم او طارئة له فاذا قلنا كل كائن زيد انسانا كان حيوانا فلنا تختصر في لزوم الحيوانية على انها ثابتة في كل وقت من اوقات ثبوت الانسانية بل اردنا مع ذلك ان كل حيوان وضع يمكن ان يجمع وضع انسانية زيدا من كونه كاتبا او ضاحكا او قاطنا او قاعدا او كون الشمس طالعة او الفرس صاهلا الى غير ذلك فان الحيوانية لازمة للانسان في جميع تلك الاحوال والاضواع ولم يشترط فيها امكانها في نفسها بل يعتبر فمحقق اللزوم والعناد عليها وان كانت محالة كقولنا كلما كان الانسان فرسا كان حيوانا فانه يمكن ان يجمع المقدم مع كون الانسان صاهلا وان اصحاح في نفسه والشبح انقصر في التعبير على الاوضاع ولو اقتصر على الازمنة لكلنه وجه واما القروض فان اراد بها التقادير حتى يكون معنى الكلية ان الاتصال والانفصال ثابت على جميع التقادير كانت شرطية على التقدير والكلام في الشرطية في نفس الامر وان اراد بها فروض المقدم مع الامور الممكنة الاجتماع فقد اخفى عن ذكرها الاحوال وانما يفيدنا بان لا ينافي الاستلزام او العناد احترازا عن فرض المقدم بحال لا يلزمه التالي او لباثانه المنافي للزوم والعناد الكليين فانما لو عمننا الاحوال في الكلية بحيث يتناول المنتزعة الاجتماع من المقدم لزم ان لا يصدق كلية اصلا فانما لو فرضنا المقدم مع عدم التالي او مع عدم

الخاص في حصر
الشرطية وخصوصها
وامساها كلية
المتصلة والمتفصلة
اللزوميتين بعوم اللزوم
والعناد لقروض
والازمنة والاحوال
اعني التي لاتنافي
استلزام للمقدم للتالي
او عتاده اليه احترازا
عن فرض المقدم
بحال لا يلزمه التالي
او لا ينافيه المنافي
للزوم والعناد الكليين
لا بعوم المقدم ولا
بتعميم المرات فقد
يكون للمقدم امرا
مستترا وجزئيهما
يجزئيهما وخصوصهما
يجزئ بعض منها كقوله
ان جيتي اليوم فان
اكرمك واهمالها متى
باهمالها متى

لزوم التالي اياه لا يلزمه التالي اما على الوضع الاول فلانه يستلزم عدم التالي فلو كان
 ملزوما للتالي ايضا كان امرا واحدا ملزوما لتقيضين وانه محال واما على الوضع الثاني
 فلانه يستلزم عدم لزوم التالي فلو كان ملزوما له كان ملزوما له ولم يكن ملزوما وهو
 ايضا محال فيصدق ايسر كل تحقق المقدم يلزمه التالي وهو مناف للزوم الكلبي وكذا
 لو اخذنا المقدم في مائة اجمع مع صدق الطرفين امتنع ان يعانده التالي في الصدق
 لاستلزامه التالي حيثئذ فلو طأه كان لازما ما فيها او في مائة الحلومع كذبهما امتنع
 ان يعانده التالي في الكذب فليس دائما اما المقدم او التالي وهو مناف للعناد الكلبي
 هكذا ينزل المتأخرون عن الشيخ وقالوا عليه هب ان مقدم الارضية اذا فرض مع عدم
 التالي او مع عدم لزوم التالي يستلزم عدم التالي او عدم لزومه لكن لانهم عدم لزوم
 التالي له ولم لا يجوز ان يستلزم التالي وعدمه او لزومه وعدمه فان الحال جاز
 ان يستلزم التقيضين وكذلك لانهم ان مقدم العنادية اذا فرض مع صدق الطرفين
 او مع كذبهما امتنع ان يعانده التالي غاية ما في الباب ان يكون معاندا لتقيض التالي
 لاستلزامه اياه لكن لا يلزمه ان لا يعانده التالي لجواز ان يعانده الشيء الواحد التقيضين
 واجابوا عنه بتغير الدعوى بانه لو لم يعتبر في الاوضاع امكان الاجتماع لم يحصل الجزم
 بصدق الكلية لان عدم التالي او عدم لزومه اذا فرض مع المقدم احتمل ان لا يلزمه التالي
 فان المحال وان جاز ان يستلزم التقيضين لكن ليس بواجب وصدق الطرفين او
 كذبهما اذا اخذ مع المتقدم جاز ان لا يعانده التالي اذ معاندة المحال للتقيضين غير واجبة
 وان جازها والاعتراض غير وارد لانه لو استلزم الشيء الواحد التقيضين او عاندهما
 لزم المناقاة بين اللازم والمزوم اما في الاستلزام فلان كل واحد من التقيضين مناف
 للآخر ومناقاة اللازم للشيء استدعى مناقاة المزوم اياه ولانه اذا صدق المقدم صدق
 احد التقيضين وكلما صدق احد التقيضين لم يصدق التقيض الآخر فاذا صدق
 المقدم لم يصدق التقيض الآخر فبينهما مناقاة ولانه اذا صدق تلك اللازمة واستثناء
 تقيض التالي يلزم تقيض المقدم فيكون بين تقيض التالي وبين المقدم مناقاة لان
 عدم المقدم لازم من تقيض التالي واما في لعناد فلان معاندة الشيء لاحد التقيضين
 يوجب استلزامه لا تقيض الاخران كانت في الصدق او استلزام التقيض الاخر
 اياه ان كانت في الكذب وقد عرفت استحالة المناقاة بين اللازم والمزوم
 لا يقال لاحياء في جواز استلزام المحال للتقيضين فانه يصدق قولنا كما كان الشيء
 انسانا ولا انسانا فهو انسان وكما كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو لا انسان فالانسان
 والانسان لازمان لاجموم المحال فان قلتم لو استلزم المجموع الجزم لزم اجتماع
 الضدين في الواقع لانه اذا صدقت القضية الاولى ومعنا مقدمة صادقة في نفس
 الامر وهي ليس البتة اذا كان الشيء انسانا فهو لا انسان فبجعلها صغرى

لهذه القضية لينج ليس البتة اذا كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو لا انسان
وهو يضاد القضية الثانية واذا اضمتها الى قولنا ليس البتة اذا كان الشيء
لا انسانا فهو انسان اتج ما يضاد الاول منضاد في السالبة الكلية لتحقيق
الملازمة الجزئية بين اى امرين ولو بين النقيضين بقياس علقهم من القضية على
منهج النكاح الثالث على ان قياس الخلف ادل دليل على جواز استلزام الشيء الواحد
للتقيضين ظاهرا اذا قلنا لو صدق القياس وجب ان يصدق النتيجة والاصلد تقيضا
مع القياس وحيث ان علم مع الكبرى ويتبع نقيض الصغرى فقد استلزم المجموع
المركب من القياس وتقيض النتيجة تقيض الصغرى وهو مستلزم للصغرى بالضرورة
فيكون المجموع مستلزما لتقيضين لانا نقول المجموع انما يستلزم الجزء لو كان كل
واحد من اجزائه له مدخل في اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء
مدخلا في تحقيق المجموع فبالاولى ان يكون له مدخل في اقتضائه وتأثيره ومن البين
ان الجزء الآخر لا يدخل له في اقتضاء ذلك الجزء بل وقوعه في الاستلزام وقوع اجنبي
يجرى مجرى الخشوف الانسان واللا انسان لا يستلزم لا الانسان ولا الا انسان
نعم المتلازمان صادقتان بحسب الالزام لكن الكلام في الزومية بحسب نفس الامر
وايس لنا في قياس الخلف الا ان تقيض النتيجة مع الكبرى يتبع تقيض الصغرى
واما ان القياس مازوم للصغرى فليس بصادق ولا البين موقف عليه فان قلت
ليس السخيم قال اذا فرض المقدم مع عدم التالي يستلزم عدم التالي فقد قل باستلزام
المجموع الجزء فنقول بتحقيق كلامه ان المقدم في تلك الحالة ينافى التالي بالضرورة
فلا يستلزمه وليست كلية المتصلة والمفصلة به وم المقدم اى بكيته لما في صدر
هذا البحث ولا يعموم المراد والمراد بالمره ان ما من التجدد المتصرم ككتابة الانسان
فانها تجدد في زمان وتعرض في آخر فيقال كل مرة يكون الانسان كائنا يكون
مضرك الاصابع وذلك لجواز ان يكون المقدم امرا مترا منها عن المدار كقولنا كلما
كان الله تعالى عالما فهو حى وجزئية المتصلة والمفصلة لاجزئية المقدم والتالى بل بجزئية
الفروض والازمنة والاحوال كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا
فان الانسانية انما يلزم الحيوانية على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون اما ان يكون
الشيء ناميا اوجادا حقيقيا فان العناد بينهما انما هو على وضع كونه من العناصر
ومما يجب ان يعلم ههنا ان طبيعة المقدم في الكل ثقتضية للتالى مستتلة بالاقتضاء
اذ لا دخل للاوضاع فيه فانه لو كان لشيء منها مدخل في اقتضاء التالى لم يكن
الملزوم والمعا ند هو وحده بل هو مع امر آخر واما في الجزئيات فلقد مهنا دخل
في اقتضاء التالى فان كانت معرفة عن الكلية فظاهرا والا فهو لا يستلزم بالاقتضاء
فيكون هناك امر زائد على طبيعة المقدم واذا انضم اليها يكتفى المجموع في الاقتضاء

فيكون الملازمة بالقياس الى المجموع كلية وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئية وقد سيج
 لبعض الاذهان ان ذلك الامر الزائد لابد ان يكون ضروريا للمقدم حانة الزوم فانه
 لو لم يكن ضروريا لم يتحقق الملازمة لانه شرط للزوم التالي للمقدم وجواز زوال
 الشرط يوجب جواز زوال المشروط وايضا يلزم الملازمة الجزئية بين الامور التي
 لاتعلق بينها فان زيدا بشرط كونه مجتمعا مع بكر يستلزمه وكذا شرب زيد لا كل
 عمرو وكذا الحجر للحيوان فيصدق قد يكون اذا وجد زيد وجد عمرو وقد يكون
 اذا شرب زيد كل عمرو وقد يكون اذا كان الحجر موجودا كان الحيوان موجودا وح
 يلزم كذب السوالب الكلية الزومية وكذب الموجبات الاتفية الكلية مع ان جمهور
 العلماء اجعوا على صدقها ثم بنى عليه خيالات ظني بسيها اختلال اكثر قواعد القوم
 وهو في غاية الفساد اما الشبهة الاولى فلان قوله الامر الزائد شرط في لزوم التالي للمقدم ان
 اراد به انه شرط في الزوم الكلي الذي هو بالقياس الى المجموع فليس لامتناع في ان زواله
 موجب لزوال الزوم الكلي وان اراد به انه شرط في الزوم الجزئي فهو ممنوع الا لامتني
 له الا ان المقدم له دخل في اقتضاء التالي وهو متحقق سواء انضم اليه الامر الزائد
 او لا وقد صرح الشيخ بعدم لزوم كونه ضروريا حتى حكم بان قولنا قد يكون اذا كان
 هذا انسانا فهو كاتب لزومية لانه لازم له على وضع انه يدل على ما في النفس برقم
 برقه ولا خفاء في ان هذا الوضع ليس بضروري للانسان واما الشبهة الثانية فلان
 الزوم الجزئي بين كل امرين انما يلزم لو لم يعتبر اقتضاء للمقدم واقتصرنا على
 اقتضاء الامر الزائد وليس كذلك فاما لو لم نعتبر ذلك لم يكن هو الملازم بل غيره
 على ان الامر الزائد لو وجب ان يكون ضروريا فان كان ضروريا بالذات المقدم
 انقلب الملازمة الجزئية كلية وان لم يكن ضروريا لذاته بل لآخر آخر فذلك الامر
 ان كان ضروريا لذات المقدم لزم المحذور ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما لا يكون
 ضروريا للمقدم فامكن انفكاكه عن المقدم فلا يتحقق الملازمة كما ذكره من انه شرطها
 هذا هو الكلام في حصر المتصلة والمنفصلة واما خصوصهما فبتمين بعض الازمان
 او الاوضاع كقولنا ان جنتي اليوم او راكبا اكرمتك واهما لهما باهمال الا زمان
 والاحوال وبالجملة الاوضاع والازمنة في الشرطيات بمنزلة الافراد في الجليات
 فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصه وان لم يكن فان بين كية
 الحكم انه على كل الافراد او بعضها فهي المحصورة والا فالهملة كذلك ههنا
 ان كان الحكم بالاتصال والانفصال على وضع معين فالشرطية مخصوصة والا فان
 بين كية الحكم انه على كل الاوضاع او على بعضها فهي المحصورة وان لم يكن بل
 اهل بيان كية الحكم فهي الهملة واعلم ان في هذا الفصل مباحث طويلة الاذئاب
 مسدولة للجباب فقل المتأخرون عنها ولم يتنبهوا لشي منها واداهم الغفلة عن تحقيق

ويشترط في الكلية

الاتفاقية ايضا كون
الطرفين بمسبب
الحقيقة اذ يجوز
كذبهما في الخارج
في بعض الازمنة
والسالبة لزومية
والعادية ما يسلب
اللزوم والعناد لما
ثبت لزوم السلب
وعنده وجهتهما
والاطلاقهما بجهة
اللزوم والعناد
والاطلاقهما وسور
الموجبة للتصلة الكلية
كلا ومتى ومهما وسور
المنفصلة الكلية دائما
وسور السالبة الكلية
فيهما ليس البتة وسور
الاجتناب الجزئي فيهما
قد يكون وسور السلب
الجزئي في التصلة
ليس كلا وفي المنفصلة
ليس دائما وان واذا
ولو في التصلة واما
وحده في المنفصلة
للاهمال متى

الفصل الحادي عشر
في تلازم الشرطيات
وتسادها وفيه
ابحاث الاول في تلازم
التصللات واستلزامها
لكسبها كافي الجليات

متى

هذا المقام الى خبط العشواء في ايراد الاحكام ولو لا مخالفة التطويل اللازم
من التفصيل لامطرنا مسبب الافكار ورفنا حجب الاستار ولعل الله سبحانه وتعالى
بوفق في كتب آخر للسود الى ذلك منه التميم (قوله ويشترط في الكلية الاتفاقية)
الموجبة الاتفاقية انما تكون كلية اذا حكم فيها بالاتصال او الانفصال في جميع الازمان
وعلى جميع الاوضاع الكائنة بمسبب نفس الامر ويستلزم ايضا ان يكون طرفاها
حقيقتين اذ لو كان احد هما خارا جيا جاز كذب ذلك الطرف لعدم موضوعه
في الخارج في بعض الازمنة فلم يتوافق في الصدق في جميع الازمنة واما السوالب
فالسالبة للزومية والعنادية ما يحكم فيها بسلب لزوم الثاني وعنده في جميع الازمنة
والاوضاع ان كانت كلية وفي بعضها ان كانت جزئية حتى يكون اللزوم المرفوع
والمعادة المرفوعة جزأ من الثاني من حيث هو نال فاذا قلنا ليس اذا كان كذا كان كذا
واردانفع اللزوم كان معناه ليس البتة اذا كان كذا يلزمه كذا وكذلك اذا اردنا
رفع الموافقة كان معناه ليس البتة اذا كان كذا يوافقه كذا في الصدق لا ما يحكم فيه
بلزوم سلب الثاني او عناد سلبه فانها موجبة لزومية او عنادية سالبة الثاني وليس
يهما تلازم على مسجى في باب التلازم وكذا السالبة الاتية ما يحكم فيها برفع
الاتفاقية في الاتصال والانفصال دائما ان كانت كلية وفي الجملة ان كانت جزئية لاما ثبت
انه في السلب وان كان بينهما تلازم لانه لو وافق الثاني وعنده بشئ واحد لزم
اجتماع التقيذين في الواقع وانه محال واما وجهتهما اى جهة التصلة والمنفصلة
والاطلاقهما فيجهة اللزوم والعناد والاطلاقهما فالوجهة ما يذكر فيها جهة اللزوم
او العناد او الاتفاقية كقولنا كلا كان (اب) (فجد) لزوما او اتفاقيا دائما اما ان يكون
(اب) او (جد) عنادا او اتفاقيا والمطابقة ما لم يتعرض فيها بشئ من ذلك وللشيخ
في اعتبار الجهة مسلك آخر يتوقف على ما عنده من تحقيق الكلية ولا يحتمل بانه
هذا الوضع وسور التصلة الموجبة الكلية كلا ومهما ومتى وسور المنفصلة الموجبة
الكلية دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الاجتناب الجزئي فيهما
قد يكون وسور السلب الجزئي فيهما قد لا يكون وفي التصلة خاصة ليس كلا
وفي المنفصلة خاصة ليس دائما وان واذا ولو في الاتصال واما وحده في الانفصال

للاهمال ولا حاجة الى تكرار الامثلة (قوله الفصل الحادي عشر في تلازم الشرطيات)
لما فرغ من تحقيق الشرطيات واقسامها شرع في لوازمها واحكامها فالشرطيات اذا قيس
بعضها الى بعض فلنقاسية بينهما اما بالتلازم او بالعناد والتلازم مخصص في عشرة
اوجه لانه اما ان يعتبر بين التصللات او بين المنفصلات او بين التصللات والمنفصلات
وتلازم المنفصلات اما بين التجهة الجنس او المختلفة الجنس * والتحدات الجنس
اما حقيقتان او امانات الجمع او امانات الغلو * وتلازم المختلفات الجنس اما بين الحقيقية

ومانعة الجمع او بين الحقيقية ومانعة الخلو او بين مانعة الجمع ومانعة الخلو ولازم
 الاتصالات والمنفصلات اما تلازم للتصلة والحقيقة او المتصلة ومانعة الجمع او المتصلة
 ومانعة الخلو والمراد بالاتصالات في هذا الباب الزوميات وبالمنفصلات العناديات
 والصنف رتب لذلك هذه الاقسام خمسة مباحث اربعة منها لاقسام التلازم
 الاول في تلازم الاتصالات فقال استلزامها لمكسبها كما في الحليات وقيل انغوض
 في تفصيله لابد من ايراد مقدمة لكيفية التناقض فيها فاعلم ان تناقضها كتناقض
 الحليات في الشرائط والاختلاف كما وكيفنا كما ذكرنا الا انه يشترط فيها الاتحاد في
 الجنس اى الاتصال والانفصال وفي النوع اى الزوم والعناد والاتفاق لان ايجاب
 زوم الاتصال او تنافض قولنا كلما كان (اب فيجد) لزوميا قد لا يكون اذا كان (اب فيجد)
 لزوميا وان كان اتفاقيا فالتناقض ونقيض قولنا دائما اما ان يكون (اب) او (جد)
 عناديا قد لا يكون اما (اب) او (جد) عناديا وان كان بالاتفاق فبالتناقض اذا عرفت
 هذا فنقول اما العكس المستوي فالتصلة للزومية ان كانت سالبة كلية تنعكس كفسها
 لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فيجد) لصدق ليس البتة اذا كان (جد فاب) والا
 فقد يكون اذا كان (جد فاب) فقصه صغرى للاصل ليتبع قد لا يكون اذا كان
 (جد فيجد) وهو محال لصدق قولنا كلما كان (جد فيجد) وان كانت سالبة جزئية
 لم تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو انسان ولا يصدق
 قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا فهو حيوان لصدق الموجبة الكلية التي هي نقيضها
 وان كانت موجبة فسواء كانت كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية لزومية لانه اذا
 صدق كلما كان او قد يكون اذا كان (اب فيجد) فقد يكون اذا كان (جد فاب)
 والافليس البتة اذا كان (جد فاب) ونضمه الى الاصل ليتبع ليس البتة او قد لا يكون
 اذا كان (اب فاب) وهو محال لصدق قولنا كلما كان (اب فاب) او نعكسه الى ما يضاف
 الاصل كليا ويناقضه جزئيا قال المصنف في بعض تصانيفه وفي انعكاس الموجبة
 للزومية لزومية نظرا لجواز استلزام المقدم التالي بالطبع ولا يكون التالي كذلك نعم
 مطلق الاتصال بينهما بقين واما الزوم فلا وهذا النظر اما يتوجه لومع اتاج
 الزوميتين في الاول لزومية واما على تقدير الاعتراف بذلك فلا توجه له اصلا
 واما مطلق الاتصال على منع الزوم فليس يلزم فضلا عن اليقين لان الزومية ان كانت
 مركبة من كاذبين فمكسبها لو لم تصدق لزومية لا يصدق اتفاقية ايضا لكذب التالي
 والمتصلة الاتفاقية ان كانت خاصة لا يتصور فيها العكس لما مر من عدم امتياز مقدمها
 عن نالها بالطبع فلا يحصل بالتبديل قضية اخرى مغايرة للاصل في المعنى وان كانت
 عامة لم تنعكس لجواز ان يكون مقدمها كائنا فاذا صار بالتبديل تابا لم يوافق شيئا اصلا

واما المتصلة فكانت قد سميت ان لا عكس لها لعدم الاختياز بين طرفيها ولذلك اهملها
المصنف واما عكس التقيض فالتصلة اللازمة ان كانت موجبة كلية تنعكس كنعكسها
فاذا صدق كذا كان (اب فجد) فكلما لم يكن (جد) لم يكن (اب) لان انتفاء الملزوم
من لوازم انتفاء اللازم والاجاز ان ياتي اللازم وتبقى الملزوم وهو مما يهدم الملازمة
بينهما وور بما يورد عليه منع التقدّر والتفويض بالتشكك بين التقيضين كالامكان العام
باتّياس الى الامكان الخاص وتقيضه فلو استلزم تقيض الامكان العام تقيض الامكان
الخاص وهو مستلزم امين الامكان العام لكان تقيض الامكان العام مستلزما لعيده
وانه محال وانت خبير بانقطاع حل هذه الاسئلة من القواعد السالفة وقد آتينا على
مباحث اخرى في هذا الباب في رسالة تحقيق المحصورات فليرجع اليها وان كانت
موجبة جزئية لم تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو ليس بانسان
ولا يصدق قد يكون اذا كان انسانا فهو ليس بحيوان * وان كانت سالبة تنعكس
سالبة جزئية سواء كانت كلية او جزئية فاذا صدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان
(اب فجد) فقد لا يكون اذا لم يكن (جد) لم يكن (اب) ولا فكلما لم يكن (جد)
لم يكن (اب) ونعكس بعكس التقيض الى ما يناقض الاصل او يضاده والاثباتات
لا عكس لها والامر فيها بين وكذا المتصلات الا انه ربما يتوهم انعكسها بناء على
ان الحقيقة يستلزم حقيقة من تقيض طرفيها ومافئة الجمع ومافئة التخلو وبالعكس
على ما يحى لكنهما لوازم اخرى غير مسماة بعكس التقيض لعدم الاختياز بين
اطرافها فرض تقيض التالي او تقيض المقدم ليس كذلك بحسب الطبع (قوله
لكن ذكر الشيخ ان كل متصاين توافقا في الحكم) هذا الاستدراك مستدرك الان يقال
لما كان تلازم المتصلات اما بطريق العكس او بطريق آخر اراد الفصل بينهما
فاستدركه بالكن ذكر الشيخ في الشفاء ان كل متصاين توافقا في الحكم بان يكونا كليتين
او جزئيتين والمقدم بان يكون مقدم احدهما عين مقدم الاخرى ونحو لفتا في كيف
بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة ونافضا في التوالي فيكون الى احدهما
تقيض تالي الاخرى تلازما وتماكنا اما استلزام الموجبة لسالبة فلاه اذا استلزم
المقدم التالي لم يستلزم تقيض التالي والا كان مستلزما لتقيضين مثلا اذا صدق كذا كان
(اب فجد) وجب ان يصدق ليس البتة اذا كان (اب) لم يكن (جد) والافتد يكون
اذا كان (اب) لم يكن (جد) فيلزم استلزام (اب) لتقيضين واما العكس فلا نه
اذا لم يكن المقدم مستلزما لتالي كان مستلزما لتقيضه والا لم يكن مستلزما لتقيضين
فلو صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد) صدق كذا كان (اب) لم يكن (جد) والافتد
لا يكون اذا كان (اب) لم يكن (جد) فلا يكون (اب) مستلزما لتقيضين وهو الى
التلازم والانعكاس غير لازم لجواز استلزام مقدم واحد للتقيضين فلا يتم بيان لزوم

لكن ذكر الشيخ ان
ان كل متصاين توافقا
في الحكم والمقدم
وتخالفتا في كيف
وتنافضا في التوالي
تلازما وتماكنا
وهو غير لازم لجواز
ملازمة التقيضين لمقدم
واحد فلم يلزم السالبة
الموجبة وجواز ان
لا يلزم ولا واحد من
التقيضين مقدم
واحدا فلم يلزم
الموجبة السالبة
بين

السالبة للوجبة وجواز ان لا يلزم شيء من التقيضين مقدما واحدا كما اذا لم يكن بينهما علاقة كما بينا كل زيد وشرب عمر ووعده فلا ينسق الاستدلال على لزوم الوجبة للسالبة هذا على ما نقلوا من الشيخ وهو مصرح بخلافه مطلع في عدة مواضع من فصل هذا التلازم على جليلة المعنى لاختفاء فيه فيقال قد صرف عن ادراكه خفاء المقام ولا يحججه فلم يجاب اطراف الكلام فقال المتصلان الموصوفان قد تؤخذ ان تارة بمطلق اتصال واخرى باتصال لزوم فيجعل اللزوم جزءا من التالى في احدهما و يوثق بتقيضه من حيث هو لازم في الاخرى حتى يكون قولنا ليس البتة اذ كان (اب) يلزم ان يكون (جد) في قوة قولنا كلا كان (اب) فليس يلزم ان يكون (جد) والبرهان على تلازمهما اما في الكليتين الطلقتين فهو انه اذا صدق ليس البتة اذ كان (اب) فجد) فكلا كان (اب) فليس (جد) والاصلدق تقيضه وهو قولنا ليس كلا كان (اب) فليس (جد) ومعنى هذا الكلام ان ليس (جد) لا يكون مع (اب) على بعض الاوضاع لاهل سبيل اللزوم ولا على سبيل الاتفاق فيكون هناك وضع من الاوضاع يكون فيه (اب) و يكون معه (جد) وقد قلنا ليس البتة اذ كان (اب) فجد) هف وكذلك اذا صدق كلا كان (اب) فجد) فليس البتة اذا كان (اب) فليس (جد) والافقد يكون اذ كان (اب) فليس (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ولا يكون معه (جد) واما في الكليتين اللزوميتين فهو انه اذا صدق ليس البتة اذ كان (اب) يلزم ان يكون (جد) فكلا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) والافقد لا يكون اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ويلزم منه (جد) وقد كان ليس البتة اذا كان (اب) يلزم ان يكون (جد) هف وكذلك على العكس اذا صدق كلا كان (اب) يلزم (جد) صدق ليس البتة اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) والافقد يكون اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ولا يلزم منه (جد) واما في الجزئيات فهو بتوسط تلازم الكلديات مثلا اذا صدق ليس كلا كان (اب) فجد) فقد يكون اذا كان (اب) ليس (جد) والافليس البتة اذا كان (اب) ليس (جد) ويلزمه كلا كان (اب) فجد) وقد كان ليس كلا كان (اب) فجد) هف هذا كلام الشيخ بلا فزاء عليه ولا زخرفة في لبيان وعندى ان التلازم على ما ذكره اذا اعطى التعقل حقه لا يحتاج الى الدليل لنساية وضوحه فان التالى اذا لم يكن موافقا للمقدم ولا لازما له يكون تقيضه اما موافقا له او لازما بالضرورة واذا كان اتصاه بالمقدم مطلقا حتى يصدق بلى وجه يكون اما اللزوم او الانفصاف لم يكن لتقيضه اتصال به لا باللزوم ولا بالاتفاق وكذلك سلب لزوم التلى للمقدم على جميع الاوضاع او بعضها يستلزم ايجاب سلب لزوم التلى على تلك الاوضاع وايجاب لزوم التالى للمقدم يستلزم سلب سلب لزوم التالى بل هو عينه عند التحقيق فقد بان ان نقل المتأخرين

ليس على ما ينبغي ورأيت واحدا من الأذكياء يقول مالهؤلاء القوم لا يكادون
 يفقهون حديثنا لم ينقلوا من النسخ نقلًا الا وهو ينادى عليهم بشفة الفهم وكثرة الزلل
 ولا اعتراضوا عليه اعتراضا الا وقد اتسم بوجعة اللافة والخطل مع انهم باختراع
 القواعد وبسط الفن مشهورون وفي السنة الاصحاح بقوة الذكاء وجودة الفريضة
 مذكورون وكان ذلك كان لتضادهم * لانتقدمهم * وتوفر جدهم * لالتوفر
 جدهم * قوله ثم اذا افقت المتصلتان كل متصلتين تفقتا في الكم والمقدم والكيف
 وتلازمنا في التالي اى كان نالى احدهما لازما لتالى الاخرى فلا يخلو اما ان تنعكس تلازم
 ناليهما او لا ينعكس وعلى التقديرين فالتصلتان اما ان تكونا موجبتين او سالبتين وعلى
 التقادير الاربعه فاما ان تكونا كليتين او جزئيتين فهذه ثمانية اقسام فان انعكس تلازم
 التاليين فهما تلازمان متماكستان اما في الموجبتين فلان للمقدم ملزوم لاحد التاليين
 كلي او جزئيا وكل واحد منهما ملزوم للاخر كلياً وملزوم الملزوم ملزوم فيكون
 المقدم ملزوما لتالى الآخر ونقول ايضا التاليان متساويان ح والشيء اذا كان ملزوما
 لاحد المتساويين كلياً او جزئياً يكون ملزوما للمتساوى الاخر بالضرورة او نقول
 اذا فرضنا ان يكون (جد) لازما (لهز) منعكسا عليه وصدق كلما كان (اب) (فجد)
 فكما كان (اب) (فهز) قياس من الاول صفراء المتصلة الاولى وكبره استلزام
 تاليها لتالى الثانية هكذا كلما كان (اب) (فجد) وكلما كان (جد فهز) يتبع كلما كان (اب)
 (فهز) وبالعكس ايضا فان تعيقت الثانية مع الاولى يتبع من الثالث ما ينافى تلازم
 التاليين وكذلك يسان استلزام الثانية للاولى والتلازم بين الجزئيتين بلافق
 واما في السالبين فلان كل واحد من التاليين لازم للاخر والشيء اذا لم يكن مستلزما
 للآخر والشيء اذا لم يكن مستلزما للاول او في الجملة لا يكون مستلزما
 للملزم كذلك والالكلان مستلزما لللازم لان ملزوم الملزوم ملزوم ونقول ايضا هما
 متساويان والشيء اذا لم يكن ملزوما لم يكن ملزوما لاحد المتساويين الاخر او نقول على
 ذلك الغرض اذا صدق ليس البتة اذا كان لاحد المتساويين (اب) (فجد) فليس البتة
 اذا كان (اب فهز) بقياس من الشكل التالى صفراء الاولى وكبره استلزام تالى الثانية
 لتاليها هكذا ليس البتة اذا كان (اب فجد) كلما كان (هز فجد) فليس البتة اذا كان
 (اب فهز) وبالعكس ايضا وكذا البيان في استلزام الثانية الاولى تلازم الجزئيتين
 فظهر ان قوله لان ملزوم الملزوم دليل للتلازم والانعكاس في الموجبتين والسالبين
 معا وان لم ينعكس تلازم التاليين فيكون احدي المتصلتين لازمة للتالى والاخرى
 ملزومه فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين فان كانتا موجبتين لزمت لازمة التالى ملزومه
 لان الشيء اذا كان ملزوما للملزم كلياً او جزئياً يكون ملزوما لللازم كذلك من غير
 عكس لجواز ان يكون اللازم اعم واستلزام الشيء للاعم لا يستدعي استلزامه للاخص

ثم اذا اتفقت المتصلتان
 في الكم والمقدم
 والكيف وتلازمنا
 في التالي تلازمنا
 ونعكسا ان انعكس
 تلازمنا التاليين
 ملزوم الملزوم ملزوم
 وان لم تنعكس لزمت
 لازمة التالي الاخرى
 من غير عكس
 في السوابعين
 والاخرى اياها
 من غير عكس
 في السالبين
 من

وان كانتا سالبين لزمتم ملزومة التالى لازمه لان النسي اذا لم يكن ملزوما لل لازم اصلا
او بالجملة لم يكن لازما للزوم كذلك ولا ينكس لجواز ان يكون الملزوم اخص وعدم
استلزام النسي للاخص لا يقتضى عدم استلزامه للاعم واعلم ان هذا الفصل فداشتهر
فيما بين الاصحاب بالاشكل والحفاء فلترضا ان يبين التلازمات فيه بصارات مختلفة
بالإيجاز والتطويل بدلائل متعددة بذلا للمجهود في ايضاح المقام وتكثيرا للقوايل وتنجيح
الخطا وتسهيلا للأمر على الطلاب حتى يضبطوا من عبارات الطيبة ويحفظوا
بالتعريفات المختصرة عسى ادرك من الاجر الجزيل والثناء الجليل ما اومه (قوله
وكذا ان اتفقا في التالى وتلازما في المقدم) المتصلتان المتفتحتان في الكم والكيف
ان اتفقا في التالى وتلازما في المقدم فالقسم الثانية فيهما من انكس تلازم المقدمين
تلازما وتماكسا كانتا موجبتين لان تالى اذا كان لازما لاحد التساوين كليا او جزئيا
كان لازما للساوى الآخر كذلك اوسالبين لانه اذا لم يكن لازما لاحد التساوين دايما
او في الجملة لم يكن لازما للآخر كذلك ونقول ايضا اما في الموجبتين الكلبيتين فلان
كل واحد من المقدمين لازم للآخر والنسي اذا كان لازما لل لازم كليا كان لازما للزوم
كليا لان لازم اللازم لازم مثلا اذا كان بين (جد وهز) تلازم تماكس وصدق
كلما كان (جد فاب) وكلما كان (هز فاب) بقياس من الاول كبراه الاول وصغراه استلزام
مقدم الثانية لمقدمها هكذا كلما كان (هز فجد) وكلما كان (جد فاب) فكلما كان (هز فاب)
واما في السالبين الكلبيتين فلان التالى اذا لم يكن لازما لل لازم اصلا لم يكن لازما للزوم
اصلا كما اذا قلنا في الفرض المذكور ليس البتة اذا كان (جد فاب) فليس البتة اذا كان
(هز فاب) بالقياس من الاول هكذا كلما كان (هز فجد) وليس البتة اذا كان (جد فاب) فليس
البتة اذا كان (هز فاب) ونقول ايضا كلما صدقت احدى المتصلتين صدقت الاخرى
لانه كلما صدق مقدم الاخرى صدق مقدم الاولى وكلما صدق مقدم الاولى
صدق التالى اوليس البتة اذا صدق مقدم الاولى صدق التالى وكلما صدق اوليس
البتة اذا صدق مقدم الاخرى صدق التالى وهو المطلوب واما الجزئيتان فلم يأت
ذلك البيان فيهما لصيرورة كبرى الاول جزئية بل بيان تلازمها اما بالان الموجبتين
نقيضا السالبتين وبالعكس ونقيضا التساوين متساويلين واما بهم عكس النقيض فانه متى
صدق كلما صدقت الموجبة الكلية الاولى صدقت الموجبة الكلية الثانية انعكس
الى قولنا كلما صدقت السالبة الجزئية الثانية صدقت السالبة الجزئية الاولى وكذلك
متى يصدق كلما صدقت الموجبة الكلية الثانية صدقت الموجبة الكلية الاولى انعكس
الى قولنا كلما صدقت السالبة الجزئية الاولى صدقت السالبة الجزئية الثانية فالتساويلتان
الجزئيتان متلازمان كاللوجيتين الكلبيتين وعلى هذا قياس اللوجيتين الجزئيتين
وان لم ينكس تلازم المقدمين بل احدى المتصلتين ملزومة المقدم والاخرى لازمه

وكذا ان اتفقتا في التالى
وتلازمتا في المقدم
لكن ان لم ينكس
التلازم لزم ملزومة
للمقدم الاخرى من
غير عكس في الكلبيتين
والاخرى ابها من
غير عكس في
الجزئيتين من

فاما ان تكونا كليتين اوجزيتين فان كانتا كليتين لزمت ملزومة المقدم لازمته من غير
هكس اما التلارم فلما مر من الطرق كما يقال كلما صدقت لازمة المقدم صدقت ملزومة
المقدم لانه كما صدق مقدم ملزومة المقدم صدق مقدم لازمة المقدم وكما صدق مقدم
لازمة المقدم صدق التالي فكما صدق مقدم ملزومة المقدم صدق التالي وهي
التصلة الملزومة المقدم واما عدم العكس فليجوز ان يكون الملزوم اخص ولزوم التالي
للاخص اوسلب لزومه عنه كليا لا يوجب لزومه للاعم اوسلبه عنه كليا وان كانتا
جزئيتين لزمت لازمة المقدم ملزومته بحكم عكس التقيض بدون العكس لانه لو انعكس
لزم العكس في الكليتين وباس كذلك وقد وقع في المتن ممكن الكليتين لفظا للموجبتين
وممكن الجزئيتين لفظا للسلبين وهو سهو ما كان الا من طينان التلم (قوله وكذا
اذا تلازمتا في المقدم والتالي) المتصلتان اذا تلازمتا في المقدم والتالي فاما ان ينكس
تلازما هما لو ينكس تلازم احدهما دون الآخر ولا ينكس شي من التلازمين والاتفاق
في الكم والكيف معتبر في القسمين الاولين دون الثالث فاعلم يعتبر فيه الاتفاق في الكيف
على ما ستعلم فان انعكس التلازمان تلازمت المتصلتان ونما كستا لان احدهما يتساويان
اذا كان ملزوما لاحد المتساينين الاخرين كليا اوجزيتا يكون المساوي الآخر ملزوما
للساوي الآخر كذلك واذا لم يكن ملزوما لم يكن ملزوما ولك ان تبين تلازم للموجبتين
الكليتين بقياسين من الاول والسالبين الكليتين بقياسين من الاول والثاني والجزئيتين
يعكس التقيض مثلا اذا كان بين (اب) (وهن) وبين (جدو) تلازم متعكس صدق
كلا كان (اب فجد) فليصدق كلا كان (هن فبط) لانه كلا كان (هن فاب) وكلا كان
(اب فبط) فكلما كان (هن فجد) ثم نقول كلا كان (هن فجد) فكلما كان (جد فجد) فكلما كان
(هن فبط) وان انعكس تلازم احد الطرفين دون الآخر حكم الطرف النعكس تلازمه
حكم مقصده حتى لو انعكس تلازم المقدم يكون حكم المتصلين حكم متصلتين مقصدين في المقدم
متلازمتين في التالي تلازما غير متعكس وان كانت موجبتين لزم لازمة التالي ملزومته
من غير عكس وان كانتا سالبتين لزمت ملزومة التالي لازمة بلا عكس وذلك لان مقدم
احدى المتصلتين وان لم يكن عين مقدم المتصلة الاولى الا انه مساو له وحكم الشيء
حكم مساويه ولو انعكس تلازم التالي يكون حكمهما حكم متصلتين مقصدين في
التالي متلازمتين في المقدم من غير انعكس فان كانتا كليتين لزمت ملزومة
المقدم لازمته وان كانتا جزئيتين لزمت لازمة المقدم ملزومته من غير عكس فهما
وان لم ينكس شي من التلازمين فاما ان يكون ملزومة المقدم هي ملزومة التالي
ملزومة حتى يكون احدى المتصلتين ملزومة الطرفين والاخرى لازمة الطرفين
او تكون مخالفة لهما فاحديهما ملزومة المقدم لازمة التالي والاخرى لازمة المقدم
ملزومة التالي فان احدثت ملزومة المقدم والتالي فاما ان يكون المتصلتان موجبتين

وكذا ان تلازمتا
في المقدم والتالي لكن
انعكس احد التلازمين
دون الآخر فحكم
تلازم الطرفين حكم
مقصده وان لم ينكس
في واحد منهما
فان احدثت ملزومة
المقدم والتالي لزمت
لازمة الجزء الاخرى
من غير عكس في الموجبة
الجزئية والاخرى
اياها من غير عكس
في السالبة الكلية
وان اختلفت لزمت
ملزومة المقدم الاخرى
من غير عكس في الموجبة
الكلية والاخرى
اياها من غير عكس
في السالبة الجزئية
من

اوسالبين فان كانتا موجبتين فاما ان يكون لازمة الجزء اى لازمة الطرفين كلية او جزئية
 فان كانت لازمة الطرفين كلية فلا تلازم بين المتصلتين اصلا سواء كانت ملزومة
 الطرفين كلية او جزئية اما ان لازمة الطرفين لا يستلزم ملزومة الطرفين فلان للزوم
 بين اللازمين كلية لا يستلزم اللزوم بين الملزومين لا كلية ولا جزئيا كما ان الانسان مستلزم
 الحيوان كلية والصالح بالفعل الذى هو ملزوم للانسان لزوما غير متماكس لا يستلزم
 العرس الذى هو ملزوم للحيوان اصلا واما ان ملزومة الطرفين لا تستلزم لازمة
 الطرفين كلية فلان اللزوم بين الملزومين لا يستلزم اللزوم الكلى بين اللازمين كما ان
 الانسان يستلزم الحيوان والجوهر الذى هو لازم للانسان لا يستلزم الجسم الذى هو
 لازم للحيوان كلية وان كانت لازمة الطرفين جزئية لزممت هى الاخرى اى ملزومة
 الطرفين من غير عكس اما اللزوم فلان مقدم ملزومة الطرفين ملزومة لتاليها اما
 كلية او جزئيا وتاليها ملزوم لتالى لازمة الطرفين كلية فيكون مقدم ملزومة الطرفين
 ملزوما لتالى لازمة الطرفين جزئيا وهو ملزوم لمقدم لازمة الطرفين كلية فيكون
 مقدمها ملزوما لتاليها وهى اللازمة الطرفين وليكن توضيحه (ا ب) ملزوما
 (ل ه ز وجد) ملزوما (ب ح ط) فاذا صدق كلما كان او قديكون (ا ب فجد) فقد يكون
 اذا كان (ه ز فجد) لانه اذا صدق اقد يكون اذا كان (ا ب فجد) فجملة صغرى
 لقولنا كلما كان (جد فب ح ط) ليتبع من الاول قد يكون اذا كان (ا ب فب ح ط) ثم بجملة
 كبرى لقولنا كلما كان (ا ب ف ه ز) ليتبع من الثالث قد يكون اذا كان (ه ز فب ح ط) ونقول
 ايضا اذا كان بين الملزومين ملازمة جزئية وجب ان يكون بين اللازمين ملازمة جزئية
 والا لصدق عدم الملازمة كلية بين اللازمين وسلب الملازمة الكلى بين اللازمين
 يستلزم سلب الملازمة الكلى بين الملزومين لما سيحى في السالبين وقد فرض بينهما
 ملازمة جزئية هف واما عدم العكس فلما مر من ان اللزوم بين اللازمين لا يستلزم
 اللزوم بين الملزومين اصلا وعليه نبه بقوله لزممت لازمة الجزء الاخرى من غير عكس
 في الموجبة الجزئية وهى لازمة الطرفين وان كانت المتصلتان ما لبين فاما ان نكون
 لازمة الطرفين جزئية او كلية فان كانت جزئية فلا تلازم بينهما سواء كانت ملزومة
 الطرفين كلية او جزئية لانه قد ثبت ان الموجبة الكلية اللازمة الطرفين والموجبة
 الملزومة الطرفين لا تلازم بينهما فلو كان بين السالبة الجزئية اللازمة الطرفين
 والسالبة الملزومة الطرفين تلازم لكان بين الموجبتين ايضا تلازم يحكم عكس التقيض
 وان كانت كلية لزم ملزومة الطرفين سواء كانت كلية او جزئية لازمة الطرفين
 الكلية لان ملزومة الطرفين الموجبة الجزئية يستلزم لازمة الطرفين الموجبة الجزئية
 فيعكس التقيض لازمة الطرفين السالبة الكلية يستلزم ملزومة الطرفين السالبة الكلية
 من غير عكس والالزم العكس في الموجبتين واليه اشار بقوله والاخرى ابها من غير

عكس في السالبة الكلية وهي لازمة الطرفين ونقول ايضا لازمة الطرفين الجزئية
لاستلزام ملزومة الطرفين لان سلب الملازمة بين اللازمين جزئيا لا يستلزم سلب
الملازمة بين الملزومين اصلا فان الجسم ليس يستلزم الحيوان جزئيا والصاحك الذي
هو ملزوم للجسم يستلزم الانسان الذي هو ملزوم للحيوان استلزاما كلييا وكذلك
ملزومة الطرفين لا تستلزم لازمة الطرفين فان سلب الملازمة بين الملزومين لا يستلزم
سلب الملازمة بين اللازمين جزئيا كما ان الفرس لا يستلزم الانسان اصلا والحيوان
اللازم للفرس مستلزم للجسم اللازم للانسان كلييا واما ان لازمة الطرفين الكلية
مستلزمة للمزومة الطرفين فلان تالي ملزومة الطرفين ملزوم لتالي لازمة الطرفين
وهو لا يستلزم مقدمها اصلا فلا يكون تالي ملزومة الطرفين لازما لمقدم لازمة الطرفين
اصلا لان اللازم اذا لم يلزم الشيء اصلا لم يلزمه الملزوم كذلك ومقدمها لازم لمقدم
ملزومة الطرفين فلا يكون تاليها ملزوما لمقدمها اصلا لان الشيء اذا لم يلزم اللازم
اصلا لم يلزم الملزوم ايضا ونقول تالي لازمة الطرفين ليس بلازم لمقدمها اصلا
ومقدمها لازم لمقدم ملزومة الطرفين فلا يكون تالي لازمة الطرفين لازما لمقدم ملزومة
الطرفين اصلا وهو لازم تاليها كلييا فلا يكون تاليها لازما لمقدمها اصلا وهي المتصلة
الملزومة الطرفين ونقول اذا لم يكن بين اللازمين ملازمة اصلا لم يكن بين الملزومين
ملازمة كذلك لانه لو كان بينهما ملازمة جزئية وقديمت ان ملزومة الطرفين الموجبة
الجزئية تستلزم لازمة الطرفين الجزئية فيكون بين اللازمين ملازمة في الجملة وقد
فرض بينهما سلب الملازمة الكلية هف واما عدم الانعكاس فليجوز سلب الملازمة
بين الملزومين كلييا مع الملازمة بين اللازمين كلييا كما في المثال المفروض وان اختلفت
ملزومة المقدم وملزومة التالى فاما ان تكونا موجبتين او سالبتين فان كانتا موجبتين
فاما ان تكون لازمة المقدم كلية او جزئية فان كانت لازمة المقدم جزئية فلا تلازم بين
المتصلتين سواء كانت ملزومة المقدم جزئية او كلية اما ان لازمة المقدم الجزئية لا تستلزم
ملزومه المقدم فليجوز ان يصدق في اللزوم الجزئي بين لازم الشيء وملزوم ضيره
ولا يكون بين ذلك الشيء وذلك الغير لزوم اصلا فان الحيوان يستلزم الكاتب جزئيا
ولا لزوم بين الفرس الذي هو ملزوم الحيوان وبين الناطق اللازم للكاتب واما ان
ملزومة المقدم لا تستلزم لازمتها فلا احتمال للزوم بين ملزوم الشيء ولازم ضيره مع عدم
اللزوم بينهما فان الكاتب يستلزم الحيوان ولا لزوم بين الناطق اللازم للكاتب
وبين الفرس الذي هو ملزوم الحيوان وان كانت لازمة المقدم كلية لزمت
ملزومة المقدم اياها من غير عكس اما بيان اللزوم فلان مقدم ملزومة المقدم
يستلزم مقدم لازمة المقدم كلييا ومقدمها يستلزم تاليها كلييا فيكون مقدم
ملزومة المقدم مستلزما لتالي لازمة المقدم كلييا وهو مستلزم لتالي ملزومة المقدم كلييا

فقدم ملزومة المقدم مستلزم لتاليها كليا واذا لزمت الكلية لزمت الجزئية بالضرورة
واما عدم الانعكاس فلان للزوم بين ملزوم الشيء ولازم غيره لا يستلزم للزوم منهما
كافي للثال المذكور وان كانت المتصلتان سالبتين فان كانت لازمة المقدم كلية فلا
تلازم بينهما وان كانت جزئية لزمت هي ملزومة للقدم من غير عكس كل ذلك
بحكم عكس التقيض على ما مر غير مرة فقد حصل لك في هذا النوع ثمانية وعشرون
فيما في بعضها ثبات اللازمة وفي بعضها لا وعليك الاستفصال (قوله وكل
متصلتين) المتصلتان اذا توافقتا في الكيف وتخالفتا في الكم وتوافقتا في الطرفين
فهما اما موجبتان او سالبتان واما ما كان يلزم الجزئية الكلية من غير عكس اما اذا
كانتا موجبتين ففلاهما اذا تحقق اللازمة الكلية بين شيئين يكون تقيض التال مستلزما
لتقيض المقدم كليا بعكس التقيض فيستلزم تقيض المقدم تقيض التال جزئيا بعكس
الاستقامة مثلا اذا صدق كالمسكان (اب فجد) فقد يكون اذا لم يكن (اب)
لم يكن (جد) لان الاول تنكس بعكس التقيض الى قولنا كالم لم يكن (جد) لم يكن
(اب) وينكس بالاستقامة الى قولنا قد يكون اذا لم يكن (اب) لم يكن (جد)
وهو المطلوب واما عدم العكس فلان الانسان ملزوم للحيوان جزئيا واللا انسان
لا يستلزم للاحيوان كليا واما اذا كانتا سالبتين ففلاهما اذا صدق ليس البتة اذا كان
(اب) (فجد) فقد لا يكون اذا لم يكن (اب) لم يكن (جد) والا لصدق كالم لم يكن
(اب) لم يكن (جد) فقد يكون اذا كان (اب فجد) وقد كان ليس البتة اذا كان
(اب) (فجد) هف ولما كان تلازم السالبين مستندا الى تلازم الموجبين المستند
الى استلزام القضية لعكس تقيضها وسند السند سند عليهما به واما عدم
العكس فلان الحيوان لا يستلزم الانسان جزئيا والاحيوان يستلزم للانسان
كليا وكذلك اذا توافقتا في الكيف وتخالفتان في الكم وتلازم مقدم احد بهما تقيض
مقدم الاخرى وتاليها تقيض الى الاخرى وانعكس التلازمان لزمت الجزئية الكلية
سواء كانتا موجبتين او سالبتين لان الكلية تساوي متصلة كلية موافقة لها
في الكيف من تقيض طرفي الجزئية لما مر من ان المتصلتين اذا توافقتا في الكم والكيف
وتلازمتا في الطرفين تلازمتا متساكسا تلازمتا وتساكسا وتلك المتصلة الكلية
مستلزما للجزئية من غير عكس فالكلية المفروضة تكون ايضا كذلك لان حكم احد
المتساويين مع الشيء حكم للمتساوي الاخر معه وتقول ايضا اذا تحقق اللازمة
الكلية بين الشيئين يصدق اللازمة الجزئية بين تقيضيهما فيصدق اللازمة الجزئية
بين ملازمي التقيضين لما ثبت انها متلازمان وكذلك اذا صدق السلب الكلي بين
شيئين صدق السلب الجزئي بين تقيضيهما فيصدق السلب الجزئي بين ملازميهما
ولا ينكس والا انعكس الجزئي بين التقيضين على الكلية فالتلازمات في هذين النوعين

وكل متصلتين توافقتا
في الكيف وتخالفتا
في الكم وتوافقتا
في الطرفين لزمت
الجزئية الكلية من غير
عكس لاستلزام القضية
عكس عكس تقيضها
وكذا لو تلازم مقدم
احدا هما تقيض
مقدم الاخرى وتاليها
تقيض تاليها تلازما
ينعكسا متى

وكل متصلتين توافقتا
 في الكرم والكيف
 ونافض مقدم أحدهما
 نافي الآخرى واستلزم
 نافي الآخرى الأول
 في الموجبة الكلية
 والاولى الآخرى
 في السالبة الجزئية
 متعاكسان تعاكسا في
 الزوم والافلاو كذا
 لو نافض نافي الأول
 مقدم الثانية ولزوم
 مقدمها نفي نافي
 الثانية برهانه ان نفي
 الثاني الصادقة الذي
 هو مقدم الثانية
 اولاً لم يستلزم نفي
 المقدم الصادقة
 الذي هو نافي الثانية
 او ملزومة وكذا لو
 نافض لازم نافي الأول
 مقدم الثانية والقيود
 بمحال لكن التعاكس
 يتوقف على تعاكس
 هذا الزوم

من

أربعة لا مزيد عليها (قوله وكل متصلتين توافقتا في الكرم والكيف) اذا توافقت
 المتصلتان في الكرم والكيف ونافض مقدم أحدهما نافي الآخرى واستلزم نافي الأول نفي
 مقدم الثانية فلا يخلو اما ان يكون هذا الاستلزام متعاكسا او لا يكون ولما كانا متصلتين
 اما ان تكونا موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين فهذه ثمانية اقسام اما على تقدير
 انعكاس التلازم بين نافي الأول ونفي مقدم الثانية فاللوجيتان الكليتان متلازمتان
 متعاكستان فلهي صدقت المتصلة الأولى استلزم نفي نافي الثانية مقدمها الذي هو عين
 نافي الثانية كليا بمحكم عكس النفيض ولما فرضنا ان نافي الأول يستلزم نفي مقدم الثانية كان
 مقدم الثانية مستلزما لنفيض نافي الأول فنقول مقدم الثانية مستلزم لنفيض نافي الأول
 ونفيض نافي الأول مستلزم لنافي الثانية: **تتبع** ان مقدم الثانية مستلزم لنافيها وهي المتصلة الثانية
 وكذلك من صدقت المتصلة الثانية استلزم نفيض نافيها اعني مقدم الأول نفيض مقدم
 الثانية ونفيض مقدم الثانية مستلزم لنافي الأول لا فرضنا انعكاس الزوم بين نافي
 الأول ونفيض مقدم الثانية **تتبع** ان مقدم الأول يستلزم نافيها وهي المتصلة الأولى
 واذا ثبت ان الموجبتين الكليتين متلازمتان متعاكستان فالسالبان الجزئيان كذلك
 لما عرفت غير مرة واما اللوجيتان الجزئيان فلا تلازم بينهما لان الاطلاق يستلزم
 الحيوان جزئيا ويمتنع استلزام الاحساس التام ولا انعكاس ايضا لاستلزام
 الا انسان الحيوان جزئيا ويمتنع استلزام الاحيان التام وعلى هذا لا يكون
 بين السالبتين الكليتين تلازم وانعكاس واما على تقدير عدم انعكاس التلازم بين
 نافي الأول ونفيض مقدم الثانية فالوجبة الكلية الأولى تستلزم الموجبة الكلية الثانية
 بعين الدليل الذي سبق من غير عكس لان الاحساس مستلزم الاحيان كليا والحيوان
 ليس يستلزم الانسان كليا ويعلم منه ان السالبة الجزئية الثانية تستلزم السالبة الجزئية
 الأولى ولا ينعكس واما اللوجيتان الجزئيتان فالأولى لا تستلزم الثانية لاستلزام الا
 ضاحك الانسان جزئيا وعدم استلزام الاحيان الضاحك وبالعكس لا استلزام
 الا انسان الحيوان ويمتنع استلزام الاحيان الضاحك فلا تلازم بين السالبتين
 الكليتين ولا انعكاس ايضا وكذلك حكم متصلتين افقتا في الكرم والكيف ونافض نافي
 الأول مقدم الثانية ولزم مقدم الأول نفيض نافي الثانية فان هذا الزوم ان انعكس
 تلازمت اللوجيتان الكليتان متعاكستان اما التلازم فلاه اذا صدقت الأولى استلزم
 نفيض نافيها اعني مقدم الثانية نفيض مقدمها وحيث فرضنا ان مقدم الأول لازم
 لنفيض نافي الثانية كان نافي الثانية لازما لنفيض مقدم الأول فنقول مقدم الثانية ملزوم
 لنفيض مقدم الأول ونفيض مقدم الأول ملزوم لنافي الثانية مقدم الثانية ملزوم
 لنافيها وهي المتصلة الثانية واما العكس فلاه اذا صدقت الثانية استلزم نفيض نافيها
 نفيض مقدمها الذي هو نافي الأول ومقدم الأول ملزوم لنفيض نافي الثانية بمحكم

انعكاس لزوم فيكون مقدم الاولى ملزوما لتاليها وعلى هذا حال السالبتين الجزئيتين
 واما اذا كانتا موجبتين جزئيتين فلا يستلزم صدق شئ منهما صدق الاخرى
 اذا لانا طق يستلزم الحيوان جزئيا واللا حيوان لا يستلزم الانسان اصلا وكذا
 الحيوان يستلزم اللا انسان جزئيا والناطق لا يستلزم اللا حيوان فالسالبتان الكليتان
 ايضا كذلك وان لم يعكس لزوم مقدم الاولى لتقيض تالي التالى الثانية فالموجبة الكلية
 الاولى تستلزم الموجبة الكلية الثانية بما حر من البرهان ولا تنعكس لاستلزام اللا
 انسان اللا ناطق كليا وامتناع استلزام الحيوان الانسان كليا ومن هذا يعرف استلزام
 السالبة الجزئية الثانية الاولى من غير عكس وصدق شئ من الموجبتين الجزئيتين
 لا يستلزم الاخرى لان الحيوان يستلزم اللا صا حك جزئيا والصاحك لا يستلزم اللا
 انسان اصلا وكذا الحيوان يستلزم اللا ناطق جزئيا والحساس لا يستلزم اللا حيوان
 فلا تلازم بين السالبتين الكليتين ايضا ولا انعكاس وقد اشار المصنف الى برهان
 استلزام المتصلة الاولى الثانية في الفصلين بقوله وبرهانه وفيه لف ونشر بتقديم
 وتأخير وتحليله بان يقال برهان التلازم في الفصل الثاني ان تقيض تالي الاولى 'صادقة'
 الذى هو عين مقدم الثانية يستلزم تقيض مقدم الاولى الصادقة الذى هو ملزوم تالي
 الثانية وفي الفصل الاول ان تقيض تالي الاولى الصادقة الذى هو لازم مقدم الثانية
 يستلزم تقيض مقدم الاولى الصادقة الذى هو عين تالي الثانية وكذا كل متصلتين
 ناقض لازم تالي الاولى مقدم الثانية اى كان تالي الاولى ملزوما لتقيض مقدم الثانية والقيود
 بحالها من توافقهما في الكرم والكيف ولزوم مقدم الاولى لتقيض تالي الثانية لكن تماكسهما
 يتوقف على تماكس الزوم بين تالي الاولى ولازمه اى تقيض مقدم الثانية وبالتفصيل
 الزوم بين مقدم الاولى وتقيض تالي الثانية اما ان يكون تماكسا اولا يكون وعلى
 التقديرين اما ان يكون الزوم بين تالي الاولى ولازمه تماكسا اولا وعلى التقادير الاربعة
 فالتصلتان اما ان تكونا موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين فصارت الاقسام ستة عشر
 فان تماكس الزوم انما هو موجبتان الكليتان متلازمتان متماكستان اما تلازمهما فلا نه اذا
 صدقت الاولى استلزم تقيض تاليها تقيض مقدمها والمفروض ان تاليها ملزوم لتقيض
 مقدم الثانية فيكون مقدم الثانية ملزوما لتقيض تالي الاولى وكذلك الفرض ان مقدم
 الاولى لازم لتقيض تالي الثانية فيكون تالي الثانية لازما لتقيض مقدم الاولى فنقول مقدم الثانية
 ملزوم لتقيض تالي الاولى وتقيض تالي الاولى ملزوم لتقيض مقدمها وتقيض مقدمها
 ملزوم لتالي الثانية يتبع من قياسين ان مقدم الثانية ملزومة لها وهى المتصلة الثانية واما
 الانعكاس فلا نه متى صدقت الثانية استلزم تقيض تاليها تقيض مقدمها واذا قد فرضنا
 ان الزوم بين تقيض مقدمها وتالي الاولى تماكس فيكون تقيض مقدم الثانية ملزوما
 لتالي الاولى وكذا فرضنا ان لزوم مقدم الاولى لتقيض تالي الثانية تماكس فيكون

الناس في تلازم
التفصلات المتصلة
الجنس كل حقيقتين
توافقا في الكم
والكيف وتوافقنا
في الطرفين أو إحدى
طرفا أحدهما
يقضي طرفي الأخرى
أو توافقنا في أحد
الطرفين وسأوى
الأخر تقيض الأخر
تلازما ونعاكسا
لأن الجمع بين جزئي
كل واحدة منهما
يستلزم الخلو عن جزئي
الأخرى وبالعكس
والإلزام الخلف وأن
توافقا في الكم
وتوافقا في الكيف
وتناقضا في أحد
الجزئين وتوافقا
في الآخر أو تلازما
فيه على التعاكس
لزم السالبة للوجبة
لاتناع مصادمة الشيء
وقيضه الثالث عنادا
حقيقيا ولا تنعكس
لجواز أن لا يصح
واحد من قضيئيه
ثالثا من

نقيض تالي الثانية لازما لمقدم الأولى فمقدم الأولى ملزوم لنقيض تالي الثانية ونقيض
تالي الثانية ملزوم لنقيض مقدمها ونقيض مقدمها ملزوم لتالي الأولى فمقدم الأولى
ملزوم لتاليها والموجبتان الجزئيتان لا يلزم من صدق شيء منهما صدق الأخرى
لأن الحيوان يستلزم الانطابق جزئيا والإنسان لا يستلزم الاحساس والإنسان يستلزم
الحيوان جزئيا والاحساس لا يستلزم الانطابق أصلا ويعلم من ذلك حال السالبتين
الجزئيتين في التلازم والسالبتين الكليتين في عدمه وتقول أيضا المتصلة الأولى تلازم
متصلة من مقدمها ولازم تاليها التعاكس ملازمة متعاكسة لما ثبت أن المتصلتين
إذا توافقا في الكم والكيف والمقدم وتلازما في التالى تلازما متعاكسا تلازما
وتعاكسا وهذه المتصلة إذا اعتبرناها مع المتصلة الثانية تكونان متصلتين لزم
مقدم الأولى نقيض تالي الثانية ونافض تالي الأولى مقدم الثانية فبرجع إلى ما مر
فيكون حكم المتصلة الأولى مع الثانية في التلازم وعدمه حكمهما بلافرق لأن حكم
أحد المتساويين مع الشيء حكم المساوي الآخر معه وإن لم ينعكس الزمان فواء
بنعكس أحدهما أو لا يستلزم الموجبة الكلية الأولى للوجبة الكلية الثانية بين ذلك البيان
من غير عكس لأن الاحساس يستلزم الاضاحك كليا والإنسان لا يستلزم الفرس أصلا
فالسالبة الجزئية الثانية مستلزمة للسالبة الجزئية الأولى بدون العكس والموجبتان الجزئيتان
لا تلازم بينهما لأن الحيوان يستلزم الإنسان جزئيا والضااحك لا يستلزم الانطابق ولا
انعكاس إذا لصاحك يستلزم اللاكاتب جزئيا والتاطق لا يستلزم الصاحل أصلا فالسالبتان
الكليتان حالهما كذلك (قوله البحث الثاني في تلازم التفصلات المحددة الجنس)
كل متصلتين حقيقتين توافقا في الكم والكيف وكان طرفا أحدهما يقضي طرفي الأخرى
أو متساويين لتبضيها أو كان أحدهما طرفي أحدهما يقضي لأحد طرفي الأخرى والآخر
متساوي لتبضي الطرف الآخر فهما اماموجبتان أو سالبتان جزئيتان أو كليتان فضرر
الأربعة في الثلاثة فحصل اثنا عشر قصا وكيف ما كان يتلازمان ويتعاكسان أما إذا
تناقضا في الطرفين فلاه متى صدق الانفصال الحقيقي بين الشئتين يصدق الانفصال
الحقيقي بين التبضيين والابجاز الجمع بينهما أوجاز انخلوهنهما لكن جواز الجمع بين
التبضيين يستلزم جواز انخلو عن العينين وجواز انخلو عن التبضيين يستلزم جواز
الجمع بين العينين فلا يكون بينهما انفصال حقيقي هف وأما إذا تساوى طرفا أحدهما
نقيض طرفي الأخرى فلاه لو لم يصدق المتصلة الأخرى لا يمكن الجمع بين جزئيهما
أو امكان انخلو عنهما واماكن الجمع بينهما يستدعي امكان انخلو عن قضيئيهما المستلزم
لامكان انخلو عن مساوييهما واماكن انخلو عنهما يجب امكان الجمع بين قضيئيهما
المستلزم لامكان الجمع بين المساويين وقد فرض بينهما انفصال حقيقي هف وأما إذا
تناقضا في أحد الطرفين ومساوي الآخر تقيض الآخر فلاه لو امكان الجمع بين جزئي

المنفصلة الاخرى لا يمكن انخلو عن تقيضها وهو يستلزم امكان انخلو عن احد
التقيضين ومساوى الآخر ولو امكن انخلو عنهما لجاز الجمع بين تقيضيهما فيحوز
الجمع بين احدهما ومساوى الآخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقى هـ وقد اشار
الى الكل بقوله والا لزم الخلف اى لا كان الجمع بين جزئى كل واحدة منهما يستلزم
انخلو عن جزئى الاخرى وبالعكس فلو لم تلازم المنفصلتان اولم يتعاكسا يلزم الخلف
وهو ان لا تكون الحقيقة حقيقة ولو ذكر ذلك بالغاه للفيد للتدب لكان اولى هذا
فى الوجبتين الكلبيتين والجزئيتين واما فى لسابطين فيحكم عكس التقيض وان توافق
حقيقتان فى الكم وتخالفتا فى الكيف وتوافقتا فى احد الجزئين وتوافقتا فى الجزء الاخر
او تلازمتا فيه تلازمتا معا كسالت السالبة الموجبة سواء كانتا كليتين او جزئيتين
من غير عكس اما للزوم فلاه اذا عايد شئ اخر هناك حقيقيا لم يعايد هو ولا ملزومه
المساوى تقيضه والازم معايد التقيض لشي واحد وانه محال اذ ذلك الشئ ان يمتنع
ارتفاع التقيضان وان اتنى اجتماع التقيضان وفيه نظرا لانه ان اريد باللعانة اللازمة
الكلية فن الدين انها ليست بلازمة وان اريد بها الجزئية لم يلزم من نتهق الشئ
اجتماع التقيضين ولا من اتخاها ارتفاعهما والاولى ان يقال متى صدق دائما اما ان يكون
(اب) او (جد) فليصدق ايس البتة اما ان لا يكون (اب) او يكون (جد) والاصل
قد يكون اما ان لا يكون (اب) او يكون (جد) ويلزمه قد يكون اذا كان (اب) فبعد
لما سترفه وقد كان بينهما انفصال كلي هـ واما عدم العكس فلاه ليس يلزم من
صناد شئ اخر هناك تقيضه اياه لجواز ان لا يعايد واحد من التقيضين ان كانا خاصا فانه
لا يعايد الاعم صدقا ولا تقيضه كذا (قوله وكل مانعى الجمع) اذا تفقت مانعنا الجمع
فى الكم والكيف ولزم كل من جزئى واحدة منهما جزأ من الاخرى اولزم جزء من
احدهما جزءا من الاخرى واحدا فى الجزء الاخر فلا يخلو اما ان يتعاكس لزوم الاجزاء
او لا يتعاكس وعلى التقديرين اما ان يكونا كليتين او جزئيتين موجبتين او سالبتين
بضرب الاربعة فى الاربعة لم يحصل ستة عشر ضربا فان لم يتعاكس للزوم لزم
الذاتية وهى ملزومة الجزء الاولى وهى لازمة الجزء ان كانتا موجبتين والاولى الذاتية
ان كانتا سالبتين اما على تقدير لزوم الجزئين فى اليجاب فلان منع الجمع بين اللزومين دائما
اوفى الجملة يستلزم منع الجمع بين اللزومين كذلك اذ لو اجتمع اللزومان لاجتمع اللزومان
قطعا وفى السلب فلان جواز الجمع بين اللزومين يقتضى جواز الجمع بين اللزومين
والالاتماع الجمع بين اللزومين من غير عكس فى كل منهما لان امتناع اجتماع اللزومين
لا يوجب امتناع اجتماع اللزومين وجواز اجتماع اللزومين لا يقتضى جواز اجتماع
اللزومين لجواز ان يكون اللزوم اعم واما على تقدير لزوم احد الجزئين والاتفاق
فى الآخر فلان منع الجمع بين الشئ واللازم يقتضى منع الجمع بين ذلك الشئ واللزوم

وكل مانعى الجمع
او مانعى انخلو توافقتا
فى الكم والكيف
ولزم كل جزء من
احدا هما جزءا من
الاخرى اولزم جزء
جزأ ووافق الاخر
الاخر لزم الاخرى
الاولى ايجابا والاولى
الاخرى سلبا فمانع
الجمع وبالعكس فمانع
انخلو وتعاكسا ان
انعكس الزوم والا
فلا لان امتناع الجمع
بين الشئ ولازم فيه
يقتضى الامتناع بينه
وبين الغير وامتناع
انخلو عن الشئ
ولزوم غيره يقتضى
امتناعه عن الغير
وان اختلفتا فى الكيف
وتوافقتا فى الجزئين
لزم السالبة موجبة
لا يمكن ارتفاع جزئى
للموجبة المانعة الجمع
وامكن اجتماع جزئى
مانعة انخلو ولا انعكس
لجواز اجتماع الشئتين
مع امكان اجتماع
تقيضيهما صدقا
وكذبا متى

فانه لو اجتمع معه لاجتمع مع لازمه هذا اذا كانتا موجبتين واما ان كانتا سالبتين فلان
جواز الجمع بين الشيء والملزوم يوجب جواز اجتماع ذلك الشيء واللازم ولا يجب
العكس في شيء منهما لجواز كون اللازم اعم وارتما كس الزوم تلازمت التفصلات
وتعاكستا اما اذا تلازمتا في الطرفين وكانتا موجبتين فلان كل واحدة منهما مستقلة
على جزئين هما لازما جزئي الاخرى ومنع الجمع بين اللازمين يوجب منع الجمع بين
اللزومين واما اذا كانتا سالبتين فلا تشمل كل منهما على جزئين هما ملزوما جزئي
الاخرى وجواز اجتماع اللزومين يقتضي جواز اجتماع اللازمين ولما عند الاتفاق
في احد الطرفين في اليجاب فلان كل واحدة منهما تشمل على جزء هو لازم جزء من
الاخرى ومنع الجمع بين الشيء واللازم يستلزم منع الجمع بين الشيء والملزوم وفي
السلب فلا تشمل كل منهما على جزء هو ملزوم جزء من الاخرى وجواز الجمع بين الشيء
وملزوم غيره يقتضي جواز الجمع بينهما والمصنف ترك بيان تلازم السوالب اما لان ادق
الذهن اليه اولاهاته على عكس النقيض وبين تلازم الموجبات بقوله لان امتناع الجمع
بين الشيء وملزوم غيره يقتضي امتناعه بينه وبين ذلك الغير وهو ظاهر فيما اذا اتفقتا
في احد الطرفين اما اذا تلازمتا فيها فليكن لتوضيحه (ابجد) موجبتين متلازمتين
في طرفين فنقول مهما صدق (اب) صدق (جد) لانهما كان بين (ب) منع الجمع و
(ب) لازم (لد) كان بين (ا) و (د) منع الجمع اذ منع الجمع بين الشيء ولازم غيره يقتضي منع الجمع
بينه وبين ذلك الغير ثم لما كان (ا) لازما (لج) وبينه وبين (د) منع الجمع كان بين
(ج) و (د) منع الجمع لتلك المقدمة بعينها فهي مستقلة ههنا مرتين بخلافها ثمة وان
كانت المنفصلتان الموصوفتان مانعتي الخلو فيه قد اضافيهما الضروب الستة عشر
فان لم ينمكس لزوم الجزء لزم لا زمة الجزء ملزومة الجزء ايصالا لان منع الخلو
عن اللزومين او عن الشيء وملزوم غيره يستلزم منع الخلو عن اللازمين او عن الشيء
والغير وبالعكس سلبا لان جواز الخلو عن اللازمين او عن الشيء ولازم غيره يقتضي
جواز الخلو عن اللازمين او عنهما من غير عكس وان انعكس اللزوم تلازمتا
وتعاكستا لا تشمل كل واحدة منهما على الملزوم في اليجاب وعلى اللازم في السلب
والكل ظاهر وتطبيق قوله وامتناع الخلو عن الشيء وملزوم غيره يقتضي امتناعه
عنه وعن الغير على برهان التلازم في القسمين على قياس مانعة الجمع وان تفقت مانعة
الجمع او مانعتا الخلو في الكم دون الكيف وتناقضتا في الطرفين لزم السالبة الموجبة
كانتا كليتين او جزئيتين من غير عكس اما بيان اللزوم في مانعة الجمع فلانه اذا كان بين
الشيئين منع الجمع جاز ارتفاعهما اذ المراد بها المعنى الاخص فلا يكون بين نقيضيهما
منع الجمع فيصدق السالبة وفي مانعة الخلو فلانه اذا امتنع الخلو عن امرين جاز
اجتماعهما فلا يمتنع الخلو عن نقيضيهما واما عدم العكس فلجواز صدق الشئيين

اختلفت في تلازم مختلفات الجنس فهما وافقت الحقيقة في ٩٢٦ في غيرها في الكم

والكيف واحد
الجزئين ولزم الجزء
الآخر منها الجزء
الآخر من مائة الجمع
واستلزمه من مائة
الخلو لزم من غير
الحقيقة ايها ايها
وهي غيرها سلبا
من غير عكس ولا ينفي
عليك لمية وكذا
لو كان الزوم في
الجزئين وغير
الحقيقيين اذا وافقتا
في الكم والكيف
وتافقتا في الجزئين
فلا زمتا وتما كستا
لان منع الجمع بين
الشيئين يقتضي منع
الخلو عن تقيضيها
وبالعكس وان توافقتا
في الكم والجزئين
وتما كستا في الكيف
لزم السالبة الموجبة
والا اقبلت الموجبة
حقيقية من غير عكس
لا مكان ارتفاع
الشيئين وارتفاع
تقيضيها وكذا
اذا توافقتا في احد
الجزئين ولزم الجز
من الموجبة الجزء
الآخر من السالبة

مع جواز صدق تقيضيها كالحيوان والايمن حتى يصدق السالبة المائة الجمع
بدون موجبها وجواز كذب الشئ مع كذب تقيضيها كالانسان والناطق فيصدق
السالبة المائة الخلو بدون موجبها قوله الثالث في تلازم المتصلات المختلفات
الجنس اذا وافقت الحقيقة مائة الجمع او مائة الخلو في الكم والكيف واحد
الجزئين ولزم الجزء الآخر من الحقيقة الجزء الآخر من مائة الجمع واستلزم الجزء
الآخر من الحقيقة الجزء الآخر من مائة الخلو زوما واستلزاما غير متما كسين فيهما
تكونان موجبتين وسالبتين كليتين وجزئيتين فهذه ثمانية فان كانتا موجبتين لزم
غير الحقيقة ايها وان كانتا سالبتين لزم الحقيقة غيرها من غير عكس اما الاول فلان
الاول فلان الموجبة الحقيقية تستل على منع الجمع والخلو من جزئها ومنع الجمع بين شي
واللازم مقتضى لمنع الجمع بين الشيء والملزوم ومنع الخلو عن الشيء والمزوم كع
الخلو عن الشيء واللازم والسالبة الحقيقية تصدق اما لجواز الجمع بين جزئيهما
او لجواز الخلو عنهما وجواز الجمع بين الشيء والمزوم موجب لجواز الجمع
بين الشيء واللازم وجواز الخلو عن الشيء واللازم موجب لجواز الخلو عن الشيء
والمزوم واما الثاني فلا محتمل كون اللازم اعم وكذلك الحكم اذا كان جزءا الحقيقية
لازمين جزئي مائة الجمع ومستلزمين جزئي مائة الخلو ولا ينفي عليك تفصيله بمد
الاحاطة بما ذكرناه وغير الحقيقة اي مائة الجمع ومائة الخلو اذا توافقتا كأكوية
وتافقتا في الطرفين وهي اربعة اقسام تلازمتا وتما كستا اما اذا كانتا موجبتين
فلان امتناع الجمع بين الشيئين دائما او في الجملة ملزوم لامتناع الخلو عن تقيضيها
كذلك فيلزم مائة الخلو مائة الجمع وبالعكس اي امتناع الخلو عن شيئين يقتضي
لامتناع الجمع بين تقيضيها فيلزم مائة الجمع مائة الخلو واما اذا كانتا
سالبتين فلان لجواز اجتماع بين شيئين ملزوم لجواز ارتفع تقيضيها وجواز ارتفع
شيئين ملزوم لجواز اجتماع تقيضيها وان توافقتا في الكم والجزئين وتما كستا في الكيف
لزم السالبة الموجبة سواء كانتا كليتين او جزئيتين لانه اذا كان بين الشيئين منع الجمع
وجب ان لا يكون بينهما منع الخلو والا اقبلت مائة الجمع حقيقة وكذلك اذا كان
بينهما منع الخلو لم يكن بينهما منع الجمع فان قلت لانه لو كان بينهما منع الخلو في الجملة
كانت حقيقة وانما يكون لولزم منع الخلو كليا فقول المراد انه لم يبق مائة الجمع مائة
الجمع ومنع الخلو الجزئي كاف في ذلك والعكس غير لازم لجواز اجتماع الشيئين مع جواز
ارتقاهما فتصدق السالبة بدون الموجبة فيهما وهكذا الحكم اذا توافقتا في الكم
واحد الجزئين ولزم الجزء الآخر من الموجبة الجزء الآخر من السالبة ان كانت
الموجبة مائة الجمع ولزم الجزء الآخر من السالبة الجزء الآخر من الموجبة ان كانت
مائة الخلو فان الموجبة مستلزمة لسالبة اما اذا كانت الموجبة مائة الجمع فلان جزءا
منها لما كان لازم الجزء من مائة الخلو وامتنع الاجتماع بينهما فبمع الجمع بين جزئي

(مائة)

ان كانت مائة الجمع وبالعكس ان كانت مائة الخلو متى

الرابع في تلازم
المتصلات والمنفصلات
والتصلة والنفصلة
الحقيقية اذنا قضنا
في احد الجزئين
وتوافقنا وتلازمتا
في الاخر لزوما
متعاكسا لزم
التصلة النفصلة
ايضا وبالعكس
سلبا لاستلزام كل
جزء من النفصلة
نقيض الاخر
ولا ينكسر لجواز
كون تالي التصلة
اعم من مقدمها
وكذا لو ناقض
مقدم التصلة احد
جزئي النفصلة ولزم
تاليها الجزء الاخر
او ناقض تاليها
احدهما او استلزم
مقدمها الاخر
او وافق مقدمها
احدهما او استلزمه
ولزم تاليها نقيض
الاخر او وافق
تاليها احدهما
ولزمه واستلزم
مقدمها نقيض الاخر
متن

مانعة انخلو فيجوز انخلو عنهما والا تقلبت مانعة الجمع حقيقة واما اذا كانت مانعة
انخلو فلان احد جزئيهما لما كان ملزوما لاحد جزئي مانعة الجمع ومنع انخلو عن الشيء
واللزوم يستلزم منع انخلو عن الشيء واللازم كان بين جزئي مانعة الجمع منع الحلو فيجوز
اجتماعهما واللازم الانقلاب والعكس غير واجب في شيء منهما لانه يجوز انخلو عن
الشيء والملزوم مع جواز الجمع يتنه وبين اللازم كالانسان والفرس لجواز ارتفاعهما
مع جواز اجتماع الانسان والحيوان اللازم لفرس فلا يلزم الوجبة المانعة الجمع
السالبة المانعة انخلو وايضا يجوز الجمع بين الشيء واللازم مع جواز انخلو عنه
وعن الملزوم كالحيوان والابيض لجواز اجتماعهما مع جواز انخلو عن الابيض
والانسان الملزوم للحيوان فلم يلزم الوجبة المانعة الحلو السالبة المانعة الجمع (قوله
رابع في تلازم المتصلات والمنفصلات) المتصلة والنفصلة الحقيقية اذ توافقنا في الكم
والكيف وتناقضنا في احد الجزئين وتوافقنا في الجزء الاخر او تلازمتا فيه تلازما
متعاكسا وهي ثمانية اوزمت المتصلة المتصلة ان كانتا موجبتين والنفصلة المتصلة
ان كانتا سالبتين من غير عكس فيهما بيان الحكم فيما اذا توافقنا في احد الجزئين اما
التلازم في الموجبتين كليتين كانتا اوجزيتين فلان الانفصال الحقيقي يحيل اجتماع الجزئين
وارتفاعهما ومتى امتنع تحقق احد الجزئين مع الآخر دلما اوفي الجملة وجب ثبوت
نقيض احدهما على تقدير الاخر كذلك او امتنع تحقق نقيض احدهما مع نقيض
الاخر وجب ثبوت عين احدهما مع نقيض الاخر ولا معنى لللازمة بين عين احدهما
ونقيض الاخرى الا ذلك فكل حقيقة تلزمها اربع متصلات اثنتان توافقا فيها
في المقدم باعتبار منع الجمع بين جزئيهما واخران في التالى باعتبار منع الحلو عنهما
وقوله لاستلزام كل جزء من النفصلة نقيض الاخرى اعادة لبعض الدعوى واما عدم
الانعكاس فلجواز كون اللازم اعم فلتصلتان الموافقتان في المقدم لانهما لا يمكن عليهما
لعدم الانفصال الحقيقي بين نقيض الاعم وعين الاخص والموافقتان في التالى لانعدام
ايضا لعدم الانفصال بين عين الاعم ونقيض الاخص وايضا لو استلزم المتصلة
النفصلة لانعكست كل متصلة على نفسها لانه حيث يكون بين نقيض المقدم والتالى
وبين نقيض التالى والمقدم انفصال حقيق فيستلزم التالى المقدم واما حكم السالبتين
الكليتين والجزئيتين تلازما وعكسا فتبين بعكس النقيض او بالحلف لانه لو لم يصدق
السالبة النفصلة على تقدير صدق السالبة المتصلة صدقت الموجبة المتصلة وهي
ملزمة للموجة المتصلة وكذلك لم تنجح الى اعطاء هذا البدان في السوالب فلما عسر
المقايسة واما اذا تلازمتا في الجزء فلا بها تساوى المتصلة الموافقة في الجزء لما تقرر
من ان كل متصلتين الموافقتين في الكم وكيف واحد الطرفين متلازمين في الطرف
الاخر تلازما متعاكسا متلازمان متعاكسان وحكم احد المتساويين مع الشيء

حكم المساوي الآخر معه وكذلك الحكم لو ناقض مقدم المتصلة احد جزئي
المتصلة ولزم تأليها الجزء الآخر من المتصلة اما ان المتصلة لازمة للمتصلة اذا
كانتا موجبتين كليتين او جزئيتين لانه متى صدقت المتصلة استلزم تقيض احد جزئيهما
اعني مقدم المتصلة عين الجزء الآخر استلزاما كلياً او جزئياً وبين الجزء الآخر
يستلزم تألي المتصلة كلياً فيستلزم مقدم المتصلة تأليها استلزاما موافقاً
للمتصلة في الحكم واما عدم وجوب العكس فلا احتمال استلزام الشيء
لازم غيره مع عدم العناد الحقيقي بين تقيض ذلك الشيء وبين ذلك القبر كالانسان
يستلزم الحيوان اللازم للفرس ولا عناد بين اللسان والفرس وكذا لو ناقض تألي
المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها الجزء الآخر من المتصلة اما لزوم
عند الإيجاب فلان مقدم المتصلة يستلزم الجزء الآخر من المتصلة والجاء الآخر
منها يستلزم تقيض احد جزئيهما اعني تألي المتصلة فقدمها يستلزم تأليها لكنه
لا يتم اذا كانت المتصلة جزئية لصيرورة كبرى الاولى جزئية حيث قد نعم لو عاكس
استلزام التقدم امكن البيان من الثالث واما عدم العكس فلجواز استلزام اللزوم
لشيء مع عدم الانفصال بين ذلك الشيء وتقيض اللازم كالانسان الملزوم للحيوان
فانه يستلزم الجسم ولا انفصال بين الاحيوان والجسم وكذا لو وافق مقدم المتصلة
احد جزئي المتصلة ولزم تأليها تقيض الجزء الآخر لان احد جزئي المتصلة اي مقدم
المتصلة ملزوم لتقيض الجزء الآخر كلياً او جزئياً وتقيض الجزء الآخر ملزوم لتألي
المتصلة واما عدم لزوم العكس فلجواز استلزام الشيء لازم تقيض غيره مع عدم
العائدة بينهما كالانسان فانه يستلزم الحيوان وهو لازم لتقيض الافرسان ولا عناد بين
الانسان والافرسان وكذا لو استلزم مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم تأليها
تقيض الجزء الآخر لان مقدم المتصلة ملزوم لاحد جزئي المتصلة واحد جزئيهما
ملزوم لتقيض الجزء الآخر وتقيض الجزء الآخر ملزوم لتألي المتصلة لكنه ايضا
انما يتم في الكليتين ولو عاكس استلزام المقدم تبين تلازم الجزئيتين من الثالث والاول
وعدم الانعكاس لجواز استلزام ملزوم شيء لازم تقيض غيره مع عدم العناد بينهما
كالانسان الملزوم للحساس يستلزم الحيوان اللازم لتقيض الافرسان ولا انفصال
بينهما وكذا لو وافق تألي المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها تقيض
الآخر فان مقدمها ملزوم لتقيض الجزء الآخر من المتصلة الملزوم لبين احد جزئيهما
اي تألي المتصلة وهو ايضا لا يتم في الجزئية وانعكاس اللزوم بين تلازمها من الثالث
وعدم العكس لاحتمال لزوم الشيء الغير مع عدم الانفصال بين ذلك الشيء وتقيض
لازم الضير كالحیوان يلزم الانسان الملزوم لتقيض الفرس ولا عناد بين الفرس
والحيوان وكذا اذا لزم تألي المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها تقيض

الجزء الآخر فان مقدمها ملزوم لتقيض الجزء الآخر من المنفصلة وهو ملزوم لاحد جزئيهما الملزوم لتالي المتصلة وتلازم الجزئيتين اما يظهر ههنا ايضا عند انكسار استلزام المقدم من الثالث والاول وعدم لزوم العكس لجواز استلزام الشيء لغيره وعدم الانفصال بين تقيض لازم ذلك الشيء وملزوم الغير كالانسان الملزوم لتقيض الفرس يستلزم الحيوان اللازم للصها ل مع عدم العناد بينهما (قوله واذا اختلفتا في الكيف) اذ اختلفت المتصلة والمنفصلة الحقيقية في الكيف واتحدتا في الكم والجزئين لزمت السالبة منهما الموجبة كليتين كانا اوجزيتين من غير عكس اما الاول فلان اللزوم بين الشئيين يقتضي عدم العناد بينهما وكذا الانفصال بينهما يقتضي عدم اللزوم بينهما لامتناع اللزوم والعناد معاً بين الشئيين ولما الثاني فلا يلزم من سلب العناد بين الشئيين تحقق اللزوم بينهما ولا من سلب اللزوم تحقق العناد لجواز ارتفاعهما كافي المجتمعين بطريق الانفي وكذا لو تناقضتا في الجزئين والقيود بهما اما ان المتصلة الموجبة تستلزم المنفصلة السالبة فلان الملازمة بين الشئيين تقتضي عدم الانفصال الحقيقي بين تقيصيهما لانه لو ثبت الانفصال الحقيقي بين تقيصيهما لامتنع اجتماع عينيها فيلزم التناقض بين اللازم والملزوم وهو محال وربما يستدل عليه بان المتصلة الموجبة تنكسر بعكس التقيض الى موجبة مركبة من تقيضي الطرفين وهي مستلزمة للسالبة المنفصلة وهذا اليم في الجزئية واما ان المنفصلة الموجبة مستلزمة للسالبة المتصلة فلان الانفصال الحقيقي بين الامرين يقتضي الانفصال الحقيقي بين تقيصيهما لما مر من ان الحقيقيين اذا توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا في الجزئين تلازمتا وتعاكستا والانفصال بين التقيضين يستلزم سلب الاتصال بينهما واما عدم العكس فيهما فلجواز عدم اللزوم بين امرين مع عدم التعاديل بين تقيصيهما وبالعكس كالفرس والانسان وتقيصيهما وكذا لو وافق مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها الجزء الآخر اما على تقدير ايجاب المتصلة فلان مقدمها اعني احد جزئي المتصلة ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الآخر من المنفصلة فيكون بين جزئيهما ملازمة فيصدق سلب الانفصال بينهما واما على تقدير ايجاب المتصلة فلان مقدمها اي مقدم المتصلة مناف لتاليها اللازم لتالي المتصلة ومنافى اللازم مناف للملزم فيكون بين جزئي المنفصلة منافاة فيصدق سلب الاتصال وعدم الانكسار فيهما لا يمكن ان لا يعاند الشيء لازم الغير مع عدم الملازمة بينهما كالانسان لا يعاند لازم الفرس وهو الحيوان مثلاً وكذا لو لم مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها الجزء الآخر منها اما استلزام المتصلة الموجبة السالبة المنفصلة فلان احد جزئي المنفصلة ملزوم لمقدم المتصلة ومقدمها ملزوم لتاليها المستلزم للجزء الآخر من المنفصلة فيكون احد جزئيهما ملزوما للجزء الآخر

واذا اختلفتا في الكيف
واتفقتا في الكم وفي
الجزئين لزمت السالبة
الموجبة لامتناع
اللزوم والعناد معاً
بين الشئيين ولا ينكسر
لجواز ارتفاعهما
وكذا لو تناقضتا
في الجزئين او وافق
مقدم المتصلة احد
جزئي المنفصلة او
لزمه واستلزم تاليها
الآخر او وافق تاليها
احدهما ولم مقدمها
الآخر متي

فلا يكون بينهما انفصال وهو لا يفتقر في الجزئية والماثية استلزامها من الثالث
على تقدير انعكاس لزوم مقدم المتصلة واما استلزام الموجبة المتصلة السالبة
المتصلة جزئيتين فليقدم استلزام احد جزئي المتصلة تالي المتصلة جزئيا لما مر آنفا
وهو يستدعي عدم استلزام لازمه اعني مقدم المتصلة تاليها وكليتين على تقدير
انعكاس لزوم المقدم فليقدم استلزام احد جزئي المتصلة تالي المتصلة كليا فلا
يستلزم التالى لازمه المساوي كذلك واما عدم وجوب الانعكاس فيهما فليجوز
عدم العادة بين ملزوم الشيء ولازم الغير مع عدم الملازمة بينهما كالاضاحك
الملزوم للانسان والحيوان اللازم للفرس وكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي
المتصلة ولزم مقدمها الجزء الاخر اما اذا كانت المتصلة موجبة فلان الجزء الاخر
من المتصلة مستلزم لمقدم المتصلة الملزوم تاليها اعني احد جزئي المتصلة فلا يكون
بينهما انفصال والبيان في الجزئية لا يتم الا اذا انعكس لزوم المقدم واما اذا كانت المتصلة
موجبة جزئية فلان الجزء الاخر من المتصلة لا يستلزم احد جزئيهما اعني تالي المتصلة
جزئيا فلا يستلزمه لازمه جزئيا وكيفية اذا انعكس لزوم المقدم فلا يلازم
تالي المتصلة كليا فلا يستلزمه لازمه المساوي وبما يوضحه استعمال طريق عكس
القيض والخالف وقد سبق التنبيه على امكان استعمالهما في امثال هذا المقام وعدم
انعكاسهما لجواز ان لا يماند شيء ملزوم وغيره مع عدم الملازمة بينهما كالاضاحك
لا يماند الفرس الذي هو ملزوم الصاهل (قوله والمتصلة ومأنفة الجمع) اذا توافقت
المتصلة ومأنفة الجمع في الكم والكيف واحد الجزئيين وناقص تالي المتصلة الجزء الاخر
من المتصلة تلازمها وتماكنا اما لزوم المتصلة المتصلة كليتين وجزئيتين فلا استلزام
عين كل من جزئيهما تقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما فيلزمها متصلتان باعتبار تعدد
الجزئيين واما العكس فلا امتناع الجمع بين مقدم المتصلة وتقيض تاليها لامتناع وجود
الملزوم بدون اللازم هذا في الموجبين واما في السالبيين فباحد الطريقين المذكورين
ولو وافق مقدم المتصلة احد جزئي مأنفة الجمع ولزم تاليها تقيض الاخر فلا يخلو اما
ان تماكس لزوم التالى اولا فان لم تماكس لزم المتصلة المتصلة ان كانتا
موجبتين وبالعكس ان كانتا سالبتين كليتين وجزئيتين اما التلازم فلا يمتنع صدقت
المتصلة استلزام احد جزئيهما اعني مقدم المتصلة تقيض الاخر المستلزم تاليها
واما عدم العكس فلا يمكن استلزام الشيء لازم تقيض الغير مع امكان الجمع بينهما
كالا انسان المستلزم للحيوان اللازم لتقيض الافرسان وان تماكس اللزوم وتماكنا
لان مقدم المتصلة اعني احد جزئي المتصلة مستلزم تاليها وتاليها ملزوم لتقيض الجزء
الاخر بحكم الانعكاس فيكون احد جزئيهما ملزوم مأنفة الجمع والبيان في الجزئية
لو استلزم مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم تاليها تقيض الاخر فان لم تماكس

والمتصلة ومأنفة الجمع
اذ توافقت في الكم
و الكيف واحد
الجزئيين ناقص تالي
المتصلة الجزء الاخر
من المتصلة تلازمها
وتماكنا استلزام
كل من جزئي المتصلة
تقيض الاخر وامتناع
الجمع بين مقدم المتصلة
وتقيض تاليها ولو
وافق مقدم المتصلة
اخذ جزئي المتصلة
او استلزامه ولزم
تاليها تقيض الاخر
او ناقص تاليها
احدهما واستلزم
مقدمها الاخر لزم
للمتصلة المتصلة
ايجابا وبالعكس سلبا
وان تماكس اللزوم
تتماكنا متى

احد الزومين لزمت المتصلة المتفضلة في الايجاب وبالعكس في الساب لان مقدم المتصلة
 ملزوم لاحد جزئي المتصلة وهو ملزوم لتقيض الجزء الاخر الملزوم لتسالي للمتصلة
 والبيان انما يتنهض في الجزئين من الثالث اذا انعكس لزوم المقدم ولا يجب الانعكاس
 لجواز استلزام ملزوم الشيء لازم تقيض التبرع امكان الجمع بينهما كالكتاب يستلزم
 الانسان والحيوان اللازم لتقيض الافرسي وان تعاكس الزومان تعاكسا لان
 احد جزئي المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة حيث قد مقدمها ملزوم لثاليها وتاليها ملزوم
 لتقيض الجزء الاخر من المتصلة فاحد جزئيها ملزوم لتقيض الجزء الاخر فيهما مع الجمع
 وانما يجيب في الجزئين من الثالث **وكذا** الحكم لوناقض تالي المتصلة احد
 جزئي المتصلة واستلزام مقدمها الاخر اما لزوم المتصلة المتفضلة اذا كانتا كليتين فلان
 مقدم المتصلة مستلزم للجزء الاخر من المتصلة وهو مستلزم لتقيض احد جزئيها
 اعني تالي المتصلة واما عدم العكس اذا ما تعاكس الزوم فليجوز استلزام ملزوم
 الشيء تقيض التبرع مع جواز الجمع بينهما كالانسان الملزوم للحيوان يستلزم تقيض
 الفرس واما العكس اذا تعاكس الزوم فلان الجزء الاخر من المتصلة ملزوم لمقدم
 المتصلة الملزوم لتقيض احد جزئيها وطريق البيان في الجزئين من الثالث وقوله
 اولزمه الضبر فيه ان عاد الى احدهما حتى يكون تقدير الكلام اولزم تاليها احد
 جزئي المتصلة واستلزم مقدمها الاخر لم يصح تلازمهما على ما ذكره وهو ظاهر
 وان عاد الى تقيض احدهما حتى يكون التقدير اولزم تاليها تقيض احدهما واستلزم
 مقدمها الاخر فهو تكرر ارقوله واستلزمه ولزم تاليها تقيض الاخر (قوله وان اختلفنا
 في الكيف وانته في الكم والجزئين) اذا اختلفت المتصلة ومانعة الجمع في الكيف وتوافقنا
 في الكم والجزئين لزمت السالبة الموجبة متصلة كانت او منفصلة كلية او جزئية لان الزوم
 بين امرين يستلزم جواز الجمع بينهما منع الجمع يستلزم صحة الانعكاس بينهما ولا عكس
 في شيء منهما لجواز ان لا يكون بين الشئين لزوم ولا هناك في الانفيين وكذا اذا تناقضنا
 في الطرفين اما استلزام الموجبة المتصلة السالبة المتفضلة فلان معنى كان بين امرين تلازم
 كان بين تقيضيهما ايضا تلازم بحكم عكس التقيض فليكن بينهما مع الجمع واليه
 اشار بقوله لان الملازمة بين تقيضي الجزئين يقتضي الملازمة بينهما لكنه انما يتم
 في الكليتين اذا الموجبة الجزئية لا تسلك بعكس التقيض واما استلزام الموجبة المتفضلة
 السالبة المتصلة فباحد الطريقين فلان نهض في الجزئين واما عدم العكس فيهما
 فليجوز الاجتماع بين امرين مع عدم الملازمة بين تقيضيهما وكذا اذا اتفقت في الكم
 دون الكيف ووافق مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم تاليها الاخر
 لان مقدم المتصلة وهو احد جزئي المتصلة ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الاخر
 فلا يكون بينهما منع الجمع وعدم الانعكاس لجواز الجمع بين الشيء ولازم التبرع عدم
 الملازمة بينهما كالبيض والحيوان اللازم للانسان وكذا اذا لم مقدم المتصلة احد

وان اختلفنا بالكيف
 وتوافقنا في الكم وفي
 الجزئين او تناقضنا
 فيهما لزمت السالبة
 الموجبة من غير عكس
 لان الملازمة بين
 تقيضي الجزئين
 يقتضي الملازمة
 بينهما المتأقية للعناد
 وكذا اذا توافق مقدم
 المتصلة احد جزئي
 المتصلة اولزمه
 واستلزم تاليها الاخر
 او وافق تاليها
 احدهما واستلزمه
 ولزم مقدمها الاخر
 وكذا اذا ناقض
 مقدمها احدهما
 اولزم تقيضه
 واستلزم تاليها تقيض
 الاخر او ناقض
 تاليها احدهما
 او استلزم تقيضه
 ولزم مقدمها تقيض
 الاخر من

والتصلة ومأنفة اخلو اذا توافقا في الكم ٢٤٢ والكيف واحد الجزئين ونافض مقد

التصلة الجزء الآخر
من التفصلة تلازمنا
وتما كستا لاستلزام
تقيض كل من جزئي
التفصلة عين الآخر
وامتناع اخلو عن
تقيض مقدم التصلة
وعين تاليها واذ توافقا
في الكم والكيف
ونافض مقدم التصلة
احد جزئي التفصلة
او استلزم تقيضه
ولزم تاليها الآخر
لو وافق تاليها
احدهما اولزمه
واستلزم مقدمها
تقيض الآخر لزمت
التصلة التفصلة
ايضا وبالعكس ملبا
ولن اختلفا في الكيف
وتوافقا في الكم
وفي الجزئين
اوتوافقنا فيهما
لزم السالبة الموجبة
من غير عكس لان
الملازمة بين تقيض
الجزئين لاستلزام
تقيض كل من جزئي
التفصلة عين الآخر
وامتناع اخلو عن
تقيض مقدم التصلة
وعين تاليها واذ توافقا

جزئي التفصلة واستلزم تاليها الآخر لان احد جزئي التفصلة ملزوم مقدم التصلة
الملزوم لتاليها الملزوم للجزء الآخر من التفصلة ولاخفاء في ان البيان في الجزئين انما يتم
من الثالث عند انعكاس لزوم المقدم وعدم وجوب العكس لامكان الجمع بين ملزوم
الشيء ولزوم الغير وعدم الملازمة بينهما كالمندى الملزوم للاسود والحيوان الملزوم
للانسان وكذا لو وافق تالي التصلة احد جزئي التفصلة ولزم مقدمها الجزء
الآخر لان الجزء الآخر من التفصلة ملزوم مقدم التصلة الملزوم لتاليها اعني احد
جزئي التفصلة وتلازم الجزئين بدين من الثالث عند انعكاس الزوم وعدم
العكس لامكان الجمع بين الشيء وملزوم الغير وعدم الملازمة بينهما كما تقدم وقوله
او استلزمه تكرار للمكرر من قوله اولزمه واستلزم تاليها الآخر وكذا اذا ناقض
مقدمها احد جزئي التفصلة واسلم تاليها تقيض الآخر لان تقيض احد جزئي التفصلة
وهو مقدم التصلة ملزوم لتاليها الملزوم لتقيض الجزء الآخر فلا يكون بين عينيها
منع الجمع للمكرر وعدم انعكاس لامكان اجتماع امرين وعدم ملازمة ملزوم تقيض
احدهما لتقيض الآخر كالايض والحيوان فان الجماد وهو ملزوم للحيوان لا يستلزم
تقيض الايض وكذا لو لم مقدم التصلة تقيض احد جزئي التفصلة واستلزم
تاليها تقيض الآخر لان تقيض احد جزئي التفصلة ملزوم مقدم التصلة الملزوم لتاليها
الملزوم لتقيض الجزء الآخر وهو لا يطرده في الجزئين فدين بالثالث اذا انعكس الزوم
وعدم العكس لجواز الجمع بين شيئين وعدم ملازمة ملزوم تقيض احدهما للآخر
تقيض الآخر كالايض والانسان فان الحجر وهو ملزوم للانسان لا يلزم تقيض
الملون للآخر وللبيض وكذا لو ناقض تالي التصلة احد جزئي التفصلة ولزم مقدمها
تقيض الآخر لان تقيض الجزء الآخر ملزوم مقدم التصلة الملزوم لتقيض احد جزئي
التفصلة والبيان في الجزئين يتوقف على انعكاس الزوم وعدم العكس لامكان
اجتماع امرين مع عدم ملازمة لازم تقيض احدهما لتقيض الآخر كالايض والانسان
فان الحيوان الملزوم لتقيض الانسان لا يلزم تقيض الايض وقوله او استلزمه تقيضه
تكرار لما سبق من قوله اولزم تقيضه واستلزم تاليها تقيض الآخر (قوله والتصلة
ومأنفة اخلو) متى توافقا التصلة ومأنفة اخلو في الكم والكيف واحد الجزئين
ونافض مقدم التصلة الجزء الآخر من التفصلة تلازمنا وتما كستا اما التلازم فانه
اذا كان بين الشئين منع اخلو تكون تقيض احدهما مستلزما لآخر والاجزاء
ان يصدق تقيض احدهما بدون الآخر فلا يكون بينهما منع اخلو واما العكس فانه
اذا كان بين الشئين ملازمة يكون بين تقيض الملزوم وعين لازم منع اخلو والاجزاء
ارتفاعها فيمكن وجود الملزوم بدون اللازم وهو محال وهو طام في الكليتين
والجزئيتين اذا كانتا موجبتين فقولنا لاستلزام تقيض كل من جزئي التفصلة عين

في الكم والكيف ونافض مقدم التصلة احد جزئي التفصلة او استلزم تقيضه ٣ (الآخر)

٣ ولزم تأليها الآخر
او وافق تأليها
احدهما اولزمه
واستلزم مقدمها
تقبض الآخر لزمت
المتصلة المتصلة
ايجاباً وبالعكس سلباً
من

الآخر لتعادل استلزام المتصلة المتصلة وقوله وامتناع الحلوين بقبض المقدم وهين
التالي لتعادل استلزام المتصلة المتصلة لكنه اامة الدعوى ببسارة اخرى واذا توافقنا
في الكم والكيف ونافض مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم تأليها الآخر لزمت
المتصلة المتصلة ايجاباً وبالعكس سلباً فكما صدقت المتصلة الموجبة صدقت المتصلة
للموجبة كليتين كانتا اوجزيتين لانه اذا كان بين الامرين منع الخلو يكون نقبض احدهما
وهو مقدم المتصلة مستلزم ما لعين الآخر وهو ملزوم لتالي المتصلة ولا ينكس لجواز
استلزام نقبض الشيء لللازم الغير مع امكان الخلو بينهما كالاحيوان يستلزم للانسان
ويمكن الخلو عن الحيوان والفرس المستلزم للانسان هذا ان لم ينكس الزوم اما اذا
انعكس ظهر التماكس لان مقدم المتصلة يستلزم احد جزئي المتصلة فيكون بينه وبين
نقبض المقدم اعني الجزء الاخر من المتصلة منع الخلو وهكذا لو استلزم مقدم المتصلة
نقبض احد جزئي المتصلة ولزم تأليها الآخر اما تلازم الموجبتين الكليتين فلان
مقدم المتصلة المستلزم لنقبض احد جزئي المتصلة وهو ملزوم لعين
الجزء الآخر للزوم لتالي المتصلة وتلازم الجزئيتين يبين من الثالث عند انعكاس
استلزام المقدم واما عدم العكس ان لم ينكس احد الزومين فليجوز استلزام
ملزوم نقبض الشيء لللازم الغير وجواز الخلو بينهما كحال الانسان للزوم
لنقبض الاحيوان يستلزم الجسم اللازم للفرس ويجوز الخلو عن الاحيوان
والفرس وان انعكس الزومان فالتماكس لازم اما في الكليتين فلان نقبض احد جزئي
المتصلة يستلزم مقدم المتصلة الملزوم تأليها الملزوم للجزء الاخر فيكون بين
الجزئيتين منع الخلو واما في الجزئيتين فالثالث وهكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي
المتصلة واستلزم مقدمها نقبض الجزء الاخر في صدقت المتصلة الموجبة صدقت
المتصلة لان مقدم المتصلة ملزوم لنقبض الجزء الاخر من المتصلة ونقبضه ملزوم
لاحد جزئيهما اعني تالي المتصلة وتلازم الجزئيتين انما يظهر من الثالث اذا تماكس
استلزام المقدم ولا ينكس ان لم تماكس الاستلزام لجواز استلزام ملزوم نقبض الشيء
لغير وجواز الخلو بينهما كالانسان للزوم لنقبض الاحيوان يستلزم انما طمع مع
امكان الخلو عنهما وارتماكس الاستلزام يبين الانعكاس لان نقبض الجزء الاخر
من المتصلة يستلزم مقدم المتصلة الملزوم تأليها اعني احد جزئيهما هذا في الكليتين
واما في الجزئيتين فمن الثالث وقوله اولزمه واستلزم مقدمها نقبض الجزء الاخر
فهو تكرار لما اذا استلزم مقدم المتصلة نقبض احد جزئي المتصلة ولزم تأليها
الاخر من غير فرق (قوله واذا اختلفا في الكيف) المتصلة وماتمة الخلو اذا اختلفنا
في الكيف واتفقتا في الكم والجزئيين لزمت السالبة منهما الموجبة فان الزوم بين
امرين كلياً اوجزياً يستلزم جواز الخلو عنهما كذلك والا استلزم نقبض اللازم

واذا اختلفا في الكيف
واتفقتا في الكم
وفي الجزئيين واتفقتا
فيهما لزمت السالبة
الموجبة من غير
عكس وكذا لو كانتا
على النحاء المذكورة
في مائة الجمع ولا يخفى
عليك ايسته والتعاكس
عند تعاكس الزوم

حين الملزوم وهو محال ومنع الخلو بين الامرين يستلزم سلب الملازمة بينهما لان
 نقيض كل واحد مستلزم لآخر فلا يلزمه بل بيان التلازم الاول كاف لان اللازم
 الثاني يثبت بطريق عكس النقيض على ما نبهناك عليه مرارا ولا ينعكس شيء منهما
 لجواز ارتفاع امرين لاملازمة بينهما كشر يك الباري والحلا، وكذا لو تناقضنا
 في الجزئين والقيود بمحالها لان منع الخلو بين الشئين يستلزم منع الجمع بين النقيضين
 فلا يكون بينهما ملازمة وعدم العكس لجواز الخلو عن امرين مع عدم الملازمة بين
 نقيضيهما وكذا لو كانتا على الانحاء المذكورة في مائة الجمع في فصل الاختلاف وهي
 ستة فلو اتفقتا في الحكم دون الكيف ووافق مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة
 واستلزم تاليها الاخر لزممت السالبة الموجبة لان مقدم المتصلة اي احد جزئي للمتصلة
 ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الاخر فلا يكون بينهما منع الخلو ولا ينعكس لانهما
 انخلو عن الشيء ولازم الغير وعدم الملازمة بينهما كالانسان والفرس المزوم
 لا صاهل اولزم مقدمها احد جزئيهما واستلزم تاليها الاخر لان احد جزئي المتصلة
 ملزوم لمقدم المتصلة وهو ملزوم كلياً لتاليها الملزوم للجزء الاخر وعدم الانعكاس
 لاحتمال ارتفاع ملزوم الشيء ولازم الغير وعدم استلزامه اليه كالصاهل المزوم
 للفرس والحيوان اللازم للانسان اووافق تاليها احد جزئيهما ولزم مقدمها الاخر
 لان الجزء الاخر ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم كلياً لتاليها وهو احد جزئيهما وعدم
 العكس لجواز الخلو عن الشيء وملزوم الغير مع عدم لزومه اليه وكذا اذا ناقض
 مقدمها احد جزئيهما واستلزم تاليها نقيض الاخر لان مقدمها هو نقيض احد جزئي
 مائة انخلو ملزوم لتاليها الملزوم لنقيض الجزء الاخر فيحوز الخلو عن الجزئين وعدم
 الانعكاس لجواز انتفاء استلزام نقيض الشيء للملزم نقيض الاخر مع امكان الخلو
 عنهما فان الانسان لا يستلزم الفرس الملزوم لنقيض اللاحيان وجسواز انخلو
 متحقق عن الانسان واللاحيان اولزم مقدمها نقيض احد جزئيهما واستلزم تاليها
 نقيض الاخر لان نقيض احد جزئيهما ملزوم لمقدمها الملزوم كلياً لتاليها الملزوم
 لنقيض الاخر وعدم العكس لاحتمال انتفاء استلزام لازم نقيض الشيء للملزم نقيض
 الاخر مع ارتفاعهما فان الناطق اللازم لنقيض الانسان لا يستلزم الفرس الملزوم
 لنقيض اللاحيان ويمكن ارتفاع الانسان واللاحيان او تناقض تاليها احدهما ولزم
 مقدمها نقيض الاخر لان نقيض الاخر ملزوم لمقدمها الملزوم لتاليها نقيض
 احدهما وانتفاء الانعكاس لجواز عدم استلزام لازم نقيض الشيء لنقيض الاخر
 وامكان الخلو عنهما فان الانسان اللازم لنقيض الحيوان لا يستلزم نقيض الفرس مع
 جواز ارتفاعهما فقد ظهر ان تلازمات مائة الجمع وتلازمات مائة الخلو مع المتصلة
 لم تختلف في البرهان كثير اختلاف ولهذا قال ولا يخفى عليك لمية اى لمية كل واحد

الخامس في تمامه للتصللات والمنفصلات بسيطة ومختلطة وكل قضيتين تلازمتا وتماكستا عائد تقيض كل منهما عين
 الاخرى صدقا وكذبا وان لم تماكستا عائد تقيض المرومة عين اللازمة كذا وتقيض اللازمة عين المرومة صدقا
 * خاتمة * قد تغير الشرطيات عن اوضاعها اللفظية فتسمى مخرفة كقولنا لا يكون (اب وجد) وهي في قوة
 عند الجميع بن (اب وجد) وقوة ملازمة * ٢٢٥ * لتقيض (جد) (لاب) ولو بدل الواو باو بدل على

عند الخلو وملازمة
 (جد) لعين (ب)
 وكذلك اذا بدل
 بعني والاعم الدلالة
 على السور الكلبي
 وقولنا يكون (جد)
 ولا يكون (ب) بدل
 على الاتصال الجارى
 بين المذكورين وقد
 تلحق الجملة هيئات
 تفيد زانة احكام
 كالالف واللام تدخل
 على الموضوع فيفيد
 العموم او العهد او
 على المحمول فيفيد
 المحصر لكن يجب
 ذكر الابطال
 ثلاثا يشتر بالقييد
 وتقدم الخبر على
 المبدأ ودخول انما
 في القضية وتكرير
 الرابطة في الفارسية
 كقولنا (زيد ستك
 ديرا ست) يفيد
 المحصر واقترا حروف
 السلب بالموضوع
 وحرف الاستثناء

من تلازمات مانعة الخلو في فصل الاتفاق والاختلاف وكذا لا يخفى التعاكس في فصل
 الاتفاق عند تعاكس الزوم على ما ينافي هذا بيان تلازمات المتصللات والمنفصلات
 على وجه كلي منطقي سهل حفظه * ويقادر الى الاذهان ضبطه * وقد اعتقد
 المتأخرون من المنطقيين ان اكثرها غير تام لا اعتمادهم على منع التعديل ونحوه
 استلزام الشيء للتقيض حتى لم يتبعوا عن الاتصال والانفصال معا بين شيئين
 وزعموا ان الفرق من الاقصى من ايرادها تحريم الاذهان وان يحصل لهما ملكة
 استحضار التضام واستخراج لوازمها البعيدة والقريبة وانت واقف بما سلفنا لك على
 ما يزيد تلك الالهام * ويحضر عن وجه الحق التام * فلان تلك الالهام او قال بل
 حقيق المقال * ثم اتم واستتم (قوله البحث الخامس في تمامه للتصللات والمنفصلات)
 واذا قد فرغ من تلازم الشرطيات شرع في تمامها بسيطة اى متصلة او منفصلة
 ومختلطة اى متصلة ومنفصلة والضابط فيه ان كل قضيتين تلازمتا وتماكستا
 عائد تقيض كل منهما عين الاخر صدقا وكذبا والالزام صدق الزوم بدون الالزام
 وهو محال فيكون بينهما انفصال حقيقي وان لم تماكستا عائد تقيض القضية المرومة
 عين القضية اللازمة في الزكذب دون الصدق بلجواز صدق الالزام بدون المرومة
 فيبينهما منع الخلو وعائد تقيض القضية اللازمة عين القضية المرومة في الصدق
 دون الكذب لجواز ارتفاع تقيض الالزام وعين الزوم فيبينهما منع الخلو (قوله
 خاتمة قد تغير الشرطيات) هذه مباحث لطيفة ختم الباب بها اقتداء بصاحب
 الكشف وهي زوائد ليس للفن اليها افتقار القول في تعريف القضية ربما تستعمل
 الشرطيات مغيرة عن اوضاعها الطبيعية اللفظية وتسمى مخرفة كما يذكر قضية
 متفية وتردف بقضية موجهة مثلا قولنا لا يكون (اب وجد) وهي في قوة مانعة
 الجميع اذ معناه لا يكون (اب) متحققا ونهتق (جد) فيكون بين تحقق (اب)
 ونحقق (جد) منافاة وهي منع الجميع ويدل ايضا على استلزام (اب) لتقيض
 (جد) لان منع الجميع بين الشيئين يقتضى استلزام كل واحد تقيض الآخر الا ان هذا
 الاستلزام يتفهم منه اظهر ولو بدل الواو باو قليل لا يكون (ب) او (جد) دل
 على منع الخلو لان معناه اماليس (اب او جد) فيكون بين تقيض (اب) وعين

بالمحمول يفيد مساواتهما في العموم او المفهوم والاعم فانه لا اتصال يفيد حقيقة المقدم لكن سلبه يفيد سلب
 البروم فقط فلم يتقابل سلبه واجبه وقد يضاف في القضية اذا كان محمولها نسبة الى محصلة كقولنا كل ملك على
 السرير وكل ولد على الخائض وكل شيخا فاذا علم ان المحمول هو النسبة زالت النسبة قال الكشي يقول لا شيء من الجسم ؟
 في الزندو بعض الساب كان شيئا فاذا علم ان المحمول هو النسبة زالت النسبة قال الكشي يقول لا شيء من الجسم ؟

ثم يمتد في الجهات الى غير النهاية مع كذب عكسه وحله بان السلوب عن الجسم هو الانهائية لصدق الامداد عليه
وهكسه صادق وهو لاشي مما لانهائية الجسم وهو صديف ﴿ ٢٤٦ ﴾ لان المجموع سلوب ايضا لاشناع

نجه عليه نفسه ان
القضية اذا اخذت
تحقيقية متصادقها
وان اخذت خارجية
صدق عكسها
من

الباب الثاني في القياس
وفيه فصول الفصل
الاول في رسمه وهو
قول المؤلف من قضايا
متى سلت لم عنه
لذاته قول آخر قولنا
لزم عنه اي من القول
للمؤلف وقولنا لذاته
اي لا يكون لزوم
بواسطة مقدمة
اجتبية او في قوة
الذكر والاول
كقولنا (ا) مساو
(ب) و(ب) مساو
(ج) فانه يلزم منه
(ا) مساو (ج) بواسطة
قولنا كل مساو (ب)
مساو لكل ما يساويه
(ب) فانه اذا قمنا الى
الاول اتبع (ا) مساو
لكل ما يساويه (ب)
و يلزم كل ما يساويه
(ب) (ب) مساو له
فاذا قلنا (ب) مساو
(ج) لزم (ج) يساويه

(جد) منع الخلو وهو قبل التعريف عن صيغة الانفصال فيكون عين (اب)
مستلزما (جد) لان منع الخلو بين امرين يقتضي ملازمة احدهما لتقبض الآخر
وفي بعض النسخ دل على العناد لخلو وملازمة (جد) لتقبض (اب) وهو لا يستقيم
الا اذا عطف (جد) على (اب) حتى يكون معناه اما ليس (ب) او ليس (جد)
اي لا يكون الانشاء احدهما فقط فلا يمكن ان يقع احدهما فيكون منع الخلو بين العينين
وحيث يكون تقبض (اب) مستلزما (جد) ولكن ذلك اتباع قضية سالية لقضية سالية
والكلام في اتباع قضية موجبة وكذا اذا بدل بعني او الاقليل لا يكون (اب) حتى يكون
(جد) او الاذا كان (جد) فانه يتقدم منه ان يمتد (اب) متوقف على (جد)
فهو في قوة استلزام (اب) مع الدلالة على كلية الاستلزام فيكون بين تقبض
(اب) وعين (جد) منع الخلو ولو قدم الايجاب على السلب كما يقال يكون (جد)
ولا يكون (اب) دل على اتصال جرئ بين الجزئين المذكورين وهما (جد)
وليس (اب) ومصدق هذه الدطوى فهم تلك المسألة في لغة العرب عند اطلاق
الصيغ المذكورة الثاني في الهيئات القضيية التي تقيد امورا زائدة على مفهوم
القضية فتدخل القضايا باهيات ولو احق تقيد بها زيادة احكام كالالف واللام
بدخل على الموضوع فتارة يغيب العموم كقولنا الانسان في خسر و اخرى يغيب
العهد اذا كان بين التكلم والمخاطب معهود كقولنا الرجل عالم او على المحمول فيدل
على المحصر كقولنا زيد العالم فانه يدل على حصر العالم في زيد لكن يجب ذكر
الرابعة فيقال زيد هو العالم فلا يوجب بالتركيب التقيدى وتقديم الخبر على البدأ
كقولنا نجي اما ود خول اما في القضية كقولنا اما العالم زيد وتكرار الرابطة
في الفاسدية كقولنا (زيد است كهدير است) يغيب حصر الخبر في البدأ واقران
حرف السلب بالوضع حرف الاستثناء بالمحمول يغيب مساو اتها اي الموضوع
والمحمول اما في العموم كقولنا ما الانسان الا الناطق واما في المفهوم كقولنا ما الانسان
الا الحيوان الناطق ولما يغيب الاتصال وحقيقة القدم فيلزم حقيقة التالى فاذا قلنا لما
كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا دل على اتصال وجود النهار بطولوع
الشمس وحقيقة طلوع الشمس لكن سلب لما لا يفيد الا سلب لزوم فاذا قلنا ليس لما
كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا دل على سلب الملازمة بينهما فقط فلا تكون
ايجاب لما وعده متقابلين لعدم ورود السلب على مفهوم الايجاب ولجواز صدق
الملازمة مع كذب الملازم وحيث يكتب ايجاب لما لكذب الملازم وسيله ايضا لصدق
الملازمة فلا يكون بينهما تقابل الثالث في الاطايظ القضيية فديقع الفلظ في القضية

(ب) ويصبر صرى كقولنا وكل ما يساويه (ب) مساو له ويتبع (ج) مساو له ويلزمه (ا) (اذا)
يساو (ج) ومن الناس من جعل تلك المقدمة قولنا مساو اليساوى مساو وانت تعلم انه مع هذه المقدمة لا يتبع

بأذا ت ولا ينكر
 الوسط والثاني كقولنا
 جزء الجوهر يوجب
 ارتفاعه ارتفاع
 الجوهر وما ليس
 بجوهر لا يوجب
 ارتفاعه ارتفاع
 الجوهر فإنه يلزمه
 جزء الجوهر جوهر
 بواسطة عكس التقيض
 وهو قولنا ما يوجب
 ارتفاعه ارتفاع
 الجوهر جوهر
 ويشترط في ذلك تغيير
 حدود القياس بثلاث
 يخرج البيان بالعكس
 المستوى وقولنا قول
 آخر أي ينسأير كلا
 من المقدمتين والمقدمة
 في قولنا ان كان (ب)
 فيج (د) لكن (ب) فيج
 (د) ليست (ج) بل
 لزومه (لا ب) وفي
 قولنا كل (ج) وكل
 (ب) فكل (ج)
 ليست (ج) بل هو
 بوصف تألفه مع الآخر
 والقياس منه مغول
 وهو القول المغول
 المؤلف في العقل تأليفا
 يؤدي فيه الى التصديق
 لشيء آخر ومنه مجموع
 وهو ما ذكرناه متى

إذا كان محمولها نسبة امر الى محصل والمراد بالمحمول ههنا المحمول بالاشتقاق والمحصل
 ما لا يكون نسبة بل يكون له معنى مستقل كقولنا كل ملك على السرير فالنسبة وهي حصول
 الملك على السرير محمولة بالاشتقاق والمحمول بالمواطأة الحاصل والمحصل على السرير
 وكذلك في قولنا كل وند في الحائط وكل شيخ كان شابا فيظن ان المحمول الامر المحصل
 فيقال في عكسها بعض السرير على الملك وبعض الحائط في الوند وبعض الشاب
 كان شيخا فيقع اللفظ وإذا حقق الحاصل وعلم ان المحمول هو النسبة زالت الشبهة
 لان عكسها حينئذ بعض ما هو على السرير ملك وبعض ما هو في الحائط وند
 وبعض من كان شابا شيخ قال الكشي بما يلفظ في عكسه قولنا لاشي من الجسم يمتد
 في الجهات الى غير النهاية فيقال في عكسه لاشي من الممتد في الجهات الى غير النهاية
 جسم وهو كاذب لان كل ممتد في الجهات الى غير النهاية جسم وحده بان المحمول
 في القضية وهو الممتد في الجهات الى غير النهاية متشكك على امرين احدهما الممتد
 في الجهات وتأنيهما الا نهائية فان اخذ المحمول الممتد في الجهات متنا صدق
 الاصل ضرورية ثبوته لكل جسم واتما السلوب عنه هو لا نهائية فقط وان اخذ
 الا نهائية متنا كذب العكس فإنه يصدق قولنا لاشي من غير المتناهي جسم وهو ضعيف
 لان المجموع له مفهوم وكل مفهوم اذا نسبت الى آخر فاما ان يصدق عليه بالايجاب
 او السلب لكن الايجاب ثم تمتع فيصدق السلب ولانه اذا كان الا نهائية مسلوقة يكون
 الممتد في الجهات الى غير النهاية مسلوقة ايضا لان الجزء ما كان مسلوقة عن شيء كان المجموع
 مسلوقة عنه ايضا بالضرورة وحده ان الاصل ان اعتبر بحسب الحقيقة متنا صدقه فان
 بعض ما لو دخل في الوجود كان جسما فهو بحيث لو وجد كان ممتدا في الجهات الى غير
 النهاية فان البرهان ما دل على تهاى الاجسام الموجودة في الخارج واما على
 تهاى الاجسام المقدرة فلا وان اعتبر بحسب الخارج متنا كذب العكس فان السالبة
 انما رجوة تصديق بانتهاء الموضوع في الخارج والممتد في الخارج الى غير النهاية ليس
 بوجود في الخارج (قوله الباب الثاني في القياس وفيه فصول) قد علمت ان نظر
 المنطقي في الموصل الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وقد فرغ عنه واما في نفسه
 وهو باب الحجة المقصود بأذا ت ودان ان نشرع فيه والاحتجاج اما بالكلية على
 الجزئي او الكلّي وهو القياس او بالجزئي على الجزئي وهو التمثيل او على الكلّي
 وهو الاستقراء ولما كان العمدة في الاحتجاج هو القياس قدم على غيره وعرفه بانه
 قول مؤلف من قضايا متي سلمت لزومه لذه قول آخر فاقول جنس بعيد يقال
 بالاشتراك على المفقوظ وعلى المفهوم العقلي والمراد ههنا اللفظ المركب لما عديم
 ويتأخر من ان القياس المجموع ما ذكره فان قلت لو اريد بالقول اللفظ لم يصح
 قوله لزومه لذه قول آخر اذا تلفظ بالقد مات لا يستلزم التلفظ بالنتيجة فنقول

القول واللفظ المركب ما قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو لا يكون قولاً
 الا اذا دل على معناه فيكون القول المعقول لازماً للمسموع والنتيجة لازمة لاقول
 المعقول فتكون لازماً لاقول المسموع وعلى هذا يكون المراد بقول اللازم المعقول
 لا المسموع فان التناظر بالتقدمات يستلزم تعذر معانيها وتعذر معانيها يستلزم
 تعذر النتيجة لا التناظر بها وذكر المؤلف مستدركه والا لكان حاصله ان القياس
 لفظ مركب مؤلف وظاهر انه نكرار لا طائل تحته وقوله من قضايا باء اول الحملات
 والشرطيات واحترز به عن القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقضها
 فانها قول مؤلف لكن لا من القضايا بل من المفردات لا يقال لو عني بالقضايا ما هي
 بالقوة دخلت القضية الشرطية ولو عني ما هي بالفعل خرج القياس الشرعي وايضا
 ههنا مقاييس هي قضايا مفردة كقولنا فلان متفلس فهو حسي ولما كانت النسخ طائفة
 فالتفاهار موجود لا نأقول للمعنى ما هي بالقوة والقضية الشرطية تخرج بقوله من
 سلت فان اجزاءها لا تحتمل التسليم لوجود المنافع اعني ادوات الشرط والمناد
 او المعنى بالقضية ما يتضمن تصديقا او تنقيلا فتخرج الشرطية بها والقياس الاول
 لا يتم الا بقدمه محذوفة وهي قولنا كل متفلس فهو حسي والثاني مستعمل على مقدمتين
 الاتصال ووضع المقدم لدلالة لما عليهما لكن يرد عليه القضية المركبة المستلزمة
 بعكسها والمراد بالقضايا ما فوق قضية واحدة ليتناول المؤلف من قضيتين وهو القياس
 البسيط والمؤلف من اكثر وهو القياس المركب ولم يقل من مقدمات والازم الدور
 وقوله متى سلت ليس يعني به كونها مسئلة في نفسها بل انها وان كانت كاذبة منكوبة هي
 بحيث لو سلت لزمت منها غير ما دخلت فيه فان القياس من حيث انه قياس انما يجب ان يؤخذ
 بحيث يشمل البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والسعري والجدلي والخطابي
 والسوفسطائي لا يجب ان تكون مقدماتها حقة في نفسها بل يكون بحيث لو سلت لزمت منها
 ما يلزم واما القياس الشرعي فانه وان لم يحاول التصديق بل التخيل لكن يظهر رادة
 التصديق ويستعمل مقدماته على انها مسئلة فاذ قال فلان فلا نقر لانحسن فهو يقبس هكذا فلان
 حسن وكل حسن فهو قر فلان قر او قال العمل مرة وكل مرة نجس فاعمل نجس فهو
 قول اذ اسلم فيه لم عنه قول آخر لكن السامع لا يعتقد هذا لزوم وان كان يظهر انه
 يريد محقق تخيل به فيرغب او يفر وقوله لازم منه يخرج التمثيل والاستدلال فان مقدماتها
 اذا سلت لا يلزم عنها شيء لا يمكن تخلف مدلوليهما عنهم ويخرج ايضا ما يصدق
 القول الاخر معه بحسب خصوص المسألة كقولنا لاشي من الانسان يفرس وكل
 فرس صهال فانه يصدق لاشي من الانسان بصهال لكن لان المادة مادة المساواة
 لانه تأليف من صفري سالية وكبرى موجبة وية اول القياس الكامل وغير الكامل
 لان اللزوم اعم من البين وغيره وانما ذكر الضمير ليرجع الى القول المؤقف ولم يؤنه

ليعود الى النص يا لان القول الآخر لا يلزم من المقدمات كيف ما كانت بل يلزم عنها
ومن التأليف فنبه بذلك على ان للصورة دخلا في الانتاج ككلامه وقوله لذا انه يعنى
به ان يكون اللزم لذات القول المؤلف اى لا يكون بواسطة مقدمة غريبة اما غير
لازمة لاحدى المقدمتين وهى الاجنبية او لازمة لاحديهما وهى فى قوة المذكورة
والاول كما فى قياس المساواة فاما اذا قلنا (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) (لج)
يلزم منه (ا) مساو (لج) لكن لا لذات هذا التأليف والالكان متبادلا وليس
كذلك كما فى المباشرة او النصفية بل بواسطة قول كل مساو (لب) فهو مساو لكل ما يساويه
(ب) فانه اذا انضم الى المقدمة الاولى انج (ا) مساو لكل ما يساويه (ب)
ويلزمه كل ما يساويه (ب) (فا) مساو له والمقدمة الثانية يلزمها (ج) يساويه (ب) واذا
جعلت صغرى لقولنا كل ما يساويه (ب) (فا) مساو له انج (ج) مساو له ويلزمه
(ا) مساو (لج) وهو المطلوب فقد بان ان هذا اللزوم بواسطة تلك المقدمة وهى غير
لازمة لاحدى المقدمتين فتكون اجنبية فحيث لم تصدق لم تستلزم شيئا كما فى النصفية
وحيث تصدق استلزمنا كما فى قياس المساواة واللزومية وهذا فيه نظر لانه وضع فى
تلك المقدمة ان شيئا مامساو (لب) وان (ب) مساو لآخر ثم حكم حكما كلياً بالمساواة
بين ما يساوى (ب) وبين ما يساويه (ب) بمجرد الوضعين فان كانا كافيين فى الحكم
الكلى فبان يكفيا فى صورة واحدة بطريق الاولى وايضا لقرومات المتبصرة فى هذا
البيان كلها هذا ان اذ لافرق بين اللزوم واللازم الا فى اللفظ وقد جعل صاحب
الكشف تلك المقدمة قولنا كل مساو (لب) فهو مساو لكل مساويه (ب) حتى اذا
انضم الى المقدمة الاولى انج (ا) مساو لكل ما يساويه (ب) ويلزمه كل ما يساويه
(ب) فهو مساو (لا) لان المساواة انما تنهتق من الجانبين والمقدمة الثانية يلزمها
(ج) مساو (لب) فيتطعم منهما قياس منج لقولنا (ج) مساو (لا) ويلزمه
(ا) مساو (لج) وعلى ذلك وهذا الايكفى تبث المقدمة فى الاستلزام بل لابد فيه
منها ومن مقدمة اخرى هى نتيجة القياس الاول ومقدّمات اخرى تنفذ اى تفصل
من انعكاس قضية المساواة ومن الناس من جعل تبث المقدمة قولنا كل مساوى
للساوى مساو فان المقدمتين المذكورتين تتجهان (ا) مساو لمساوى (ج) فاذا
ضممنها الى تلك المقدمة اتجهتا (ا) مساو (لج) قال المصنف وانت تعلم ان قياس
المساواة مع تلك المقدمة لا ينتج بالذات لعدم تكرر الوسط لافى القياس الاول وهو
ظاهر ولا فى القياس الثانى لان محمول الصغرى مساو لمساوى (ج) وموضوع
الكبرى مساوى لمساوى وهما متغايران وقوم جعلوها كل مساو لمساوى (ج)
فهو مساو (لج) فيتكرر الوسط فى القياس الثانى واما عدم تكرار الوسط
فى القياس الاول فبان فان قلت هب ان الوسط غير متكرر ولكن لانم ان القياس

انما يتبع بالذات اذا تكرر الوسط فنقول تقرير الاعتراض حيث ما ذكر صاحب
الكشف ان احد الامرين لازم اما اختلال التعريف او بطلان القاعدة القسائية
كل قياس اقتراني فهو مركب من مقدمتين تستركان في حد لان قياس المساواة بالنسبة
الى قولنا (ا) مساو لمساوي (ج) ان لم يكن قياسا يلزم الاختلال وان كان
قياسا بطل القاعدة لعدم اشتراك مقدمتيه في حد او وسط وههنا بحث قلنا لسنا
نعقل من اللازم بلا واسطة الا ان مجرد المقدمتين كاف في تعقل النتيجة ومن
اللازم بواسطة ان تعقل المقدمتين لا يكفي في تعقل النتيجة وانما يكفي مع تعقل
الواسطة ومن البين ان من تعقل ان (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (لج) (لم)
وتعقل ان كل مساو للمساوي مساو تعقل جزما ان (ا) مساو (لج) ولا احتياج الى
تكرر وسط قطعاً ولذلك يحصل الجزم بذلك القول حيث تصدق تلك المقدمة كما
في المزمومة بخلاف ما اذا لم تصدق كما في النصفية والنسبة واما لو ساءلنا التي
ابتدعوها فمن توسطها غني لانا شغل المطلوب من قياس المساواة وان لم يخطر
ببالنا شيء منها بل المهندسون يقتضون على ايراد المقدمتين ويستفيدون
منهما المطلوب كان استلزامهما اياه بديهي لانساق الواسطة القائلة مساوي المساوي
مساو الى الذهن من وضع المقدمتين وبالجملة لا افتقار لهم في استفادة المطلوب الى
شيء من تلك التكاليف وانما الزمهم التزامها ما سبق الى اوها مهم من ان الاستلزام
بالذات انما يكون اذا تكرر الوسط ولا يبرهان لهم دال على ذلك ولا في تعريف القياس
ما يشعر به على انهم اذا اوجبوا تكرر الوسط في الاستلزام بالذات فما مضاتهم
في مقدمتي قياس المساواة بالنسبة الى قولنا (ا) مساو لمساوي (ج) ان زعموا استلزامهما
اليه بواسطة فقد انكر وابديه العقل ومع ذلك يطالبون بواسطة مكررة للوسط
وان اعترفوا بان ذلك الاستلزام بالذات فقد ناقضوا انفسهم والثاني كقولنا جزء
الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه
ارتفاع الجوهر فانه يلزم منهما ان جزء الجوهر جوهر بواسطة عكس نقيض المقدمة
الثانية وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر لا يقال هذا
قياس في الشكل الثاني فكيف احتزمن منه لانا نقول لانم انه قياس في الشكل الثاني
وانما يكون كذلك لو لم يكن المقدمة الثانية موجبة لكننا انما اوردناها موجبة
فلا وسط هناك سلمه لكن المدعى انه ليس بقياس بالنسبة الى جزء الجوهر لا بالنسبة
الى شيء من جزء الجوهر ليس بجوهر والقياسية امر اضافي يختلف بحسب اختلاف
ما ينسب اليه كسائر الاضافات وفيه ما فيه فان قيل احد الامرين لازم وهو
اما قياسية ما يستلزم بواسطة من قياس المساواة ونهوه واما عدم قياسية
ما بين من الاشكال بالعكس المستوى لان اللازم بالذات ان لم يقتضيه في القياس

يلزم الامر الاول والاثنان لان لزوم تباينهما بواسطة مقدمة اخرى ح اجاب
 بان اللزوم بالذات مضاه ان لا يكون بواسطة مقدمة غريبة والمراد بالمقدمة الغريبة
 ما يكون طرفاه مغايرين لحدود مقدمة من مقدمات القياس ومن البين ان الحدود تتغير
 في واسطة قياس المساواة وعكس التقيض دون العكس المستوي والى السؤال والجواب
 اشار بقوله ويشترط في ذلك تغير حدود القياس ثلاثا يخرج البيان بالعكس المستوي فان
 اللزوم الذي لا يكون بواسطة مقدمة غريبة اما ان لا يكون بواسطة اصلا كما في القياس
 الكامل او يكون بواسطة لا تكون غريبة بان لا يكون شئ من طرفيها مغايرا لحدود
 القياس كما في غير الكامل او يكون واحدا من طرفيها مغايرا والاخر غير مغاير كما
 في بعض الاقيسة الشرطية فالتعريف يتناو لها جميعا واعلم انه لو جعل الاستلزام
 بطريق عكس التقيض داخلا في القياس واقتصر في الاحتراز على الاستلزام بواسطة
 المقدمة الاجنبية لكان له وجه لان الفرض من وضع القياس استلزام المجهولات على
 وجه اللزوم والمقدمات كما تستلزم المطالب بطريق العكس المستوي كذلك
 تستلزمها بواسطة عكس التقيض من غير فرق في الاستلزام فالك كما تقول في العكس
 المستوي متى صدقت المقدمتان صدقت احدهما مع عكس الاخرى ومتى صدقت
 صدقت النتيجة كذلك امكنك اجراء ذلك بعينه في عكس التقيض بخلاف المقدمة
 الاجنبية فان اللزوم بالحقيقة ليس هو المقدمتان بل معها وحينئذ يدخل في القياس
 ما لا يحتاج الى البيان وما يحتاج الى بيان يحفظ حدود القياس ولا يغير الارتياب والى
 ما يغير حدوده باحد طرفيه والى ما يغير بطرفيه معا وقوله قول اخر يريد به انه
 يغاير كل واحدة من المقدمتين فانه لو لم تعتبر مغايرته لكل واحدة منهما يلزم ان يكون
 كل مقدمتين فرضنا قياسا كيف نفقنا لاستلزام مجموعهما كلا منهما وفيه نظر
 والاولى ان يقال المقدمات موضوعة في القياس على انها مسلمة فلو كانت النتيجة احدهما
 لم ينتج الى القياس فكل قول لا يكون كذلك لا يكون قياسا هكذا ذكر الشيخ
 في لشفاء فان قيل القول اللازم قد توصل في القياس اما في القياس الاستثنائي فكقولنا
 كلما كان (اب فجد) لكن (اب) ينتج (جد) وهو مذكور في القياس واما في الافتراضي
 فكقولنا كل (ج ب) وكل (ب ب) فكل (ج ب) وهو بعينه الصغرى اجاب
 عن الاول بان المقدمة في القياس الاستثنائي ليست (جد) بل ملازمته (لاب وجد)
 مغاير لها على انه قضية والموجود في القياس الاستثنائي ليس بقضية وعن الثاني
 بان كل (ج ب) اللازم ليس مقدمة القياس بعينها فان المقدمات صفات ليست للنتيجة
 لانها موصوفة بتألفها مع المقدمة الاخرى وكونها موصوفة او معطوفا عليها
 فان قيل فعلى هذا يكون كل قضيتين كيف ما وقفنا قياسا لتحقيق تلك المغايرة فيه

وتشكك الامام بان الموجب للعلم بالنتيجة ليس هو مجموع تلك ٢٥٢ العلوم المرتبة لامتناع حصوله ولا

هو الفكر وهو يناق العلم والموجب بجماعه ولا نه ان لم يحصل عند الاجتماع ما لم يكن عند الانفراد لم يحصل الموجبة وان حصل ما الكلام في مقتضى له وليس هو كل واحد ولا واحد دون الاخر لامتناع توارد الموجبتين المستقلتين على موجب واحد و امتناع استقلال الواحد بالنتيجة وبان العلم بالنتيكتين والزموم ان كان ضروريا اشتراك فيه الكل ولا افترق الى قياس آخر وتسلسل والجواب عن الاول ان الموجب هو المجموع له وجود في العقل قوله وانه هو الفكر قلنا لا بل الفكر هو القصد الى الانتقال من تلك العلوم المرتبة او ما يلزمه ان ترتيبها لترسلهم الى المطلوب قوله ان حصل عند الاجتماع ما لم يكن عند الانفراد ما الكلام قلنا لانسانه يتسلسل بل يهمل الى اميل بمعارفوه على غايقة وعن الثاني لاننا اشتراك الكل فيه لو كانا ضروريين ان ٢ (والنقد)

اجيب بان كل قضية منهما وان كانت موصوفة بالأياف والطفية لكن ايس لها وضع معين بالقياس الى اللازم فانه لو بدلت القضية الاولى بالذنية يكون اللازم بحله بخلاف النتيجة فيها ذكرنا اذ كما يلاحظ في الانتاج وضع المقدمات بعضها عند بعض فكذلك يلاحظ اوضاعها بالقياس الى النتيجة والحق في الجواب منع قياسه ائدال ذلك فان القول اللازم لا بد ان يكون مستغادا من المقدماتين والعلم باللازم فيما ذكره سابق على العلم بالمقدماتين فلا يكون مستغادا منها ثم ان القياس كالمقول يقال بالاشتراك على القياس المعقول والقياس القول والقياس المعقول قول معقول مؤلف من قضاي في العقل تأليفا يؤدي الى تصديق بشئ آخر والقياس المسموع ما ذكره ولا فرق بين تعريفهما في القيود الا القول واغضابا عنه من السموات وههنا من المعولات فالمقول المعقول جنس لقياس المعقول والمسموع للمسموع قال الشيخ في الشفاء القياس المسموع ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث هو لفظ لا يستلزم لفظا آخر بل من حيث انه دل على معنى معقول لكن القياس المعقول كافي في تحصيل المطالب البرهانية واما في الجدل والمطالبة والسفطة والشعر فان القياس المسموع لا يستغنى عنه في افادة الاغراض المتعلقة بها ولعل المصنف انما اعتبر قياس المسموع اولا لاجل هذا المعنى حتى يعم لهذات (قوله وتشكك الادام) اورد الامام شكك على افادة القياس العلم بالنتيجة احدهما انه لو كان القياس مقيدا للعلم بالنتيجة لكان الموجب له اما مجموع العلوم المرتبة او كل واحد منهما او واحدا منهما دون الآخر والثاني باقسامه باطل فكذا المقدم اما الاول فبثبته اوجه الاول ان مجموع تلك العلوم المرتبة يمنع الحصول لامتناع توجه الذهن دفعة الى امور متعددة فلا يكون موجبا ضرورة ان علم وجود الشئ لا بد ان يكون موجوده الثاني ان المجموع يناق العلم بالنتيجة لانه فكر والفكر في الشيء متاف لحصوله اذهو طلب وطلب الحاصل محال والموجب للشي لا بد ان يجامعه ذلك لو كان المجموع موجبا دون كل واحد فعد الاجتماع ان لم يحصل امر زايد لم يكن عند الانفراد لم يحصل الموجبة لان حال تلك العلوم عند اجتماعها كحالها عند الانفراد وان حصل ما الكلام في مقتضى لذلك الامر لزيد هل هو المجموع او كل واحد او واحد فليزم التسلسل لا سخالة ان يكون مقتضى كل واحد لمسيحي او واحدا فانه لو استغل الواحد في اقتضاء الامر الزائد فحق حصوله ذلك الواحد حصل الامر الزائد ومتى حصل الامر الزائد حصل العلم بالنتيجة فحق حصول ذلك الواحد يحصل العلم بالنتيجة لكن العلم بالنتيجة لا يحصل عند حصول ذلك الواحد بالضرورة بل لابد معه من الآخر فحين ان يكون مقتضى المجموع دون كل واحد فعد الاجتماع ان لم يحصل امر زايد لم يحصل الموجبة والا ما الكلام بهذا فيه وايضا الامر الزائد ان استغل باقتضاء النتيجة

بل يهمل الى اميل بمعارفوه على غايقة وعن الثاني لاننا اشتراك الكل فيه لو كانا ضروريين ان ٢ (والنقد)

٢ معنى كون المقدمة
ضرورية انا اذا
تصورنا طرفيها
ونسبنا احدهما الى
الآخر علمنا تلك النسبة
ومعنى كون الزوم
ضروريا انا اذا علمنا
المقدمتين ونسبنا
المطلوب اليهما علمنا
لزومه منهما وقد
لا يتصور احد طرفي
الفرضية او احدي
مقدتي القياس
ولو قلنا لزوم عن
الضروري لزوما
ضروريا ضروري
قلنا لانسلم بل نظري
متن

والتقدير ان كل واحد او واحدا مستقل بقضائه في حصول كل واحد او واحد يحصل
العلم بالنتيجة وليس كذلك وان لم يستقل فلا بد من شيء آخر ويسود الكلام في المقضية
اولا لان الامر لزائد والشيء الاخر لما لم يكن كل منهما موجبا مستقلا ضد الاجتماع
ان لم يحصل امر زائد عليهما لم يحصل الاستقلال وان حصل انشغل الكلام في المقضية
واما بصلان الثاني فلا متنازع توارد الملل المستقاة على معلول واحد بالخصص واما
الثالث فاعلم الضروري با متنازع استقلال المقدمة الواحدة بالنتيجة ولانه لا يكون
للمقدمة الاخرى مدخل في الانتاج فيكون مستدركة وثانيهما ان العلم بالنتيجة لو كان
لازما عن المقدمتين فاعلم بهما وبلزوم النتيجة عنهما اما ان يكون ضروريا او نظريا
ولاسدبل الى شيء منهما اما الاول فلان العلم بتلك الامور لو كان ضروريا اشترك
جميع الناس في العلم بالنتيجة لان الضروريات لا يختلف الناس فيها فيكون جميع الناس
عابدين بنسبهم للمعلوم النظرية وهو محال واما الثاني فلان واحدا من تلك العلوم لو كان
نظريا اغتر الى قياس آخر والكلام في العلم بمقد متبذره ولزوم النتيجة عنهما كالكلام
في القياس الاول فيسلسل والجواب عن التسك الاول باختيار ان الوجوب مجموع
العلوم قوله اول المجموع غير حاصل قلنا لان ما نجد من اتساع كوننا عابدين با شياء
دفعه ولولا ذلك لم نصدق بالنسبة بين قضيتين بل لم تنقل النسبة بين امرين لتوقفه
على تعادل الطرفين مما وقوله ثانيا المجموع هو لفكر ممنوع الفكر هو القصد الى الانتقال
من تلك العلوم المرتبة او ما يلزم ذلك القصد وهو نفس الاتصال او ترتب العلوم
ليتمسك بها الى المطلوب وعلى لتقدير يكون الفكر امرا مقابرا للمجموع وقوله
ثانيا ان حصل عند الاجتماع امر زائد تسلسل ممنوع ايضا بل ينتهي الى اسباب مفارقة
هي الملل الفاعلية فان الامر الزائد هو الهيئة الاجتماعية وموجبها لا ينعصر في اجزاء
فانها عال مادية والملل المادية لا تتكفي في ايجاد الشيء فلا بد من عللة فاعلية خارجة عنه
هذا ما في الكذب والحق في الجواب الاستفسار بان المراد بالوجوب ان كان الملل الفاعلية
فلازم المحصر فان الملل الفاعلية لحصول النتيجة موجودة وراء العلوم المرتبة وان كان
الملل المعتمد نهار ان كل واحد منها عللة فانها معدلات لا فاعلة النتيجة من المبادئ
القياسية وعن التسك الثاني يمنع اشتراك الكل في الضروريات فان معنى كون المقدمة
ضرورية انا اذا تصورنا طرفيها ونسبنا النسبة بينهما جزمنا بها ومعنى كون
الزوم ضروريا انا اذا علمنا المقدمتين ونسبنا المطلوب اليهما علمنا لزومه منهما فقد
لا يتصور احد طرفي المقدمة اولا يتصور النسبة بينهما اولا يعلم احدي المقدمتين
او نسبة المطلوب اليهما فلا يلزم اشتراك الكل فيها وفي عبارة المصنف حيث اورد
التصور في المقدمة تاسم هذا ان اراد بالضروري المعنى الاخص وحيث يمكن منع
المحصرا ايضا واما ريد المعنى الاعم فالتعريف اظهر لجواز توقف حصول الضروري

الفصل الثاني في قسم القياس وهو ما استثنائي يكون الشيعة او تقيدها مذكورا فيه بانعمل كقولنا ان كان
(ج) (خاب) لكن (ج) (خاب) لكن ليس (ب) فليس (ج)د) ولما افتراني لا يكون كذلك كقولنا كل (ج)ب)
وكل (ب)ا) وكل (ج)ا) وينقسم القياس بحسب ما يتركب عنه الى حلي وهو المركب من الجليات الساذجة
والشرطي وهو المركب من الشرطيات الساذجة ومنها من الجليات **٢٥٤** واقسامه خمسة لانه ايمان

على شيء آخر كالجبرية أو الحدس فتشكك عند الشكك وقال لو كان العلم بالتقدمتين
بالضرورة والضرورة بالعلم بالنتيجة ضروريا وانما باطل اما الملازمة فلان اللازم
من الضروري لزوما ضروريا ضروري واما بطلان استلزامه فلهذا لان العلم بالنتيجة
لا يلزم من الضروري ضروري بل نظري لتوقف حصوله على المقدمات وان كانت
ضرورية (قوله اغصل الثاني في اقسام القياس) القياس قسمان لانه ان كانت النتيجة
او تقيضا مذكورا فيه بالفعل فهو الاستثنائي كقولنا ان كل (جد) (قاب) لكن
(جد) يخرج (اب) وعينه مذكور في القياس بالفعل لكن ليس (اب) يخرج (اب) (جد)
وتقيضا وهو (جد) مذكور فيه بالفعل وان لم يكن كذلك فهو الافتراضي كقولنا
كل (ج) وكل (ب) (أ) فكل (ج) (أ) فليس هو ولا تقيضا مذكور في القياس بالفعل
وانما قيد التبريد بالفعل لان النتيجة في الافتراضي مذكورة بالقوة فان اجزائها
مذكورة فيه وهي علم مادية النتيجة والعلم المادية ما الملول معها بالقوة فلو لم يقيد
بالفعل لان نص التبريد انما يعرف الاستثنائي فطردا واما تعريف الافتراضي
فكسا فان قلت استنتج وتقيضا ليس مذكورين في الاستثنائي بالفعل لان كلامتهما
قضية والمذكور بالفعل فيه ليس بقضية فتقول المراد اجزاء النتيجة وتقيضا على
الترتيب وهي مذكورة بالفعل وتسمم الافتراضي بحسب ما يتركب عنه من القضايا الى
خلى وهو المركب من الجليات الساذجة وشرطي وهو المركب من الشرطيات
الساذجة او منها ومن الجليات واقسامه خمسة لانه ان تركب من شرطيتين فهو اما من
متصلين او منفصلين او متصل ومنفصل وان تركب من حلية وشرطية فهو اما
من حلية ومتصلة او حلية ومنفصلة ولما كانت الحلية مقدمة على الشرطية طبعا
قدمت القيادات الحلية ليوافق الوضع الطبع (قوله ولا بد في القياس الحلي) لا بد في كل
قياس حلي بسيط من مقدمتين تستلزم في حد لان نسبة المحمول المطلوب الى موضوعه
لما كانت بمجولة فلا بد من امرئ موجب للعلم بتلك النسبة والا كفي تصور الطرفين
في العلم بالنسبة فلا يكون نظريا ويسمى ذلك الحد اوسطا لتوسطه بين طرفي
المطلوب ونفرد احدي القسمتين بمحد هو موضوع المطلوب ويسمى اصغرا لان
الموضوع في الاغلب اخص فيكون اقل افرادا فيكون اصغرا وتلك المقدمة التي

يتركب من متصلتين
او منفصلتين او حلية
ومتصلة او حلية
ومتصلة او متصلة
ومتصلة ولا الحلية
متقدمة بالاطبع قدنا
القياسات الحلية من
ولا يلقى القياس الحلي
من القدمتين تشتركان
في حد يسمى الاوسط
لثوسطه بين طرفي
المطلوب وتفرّد
احدهما بمحد يسمى
الاصغر وهو موضوع
المطلوب وتسمى
لذلك بالصغرى
والثانية بعد تسمى
الاكبر وهو محمول
المطلوب ولذلك
تسمى بالكبرى
والنضبة التي هي
جزء القياس تسمى
مقدمة وما ينحل اليه
المقدمة كما لموضوع
والمحمول دون الرابطة
حدا للقياس وهيئة
نسبة الاوسط الى

الطرفين تسمى شكلا واقرن الصغرى بالكبرى في بناء وضربا والقول اللازم مطلوبو ان يسبق منه (تقبل) الى القياس وشيعة ان يسبق من القياس اليه والتلخيل لهذا القول قياسا اذا عرفت هذا فقول الاوسط ان كان محمولوا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان محمولوا فيهما فهو الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث والاوّل يخلف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع ٢

ثم فيها والذات في مختلف الذات ٢٥٥ فيهما والرابع في الصغرى والثالث يخالف الرابع في

الكبرى وكل شكل
يرتد الى آخر بعكس
ما خالفناه في الاول
هو النظم الطبيعي
والمنهج للطالب
الرابعة ولا شرف
المطالب وهو الايجاب
الكلّي وتلوه الثاني
لان ما يتجه وهو
الكلّي اشرف
وان كان سلبا من
الجزئي وهو الذي
يتجه الثالث وان كان
ايضا لكونه انفع في
العلوم ولانه يوافق
الاولى في اشرف
المتدتين وهي
الصغرى ثم الثالث
لما خالفه الاول في
الآخرى ثم الرابع
بمخالفته الاول فيهما
ولذلك بعد عن الطبع
جدا وتشترك الاشكال
الاربعة في انه لا قياس
عن جزئيتين ولا سلبين
ولا صغرى سالبة
كبرها جزئية وان
النتيجة تتبع احسن
القديمين في الكم
والكيف وهذمجل
عرفت باستقراء
الجزئيات فلا يمكن
اثبات الشيء منها

من

تستعمل عليه تسمى بالصغرى لانها ذات الاصغر وتنفرد المقدمة الثانية بمحذور
محول المطلوب ويسمى اكبر لانه في الاغلب اعم فيكون اكثر افرادا والتي
استعملت عليه كبرى لانها ذات الاكبر والنضبة التي جعلت جزء قياس تسمى
مقدمة لتقدمها على المطلوب وما تدخل اليه المقدمة كالوضوح والمحمول يسمى حدا
لانه طرف للنضبة تنبئها بالحد الذي هو في نسب الرياضيين فكل قياس يستعمل على
ثلاثة حدود الاصغر والاكبر والاوسط وهيئة نسبة الاوسط الى طرفي المطلوب
بالوضع او المجل يسمى شكلا واقتزان الصغرى والكبرى بحسب الايجاب والسلب
والجزئية والكلية يسمى قرينة وضربا والقول اللازم يسمى مطلوبا ان سبق منه الى
القياس وثيقة ان سبق من القياس اليه فان قلت اللازم من تعريف القياس ليس الا
استلزامه للنتيجة بالذات واما تكرير الوسط فلا دليل يدل عليه بل ربما يستعمل على وسط
كما في قياس المساواة فله يتبع بالذات (ا) مساو لمساوي (ج) وملزوم للمزوم (ج)
وجزء لجزء (ج) وكقولنا كل (ج) وكل (ا) (لاب) يتبع لاشي من (ج) بالخالف
فتقول لشروط العبارة في انتاج القياس نوعان ما هو شرط تحقق الانتاج كالشرط
المعتبر في الاشكال الاربعة وما هو شرط العلم بالانتاج كالشرط المعتبر في الاقيسة
الاقتزائية السرطانية على ما سيحكي وتكرر الوسط ليس شرطا للانتاج بل للعلم بالانتاج
اذ لقياس اما ضبط قواعده وعرف احكامه اذا تكرر فيه الوسط اذا عرفت هذا
فتقول الاشكال اربعة لان الوسط اركان محولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو
الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان محولا فيهما فهو الثاني وان كان
موضوعا فيهما فهو الثالث وهذه الاصطلاحات مختصة بقياس المجل ومن الواجب
ان يعتبر بحيث يحكمه وقدره فيصير عن الحدود بالمحكوم عليه وبه والمتوسط بينهما
فيقال الوسط اركان محكوما به في الصغرى محكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الاول
وهكذا في اخر التقسيم والشكل الاول يشارك الثاني في الصغرى لان الاوسط محول
فيهما ويخالفه في الكبرى اذ الاوسط موضوعها في الاول محولها في الثاني وعلى
هذا يشارك الثالث في الكبرى ويخالفه في الصغرى ويخالف الرابع في القديمين وكذا
الثاني يخالف الثالث فيهما ويشارك الرابع في الكبرى ويخالفه في الصغرى والثالث
يشارك الرابع في الصغرى ويخالفه في الكبرى وكل شكل يرتد الى الآخر بعكس انما خالفنا
فيه فالاول والثاني يرتد كل منهما الى الآخر بعكس الكبرى والثاني والثالث بعكس
المتدتين وعلى هذا وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل الاول هو النظم
الطبيعي لا يتقال الذهن فيه من الاصغر الى الاوسط ومنه الى الاكبر حتى يلزم انتقاله
من الاصغر الى الاكبر وهو انتقال الطبيعي يتلقاه الطبع السليم بالقبول وكامل لانه
بين الانتاج اذ الكبرى دالة على ثبوت الحكم لكل مدبته الى الاوسط ومن جعلتها

انقضى الثالث في شرائط انتاج الاشكال الاربعة بحسب كية القدمات ٢٥٦ في كيفية انتاجها اما الشكل الاول

فبشرط لا نتاجه
ايجاب الصفري وكلية
الكبرى والام بندرج
الاصغر تحت الاوسط
فلتعد الحكم منه اليه
والاختلاف فيحققه
بكونه لا شيء من
الانسان بفرس وكل
فرس حيوان
اوصهال والصادق
في الاول الايجاب وفي
الثاني السلب فقولنا
كل انسان حيوان
وبعض الحيوان ناطق
او فرس والصادق
في الاول الايجاب وفي
الثاني السلب فاذن
النتيج من الضروب
الستة عشر الحاصلة
من ضرب المحصورات
الاربعة في نفسها اربعة
الصفري الموجبة
الكلية مع الكبرى
الكليتين والجزئية
معهما الاول من
موجبين كلتين
ينجم موجبة كلية
فقولنا كل (ج ب)
وكل (ب ا) وكل
(ج ا) الثاني من كلتين
والكبرى سالبة ينتج
سالبة كلية فقولنا
كل (ج ب) ولا شيء

الاصغر فيثبت الحكم له ولا حاجة الى فكر ودروية ومنتج للمطالب الاربعة ولاشرف
المطلب الذي هو الايجاب الكلّي لانه على الشرفين الايجاب الذي هو اسرف
من السلب فان الوجود خير من العدم وعلى الكلية التي هي اشرف من الجزئية لانها
انفع في العلوم ولدخولها تحت الضبط ولانها اخص والاخص اكمل من الاعم
لانته على امر زائد و يتلو الثاني في الشرف لانه ينتج اكلي وهو اشرف من الجزئي
فان قلت الثالث ينتج الايجاب وهو اشرف من السلب فلم يوضع في المرتبة الثانية
اجاب بان لم ينتج الجزئي والكلّي وان كان سلبا اشرف من الجزئي وان كان ايجابا
لانه انفع في العلوم ولان شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات
معددة ولان الثاني يوافق الاول في الصفري وهي اشرف المقدمتين يستعمله على
موضوع المطلوب الذي هو اشرف لان المحمول في الاغلب يكون خارجا تابعا
والمتمم والمعرض اشرف ولان المحمول انما هو مذكور مطلوب في القضية
لاجله حتى يرتبط عليه بالايجاب او السلب ثم كانت موافقة الاول في الكبرى ثم الرابع
لخاتمة اليه في المقدمتين فهو في غاية البعد عن الطبع ولذلك اسقطه القاري والسبج
عن الاعتراض وبعضهم عن القسمة ايضا وهذه الاحكام امور وضعية اختيارية
لا وجوب فيها وانما دعا ليها الاستقصاء والاخذ بالابق والاولى ويشترك الاشكال
الاربعة في ان لقياس من جزئين ولا سالبين ولا صفري سالبة كبرها جزئية الا في
رابع كاسياني وان النتيجة تقع اخس المقدمتين في الكم والكيف وهذه القواعد
عرفت باستقراء الجزئيات عند معرفة شرائط الانتاج في كل شكل ومعرفة ما يلزمه
من النتيجة وح يمتنع اثبات شيء من الجزئيات بشك القواعد والازم الدور ولا اختصا
لهذا الضابط بهذا الموضع بل هو جار في كل حكم كلي ثبت باستقراء الجزئيات
(قوله الفصل الثالث في شرائط انتاج الاشكال الاربعة) لانتاج الاشكال شرائط
بحسب كية القدمات وكيفية شرائط بحسب جهتها وسيجي بيان الشرائط
بحسب الجهة في فصل المختلطات والفصل معنود لذكر الشرائط باعتبار الكلية
والكيفية اما الشكل الاول فيشترط لانتاجه بحسب كيفية مقدمته ايجاب الصفري
وبحسب الكلية كلية الكبرى اما الاول فلان الصفري لو كانت سالبة لم تعد الحكم
من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما ثبته الاوسط والاصغر ليس ثابت
له الاوسط فلا يلزم من الحكم عليه الحكم على الاصغر لان الحكم على احد المتباينين
لا يستلزم الحكم على الاخر والاختلاف في المواد يمتنع وهو صدق القياس نارة مع
الايجاب واخرى مع السلب فاذا كانت الصفري سالبة فالكبرى اما موجبة او سالبة
ولياما كان يتحقق الاختلاف اما اذا كانت موجبة فقولنا لا شيء من الانسان بفرس
وكل فرس حيوان اوصهال والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب واما

من (ب ا) فلا شيء من (ج ا) الثالث من موجبين والصفري جزئية ينتج موجبة جزئية رابع ٢ (ا ا كانت)

٣ من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة
جزئية وهذه القياسات
كاملة بينة بانفسها
واورد الشيخ شكلا
وهو ان قولنا لاشئ
من (جب) و بعض
(با) عدم فيه
الشرطان مع اتاحه
بعض (ا) ليس (ج)
وحده بان هذا القول
ان قيس الى نسبة (ج)
الى (ا) كان شكلا
رابعا وان قيس الى
نسبة (ا) الى (ج)
كان شكلا اوليا غير
منجى والصغرى
والكبرى انما يتعينان
بتعين الصغرى والاكبر
وعند غير الصغرى
عن الكبرى يتعين
الشكل متن

اذا كانت سالبة فكما اذا بدلتا الكبرى بقولنا ولا شئ من الفرس بجمار او بناطق
والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب والاختلاف موجب للعقم لانه لما صدق
القياس مع الايجاب والسلب لم يكن شئ منهما نتيجة لانها هي القول اللازم فلو كان
احدهما لازما لم يختلف في بعض المواد لامتناع تحقق اللزوم بدون اللازم لاقبال
السالبة اذا كانت مركبة بتج في الصغرى لانها تستلزم الموجبة وهي مستلزمة للنتيجة
ونوسيط الموجبة لا يخرجها عن الاستلزام لانها ليست مقدمة غريبة لانا نقول القضية
المركبة لما اشتملت على حكيم فهي بالتحقيق قضيتان وان اردتم بقولكم السالبة المركبة
مستلزمة للموجبة ان مجموع الحكمين مستلزم للايجاب فهو ممنوع وان اردتم ان السلب
مستلزم فهو بين البطلان وان اردتم ان الايجاب مستلزم للايجاب فهو هذين والنتج
هناك بالتحقيق ليس الا الايجاب ولما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية لم يدرج
الاصغر تحت الاوسط لان الحكم في الكبرى على بعض الاوسط ويجوز ان يكون
الاصغر غير ذلك البعض فلم يمتد الحكم منه الى الاصغر ويصطقه الاختلاف الموجب
العقم اما اذا كانت الكبرى موجبة فكتقولا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق
او فرس واما اذا كانت سالبة فكما لو قلنا بدل الكبرى وبعض الحيوان ليس بناطق
اوليس فرس والصادق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب واما ترك المنصف
في الشرطين ايراد مادة السلب وان كان لابد منه اما لغلطها بالقياس ولما لانه ابعد
من الانتاج لانه لما كان الايجاب الذي هو اشرف صقيا فالسلب بالعزم اول ثم الضروب
الممكنة الانقسام الى كل شكل ستة عشر لان القضايا مضمصرة في المحصورات
والمختصوصات والمهمات والمختصوصات بمثلة الكلليات او غير معتبرة في الانتاج اذ لم يبرهن
عليها ولا بها ولم تعتبر في العلوم لكونها في معرض التغير والذوال والمهمات في قوة
الجزئيات فصار النظر مقصورا على المحصورات فاذا اعتبرت في الصغرى والكبرى يحصل
ستة عشر ضربا وهي الحاصل من ضرب الاربعة في انفسها والنتج منها في الشكل الاول
باعتبار الشرطين المذكورين اربعة ولهم في بيان ذلك طريقان احدهما طريق الحذف فان
ايجاب الصغرى يسقط ثمانية اضرب وهي الحاصلة من ضرب الداليتين في المحصورات
الاربعة وكلية الكبرى تسقط اربعة اخرى وهي الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية
مع الموجبتين وثانيهما طريق التوصل فان الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية
والكبرى الكلية اما موجبة او سالبة وضرب الاثنين في الاثنين يحصل اربعة وكان
قوله الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الكليتين والجزئية معهما اشارة الى هذا
الطريق والمراد بالكليتين احدهما محذوف المضاف والام يستتم التركيب الضرب
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كل (جب) وكل (با) فكل (ج ا)
الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل (جب) ولا شئ من (ب ا)

وأما الشكل الثاني فيستلزم لانتاجه اختلاف مقدمته في الكيف لجواز اشتراك المختلفات والمختلفات في السلب والایجاب فلم يستلزم شيئا منها والمعنى بالانتاج استلزام $\Phi 208$ القياس لاحدهما وكليهما كبره للاختلاف

كقولنا لاشئ من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بعض الانسان فرس وبعض الحيوان فرس او بعض الصهايل فرس والصادق الايجاب في الاول والسلب في الثاني وكقولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الفرس ليس بناطق والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب فاذن النتيج اربعة اضرب الموجبتان مع السالبة الكلية والسالبان مع الموجبة الكلية الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل (ج ب) ولاشئ من (ا ب) فلاشئ من (ج ا) يانه بعكس الكبرى والخلف وهو ان يحصل النتيجة لا يجابها صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى حتى ينتج من الاول بعض الصغرى وفي الثالث يحصل النتيجة كبرى لكليتها وصغرى القياس صغرى لا يجابها حتى ينتج نقض الكبرى وفي الرابع سلك في النتيج السلب سلك الثاني (ناطق)

وفي النتيج الايجاب سلك اثنتي مع عكس النتيجة بعده عن النقص الكامل لاشئ من كليتين الصغرى سالبة في

٤ ينتج سالبة كلية بانه بعكس الصغرى وتجهلها الكبرى ثم عكس النتيجة والخلف الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج ﴿ ٢٥٩ ﴾ سالبة جزئية بعكس الكبرى والخلف والافراض الرابع

من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية ولا يمكن بانه بالعكس لصدور الصغرى اليه وصبرورة القياس عن جزئيتين في الاول بعكس الكبرى بل بالخلف والافراض وهو ان فرض البعض الذي ليس (ب د) فلاشئ من (د ب) وكل (ب) فلاشئ من (د ا) ثم نقول بعض (ج د) ولاشئ من (د ا) فبعض (ج) ليس (ا) والافراض اياه من قياسين احدهما من ذلك الشكل بعينه لكنه ضرب بالجلجى والثاني من الاول وزيف الشيخ قول من بين في هذا الشكل بان الاوسط ثبت لاحد الطرفين ولم يثبت للآخر فيبينهما ماقاة بانه ان جمعه حجة لم تزد الحجة على الدعوى وان جمعه

ناطق حيوان والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب واما اذا كانتا سالتين فليجوز اشتراك المختلفات والمتفقات في السلب فكقولنا لاشئ من الانسان بحجر ولاشئ من الفرس بحجر اولاشئ من الناطق بحجر والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب فلم يستلزم القياس شيئا منهما والعسنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما وتأييدهما كلية الكبرى فانها لو كانت جزئية يلزم الاختلاف اما على تقدير ايجابها فكقولنا لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس او بعض الصاهل فرس واما على تقدير سلبها فكقولنا كل انسان ناطق وليس بعض الحيوان او الفرس بناطق والحق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب والضروب النتيجة باعتبار الشرطين اربعة اما يطرق الحذف فلان الشرط الاول اسقطا شائبة اضرب الموجبتان مع الموجبتين والسالتان مع السالتين والثاني اسقط اربعة اخرى الكبرى الموجبة الجزئية مع السالتين والسالبة الجزئية مع الموجبتين واما بطريق التمهيل فلان الكبرى الكلية اما ان تكون موجبة او سالبة والصغرى لابد ان تكون مخالفة لها فالكبرى الموجبة لا تنتج الامع الصغرى السالبة كلية او جزئية والكبرى السالبة لا تنتج الامع الصغرى الموجبة كلية او جزئية فهي اربعة واليه اشار بقوله الموجبتان مع السالبة الكلية والسالتان مع الموجبة الكلية الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل (ج ب) ولاشئ من (ا ب) فلاشئ من (ج ا) بانه اما بعكس الكبرى ليرتد الى ثاني الاول وينتج المطلوب بعينه واما بالخلف وهو ان يصل نقيض النتيجة لا يجابه صغرى اذهبا الشكل لم ينتج الا السلب ونقيضه ايجاب ويصل كبرى القياس لكليتها كبرى حتى يظه قياس في الاول منتج النقيض الصغرى مثلا لو لم يصدق لاشئ من (ج ا) لصدق نقيضه وهو قولنا بعض (ج ا) قبيضة صغرى وكبرى القياس كبرى وهكذا بعض (ج ا) ولاشئ من (ا ب) ينتج بعض (ج ب) ليس (ب) وقد كان كل (ج ب) هف الى آخر ما مر في العكس من وجوه التفرير كما يقال صدق نقيض النتيجة مع الكبرى ملزوم لصدق نقيض الصغرى واللازم منصف فلزم انتفاء مجموع الكبرى مع نقيض النتيجة والكبرى حق فلزم كذب نقيض النتيجة فالنتيجة حقة او يقال المجموع المركب من القياس ونقيض النتيجة ملزوم لتجماع النقيضين اى صدق الصغرى وكذبها اما صدقها فلا انها جزء القياس الصادق واما كذبها فلاستلزام نقيض النتيجة مع الكبرى اياه والتالى كاذب فلزم كذب المجموع لكن القياس صادق فيكون نقيض النتيجة كاذبا او يقال منع الجمع مفقود بين صدق القديتين ونقيض النتيجة فانهما

يسا بنفسه لم يفرق بين البين بنفسه والقريب منه الذى يرتد اليه بذكر لطيف و الامام يستعمل هذا البيان في سائر الاشكال وبسبعية

من

لو اجتماعا يلزم نقبض الصغرى وهو باطل والانفصال المانع من الجمع يستلزم ملازمة
النتيجة لصدق المقدمتين وهو المطلوب لا يقال هذا كله انما يتم لو كانت مقدمة
القياس صادقت في نفس الامر اما اذا كانتا واحدا فمفروضة الصديق فلا لا نزع
ح صدق نقبض النتيجة لولا صدق النتيجة وانما يجب صدقه لو وجب صدق احد
النقيضين على ذلك التقدير وهو موزوع ولئن سلمنا ذلك لكن انتظام القياس من نقبض
النتيجة ومن الكبرى انما هو على ذلك التقدير فيلزم اجتماع صدق الصغرى مع
نقيضها على ذلك التقدير فلم قلتم بان صدقهما على ذلك التقدير محال فان ذلك
التقدير محال والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر لانا نقول نحن نعلم بالضرورة ان ليس
بين القياس المفروض والصدق وارتفاع النقيضين او اجتماعهما علاقة تقتضى استلزامه
ايه وقد سبق في الشرطية ما يمينك على ذلك هذا طريق الخلف في هذا الشكل واما
في الشكل الثالث فطريقه ان يعمل نقبض النتيجة لكليته كبرى اذا نتا بوجه جزئية
فتكون نقيضها كلية وصغرى القياس لا يجابها صغرى فيتبع من الشكل الاول
نقبض الكبرى واما الشكل الرابع فان كان متجا للسلب وهو الضرب الثالث
والرابع والمماس يسلك فيه مسلك الشكل الثاني وان كان متجا للإيجاب وهو
الضرب الاول والثاني يسلك فيه مسلك الشكل الثالث مع عكس النتيجة ولا بد
من هذه الزيادة بعده عن النظم الكامل الثاني من كليتين والصغرى سالبة ينتج
سالبة كلية لاشئ من (ج ب) وكل (اب) فلا شئ من (ج ا) لا يمكن يسائه
بعكس الكبرى والالكان كبرى الاول جزئية بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى
ثم عكس النتيجة وبالحلف لثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج
سالبة جزئية بعض (ج ب) ولا شئ من (اب) فليس بعض (ج ا) بانه لا يمكن
بعكس الصغرى وجعلها كبرى والالصارث كبرى الاول جزئية بل بعكس
الكبرى ليرتد الى الاول وبالحلف والافتراض كما سيحى الرابع من سالبة
جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض (ج) ليس (ب) وكل
(اب) فبعض (ج) ليس (ا) لا يمكن بانه بالعكس لا بعكس الصغرى لان السالبة
الجزئية لا تنعكس وعلى تقدير انعكاسها تنعكس جزئية وهي لا تصلح لكبروية الشكل
الاول ولا بعكس الكبرى لانفكاسها جزئية فبانه انما هو بالخلف او الافتراض وهو
ان نفرض بعض (ج) الذي هو ليس (ب د) فيحصل قضيتان احدهما
لا شئ من (د ب) والاخرى كل (د ج) فنضم الاول الى الكبرى هكذا لا شئ
من (د ب) وكل (اب) ينتج من ثنى هذا الشكل لا شئ من (د ا) ثم نعكس
المقدمة الثانية الى بعض (ج د) ونجعلها صغرى للنتيجة المذكورة لينتج المطلوب
والافتراض ابدا انما يكون من قيايين احدهما من ذلك الشكل بعينه لكن من ضرب

وما الشكل الثالث فيشترط لانتاجه ايجاب صغراء للاختلاف كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان او ناطق او لا شيء ٢٦١ من الانسان بصغراء او صغراء والصادق في الاول الايجاب وفي

الثاني السلب وكلية
احدى مقدمته
للاختلاف كقولنا
بعض الحيوان انسان
وبعضه ناطق او
ليس بناطق او بعضه
فرس او ليس بفرس
والصادق في الاول
الايجاب والثاني
السلب فاذن المنهج
سنة اضرب الاول
من موجبتين كليتين
يتبع موجبة جزئية
كل (ب ج) وكل
(ب) فبعض (ج)
الثاني من كليتين
والكبرى سالبة يتبع
سالبة جزئية ياتهما
بعكس الصغرى
والخلف ولا يتبعان
الكلى لجواز كون
الاصغراء من الاكبر
كقولنا كل انسان
حيوان وكل انسان
ناطق او لا شيء من
الانسان بفرس واذا
لم يتبع الكل لم يتبعه
اباقي لكونها خاص
منه الثالث من موجبتين
والصغرى جزئية
يتبع موجبة جزئية

اجلى والثاني من الشكل الاول وافترض هذا الضرب اعمائهم لو كانت السالبة الجزئية
مركبة حتى ينفق وجود الموضوع لا يقدل الموضوع اما ان يكون موجودا او لا يكون
وايا ما كان يتم الكلام اما اذا كان موجودا فظاهر ولما اذا لم يكن فلان الاكبر حيثنذ
يكون مسلوبا عنه لان المعلوم يسلب عنه كل شيء لا نقول بمجرد صلق القضية مع القياس
لا يستلزم ان يكون نتيجةها اعمائهم كذلك لو بين انها لازمة للقياس ولم يقين ونقل الشيخ
عن قوم انهم قالوا الحاجة في انتاج هذا الشكل الى ما ذكر من البيانات لان الاوسط
لما ثبت لاحد الطرفين وسلب عن الطرف الاخر يلزم البينة بين الطرفين فان (ب)
اذا كان مبينا (لا) غير مبين (ج) لم يكن (ج ا) والعلم به ضروري وزينه
الشيخ بانهم ان جعلوه حجة على الانتاج لم تكن الحجة زائدة على نفس الدعوى
بل هي اعلة الدعوى بعبارة اخرى لان معنى التباين والمسلب احدهما عن
الاخر واحد وان جعلوه بئنا بنفسه لم يفرقوا بين البين بنفسه وبين اقرى من
البين فان البين بنفسه ما يحتاج الى فكر وهذا يحتاج لان الذهن عند الانتاج يلتفت
ضرورة الى ان يقول (ج) لما كان (ب) البان (لا) او اذى لا بوصف (با)
لم يكن (ا) فتعده الى البين لانح حكمه على الياء بسلب (ا) الذى هو عكس الكبرى
وحكمه بثبوت الباء على (ج) وهو الشكل الاول بعينه لكن لما اردت الى البين بفكر
لطيف وروية قليلة اعتقدوا انه بين بنفسه وادامام يستعمل هذا البيان في اسائر
الاشكال على انه برهان لمى فيقول مثلهما الاوسط لما ثبت للاصغر وسلب عن الاكبر
او سلب عن الاصغر وثبت للاكبر لازم بالضرورة المبينة الذاتية بين الطرفين وذلك
هو اسكل الثاني بعينه اذ المعنى له الاثبوت الاوسط لاحد الطرفين وسلبه عن الطرف
الاخر وهكذا بين كل شكل وفساده ظاهر قبل والحق ان انتاج هذا الشكل لا يحتاج
الى التكلفات المذكورة لان حاصله راجع الى الاستدلال بآقي الموازى على تنافى
البرومات فيكنى ان قال من لوازم احد الطرفين ثبوت الوسط له ومن لوازم الاخر
سلبه عنه وهما متنافيان فيتنافى المزومان والاجتمع المتنافيان ويمكن تنزيل كلام
القدماء وادامام عليه وهذا اعمائهم لو كانت المقدمتان ضرورتين فتمس الحاجة الى تلك
البيانات في غير ذلك وسنسمع كلاما آخر فيه واما وضعت الضروب في تلك المراتب لان
اضرب بين الاوabin اشرف من الاخيرين ذاما ونجتها واضرب الاول واناك اشرف
من الثاني والرابع لاستمله على صغرى الاول بعينها (قوله واما الشكل الثالث)
الشكل الثالث حاصله وضع موضوع واحد لتبيين متغايرين ليوضع احدهما للاخر
وشرط انتاجه بحسب الكمية والكييفية ايجاب الصغرى وكلية احدى المقدمتين

بما مر وبالا فتراض الرابع من موجبتين والكبرى جزئية يتبع موجبة جزئية بما مر وبكس الكبرى
وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة الخاص من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى يتبع سالبة جزئية ٣

أما المحكوم عليه في الكبرى بالأكبر والحكم على أحد المتباينين لا يستلزم الحكم على الآخر
 وأيضا لو كانت سائبة فاما ان تكون الكبرى موجبة او سائبة وعلى التقديرين يهتق
 الاختلاف لما اذا كانت موجبة فكقولنا لاشئ من الانسان بفرس وكل انسان
 حيوان او ناطق واما اذا كانت سائبة فكما او بدلتا الكبرى بقولنا لاشئ من الانسان
 بصهال او حمار والصادق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب واما كلية احدى
 المقدمتين فلا نهما لو كانتا جزئيتين جاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه
 بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر فلا يلزم ملافاة الأكبر للاصغر لعدم معنى
 جامع بينهما والاختلاف بمقتضى لما اذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا بعض
 الحيوان انسان وبعضه ناطق او فرس ولما اذا كانت سائبة فكما اذا بدلتا الكبرى
 بقولنا وليس بعضه ناطقا او فرسا والحق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب
 والنتج بمقتضى الشرطين ستة لان اولهما اسقط ثمانية حاصلة من السابطين مع
 المحصورات الاربع وثانيهما اسقط سترين آخرين وهما للوجبة الجزئية مع الجزئيتين
 وبالحصول الصغرى الموجبة مأكلية او جزئية والكلية ناتجة مع المحصورات الاربع
 والجزئية لانتيج الامع الكليتين الاول من جبتين كليتين يتيج موجبة جزئية كل (ب ج)
 وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الثاني من كليتين والكبرى سائبة يتيج سائبة جزئية
 كل (ب ج) ولاشئ من (ب ا) فبعض (ج ا) ليس (ا) بيا نهما بمكس الصغرى
 يرجع الى الشكل الاول وينتج المطلوب وبمنه وبالخلف فانه لو لم يصدق في بعض
 (ج ا) ليس (ا) صدق قبيضة وهو كل (ج ا) ونجمه كبرى لصغرى النياس
 لينتجا ما يضاد الكبرى وهذا الضربان لا يتجهن الكلي لجواز ان يكون الاصغر
 اعم من الأكبر وامتناع حل الاخص على كل افراد الاعم ايمانا وسلبا كقولنا كل انسان
 حيوان وكل انسان ناطق ولاشئ من الانسان بفرس واذا لم ينتجا الكلي لم يتيج البواقي
 لانهما اخص منها لان الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والثاني اخص الضروب
 المنتجة للسلب واذا لم يتيج الاخص لم يتيج الاعم الثالث من موجبتين والكبرى كلية يتيج
 موجبة جزئية بعض (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بما مر من عكس الصغرى والخلاف
 وبالفراض وهو ان يفرض بعض (ب) الذي هو (ج د) فكل (د ب) وكل (د ج)
 ثم يحصل المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس لينتج من الشكل الاول كل (د ا) فبعض
 كبرى للمقدمة الثانية يتيج من اول هذا الشكل المطلوب الرابع من موجبتين والكبرى
 جزئية يتيج موجبة جزئية كل (ب ج) و بعض (ب ا) فبعض (ج ا) بما مر من
 الخلف والافراض وهو ان يفرض بعض (ب) الذي هو (اد) فكل (د ب)
 وكل (ب ج) فكل (د ج) وكل (د ا) فبعض (ج ا) لا بعكس الصغرى لانه

بما مر السادس من
 موجبة كلية صغرى
 وسائبة جزئية كبرى
 يتيج سائبة جزئية بانه
 بما مر الاالعكس فان
 الكبرى لا تقبله وبمكس
 الصغرى يصير القياس
 من جزئيتين في الاول
 قبيضة ذكر الشيخ
 في هذين الشكلين فائدة
 مع رجوعهما الى
 الاول فان المقدمة
 قد يقتضى طبع احد
 طرفيهما ان يكون
 موضوعا وطبع الاخر
 ان يكون محمولا كقولنا
 الانسان حيوان وكان
 بقولنا لاشئ من النار
 ياردون قيل فاذا ركب
 على طبعها كان انتظافها
 على احد هذين
 التجهين عن الشكل
 لثاني والثالث فان
 انتمت على نهج
 لاول تغيرت عن
 ليهما وهذا بعينه
 رفا فائدة الشكل
 ابع متن

يصبر القياس من جزئيتين و بعكس الكبرى و جعلها صغرى لصغرى القياس ثم عكس
النتيجة الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض
(ب ج) ولا شيء من (ب ا) فليس بعض (ج ا) بما عر من عكس الصغرى
والخلف والافتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية كل (ب ج) وبعض (ب ا) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا)
بالخلف والافتراض لا بعكس الكبرى فانها لا تقبله وعلى تقدير قبوله لا يصلح لصغرى
الشكل الاول ولا بعكس الصغرى والالصار القياس من جزئيتين في الشكل الاول ووجه
ترتيب الضروب ان الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والثاني اخص الضروب
المنتجة للسلب فقدم لان الاخص اشرف ثم اتبعها نواحي الاول اذ تابع الاشرف باشراف
من تابع الاخص وقدم الثالث على الرابع والخامس على السادس لامتثالهما على
كبرى الشكل الاول وذكر الشيخ في الشفاء ان هذين الشكلين اى الثانى والثالث
وان كانا يرجعان الى الشكل الاول فلهما خاصية وهى ان الطبيعى والسابق الى
الذهن فى بعض المقدمات ان يكون احدهما موضوعا على التعيين والطرف الاخر
محمولا حتى لو عكس كان غير طبيعى وغير سابق الى الذهن اما في الموجبات فكتبونا
الانسان حيوانا وكان طبع الانسان يقتضى موضوعية الحيوان والكاتب
واما في السوالب فكتبونا لا شيء من النار باراد وقيل فان النار اولى
بان تكون موضوعا يسلب عنها البارد والتفيل من البارد والتفيل
يسلب عنهما النار فاذا الفت المقدمات على وجه راعى فيها الحمل
الطبيعى والسابق الى الذهن امكن ان لا ينتظم على نهج الشكل الاول بل
على احد هذين الشكلين اى الثانى والثالث فلا يكون عنهما غنية وهذا بعينه
يعرفنا فائدة الشكل الرابع لجواز ان لا ينتظم المقدمات على وجه راعى فيها الامر
الطبيعى او السابق الى الذهن الا عليه وههنا فائدة اخرى وهى ان بعض ضروب
الاشكال الثلاثة لا يرد الى الشكل الاول فتمس الحاجة اليها عند استحصال المجهولات
المتعلقة بها وقال في الاشارات كما ان الشكل الاول وجد كاملا فاضلا جدا بحيث تكون
قياسيته ضرورية النتيجة بانه بنفسها لا يحتاج الى حجة كذلك وجد الذى هو عكسه
بعيدا عن الطبع يحتاج الى ابانة قياسيته الى كلفة شاقة متضاعفة ولا يكاد يسبق
الى الذهن والطبع قياسيته ووجد الشكلان الاخران وان لم يكونا يلين القياسية
قريبين من الطبع يكاد الطبع الصحيح بفطن لقياسيتهما قبل ان يبين ذلك او يكاد يبان
ذلك يسبق الى الذهن من نفسه فلحظلية قياسيته عن قريب فلهذا صار لهما قبول
ولعكس الاول اطراح وصارت الاشكال الافتراضية الجميلة المنفتحة اليها ثلاثة وهو كلام

وأما الشكل الرابع فينترط لاتباعه ان لا يجمع فيه خستان الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية وان تكون الكبرى سالبة كلية اذ ذلك اما الاول فلا خلاف كقولنا لاني من الانسان بفرس ولاشي من الجاد بانسان ولاشي من الصاهل بانسان ولوقلت وبعض الحيوان انسان او بعض الناطق انسان كانت الكبرى موجبة جزئية وكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان وكقولنا كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الجاد ليس بناطق وهذه ٢٦٢ القرائن اخص ما يجمع فيه خستان فلم

يتبع شيء منه وما الثاني فلا خلاف ايضا كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان ياؤن المتبع خمسة اضرب الموجبة الكلية مع السلب والموجبة الجزئية مع السالبة الكلية والسالبة الكلية مع الموجبة الكلية الاول من موجبتين كليتين يتبع موجبة جزئية كل (بج) وكل (اب) فيعص (ج ا) ولا يتبع كلها لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان الثاني من موجبتين والكبرى جزئية يتبع موجبة جزئية الثالث من كليتين

جيد (قوله وأما الشكل الرابع) شرط اتباع الشكل الرابع ان لم تكن صفراء موجبة جزئية ان لا يجمع فيه خستان وان كانت صفراء موجبة جزئية ان تكون الكبرى سالبة كلية اما الاول فلا نه لو اجمع فيه خستان فلما في مقدمتين اوفي مقدمة واحدة فان كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين او كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية لان المقدمتين اما ان تكونا موجبتين او سالبتين او الصغرى موجبة والكبرى سالبة او بالعكس لكن اجتماع الخستين في الموجبتين لا يتصور الا اذا كانتا جزئيتين فتكون الصغرى موجبة جزئية فهو من القسم الثاني وكذلك ان كانت الصغرى موجبة والكبرى سالبة لم يجمع خستان فيه الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية فهو من القسم الثاني ايضا فقد بان ان اجتماع الخستين في المقدمتين في القسم الاول لا يكون الا اذا كانتا سالبتين او الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية واما ما كان لم يتبع اما اذا كانتا سالبتين فلان اخص القرائن منها هو المركب من سالبتين كليتين والاختلاف لازم فيه كما قال لاني من الانسان بفرس ولاشي من الجاد بانسان والحق السلب ولو بدل الكبرى بلاشي من الصاهل بانسان كان الحق الايجاب واما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية فلان اخص القرائن منها هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه ايضا كما لو قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب او بعض الناطق انسان والحق السلب وان كان اجتماع الخستين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية لانها لو كانت مع الموجبة الجزئية او السالبة لاجتمع الحسنان في المقدمتين والكلام ليس فيه والسالبة الجزئية اما صغرى او كبرى واما ما كان يلزم الاختلاف اما اذا كانت صغرى فكما قال بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان واما اذا كانت كبرى فكقوله كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الجاد ليس بناطق فتدبين ان هذه القرائن الاربعة اخص مما يجمع فيه الحسنان في القسم الاول واذا لم يتبع الاخص لم يتبع الاعم واما الثاني فلا نه لو لم تكن الكبرى

والصغرى سالبة يتبع سالبة كلية الرابع من كليتين والكبرى سالبة يتبع سالبة جزئية لا كلية كون الاصغر اعم (سالية) من الاكبر لجواز قولنا كل انسان حيوان ولاشي من الفرس بانسان الخاضع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى يتبع سالبة جزئية بيان الكل اما تبديل المقدمتين او عكسهما او عكس احداهما او بالخلف او الافراض واعلم ان السالبة الجزئية انما لا تتبع مع الموجبة الكلية حيث لم تنعكس فان انعكست كافى الخاصتين انجبت اذ بعكسهما برتد الى الثاني ان كانت صغرى والى الثالث ان كانت كبرى وان الصغرى اذا كانت سالبة وهي احدى الخاضعين انجبت مع الكبرى الموجبة الجزئية بقيد المقدمتين ثم عكس النتيجة من

سالبة كلية لكانت اما سالبة جزئية او موجبة وكلاهما لا يتنج اما سالبة الجزئية فلما
علم من علم الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية واما الموجبة فلان اخص القرائن منها
ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية الصغرى ومن الموجبة الكلية
الكبرى والاختلاف قائم فيه كقوله بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان او كل فرس
حيوان والنتج باعتبار هذا الشرط خسة اضرب لان اشتراط عدم اجتماع الخسيتين في
القسم الاول حذف ثمانية السالبان مع السالبتين والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية مع
الموجبة الكلية وبالعكس واشتراط كون الكبرى سالبة كلية حذف ثلثة الموجبة الجزئية
مع الثلث غير السالبة الكلية وبطريق الحصول ان الصغرى اما موجبة كلية وهي
لا تتنج الا مع الثلث غير السالبة الجزئية او موجبة جزئية وهي لا تتنج الا مع السالبة
الكلية او سالبة كلية وهي تتنج مع الموجبة الكلية لا غير الاول من موجبتين كليتين
تتنج موجبة جزئية كل (ب ج) وكل (اب) فبعض (ج ا) ولا يتنج كليا لجواز
ان يكون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ومتى
لم يتنج كليا لم يتنج الثاني ايضا لانه اخص منه الثاني من موجبتين والكبرى جزئية
يتنج موجبة جزئية كل (ب ج) وبعض (اب) فبعض (ج ا) الثالث من كليتين
والصغرى سالبة يتنج سالبة كلية لاشئ من (ب ج) وكل (اب) فلاشئ من (ج ا)
الرابع من كليتين والكبرى سالبة يتنج سالبة جزئية كل (ب ج) ولاشئ من (اب)
فبعض (ج) ليس (ا) ولا يتنج كليا لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان
حيوان ولاشئ من الفرس باسان ومتى لم يتنج كليا لم يتنج الخامس ايضا لانه اعم منه
الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى يتنج سالبة جزئية بعض (ب ج)
ولاشئ من (اب) فليس بعض (ج ا) وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار اتجاها
لانها لبعدها عن الطبع لم يعد باتجاهها بل باعتبار انفسها فلا بد من تقديم الاول لانه
من موجبتين كليتين والايجاب الكلي اشرف الاربع وقدم الثاني ايضا وان كان الثالث
والرابع من كليتين والكلي اشرف وان كان سلبا من الجزئي وان كان ايجابا لمساكنته
الاول في ايجاب المقدمتين وفي احكام الاختلاط كما استعرفه ثم الثالث لارتداده الى الشكل
الاول بالتبديل ثم الرابع لكونه اخص من الخامس وبين الكل اما بتبديل المقدمتين
ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة في اثنته الاول دون الرابع والالصار صغرى
الشكل الاول سلبا والخامس اثنان ولصيرورة الكبرى فيه جزئية واما بعكس المقدمتين
في الاخيرين بخلاف الاولين والا لكان القياس في الشكل الاول من جزئيتين والثالث
لسلب الصغرى واما بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني في الثلثة الاخيرة دون
الاولين لايجاب المقدمتين واما بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل ثالث فبما هذا الثالث لسلب
الصغرى واما بالخلف اما اذا كانت النتيجة موجبة فبان يضم بعض النتيجة الى الصغرى

ليتج من الشكل الاول ما ينكس الى ما يضاد كبرى الاول ويناقض كبرى الثاني فقول
للم يصدق بعض (ج) لصدق لاشئ من (ج) فكل (بج) ولاشئ من (ح)
فلاشئ من (ب ا) فلاشئ من (اب) وقد كان شكل (ا) او بعضه (ب) هف
واما اذا كانت النتيجة سالبة فإن يضم نقيض النتيجة الى الكبرى ليتج ما ينكس الى نقيض
الصغرى وفي الثالث والخامس او ضدها في الرابع واما بالاقتراض وقد استعملوه
في الثاني والخامس لانهم لم يستعملوه الا في المقدمات الجزئية فتالوا في الثاني بفرض
بعض (ا) الذي هو (ب د) فكل (دا) وكل (دب) فجميع المقدمة الثانية كبرى للصغرى
القياس هكذا كل (بج) وكل (دب) ليتج من اول هذا الشكل بعض (ج د) فجميعها
صغرى للمقدمة الاولى ليتج من الشكل الاول المطلوب وكانهم انما لم يستجوه من الشكل
الاول والثالث وان كان اظهر دلالة محافظة على قاعدتهم القائله بان كل افتراض يتم
بقيا من احدهما من ذلك الشكل والآخر من الشكل الاول وايت شعري كيف
يستعملونه في الخامس فانهم ان استعملوه في الكبرى فاعظم المندة الافتراضية مع الصغرى
على متوال هذا الضرب بعينه وان استعملوه في الصغرى فاعظم تلك المندة مع الكبرى
على هيئة الشكل الثاني ثم النتيجة مع المقدمة الاخرى على هيئة الشكل الثالث والحق
ان لا يخصص الافتراض بالشكل الاول ولا بالجزئيات فليس في التخصيص بها فائدة
نعم لا يتم في الاغلب الا في الجزئيات واضطرب له لا يختلف في الشكل الثاني لان
الحل الاوسط محمول في مقدمته وهو محمول في المقدمة الافتراضية فهي لا تناف
مع المقدمة الاخرى من القياس الاعلى فجميع الشكل اشائي ويحصل منهما
قضية موضوعها موضوع الافتراض بنضم مع المقدمة اشائية
على منهج الشكل الثالث لكن لما اريد الاحتراز عن البيان بالمتيقن عكس صغرى
القياس الثاني ليرتد الى الشكل الاول ولا في الشكل الثالث لان الحل الاوسط موضوع
في مقدمته وهو محمول في المقدمة الافتراضية واذا نظمت مع المقدمة الاخرى من
القياس كان على هيئة الشكل الاول وان جاز نظمها على الشكل الرابع لكن يجب
الاحتراز عنه ويحصل قضية موضوعها موضوع الافتراض تناف مع المقدمة
الاخرى الافتراضية على الشكل الثالث ويتج المطلوب واما في الشكل الرابع فهو
مختلف لانه ان استعملناه في الصغرى والحل الاوسط محمول الكبرى ومحمول في المقدمة
الافتراضية وانظامها مع الكبرى لا يكون الاعلى هيئة الشكل الثاني ويحصل نتيجة
تتألف مع المقدمة الثانية الافتراضية على هيئة الشكل الثالث وان استعملناه في الكبرى
والحل الاوسط موضوع الصغرى ومحمول في المقدمة الافتراضية فهي انضم
معها اما على هيئة الشكل الاول ليتج ما تناف مع المقدمة الاخرى على هيئة الثالث
واما على هيئة الشكل الرابع فان كانت الكبرى كلية فهو ذلك الضرب بعينه لان

الفصل الرابع في شرائط § ٢٦٧ في الانتاج بحسب جهة القدمات وتبيان جهة النتيجة في المختلطات

الصغرى بحالها والكبرى مقدمة افتراضية كلية وان كانت الكبرى جزئية فهو من ضرب اجلي لان الكبرى صارت كلية بعدما كانت جزئية هذا هو الضبط عليك الانتهاز والاعتبار بعد المحفوظة على شرائط الانتاج واعلم ان لسالبة الجزئية انما لا تتيج مع الموجبة الكلية في هذا الشكل حيث لم تنعكس اما اذا انعكست كما في الخاصيتين انجبت معها سواء كانت صغرى او كبرى اما اذا كانت صغرى ارتد القياس بعكسها الدرامع الشكل الثاني وان كانت كبرى يرتد بعكسها الى سادس الشكل الثالث ويتجهان المطلوب بعينه وان الصغرى السالبة الكلية مع الوجبة الجزئية انما لا تتيج اذا لم تكن احدي الخاصيتين اما اذا كانت انجبت لا فاما اذا بدكهما ارتد الى الشكل الاول وانجبت سالبة جزئية خاصة وهي تنعكس الى المطلوب فحصل ضروب ثثة اخر وقد ظهر ان السالبة المستعملة فيها لا بد ان يكون احدي الخاصتين واما الموجبة فوجب ان تكون في الاولين على الشرائط المعتبرة بحسب الجهة في الشكل الثاني والثالث وفي الضرب الثالث بحيث يتيج سالبة خاصة فلا بد ان تكون الموجبة في اول الصروب احدي تضاميا الست للنعكسة السواب لان الشكل الثاني اذا لم يصدق الدوام على صغره لم يتيج الا اذا كانت كبراه من احدي الست وفي ثانيها فعلى لان صغرى الشكل الثالث لا بد ان يكون فعلى وفي ثالثها احدي الوصفيات لان الشكل الاول اذا كان كبراه احدي الخاصتين لم يتيج خاصة الا اذا كان صغره احداهما على ما يتبين جميع ذلك فيما بعد ان شاء الله تعالى (قوله الفصل الرابع في شرائط الانتاج بحسب جهة تلك القدمات) المختلطات هي الاقيسة الحاصلة من خلط الموجعات بعضها مع بعض وعند اعتبار الجهة في القدمات لا بد من اعتبارها في النتائج فلهذا وضع الفصل لبيان الامرين اما الشكل الاول فيستقر فيه بحسب جهة القدمات فعلى الصغرى لوجهين احدهما ان الصغرى لو كانت ممكنة لم يحصل الجزم بتعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو الاوسط بالفعل محكوم عليه بالا كبره والاصغر ليس اوسط بالفعل بل لا يمكن فحاز ان تبقى باقوة دائما ولا يخرج الى الفعل فيكون خارجا عما هو الاوسط بالفعل فلم تستد الحكم منه الى الاصغر وثانيهما ان الصغرى الممكنة الخاصة لا تتيج مع الكبرى الضرورية والشروط الخاصة في الضربين الاولين ومن كان كذلك لم يتيج جميع الاختلالات المنقذة من الممكنة الصغرى في ما اثر الضروب بيان الاول الاختلاف الموجب للعقم اما اذا كانت الكبرى ضرورية فلجواز امكان صفة لتوعين يثبت لاحدهما فقط بالفعل فيصدق امكان تلك الصفة لاحد النوعين وضرورة ثبوت النوع الاخر لما له تلك الصفة بالفعل اوسلب فصل النوع الاول عنه مع استحالة ثبوت النوع الاخر لان النوع الاول اوسلب فصله عنه كما يمكن ركوب زيد مثلا للفرس والجار ثابت للفرس فقط فيصدق كل جوار مركوب زيد

اما الشكل الاول
فيستط لا نتاجه
فعلية الصغرى والا
لجاز ان يكون الاصغر
خارجا عما هو اوسط
بالفعل فلم يستد الحكم
منه اليه ولان
الصغرى الممكنة
الخاصة لا تتيج مع
الضرورية لجواز
امكان صفة النوعين
يثبت لاحدهما بالفعل
فقط كركوب زيد
مثلا للفرس والجار
الثابت للفرس فقط
فيصدق كل جوار
مركوب زيد لا يمكن
الخاصة بكل مركوب
زيد فرس بالضرورة
ولاشئ من مركوب
زيد تناقض بالضرورة
مع امتناع الإيجاب في
الاول والسلب في
الثاني ولا مع الشروط
الخاصة لانه يصدق
في الكبرى وكل
مركوب زيد فرس
هو مركوب زيد
بالضرورة مادام
مركوب زيد لادائما
ولاشئ من مركوب
زيد بلا فرس هو
مركوب زيد

بالضرورة مادام مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما مع امتناع الإيجاب في الاول والثالث

٣ في الثاني وصديق
الموجبة الكبرى مع
امتناع السلب
والسالبة الكبرى
مع امتناع الإيجاب
ظاهر فقد حصل
الاختلاف الموجب
لحتم وهذان
الاختلافان في هذين
الضربين اخص
الاختلافات المتقدمة
من الممكنة الصغرى
فضمهما فيها
يوجب عمق الكل
من

بالامكان الخاص وكل مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة اولاشي^١ هو
مركوب زيد بنافق مع امتناع الإيجاب في الاول والسلب في الثاني وصديق القياس
مع الإيجاب في الاول والسلب في الثاني كثير كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وكل كاتب
ناطق بالضرورة والحق الإيجاب اولاشي^٢ من الكاتب بفرس بالضرورة والحق
السلب ولما اذا كانت الكبرى مشروطة خاصة فلانا لو بدنا الكبرى بقولنا وكل
مركوب زيد فهو فرس مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة لادائما
امتنع الإيجاب وهو بعض الجار فرس مركوب زيد بالامكان العام وانما قيد المحمول
بمركوب زيد لان الفرسية ليست ضرورية الثبوت لمركوب زيد بشرط كونه
مركوب زيد بل بحسب الذات بخلاف الفرس المركوب فانه ضروري الثبوت
لمركوب زيد بشرط الوصف وليصدق اللادوام الذي هو عبارة عن لاشي^٣ من
مركوب زيد فرس مركوب زيد بالفعل فان الفرس يمتنع عليه عن مركوب زيد
واما الفرس المركوب فلان المركوب مسلوب عن مركوب زيد بالفعل فان فرس
المركوب بطريق الاولى ولو بدنا الكبرى بقولنا ولاشي^٤ من مركوب زيد بلافرس
مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة لادائما امتنع السلب وهو ليس بعض
الجار بلافرس مركوب زيد بالامكان وتقييد المحمول بالمركوب اما في الجزء الاول فلان
الافرس ليس ضروري السلب عن مركوب زيد بحسب الوصف بل بحسب الذات
وانما الضروري السلب بحسب شرط الوصف وهو الافرس المركوب واما في
اللاادوام المعبر عن كل مركوب زيد لافرس مركوب زيد فلان الافرس يمتنع
اثباته لمركوب زيد بخلاف الافرس المركوب وبالجملة هذه سالبة معدولة وهي من
لوازم الموجبة المحصلة وقد بينت حقيقتها وصديق القرينة الاولى مع الإيجاب
والقرينة الثانية مع السب كثير كقولنا كل انسان كاتب وكل كاتب مفكر الاصابع
بالضرورة مادام كاتب لادائما والصادق الإيجاب اولاشي^٥ من الكاتب بساكن الاصابع
بالضرورة مادام كاتب لادائما والصادق السلب وبيان الثاني بان اخص الصغريات
الممكنة الخاصة واخص الكبريات الضرورية والشروط الخاصة لان الضرورية
اخص البسائط والشروط الخاصة اخص المركبات واخص ضروب النكل الاول
الضرب الاول والثاني واختلاط الاخص مع الاخص في الاخص يكون اخص
الاختلافات المتقدمة من الممكنة الصغرى في هذا الشكل فعنه يوجب عمق
الكل وتام النقص انما يتيم بإرادته في المشروطة العامة والوقتية ايضا اذ
الضرورية ليست اخص من المشروطة العامة ولا الوقتية من المشروطة الخاصة
مطلقا هذا اذا اخذنا عنوان الموضوع بالفعل على رأى الشيخ واما على رأى
القار ابي فلاشبهة في انتاج الممكنة لاندراج الاصغر في الاوسط حيث ان موضوع

وزعم الشيخ والامام ومن تابعهما ﴿ ٢٦٩ ﴾ ان الصغرى الممكنة تتبع مع الضرورية ومع الاضرورية

وبين ممكنة خاصة
ومع غيرهما ممكنة
طامة واحجبوا على
الاول بوجوه الاول
ان يضم تقيض النتيجة
مطلقا او بعد فرضه
بالفعل الى الكبرى حتى
يتبع من الثاني تقيض
الصغرى وجوابه
لا نسلم ان الكبرى
الضرورية في الثاني
تتبع ضرورية الثاني
ان يضم الى الصغرى
حتى يتبع من الثالث
تقيض الكبرى وجوابه
لا نسلم ان الصغرى
الممكنة في الثالث تتبع
الثالث ان الصغرى
لو وقعت بالفعل لزمت
نتيجة ضرورية فكانت
ضرورية بتقدير
هدم وقوعها ايضا
لان الضرورى على
تقدير ممكن ضرورى
على تقدير ممكن وجوابه
بالنسبة صدق الكبرى
بتقدير وقوع
لصغرى بالفعل
لجواز ازدياد افراد
موضوع الكبرى حيث
واجبوا على الثاني
بأنك الوجوه بينهما
وان لمعها بغير ما
في قياس الخلف وعلى

الكبرى كل ما هو الاوسط بالامكان والاصغر اوسط بالامكان فيستدلى الحكم منه
اليه بالضرورة وعندى انه لا فرق بين المذهبين في ذلك فان الفعل كما قدمناه ليس مأخوذا
بحسب نفس الامر بل بحسب الفرض العقلى وح يندرج الاصغر تحت الاوسط لان
الاصغر لا يمكن ان يكون اوسطا ويفرضه العقل اوسطا بالفعل والتفصيل المذكور
مندفع لانه ليس يصدق كل مركوب زيد فرب بالضرورة اذ الجار بما يمكن ان يكون
مركوب زيد ويفرضه العقل ان يكون مركوب زيد بالفعل فليس ببعض مركوب
زيد فرب بالضرورة وايضا بالممكنة مساوية لمطلقة على ما لازمهم من اعتبار الضرورية
بالمعنى الاعم فاغفلهم ههنا عن ذلك حتى جعلوا احدهما متبعية والآخرى فصيحة (قوله)
وزعم الشيخ والامام الشيخ والامام وما بعدهما زعموا ان الصغرى الممكنة في هذا
الشكل متبعية لانه اذا كانت الصغرى ممكنة فالكبرى اما ضرورية او لا ضرورية بان تكون
من المركبات او محتملة لهما بان تكون من البسائط غير الضرورية والكل متبع
امام الضرورية فضرورية بقوامع الاضرورية فممكنة خاصة واما مع المحتملة فممكنة
طامة واحجبوا على الاول بوجوه الاول الخلف من الشكل الثاني وهو ان يضم تقيض
النتيجة مطلقا او بعد فرضه بالفعل الى الكبرى ليتبع تقيض الصغرى مثلا اذا صدق كل
(ج) بالامكان وكل (ب) بالضرورة وجب ان يصدق كل (ج) بالضرورة والا
لصدق تقيضه وهو قولنا بعض (ج) ليس (ا) بالامكان فقيضه صغرى او يفرضه
بالفعل لان الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال ثم يفرضه صغرى وكبرى القياس كبرى
هكذا بعض (ج) ليس (ا) بالامكان او بالفعل وكل (ب) بالضرورة ليتبع من
اشكل الثاني بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وقد كان كل (ج) بالامكان هف
وهو لا يلزم من فرض وقوع الممكن ولا من الكبرى فيكون من تقيض النتيجة فهو حجة
وجوابه منع انتاج الصغرى الممكنة او القطعية مع "ضرورية في الشكل الثاني لضرورية
فانه سيحى فيا بعد ان الشكل الثاني لا يتبع الضرورية ولو كان مقدمته ضرورية بين
الوجه الثاني الخلف من الشكل الثالث وهو ان يضم تقيض النتيجة الى الصغرى حتى
يتبع تقيض الكبرى فلو لم يصدق كل (ج) بالضرورة صدق بعض (ج) ليس (ا)
بالامكان فقيضه كبرى لصغرى القياس ليتبع من الشكل الثالث بعض (ب) ليس (ا)
بالامكان وقد كان كل (ب) بالضرورة هذا خلف وجوابه منع انتاج الصغرى الممكنة
في الشكل الثالث كما سنذكر الوجه الثالث ان الصغرى اذا فرضت ففيلة لزمت النتيجة
ضرورية اندراج الاصغر تحت الاوسط حيث قد اذا كانت النتيجة ضرورية على
تقدير وقوع الصغرى بالفعل كانت ضرورية في نفس الامر وعلى تقدير عدم
وقوعها لان الضرورى على تقدير ممكن ضرورى في نفس الامر وعلى جيع التقادير
الممكنة والالكان ما ليس بضرورى في نفس الامر ضرورى على تقدير ممكن فيكون

الثالث بان الكبرى ان صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية والىمكنة خاصة والميتة الامكان العام متين

الممكن على بعض التقادير مستلزما للحال وانه محال وجوابه منع التقدير وهو انما لم
صدق الكبرى على تقدير وقوع الصغرى بالفعل لازدياد افراد موضوع الكبرى
فان الاصغر اذا صار اوسطا بالفعل دخل في كل ما هو الاوسط بالفعل فجاز ان لا يصدق
الحكم عليه بالاكبر وهو ظاهر في المثال المذكور فانه اذا فرض ان الحمار مركوب زيد
بالفعل لم يصدق ان كل مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة سلمنا ذلك لكن لانم ان
الحال لازم من التقدير الممكن بل منه ومن الكبرى الصادقة في نفس الامر غاية ما في
الباب ان يكون هذا المجموع محالا لكن لا يلزم من استحالة المجموع ووقوع احد
جزئيه استحالة الجزء الاخر لجواز ان يكون المجموع محالا واحدا جزئيه واقما ممكنا
او ضروريا والاخر ممكنا اما الاول فلان كل واحد من طرفي الممكن ككتابة زيد
وعدمها ممكن في نفسه غير مستلزم للحال مع ان وقوع مجموعهما مستلزم للحال
واما الثاني فكما اذا فرضنا مركوبية زيد بالفعل للحمار منضمما الى صدق قولنا كل
مركوب زيد فرس بالضرورة يلزم المحال وهو كل حمار فرس بالضرورة ولا يلزم
من الضرورية ولا من الاخرى لامكانها بل من المجموع لا يقال هذا يبطل الاستدلال
بالخلف لجاز ان يكون المحال لازما من مجموع المقدمتين اعني تقيض النتيجة والمقدمة
الصادقة لامن شيء منها فلا يلزم صدق النتيجة لا نقول المطلوب من الخلف ليس
امتناع تقيض النتيجة بل كذبه وكذب المجموع لابد ان يكون لكذب احد جزئيه
بخلاف امتناع المجموع فانه لا يستلزم امتناع احد جزئيه هذا وقد اتفق بلجع من
الاذكياء ههنا مناخلة بينهم من اورد ان ثبوت الامكان لا يستلزم امكان الثبوت
المستلزم للحال لان امكان الحادث ثابت في الازل وليس للحادث امكان ثبوت في الازل
والامكان ان يكون الحادث ازليا فرد آخر هذا التنصيص بان المراد ان ثبوت الامكان
في الجملة يستلزم امكان الثبوت في الجملة وهو لا ينافي في عدم استمرار ثبوت الامكان
في وقت لامكان الثبوت في ذلك الوقت اذ المطلقة لا تافى الوقتية واجاب ثالث بان
الزاع ايسر في ان ثبوت امكان الشيء يستلزم امكان ثبوته فان الامكان كيفية ثبوت
المحمول للموضوع بل الزاع في ان ثبوت امكان الشيء مع شيء آخر هل يسلم امكان
ثبوته معه ام لا فان الممثل لما قال الصغرى اذا كانت ممكنة مع الكبرى امكن وقوعها مع
الكبرى وحيث يلزم النتيجة ضرورية منع ذلك لفاضل قائلا لان سلم انه يلزم من
ثبوت امكان الصغرى مع الكبرى امكان ثبوتها معها لجواز ان يكون وقوع "صغرى
رافعا لصدق الكبرى ههنا لا يمتنعان فلا يمكن ثبوتها مع الكبرى ومثل بذلك المثال
فان امكان الحادث ثابت مع الازل دون امكان ثبوته ونحن نقول هذه الغشابة ادت
للمنع الواقع آخر الى ما ذكره اولا وهو منع التقدير بعينه وايضا يصلح الالتماس فان
الصادق في نفس الامر لابد ان يكون متحققا على سائر التقادير ضرورة ان انتقادر

والفروض لا ترفع الامور المتحققة في الواقع على مامر وتأمل اذا تحققت ان زيدا قائم
 وفرضت قعوده هل يرفع فرضك بهذا قيامه في الواقع ما اظن ذا بصيرة برضى به
 وايضا لم يبق الكبرى صادقة على ذلك التقدير وهي ضرورية في نفس الامر فايكون
 ضرور يا في نفس الامر لا يكون ضروريا على تقدير ممكن فيلزم ان يكون الممكن
 مستلزما للحال والحق في الجواب اننا لانم انه اذا فرضت الصغرى فعلية يلزم نتيجة
 فضلا عن كونها ضرورية وقوله لاندراج الاصغر تحت الاوسط حيثئذ قلنا لانم فان
 الحكم في الكبرى على كل ماهو اوسط بالفعل في نفس الامر والاصغر ليس اوسط بالفعل
 في نفس الامر بل على ذلك التقدير فلا يلزم تعدى الحكم من الاوسط اليه لا يقال
 لو وقعت الصغرى الممكنة لزم صدق النتيجة ضرورية لان منع الخلو متحقق بين
 تقبض الصغرى الفعلية وعين النتيجة ومتى صدقت هذه المنفصلة صدقت الملازمة
 المذكورة اما المقدمة الاولى فلان الكبرى صادقة في نفس الامر فالنضم معها اما
 الصغرى الفعلية او نقيضها فان كان النضم معها الصغرى الفعلية يلزم صدق النتيجة
 وهو احد جزئي المنفصلة وان كان نقيضها فهو الجزء الاخر فالامر لا يخلو من تقبض
 الصغرى او عين النتيجة واما الثانية فلما عرفت في فصل التلازم من ان كل منفصلة
 مانعة الخلو تستلزم متصلة من تقبض احد الجزئين وعين الاخر لا نأقول المتصلة
 انما كانت لازمة للمنفصلة اذا كانت عنادية وانما كانت عنادية او تركبت من شي ولازم
 نقيضه لكن صدق النتيجة لا يلزم عن الصغرى بل لازم منه ومن الكبرى وهما مجتمعان
 اتفاقا الوجه الرابع ماعول عليه السج في الاشارات في الشفاء وهو ان الحكم في الكبرى
 بضرورة الاكبر الاوسط مادام ذاته موجودة وهذه الضروب لا تتوقف على نصاب
 ذاته بالوصف العنواني والالم تكن ذاتية بل وصفية فهي متحققة وان تغير عليه اي
 وصف كان فالاصغر يكون داخلا فيه وان لم يثبت له وصف الاوسط والالكان
 ثبوت الضرورة موقوفا على الاتصاف بهف وجوابه ان يقال هب ان عقد الوضع
 لا دخل له في الضرورة لكن الحكم بالضرورة على ذات الاوسط وليس كل شيء هو
 ذات الاوسط بل ماصدق عليه وصف الاوسط بالفعل والاصغر ليس من جلته قوله
 واحتجوا على الثاني وهو انتاج الصغرى الممكنة مع اللا ضروريات بمكنة خاصة
 بثت الوجود بينهما وان لحقتها تغير ما في قياس الخلف لان تقبض الممكنة الخاصة احدي
 الضروريتين فيزداد العمل بابطال كل منهما فتقول في الخلف من الشكل
 الثاني اذا صدق كل (ج ب) بالامكان وكل (ب ا) بالضرورة يتبع كل (ج ا)
 بالامكان الخاص والاصدق اما بعض (ج ا) بالضرورة او بعض (ج) ليس
 (ا) بالضرورة واما ما كان يلزم الخلف اما اذا كان الصادق بعض (ج ا)
 بالضرورة فلا نألفه الى لاضرورة الكبرى هكذا بعض (ج ا) بالضرورة

ولاننى من (ب ا) بالامكان العام ينتج بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وقد كان كل (ج) بالامكان ههنا واما اذا كان الصادق بعض (ج) ليس (ا) بالضرورة فلا انضمه الى الكبرى هكذا بعض (ج) ليس (ا) بالضرورة وكل (ب ا) فبعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وهو مناقض للصغرى وفي الخلف من الشكل الثالث لو لم يصدق كل (ج ا) بالامكان الخاص اصدق احدى الضروريتين الجزئيتين فتجملها كبرى لصغرى القياس لينتج الضرورية الابدائية بعض (ب ا) بالضرورة وهو مناقض للضرورة الكبرى والضرورية السلبية بعض (ب) ليس (ا) بالضرورة المناقض لاصل الكبرى وههنا وجه ثالث وهو ان يطل احد جزئى المفهوم المردد بقياس من الثانى والجزء الآخر بقياس من الثالث ووجه رابع وهو ان يعكس ذلك العمل وانت خبير بكيفية اراد الوجه الثالث من الوجوه المذكورة وبوجه تريفها فلا تطول الكتاب باعادته واحضروا على الثالث وهو انتاج الصغرى الممكنة مع المحتملة للضرورة واللاضرورة بانها ان صدقت في مادة الضرورة كانت النتيجة ضرورية وان صدقت في مادة اللاضرورة كانت ممكنة خاصة والمشارك بينهما الامكان العام وهو مبنى على صحة القسمين الاولين؛ بعد ذلك انما يتم لو صدقت الكبرى كيفية في مادة الضرورة او اللا ضرورة وهو غير لازم لجواز ان يكون صدقها بالنسبة الى بعض الافراد في مادة الضرورة وبالنسبة الى البعض الآخر في مادة اللا ضرورة فلا يلزم ماذكروه من النتيجة لان الكبرى الجزئية في الشكل الاول صقيمة والامام ذهب الى ان الكبرى الدائمة تنج دائما لانه لو انصف الاصغر بالوسط وفي وقت ما كان الاكبر دائما فيكون دائما في نفس الامر فان من المستحيل ان لا يكون دائما في نفس الامر و يصير دائما على تقدير ممكن وفيه ضعف لانا لانم ان القياس ينتج على تقدير وقوع الصغرى بالفعل كما مر ولئن سلمنا لكن صبرورة ما ليس بدائم في نفس الامر دائما اعنى وقوع دوامه بدلا عن دوامه ليس مستحيلا بل غاية ما في الباب انه كاذب ولا امتناع في لزوم الكاذب غير المحال من وقوع الممكن بخلاف الضرورة والامكان فانهما ضروريان للضرورى والممكن وزعم الشيخ ان المركب من الممكنين قياس كال بين نفسه لانه اذا كان (ج ب) بالقوة فلها بالقوة ما (ب) بالقوة قل ومن الناس من نازع فيه واحوجه الى البيان لان الشكل الثانى والثالث انما لم يكن كاملا لان دخول (ج) تحت حكم (ب) بالقوة فكذلك دخول (ج) ههنا وانما يكون يتا لو كان (ج) بالفعل (ب) حتى يكون داخلا في كل ما يقال عليه (ب) ويتوا القياس بان الممكن للممكن ممكن حتى جعلوا هذه المقدمة من حقها ان يصرح بها لكنها اضمرت ورد عليهم بالفرق بين الشكائين وذلك القياس بوجهين احدهما ان دخول

الاصفر في الشككين تحت حكم الاوسط اما هو باعتبار حكم لم يوجد من الحاكم اما
 في الشكل الثاني فلان الحكم على الاوسط غير موجود واما في الثالث فلان دخول
 الاصفر باعتبار الحكم عليه وهو غير موجود بخلافه ههنا فلان الحكم موجود
 من الحاكم والقوة ليست بحسب الحكم بل باعتبار الامر نفسه وثانيهما دخول
 الاصفر بالقوة ههنا معلوم وفيهما غير معلوم تحتاج الى نظر فليس يلزم من ان
 يجعل هذا النوع من الدخول بالقوة القياس غير كامل جعل هذا النوع كذلك
 وبان يسانهم اثبات الشيء بنفسه لانه لا معنى له الا ان (ا) ممكن (ب) الممكن
 (لج) وزعم ايضا ان المركب من الممكنة الصغرى والمطلقة غير بين لان الاصفر لما
 كان داخلا بالقوة تحت حكم موجود لم يدرك في اول الوهلة من حاله انه مطلق
 او ممكن بخلاف الذي من الممكنين فان الذين يحكم بجهلة الممكن للممكن كما يحكم
 بان الضروري للضروري ضروري والموجود للوجود موجود واما اذا اختلطت
 الوجوه تشوش الذين فيها فاحتاج الى نظر مثل ممكن الضروري وضروري
 الممكن ثم بين اتساعه ممكنة عامة بعض الوجوه المذكورة واعترض صاحب
 الكشف على اول الوجهين بأنه لا يلزم من كون الاختلاط من الممكنين غير
 بين ومشارك الشككين مشاركته في جميع الاشياء فهذا الفرق لا يدفع كونه غير بين
 وعلى الثاني بان قوة اندراج الاصفر تحت الاوسط في الشككين بين الانساج وقوة
 الاندراج المطلوبة ههنا لا تبين الانساج بل عدمه لعدم تضاد الوسط وعلى البيان
 الذي حكمه الشيخ بأنه مغالطة لان الاكبر ممكن لذات الاوسط لا لوصفه وذات الاوسط
 ليس ممكنا للاصفر بل وصفه لان المحمولات صفات على ما تبين فلا يكون الاكبر
 ممكنا للممكن للاصفر فم لو علم ان الممكن لذات لها صفة ممكنة لذات اخرى يكون
 ممكنا لذات الاخرى كان البيان صحيحا لكنه ليس بين ثم اخذت بحسب النسخ حيث
 جعل الاختلاط من الممكنين يسان ومن الصغرى الممكنة وكبرى المطلقة غير بين
 لان انتاج الاعم للشيء اذا كان ينافي فكيف يكون انتاج الاخص لتلك النتيجة بعينها غير
 بين ولان الذي ذكره في حاجة الثاني الى البيان من عدم اندراج الاصفر تحت الاوسط
 مشترك بينه وبين الاول والذي ذكر في بيته قائم في الثاني ايضا بل هو اولي لانه
 اذا كان قولنا ان (ج) اذا كان بالقوة (ب) فلها بالقوة ما (ب) بالقوة ينافي الاولى
 ان يكون قولنا (ج) اذا كان (ب) بالقوة فلها بالقوة ما (ب) بالفضل ينافي وهذا
 ظاهر ونحن نقول اما ما اورده على وجهي الفرق فهو منع على منع لان القوم لما
 قالوا الشكلان انما يكونان غير كاملين لدخول الاصفر في حكم الاوسط بالقوة قال لام
 ان عدم كمالهما بناء على ذلك بل لان الدخول فيهما ليس باعتبار حكم موجود
 او لان الدخول غير معلوم بخلاف ما نحن بصده ومن البين انه لا يتوجه عليه

والنتيجة في هذا الشكل
 تقع الكبرى في غير
 قيد الضرورة والدوام
 الوصفين وان كان
 احدهما فيها تبعت
 الصغرى ايضا في غير
 قيد الوجود وغير قيد
 الضرورة ان لم يكن
 في الكبرى ضرورة
 اما الاول فلا ندراج
 البين وزعم الكندي
 ان الصغرى الضرورية
 مع الكبرى السالبة
 الدائمة تنج ضرورية
 بالعكس وبما خلف
 وجواب العكس منع
 انتاج القياس المذكور
 في الثاني للضرورة
 وجواب الخلف منع
 انتاج الممكنة الدائمة
 في الثاني واما الثاني
 فلان وصف الاوسط
 اذا كان مستديرا لا كبير
 كان ثبوت الاكبر
 للاصغر بحسب ثبوته
 له وان كان مستديرا
 بالضرورة كان ضرورية
 الاكبر للاصغر بحسب
 ضروريته له متى

اقتراض واما قوله الاندراج بالقوة المعلوم ههنا لا يمين الانتاج فليس كذلك لانا لما
 علمنا ان (ج) بالقوة (ب) والحكم في الكبرى على ما فرضه العقل (ب) بانفصل
 فبغير دفعه عن العقل (ب) بانفصل يستلزم تحت حكمه بانفصل ويحصل الاندراج
 بالضرورة فان قلت فلي هذا يجب ان ينتج الكبرى المطلقة مطلقة لان الحكم فيها
 لما كان على كل ما فرضه العقل (ب) بانفصل وما فرضه العقل (ب) بانفصل (ج)
 فيتعدى الحكم اليه فتقول هذا في الضرورة والامكان بحيث لانهما لا يتوقفان
 على اتصاف ذات الموضوع بالوصف الضواني واما الاطلاق فلما جاز ان يتوقف
 على الاتصاف لم يندرج الى الاصغر وانما المتعدى اليه الامكان فقط وقد صرح
 الشيخ به في الشفا حيث قال واما ان هذه النتيجة هل تصدق مطلقة فيقول لا يجب
 ذلك لانه يجوز ان يكون الواحد من (ج) لا يوجد البتة (ب) من وقت حدوثه
 الى وقت فسادهم ويكون اتصافا بوجده (ا) عند ما يكون هو (ب) فقط فيكون
 الواحد من (ج) لا يتحقق له (ب) البتة ولا (ا) مثل قولنا كل انسان يمكن
 ان يكتب وكل كاتب مماس بقله الطرس فليس يلزمه ان كل انسان مماس بقله
 الطرس بالاطلاق واما تعجيبه حيث فرق بين الاختلاطين فما بقضى منه العجب لان
 الشيء اذا ثبت للاعم والاخص فهو للاعم اولوا بالذات وللأخص بواسطة بالعرض
 على ما تقرر في العلوم الحقيقية فمن اين بعد ان يكون انتاج الاعم ينتاج انتاج الاخص
 ليس كذلك والنتيجة لم يجعل وجه الحاجة الى البيان هدم اندراج الاصغر تحت الاوسط
 بل اختلاط الوجود وزد الذهن في ان النتيجة هل هي مطلقة او ممكنة وهب ان
 (ج) اذا كان (ب) بالقوة كان له بالقوة ما (ب) بافضل الا انه من امر يعلم انه نتيجة
 فانها كما يجب ان تكون لازمة كذلك يجب ان تكون اخص فلا بد من بيان هدم
 لزوم لزومه وهذا بخلاف الاختلاط من الممكنين فان بديهية العقل قاضية بان لا مزيد
 في انتاجه على الامكان والكلام في هذا المقام وان ادى الى الاطبات والاطالة الا انه
 لا بد منه ليعلم ان تشييع المتأخرين على السبج الرئيس وهو المخصوص باختراع
 القواعد واقاضة القوائد بنسبهم بسوء الفهم ولزلة في طيارح الوهم وكما
 من غائب قولنا صحيحا واقفه من الفهم السقيم (قوله والنتيجة في هذا الشكل)
 الوجهات الثلاث عشرة اذا اختلط بعضها ببعض حصل مائة وتسعة وستون
 اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب ثلثة عشر في انفسها لكن لما اختلط قطعية الصغرى
 سقط من تلك الجملة ستة وعشرون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب الممكنتين
 في ثلثة عشر فينتج النتيجة منها مائة وثلاثة واربعون اختلاطا وانما يسطع
 في جهة النتيجة ان الكبرى اما ان تكون غير الوصفين الادريج وهي الترسوطيين
 والعرفتيان بل تصكون احدى التسع الباقية وذلك تسعة وتسعون

اختلاطاً حاصله من ضرب احد عشر في تسعة واما ان يكون احديهما
اربعة واربعون اختلاطاً حاصله من ضرب احد عشر في اربعة فان كان الاول
كانت النتيجة تابعة للكبرى وهو معنى قوله في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين
اي ماعدا المنروطين والعرفيتين وان كان الثاني تأخذ جهة الصغرى فان وجدنا
فيها قيد الوجود اعني اللادوام واللاضرورة حذفناها وكذلك ان وجدنا فيها
ضرورة مختصة بهما لم يكن في الكبرى اية ضرورة كانت سواء كانت ذاتية او وصفية
اووقية ثم ننظر في الكبرى فان كان فيها قيد الوجود كما اذا كانت احدي الخاصتين
ضمنها الى المحفوظ فهو جهة النتيجة والا كما اذا كانت احدي الصاتين فالمحفوظ
بينه جهة النتيجة فان قلت المصنف اخل بذكر ضم قيد وجود الكبرى ولا بد منه
فقول ما بذلك الاخلال بواجب لانه ذكر ان النتيجة في هذا الشكل تابعة للكبرى
في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين وقيد الوجود غير القيد ولهذا قال
بعده وان كان احدهما فيها تمت الصغرى ايضا وهو صريح في ان النتيجة تابعة
للكبرى والصغرى اذا كانت الكبرى احدي الوصفيات الاربع اللهم الا في القيد
فانها لا تقع الكبرى فيهما فهنا دعاو خمسة احديهما ان النتيجة تابع للكبرى
اذا كانت احدي التسع وانما يتبعها تابعة للصغرى اذا كانت احدي الاربع وثالثتها
ان قيد الوجود من الصغرى لا يتعدى الى النتيجة بل لا بد ان يحدف ورابعها
ان الضرورة المختصة بالصغرى لا يتعدى ايضا وخامستها ان قيد وجود الكبرى
يتعدى الى النتيجة ويضم اليها والمصنف بينهما واحدا فواحدا اما الدهوى الاولى
فلاندراج الاصغر تحت الاوسط اندراجا يتنا فان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له
الاوسط باكمل كان له الاكبر بالجهة المعتبرة فيها لكن ثبت له وصف الاوسط
بالفعل هو الاصغر فيكون الحكم بالاكبر ثابتا بالجهة المعتبرة في الكبرى فان قلت هذا
البيان آت في القسم الثاني ايضا فاننا اذا قلنا كل (ج ب) بالفعل وكل (ب ا) مادام
(ب) فقد حكمنا في الكبرى بان ما ثبت له (ب) بالفعل ثبت له (ا) بالجهة المعتبرة فيها
وما ثبت له (ب) بالفعل (ج) فيكون (ا) ثابتا بتلك الجهة فقول لاشك ان جميع
اختلاطات هذا الشكل ينتج نتيجة تابعة للكبرى وقد اشار اليه المصنف بقوله تبع
الصغرى ايضا الان النتيجة اذا كانت الكبرى احدي الوصفيات الاربع هي ان الاصغر
اكبر مادام اوسط والاوسط واجب الحذف في النتيجة ولما حذف الاوسط فيها
ونظر في جهتها وجدت تابعة للصغرى بالشرايط المذكورة والكثير خاف ضابط
هذا القسم وزعم ان الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة الدائمة تنتج ضرورة
ومقتضى الضابط انما جهاد ائمة واحتج عليه بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل
الثاني قياسا صغرا ضرورية وكبراه دامة متبا للمطلوب بعينه وبالحلف وهو

الوجود اعني الا
دوام واللاضرورية
من الصغرى لان
الاكبر وان كان دائما
مادام الاوسط جاز
ان لا يكون مقتصرا
على وقت ثبوت
الاوسط فيكون ثابتا
وان لم يثبت الاوسط
وَأَمَّا لَا يَتَّبِعُ الصَّغْرَى

عَنِ الْكُبْرَى وَحْدَهَا
لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ صَغْرَى
الْأَكْبَرِ مُقَيَّدَةً بِالْأَوْسَطِ
فَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ امْكَانِ
انْقِضَاءِ الْأَوْسَطِ وَلَا
مِنَ الصَّغْرَى وَحْدَهَا
لِأَنَّ اسْتِدْمَاعَ الْأَوْسَطِ
لِلْأَكْبَرِ إِذَا لَمْ تَكُنْ
ضَرُورِيَّةً جَازِئَةً
لِلْأَكْبَرِ وَأَنْ يَثْبُتَ الْأَوْسَطُ
بِالضَّرُورَةِ وَزَعَمَ
الْكُتُبِيُّ أَنَّ الضَّرُورِيَّةَ

مَعَ الْكُبْرَى السَّالِبِ
الْعَرَفِيَّةَ الْعَامَّةَ يَتَّبِعُ
ضَرُورِيَّةً بِالْعَكْسِ
وَالْخَلْفِ وَقَدْ عَرَفْتَ
جَوَابَهُمَا فَإِنْ قِيلَ
الْكُبْرَى الْمُسْرُوعَةُ
مَعَ الصَّغْرَى الدَّائِمَةِ
يَتَّبِعُ صَرُورِيَّةً فَإِنْ

ضَرُورَةُ الْأَكْبَرِ لَمْ كَانَتْ ؟

أَنْ يَجْعَلَ تَقْبِضَ نَيْضَةٍ صَغْرَى لِكُبْرَى الْأَصْلِ لِيَتَّبِعَ مِنَ الشَّكْلِ الثَّانِي مَا بِنَاقِصِ
الصَّغْرَى وَجَوَابُ الْعَكْسِ مَنَعَ اتِّجَاعَ الضَّرُورِيَّةِ فِي الشَّكْلِ الثَّانِي لِلضَّرُورِيَّةِ وَجَوَابُ
الْخَلْفِ مَنَعَ اتِّجَاعَ الْمُمْكِنَةِ مَعَ الدَّائِمَةِ فِي الشَّكْلِ الثَّانِي وَنَظَرُ مِنْهُ أَنَّ الصَّغْرَى
الْمُمْكِنَةَ مَعَ لِسَابِقَةِ الدَّائِمَةِ لَوْ انْتَبَهَتْ فِي أَحَدِ هَذَيْنِ الشَّكْلَيْنِ انْتَبَهَتْ فِي الْآخَرِ وَلَوْ لَمْ
يَتَّبِعْ لَمْ يَتَّبِعْ لَا تَزَادُ كُلُّ مَنَاهَا إِلَى الْآخَرِ بِعَكْسِ الْكُبْرَى وَأَمَّا الدَّعْوَى الثَّانِيَّةُ وَهِيَ
أَنَّ النِّهْيَةَ تَأْتِي لِلصَّغْرَى إِذَا كَانَتْ الْكُبْرَى أَحَدِي الْأَرْبَعِ فَلَا أَنَّ الْكُبْرَى دَائِمَةٌ هَلْ
دَوَامُ الْأَكْبَرِ بِدَوَامِ الْأَوْسَطِ فَلَا كَانَ الْأَوْسَطُ مُسْتَدِيمًا لِلْأَكْبَرِ كَانَ ثُبُوتُ الْأَكْبَرِ لِلْأَوْسَطِ
بِحَسَبِ ثُبُوتِ الْأَوْسَطِ فَإِنْ كَانَ ثَابِتًا لِلْأَوْسَطِ دَائِمًا كَانَ ثُبُوتُ الْأَكْبَرِ لَهُ أَيْضًا دَائِمًا
وَأَنْ كَانَ فِي وَقْتٍ كَانَ فِي وَقْتٍ وَأَنْ كَانَ فِي الْجِلَّةِ كَانَ فِي الْجِلَّةِ وَأَنْ كَانَ الْأَوْسَطُ
مُسْتَدِيمًا لِلْأَكْبَرِ بِالضَّرُورَةِ كَأَنَّهُ لِلْمَشْرُوعَيْنِ كَانَ ضَرُورَةُ ثُبُوتِ الْأَكْبَرِ لِلْأَوْسَطِ بِحَسَبِ
ضَرُورَةِ ثُبُوتِ الْأَوْسَطِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلضَّرُورِيَّةِ ضَرُورِيَّةً (هُوَ هَلْ هُوَ وَأَمَّا لَا يَتَّبِعُ)
هَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى بَيَانِ الدَّعَاوِي الْبَاقِيَةِ وَأَمَّا لَا يَتَّبِعُ قَيْدَ الْوُجُودِ مِنَ الصَّغْرَى لِأَنَّ
الْكُبْرَى وَأَنْ حَكَمْتَ بِدَوَامِ الْأَكْبَرِ لِكُلِّ مَا ثَبَتَ لَهُ وَصَفِ الْأَوْسَطِ مَادَامَ وَصَفِ
الْأَوْسَطِ بَابَتِ لَكِنْ يَحْجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ ثُبُوتُ الْأَكْبَرِ مُقْتَصَرًا عَلَى وَقْتِ ثُبُوتِ الْأَوْسَطِ
حَتَّى يَثْبُتَ الْأَكْبَرُ لِكُلِّ مَا ثَبَتَ لَهُ الْأَوْسَطُ وَأَنْ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ الْأَوْسَطُ فَيَكُونُ الْأَكْبَرُ بَابَتًا
لِلْأَوْسَطِ دَائِمًا فَلَمْ يَتَّبِعْ الدَّوَامَ وَالْأَوْسَطُ مِنَ الصَّغْرَى كَقَوْلِكَ أَنَّ صَاحِبَ
لَدَائِمًا وَكُلِّ صَاحِبِ حَيَوَانٍ مَادَامَ صَاحِبًا مَعَ كَذِبِ قَوْلِكَ أَنَّ صَاحِبَ حَيَوَانٍ لَا دَائِمًا
وَمَا عَالَ بِهَ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ صَغْرَى هَذَا الشَّكْلِ مُوجِبَةٌ فَيَكُونُ قَيْدَ وَجُودِهَا سَابِقَةً وَهِيَ
لَا تَدْخُلُ لَهَا فِي الْإِتِّجَاعِ فِيهِ مَا قَبْلَهُ وَلَمَّا قَبِلَ الْوُجُودَ فِي الْكُبْرَى فَيَتَّبِعُ الدَّائِمَةَ
فَأَنَّ كُلَّ الْأَوْسَطِ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْأَكْبَرُ لَدَائِمًا كَانَ الْأَوْسَطُ أَيْضًا كَذَلِكَ أَوْلَانِ الصَّغْرَى
مَعَ لَدَوَامِ الْكُبْرَى يَتَّبِعُ لَدَوَامِ النِّهْيَةِ وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الدَّعْوَى دَاخِلَةً فِي الدَّعْوَى
الْأُولَى مَثْبُتَةً بِرَهَانِهَا لَمْ تَذْكُرْ هَاهُنَا وَأَمَّا لَمْ يَتَّبِعْ الضَّرُورَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِأَمَانِ الْكُبْرَى
كَأَنَّكَ أَنْتَ أَحَدِي الْمَشْرُوعَيْنِ فَلَا أَنَّ ضَرُورَةَ الْأَكْبَرِ مُسْرُوعَةٌ بِوَصْفِ الْأَوْسَطِ
فَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ امْكَانِ انْقِضَاءِ وَصْفِ الْأَوْسَطِ كَقَوْلِكَ أَنَّ صَاحِبَ كُلِّ مَتَجِبٍ صَاحِبُ
بِالضَّرُورَةِ بِشَرَطِ كَوْنِهِ مُتَجِبًا مَعَ كَذِبِ قَوْلِكَ أَنَّ صَاحِبَ كُلِّ مَتَجِبٍ بِالضَّرُورَةِ وَقَوْلُهُ
لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ ضَرُورَةُ الْأَكْبَرِ مُقَيَّدَةً بِالْأَوْسَطِ يَحْجُوزُ أَنْ لَا تَكُونَ مُقَيَّدَةً أَيْضًا وَابْسِ
كَذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الضَّرُورَةِ الْمُسْرُوعَةِ وَلَوْ أَنَّ ارْتَادَ الضَّرُورَةَ مَادَامَ الْوَصْفُ
وَلَكِنْ فِيهِ مَخْلَافَةٌ أَصْلًا حَيَّةً وَأَمَّا مِنَ الصَّغْرَى فَلَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ الْكُبْرَى ضَرُورِيَّةً
كَأَحَدِي الْعَرَفِيَّتَيْنِ امْكَانِ انْقِضَاءِ الْأَكْبَرِ عَنْ كُلِّ مَا ثَبَتَ لَهُ الْأَوْسَطُ فَامْكَانِ انْقِضَاءُ
عَنِ الْأَوْسَطِ فَلَا يَكُونُ ضَرُورِيَّةً وَلَفْصُ اخْتِلَاطَاتِ الْعَمِّ الثَّانِي لِيُعْصَلَ بِهِ الْإِحَاطَةُ
الْشَّامَةُ فَقَوْلُ الْكُبْرَى إِذَا كَانَتْ أَحَدِي الْعَامَّتَيْنِ فَهِيَ مَعَ الْوُجُودِ يَتَّبِعُ وَالْمُطْلَقَةُ

دائمة بدوام الاوسط
الدائم بدوام ذات
الاصغر كانت دائمة
بدوامها فلما تلك
ضرورة بشرط
وصف الاوسط وهي
غير المطلوب بالنتيجة
واعلم ان من تمام بيان
النتيجة بيان عدم لزوم
الزائد على المدعي
بالنقص في المواد متى

العامة تتبع مطلقة عامة لان الاوسط مستديم لو وصف الاكبر او مستلزم له ثابت لذات
الاصغر في الجملة فيكون الاكبر ثابتا له في الجملة ويمكن ان يقال انها تتبع مطلقة
وقتية وهي اخص من المطلقة العامة لان الكبرى دلت على ان كل ما يثبت له الاوسط
فالاكبر ثابت له مادام الاوسط والصغرى دلت على ثبوت الاوسط لذات الاصغر
فيلزم ثبوت الاكبر لذات الاصغر في وقت معين وهو وقت ثبوت الاوسط فلن قيل
فلنكن النتيجة مع الشرطية العامة وقتية مطلقة لان معنى الكبرى ان الاكبر ضروري
للاوسط مادام وصف الاوسط وهو ثابت للاصغر في الجملة فيكون الاكبر ضروريا
للاصغر في وقت ثبوت الاوسط فلما اللازم ضرورة الاكبر للاصغر بشرط اتصافه
بالاوسط لافي وقت اتصافه و فرق ما بينهما قديين فيما مر لكن لما حذف الاوسط
عن النتيجة اقتصر على الاطلاق ومع الدائمين والعائنين كالصغرى ان كانت الكبرى
مشرطة لان الاكبر ضروري لو وصف الاوسط وهو ضروري اودائم لذات
الاصغر او لوصفه والضروري للضروري ضروري والدائم للدائم دائم ودائمة
او عرفية عامة ان كانت الكبرى عرفية لان الدائم للضروري او الدائم دائم ومع
الخاصتين مشروطة عامة او عرفية عامة وهو ظاهر ومع الوقتية وقتية مطلقة
او مطلقة وقتية ومع المنتشرة منتشرة مطلقة او مطلقة منتشرة لان الاوسط مستلزم
للاكبر او مستديم له ضروري للاصغر في وقت معين اوفي وقت معين ما فيكون الاكبر
ضروريا او ثابتا للاصغر في ذلك الوقت وان كانت الكبرى احدى الخاصتين
فالنتيجة ما ذكرناه على التفصيل مقيدة باللا دوام حتى ان احدى الدائمين تتبع معها
ضرورية لادائمة او دائمة لادائمة فلم ينفذ منهما قياس صادق المقدمات فلن قلت
فقد وجدنا ما يستلزم النقص فتقول التحقيق ان ذلك القياس قياسان فان الصغرى
مع اصل القضية قياس ومع اللادوام قياس اخر واحدهما كاذب قطعاً فليس ههنا
امر واحد مستلزم للنقضين فظهر منه ان المقدمتين ان كانتا بسيطتين كان قياسا واحدا
وان كانت احدهما مركبة كان قياسين وان كانتا مركبتين كان اربعة اقضية ولنتائج
الحاصلة تركيب ونجمل نتيجة القياس وان ثبت الاستحضار والضبط فليكن باستقراء
هذا الجدول تنقلب بمئة بار

﴿ جدول الشكل الاول ﴾

ثم انك قد عرفت من القاعدة ان الصغرى الضرورية مع السالبة العرفية ينتج دائماً
 وزاد الكسبي كائناً بانها ضرورية لان معنى الكبرى ان كل ما يثبت له الاوسط يثبت له
 ضرورة ما دام الاوسط وما دام له الاوسط ذات الاصل فثبت له ضرورة الاكبر
 مادام الاوسط لتحقيق شرط الضرورية له وهو دوام الاوسط قلت الضرورة العظمى
 في الكبرى الضرورية بشرط الوصف فلا يلزم منها التحقق الضرورية للاصغر
 بشرط الوصف وهي ليست ضرورة ذاتية فاهو المطلوب غير لازم من الدليل وما هو
 اللازم غير مطلوب نعم لو اخذنا الكبرى ضرورية بحسب او قلت الوصف انتج
 الاختلاط منها ومن الدائمة ضرورية ومن المطلقة العامة والوجودية وبين وقتية
 مطلقة ومن العرفيتين مشروطة والكليتين لا يقال فقل هذا متى ثبت المحمول
 للموضوع كان ضرورياً له ضرورة دائمة ان دام ثبوته وغير دائمة ان لم يدم فبرفع
 الامكان الاخص من بين القضايا يبين الاول انه اذا صدق كل (ج ب) دائماً اولاداً
 نضمه الى قولنا كل (ب ب) بالضرورة مادام (ب) ينتج كل (ج ب) بالضرورة
 الذاتية او الوقتية لا نقول الكبرى ان اخذت باعتبار وقت الوصف متناها وان
 اعتبرت بشرط الوصف متنا الانتاج واحمل ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم
 لزوم الزائد لان الدعوى في جهة النتيجة اخص الجهات اللازمة لقياس على ما سمعت
 وذلك بالنقض في المواد كما نقول والاختلاط من الضروري والمطلق يصدق كل
 انسان مطلق بالضرورة وكل مطلق ضاحك بالاطلاق وجهة النتيجة هي الاطلاق
 دون امر زائد عليه كاللدوام او الضرورية وعلى هذا القياس ومن اتقن المقدمات
 وحقق النظر اليها تحقق معانيها عرف ان لازم يدعى على تلك النتائج وان لم تحطر ياله
 صورة نقض (قوله واما الشكل الثاني) شرط انتاج الشكل الثاني بحسب الجهة
 امر ان احدهما دوام الصغرى اى كونها احدى الدائمتين الضرورية والدائمة
 او كون الكبرى من القضايا الست المنكسة السالبة وهي الضرورية والثلث
 والدوام الثلث فانه لو اتفيا لكان الصغرى غير الضرورية والدائمة وهي احدى
 عشرة والكبرى احدى السبع الغير المنكسة السالبة واخص الصغريات المشروطة
 الخاصة والوقتية اما المشروطة الخاصة من المشروطة العامة والعرفيتين واما الوقتية
 من الباقى واخص الكبرى السبع الوقتية واختلاط الصغرى المشروطة الخاصة
 والوقتية مع الكبرى الوقتية غير منع في الضربين الاولين لاذن هما اخص الضروب
 للاختلاف المرجح لعمامتي الضرب الثاني فقولنا لاشي من النقص بالحسوف القمري
 بمعنى مادام مضيقاً بالحسوف القمري او في وقت معين لاداماً وكل فرضي بالضرورة

ولما الشكل الثاني
 فيسقط لانتاجه
 امر ان احدهما دوام
 الصغرى او كون
 الكبرى مما تنكس سالبة
 لان الصغرى الوقتية
 والمشروطة الخاصة
 مع الكبرى الوقتية
 لا تنهين لجمل المضى
 على النقص بالحسوف
 القمري بالجهتين سالبة
 وجهه على القمري على
 الشمس بالثوقيت
 ايها باع احتساح
 السلب في الاول
 والايجاب في الثاني
 ولو جعلت المحمول
 معدولاً صارت
 الصغرى موجبة
 والكبرى سالبة وعدم
 انتاج الاخص يوجب
 عدم انتاج الاعم نعم
 لو اقصت الوقت في
 الوقتيتين انتج دائماً
 بالخلف لكنه شرط
 زائد الثاني كون الممكنة
 مع الضرورية الذاتية
 او الوصفية لان الممكنة
 لا تتج مع الدائمة
 لجواز كون السلوب
 غير الشئ دائماً ممكن
 لجوا بالعكس مع احتساح

٣ سلب الشيء فمن نفسه
ولامع العرفية العامة
كبرى لأنها اعم من
الدائمة نعم لو كانت
الكبرى احدى
الخاصتين لزم من
صدقها وحدها
صدق مطلقة عامة
والانتظام من الدائمة
واحدى الخاصتين
قياس في الاول من

في وقت معين لادائمه امتناع السلب ولو بطل الكبرى بقولنا وكل شمس مضية في وقت
معين لادائمه امتناع الایجاب واما في الضرب الاول فكما اذا بطلنا المحمول في المتأين صدولا
وقتنا وكل نصف بانفسه القمري لا مضى بالضرورة مادام منقسما باو في وقت معين
لادائما لاشي من القمر او من الشمس لا مضى في وقت معين لادائمه امتناع السلب في الاول
والایجاب في الثاني ومتى لم يتبع هذان الاختلاطان في الضربين الاولين لم يتبع سائر
الاختلاطات في سائر الضروب لان عدم اتناج الانحصار يوجب عدم اتناج الاعم
فان قيل الوقتان اذا تصدقتهما اتبعنا دائما لامتناع الایجاب والسلب بالضرورة
لشيئين متوافقين في وقت واحد ولاه اذا صدق كل (ج ب) بالضرورة في وقت
معين لادائما لاشي من (اب) بالضرورة في ذلك الوقت لادائما وجب ان يصدق
لاشي لمن (ج ا) دائما والافيعض (ج ا) بالفعل فتضمنه الى الكبرى ليتبع بعض
(ج) ليس (ب) في ذلك الوقت وقد كان كل (ج ب) بالضرورة في ذلك الوقت
هف اجاب بان ذلك لانهما وقتيتان بل بشرط اخر زائد وهو اتحاد وقتيهما
والنظر فيهما من حيث مفهومهما وتأييدهما كون الممكنة مع الضرورة الذاتية
لوا الضرورة الوصفية العامة او الخاصة لكن علم من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى
مع الضرورة الوصفية حقيقة فحصل هذا الشرط احد الامرين وهو اما استعمال
الممكنة الصغرى مع احدى الضروريات الثلاث او استعمال الممكنة الكبرى مع الضرورية
الذاتية وذلك لانه لو اتنى الامر لزم اما استعمال الممكنة الصغرى مع غير الضروريات
الثلاث من القضايا العشر الباقية واما استعمال الممكنة الكبرى مع غير الضرورية
من القضايا الاثني عشرة الباقية وقد تبين من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى
لا تتبع مع القضايا السبع الغير المتكسمة موبها فم يبق الاختلاط الصغرى الممكنة
مع الدائمة والرفيتين وانحص هذه الاختلاطات اختلاط الممكنة الصغرى مع الدائمة
والعرفية الخاصة وان الممكنة الكبرى لا تتبع مع القضايا الاحدى عشرة التي هي غير
الضرورية والدائمة فلم يبق الاختلاط الممكنة الكبرى مع الدائمة فالاختلاطات التي
يجب بيان صحتها ثلثة اختلاط الممكنة الكبرى مع الدائمة واختلاط الممكنة الصغرى
مع الدائمة ومع العرفية الخاصة اما عدم الاختلاط الاول فلجواز ان يكون السلوب
عن الشيء دائما يمكن الثبوت له مع امتناع سلب الشيء عن نفسه كقولنا لاشي من الرومي
باسود دائما وكل رومي فهو اسود بالامكان والحق الایجاب واما صدق الاختلاط
والحق السلب فواضح لجواز دوام السلب عن احد المتباينين وامكان الثبوت للآخر
واما عدم الاختلاط الثاني فلكس ما ذكر اي لجواز ان يكون للسلوب عن الشيء
بالامكان ثابته دائما كقولنا لاشي من الرومي بابيض بالامكان وكل رومي فهو ابيض
دائما مع امتناع سلب الرومي عن نفسه وصدق الاختلاط مع امتناع الایجاب ظاهر

هذا في الضرب الثاني وما في الضرب الاول فليجوز ان يكون الثابت للشيء دائما كن
السلب عنه وبالعكس كما في المثالين اذا يدل مقدما هما او جعل محمولهما ممدولا
ولو متوجه مما ذكر في الشرط الاول او ههنا صار متروكا في المتن واما عدم
الاختلاط الثالث فلان العرفية الخاصة اذا استعملت في هذا الشكل لم يكن لادوامها
مدخل في الانتاج فيرجع الاختلاط الممكنة الصغرى مع العرفية العامة وهو عقيب
لانها اعم من الدائمة واليه اشار بقوله ولا مع العرفية العامة الكبرى وفيه نظر لانه
عدم الانتاج مع الجزء لا يوجب عدم الانتاج مع الكل فان قلت نعم نجد الاقيسة
التي مقدماتها مركبة عند الاعتبار في جميع الاشكال انما ينتج بواسطة انتاج
اجزائها فتقول ذلك لا يوجب الجزم بان جميع الاقيسة التي مقدماتها مركبة
يكون انتاجها لتأنيها على الوجه الذي ذكرتموه قرب قياس مقدمته مركبة
وينتج نتيجة لا على الوجه المذكور فالاولى البناء على عدم العلم بالانتاج ويمكن
ان يقال المراد بانتاج القضية المركبة انتاج شيء من اجزائها مع القضية الاخرى
وبعدم انتاجها عدم انتاج اجزائها معها وبتدفع المنع بهذه العناية فان قيل
الصغرى الممكنة مع احدي الخاصتين تنتج مطلقة والا تنظم من نقيضها وهو الدائمة
مع احدي الخاصتين قياس في الشكل الاول وهو محال اجاب بان صدق المطلقة
بالطريق المذكور لا يدل على كونها منتجة وانما يكون كذلك لو كان للصغرى
دخل فيه بل صدق الكبرى وحدها كاف فاما لو فرضنا كذب الصغرى فالصغرى
بل كل شيء فرض يجب ان يكون الاكبر مسلوبا عنه بالفضل والازم ان خلف
المذكور لا يقال هذا بعينه وارد عليكم في الصغرى الممكنة مع المشروطة
اختصاصه لانا نقول لاني انتاج فيه بالطريق المذكور بل بان نقيض النتيجة
مع الكبرى وان قطعنا النظر عن لادوامها ينتج ما يتوقف الصغرى فكل منهما
دخل في الانتاج فظهر من اعتبار الشرطين ان الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل
اربعة ونما نون لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا حاصلة من ضرب
احدي عشرة صغريات في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط ثمانية الممكتان
الصغرى مع الدائمة والعرفيتان والكبرى مع الدائمة والسرى اعتبارهما ان حاصل
هذا الشكل هو الاستدلال على تنافي الطرفين بنا في حكميهما فالنتيجة ان لا يجاب
والسلب على الطرفين لم يستلزم تنافيهما لكن ان اتفق الشرط الاول كان غاية ما في
الصغريات ضرورة الحكم في جميع اوقات الوصف وغاية ما في الكبريات ضرورة
الحكم في وقت معين واختلافهما بالايجاب والسلب لا يوجب تنافيهما لجواز صدق
ضرورة الايجاب في جميع اوقات الوصف وصدق ضرورة السلب في وقت معين
بالتقاسم الى شيء واحد وبالعكس وكذلك ان اتفق الشرط الثاني اذا اختلف الايجاب

وزعم الامام ان الصغرى الممكنة تنبج ٢٨١ مع الكبريات الست ممكنة وزعم الكشي انها لا تنبج الا مع سواها

وبناء بالعكس وانخلف

وقد عرفت جوابهما

ونحن نقول لو كانت

الضرورة في الثاني

تنبج ضرورية لانتبج

الصغرى الممكنة مع

الموجبات الست محالة

ممكنة بضم النتيجة الى

عكس نقيض الكبرى

وهو قولنا لاشئ ما

ليس (ب) ا حتى تنبج

ليس ايض (ج) ليس

(ب) بالضرورة

و يلزم بعض (ج ب)

بالضرورة وقد كان

كله (لاب) بالامكان

هذا خلف فان قلت

كنت متعنتا قبل لزوم

هذه الموجبة لتلك

السالبة فكيف جعلتها

لازمة لها ههنا

وايضاً هذا البيان

لا يحفظ حدود القياس

قلت جعلت ههنا

لازمة لحصول شرط

لزمها وهو تحقق

الموضوع وصدق

نقيض النتيجة بتحقيق

هذا الشرط وايضا

من قال بانناج القياس

المفروض ضرورية

اعترف بلزومها اليها

فورد الاشكال عليه

والسلب بالدوام والامكان لا يقتضي تنافيهما (قوله وزعم الامام) الامام والكشي
خالفنا الشرط المذكور اما الامام فقد زعم ان الصغرى الممكنة تنبج مع الكبريات
الست المتعكسة السوالب لان الكبرى ان كانت محالة دلت على ان الاوسط مناف للأكبر
والصغرى على امكان ثبوته للاصغر فيلزم امكان سلب الاصغر عن الاصغر لان
امكان ثبوت احد المتنافيين لشيء يوجب امكان سلب المتنافي الاخر عنه وان كانت
موجبة دلت على لزوم الاوسط للأكبر والصغرى على امكان سلبه عن الاصغر فيمكن
سلب الاكبر عن الاصغر لان امكان سلب اللازم عن الشيء يوجب امكان سلب
اللزوم عنه واما الكشي فذهب الى ان الصغرى الممكنة لا تنبج الا مع السوالب
الست دون الموجبات بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وانخلف وهو ضم
نقيض النتيجة الى الكبرى لينبج من الاول نقيض الصغرى وانما خصص الانايج
بالسوالب لان الدليلين لا يقومان على انايج الموجبات وقد عرفت جوابهما اما جواب
الامام بهما من النقص في اختلاط الصغرى الممكنة مع الدائمة والعرفيتين فانه
ينقدح منه ان امكان ثبوت احد المتنافيين انما يوجب امكان سلب الاخر اذا كانت
المتنافاة ضرورية اما اذا كانت غير ضرورية فكافي الدائمة والعرفيتين فلا ظن الاسود
يمكن الثبوت لروى مناف له مع امتناع سلبه عن نفسه والكبرى انما تدل على لزوم
لواستعملت على الضرورة وهو ظاهر واما جواب الكشي فخا من ان الصغرى
الممكنة لا تنبج والصغرى الضرورية مع الكبرى العرفية لا تنبج ضرورية في الشكل
الاول قال المصنف رادا على الكشي حيث فرق بين الكبريات السوالب والموجبات
في الانايج لو كانت الضرورية في الشكل الثاني تنبج ضرورية لانتبج الصغرى
الممكنة مع الموجبات الست لكن المقدم عند الكشي حق فلا بد من التزام التالى بيان
الشرطية بضم نقيض النتيجة الى عكس نقيض الكبرى لينبج ما يناقض لازمة الصغرى
مثلا اذا صدق لاشئ من (ج ب) بالامكان وكل (اب) مادام (ا) وجب ان يصدق
لاشئ من (ج ا) بالامكان والا لصدق بعض (ج ا) بالضرورة فتجعله صغرى
لعكس نقيض الكبرى وهو قولنا لاشئ ما ليس (ب ا) لينبج من الشكل الثاني ليس
ب من (ج ب) ليس (ب) بالضرورة و يلزمه بعض (ج ب) بالضرورة وقد كان الصغرى
لاشئ من (ج ب) بالامكان لخاص هف فان قلت على هذا الدليل شيان احدهما ان
الموجبة المحصلة لا تلزم السالبة المدعولة فكيف جعلها ههنا لازمة وتانيهما انه بيان
بما لا يحفظ حدود القياس وقد احتزق في حد القياس عن امثاله اجيب عن الاول بان
الموجبة انما لا تلزم السالبة لو لم يكن موضوعها موجودا وموضوع السالبة ههنا
موجود اذ صدق نقيض النتيجة لانه يجب تحقيق له وايضا التماثل بانناج القياس
الذى احدى مقدمتيه ضرورية في الشكل الثانى ضرورية معترف بلزوم

وايضاً هم قد يتوابع هذا في الشرطية (٣٦) فلزعمهم الاشكال والحق ان من بين مثل هذا البيار لزمه ان يفسر ؟

الاشباح الذي بما لا يكون لازم بواسطة مقدمة شعبة اجنبية فقط من (٢٨٢) والنتيجة في هذا الشكل تتبع الدائنة

الموجبة للسالبة فالاشكال وارد عليه بطريق الالتزام ومن الثاني بان المنطوقين
كتبوا ما يثبتون بمثل هذا البيان اني بعكس النقيض في الاقضية الشرطية فلو فهم الاشكال
وهذا انما يرد على الكشي لو استعمل مثل هذا البيان والامر يرد عليه ولا عليهم لانهم
لم يفرقوا بين الموجبات والسوالب ثم قال والحق ان من بين انتاج الاقضية بمثل هذا
ليسان يلزمه ان يضرب الزوم الذي في حد القياس بما لا يكون الزوم بواسطة مقدمة
اجنبية فقط وقد عرفت الاشارة اليه (قوله والنتيجة في هذا الشكل) الضبط في نظري
الاختلاطات في هذا الشكل ان الدوام اما ان يصدق على احدي المقدمتين ولا يصدق
فان صدق بان يكون ضرورة اودائمة فالنتيجة دائمة وان لم يصدق كانت تابعة
للصغرى لكن بشرط ان يحذف منها قيد الوجود وقيد الضرورة لانها يمكن في الكبرى
ضرورة وصفية فانه اذا كانت في الكبرى ضرورة وصفية بتدعي الى النتيجة وهذا
الكلام مشتمل على اربع دعاواحد ان النتيجة تابعة للدائمة او للصغرى على التقديرين
وساها بالبراهين الثلاثة المذكورة في المطلقات وعليك بالاعتبار فلا تطول الكلام
باعادتها وانما لم يتبع هذا الشكل ضرورة وان كانت مقدمة ضرورية بين اما في
الضرب الثاني فليجوز لمكان صفة لتوعين ثبوت لاحدهما فقط بالفعل فيصدق سلب
النوع الذي له تلك الصفة بالفعل عن النوع الاخر باضرورة وجهه على تلك الصفة
بالضرورة مع امكان تلك الصفة للنوع الاخر كما في المثال المشهور فانه يصدق لاشي
من الجارية س باضرورة وكل مركوب زيد فرس باضرورة مع كذب قولنا
ليس بعض الجار مركوب زيد بالضرورة لصدق كل جار مركوب زيد بالامكان ولما
في الضرب الاول فانه لو جعل المحمول في المثال معدولا صدقت الصغرى موجبة
والكبرى سالبة ولم يتبع الضرورية قال الامام اذا كانت احدي المقدمتين ضرورية
فلاخرى اما ان تكون ضرورة او لا ضرورة واما ما كان فالنتيجة ضرورية اما
اذا كانت المقدمة الاخرى ضرورية فلان الاوسط حينئذ يكون ضروري الثبوت
لاحد الطرفين وضروري السلب عن الطرف الاخر فيكون بينهما مبانة ضرورية
وهي السالبة الضرورية واما اذا كانت لا ضرورة فلان الضرورة للضروري
ضرورية وسلب الضرورة عن اللا ضروري ضروري فلو كان الاوسط ضروريا
لاحد الطرفين لا ضروريا للطرف الاخر كان ضرورة الاوسط ضرورية الثبوت
لاحد الطرفين ضرورية السلب عن الطرف الاخر فيرجع الى القسم الاول اذ ضرورة
الوسط صارت حدا لوسط وجوابه ان الوسط ليس ضروري الثبوت اوصف احد
الطرفين ولا ضروري السلب لوصف الاخر لاذتيهما واللازم منه ليس الامانة
بين ذات الاخر وذات الاكبر والمطلوب في النتيجة المناقاة الضرورية بين ذات
الاخر ووصف الاكبر وهو غير لازم فان قلت اذا تحققت المناقاة الضرورية بين

والصغرى في ضرب قيد
الوجود وغير قيد
الضرورة ان لم يكن
في الكبرى ضرورة
وصفية فانه لما عرفت
في المطلقات وانما لم
يتبع هذا الشكل
الضرورة وان كانتا
ضروريين بلواز
امكان صفة لتوعين
ثبوت لاحدهما فقط
فيصدق سلب ماله
تلك الصفة عن
الاخر بالضرورة
وجهه على تلك
الصفة بالضرورة مع
امكان تلك الصفة
للتوابع الاخر ولو
جعلت المحمول
معدولا صدقت
الصغرى موجبة
والكبرى سالبة احببوا
بان احدي المقدمتين
اذ كانت ضرورية
فلاخرى ان كانت
ضرورية كان الاوسط
ضروري الثبوت
لاحد الطرفين
وضروري السلب
عن الاخر فينتهما
مبانة ضرورية
وان كانت لا ضرورة

كانت ضرورة الاوسط ضرورية الثبوت لا احدهما ضرورة السلب عن الاخر فيرجع الى (الذنين)

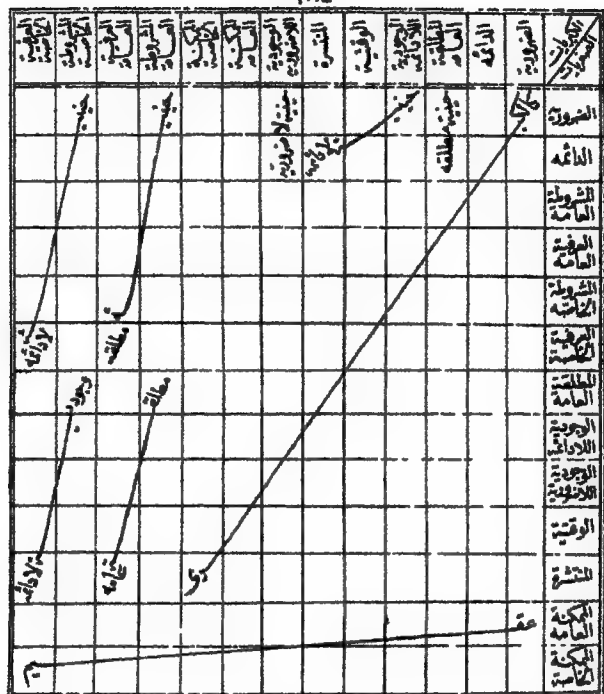
٣ القسم الاول وجوبه
ان الاوسط ضروري
الثبوت لذات احد
الطرفين وضروري
السلب عن ذات
الآخر فين الذاتين
مساواة ضرورية
والمطلوب المساواة
الضرورية بين ذات
الاصغر ووصف
الاكبر وما ذكرتم لا
يفيدها وهذا بخلاف
الضرورية مع
المشروطة فان
للمساواة فيه يقع بين
ذات الاصغر ووصف
الاكبر وانما لا يمتد
الوجود الى النتيجة
لانه يصدق كل انسان
فان لا دائما ولا شيء
من الجمار يقطن
بنام الضرورة مادام
جارا يقطن لا دائما
مع صدق قولنا لشيء
من الانسان بجمار
يقطن بالضرورة
والصفة فيه عدم
استل المقدمتين بالنسبة
اليه على شرائط
انتاج متن

الذاتين يلزم المساواة الضرورية بين الذات والوصف فانه لو اجتمع الذات مع
الوصف اجتمع الذات مع الذات وكان بينهما منافاة ضرورية فتقول ذات الاكبر هو
ما صدق عليه الاكبر بالفعل فمساواته لذات الاصغر لا تستلزم الا للمساواة بين وصف
الاكبر بالفعل وذات الاصغر وهي لا تنفي امكان ثبوت الاكبر لذات الاصغر نعم
لو كانت الضرورية صفري مع المشروطة لاجل الوصف انتجت ضرورية لان
الكبرى ان كانت سالبة دلت على المناقاة الضرورية بين وصف الاوسط ووصف الاكبر
ووصف الاوسط لازم لذات الاصغر ومتاقى للازيم منافاة ضرورية متاف للزوم
كذلك وان كانت موجبة فالاوسط لازم لوصف الاكبر متاف لذات الاصغر فيكون
بينهما منافاة ضرورية وانما اعتبرنا الضرورية الوصفية لاجل الوصف فانهما
لو كانت بشرط الوصف لا يلزم النتيجة ضرورية لان ما في المجموع من الذات والصفة
لا يجب ان يكون منافيا للصفة وكذلك لازم للمجموع لا يلزم ان يكون لازما للجزء وسببه
المصنف في آخر فصل المختلطات على ذلك وثانيها انه اذا لم يكن احدي القدمتين
ضرورية او دائمة يهدف قيد الوجود من الصفري ان استلكت عليها وقد ذكر
في الكتاب في صورة دعوى اعم وهي ان قيد الوجود لا يتعدى الى النتيجة
لان الصفري ولا من الكبرى لانه يصدق كل انسان فان لا دائما ولا شيء من الجمار
يقطن بنام بالضرورة مادام جارا يقطن لا دائما مع كذب قولنا لشيء من الانسان
بجمار يقطن لا دائما ضرورة صدق قولنا لشيء من الانسان بجمار يقطن دائما
والفقه في ذلك عدم استتال المقدمتين بالنسبة الى قيد الوجود وعلى شرائط الانتاج
فان قيد الوجود اما في احدي المقدمتين او في كلتا المقدمتين واما ما كان قبض شرائط
الانتاج منقأ اما اذا كان في احدي المقدمتين فلا نهما مخالفة للآخرى في الكيف
فيكون قيد وجودها موافقا لهما في الكيف فلا انتاج في هذا الشكل عن المقدمتين
في الكيف واما اذا كان في المقدمتين معا فلان قيد وجود كل منهما لا يتج مع اصل
المقدمة الاخرى لما مر ولا مع وجودها اذ لا انتاج في هذا الشكل عن مطلقين ولا عن
ممكنين ولا عن مطقة وممكنة وثالثها ان يهدف الضرورة المختصة بالصفري
فان الضرورة انما اختصت بها اذا كانت الصفري مشروطة او احدي الوقفيتين
والكبرى عرفية لان التعدير ان الدوام لا يصدق على احدي المقدمتين وان الصفري
فيها ضرورية فلا يكون الامشروطة او احدي الوقفيتين ولما كان مقتضى الشرط
ان الصفري اذا لم يصدق عليها الدوام تكون الكبرى احدي الت وليست
الكبرى ههنا احدي الدائمات لان المقدر خلافه ولا احدي الشرطين لاختصاص
الضرورة بالصفري بحسب الفرض فتنين ان يكون عرفية اما عامة او خاصة وهي
مع للشرطة لا تتج الضرورية والا لا تتج اختلاط للشرطة والعرفية في الشكل

الاول الضرورة وقد بين خلافه وعلى هذا التماس ان كانت الصغرى احدى
الوقتيتين ورايعها ان الكبرى اذا كانت مسروطة انجبت مع المسروطة ضرورية
لانا حكمنا في احدى المقدمتين بان الاوسط متاف لاحد الوصفين متافا ضرورية
وفي المقدمة الاخرى بان لازم للوصف الاخر فيكون بينهما متافا ضرورية
هي السالبة المسروطة مع الوقتية وقتية مطلقة والمنفصلة منفصلة مطلقة لان الاوسط
متاف لوصف الاكبر ضروري لثبوت الذات الاصغر في بعض الاوقات فيكون وصف
الاكبر متافا لذات الاصغر بالضرورة في ذلك الوقت والكلام ههنا وان قرب الى
التفصيل الا انه لا يتم ولا يبلغ النفاية من التفصيل ما لم يوقف على واحد او احد
من النتائج فالتفت الى هذا الجدول وحمل حواله يطلعك على ما ينبغي ان تطلع عليه
جدول الشكل الثاني

الاختلاطات التسابعة للدائمة اربعة واربعون لانه اذا صدق الدوام على احدى
المقدمتين فهي اما ضرورية او دائمة فان كانت ضرورية فاما ان تكون صغرى
او كبرى واما ما كان فهي مع التثنية صغرى صار المجموع خمسة وعشرين لسقوط
واحد بال تكرار وان كانت دائمة فهي مع غير الضرورية لاعتبارها في احاط
الضرورية وغير الممكنين لعدم اتناجها فلا يكون الا مع العشر وهي اما صغرى
او كبرى يكون تسعة عشر لسقوط واحد بال تكرار والاختلاطات السابعة للصغرى
اربعون والله اعلم (قوله تنبيه) قد علمت من قاعدة الاتناج ان اختلاط الدائمات مع
الفضايا السبع التي لا تعكس موابها ينتج دائما ولكنه غير مستقيم على الإطلاق بل فيه
تفصيل لابد من التنبيه عليه وهو انها ان كانت الموجبة ينتج الدائمة بالبراهين التي
سقت وان كانت سالبة لم ينتج لانقضاء البرهان على عدم الاتناج وعدم انعقاد
البرهان على الاتناج اما البرهان على عدم فهو ان اخص هذه الاختلاطات وهو
اختلاط الصغرى الضرورية مع الوقتية لا ينتج فلم ينتج شيء منها وذلك لجواز
ان يكون كل من الاوسط والاكبر ضروريا لذات الاصغر ولا يكون شيء من ذوات
الاكبر دائم الوجود بل يعتمد في بعض الاوقات فلم يثبت الاوسطا لها في ذلك الوقت
ضرورة توقف الإيجاب على وجود الموضوع فكل اصغر اوسط بالضرورة
ولا شيء من الاكبر باوسط بالتوقيت مع كذب قولنا بعض الاصغر ليس باكبر باذمكان
العالم لصدق قولك كل اصغر اكبر بالضرورة او يكون الاوسط ضروريا لذات الاكبر

تنبيه الدائمات مع
الوقتية الموجبة يتجهان
دائما لا عرفتا ولا
يجوز مع السالبة لانه
يصدق كل لون
مكسوف صواد
بالضرورة ولا شيء
من ألوان اجرام
السموية بالسواد
بالتوقيت مع صدق
قولك كل لون مكسوف
لون جرم سماوي
بالضرورة بل لو اعتبر
في الوقتية كون ذلك
الوقت من اوقات
الذات او لا يعتبر
في الدائمات اوقات
الذات على خلاف
المشهور بمتبادلتين
بالخلاف المثال المتبادر
تقصا اذا اخذت
مقدماه على ما هو
المشهور من



والأكبر ضروري بالذات الاصفر ولا يكون شيء من الاصفر بادئاً الوجود فيكون
 الأوسط مساوياً باعتنه في بعض الاوقات فيصدق السالبة الوقتية صغرى مع الضرورية
 مع ان ثبوت الأكبر للاصفر ضروري مثله كل لون كسوف سواد بالضرورة ولا شيء
 من ألوان الاجرام السماوية بسواد باثوقيت مع انه لا يصدق ليس بعض لون
 الكسوف بلون جرم سماوي بالامكان لصدق كل لون كسوف لون جرم سماوي
 بالضرورة فان قيل الكبرى في المسال كاذبة لصدق بعض ألوان الاجرام السماوية
 سواد بالضرورة وهو لون الكسوف مثلاً ولكذب اللادوام الذي هو عبارة
 عن كل لون جرم سماوي سواد بالفعل لصدق قولنا ليس بعض لون الاجرام السماوية
 بسواد دائماً تكون الخمس على انا نقول القول بصدق تقيض النتيجة والصغرى مع
 القول بصدق الكبرى لا يتبعان لان الأكبر لما ثبت بالضرورة للاصفر فبعض الأكبر
 اصفر وكل اصفر فهو اوسط بالضرورة فبعض الأكبر اوسط بالضرورة فلا تصدق
 السالبة الوقتية وفي المثال لما كان لون الكسوف لون جرم سماوي على ما دل عليه تقيض النتيجة
 وثبت له لسواد بالضرورة فبعض لون جرم سماوي سواد بالضرورة وهو ما قلنا
 لا شيء من ألوان الاجرام السماوية بسواد بالتوقيت فالجواب ان السواد تعالى ضروري
 الثبوت لبعض ألوان السماوية في وقت وجوده وذلك لا يتناقض ضرورة سلبه عنها
 في وقت عدمه وبه يظهر الجواب عن سؤال الافتراق واما كذب اللادوام فغير
 محل بالغرض اذ المراد من عدم انتاج السالبة الوقتية عدم انتاج جزئياتها على ما سبق
 اليه الاشارة وهما غير متجهين اما الاصل فلما مر من المثال واما اللادوام فلا تنافي
 في الكيف على انه لو بدل الكبرى بقولنا ولا شيء من لون الكسوف بسواد بالضرورة
 وقت التبريع لاداماً لانعدام لون الكسوف في هذا الوقت يتم النقيض سالماً عن التامع
 ضرورة امتناع سلب الكسوف عن نفسه واما عدم البرهان على الاستحاج فلم يرد
 انتهاض البراهين المذكورة واما عكس الكبرى فلان القضايا السبع لو كانت كبرى
 لم تقبله ولو كانت صغرى فللكبرى تكون موجبة فمكسها لا يفيد واما عكس الصغرى
 فظاهر واما الحلف فلان اللازم منه سلب الاوسط عن الاصفر في وقت معين وهو
 لا يتناقض ضرورة ثباته في جميع اوقات وجوده لجواز ان يكون وقت السلب خارجاً
 عن اوقات الوجود بخلاف ما اذا كانت موجبة اذا لتنتج الحاصلة من الحلف حينئذ
 موجبة فيكون وقتها من اوقات وجود الموضوع لا تنافي صدق الموجبة عند عدم
 الموضوع فتكون منافية للصغرى هذا اذا اخذت المقدمتان اي الضرورية والوقتية
 على ماهو المشهور وهوان الضروري ما يكون المحمول ضرورياً للموضوع مادام
 ذاته موجودة والوقتي ما يكون ضرورياً بقاء وقت معين سواء كان ذلك الوقت من بعض
 اوقات وجود الذات او لم يكن وذلك لعدم التناقض بين الحكم على الاصفر والحكم على الأكبر

حيث دل على ثبوت الشيء لو اُحْدِ لَمْ يَمَعَيْنِ مَا دَامَ ذَاتُهُ مَوْجُودَةً وَسَالِبَةً عَنْهُ فِي وَقْتٍ
 مِنْ أَوْقَاتٍ غَيْرِ وَجُودِهِ وَمَالِمَ يَأْتِ الْحَكِيمَانِ لَمْ يَنْجِ الْإِخْتِلَافُ أَمَّا لَوْ اُعْتَبِرَ فِي الْوَقْتِيَّةِ
 كَوْنُ ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنْ أَوْقَاتٍ وَجُودِ الذَّاتِ أَوْ لَا يُعْتَبَرُ فِي الدَّائِمِينَ أَوْقَاتٍ وَجُودِ الذَّاتِ بَلْ
 سَاوَرِ الْأَوْقَاتِ أَزْلًا وَابْدَاءً عَلَى خِلَافِ الْمَشْهُورِ أَنْجَبَ الدَّائِمَاتِ مَعَ الْوَقْتِيَّةِ دَائِمِينَ لِلْمُتَابَعَةِ
 مِنْ ثُبُوتِ الْحَكْمِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ وَسَلْبِهِ فِي بَعْضِهَا وَبَيْنَ ثُبُوتِ الْحَكْمِ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ
 الذَّاتِ وَسَلْبِهِ فِي بَعْضِهَا وَالْخِلَافُ نَامٌ مِثْلًا إِذَا اخْتُدِ الدَّوَامُ بِحَسَبِ الْأَوَّلِ وَالْوَقْتِيَّةِ
 عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ كَقَوْلِنَا كُلِّ (ج ب) بِالضَّرُورَةِ الْأَزَلِيَّةِ وَلَا شَيْءَ مِنْ (أ ب)
 بِالتَّوَقُّفِ لَا دَائِمًا فَلَا شَيْءَ مِنْ (ج أ) دَائِمًا وَلَا لَصَدَقَ بَعْضُ (ج أ) بِالْإِطْلَاقِ
 فَتَجِدُهُ صَفْرِي لِكِبْرِي الْقِيَاسُ لِيَنْجِ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ بَعْضُ (ج) لَيْسَ (ب)
 بِالتَّوَقُّفِ وَقَدْ كَانَ كُلِّ (ح ب) أَزْلًا هَفَ وَكَذَا إِذَا اخْتُدِ الْوَقْتِيَّةُ بِحَسَبِ
 وَقْتِ وَجُودِ الذَّاتِ وَالدَّوَامِ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ فَهُوَ لَوْ لَا صَدَقَ لَاشَيْءَ مِنْ (ح أ)
 دَائِمًا لَصَدَقَ بَعْضُ (ج أ) بِالْإِطْلَاقِ وَنَضَمَهُ إِلَى الْكِبْرِي لِيَنْجِ بَعْضُ (ح) لَيْسَ
 (ب) بِالتَّوَقُّفِ بِحَسَبِ الذَّاتِ وَقَدْ كَانَ الصَّفْرِي كُلِّ (ج ب) مَا دَامَ مَوْجُودَ الذَّاتِ
 هَفَ وَالْمَثَالُ الْمَذْكُورُ لَا يَرِدُ تَفْضِيلًا لِأَنَّهُ لَوْ اُعْتَبِرَ الْأَزْلُ فِي الدَّائِمِينَ لَمْ تَصْدَقِ الصَّفْرِي
 وَلَوْ اُعْتَبِرَ فِي الْوَقْتِيَّةِ وَقْتِ وَجُودِ الذَّاتِ لَمْ تَصْدَقِ الْكِبْرِي فَظَهَرَ أَنَّ أَحَدَ التَّغْيِيرَيْنِ
 وَهُوَ أَمَّا تَغْيِيرُ تَفْسِيرِ الدَّائِمِينَ أَوْ تَغْيِيرُ تَفْسِيرِ الْوَقْتِيَّةِ كَافٍ فِي تَحْقِيقِ الْإِتِّجَاعِ فَلِهَذَا
 أُورِدَ فِي الْكَلْبِ كَلِمَةُ الْوَقْتِيَّةِ لِأَنَّ الْوَقْتِيَّةَ هَذَا مَازِهٌ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْكَشْفِ
 وَمَنْ تَابَعَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بَعْدَ الْمُسَاعَدَةِ عَلَيْهِ وَهُوَ بَعِيدٌ عَنِ التَّحْقِيقِ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ
 فِي الْوَقْتِيَّةِ لَيْسَ اِعْتِبَارُ وَقْتِ مَا بَلْ أَمَّا اِعْتِبَارُ وَقْتِ الْوَصْفِ عَلَى مَا هَرَفْتَهُ فِي فَصْلِ
 الْجَهْلَاتِ وَلَوْ كَانَ اَلْمُعْتَرِفُ مَطْلُوقَ الْوَقْتِ بَطُلَتْ نَسْبَتُهُ مَعَ اَلنِّضَاءِ مَا لَجُوزَ صَدَقَ
 الْمَوْجِبَةُ الضَّرُورِيَّةُ أَوْ الدَّائِمَةُ مَعَ السَّالِبَةِ الْوَقْتِيَّةِ فَلَا يَكُونُ السَّالِبَةُ اَلْمُمْكِنَةُ
 وَالْمَطْلُوقَةُ أَعْمَ مِنْهَا وَكَذَا لَا تَكُونُ الْوُجُودِيَّةُ لِلدَّائِمَةِ أَعْمَ مِنْهَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ
 مِنَ النَّسَبِ الَّتِي صَرَّحُوا بِوَاحِدٍ وَاحِدٍ وَمَنَاطٍ غَلَطَهُمْ عَدَمُ اِعْتِبَارِ وُجُودِ الْمَوْضُوعِ
 فِي السَّلْبِ وَلَيْتَ شَعَرِي إِذَا لَمْ يُعْتَبَرِ وَأَوْقَتِ وَجُودِ الذَّاتِ فِي السَّالِبَةِ الْوَقْتِيَّةِ هَلْ
 يُعْتَبَرُونَ أَوْقَاتَ وَجُودِ الْمَوْضُوعِ فِي السَّالِبَةِ الضَّرُورِيَّةِ وَالِدَائِمَةِ أَوْ لَا يُعْتَبَرُونَ
 فَإِنْ اُعْتَبَرُوا طَائِفَةً بِالْفَرْقِ وَالْآخَرَانِ اخْتُدُوا الْأَوْقَاتَ فِيهَا بِمَحَبَّةٍ تَوَلَّى أَوْقَاتَ
 الْوُجُودِ وَأَوْقَاتَ الْعَدَمِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَرَلِيَّةِ وَغَيْرِهَا فِي السَّلْبِ وَإِنْ اخْتُدِ بِمَحَبَّةٍ
 يَكُونُ أَمَّا أَوْقَاتَ الْوُجُودِ أَوْ أَوْقَاتَ الْعَدَمِ حَتَّى تَصْدَقَ السَّالِبَةُ الضَّرُورِيَّةُ
 إِذَا تَحَقَّقَتْ ضَرُورَةُ سَلْبِ اَلْمَحْمُولِ عَنِ الْمَوْضُوعِ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ عَدَمِهِ لَمْ يَتِمَّ خِلْفُهُمْ
 فِي الْمَوْجِبَةِ الْوَقْتِيَّةِ كَمَا زَعَمُوا ذَلِكَ فِي سَائِلَتِهَا لِأَنَّ اَلْإِلَازِمَ مِنْ قِيَاسِ اَلْخِلَافِ
 فِي الْمَوْجِبَةِ ثُبُوتُ الْاَوْسَطِ لِبَعْضِ أَفْرَادِ الْأَصْفَرِ فِي وَقْتِ وَجُودِهِ وَهُوَ اَلْإِتِّبَاعُ فِي سَلْبِ

الاطراف من جميع افراد الاصفر في اوقات عدمها بل ولم يعتبر في السلب وجود الموضوع لم يتم الحذف اصلا لعدم المناقضة بين الموجبة والسالبة حيث لا يدخل أكثر الاحكام على ما لا ينبغي والحبب انهم صرحوا بان السلب رفع الایجاب والایجاب انما هو على الافراد الموجودة ثم يجدهم لا يعتبرون الوجود في السلب وليس ذلك الاغفله في الكلام عن الوازم والاحكام (قوله واما الشكل الثالث) يستقر في انتاج الشكل الثالث بحسب اعتبار الجهة قطبية الصغرى كما في الشكل الاول لان اخص الاختلافات الممكنة وهو ما يتقدم من الصغرى الممكنة الخاصة مع الضرورة والمشرطة الخاصة في اخص الضروب وهما الضربان الاولان عقيم فيكون سائر اختلافات الامكان في جميع الضروب عقيما بيان ذلك بالاختلاف الموجب للعلم بلواز ان يكون نوعا لكل واحد منهما صفة يمكن حصولها لنوع الاخر فيصح حل احدي الصفتين على ماله الصفة الاخرى بالامكان وحل موصوف تلك الصفة عليها بالضرورة مع امتناع حل احد النوعين على الاخر بالامكان فاذا افترضنا ان زيد اوصف الفرس ولم يركب الجار وعمر اركب الجار دون الفرس صدق كل ما هو مركوب زيد من مركوب عمر وبالامكان وكل ما هو مركوب زيد فهو فرس بالضرورة ولا يصدق بعض ما هو مركوب عمر وفرس بالامكان لصدق نقيضه وهو لا شيء من مركوب عمر وفرس بالضرورة ولو قلنا بل الكبرى ولا شيء مما هو مركوب زيد بمحاربا بالضرورة كان القياس على هيئة الضرب الثاني والحق الایجاب او كل ما هو مركوب زيد فهو فرس هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لا دائما ولا شيء مما هو مركوب زيد بلا فرس هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لا دائما حصل اختلاط المشروطة الخاصة على هيئة الضربين والصادق في الاول السلب وفي الثاني الایجاب ولما صدق هذين الاختلاطين في الاول مع الایجاب وفي الثاني مع السلب فكثير واذا قد ثبت قطبية الصغرى سقطت من الاختلافات الممكنة الانعقاد ستة وعشرون وبقيت الاختلافات المتبقية مائة وثلاثة واربعين والضابط في جهة النتيجة ان الكبرى اما ان تكون احدي التسع التي هي غير المشروطتين والعرفيتين او احدي هذه الاربع فلان كان الاول كانت النتيجة جهة الكبرى بينهما وان كان الثاني كانت جهة النتيجة هي جهة عكس الصغرى محذوفا عنها قيد الادوام ان كان العكس مقيدا به اما جهات النتائج فبعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول ويتبع المطلوب بعينه وبالخلف والاقتراض على ما سبق يانها واما حذف قيد الادوام فلاه سالية ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل ولما ضم لادوام الكبرى فلاه مع الصغرى يتبع لادوام النتيجة واحتمل ان الصغرى الضرورية والدائمة مع القطبيات الخمس اصغر الوقتين والوجود بين

ولما للشكل الثالث
فشرط انتاجه وجهة
نتيجه كما في الاول الا
فيما يقع الصغرى وانه
يتبع فيه عكسها دون
قيد الوجود وانت
تعمل ان صغرى الدائمين
مع القطبيات الخمس
نتائج مع ما نتج حجية
ضرورية اجتماع
وصف الاصغر والا
كبرى في الاوسط حينئذ
متى

وما الشكل الرابع
فيشترط لانتاجه ثلاثة
أمر واحداه فعلية
الموجبة بما قبلها مما
عرفته في الأول الثاني
انعكاس السالبة فإن
السالبة الوضعية لا تتنجع
الضرورية تصدق
نحو التخصيف بالחסوف
القمري على القمر
بالتوقيت سلبا وحل
القمر على فصله
بالضرورة إيجابا مع
امتناع سلب فصل
القمر عن التخصيف
بالחסوف القمري ولو
حلتا فصل القمر على
التخصيف بالחסوف
القمري بالضرورة
إيجابا وكانت السالبة
كبيرة مع امتناع سلب
القمر عن فصله ولا مع
المنروط الخاصة
لصدق حل التخصيف
بالחסوف القمري على
اللامضي بالاضافة
القمري بالضرورة
الوصفية لادائما إيجابا
وحل اللامضي
بالاضافة القمري
بالتوقيت سلبا مع امتناع
سلب القمر عن التخصيف
بالחסوف القمري
ويعرف من هذا عدم
إنتاجها مع الوجه ٣

والمطلقة العامة يتنجع مع ما ذكرنا من النتيجة وهو ما يتبع الكبرى بحسب الجهة حجية
لادائمية في الثلاثة الأولى ولا ضرورية في الرابعة وحجية مطلقة في الأخيرة فإنه اذا
صدق مثلا كل (ب ج) دائما وكل (ب ا) بالاطلاق نتج بعض (ج ا) حين
هو (ج) اذ لابد من اجتماع وصفي الأصغر والأكبر في الأوسط حينما لا تصاف
الأوسط بالأصغر دائما وتصافه بالأكبر بالفعل وكذا لو كان بدل الكبرى لاشي
من (ب ا) بالفعل انتج بعض (ح) ليس (ا) حين هو (ج) لانه لابد من عدم
اجتماع الوضيين في الأوسط وقتما ومن اراد التخصيف فليبه

﴿ يستفاد هذا الجدول ﴾

٧

(قوله وما الشكل الرابع) لانتاج الشكل الرابع شروط مطلقة بحسب جهة التقديرات
الأول ان يكون الموجبة المستعملة فيه فعلية سواء كانت صفري أو كبرى وبيانا قرىب
بما عرفته في الشكل الأول اما اذا كانت كبرى فلان الضروب التي كانت كبرها
موجبة هي الثلاثة الأول والممكنة لا تتنجع في الضرب الأول الذي هو اخص من
الضرب الثاني وفي الضرب الثالث اما في الضرب الأول فلا تصدق في المثال
المسهور كل مركوب زيد فرس بالضرورة او كل مركوب زيد فرس هو
مركوب زيد مادام مركوب زيد لادائما وكل جار مركوب زيد بالامكان الخاص
مع ان الصادق السلب بالضرورة وصدق الاختلاطين مع الإيجاب
ظاهر وما في الضرب الثالث فلا بد ان الصغرى بقولنا لاشي من مركوب
زيد بناهق او ناهق هو مركوب زيد مادام مركوب زيد لادائما كان الحق
الإيجاب وصدقهما مع السلب كثير واما اذا كانت صفري فلان اخص الضروب
التي صغرها موجبة هو الضرب الأول والضرب الرابع والممكنة حقيقة فهم امدني
الضرب الأول فلصدق قولنا كل ناهق مركوب زيد بالامكان وكل جار ناهق
بالضرورة او كل مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل فرس هو مركوب
زيد بالضرورة مادام فرسا مركوب زيد لادائما مع ان الحق السلب بالضرورة
وصدقهما مع حقيقة الإيجاب ظاهر واما في الضرب الرابع فلا بد ان قلنا بدل اكبرى
ولاشي من الفرس بناهق بالضرورة كان الصادق الإيجاب الضروري وه دفعه مع
السلب غير خاف ولما المنروط الخاصة فهي تستلزم وحدها مطابقة عامدا كما يحى
بعيد هذا السرط الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه ويلزم من السردين ان

(لا يستعمل)

لا يستعمل المكنة في هذا الشكل أصلاً موجبة كانت أو سالبة وذلك لأن الضرورة
التي استعملت فيها السالبة هي الثلاثة الأخيرة وأخص السوابل الغير المنعكدة الوقتية
وهي لا تنتج مع الضرورية التي هي أخص البسائط والمشروطة الخاصة والوقتية
التي هما أخص المركبات في الضرب الثالث والضرب الرابع الذي هو أخص من
الخامس إما عظم اختلاط السالبة الوقتية مع الضرورية في الضرب الثالث فلأنه يصدق
قولنا لاشئ من القمر ينخسف بالחסوف القمري بالتوقيت لادائماً وكل فصل القمر
من الضرورية مع أن الحق الإيجاب الضروري لا يحتاج سلب فصل القمر عن النخسف
بالחסوف القمري وأما اختلاطها مع الضرورية في الضرب الرابع فلأنه يصدق قولنا
كل نخسف فهو فصل القمر بالضرورة فهو لاشئ من القمر ينخسف بالتوقيت لادائماً
والصادق الإيجاب لا يحتاج سلب القمر عن فصله وأما اختلاطها مع المشروطة
الخاصة في الضرب الرابع فلأنه يصدق قولنا كل لامضي بالاضاءة القمرية ينخسف
بالחסوف القمري بالضرورة مادام لامضياً لادائماً ولاشئ من القمر بلا مضي بالتوقيت
والحق الإيجاب لا يحتاج سلب القمر عن النخسف بالחסوف القمري وأما اختلاطها
مع الوقتية في الضربين فنعرف من الأمثلة المذكورة وأما في الضرب الرابع
فبين هذا المثل وأما في الضرب الثالث فلأنه يصدق قولنا لاشئ من القمر المضي
ينخسف بالتوقيت لادائماً وكل فصل القمر من مضي بالتوقيت لادائماً مع احتياج
سلب فصل القمر عن النخسف وأما اختلاطها مع المشروطة الخاصة في الضرب
الثالث فلأنها لا تنتج مع العامين وإيسر لقياد الادولام مدخل في الانتاج اذ لا فيس
من سالبين وانما قلنا انها لا تنتج مع العامين لانه يصدق لاشئ من القمر ينخسف
بالחסوف القمري بالتوقيت وكل فصل القمر من الضرورية مادام فصل القمر
مع احتياج سلب فصل القمر عن النخسف والقرينة العامة في البيان مستدركة
اذ يمكن ان يقال سالبة الوقتية الصغرى لا تنتج مع المشروطة العامة ولا تدخل لقياد
الادولام في الانتاج فهي لا تنتج مع المشروطة الخاصة فلان قيل السالبة الوقتية
الصغرى مع احدى الخاصتين تنج سالبة مطلقة والا فانه قد منهما ومن قبضها قياس
في الاول من صغرى دائمة وكبرى احدى الخاصتين اجاب بان المستلزم السالبة المطلقة
مجرد احدى الخاصتين لاجمع المقدمات كما ذكر في الشكل الثاني فان كبرى هذا الشكل
بعينه كبره وكان المصنف انما اخبر بان عدم اختلاط السالبة الوقتية الصغرى
مع المشروطة الخاصة وان قضى حسن الترتيب تقديمه على يزن عظم اختلاطها مع
الوقتية بل على يزن عظمها مع المشروطة الخاصة في الضرب الرابع بلحق به السؤال
والجواب ولو قدمها ايضاً لبيحت مقدمت البعض بعضها عن بعض بما افق طوله
ومنهم من زعم ان الصغرى السالبة الوقتية مع المشروطة الخاصة تنتج موجبة جزئية

٣ الوقتية صغرى
كانت او كبرى وأما
اذا كانت الوقتية
السالبة صغرى لم
تنتج مع العامين لانه
يصدق لاشئ من القمر
ينخسف بالחסوف
القمري بالتوقيت وكل
فصل القمر من
بالضرورة الوصفية
مع احتياج سلب فصل
القمر عن النخسف
بالחסوف القمري فلزم
عقوبتها مع الجميع نعم
يلزمه من مجرد صدق
الخاصتين سالبة كلية
مطلقة عامة لا ستلزام
تقبضها مع مصادق
قياس من الصغرى
الدائمة والكبرى
الخاصتين في الاول
الثالث ان تكون
الصغرى السالبة
دائمة او كبرى اهما
يتكسر سالبة بيان
يعرف عامين من

مطلقة عامة لا تنظام الكبرى مع الموجبة المطلقة العامة التي في ضمن السالبة "وقية"
 قياساً في الشكل الاول منها بموجبة مطلقة عامة كلية منسكة الى الموجبة الجزئية
 المطلوبة ولا امتناع في ذلك فان النسخ استخرج من الموجبات سالبة وعن السواب
 موجبة واجيب بان تلك النتيجة ليست لازمة من القياس المذكور بل من الكبرى وبعض
 الصغرى والنتيجة يجب ان تكون لازمة من جميع ماوضع في القياس بحيث يكون لكل
 مقدمة دخل في الزوم واقتض بان ذلك قانع في القياسات التي صغرياتها لادامة
 اذ النتيجة حاصله من مجرد الاثبات جزئياً فيها والحق ان القضايا المركبة اذا اختلط
 بعضها ببعض او بالسلطات يحصل اقيسة متعددة والنتيجة ان توقفت على مجموع
 الاقيسة فهي نتيجة واحدة والامتنان نتيجة لها بل بعضها وقد سبقت الاشارة اليه الشرط
 الثالث ان تكون الصغرى السالبة ضرورية او دائمة او كبرها من القضايا الست
 المنسكة السواب فانه لو اتفق الامر ان لكان الصغرى احدى الاربع التي هي
 المشروطتان والعرفيتان لوجب انعكاس السالبة في هذا الشكل والكبرى احدى
 السبع الغير المنسكة السواب واختص هذه الاختلالات وهو اختلاط الصغرى
 المشروطة الخاصة مع الوقية عقيم لانه يصدق قول لاسي من المذهب بالخسوف
 القمرى بمعنى بالاضاء القمرية بالضرورة مادام مضافاً دائماً وكل من مذهب
 بالخسوف القمرى بالتوقيت لادامته امتناع سلب القمر عن المضي بالاضاء القمرية
 واعلم ان البيان في الشرط الثاني والثالث ليس بلام اذ لابد فيه من بيان امتناع الايجاب
 حتى يحصل الاختلاف للوجب لعدم لكن امتناع الايجاب اتماماً بين لو كان الاكبر
 مسلواً به من الاصغر بالضرورة لتلا يصدق الموجبة الممكنة العامة وسلب الاكبر عن
 الاصغر محال وما قيل من ان الاولى البناء على عدم الدلالة على الاتناج ضعيف لان
 الدليل دل على امتناع سلب الاكبر عن الاصغر فالموجبة الممكنة هيئة لازمة لتلك
 الاختلالات (قوله والنتيجة) الاختلالات النتيجة باعتبار الشروط المذكورة
 في كل واحد من الضربين الاولين مائة واحد وعشرون وهي الحاصلة من ضرب
 الموجهات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة واربعون وهي
 الحاصلة من الصغرى الدائمتين مع انقطعات الاحدى عشرة ومن الصغريات
 المشروطتين والعرفيتين مع القضايا الست المنسكة السواب وفي كل واحد من
 الضربين الاخيرين ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات انقطعية الاحدى
 عشرة مع الست المنسكة السواب وانعكاس القياس الصادق المقدمات ممكن في كل
 واحد من الاختلالات المنتجة في سائر الضروب الا في اختلاط الصغرى الحاصتين
 مع الدائمتين في الضروب الثلاثة الاولى والا انعكاس القياس في الشكل الاول من الصغرى
 احدى الدائمتين والكبرى احدى الخاصتين بقيد المقدمتين ولما في الضربين

والنتيجة الموجبة في
 هذا الشكل تنجم عكس
 الصغرى ان لم يكن
 فيها الضرورة
 والدوام الوصفيتان
 والانبثاق عكس
 الكبرى بدون
 الوجود والسالبة
 كالدائمة 'وعكس
 الصغرى بدون
 الوجود من الموجبة
 ويكون الضرورة
 ان لم يكن في الكبرى
 ضرورة والبيان
 بما صرته في المطلقات
 ويان عدم لزومه
 الزائداً بقضى من

الاخير بن فصدق هذا الاخلاط ممكن كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً
 لادائماً ولاشي من الجبر بكاتب دائماً لان هذين الضربين لا يرتدان الى الشكل الاول
 بالتبديل بل بعكس المقدمتين اذا عرفت هذا فنقول ضروب هذا الشكل اما ان تكون
 نتيجة للموجبة وهي الضربان الاولان او السالبة وهي الثلاثة الاخيرة فان كانت نتيجة
 للموجبة فالصغرى فيها اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع او لا تكون فان لم تكن
 احداهما تكون النتيجة تابعة لعكس الصغرى لان هذين الضربين يرتدان الى الشكل
 الاول بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة وقد قرر في الشكل الاول ان الكبرى ان لم تكن
 احدى الوصفيات الاربع تكون النتيجة تابعة للكبرى فتتبع هذا الشكل في هذا
 العكس عكس نتيجة الشكل الاول ونتيجة الشكل الاول تابعة لكبرى فتكون نتيجة
 هذا الشكل تابعة لعكس الكبرى الشكل الاول وعكس الكبرى الشكل الاول
 عكس صغرى هذا الشكل فتكون نتيجة هذا الشكل جهة عكس صغراء
 وهو المطلوب وان كانت الصغرى احدى الوصفيات الاربع تكون النتيجة تابعة
 لعكس الكبرى بدون قيد الوجود منها ومنه لادوام الصغرى ان كانت الكبرى
 وصية اما ان النتيجة تابعة لعكس الكبرى فلانه اذا بدل المقدمتان الصغرى
 بالكبرى انتظم القياس على هيئة الشكل الاول وكبراه احدى الوصفيات الاربع
 ونتيجة هذا الشكل عكس نتيجته ونتيجة تابعة لصغراء فتكون نتيجة هذا الشكل
 تابعة لعكس صغرى الشكل الاول اعني عكس الكبرى هذا الشكل واما حذف وجود
 الكبرى فلانها صغرى الشكل الاول وجودها لا يتعدى الى النتيجة واما ضم لادوام
 الصغرى فلانها كبرى الشكل الاول ولادوامها يتعدى مع بقائه في العكس
 وان كانت الضروب نتيجة للسلب فان الدوام ان صدق على احدى مقدمتي الضرب
 الثالث او على كبرى الضربين الاخيرين كانت النتيجة دائمة والا يكون كعكس
 الصغرى ثم الصغرى لا يخلو اما ان تكون موجبة او سالبة فان كانت موجبة وكان
 في عكسها قيد الوجود حذفها وان كانت سالبة وكان في عكسها ضرورة حذفها
 ان لم يكن في الكبرى ضرورة او ضرورة وصية وانما لم يصرح بها لان الضرورة
 في الكبرى لا يتصور الا لوصفية اذ الكلام على تقدير عدم صدق الدوام على احدى
 المقدمتين فان كانت في الكبرى ضرورة لم يكن ذاتية ولا وقتية بل وصية فهنا نحس
 دعاو الاول ان الدوام ان صدق على احدى مقدمتي الثالث او كبرى الاخيرين تكون
 النتيجة دائمة لان ههنا الضروب يقيمن اتساجها بالرد الى الشكل الثاني وقد سبق
 ان الدوام ان صدق على احدى مقدمتي الشكل الثاني كانت نتيجته دائمة الثاني
 ان لم يصدق الدوام على احدى المقدمتين او الكبرى تكون النتيجة كعكس الصغرى
 لانها ترتد الى الشكل الثاني والنتيجة تابعة لصغراء وصغراء عكس صغرى هذا

فيه أصل أن في
الضرورة الوصفية
تعتبر لزوم الضرورة
لوصف من حيث
هو وحيث تستمر
جميع احكامه المسمى
كورة في العكس
والاختلاطات على
ما سبق الا في اختلاط
الممكنة مع المنسروطة
في الاول فانه يظهر
حيث اننا جئنا
عامة لان امكان لزوم
الشيء لزوما ضروريا
يوجب امكانه ولو
اعتبرنا فيها لزوم
الضرورة للذات
بشرط الاتصاف
بالوصف لم يتبع هذا
الاختلاط لما عرفت
ولكن لا تنعكس
للمسروطة السالبة
الكسبية مسروطة
لجواز امكان وصفين
لنوعين متباينين
في احد هما فقط
كالحرارة والجمود
الممكن للسكروالدهن
المتباينين في الدهن
فقط ويثبت احدهما
لاحد هما والاخر
للاخر كما ثبت ٢

الشكل فتكون النتيجة تابعة لعكس صفى هذا الشكل الثالث ان يحذف فرد
الوجود من الصفى الموجبة دون السالبة لان قيد الوجود من الموجبة اساسية
مطلقة لممكنة عامة ولا انتاج فهما في هذا الشكل وقيد لادوام السالبة موصوفة
مطلقة فهي نتيج مع المقدمة الاخرى لادوام النتيجة اولان لادوام الصفى الموجبة
سالبة ولما كان الكلام في الضروب النتيجة للسلب تكون المقدمة الاخرى سالبة
ولا انتاج من سالبين بخلاف لادوام السالبة فانها موجبة وهي نتيج مع الموجبة
الاخرى لادوام النتيجة في البعض رابع ان يحذف الضرورة من عكس الصفى
اذالم يكن في الكبرى ضرورة وصية وذلك لان الضرورة لا تكون في الصفى
الا اذا كانت الصفى سالبة منسروطة معتبرة بحسب مفهوم الوصف فلو تعدت
الضرورة منها الى النتيجة في هذا الشكل لكانت متعدي في الشكل لثاني وقد مات
خلافه فالحكم فيها بان وصف الاصغر مباين لوصف الاوسط ووصف الاوسط
ليس بضروري للاكبر ممكن السلب عنه ولذا كان احد التباين ممكن السلب عن شي
يكون المباين الاخر ممكن الايجاب له فيمكن ان يثبت وصف الاكبر للاصغر فلا يكون
النتيجة سالبة شمله على ضرورة انما هي انه اذا كان في عكس الصفى وفي الكبرى
ضرورة وصية تنمى الى النتيجة لان المقدمةين حيث تكونان مسرطين لاجل
الوصف فتبين سالبة منسروطة لانا حكمنا في الصفى بان وصف الاصغر مباين
لوصف الاوسط مباينة ضرورية وفي الكبرى بان وصف الاوسط لازم لوصف الاكبر
وبما ان اللازم مباينة ضرورية مباين للزوم كذلك فيكون بين وصى الاصغر
والاكبر مباينة ضرورية وهو المطلوب وقد احال المصنف بان نتيج الاختلاطات
على ما عرفت في المطلقات من التبديل والعكس والخالف والافتراس وبيان عدم
لزوم الزائد على النقص وكما في بك قد افنناك عن اراد صورة تأملك فيه واما
مفاصل النتائج ففي هذا الجدول (قوله فيه) لواء تفر في الضرورة لوصفية
ان تكون الضرورة لاجل الوصف استمر جميع الاحكام المذكورة في العكس
والاختلاطات فالاول ان للمسروطة العامة تنعكس كفسها الثاني ان المنسروطة
الخاصة تنعكس كعامتها مقيدة بالادوام في البعض الثالث ان الممكنة في الثالث والرابع
لا نتيج مع المنسروطة رابع ان الضرورية مع المنسروطة نتيج ضرورية في الشكل
الثاني الخامس ان المنسروطين في الشكل لثاني والرابع يتبع مسروطة الا في اختلاط
الممكنة مع المنسروطة في شكل الاول فانه يظهر انتاجه ممكنة عامة لان وصف
الاكبر لازم لوصف الاوسط ووصف الاوسط ممكن للاصغر وامكان المبرور للشي
يوجب امكان اللازم له وفيه نظري بانه في اختلاط الممكنة مع الضرورية فان
وصف الاوسط في الضرورية مبرور للاكبر لان وصف الاوسط مستلزم لاد

٣ الجلود للسكر
والحرارة للدهن مثلا
فيصدق لاشئ من
الحار بجامد بالضرورة
مادام حارا مع كذب
عكسه مشروط
لامكان اجتماعهما فيما
هو جامد وهو السكر
ولا يتج الضرورية
مع المشروطة في انشئ
والرابع ضرورية
لانه يصدق لاشئ
من الفرس بجمار هو
مركوب زيد
بالضرورة في فرضنا
الذكور وكل مركوب
زيد جمار هو مركوب
زيد بالضرورة مادام
مركوب زيد لادائما
مع كذب قولنا ولا
شئ من الفرس
بمركوب زيد
بالضرورة بل يتج
دائمة من

الايوسط لاحتالة تحقق الوصف بدون تحقق الذات وذات الاوسط مستلزم للاكبر
فيكون وصف الاوسط ملزوما للاكبر وهو ممكن الثبوت للاصغر وامكان للزوم
موجب لامكان اللازم فيلزم امكان الاكبر للاصغر لا يغفل غاية ما في هذا ان وصف
الايوسط بالفعل ملزوم للاكبر لكن الممكن للاصغر ليس هو وصف الاوسط بالفعل
بل وصف الاوسط مطلقا ولا يلزم من امكانه للاصغر امكان وصف الاوسط بالفعل له
لانا نقول لامعنى للمكة الصغرى اذ ان الاصغر يمكن ان يكون اوسطا بالفعل
وايضا السؤال مشترك الوردود والخط انما هو في المقدمة القائلة بايجاب امكان
الزوم امكان اللازم فان مركوبية زيد في النسل المشهور ملزومة للقرية وممكنة
لجمار مع اشتعابوت افرسية لجمار هذا اذا اعتبرت الضرورية لاحل الوصف
لما لو اعتبرت بدوام الوصف او بشرطه لم تنج اختلاط الممكنة مع الضرورية
الوصفية لما عرفت من التفتش والان انضية الكبرى حيث ان الاوسط مع ذاته ملزوم
للاكبر وقد حكم في الصغرى بان وصف الاوسط ممكن للاصغر ولا يلزم من ملزومية
وصف الاوسط مع ذاته ملزومية وصف الاوسط فلا يلزم من امكان وصف الاوسط
لمكان الاكبر ولم تنكس الشرطية السالبة الكلية كنهها لما بالوجه الاول فلانه
يصدق لاشئ من مركوب زيد بجمار بالضرورة مادام مركوب زيد مع كذب
قولنا لاشئ من الجمار بمركوب زيد بالضرورة مادام حارا لامكان المركوبية لجمار
وما بالوجه الثاني فلو اواز امكان وصفين لنوعين متباينين في احدهما فقط وبثبت
احد الوصفين لاحد النوعين والآخر للآخر كالحرارة والجلود المركبتين للسكر
والدهن المتباينين في الدهن فقط فانما اذا فرضنا ثبوت الجلود للسكر دون الحرارة
والحرارة للدهن يصدق لاشئ من الجمار بجمار بالضرورة بشرط كونه حارا
ولم يصدق لاشئ من الجمار بجمار بالضرورة بشرط كونه جامدا لامكان اجتماع
الجلود والحرارة في السكر وكذلك قد اطلعت في فصل النكس على تاصيل هذا البص
والكرار انما هو لمحاذاة ما في الخلب وكذا لم يتج الضرورية مع المشروطة في الشكل
الثاني والرابع لما في الثاني فلانه يصدق في فرضنا ان زيد اركب الجمار فقط مع
امكان ركوبه للفرس لاشئ من الفرس بجمار هو مركوب زيد بالضرورة وكل
مركوب زيد جمار هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما ولا يصدق
لاشئ من الفرس بمركوب زيد بالضرورة بل تنج سلبية دائمة وما في الرابع فلصدق
قولنا لاشئ من الجمار بفرس بالضرورة وكل مركوب زيد جمار بالضرورة مادام
مركوب زيد مع كذب لاشئ من الفرس بمركوب زيد بالضرورة وهذا الكلام
مشعر به لو اعتبر الضرورية لاحل الوصف انج الضرورية مع المشروطة في الشكل
الرابع ضرورية وفيه ما فيه

أثبت أن الثالث في الأقيسة الشرطية الأفترائية وفيه فصول الفصل الأول فيما يتركب من المتصانين وهو ثلثة أقسام القسم الأول ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من كل واحدة * ٢٩٤ * منهما ما يتعد فيه الاشكال الاربعة

- جدول نتائج الضرب بين الاولين من الشكل الرابع
- جدول نتائج الضرب الثالث من الشكل الرابع
- جدول نتائج الضرب بين الاخيرين من الشكل الرابع

صورة الاشكال

١

٣

٤

(قوله الباب الثالث في الأقيسة الشرطية الأفترائية) كانا المجليات فطريات ونظريات كذلك الشرطيات قد تكون فطرية كقولنا كما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً وقد تكون فطرية كقولنا متى وجد الممكن وجد واجب الوجود فثبت الحاجة الى معرفة الأقيسة الشرطية الأفترائية وقد عرفت ان المراد من القياس الشرطي ما لا يكون مركباً من حليتين سواء كان مركباً من شرطيتين او من شرطية وحلية اما تسمية المركب من الشرطيتين فظاهراً واما تسمية المركب من الشرطية والمجلية فتسمية الكل باسم الجزء الاعظم ولما كان الاحق بهذا الاسم من بين اقسامه الخمسة ما يتركب من متصانين لما تقدم من ان اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقة دون للتفصل وقع البداية في البحث به وهو على ثلثة اقسام لان المشرك بينهما اما ان يكون جزءاً تاماً منهما اى احدهما فيهما اما مقدماً لوتاليا ولما جزءاً غير تام منهما اى جزءاً من المقدم والثالي واما جزءاً تاماً من احدهما غير تام من الاخرى القسم الاول ما يكون الحد الاوسط جزءاً تاماً من كل واحدة من المتصانين ويتعد فيه الاشكال الاربعة لان الاوسط ان كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تالياً فيهما فهو الثاني وان كان مقدماً فيهما فهو الثالث وعلى قياس المجليات شرائط اتناجها حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكية الكبرى وفي الثاني اختلاف المقدمين في الكيف وكية الكبرى الى غير ذلك وعدد ضروبها الا الضروب الثلاثة الاخيرة في الشكل الرابع فانها غير آتية ههنا وجهة النتيجة من الزوم والاتفاق فانه ان كانت المقدسان لزوميتين كانت النتيجة لزومية وان كانتا اتفاقيتين كانت اتصافية كما ان المجليتين لو كانتا ضروريين كانت النتيجة ضرورية وان كانتا دائمتين كانت دائمة وضروب الشكل الاول كاملة آتية بذاتها وضروب الاشكال الباقية تدوين بالطرق المذكورة في المجليات من العكس والتبديل والتخلف هذا اذا كان القياس من لزوميتين او اتفاقيتين بتقدير قياسته فان بعضهم

لان الاوسط ان كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تالياً فيهما فهو الثاني وان كان مقدماً فيهما فهو الثالث وشرائط الاتناج وعدد الضروب وجهة النتيجة وبيان اتناج ما لا يتبين بنفسه في كل شكل كما في المجليات هذا ان كان القياس من لزوميتين او اتفاقيتين بتقدير قياسته واما في المختلط من الزومية والاتصافية فتفصل فتقول يشترط في المنهج السلب كون الاوسط تالياً في الموجبة الزومية وفي المنهج للايجاب كونه مقدماً فيهما اما مع كونه تالياً للصغرى في الاتصافية او مقدماً للكبرى فيهما واما مع كون الاتصافية خاصة اما الاول فلا تلازم من عدم موافقة الزوم مع شيء عدم موافقة اللازم منه

لكن يلزم من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة اللازم معه واما الثاني فلا تلازم (نازع) لكن موافقة اللازم موافقة للزوم و يلزم من موافقة للزوم موافقة لللازم وكون الاتصافية خاصة يوجب

فحقق موافقة للزوم ٢٩٥ * وكونها عامة يوجب اذ كان الامر بها تاليا للاصغر كما في الشكل

الاول واما اذا كان
مقدما كما في الشكل
الثالث فانه وان لم
يوجبه لكنه يوجب
صدق الاكبر وعدم
مناقضه للاصغر والا
لكان مناقيا للزوم
وهو الاوسط وهذا
خلف والنتيجة تتبع
الاتفاقية في الكيفية
والعموم والخصوص
الا اذا كانت عامة وهي
كبرى في الثاني واصغر في
الرابع فلان النتيجة
خاصة وانت تسمى وجوب
كلية للزومية وبقي
ان يصل الى ان لا يكفي
في الاتفاقية العامة
صدق التالى بل هو
مع عدم مناقضه للمقدم
وان القياس للمركب
من الاتفاقيين لا يفيد
لان العلم به يتوقف على
العلم بالاكبر الذى اذا
علم علم على كل امر واقع
فانه لا يستتري في اوضاع
الاتفاقية الا الاوسط
اسكاته بحسب الامر
نفسه والى بعد البحث
في الاتفاقيات كثير
فلم يتكلم بعد الا
في المرومات من

نازع في قياسته وزعم انه لا غاية فيه كما سيجي فان قلت ههنا سواء لان احدهما
ان اجزاء الاتفاقيات لا امتياز بينها فلا يميز الاشكال فيها بعضها من بعض فلم ينفذ
فيها الاشكال والتساوي ان بعضهم ذهب على ما سيجي الى ان القياس للمركب
من الاتفاقيات ليس بمفيد ولا يلزم من عدم الافادة عدم القياس لان الاعتبار في القياس
على ما عرفت من تعريفه استلزامه قولا اخر لا افادته ذلك فيجب عن الاول باننا نكتفي
في اعتماد الاشكال بالامتياز الوضعي وعن الثاني بان العلم الغاية للقياس على ما عرفت
في حد القياس الايصال الى المجهول التصديقي ولذا كانت النتيجة معلومة قبل تركيب
القياس كما سترفعه فلم يبق للقياس غاية فلم يكن قياسا واما القياس المختلط من الزومية
والاتفاقية ففيه تفصيل وهو ان المطلوب فيه اما السالبة كما في الضرب الثانى والرابع
من الاول وصروب التثاني كلها والثانى والاخيرين من التالث والثالثة الاخيرة
من الرابع واما الموجبة كما في باقى الصروب من الاشكال الثلاثة فلان كان المطلوب
السلب اى عدم موافقة الاكبر للاصغر فيشترط لاتجاه اياه امر ان احدهما ان يكون
الموجبة لزومية فانه لو كانت الموجبة اتفاقية والزومية سلبية لم ينتج المطلوب لان
الاتفاقية حاكمة بان الاوسط موافق لاحد الطرفين والزومية بعدم الملازمة بين
الطرف الاخر والاوسط فبحاز ان يكون بينهما موافقة وان لم يكن ملازمة فيكون
الطرف الاخر موافقا لاحد الطرفين لان موافق موافق موافق فلا يحصل سلب
للموافقة والتساوي ان يكون الاوسط تاليا في لزومية لانه لو كان مقدما فيها لم ينتج
ذلك المطلوب فلان الاتفاقية حينئذ يثبت عدم موافقة للزوم وهو الاوسط مع شئ وعدم
موافقة للزوم مع شئ لا يستلزم عدم موافقة للزوم معه لجواز كون اللازم اعم اوجواز
استهالة للزوم وتحقيق اللازم في الواقع بخلاف ما اذا كان تاليا فانه يلزم من عدم موافقة
اللازم مع شئ عدم موافقة للزوم معه والى لسطين اثار بقوله كون الاوسط تاليا
في الموجبة للزومية لكنه لم يتعرض لبسبب الشرط الاول وبين الشرط التثاني
بقوله اما الاول فلانه لا يلزم الى آخره وان كان المطلوب الايجاب لى موافقة الاكبر
للاصغر فشرط اتساحه ايضا شيان الاول ان يكون الاوسط مقدما في الزومية
فانه لو كان تاليا فيها لم يحصل المطلوب لان الاوسط وهو اللازم موافق لاحد الطرفين
ولا يلزم من موافقة اللازم مع شئ موافقة للزوم معه فلا يلزم منه موافقة الاكبر
للاصغر واما اذا كان مقدما فيها فالمطلوب لازم لانه يلزم من موافقة المروم مع شئ
موافقة اللازم معه وتاليهما احد الامرين وهو اما كون الاتفاقية خاصة واما كون
الاوسط في الاتفاقية تاليا للاصغر او مقدما للاكبر وذلك لان المطلوب اتساحا يحصل
اذا تحقق موافقة المروم مع شئ وكون الاتفاقية خاصة مما تحقق موافقة للزوم
لانها دلت على تحقق الوسط في الواقع وهو ملزوم فيلزم تحقق اللازم فيكون موافقا
لطرف الاخر اتفاقية خاصة واما اذا كانت الاتفاقية عامة فلا يتخلو لما ان يكون

صغرى او كبرى فان كانت صغرى وجب ان يكون الاوسط تاليا فيها حتى يكون
القياس على هيئة الشكل الاول لانه يحقق لموافقة المزوم فان الاوسط ح يكون
متحققا في نفس الامر وهو ملزوم فيتحقق اللازم في نفس الامر فيكون موافقا للاصغر
اتفاقية عامة ولو كان الاوسط مقدما في الاتفاقية لم ينتج لجواز كذب الاوسط وكذب
لازمه ايضا وهو الاكبر وصدق الاصغر والقضية المتقدمة من الاكبر الغير الواقع
ومن الاصغر الصادق ليست اتفاقية ولا لزومية وان كانت الاتفاقية العامة كبرى يجب
ان يكون الاوسط مقدما فيها حتى يكون القياس على نهج الشكل الثالث لانه وان لم
يتحقق موافقة المزوم لجواز كذب مقدم الاتفاقية لكنه يوجب صدق التالى فيها
وهو الاكبر وعدم منافاته للاصغر فانه لو كان متافيا للاصغر وهو لازم ومنافى لللازم
مناف للمزوم كان متافيا للاوسط فلم تنفد الاتفاقية من الاوسط والاكبر كما سيظهر
هف ولو كان تاليا فيها لم ينتج المطلوب لانه حينئذ يكون صادقا في نفس الامر فيكون
الاصغر صادقا ايضا ويجوز ان يكون الاكبر وهو مقدم الاتفاقية محالا فلا يصدق
منهما اتفاقية ولا لزومية والنتيجة في هذه الاقضية تتبع الاتفاقية في الكيف اما في المنهج
للسلب فلا شراط ايحاج للزومية فلب النتيجة تابع للاتفاقية واما في المنهج الايجاب
فلا يوجب النتيجة كالاتفاقية وكذا في العموم والخصوص فان الاتفاقية لو كانت
خاصة كانت النتيجة خاصة والافعال كما اشرنا اليه الا في صورتين احدهما ان تكون
الاتفاقية عامة وهي كبرى في الشكل الثاني فان النتيجة حينئذ اتفاقية خاصة لان
القياس يكون منجبا للسلب اذا لشكل التالى لا يتبع الا انه فيكون اللزومية موجبة
والاتفاقية سالبة ويجوز ان يكون صدقها يكذب التالى منجبا وهو لازم للاصغر
و صدق المقدم وهو الاكبر فيكذب الاصغر والاكبر صادق فلا يصدق منهما
سالبة اتفاقية عامة بل سالبة اتفاقية خاصة والثانية ان يكون الاتفاقية عامة وهي
صغرى في الشكل الرابع فان القياس حينئذ يكون منجبا للسلب لانه لو كان منجبا
للايجاب لم يتحقق شرط النتائج وهو اما خصوص الاتفاقية او كون الاوسط
تاليا في الاتفاقية العامة والنتيجة سالبة اتفاقية خاصة لجواز ان يكون صدق السالبة
الاتفاقية الصغرى يكذب التالى والمقدم وهو الاوسط صادق فيجوز صدق
الأكبر لان صدق اللازم لا يوجب كذب المزوم واذا صدق الاكبر وكذب
الاصغر صدقت منهما اتفاقية عامة فلا تصدق النتيجة سالبة اتفاقية عامة بل خاصة لان
كذب احد الطرفين كاف في صدقها وانت تعلم وجوب كلية البرومية المستعمله في هذه
الاقضية لان محصل هذه الاقضية راجع الى الاستدلال بصدق المزوم مع شيء على صدق
اللازم معه او يكذب اللازم مع شيء على كذب المزوم معه الذي هو القياس الاستثنائي
وستقف على ان الشرطية المستعمله فيه يجب ان تكون كلية وبذني ان تعلم انه لا تكفى
في الاتفاقية العامة صدق التالى بل يجب مع ذلك ان لا يكون متافيا للمقدم لانه لو وافق

الصادق في نفس الامر كل شيء سواء كان منافيا له او غير مناف له لم تصدق الملازمة عن
 كاذبين لان نقيض نالها يكون موافقا للمقدم فلا يلزمه التالي والالزام ملازمة
 النقيضين لشيء واحد وهو محال وفيه نظر لانه لا يلزم من موافقة نقيض التالي للمقدم
 ان لا يلزم منه التالي وانما يلزم لو كان نقيض التالي من الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم
 والموافقة بين الشئتين لا يستلزم امكان اجتماعهما لجواز المناقاة بينهما على ما صرح
 الشيخ به وبني ان تعلم ان القياس المركب من الالف قيتين لا يفيد توقف العلم بالقياس
 على العلم بوجود الاكبر في نفسه ومتى علم وجود الاكبر في نفسه علم مع كل امر واقع
 في العالم فانه لا يعتبر في اوضاع الاتفاقية الا الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر
 فهو م الكبري ان الاكبر موجود في نفسه على تقدير مع سائر الامور الواقعة ومن
 الامور الواقعة الاصغر فيكون وجوده مع الاصغر معلوما وان لم تلتفت الى الاوسط
 فلم تعد ادخل الاوسط بينهما شيئا فلا يكون القياس صيدا وانما اعتبر في الاتفاقية
 الاوضاع بحسب نفس الامر لا المتبصرة في الزمنية لانه لولا ذلك لم يحصل الجزم
 بصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالي على تقدير
 صدق المقدم فيكون اجتماع صدق المقدم مع نقيض التالي او نقيض شيء من لوازمه
 والالكان بينهما ملازمة والتالي لا يثبت على تقدير المقدم على هذه الاوضاع فلا يكون
 مصحقا على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع وفيه ايضا نظر لانه ان اراد بالقياس
 المركب من الالف قيتين القياس من الاتفاقيات الخاصة فلا احتياج الى قوله اذا علم
 وجود الاكبر علم وجوده مع كل امر واقع لان العلم بالقياس يتوقف على العلم بالكبرى
 التي مضاهها وجود الاكبر في الواقع ومع كل امر واقع فيكون وجوده مع الاصغر
 معلوما قبل تركيب القياس وان اراد به المركب من الاتفاقيات العامة فليس يعتبر
 في اوضاع الاتفاقية العامة الاوضاع الكائنة بحسب الامر نفسه سلمناه لكن لاننا اعتبرنا
 تحقق الاوضاع بحسب نفس الامر في الاتفاقية الخاصة وهب ان صدق المقدم مع
 نقيض التالي او نقيض شيء من لوازمه ممكن لكن غاية ما فيه ان التالي لا يلزم المقدم
 على هذه الاوضاع وكذب الزوم لا يستلزم كذب الاتفاق وفيه نظر ايضا بان قوله
 ذلك يداني ما يقوله وللملم بعد البحث في الاتفاقيات كثير نفع لم يتكلم بعد الا في الزوميات
 فانه يدل على ان فيها نفعاً وفائدة ما والجواب ان هناك تفصيلا وهو ان القياس المركب
 من الاتفاقيات اما ان يتزك من الاتفاقيات الخاصة او من الاتفاقيات العامة فان تزك
 من الاتفاقيات الخاصة فاما ان يكون منتجا للايجاب او منتجا للسلب فان كان منتجا
 للايجاب فلا فائدة فيه في شكل من الاشكال لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود
 الاصغر والاكبر في الواقع فيكونا معلوما اجتماع بدون الالتفات الى الوسط
 وكأنه هو المراد بقوله القياس المركب من الاتفاقيتين لا يفيدون ان كان منتجا للسلب فهو

مفيد في سائر الاشكال لان الاوسط صادق في نفسه لا يجب ان يصدق في نفسه فلا بد من كذب طرف السالبة فلا موافقة بين الطرفين لا يقال اذا علم كذب احد الطرفين علم انه لا يوافق شيئا أصلا سواء كان الطرف الآخر او غيره لا نقول كذب احد الطرفين انما هو مستند من صدق الاوسط فيكون ادخاله مفيدا ولما كان كلام المصنف في الالفاظيات الخاصة وبان ان منتهى الایجاب فيها ليس بمفيد أصلا وان المنع السلب فيه قائمة ما صح قوله ان القياس المركب من الالفاظيات لا يجدي كبررفع ولا دناءة بين قوايه نعم صدق الاوسط لانه من كذب طرف السالبة لجواز صدقها مع صدق الطرفين حيث يكون بينهما علاقة تقتضي الروم ولو سلم ان القيل يصدق الاوسط قائمة لكن العلم بمساعدة احد الطرفين لا يفيد قاتا ولم يسل ذلك لعلمنا كذب احد الطرفين وعدم موافقته مع الطرف الآخر واما المركب من الالفاظيات العامة فهو في الشكل الاول غير مفيد لان الكبرى ان كانت موجبة كان العلم بوجود الاكبر متقدما على القياس فيكون معلوم الوجود مع كل موجود ومفروض سواء الفتا الى الوسط ولم يمتنع وان كانت سالبة كان الاكبر كاذبا فلا يوافق شيئا أصلا فان قلت هب ان الصادق في نفس الامر صادق مع كل موجود او مفروض وان الكاذب غير موافق لشيء لكن حصول المطلوب اذا رضينا الغر عن الاوسط يتوقف على هاتين المقدمتين فربما لا يلاحظهما العقل فبما جاز في ذلك المطلوب الى ادخال الوسط حتى اذا علم ان الاكبر موافق او غير موافق للاوسط وهو موافق للاصغر علم باضرورة انه موافق له او غير موافق وتعين طريق لا يوجب اتساع طريق آخر فتقول معنى الكبرى موافقة الاكبر على جميع الاوضاع التي من جعلتها الاصغر فجرد العلم بها كاف في حصول المطلوب على ان الموافقة للموافق لا يلزم ان يكون موافقا لجواز ان يكون لازما فان الحيوانية الانسان موافقة لصحالة الفرس الموافقة لثقلية الانسان مع الملازمة بين حيوانية الانسان وناطقيته واما الشكل الثاني فلم يستند فيه القياس المركب من الالفاظيات العامة والالزام صدق الاوسط وكذبه معا واما الشكل الثالث فلا قائمة فيه لتوقف العلم بالقياس على الوجود والاصغر والاكبر معا في الواقع ان كانت الكبرى موجبة وعلى الصلح بكذب الاكبر ان كانت سالبة وهما كافيان في حصول النتيجة واما الشكل الرابع فهو عقيم لما في ضرر في الایجاب فلجواز كذب الاكبر في الواقع فلم يوافق الاصله واما في الضروب الباقية فلا يمكن صدق الاكبر فيوافق الاصغر (قوله وشكك الشيخ) اورد الشيخ في كتابه شكك على الشكل الاول من اللزوميتين وهو انه يصدق قولنا كلما كان الانسان فردا كان عددا او كلما كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الانسان فردا كان زوجا وجوابه ان الكبرى ان اخذت اتفاقا فقياس لا يتبع لما مر من ان سرط منتهى الایجاب ان يكون الحد الاوسط مقدما في اللزومية وان اخذت لزومية فهي

وشكك الشيخ على الشكل الاول في اللزوميتين انه يصدق قولنا كلما كان الانسان فردا كان عددا وكلما كان الانسان عدد كان زوجا مع كذب قولنا كلما كان الانسان فردا كان زوجا وجوابه ان الكبرى على انها لا تقيد بمجموعة النتائج وعلى انها لزومية ومجموعة الصدق اذا لا يلزم كونه زوجا جميع اوضاع كونه عددا على التفسير المتقدم ومن جعلتها كونه عددا فردا وعلى الثالث شك وهو انه يقتضي اللزوم الجزئي بين اي امرين كانا يعمل الاوسط مجموعهما وذلك يمنع صدق السالبة الكلية اللزومية مع اتفاقهما على صدقها من

موهبة الصدق وإنما يصدق لو لم زوجية الاثنين عدديته على جميع الأوضاع
 الممكنة الاجتماع مع العددية وليس كذلك فلن من الأوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية
 كونه فردا و زوجية ليست بلازمة على هذا الوضع وفيه ضعف لا نأخذه ان
 الكبرى لزومية فانه كلما كان الاثنان عددا كان الاثنان موجودا لزومية ضرورة ان
 عددية الاثنين متوقف على وجوده وكما كان الاثنان موجودا كان زوجا لزومية
 ايضا لان مقتضى الانثنية يقتضي الزوجية فلو انج اللزوميتان انج القياس تلك
 الكبرى لزومية وايضا المقدم ليس هو العددية مطلقا بل عددية الاثنين والفردية
 ليست مما يمكن اجتماعه مع عددية الاثنين لانه متناف للثنين فروحية الاثنين لازمة
 لعدديته على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع معها فيصدق لزومية والحق ما يجاب به
 في السقاء ان الصغرى صكا ذبة بحسب الامر نفسه على مقتضى القاعدة السابقة
 في الشرطيات واما بحسب الالتزام فيصدق النتيجة ايضا فان من يرى ان الاثنين فرد
 فلا بد ان يلزم انه زوج ايضا ونحن نقول ان جوازنا للمنافاة بين طرفي الملازمة قدم
 انتاج اللزوميتين ظاهر لان الحكم في الكبرى بلزوم الاكبر للاوسط على الأوضاع
 الممكنة الاجتماع معه والاصغر لما جاز ان يكون مافيا للاوسط ولم يندرج تحت الاوسط
 فلا ينتج القياس لتوقف الانتاج على ادراج اوضاع الاصغر تحت اوضاع الاوسط
 واما ان لم تجوز للمنافاة في الانتاج فنظر لاما اذا اعتبرنا في الكلية لزوم التالي للمقدم على
 جميع الأوضاع الممكنة فلا يخفى اما ان تعتبر لزوم لكل وضع من تلك الأوضاع اولا
 نعتبر ان لم تعتبر لم ينتج الشكل الاول اسلا فضلا عن سائر الاشكال اما في ضري الاجاب
 فلان المطلوب في الكبرى لزوم الاكبر للاوسط على جميع الأوضاع ودور لزوم الاكبرها
 لكن الاصغر من اوضاع الاوسط فجاز ان لا يلزمه الاكبر وكيف لا وهم صرحوا بان
 المتقدم في "كلية مستقل باقتضاء التالي بحيث لا يكون ليس" من اوضاعه دخل في اقتضائه
 فلا يكون للاصغر دخل في اقتضاء التالي فلا يكون ملزوما له واما في ضري السلب
 فلان قضية الكبرى سلب اللزوم على جميع الأوضاع لا سلب اللزوم للاوضاع فجاز ان
 يكون لازما لبعض الأوضاع ويكون ذلك البعض هو الاصغر فلن حصلت الاكبر اذا
 كان لازما للاوسط اللازم للاصغر فلا بد ان يكون لازما له او للاصغر اذا كان ملزوما
 للاوسط اللزوم للاكبر وحسب ان يكون ملزوما له فنقول ان عتيت لزوم الاكبر
 للاوسط امتناع امكانه عنه في الجملة فلا يصلح اكبر وبذا اشكل الاول وان ديت به
 امتناع انفكاكه عنه كايضا معنى المروم الكلي فيعود الاشكال غير مندفع بغير العبارات
 وان اعتبر لزوم التالي لسائر الأوضاع فتعقل الموحد شكلية يتوقف على اعتبار
 لزومات غير متعددة لاوضاع غير معدودة وانه متعسر او متعذر فاطك باثباتها واما لزوم
 التالي بالقياس الى كل من الأوضاع فاما كان حريا على الاشكال على الانتاج دغابة مافيه

لزوم الأكبر للأصغر جزئياً وإن كان كلاً عاد الكلام فيه فيوقف اعتبار لزوم كلي
على اعتبار لزوميات كلية غير متناهية وأنه محال وإيضاً المعتبر في الجزئية حيث
إن كان الزوم أوسله للتقدم وبعض الأوضاع جازاً اجتماع الموجبة الجزئية والسالبة
الكلية على الكذب حيث لم يلزم التالي للتقدم ويلزم شيئاً من الأوضاع وإن كان
الزوم أوسله للتقدم قطعاً اجتماع السالبة الجزئية والموجبة الكلية على الكذب حيث
يكون التالي لازماً للتقدم ولا يلزم بعض أوضاعه ونقول أيضاً لو اتجه الزوميتان
في الشكل الأول لزومية لا تبعاً لزومية جزئية في الشكل الثالث بالعكس والخلف وعلى
الثالث شك وهو أنه لو اتجه الزوميتان فيه لزومية لزم تحقق الملازمة الجزئية بين كل
أمرين لاتصلق لأحدهما بالآخر حتى الضدين والتقيضين بمحمل الوسط مجموعهما
فقال كما ثبت مجموعهما ثبت أحدهما وكما ثبت مجموعهما ثبت الآخر فقد يكون إذا
ثبت أحدهما ثبت الآخر فإن قلت الملازمة الجزئية بين أي أمرين كانوا واجبة الصدق
لأنه لو فرض أحدهما مع الثاني أومع ملومه لزمه الثاني فيكون لازماً للأول على بعض
الأوضاع فصدق الملازمة الجزئية بينهما أجاب بأنه لو كان كذلك لم تصدق
السالبة الكلية الزومية أصلاً للملازمة الجزئية بين مقدمها وتاليها مع تصبر بحمهم
بصدقها بل ولم يصدق الموجبة الكلية أيضاً للملازمة بين مقدمها وتقيض تاليها
المتنافية لزوم الكلي والالزام ملازمة التقيضين لشيء واحد وأنه محال لما على المذهب
المعتبر وفرض الكلام في مقدم صادق (قوله وذكر الشيخ) فذنين مما تقدم إن
القياس المركب في الشكل الأول من الصغرى الاتفاقية والكبرى الزومية الموجبتين
يفيد ويتبع موجبة اتفاقية لأن وجود المزموم مع شيء يوجب وجود اللازم معه حال
الشيخ الأولى أنه لا يكون قياساً لأنه غير مفيد إذا لا وسط الذي هو نال الصغرى
الاتفاقية معلوم الوجود فيكون الأكبر الذي هو لازمه معلوم الوجود أيضاً لأن
العلم بوجود المزموم يوجب العلم بوجود اللازم فلا يخفى وجوده مع الأصغر لأن الأمر
الثابت في الواقع ثابت مع كل موجود ومفروض وجوابه إن المطلوب ليس وجود
الأكبر في نفسه بل موافقته للأصغر فربما يكون خفية لا يتنبه لها إلا بعد العلم بملازمته
للاوسط وموافقته للأصغر وفي عبارة الكتاب مساهلة لأن الضمير في قوله الاعتد
العلم بموافقته للاوسط إن عاد إلى الأصغر فقد بان بطلانه لأن الأصغر لا يوافق الاوسط
بل الأمر بالعكس وإن عاد إلى الأكبر فكذلك لأن الكبرى لزومية لسكن المراد عند
العلم بموافقة الاوسط أي بطريق التلذّب وفي الجواب فنظر لأن القياس يشتمل على ثلاثة
أمور أحدها العلم بوجود الاوسط وتاليها ملازمة الأكبر للاوسط وتاليها مساعدته
للاصغر والعلم بالنتيجة حاصل بدون الالتفات إلى الأمر الأخير الذي مدحه عن الصغرى فإن
من علم وجود الاوسط وأنه ملازم للأكبر علم بوجود الأكبر في الواقع فيعلم وجوده

وذكر الشيخ بأن
الأول عدم قياسية
اتفاقية الصغرى
لزومية الكبرى
الموجبة في الأول لأنه
حيث لا يوجد الأكبر
لوجود الاوسط فلم
يخف وجوده مع الا
صغر وجوابه أنه
قد لا يتنبه لموافقته
للاصغر الاعتد العلم
بموافقته للاوسط
وذكر في لزومية
الكبرى السالبة أن
التقيض سالب للزوم
لأنه لو لزم الأكبر
للاصغر لزم الاوسط
إذا فرض عدم الأصغر
هذا خلف وجوابه إن
ذلك يقتضي أن كل شيء
لزم شيئاً لزم كل شيء
ولزم صدق التالي
بنفي صدق السالبة
الكلية مع تصبر بحمهم
بصدقها من

مع كل شيء فلو كان المركب من الانفاقية والزومية قهاسا كان لكل واحدة من
المقدمتين دخل في افادة العلم بالتيهة لكن الصغرى لا تدخل لها في العلم بالنتيجة
وكذلك قد ظهر من اشتراط ايجاب الزومية في النتيج السلب ان الصغرى الموجبة
الانفاقية والكبرى السالبة الزومية لا يتبعان وزعم الشيخ انهما يتبعان سائبة
لزومية اى ان الاكبر ليس بلازم للاصغر فانه لو لم لا يصغر لم لا اكبر الاوسط اذا فرض
مع الاصغر فالاصغر يستلزم الاكبر على بعض الاوضاع وقد كانت الكبرى سائبة
كلية لزومية هف وجوابه انه لو صح ما ذكره لوجب ان يكون كل شيء لازم لآخر
لازما لكل شيء لان كل شيء اذا فرض مع الملزوم استلزم اللازم وكل شيء اذا فرض
فهو على بعض الاوضاع ملزوم لذلك اللازم او ووجب ان يكون ما لم يلزم شيئا ميبا
لا يلزم اي شيء كان فانه لو لم شيئا ما كان لازما للشيء المعين اذا فرض مع الملزوم
ولو التزم صدق التالى بناء على الشكل الثالث المتضمنى لللازمة بين اى امرين كانا او على
انعكاس الموجبة الكلية الزومية لزومية فانه متى وجد احدهما مع الآخر وجد احدهما
فقد يكون اذا وجد احدهما وجد احدهما مع الآخر ويلزمه قد يكون اذا وجد احدهما
وجد الآخر ففيه ما مر من هدم صدق السالبة الكلية الزومية مع انهم صرحوا بصدقها
ومناط التبيهة هناك امر ان احدهما تفسير الموجبة الكلية بلزوم التالى على جميع
الاضاع الممكنة الاجتماع فانا اذا قلنا متى صدق المجموع صدق هذا الجزء وهى صدق
المجموع صدق الجزء الآخر فعلى بعض الاوضاع وهو صدق المجموع قد يكون اذا
صدق هذا الجزء صدق الجزء الآخر لكن من الجائر ان يكون المجموع متافيا للجزء كما اذا
كان مجموع الضدين او التقيضين فالجزئية اللازمة ليست مما يقع عليها اتعارف
فلا يتبع القياس وكذلك اذا قلنا متى تحقق المجموع تحقق الجزء فعلى بعض الاوضاع
وهو تحقق المجموع قد يكون اذا تحقق الجزء تحقق المجموع وهى ليست جزئية
متعارف عليها لجواز منافاة المجموع فاذا لم يستطيعوا منع استلزام المجموع
الجزء متعارف اتاها الشكل الثالث والانعكاس واخرى صدق السالبة الكلية
وايس هناك ما يحسم مادة الشبهة الا ذلك النوع المنع على ما قد سمعته وتانيهما
تفسير الموجبة الجزئية فان معناها ما لزوم التالى للتقدم على بعض الاوضاع الممكنة
الاجتماع اولزوم التالى للتقدم مع بعض الاوضاع فان كان الاول انقلب الجزئية
كلية لانه لما لم يكن للموضوع دخل في الزوم كان المقدم مستلزما باقتضاه
التالى فيستلزمه كلياً وان كان الثانى كان بين كل امرين ملازمة جزئية لان كلامهما
اذا فرض مع الآخر ملزوم له وحيث لم يقدر على حلها اختاروا الثانى وقطعوا
بالزوم الجزئى بين كل امرين ثم ان لورد عليهم انه اذا كان احدهما حقا دائما
والآخر باطلا دائما واستثنى وجود الحق دائما يلزم وجود الباطل فى الجملۃ واستثنى

القسم الثاني ان يكون الاوسط جزءا غير تام من كل واحد منهما واقسامه اربعة لان الاوسط اما ان يكون جزءا مقدمين او تالين او جزء مقدم الصغرى وتالى الكبرى او بالعكس و ينفذ الاشكال الاربعة في كل قسم من الطرفين المتشاركين والنتيجة في الكل متصلة مقدمها متصلة مركبة من الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين وتاليها متصلة ﴿ ٢٠٢ ﴾ مركبة من الطرفين الغير المتشاركين

من الكبرى ومن
نتيجة التأليف بين
المتشاركين ووضع
الطرفان الغير المتشاركين
في النتيجة كوضعها
في القياس ان مقدما
في الصغرى فمقدما
في الاصغر وان تالين
فتاليا وكذلك الاخر
ومهما استعمل المتشاركين
كان في كل شكل من
كل قسم على تأليف
منتهج فيه انتاج القياس
بشرط اجاب المقدمة
المشاركة التالين
والبيان من الثالث
والاوسط ملازمة
كل واحد من
المتشاركين لآخر
مثله في القسم الاول
قد يكون اذا كان كل
(ج ب فده) وقد
يكون اذا كان كل
(ب ا فوز) نتيج
قد يكون اذا كان كل
(ج افده) فقد
يكون اذا كان كل

نعم الباطل يلزم ارتفاع الحق منوها انتاج الجزئية القزومية في القياس الاستثنائي
واعلم ان كل هذا الخبط انما وقع من عدم تحقيق المحصورات الشرطية فلهذا
بافضاء مطايا الافتكار في حاليها ودرى نبال الانظار الى مراحيبها تلك تضع
صدى او تعبد على التار هدى (قوله القسم الثاني ان يكون) القسم الثاني من
الاقسام الثلاثة من القياس المركب من متصلين ما يكون الاوسط فيه جزءا غير تام من
كل واحدة من المقدمتين واقسامه اربعة اذا اشتراك في اما بين المقدمتين او بين
التالين او بين مقدم الصغرى وتالى الكبرى او بالعكس والاشكال الاربعة تنفذ
في كل قسم منها ومع ذلك اما ان يستعمل المتشاركين على شرائط الانتاج اولا
وكيف ممكن فجميع الاقسام نتيجة تامة وهي متصلة جزئية مركبة من متصلين
احديهما متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى ومن نتيجة التأليف
بين المتشاركين وهي الاصغر لانها مقدم النتيجة وتاليها متصلة مؤلفة من الطرفين
الغير المتشاركين من الكبرى ومن نتيجة التأليف وهي الاكبر لانها تالى النتيجة فان
القياس في جميع الاقسام مشتمل على ثلثة امور اطرف الغير المتشاركين من الصغرى
والطرف الغير المتشاركين من الكبرى والطرفان المتشاركين وهما اما مقدمان
او تالين او مقدم وتال فيؤخذ من الطرفين المتشاركين نتيجة وهي نتيجة التأليف سواء
استعمل على شرائط الانتاج اولا ويضم مع الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى
ليحصل الاصغر والتال الطرفين الغير المتشاركين من الكبرى ليحصل الاكبر
وتصله بالاصغر هو النتيجة في كل الاقسام لكن اعتبر ان يكون وضع الطرفين
الغير المتشاركين في الاصغر والاكبر كوضعهما في القياس حتى لو كان اطرف الغير
المتشاركين من الصغرى مقدما فيها فيوضع في الاصغر مقدما ولو كان تاليا فتاليا وكذلك
الطرف الغير المتشاركين من الكبرى ولما اختلف بيان الانتاج في التوهين اعني ما استعمل
استشاركين فيه على تأليف منتهج وما لا يستعملان عليه استدعى الخط تفصيلهما
استعمل المتشاركين في كل شكل في كل قسم على شرائط الانتاج بحسب اركية والكيفية
والجهة انتاج القياس النتيجة المذكورة بشرط ان يكون المقدمة المشاركة التالين
موجبة فان كانت المشاركة بين المقدمتين انتاج القياس مطلقا سواء كانت المقدمتان

(جا فوز) بيانه ان يتقدم صدق الملازمين يصدق كلما كان كل (ج ب) فكل (جا) وانه (موجبتين)
يتبع مع الصغرى الاصغر من الثالث ويصدق ويصدق كلما كان كل (ب ا) فكل (ج ا) وانه يتبع مع
الكبرى الاكبر من الثالث ومجموعهما ينتج المطلوب من الثالث مثله من القسم الثاني قد يكون اذا كان (ده) فكل
(ح ب) وقد يكون اذا كان كل (وز) وكل (با) ينتج قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان (ده) فكل (جا) ؟

٢ قد يكون اذا كان
(وز) فكل (جا)
لانه يتقدر صدقهما
يصدق كلما كان كل
(جب) وكل (جا)
وانه يتبع مع الصغرى
الا صغر من الاول
ويصدق ايضا كلما كان
كل (ما) وكل (جا)
وانه يتبع مع الكبرى
الا كبر من الاول
ويعوجهما يتبع
المطلوب من الثالث
مثله في القسم الثالث
قد يكون اذا كان كل
(جب فده) كان
(وز) وكل (با)
يتبع قد يكون اذا كان
قد يكون اذا كان كل
(جاوزه) فقد يكون
اذا كان (وز) فكل
(جا) مثله في القسم
الرابع قد يكون اذا
كان (ده) وكل (جب)
وقد يكون اذا كان
كل (بافوز) فقد
يتبع قد يكون اذا كان
قد يكون (ده) وكل
(جا) فقد يكون
اذا كان كل (بافوز)
بينهما يقرب مما من
من

موجبين اوساليتين كليتين اوجزيتين او مختلطتين وان كانت المشاركة بين التاليتين
لم يكن يد من ان يكونا للقدستين موجبين وحيث انج القياس كانتا موجبتين
كليتين اوجزيتين او مختلطتين وان كانت المشاركة بين مقدم احداهما وتالي الاخرى
فالمشاركة تلي يكون موجبة اما كلية اوجزئية وهي يتبع مع الاقسام الاربعة المقدمة
اخرى والبرهان النتيجة في جميع هذه الاقسام بيان علم من الشكل الثالث والوسط
ملازمة كل واحد من المشاركين للآخر فيقال ان الملازمة المساوية بين المشاركين
يتلزم الا صغر والملازمة المساوية تستلزم الا كبر يتبع من الشكل الثالث ان الا صغر
يستلزم الا كبر استلزاما جزئيا وهي النتيجة المذكورة لكن بيان صغرها وكبرها تعني
استلزام الملازمة المساوية للا صغر والا صغر تخلف بحسب الاقسام الاربعة
فلا بد من التفصيل وبيانها في كل قسم قسم اما البيان في القسم الاول وهو ما يكون
المشاركة فيه بين القديمتين فان نقول على تقدير الملازمة المساوية بين المشاركين
كلما صدق الجزء المشاركون من الصغرى صدق الجزء المشاركون من الصغرى والجزء
المشارك من الكبرى وكلما صدق الجزء ان المشاركون صدق نتيجة التأليف لانا فرضنا
اشتغالهما على شرائط الاتحاج فكلما صدق الجزء المشاركون من الصغرى صدق نتيجة
التأليف فجمعه صغرى لصغرى القياس القائلة فكما كان اوليس البتة اذا كان
او قد يكون او قد لا يكون اذا كان الجزء المشاركون من الصغرى يصدق في الجزء الغير
المشارك منها ليتبع من الشكل الثالث الا صغر على تقدير الملازمة المساوية
والبيان لا يختلف باحلاف صغرى القياس لان الوجه الكلية الصغرى في الشكل
الثالث تتبع مع المخصوصات الاربع وكذلك على تقدير الملازمة المساوية فكما صدق
الجزء المشاركون من الكبرى صدق الجزآن المشاركون وكلما صدق بصدق نتيجة التأليف
فكلما صدق الجزء المشاركون من الكبرى صدق نتيجة التأليف فجمعه صغرى لكبرى
القياس القائلة اذا كان الجزء المشاركون من الكبرى صدق الجزء الغير المشاركون باحد
الاسوار يتبع الا كبر على تقدير الملازمة المساوية وهما يتجهان من الثالث النتيجة
المطالبة الجزئية مثله قد يكون اذا كان كل (ج ب فده) وقد يكون اذا كان كل
(بافوز) يتبع قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان كل (ج افده) فقد يكون اذا كان
كل (ج افوز) اذ على تقدير الملازمة اي الملازمة المساوية بين كل (ج ب) وكل (با)
يصدق كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وكل (با) وكلما كان كذلك فكل (جا)
فكلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وصغرى القياس قد يكون اذا كان كل (ج ب فده)
يتجهان من الثالث على تقدير الملازمة المساوية قد يكون اذا كان كل (ج افده) وهو
الا صغر وكذا يصدق كلما كان كل (با) فكل (جا) بذلك البيان بعينه يتبع مع
كبرى القياس على تقدير الملازمة المساوية قد يكون اذا كان كل (ج افوز) وهو

ولكن كانت إحدى
المقدمتين كلية كفاك
في الاوسط ملازمة
مقدمة الكلية للطرف
المشارك من الاخرى
من

والصنف شك في انتاجه فكيف استعمله ههنا مرة بعد اخرى (قوله وان كانت
احدى المقدمتين كلية) قد هرفت بان بيان الانتاج في جميع الاقسام انما هو يجعل
للازمة المساوية بين المتشاركين حدا اوسط سواء كانت احدى المقدمتين كلية او لم تكن
ثم ان ههنا طريقا اخر لبيان الانتاج اذا كانت احدى المقدمتين كلية وهو انما يجعل
ملازمة مقدم الكلية للطرف المشارك من الاخرى حدا اوسط وحيث قد تستعمل الملازمة
في الكلليات كان المضافة هي اليه لازما والداخل عليه لازم الجزء ملزوما فيكون
الايوسط ان يجعل الطرف المشارك من الاخرى مقدما ومقدم الكلية تاليها فاعلى
ذلك التقدير يصدق قولنا كما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق مقدم
الكلية لانه حين التقدير فكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق الطرف
للمشارك من الكلية لان الطرف للمشارك من الكلية ان كان مقدم الكلية فذاك وان كان
تاليها واعتبر في المشاركة التالي الايجاب فكلما تحقق مقدم الكلية تحقق الطرف
المشارك منها فنضمها مع التقدير ليتبع كما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق
الطرف المشارك من الكلية وكما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق المشاركان
وكما تحققا تحقق نتيجة التأليف فكلما تحقق الطرف للمشارك من الاخرى تحقق
نتيجة التأليف فنضم مع المقدمة الاخرى كيف ما كانت ليتبع احد طرفي النتيجة
وكذلك يصدق كما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق الطرف الغير
المشارك من الكلية لان الطرف الغير المشارك من الكلية ان كان مقدما فذاك
وان كان تاليها فكلما تحقق الطرف للمشارك من الاخرى تحقق مقدم الكلية وكما
تحقق مقدما تحقق الطرف الغير المشارك منها فكلما تحقق الطرف للمشارك من
الاخرى تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية فنضمها الى قولنا كما تحقق الطرف
المشارك من الاخرى تحقق نتيجة التأليف ليتبع فديكون اذا تحقق نتيجة التأليف
تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وهو الطرف الاخر من النتيجة هذا اذا كانت
الكلية موجبة اما ان كانت سالبة لم يمكن ان يكون الطرف الغير المشارك منها مقدما
لاعتبار الايجاب للمشاركة التالي فلا بد ان يكون تاليها فكلما تحقق الطرف المشارك
من الاخرى تحقق مقدم الكلية وليس البتة اذا تحقق مقدم الكلية تحقق الطرف الغير
المشارك منها ليتبع ليس البتة اذا تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق الطرف
الغير المشارك من الكلية فجعلها كبرى للملازمة للعلة يتبع قد لا يكون اذا تحقق نتيجة
التأليف تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وهو الطرف الاخر فنقول كما تحقق
ملازمة مقدم الكلية للطرف المشارك من الاخرى تحقق احد طرفي النتيجة وكما تحقق
للازمة المذكورة تحقق الطرف الاخر من النتيجة فقد يكون اذا تحقق احد طرفيها

تحقق الطرف الاخر هو المطلوب لثالثه في القسم الاول قد يكون اذا كان كل
 (ج ب فده) وكما كان (اب فوز) فعلى تقدير ملازمة كل (اب) لكل (ج ب)
 يصدق كما كان كل (ج ب) فكل (اب) وكما كان كل (ج ب) فكل (ج ب)
 وكل (اب) وكما كان كل (ج ب) وكل (اب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب)
 (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب)
 وهو الاصغر وايضا نضم قولنا كما كان كل (ج ب) فكل (اب) الى الكبير
 ليتيم كلما كان كل (ج ب فوز) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب)
 اذا كان كل (ج فوز) وهو الاكبر ومنها تحصل النتيجة وفي القسم الثاني قد يكون
 اذا كان (ده) فكل (ج ب) وكما كان (وز) فكل (اب) فعلى تقدير ملازمة
 (وز) لكل (ج ب) يصدق كما كان كل (ج ب فوز) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب)
 كل (ج ب) فكل (اب) وكما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب)
 لصغرى القياس فليزم قد يكون اذا كان (ده) فكل (ج ب) وهو الاصغر ونصلها
 ايضا كبرى للملازمة المقدرة ليصدق قد يكون اذا كان (وز) فكل (ج ب) وهو
 الاكبر وعلى هذا القياس وفي الكفاية بهذا الطريق نظر لان طرف النتيجة
 الحاصل باعتبار المقدمة الكلية جزئى في جميع الصور وان كانت متساوية التماس
 لاستنتاجه من الشكل الاول بخلاف الطريق الاول فانها ان كانت متساوية التماس
 كان الطرف الحاصل منها كليا لاستنتاجه من الشكل الاول (قوله ويجب ان يعلم)
 لشارة الى قواعده نافعة في الباعث الآتية منها ان جزئية مقدم التماس الكلية في قوة
 كليتته اى حتى صدقت التماس الكلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى اما اذا
 كانت موجبة فلان المذموم الكلى ملزوم للجزئى والجزئى ملزوم للذموم فالتالى فالتقدم الكلى
 ملزوم له واما اذا كانت سالبة فلان الجزئى اعم من الكلى واذا لم يستلزم الاعم شيئا
 اصلا لم يستلزمه الاخص اصلا فانه لو استلزمه جزئيا لاستلزمه الاعم جزئيا وقد
 فرضناها سالبة كلية هف ومنها ان جزئية تالى السالبة الكلية في قوة كليتته اى متى
 صدقت السالبة الكلية وتاليا جزئى صدقت وتاليا كلى لان العام اذا لم يلزم الشيء
 اصلا لم يلزمه الخاص اصلا فانه لو لم يلزمه الخاص في الجملة لم يلزمه العام في الجملة ومنها
 ان كلية تالى الموجبة الكلية في قوة جزئيتها لان الجزئى لازم للكلى ولازم اللازم لازم
 ولا فائدة لقيد الكلية في ه تين القوتين لهما في الجزئية ايضا ومنها ان كلية مقدم
 الجزئية في قوة جزئيتها اما في الموجبة فلان الخاص اذا استلزم شيئا جزئيا استلزمه
 العام كذلك فانه لو لم يستلزمه العام اصلا لم يستلزمه الخاص كذلك واما في السالبة
 فلان الخاص اذا لم يستلزم شيئا جزئيا لم يستلزمه العام كذلك فانه لو استلزمه العام
 كليا استلزمه الخاص كذلك او يمكن اثباته فيهما بالشكل التالى الاوسط المقدم

و يجب ان يعلم ان
 جزئى مقدم الكلية
 في قوة كليتته وجزئية
 تالى السالبة الكلية
 في قوة كليتته وكلية
 الى الموجبة الكلية
 في قوة جزئيتها وكلية
 مقدم الجزئية في قوة
 جزئيتها وكلية تالى
 الموجبة الجزئية في قوة
 جزئيتها وجزئية تالى
 لسالبة الجزئية في قوة
 كليتته

وأن لم يشغل للشاركان على تأليف منتج في شكل مائع رعاية القوى المذكورة وجب في القسم الأول كون احدهما بعينه او بكتيبة مع نتيجة ٣٠٧ * التأليف بينهما اومع كتيبة عكسها منجها لمقدم متصلة كتيبة وفي القسم الثاني

بجب كون نتيجة التأليف مع كل واحد من المتصلين للتوافقين في الكيفية المتتالية الاخرى او كونها مع احدي طرفي موجبة نتيجة لتساوي سالبه وفي القسم الثالث والرابع يجب اما استنتاج المقدم كافي القسم الاول واما استنتاج الثاني كافي القسم الثاني من القسم الثاني والبرهان في الكل من الثالث الاما نكتبه بعد والاطراف في القسم الاول ملازمة نتيجة التأليف المنتج من المشاركين مثله كل كان لاشئ من (ج ب فنه) وقد يكون اذا كان كل (ب افوز) منتج قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان لاشئ من (ج افده) فقد يكون اذا كان لاشئ من (ج افوز) بيا ان يتحدرو ملازمة لاشئ من (ج ا) لكل (ب ا) يكون كل (ب ا) مستلزما

الكل ومنها ان كتيبة تالي الموجبة الجزئية في قوة جزئية وقد ظهر بيا انه ومنها انجزمية تالي السالبة الجزئية في قوة كتيبة لان الاعم اذ لم يكن لازما في الجملة لم يلزم الاضطرار كذلك (قوله وان لم يشغل) لما فرغ من شرط النوع الاول ونسأله شرع في النوع الثاني وهو ما لا يشغل للشاركان فيه على تأليف منتج لانضواء شرط من شرائط الانشاج في عدم رعاية القوى المذكورة اي القواعد الست حسب ما قال في قوة كذا وقوة كذا يشترط في القسم الاول امر ان احدهما ان يكون احدي المتصلين كتيبة وانها امة اذا اخذ احد المشاركين بنفسه او بكتيبة اي يفرض كتيبة ان لم يكن كتيبة واخذ نتيجة التأليف بين المشاركين اي يدور انهما منتجان ولن لم يكونا على تأليف منتج فتؤخذ منتجهما واحده عكس تلك النتيجة كتيبة اي فرض عكسها كتيبة وان لم ينكس بنفسها كتيبة كان اخذ المشاركين بنفسه او بكتيبة المفروضة مع نتيجة التأليف او كتيبة عكسها الفروصتين منجها لمقدم المتصلة الكتيبة وهذا الشرط مصرح به في الكتاب وفي قوله منجها لمقدم متصلة كتيبة لشار بالشرط الاول واما القسم الثاني فلا يهلوا اما ان يكون المتصلان فيه متفتحين في الكيف او مغلقين فان كانتا متفتحتين فشرطه كون نتيجة التأليف مع تالي احدي المتصلين اي مع احد المشاركين ان كانا مغلقين فشرطه ان تكون نتيجة التأليف مع احد طرفي الموجبة منجها لتالي السالبة ففي القسم الاول شرط على التعين وفي تالي القسم الثاني شرط اخر على التعين وفي القسمين الاخيرين يجب احدهما الشرطين لاشئ من التعين لما استنتاج مقدم المتصلة متصلة كتيبة من احد المشاركين بعينه او بكتيبة مع نتيجة التأليف او كتيبة عكسها كافي القسم الاول وما استنتاج تالي السالبة من نتيجة التأليف مع اخذ طرفي الموجبة كافي تالي الثاني والبيان في شكل من النكاح الثلاث الافيا يستثنى بعد ولما كان اخذ الاوسط مختلفا في الاقسام اشير اليه على ميل التفصيل فالاطراف في انقسم الاول ملازمة نتيجة التأليف المنتج من المشاركين اي لشارك الذي كان بعينه او بكتيبة مع نتيجة التأليف او كتيبة عكسها منجها لمقدم المتصلة الكتيبة فعلى تقدير الملازمة المسطرة كلما تحقق للشارك المنتج تحقق نتيجة التأليف وكلما تحقق اوليس البنية اذا تحقق للشارك تحقق الطرف الغير لشارك من الكتيبة فقد يكون او قد لا يكون اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشارك من الكتيبة وهو احد طرفي النتيجة اما المقدمة الاولى فلا نهنا عين التقدير ولما انية فلا نهنا كلما تحقق للشارك تحقق المشارك ونتيجة التأليف وكلما كان كذلك تحقق مقدم الكتيبة لانا فرضنا ان المشارك

للاشئ من (ج ا) و (لد) ايضا بواسطة لاشئ من (ج ب) للمستلزم ليد ذلك منتج الاضمر من الثالث ويكون ايضا مستلزما لاشئ من (ج ا) كتيبة (واوز) جزيا وذلك منتج الاكبر من الثالث وبموجده منتج المطلوب من الثالث مع

مع نتيجة التأليف منتج لمقدم الكلية وكلما تحقق للشارك تحقق مقدم الكلية وكلما
تحقق أوليس البتة اذا تحقق مقدم الكلية فحقق تأليفها وهو الطرف الغير المشارك
منها لان المشاركة بين المقدمين وكلما تحقق أوليس البتة اذا تحقق للشارك تحقق
الطرف الغير المشارك من الكلية وكذلك كلما تحقق للشارك تحقق نتيجة التأليف واذا
تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشارك من المقدمة الاخرى باحد الاسوار فقد يكون
او قد لا يكون اذا تحقق نتيجة التأليف فحقق الطرف الغير المشارك من الاخرى وهم
الطرف الاخر من النتيجة مثله كلما كان لاشئ من (ج ب فده) وقد يكون اذا كان كل
(ب افوز) انج قديكون اذا كان قديكون اذا كان لاشئ من (ب افده) فقد يكون
اذا كان لاشئ من (ج افوز) فالتشاركين وهما لاشئ من (ج ب) وكل
(ب ا) ليسا متعلقين على شرائط الانتاج لسلبة صفري الاول واحدى المتصلين
منهما وكلية احدى المتشاركين بينهما وهو كل (ب ا) مع نتيجة التأليف اعني لاشئ من
(ج ا) منتج لاشئ من (ج ب) وهو مقدم المتصلة الكلية وعند هذا
يظهر الانتاج لان تقدير ملازمة لاشئ من (ج ا) لكل (ب ا) يستلزم
الاصفر والاكبر اما استلزامه للاصفر فلان كل (ب ا) مستلزم لاشئ
من (ج ا) لانه حين ذلك التقدير مستلزم ايضا (لده) اذ على ذلك التقدير
كلما صدق كل (ب ا) صدق لاشئ من (ج ا) وكل (ب ا) وكلما صدق كل
صدق لاشئ من (ج ب) وكلما صدق كل (ب ا) فلا شئ من (ج ب) فنتجته الى صفري
لنتج كلما كان كل (ب افده) واذا صدق كلما كان كل (ب ا) فلا شئ من (ج ا)
وكلما كان كل (ب افده) انج من الشكل الثالث قديكون اذا كان لاشئ من (ج افده)
وهو الاصفر وايضا كل (ب ا) مستلزم لاشئ من (ج ا) كلما ولو (ز) حزيا
لانه حين الكبرى ينتج من الثالث قديكون اذا كان لاشئ من (ج ا) (فور) وهو
الاكبر ومجموعهما ينتج المطلوب من الثالث هذا اذا كان احدى المتشاركين بينهما
مع نتيجة التأليف منتجا لمقدم الكلية واما اذا كان المشارك بكلية مع نتيجة التأليف
منتجا فالأوسط بعينه ذلك وبيانه لا يختلف الا انه لابد من رعاية قوة من اقوى
المذكورة فان استلزام المشارك البرقي نتيجة التأليف في قوة استلزام المشارك الكلوي
واما اذا كان احدى المتشاركين مع عكس نتيجة التأليف الكلوي منتجا فالأوسط ملازمة
عكس نتيجة التأليف الكلوي للمشارك المنتج فعلى تقديرها يصدق طرفا النتيجة اما احدى
طرفيها فلانه على ذلك التقدير المشارك مستلزم للعكس الكلوي فهو مستلزم للمشارك
والعكس الكلوي وهما يستلزمان مقدم الكلية فللمشارك مستلزم مقدم الكلية وهو
مستلزم أوليس مستلزم للطرف الغير المشارك منها فالشارك مستلزم للطرف الغير
المشارك من الكلية او ليس فجملة الكبرى لقولنا المشارك ملزوم نتيجة التأليف لان

السالبة جزئية والجمعية
تلك بينهما الا
ان الاصغر سالب
والاكبر موجب بيانه
ان يستدبر ملازمة
(و ز) فلا شيء من
(ج ا) يلزم الاصغر
لان مقدمها واسطة
استلزام القياس المنج
لثالث الصغرى يستلزم
كالى الصغرى وانممع
الصغرى ينجم الاصغر
من الثاني والصغرى
صغرى ويلزم الاكبر
ايضا لانه عكس ذلك
التقدير من

من (ج ا) فكل (ب ا) نجمه كبرى لكبرى القياس لينجم ليس كما كان (و ز) فلا
شيء من (ج ا) وهو الاكبر وقد وقع في المتن بدل غير ليس المنجم المنجم من المتشاركين
وهو سهو وان كانت المقدمتان سالبتين فالأوسط ملازمة المنجم من المتشاركين
لنتيجة التأليف لصدق طرفي النتيجة ح اما احدهما فلا يستلزم نتيجة التأليف نتيجة
التأليف والمنجم واستلزامهما غير المنجم فيكون نتيجة التأليف مستلزما لغير المنجم
واحدى المقدمتين ان الطرف الغير المتشارك ليس يستلزم الغير المنجم نجمها صغرى
وتلك القضية اللازمة كبرى لينجم من الشكل الثاني ان الطرف الغير المتشارك ليس
يستلزم نتيجة التأليف واما الاخر فلان ذلك التقدير اذا جعلناه كبرى للمقدمة فاقالة
الطرف الغير المتشارك لا يستلزم المنجم المنجم من الثاني ان الطرف الغير المتشارك
لا يستلزم نتيجة التأليف مثله ماسبق الا ان المقدمتين سالبتان والنتيجة هي بينهما
موجبة بيانه انه بتقدير ملازمة كل (ب ا) فلا شيء من (ج ا) يلزم الاصغر لاستلزام
مقدم تلك الملازمة وهو لا شيء من (ج ا) كالى الصغرى وهو لا شيء من (ج ب)
بواسطة القياس المنجم له فانه يصدق على ذلك التقدير كما كان لا شيء من (ج ا)
فكل (ب ا) فلا شيء من (ج ا) وكما كان كذلك فلا شيء من (ج ب) فكلها كان
لا شيء من (ج ا) فلا شيء من (ج ب) فاذا جعلنا هذا الاستلزام كبرى لصغرى
القياس هكذا ليس كما كان (د ه) فلا شيء من (ج ب) وكما كان لا شيء من (ج ا)
فلا شيء من (ج ب) انجم من الثاني ليس كما كان (د ه) فلا شيء من (ج ا) وهو
الاصغر ويلزم الاكبر ايضا لانا اذا جعلناه كبرى لكبرى القياس هكذا ليس كما كان
(و ز) فكل (ب ا) وكما كان لا شيء من (ج ا) فكل (ب ا) انجم ليس كما كان
(و ز) فلا شيء من (ج ا) وهو الاكبر وان كانت المقدمتان مغلطتين من اليمين
والسلب فالأوسط ملازمة مقدم الموجبة نتيجة التأليف لانه يصدق ح طرفا النتيجة
اما احدهما فلان نتيجة التأليف ملازمة لثالث السالبة لانها ملازمة لمقدم الموجبة
وقد اشترط ان يكون احد طرفي الموجبة مع نتيجة التأليف من ثلث السالبة فان كان
الطرف المنجم له من الموجبة هو المقدم فنقول كلما تحقق نتيجة التأليف تحقق
نتيجة التأليف ومقدم الموجبة وكما تحققنا تحقق كالى السالبة فكلما تحقق نتيجة التأليف
تحقق كالى السالبة وان كان الطرف المنجم هو الثاني فنقول كلما تحقق نتيجة التأليف
تحقق مقدم الموجبة فكلما تحقق مقدم الموجبة تحقق كالى السالبة فكلما تحقق نتيجة التأليف
تحقق كالى السالبة فكلما تحقق نتيجة التأليف تحقق كالى السالبة بواسطة القياس
المذكور وح يجب اشتراط امر آخر وهو كون الموجبة كلية بخلاف ما اذا كان الطرف
المنجم مقدم الموجبة واذا ثبت استلزام نتيجة التأليف لثالث السالبة نجمه كبرى لصغرى
السالبة لينجم من الثاني ان الطرف الغير المتشارك لا يستلزم نتيجة التأليف واما الاخر

والأوسط في القسم الثالث ان كانت النتيجة مقدم الصغرى والكبرى متوجبة فلازمة نتيجة التاليف للمنجم مثله كما كان لاشئ من (ج ب د) ﴿ ٣١١ ﴾ وقد يكون اذا كان (و) وكل (ب ا) يتبع قد يكون اذا كان قد يكون

إذا كان لاشي من
(ج) افده فقديم يكون
إذا كان (وز) فلا
شي من (ج) اياه
ان يتدبر ملازمة
لاشي من (ج) لكل
(ب) يلزمه الاضمر
ولا يمتنع بتدبر كل
(ب) يلزمه مقدمه
وهو لاشي من (ج) ا)
ويلزمه ناه وهو (د)
لصفق النياس المتبع
للقدم الصري
للتزام لتاليه وهو
(د) و يلزمه الاكبر
ايضا لاناج ذلك
للتقديم الكبري اليه
من الاول والكبري
صري وان كانت
الكبري سالية فلا وسط
ملازمة النتج نتيجة
التاليه و المثال سابق
الان الكبري سالية
والنتجه قديم يكون اذا
كان تكا كان لاشي
من (ج) افده فليس
كلما كان (وز) فلاشي
من (ج) اياه ان
يتدبر ملازمة كل
(ب) لاشي من
(ج) يستلزم لاشي

فلا تراه اذا استلزم نتيجة التأليف مقدم الموجبة كل مقدم الموجبة وهو الطرف الغير
المشارك منها مستلزما لنتيجة التأليف بحكم الانعكاس مثله ما سبق الا ان الصغرى سالبة
جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة تلك بعينها الا ان الاصغر سالب والاكبر موجب
جزئي هكذا ليس كلما كان (د) فلا شيء من (ج ب) او كلما كان (و ز) فكل
(ب ا) ينتج فديكون اذا كان ليس كلما كان (د) فلا شيء من (ج ا) فديكون
اذا كان (و ز) فلا شيء من (ج ا) لانه يتبع ملازمة (و ز) للا شيء من (ج ا)
يلزم الا صغرى لان مقدم هذه اللازمة وهو لا شيء من (ج ا) يستلزم نقيض الصغرى
وهو لا شيء من (ج ب) بواسطة التماس المنجى الى الصغرى فانه يصدق على ذلك
التقدير كلما كان لا شيء من (ج ا) فلا شيء من (ج ا) وكل (ب ا) وهما يتبعان
لا شيء من (ج ب) فكلما كان لا شيء من (ج ا) فلا شيء من (ج ب) واتما قلنا
يصدق على ذلك التقدير كلما كان لا شيء من (ج ا) فلا شيء من (ج ا) وكل
(ب ا) لانه كلما كان لا شيء من (ج ا) (فوز) وكلما كان (و ز) فكل (ب ا)
فكلما كان لا شيء من (ج ا) فكل (ب ا) واذا صدق كلما كان لا شيء من (ج ا)
فلا شيء من (ج ب) فبوجه كبرى لصغرى التماس لنتج من التالى ليس كلما كان (د)
فلا شيء من (ج ا) وانه الا صغرى يلزم الاكبر ايضا لانه عكس التقدير (قوله الاوسط)
قدم من القسم الثالث يشترط فيه اما استنتاج المقدم كافي القسم الاول او استنتاج التالى
كافي تالى القسم الثانى فلان استنتاج المقدم فلا يخلو اما ان يستلزم مقدم الصغرى او مقدم
الكبرى وكذا في استنتاج التالى فالاقسام اربعة والمصنف لم يشرع في اقصين منها
الاول ان يستلزم مقدم الصغرى ولا يخلو اما ان يكون الكبرى موجبة او سالبة فان
كانت الكبرى موجبة فاللاوسط ملازمة لنتيجة التأليف المنجى من التماسكين لانه
يلزم الا صغرى والا كبر اما الا صغرى فلا تراه كلما تحقق المشارك المنجى فنقيض نتيجة التأليف
وكما تحقق اوليس البتة اذا تحقق المشارك المنجى تحقق تالى الا صغرى وهو الطرف
الغير المشارك منها فديكون او قد لا يكون اذا تحققت نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير
المشارك من الصغرى اما المقدمة الاولى فلانها عين اللازمة المحطة واما المقدمة
الثانية فلا تراه كلما تحقق المشارك المنجى فنتجى هو و نتيجة التأليف وهما يتبعان مقدم
الصغرى وكما تحقق المشارك المنجى تحقق مقدم الصغرى وكما كان اوليس البتة اذا كان
مقدم الصغرى تحقق تاليها وكما كان اوليس البتة اذا كان المشارك المنجى تحقق تالى
الصغرى واما الاكبر فلان الكبرى القائمة كلما كان او قد يكون اذا كان الطرف الغير
المشارك تحقق المشارك المنجى اذا جعلناها صغرى لللازمة المقدرة انهم كلما كان

من (ج ١) مقدم الصغرى وهو تأليه من الاول وثلث التقدير يخرج مع الكبرى الاكبر من الثانى والكبرى صغرى وان كانت النتيجة تالى الكبرى السالبة فالوسط ملازمة النجى من المتساكين نتيجة التأليف مثله كما كان كل ٢

(ج ب فده) وليس
 كما كان (وز) فبعض
 (ب ا) ينتج قديكون
 اذا كان كما كان كل
 (ح افده) فليس كما
 كان (وز) فكل (ح ا)
 بيانه ان بتقدير ملازمة
 كل (ج ب) لكل
 (ج ا) يلزم الاصفر
 لاستلزام مقدمه
 حينئذ مقدم الصغرى
 للاستلزام تاليه ويلزم
 الاكبر ايضا لان تاليه
 حينئذ يستلزم تالي
 الكبرى وذلك ينتج
 مع الكبرى اياه من
 التاوفي الكبرى صغرى
 من

او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشترك من الكبرى تحقق نتيجة التأليف له كما
 كان لاشي من (ج ب فده) وقد يكون اذا كان (وز) فكل (ب ا) ينتج قديكون
 اذا كان قد يكون اذا كان لاشي من (ح افده) ففقد يكون اذا كان (وز) فلاشي من
 (ح ا) لانه بتقدير ملازمة لاشي من (ج ا) لكل (ب ا) يلزم الاصفر لان كل (ب ا)
 ح يلزم مقدم الاصفر وهو لاشي من (ح ا) فانه من التقدير ويستلزم تاليه وهو (ده)
 لصدق القياس النتج لمقدم الصغرى فانه يصدق كما كان (ب ا) او كل (ب ا) (ولاشي من
 (ج ا) وكل (ب ا) وهما ينتجان لاشي من (ج ب) وهو مقدم الصغرى المستلزم
 لتاليها وهو (ده) واذا اسلم كل (ب ا) لاشي من (ح اوده) فقد يكون اذا
 كان لاشي من (ح افده) وهو الاصفر ويلزم الاكبر ايضا لانا اذ جعلنا الكبرى القياس
 صغرى وذلك التقدير كبرى انتج قديكون اذا كان (وز) فلاشي من (ح ا) وهو
 الاكبر وان كانت الكبرى سالية فالأوسط ملازمة النتج من المتشاركين لنتيجة التأليف
 لان نتيجة التأليف ح تسلم مقدم الصغرى لما عرفت غير مرة ومقدم الصغرى
 يستلزم تاليها وهو الطرف الغير المشترك منها اولا فنتيجة التأليف تسلم الطرف
 الغير المشترك من الصغرى اولا وهو الاصفر واذا جعلنا الكبرى وهي ليس السمة
 او قد لا يكون اذا كان الطرف الغير المشترك منها تحقق النتج صغرى وذلك التقدير
 كبرى انتج الاكبر مثاله ما سبق الا ان الكبرى سالية والنتيجة قديكون اذا كان كل
 كان لاشي من (ج افده) فليس كما كان (وز) فلاشي من (ج ا) اذ بتقدير
 ملازمة كل (ب ا) لاشي من (ج ا) يكون لاشي من (ج ا) مستلزم لمقدم الصغرى
 وهو مستلزم لتاليها اي (ده) فيكون لاشي من (ج ا) مستلزما (لده) وهو
 الاصفر وذلك التقدير ينتج مع الكبرى الاكبر من الشكل الثاني اذا جعلنا الكبرى
 صغرى القسم الثاني ان يستنتج تالي الكبرى السالية والاوسط ملازمة النتج
 من المتشاركين لنتيجة التأليف ذهلي هذا التقدير تكون نتيجة التأليف ملزمة للنتج
 والنتج ملزوما للطرف الغير المشترك من الموجبة فتكون نتيجة التأليف ملزومة
 للطرف الغير المشترك منها وهو الاصفر وكذلك نتيجة التأليف ملزومة للشاير
 الاخر وهو تالي الكبرى والطرف الغير المشترك منها ليس يلزم لتاليها فبما ان
 من الثاني الاكبر مثاله كما كان كل (ج ب فده) وليس كما كان (وز) فبعض (ب ا)
 ينتج قديكون اذا كان كما كان كل (ح افده) فليس كما كان (وز) فكل (ح ا)
 بيانه بتقدير ملازمة كل (ج ب) لكل (ح ا) يلزم الاصفر لاستلزام مقدمه اي مقدم
 الاصفر وهو كل (ج ا) على ذلك التقدير مقدم الصغرى وهو كل (ج ب) المستلزم
 لتاليها وهو (ده) فيكون كل (ح ا) ملزوما (لده) ويلزم الاكبر ايضا لان تاليه اي
 تالي الاكبر وهو كل (ح ا) يستلزم تالي الكبرى اذ كلما تحقق كل (ح ا) تحقق كل (ح ا)

وكل (ج) وكما تحقق تحقق بعض (ب) وكلما تحقق كل (ج) تحقق بعض (ب) (أ)
 نفسه كبرى الكبرى القياس هكذا ليس كما كان (وز) فبعض (أ) وكلما كان كل (ج) (أ)
 فبعض (أ) يتبع من الثاني ليس كما كان (وز) فكل (ج) (أ) (قوله وحكم القسم الرابع)
 حكم القسم الرابع حكم القسم الثالث في الشرائط واتساج المتصلة الجبرية وبيان
 الاتساج اذا كانت المقدمتان موجبتين كائنتين وكان نال الصغرى يصح او يكفيه مع
 نتيجة التآليف او عكسها كليا منها مقدم الكبرى فانه يتبع الموجبة الكلية من الشكل
 الاول والاطول ملازمة نتيجة التآليف لمقدم الصغرى فلي هذا التقدير كما تحقق مقدم
 الصغرى تحقق نايها ونتيجة التآليف وكلما كان كذلك تحقق مقدم الكبرى لان الفروض
 كذلك فكلما تحقق مقدم الصغرى تحقق مقدم الكبرى وكلما تحقق مقدم الكبرى تحقق
 نايها وهو الطرف الغير المشترك منها فكلما تحقق مقدم الصغرى تحقق الطرف الغير
 المشترك من الكبرى فيحصلها كبرى لللازمة المقدرة ليتبع من الثابت قد يكون
 اذ تحقق نتيجة التآليف تحقق الطرف الغير المشترك من الكبرى وهو الاكبر وكلما صدق
 التقدير المذكور صدق الاصغر لانه عين التقدير وكلما صدق الاصغر صدق الاكبر
 وكلما صدق التقدير المذكور صدق الاكبر والتقدير المذكور هو الاصغر فكلما صدق
 الاصغر صدق الاكبر وهو المطلوب مثله كما كان (د) فكل (ج) (ب) وكلما كان
 بعض (ب) (أ) (فوز) يتبع كما كان (د) فكل (ج) (أ) قد يكون اذا كان كل (ج) (أ)
 (فوز) اذ بتقدير ملازمة كل (ج) (أ) (د) يصدق كلما كان (د) فكل (ج) (أ) وهو
 الاصغر وقد قلنا في الصغرى بان (د) يستلزم كل (ج) (ب) وكلما كان (د) فكل (ج) (ب)
 وكل (ج) (أ) وكلما كان كذلك فبعض (ب) (أ) وكلما كان (د) فبعض (ب) (أ) فنصل الى
 الكبرى ليتبع من الاول كلما كان (د) (فوز) يحصله كبرى والملازمة للحطة
 صغرى ليتبع من الثالث قد يكون اذا كان كل (ج) (أ) (فوز) وهو الاكبر وهذا
 ما وعد ذكره حيث قلنا الا فيما نستتبه بعد فان قلت نتيجة التآليف في هذا المثال بعض
 (ج) (أ) لان احد التشاركين جزئي فكيف حصله كليا فنقول احد التشاركين وان كان
 جزئيا لكنه في قوة الكل لانه مقدم متصلة كلية على ما عرفت من القوى للذكورة
 واما انه يمكن ان يقال في بيان ذلك الاتساج انه على تقدير صدق المقدمتين كلما صدق
 الاصغر صدق الاكبر ولا احتياج الى تقدير نتيجة التآليف لمقدم الصغرى ولا الى
 تركيب القياس من الشكل الاول وذلك ظاهر هذا كله ما في بعض ضروب الشكل
 الاول ولا يخفى عليك بيان الضروب الباقية وضروب سائر الاشكال في الاقسام
 الاربعة بعد استحضار الشرط والضوابط الكلية في لبراهين ويجب ان نتذكر انما نعتبر
 في الاتساج كون النتيجة بحيث يلزم المقدمتين وكونهما متشاركين في حد اوسط
 يناسبان اى المقدمتان به المطلوب فلا بد من المحافظة على ذلك في استنتاج القيسة

وحكم القسم الرابع
 حكم الثالث الا انه يتبع
 الموجبة الكلية بعينه
 ا وكلية مع نتيجة
 التآليف اذ عكسها
 كليا كان نال الصغرى
 الموجبة الكلية منها
 لمقدم الكبرى للموجة
 الكلية من الاول
 والاطول ملازمة
 نتيجة التآليف لمقدم
 الصغرى ولا يخفى
 عليك بانه وبيان
 سائر الاشكال
 والضروب في كل
 قسم ويجب ان يعلم
 انما نعتبر في الاتساج
 كون النتيجة بحيث
 يلزم من المقدمتين
 بوصف يشار كهما
 فيما يناسبان به المطلوب
 فاذا عرفت ان نتاج
 شيء مما يحكم بانناجه
 وقد راعيت الشرط
 المذكور فالخبر
 بالكتاب فان ذلك
 ليس بآنا على دليل
 المعبر بل لعدم الاطلاق
 على دليل الاتساج
 من

أقسام الثالث ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدهما غير تام ﴿ ٣١٤ ﴾ من الأخرى وانما يكون ذلك اذا كان

احدى طرفى احدى
المقدمين شرطية هي
والمقدمة الاخرى
تتشارك كل في احد
طرفيهما مثله كلما
كان (جد) وكلما كان
(اب فوز) وكلما كان
(وزفد) اتبع كلما
كان (جد) وكلما كان
(ابفد) وحكم هذا
القياس حكم المؤلف
من الجلية والتصلة
الان المشاركة جلية
وهنا شرطية وتجيئة
التأليف هنا من قياس
شرطى وثمة من قياس
جلى فشرائط
الاتساج وعدد
الضروب في كل
شكل من كل قسم
يعرف من ثمة متن
الفصل الثانى فيما
يتربك من المتصلين
وهو ايضا على نمط
اقسام لان الاوسط
اما جزء تام من كل
واحد منهما او جزء
غير تام من الاخرى
القسم الاول ان يكون
الاوسط جزءاً تاماً من
كل واحد منهما فان
كانت المنفصلتان
حقيقتين اتبعتا متصلين

المذكورة ثم ان عرفت اتساج بعض الاقضية الذى لم يحكم بانها جزء من المقدمتين او من التساين
المذكور وهو يتشارك المقدمتين في حد اوسط كان جزءاً من المقدمتين او من التساين
او من مقدم احدهما وتالى الاخرى فالحق بالكتاب فان عدم الحكم بالاتساج
ليس بناء على دليل المقدم بل لعدم الاطلاع على الاتساج (قوله القسم الثالث)
القسم الاخير من الاقسام المتقدمة من الاقترانات المركبة من متصلتين
ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدى المتصلتين غير تام من الاخرى وانما يكون
تاماً من احدى المتصلتين اذا كان قضية وانما يكون غير تام من الاخرى اذا كان جزءاً
جزء منها وانما يكون جزء جزء المتصلة قضية لو كان جزءاً شرطية فلا بد ان يكون
احد طرفى احدى المتصلتين شرطية هي والمقدمة الاخرى تتشارك في احد طرفيهما
وتلك الشرطية اما متصلة او منفصلة وعلى التمييز اما ان يكون مقدم الصغرى
او تاليها او مقدم الكبرى او تاليها فهذه ثمانية اقسام وينتد في كل قسم منها الاشكال
الاربعة والضروب مثله كلما كان (جد) فكلما كان (اب فوز) وكلما كان (وزفد) فكلما
اتبع كلما كان (جد) فكلما كان (اب) (فكه) يانه انه كلما صدق (جد)
صدق التالى مع الكبرى وكلما صدق نتيجة التأليف وكلما صدق (جد) صدق
نتيجة التأليف وحكم هذا القياس حكم القياس المؤلف من الجلى والتصلة كقولنا كلما كان
(اب فجد) وكل (د) يتبع كلما كان (اب فجد) والبين كالبيان الان المشاركة جلية
وهنا شرطية ونتيجة التأليف حاصلة هنا من قياس شرطى مركب من متصلتين
او متصلة ومنفصلة وثمة من قياس جلى فشرائط الاتساج وعدد الضروب في كل
شكل في كل قسم اتسا يعرف من ثمة (قوله الفصل الثانى) القسم الثانى من اقسام
الاقضية الاقترانية الشرطية ما يتربك من المتصلتين واقسامه ثلثة لان الحد الاوسط
اما جزء تام من كل واحد من المقدمتين او جزء غير تام من كل واحد منهما او جزء تام
من احدهما غير تام من الاخرى القسم الاول ان يكون الحد الاوسط جزءاً تاماً من كل
واحدة من المقدمتين وهو على ستة اقسام لانها اما حقيقتان او حقيقة ومافئة الجمع
او حقيقة ومافئة الخلو او مافئة الجمع او مافئة الخلو او مافئة الجمع وكيفما كان لا يغير
بعض الاشكال عن بعض ولا الصغرى عن الكبرى ولا الاصغر عن الاكبر لان تمايز
هذه الامور بحسب تمايز الحدود في المقدمتين وهو منتف ههنا ثم لابد من النظر في
الاقسام الستة على التفصيل النظر الاول فيما يتربك من الحقيقتين الحقيقيتين اما ان تكونا
موجبين اولاً فان كانتا موجبتين فاما ان تكونا كليتين اولاً فان كانتا موجبتين كليتين
اتبعتا متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين وسالبتين مافئتين اتبعوا لان كل متصلة
من المتصلتين يستلزم سلبية مافئة الجمع وسلبية مافئة الخلو من الطرفين لجواز الجمع
بين اللازم والمزوم وجواز الخلو بينهما وسالبتين حقيقتين من الطرفين لان سلب

لبنى الطرفين لاستلزام كل واحد منهما نقيض الاوسط المستلزم للآخر وسالبتين مافئتين الجمع ومافئتين ٣ (منع)

الشيخ لا يفتن لان
الطرفين ان تغايرا
كذبوا وان اتحدوا
يتبع عناد الشيء
نفسه وجوابه لان
ايهما ان تغايرا كذبنا
لجوار كون الطرفين
متساويين والوسط
نقيض احدهما
وتتغير اتصادهما
لا يتبع عناد الشيء
نفسه بل لزومه لنفسه
ثم هذا البيان ان
بواسطة قياس بمخالف
احدى مقدمتيه
قياس الاصل بمحد
واحد وكذا قياس
الخلف وانما مع الشيخ
عما يكون المتخالف
محددين كافي قياس
جزء الجوهر وان
كانت احدهما جزئية
فخصلة جزئية وان
كانت احدهما سالية
فسالية جزئية من
الطرفين مقدمها
هذا وانها ذلك او
عكسها وان تساوى
الطرفان وزم الخاد
الحقيق وقال السالية
السالية الجزئية ولا يتبع
للاختلاف وان يبقى
بمنه انتاج موجبة
الجزء من

منع الجمع او سلب منع الخلو بينهما يستلزم صدق سلب الانفصال الحقيقي ثم لا خفاء
في انتاج هذا القياس متصلين لان ملزومية احد الطرفين للآخر متساوية للملزومية
الطرف الاخر فهما متصلتان مختلفتان بحسب المفهوم وما نتاجهما بئتين منفصلتين
في غور فيه لان كل متصلة من يتك المتصلتين وان استلزمت منفصلة منهما لكن
لا متلفة بينهما لعدم امتياز مقدمها عن تأليها بحسب الطاع لهما الا ان اريد التعدد
بمجرد الوضع لكنه بعيد عن اختيار الرجل العلى الى ان اللازمة بين الشئين لا يقتضى
جواز الخلو عنهما لجواز ان يكون اللازم او الملزوم شاملا لجميع الموجودات المحققة
والقدرة فان قلت لو كان بين اللازم والملزوم منع الخلو ولا يستلزم نقيض اللازم
عين الملزوم وانه باطل قلنا لانهم باطل فان نقيض اللازم اذا كان من الامور الشاملة
يكون محالا فلا بد من استلزامه محالا آخر ورد عليه ان نقيض اللازم لو استلزم الملزوم
لاستلزم نقيض اللازم عين اللازم فيكون بين اللازم والملزوم متفاء وانه محال قال
الشيخ القياس المؤلف من الحقيقة لا يتبع لان الطرفين احدهما الاصغر والا كبرى في الوضع
اما ان يتساويا او يتحدوا فان تغاير المفضل من ان يكون الاوسط نقيضا لكل منهما
او لا يكون والاول باطل لاحتمال مناقضة الشيء الواحد لشيئين والثاني اما ان لا يكون
نقيضا لشيء منهما او يكون نقيضا لواحد منهما دون الاخر والاول يقتضى كذب
المتصلتين لا يمكن اجتماع طرفيهما او اربعة عكسها والثاني يقتضى كذب احدهما
والتقدير خلافه هف وان اتحدوا يلزم عناد الشيء لنفسه لان الاكبر معاند للاوسط
والاوسط معاند للاصغر فيكون الاكبر معاندا للاصغر اى نفسه والجواب انما لان
ان الطرفين ان تغايرا كذب احدى المتصلتين قوله لان الاوسط ان لم يكن نقيضا
لاحد الطرفين كذبت المتصلة المركبة منهما قلنا لانهم وانما يكون كذلك لو وجب
تركيب المتصلة من الشيء ونقيضه وليس كذلك لجواز تركيبها من الشيء ومساوى
نقيضه فلم لا يجوز ان يكون تركيب كل متصلتين من الشيء ومساوى نقيضه او يكون
تركيب احدهما من التقيضين والاخرى من الشيء ومساوى التقيض ملغاة لكن لانهم
انهما لو اتحدوا لزم عناد الشيء لنفسه بل لزوم الشيء لنفسه وهو ظاهر هكذا نقلوا
عن الشيخ واصرصوا عليه والدكتور في كتاب الشفاء ليس ذلك بل ان الحقيقةين
لا تتجان حقيقته لان الطرفين ان اتحدوا عاند الشيء نفسه وان تغايرا كذب المتصلتان
لوجود قسم ثالث خارج عن طرفيهما واورد على بيان انتاج هذا القياس المتصلتين
انه بيان بواسطة قياس بمخالف مقدماته مقدمات اصل لقياس في الحدود فان الاوسط
فيه نقيض الاوسط في اصل القياس والمعتبر في القياس استلزامه النتيجة بانذات
لا بواسطة مقدمة غريبة تخلف حدود القياس على ما صرح الشيخ به في عدم قياسية
جزء الجوهر بوجوب ارتفاع الجوهر وليس بجوهر لا بوجوب ارتفاعه

ارتفاع الجوهر حيث كل الاستزام بواسطة قولناو كلابوجبه ارتقاه ارتفاع الجوهر
فهو جوهر قائم بخالف بمحدوده حدود القياس اجلب بان المراد بللقدمة القريبة
ما يخالف بمحدوداتها حدود احدى مقدمتي القياس لا ما يخالف بمحدوداتها حدود احدى
مقدمتي القياس فاننا لو فسرنا ما به لزم ان لا يكون الخالف ولا العكس من الطرق
المصلحة للنتائج لانه اذا قيل ان لم يصدق لاشي من (ج ا) فبعض (ج ا) وهو مع كل
(اب) يتبع نقيض لاشي من (ج ب) فهذا البيان بواسطة نقيض النتيجة وهو
مخالف لا احدى مقدمتي القياس في احد الحدين والاخرى في الحد الاخر وكذلك العكس
مخالف لكل من مقدمتي القياس في احد الحدين اما لو فسرنا ما بمخالف بكل من حديهما
احدى احدى مقدمتي القياس خرج طريق استزام جزء الجوهر لان عكس النقيض مخالف
بمحدوده حدود احدى المقدمتين وهي المقدمة الثانية ودخل العكس والخلف لعدم
مخالفتهم بالحدين لاحدى المقدمتين وكذا الطريق الذي سلكناه ههنا ضرورة ان كل
واحدة من مقدمتي القياس المتوسط لا تخلف احدى مقدمتي اصل القياس الا بمحد
واحد والى هذا الجواب اشار بقوله ثم ان هذه البيانات بواسطة قياس الى آخرة
ومن الناس من قال المراد بالمقدمة القريبة ما لا يكون شي من حديه مذكورا في القياس
وهو كما يدخل تلك البيانات في اعتبار القياسية لذلك يدخل البيان بعكس النتيجة
وبالمقدمة الاجنبية ايضا واعلم ان الماقشة في مثل هذه المقامات بمنزل من الصعيل
فانها لفغلية لابة ائها على تعريف القياس فانه ان حرف بما لا يبرج امثال هذه البيانات
من دائرة الاعتبار كان المركب من الحقيقيين قياسا والمتصلات والمنفصلات المذكورة
تساج والافهم ملزوم وهي لوازم وحيث يكون القرض من وضع الفصل بيان
الاستزام لا القياسية هذا اذا كانت الحقيقيتان موجبتين كليتين اما اذا لم تكونا
كليتين فاما ان تكونا جزئيتين او احدهما جزئية والاخرى كلية فان كانت
احدهما جزئية فقط اتبع القياس متصلتين جزئيتين مقدم احدهما طرف
الجزئية وتاليها طرف الكلية والاخرى عكس الاولى اما الاولى فتعين البرهان
المذكور وهو ان طرف الجزئية يستتزم نقيض الاوسط ونقيض الاوسط
مستتزم طرف الكلية واما الثانية فلا تفكاس الاولى اليها ولا تساجها من الشكل
الثالث والاوسط نقيض الاوسط الا لذلك البرهان لصبروه كبرى الشكل الاول
جزئية ويلزم منه استزام القياس للمنفصلات الست جزئية وان كانت الحقيقيتان
جزئيتين فلا اتاج لجواز ان يكون زمان مسادة الاوسط لاحد الطرفين غير
زمان مسادته لطرف الاخر فلا يحصل بين المقدمتين ارتباط ناتج وان لم تكن
الحقيقيتان موجبتين فاما ان تكونا سالبتين او تكون احدهما سالبة فقط فان كانتا
سالبتين فلا اتاج ايضا لجواز ان لا يعاند الشي الواحد كل جسم للتلازمين كالانسان

ان كانت مع الحقيقة مائة الجمع او مائة ٣١٧ انخلو لزم متصلة كلية من الطرفين مقدمها من غير

والناطقي ولا لتماثلين كالانسان واللا انسان فيصدق السالبان مع ان الحق
التلازم في الاول والعائد في الثاني وان كانت احدا هما سالبة فقط انتج احدي
متصلتين سالبتين جزئيتين لا هي التبعين مقدم احدهما طرف الموجبة وتاليها طرف
السالبة والاخرى عكسها فانه ان كذب المتصلتان صدق نقيضا هما فيكون كل من
الطرفين ملزوما للآخر فيكونان متساويين وحيث كذبت السالبة المنفصلة لان الاوسط
معاندا لحد الطرفين عنادا حقيقيا فيكون معاندا لطرف الاخر ضرورة ان ما يصادا احد
التساويين يكون معاندا للساوي الاخر فيلزم العناد الحقيقي بين جزئي السالبة وانما لم تتج
احدا هما على التبعين لجواز تحقق الملازمة الكلية بين ما يصادا لشيء وبين ما لا يصادا
كالانسان فانه يستلزم الا فرس كليا مع انه يصادا اللاناطقي والافرس لا يصادا
قال الشيخ المنفصلة السالبة الجزئية لا تنتج للاختلاف للوجوب للعدم فان القياس
يصدق نارة مع التماثل بين الطرفين كقولنا ما ان يكون الانثى فردا او زوجا وليس
البنت اما ان يكون زوجا او لا فردا والحق التماثل بين فردية الاثنين ولا فرديتها
واخرى مع التماثل بينهما كما اذا بطلنا الكبرى بقولنا وليس البنت اما ان يكون زوجا
اولا خلاه والحق التماثل بين كون الاثنين فردا وبين عدم كونه خلاه قال للمنصف
هذا ينفي انتاج السالبة الموجبة الجزئية ايضا اما اذا بطلنا الكبرى في القياس الاول
بقولنا وليس البنت اما ان يكون زوجا او متصفا بمتساويين وفي القياس الثاني بقولنا
وليس البنت اما ان يكون زوجا او عددا لزم الاختلاف وظاهر هذا الكلام الاعتراض
على الشيخ حيث خصص العمم بالسالبة الجزئية فانه علم لكن الشيخ ذكر في الشفاء عقيب
بيان عقم السالبة الجزئية بلا فصل ان السالبة ذات الموجبتين ايضا بهذه الصفة ولورد
الاختلاف بالامثلة التي ذكرنا فلا توجه للاعتراض عليه بما ذكرنا اللهم الا ان يقال
لما بين الاختلاف في السالبة الجزئية لم تكن حاجة الى بيانه في الوجبة الجزئية لان الانتاج
وعدم الانتاج لا يختلفان بايجاب الاجزاء وسلبها وحيث يكون له وجه ما ننظر الذي
فيما يتركب من الحقيقة وغيرها (قوله وان كانت مع الحقيقة) ان كانت الحقيقة
ومائة الجمع او مائة الخلو موجبتين كليتين لزم متصلة كلية مقدمها من غير الحقيقة
وتاليها من الحقيقة في الاول اي في خلط الحقيقة مع مائة الجمع ومقدمها من الحقيقة
وتاليها من مائة الخلو في الثاني اي في خلط الحقيقة مع مائة الخلو اما في الاول فلا يلزم
طرف مائة الجمع قبض الاوسط واستلزام قبض الاوسط طرف الحقيقة واما في الثاني
فلا يلزم طرف الحقيقة قبض الاوسط واستلزام طرف مائة الخلو ولا تنكس اي لا يلزم
في الاول متصلة مقدمها من الحقيقة وفي الثاني متصلة مقدمها من مائة الخلو فانه لو انكس
يلزم تساوي الطرفين واحدهما معاندا للاوسط عنادا حقيقيا فالساوي الاخر يعانده
كذلك فيقلب غير الحقيقة حقيقة ولان قبض الاوسط اعم من طرف مائة الجمع

والاكذبت السالبة من غير عكس لجواز كون قبض الاوسط اخص من طرف مائة الجمع واعم من طرف مائة الخلو من

الحقيقية في الاول
ومن الحقيقة في الثاني
لما عرفت ولا تنكس
والاصار غير الحقيقة
حقيقية ولان قبض
الاوسط اعم من طرف
مائة الجمع اخص من
طرف مائة الخلو ما
وجوب بالبين فسر
غير الحقيقة بما يقابل
الحقيقة او جوازا
ان فسرت بما يعمها
وان كانت احدا هما
جزئية فيجزيئة من
الطرفين كيف كان
مقدمها لكن مائة
الجمع ان كانت هي
الكلية لم يلزم بالذات
الامن نقيض الطرفين
من الاول او الثالث
والاوسط الاوسط ثم
يرتد الى المتصلة
من الطرفين وان كانت
الحقيقية سالبة لم تنتج
لجواز عدم الانفصال
الحقيقي بين احده
المتعاضدين شيئا ونقيض
الاخر ولا لزمه المساوي
وان كانت السالبة
غيرها انصت متصلة
سالبة جزئية مقدمها
من مائة الجمع في الاول
والحقيقية في الثاني

واخص من طرف مائة انخلو اما وجوبا ان فسرنا بما يشا بل الحقيقة اى بالتفسير
الاخص اوجوازا ان فسرنا بتفسير الاعم الشامل للحقيقة وغيرها فان نقيض الاوسط
حينئذ كما يجوز ان يساوى طرف غير الحقيقة كذلك يجوز ان يكون اعم او اخص
لكن نقيض الاوسط مساو لطرف الحقيقة فيكون طرف الحقيقة اعم من طرف
مائة الجمع واخص من طرف مائة الخلو فلا يستلزم طرف مائة الجمع ولا يستلزمه
طرف مائة الخلو كليا وان كانت احدى المقدمتين الموجبتين جزئية فهي اما الحقيقة
او غيرها وهو اما مائة الجمع او مائة الخلو فالاقسام اربعة وفي ثلثة الاقسام وهو
الحقيقة الكلية مع مائة الجمع الجزئية والحقيقة مع مائة الخلو الكلية والجزئية يلزم
متصلة جزئية من الطرفين كيف كان مقدمها اى سواء كان مقدمها من الحقيقة
او غيرها اما في الاول فلان طرف مائة الجمع يستلزم طرف الحقيقة جزئيا بهين الدليل
الذكور في الكليتين وبالعكس لان نقيض الاوسط يستلزم طرف الحقيقة كليا وطرف
مائة الجمع يستلزم نقيض الاوسط جزئيا يتبع من الشكل الرابع استلزام طرف
الحقيقة لطرف مائة الجمع جزئيا واما في الثاني فلان طرف الحقيقة يستلزم طرف
مائة الخلو بعين الدليل المذكور وبالعكس ذلك لان نقيض الاوسط يستلزم طرف
مائة الخلو كليا وطرف الحقيقة جزئيا يتبع من الشكل الثالث استلزام طرف مائة
الخلو لطرف الحقيقة واما في الثالث فلاستلزام نقيض الاوسط طرف الحقيقة كليا
وطرف مائة الخلو جزئيا يتبع من الثالث استلزام طرف الحقيقة لطرف مائة الخلو
وعكسه ايضا اذا بد لنا الصغرى بالكبرى ويمكن الاستدلال على العكس بالعكس
المتصلة اللازمة ولا اري سببا في ان هذه النتائج كما يلزم على تقدير جزئية احدى
المقدمتين يلزم ايضا على تقدير كليتها لان لازم الاعم لازم الاخص فالتزم بها
ههنا بخلافه ثمة لا وجه له اللهم الا ان يقال قد اعتبر في نتائج المنفصلات موافقتها
ايها في الكم لكن هذه المحافظة يجب ان لا يحافظ عليها واما في الرابع وهو الحقيقة
مع مائة الجمع العكسية فلم يلزم منه بالذات الامتصاص جزئية من نقيض الطرفين
من الاول والثالث والاوسط الاوسط اما من الاول فلاستلزام نقيض طرف الحقيقة
الاوسط جزئيا واستلزام الاوسط نقيض طرف مائة الجمع كليا واما من الثالث
فلاستلزام الاوسط نقيض طرف الحقيقة جزئيا واستلزامه نقيض طرف مائة الجمع
كليا وبالعكس ذلك يقين من الثالث والرابع فلن قلت الاتصال بين نقيض الطرفين
ليس نتيجة القياس لوجوب ان لا تكون النتيجة مخالفة لحدود القياس فالجواب
ان حد القياس لا يشعر بموافقة حدود النتيجة بل الاعتبار ايسر الاستلزام القياسي
للتنتيجة بالذات وهو متحقق ههنا واجاب بان تلك المتصلة ترتد الى متصلة جزئية
من الطرفين اذ المتصلة من النقيضين تستلزم المتصلة المائة الجمع من نقيض اللازم

وهي الملزوم المستلزم للتصلة من الطرفين وايضا يستلزم المانعة الخلو من نقبض
 الملزوم وهي "اللازم المستلزم للاتصال بين الطرفين وفيه نظر لان ذلك يوجب
 انعكاس التصلة الجزئية كنفها بعكس النقبض مع دلالة النقبض على عدم انعكاسها
 وايضا استلزام القياس لهذه التصلة بواسطة التصلة من النقبض وهي مقدمة
 ضرورية لم يحفظ فيها شيء من حدود القياس فلا يكون نتيجة له وان كانت احدى
 المقدمتين سالبة فالسالبة اما هي الحقيقية او غيرها فان كانت سالبة الحقيقية لم ينتج
 القياس اما اذا كانت مع مائة الجمع فليصدق القياس مع تعاضد الطرفين تارة ولاتعاضدهما
 اخرى اما مع التعاضد فليجوز سلب الانفصال الحقيقي بين احد المتعاضدين ثبوت اي بين
 احد طرفي مائة الجمع ونقبض الاخر اذا حدد طرفي مائة الجمع اخص من نقبض
 الاخر فيكون بينهما ملازمة فلا يكون بينهما انفصال حقيقي وحيث يصدق السالبة
 الحقيقية من احد الطرفين ونقبض الآخر والموجبة المائة الجمع من الطرفين
 والاولى مع احد الطرفين مع التماسد الحقيقي بين الطرفين الآخر ونقبضه واما مع
 عدم تعاضدهما فليجوز سلب الانفصال الحقيقي بين احد طرفي مائة الجمع ولازم الطرف
 الاخر المساوي له ومائة الجمع من الطرفين صادقة والحق الملازمة بين
 الطرفين الاخر ولازمة المساوي واما قل بجواز عدم الانفصال دون الوجوب لان
 مائة الجمع اذا اعتبرت بالتفسير الاعم جاز صدق الانفصال الحقيقي بين احد طرفيها
 ولازم الطرف الآخر المساوي له ضرورة ان مساوي المتعاضد مائة واما اذا كانت
 السالبة الحقيقية مع مائة الخلو فليجوز سلب الانفصال الحقيقي بين احد المتعاضدين
 عندما يحد طرفي مائة الخلو ونقبض الطرف الآخر اذ كل من طرفيها اعم
 من نقبض الآخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقي فيصدق السالبة الحقيقية
 من احد طرفي مائة الخلو ونقبض الطرف الاخر مع مائة الخلو من الطرفين
 والحق التماسد بين الطرفين الآخر ونقبضه وجواز سلب الانفصال الحقيقي
 بين احد طرفي مائة الخلو ولازم الطرف الآخر المساوي له فيصدق للتفصلان
 والحق التلازم بين الطرفين الاخر ولازمة وان كانت السالبة غير الحقيقية انتهت
 متصلة سالبة جزئية مقدمها من مائة الجمع في الاول اي في خلط الحقيقية مع مائة الجمع
 ومن الحقيقية في الثاني اي في خلطها مع مائة الخلو واللازم كذب السالبة الغير الحقيقية
 اما اذا كانت مائة الجمع فلا نه اذا صدق ايس البتة اما ان يكون (اب اوجد) مائة
 الجمع ودائما اما ان يكون (جد او هن) حقيقة فليصدق قد لا يكون اذا كان
 (اب فهز) والاصلدق نقيضه وهو قولنا كلما كان (اب فهز) ويصدق بمحكم
 الحقيقية كلما كان (هز) لم يكن (جد) فكلمة كان (ب) لم يكن (جد) فيكون بين
 (اب وجد) منع الجمع فيكذب السالبة المانعة الجمع واما اذا كانت مائة الخلو فلا نه

لولا يصدق النتيجة في المثال المذكور والسالبة مائة الخلو صدق كما كان (هز فاب
 ويلزم الحقيقة كما لم يكن) (جد فهز) وكما لم يكن (جد فاب) فيكون بين (جد فاب
 منع الخلو في كذب السالبة المائة الخلو ولا ينكسر أي لا يلزم متصلة جزئية مقدم
 من الحقيقة في الأول ومن مائة الخلو في الثاني لجواز كون نقيض الأوسط الذي
 طرف الحقيقة اخص من طرف مائة الجمع واعم من طرف مائة الخلو فيصدق السالبة
 المائة الجمع لأن مائة الجمع موجبة انما يصدق اذا كان نقيض كل واحد من طرفيه
 اعم من الطرف الآخر فاذا كان نقيض احد طرفيها وهو نقيض الأوسط اخص
 لم يصدق مائة الجمع موجبة فيصدق سالبها والحقيقة الموجبة مع كذب عدم استلزام
 طرف الحقيقة الذي هو نقيض الأوسط لطرف مائة الجمع جزئيا للزوم الاصح
 كليا وكذا يصدق السالبة المائة الخلو لأن مائة الخلو الموجبة لا تصدق الا اذا كان
 نقيض كل واحد من طرفيها اخص من الطرف الآخر فاذا كان نقيض احد طرفيه
 اخص نقيض الأوسط اعم لم يصدق ايجابها فيصدق السالبة المائة الخلو والموجب
 الحقيقة مع كذب عدم استلزام طرف مائة الخلو لطرف الحقيقة الذي هو نقيض
 الأوسط جزئيا لاستلزام الاخص اعم كليا واقتل ان يقول اذا صدق دائما اما ان يكون
 (اب اوجد) حقيقة وليس البتة اما ان يكون (جد اوهز) مائة الجمع فليصدق
 قد لا يكون اذا كان (اب فهز) والا فكلما كان (اب فهز) ويلزم الحقيقة كما كان
 (اب) لم يكن (جد) ويتجه من الثالث قد يكون اذا كان (هز) لم يكن (جد)
 فيكون بين (هز وجد) منع الجمع جزئيا وقد كان ليس البتة اما ان يكون (جد اوهز)
 مائة الجمع هف وكذلك اذا فرضنا السالبة في المثال مائة الخلو وجب ان يصدق
 قد لا يكون اذا كان (هز فاب) والا فكلما كان (هز فاب) فجملة كبرى لقوله
 كما لم يكن (جد فاب) ينتج ما ينكسر الى قولنا قد يكون اذا لم يكن (جد فهز) فيكون
 بين (جد وهز) منع الخلو فيلزم كذب السالبة المائة الخلو النظر الثالث في
 يتركب من مانتي الجمع او مانتي الخلو (قوله وان كانت المنفصلتان) مائة الخلو
 او مانتي الجمع ان كانا موجبتين كليتين او كان احدهما كلية لزم متصلة موجبة
 جزئية من الطرفين في الأول أي في مانتي الخلو مقدمها أي طرف كان من الثالث والأوسط
 نقيض الأوسط فان نقيض الأوسط يستلزم احد الطرفين كليا والطرف الاخر كلية
 او جزئيا ومن نقيض الطرفين في الثاني أي في مانتي الجمع من الثالث والأوسط عين
 الأوسط لاستلزام الأوسط نقيض احد الطرفين كليا ونقيض الطرف الاخر كلية او جزئيا
 ولا يلزم هذه المتصلة كلية لجواز كون كل من الطرفين او نقيض الطرفين اعم من
 الاخر من وجه فلا يصدق الملازمة الكلية بينهما مائة الخلو فكقولنا دائما
 ان يكون هذا الشيء لاحياء او لا يحيا او دائما اما ان يكون لا يحيا او لا يحيا واما في

وان كانت منفصلتان
 مانتي الخلو ومائة
 الجمع لزم متصلة
 جزئية من الطرفين
 في الأول والأوسط
 نقيض الأوسط ومن
 نقيضيهما في الثاني
 والأوسط عين
 الأوسط لا كلية لجواز
 كون كل واحد من
 الطرفين اعم من
 الآخر من وجه
 وان كانت احدهما
 سالبة سالبة جزئية
 من الطرفين فيهما
 مقدمها من الموجبة
 في الأول ومن السالبة
 في الثاني والا كذب
 السالبة ولا ينكسر
 لجواز كون طرف
 الموجبة اعم من طرف
 من

وان كانت المنفصلتان احدهما مائة والجمع ٣٢١ والاخرى مائة انخلو لزمّت متصلة كلمة من الطرفين

مقدمهما من مائة الجمع
من الاول من غير
عكس والا لصار
حقيقتين ولان تقيض
الاوسط اعم من طرف
مائة الجمع واخص
من طرف مائة انخلو
وجوبا او جوازا
وان كانت احدهما
جزئية فلان كانت مائة
الجمع فجزئية من
الطرفين من الثالث
والاوسط تقيض
الاوسط والا ف
تقيضهما والاوسط
عين الاوسط وان
كانت احدهما مائة
لم تخرج لان الاخص
من تقيض الشيء
فد يكذب مع تقيضه
ولا زمة المساوي
والاعم من تقيضه
قد يصدق منهما ف
يخرج الا نصال
والانفصال ومقابلهما
وان تعلم ذكرنا انه
يشترط في انتاج هذه
الاقسام ان يحبب القديمتين
وكلية احدهما وكون
السالبة مناقية للوجبة
عند اتحاد الطرفين

مائة الجمع فكقولنا هذا الذي اما حيوان او نهر واما شجر او حجر مع كذب قولنا كلما كان
لاحبوا لان كان لاحبوا وان كانت احدى المنفصلتين سالبة لزمّت سالبة جزئية من
الطرفين مقدمهما من الوجبة في الاول ومن السالبة في الثاني والا كذبت السالبة اما
في الاول فلانه اذا صدق دائما اما (اب) او (جد) وليس البتة اما (جد) او
(هـ) فمانعتي الخلو صدق قد لا يكون اذا (اب فهو) والا فكلما كان (اب فهو)
يصدق كبرى للزوم الوجبة وهو كما لم يكن (جد فطب) ليتج كما لم يكن (جد فهو)
فيكون بين (جد هو) منع الخلو فكذب السالبة واما في الثاني فلانه لو لم يصدق
في المثال والمقدتان مائة الجمع قد لا يكون اذا كان (هـ فطب) فكلما كان (هـ فطب)
ولا زمة الوجبة كلما كان (اب) لم يكن (جد) يتج كلما كان (هـ) لم يكن (جد)
فبين (جد هو) منع الجمع فسالبة كاذبة ولا انعكس اي لا يلزم متصلة مقدمهما من
السالبة في الاول لجوز ان يكون طرف الوجبة اعم من طرف السالبة في مائة انخلو
كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشيء لا انسانا ولا فرسا وليس البتة اما ان يكون لا فرسا
او لا حيوانا مع صد استلزام الاخص وهو طرف السالبة للاعم وهو طرف الوجبة كلما
ومقدمهما من الوجبة في الثاني لجوز ان يكون طرف الوجبة اخص من طرف السالبة في مائة
الجمع واتضاع سلب ملازمة الاعم للاخص كقولنا دائما اما هذا الشيء انسان او فرس
وليس البتة اما فرس او حيوان مع كذب قد لا يكون اذا كان انسانا كان حيوانا النظر
لرابع في المركب من مانعتي الجمع والخلو وهو اخر الاقسام (قوله وان كانت المنفصلتان)
مائة الجمع ومائة الخلو ان كانتا موجبتين كليتين انتج التماس المركب منهما متصلة
كلية من الطرفين مقدمهما من مائة الجمع وتاليهما من مائة الخلو من غير عكس اما الاول
فلا يستلزم طرف مائة الجمع تقيض الاوسط واستلزام تقيض الاوسط طرف مائة
الخلو واتج هذين الاستلزامين من الشكل الاول استلزام طرف مائة الجمع لمائة
الخلو واما الثاني فلانه لو صدق العكس لكان الطرفان متساويين واحدهما لازم لتقيض
الاوسط والاخر ملزوم له فيكون كل منهما مساويا لتقيض الاوسط فتقلب المقدتان
حقيقتين لتركب كل منهما حيد من الاوسط ومساوي تقيضه ولان تقيض الاوسط
اعم من طرف مائة الجمع واخص من طرف مائة الخلو وجوبا او جوازا فيكون طرف
مائة الخلو اعم من طرف مائة الجمع فلا يستلزم وان كانت احدهما جزئية فلان كانت
الجزئية مائة الجمع فالنتيجة متصلة جزئية من الطرفين من الاول والاوسط تقيض
الاوسط فلان طرف مائة الجمع يستلزم تقيض الاوسط جزئيا وتقيض الاوسط يستلزم
طرف مائة الخلو كلما او من الثالث كما في بعض التسخ فلان تقيض الاوسط مستلزم
لطرف مائة الجمع جزئيا لانه اعم منه ولطرف مائة الخلو كلما وعكس هذه النتيجة
ايضا لازم من الرابع اعم من لث وان كانت الجزئية مائة الخلو فالنتيجة متصلة من

القسم الثاني ان يكون الاوسط جزءا غير تام من الكل واحدة منهما وشرط اتجاها احباب المقدمين ومنع
 الخلو منهما وكلاهما واستل التشاركين ٣٢٢ على تأييد نتيج ونقيض المنة ادوار من

نقيض الطرفين من الاول والاسط عين الاوسط لاستلزام نقيض طرف مانعة الخلو
 الاوسط جزئيا واستلزامه نقيض طرف مانعة الجميع كليا لومن الثالث لاستلزام الاوسط
 نقيض طرف مانعة الخلو جزئيا لانه اعم منه ونقيض طرف مانعة الجميع كليا والعكس
 يتبين من الرابع لومن الثالث وان كانت احدى المنفصلين سالبة لم ينتج قياس الانفصال
 ولا الانفصال ولا مضافا لهما اما اذا كانت السالبة مانعة الخلو فليصدق القياس الاول
 مع تعاد الطرفين واخرى مع تلازمهما اما مع التعاد فلان الاخص من نقيض الشيء
 فديكذب مع نقيضه فيصدق من الاخص والشيء مانعة الجميع للوجه ومن الاخص
 ونقيض الشيء سالبة مانعة الخلو مع التعاد الحقيقي بين الشيء ونقيضه واما مع تلازم
 فلان الاخص من نقيض الشيء فديكذب مع لازم الشيء المساوي اذ بين الاخص والشيء
 منع الجميع ويجوز ان يكذب جزءا فيكذب احد جزئيه ولازم الاخر المساوي فيصدق
 موجبة مانعة الجميع من الاخص والشيء وسالبة مانعة الخلو من الاخص ولازم الشيء
 المساوي مع التلازم بين الشيء ولازمه واما اذا كانت السالبة مانعة الجميع مع فلازم
 من نقيض الشيء فيصدق مع نقيضه فيكون بين الاعم والشيء منع الخلو وبين الاعم
 ونقيض الشيء سلب منع الجميع والواقع لتعاين الشيء ونقيضه وكذلك الاعم من نقيض
 الشيء فيصدق مع لازم الشيء المساوي فتصدق للمنفلتان والحقق لتلازم بين الشيء
 ولازمه وهذا النقيض انما يتم اذا كانت السالبة جزئية وهو ظاهر وانت تعلم اننا
 في انتاج الاقسام الستة من هذا القسم وهو المركب من المنفصلين المستحصين
 في جزء تام منهما انه يشترط في انتاج كلها ان يحب احدي المقدمين وكلية احدىهما
 على ما وقع اتسبه عليه وانه يشترط كون السالبة مانعة للوجه بتقدير انما
 طرفيها اني السالبة مع الموجبة انما تنتج في هذه الاقسام اذ كانتا متضادتين
 لورفضنا اتفاقهما في الطرفين القدم والتالي والآخرى ان السالبة الحقيقية مع موجبتها
 تنتج وبهما مانعة لاستلزام الانفصال الحاقى وسلبه بين امرين بينهما مع الموجبة
 لمانعة الجميع او لمانعة الخلو لا تنتج وليس بينهما مانعة لجواز ان يكون بين امرين منع
 الجميع او منع الخلو ويصدق ايضا بينهما سلب الانفصال الحقيقي بخلاف السالبة
 المنة الجميع او الخلو مع الموجبة الحقيقية فانها تنتج وبهما مانعة لاستلزام الانفصال
 الحقيقي بين امرين مع سلب منع الجميع او الخلو بينهما وكذلك السالبة المنة الجميع
 تنتج مع موجبتها ولا تنتج مع الموجبة لمانعة الخلو والسالبة المنة الخلو تنتج مع
 موجبتها ولا تنتج مع الموجبة المنة الجميع فتدبر بان حسب استثناء الاقسام ان السالبة
 متى لم ينف للموجبة لم تنتج وانما تنتج اذا ماقتها (قوله القسم الثاني) القسم

عين ما لا تشارك
 فيهما ومن نتيجة
 التأليف بين كل جزء
 وكل ما يشاركه
 متجا واقسامه
 اربعة الاول ان
 يشارك جزء واحد
 من احدى جزءا
 ولحد من الاخرى
 مثله كل (ا) اما
 (ب) واما (ج)
 واما كل (ج د)
 واما كل (د ه)
 كل (ا) اما (ب)
 واما (د) واما كل
 (د ه) والنتيجة
 ثلثة اجزاء وبرهانه
 ان الواقع لا يخلو
 عن القياس المتبع
 لنتيجة التأليف وعن
 احد الآخرين
 ويجب منع الجميع
 في الاقسام الخمسة
 لاحتمال كون اللازم
 اعم الثاني ان يشارك
 جزء واحد لجزئين
 مثله كل (ا) اما
 (ب) واما (ج)
 وكل (ج) اما (د)
 واما (ه) انصح كل
 (ا) اما (ب) واما

(د) واما (ه) لعدم الخلو عن الجزء التبر التشارك واحد القياسين المتجهين للنتيجتين (ب) (د) (ه) ان
 ان يشارك جزء جزأ والآخر الاخر منه امكن (اب) واما كل (ج د) واما كل (ب) واما كل (د ر) ٣

٣ انج شيئين احدهما اما كل (ب) واما كل (ب هـ) واما كل (ج د) ^{التي} اما كل (ا هـ) واما كل (ج د) واما كل (د ز) رابع ٢٢٣ ٤ ان يشارك كل جزء جزأ مثله اما كل (اب) واما كل

(ب ج) واما كل

(ج ا) واما كل

(ب د) انج اما

بعض (ز ح) واما

كل (اد) واما كل

(ب ا) واما بعض

(ج د) والنتيجة

اربعة اجزاء هي

نتائج التاليفات

الخامس ان يشارك

احدهما لكل واحد

والاخر لاحد هما

مثله اما كل (اب)

واما كل (ج د)

واما كل (د هـ) واما

كل (دا) انج شيئين

احدهما اما كل (اب)

واما كل (ج ا) لثانية

اما بعض (ب د) ا

واما كل (ج ا) واما

كل (د هـ) والنتيجة

مركبة من الجزء

المشارك لاحد هما

ومن يهيئ التاليفين

وانه يعلم ان الاشكال

الاربعة تفقد من

المتصلين وبعبارة

الصغرى من الكبرى

باعتبار الجزئين

المشاركين ولا يخفى

عليك بهذا عددا

الثاني من الافتراضات السكينة من المتصلات ان يكون الاوسط جزءا غير تام في كل واحدة من المتصلين وشرط انتاجه اربعة امور ايجاب المقدمتين وصدق منع الخلو باتضير الاعم عليهما حتى يكونا اما حقيقتين او مانعتي الخلو واحد بهما حقيقة والآخرى مانعة الخلو وكلية احدي المقدمتين واشتمال المشاركون على تأليف منتج والنتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو من الجزء الغير المشترك ومن نتيجة التاليف بين المشاركين هذا ان كان شيء من طرفي المقدمتين غير مشترك والا فالنتيجة من نتائج التاليفات واقسامه خمسة لانه لما ان يكون احد جزئي احدي المقدمتين مشاركا لاحد جزء الاخرى فقط او للجزئين من الاخرى مما او يكون احد جزئي احديهما مشاركا لاحد جزئي الاخرى والجزء الاخر الاخر او يكون احد جزئي احديهما مشاركا لاحد جزئي الاخرى والجزء الاخر للجزئين من الاخرى او يكون كل من جزئي احدهما مشاركا لكل من جزئي الاخرى فهذه اقسام خمسة لا يزيد عليها الاول ان يشارك جزء واحد من احديهما جزءا واحدا من الاخرى مثله كل (ا) اما (ب) واما (د) واما (ج) واما كل (ج د) واما كل (د هـ) انج كل (ا) اما (ب) واما (د) واما (د هـ) فالنتيجة من ثلثة اجزاء الطرفان الغير المتشاركين ونتيجة التأليف لانه لما كانت المقدمتان مانعتي الخلو وجب ان يكون احد طرفي كل واحدة منهما واقفا فالواقع بهما ان كان احد الطرفين المتشاركين صدق نتيجة التاليف والا فالواقع اما الطرف الغير المشترك من احدي المتصلين او الطرف الغير المشترك من الاخرى فالواقع لا يخلو عن نتيجة تأليف وعن احدا الطرفين الغير المشاركين ولا يجب منع الجميع بين اجزاء النتيجة في هذه الاقسام الخمسة كما وجب منع الخلو فيكون حقيقة لجواز ان يكون اي نتيجة التأليف معزوم من اللزوم وهو المتنازع كان فكما اجتمع مع المتشاركين مجتمع مع غير المتشاركين فلا يكون بين اجزاء النتيجة منع الجميع الثاني ان يشارك جزء واحد من احديهما جزئين من الاخرى مثله كل (ا) اما (ب) واما (ج) وكل (ج) اما (د) واما (هـ) انج كل (ا) اما (ب) واما (د) واما (هـ) من ثلثة اجزاء الجزء الغير المشترك ونتيجة التاليف لان الواقع ما الجزء الغير المشترك او الجزء المشترك فان كان الجزء الغير المشترك فهو احد اجزاء النتيجة وان كان الجزء المشترك فالواقع من المتصلة الاخرى اما هذا الطرف او ذلك واما ما كان يصدق نتيجة التأليف فالواقع ما الجزء الغير المشترك او احدي نتيجتي التاليفين الثالث ان يشارك جزء من احديهما جزءا من الاخرى والجزء الاخر الاخر مثله اما كل (اب) واما كل (ج د) واما كل (ب هـ) واما

الصغرى وبوما يكون من اشتراك الاجزاء اهو من شكل واحد او لشكال وما يكون من نتائجها هي واحدة او اكثر او ذلك ثلثة اجزاء او اكثر والنتيجة استخرج من التبريل الثاني حلية كقولنا كل (ا) اما (ب) واما (ج) ؟

٣ ولاشي من (د) لما
(ب) واما (ج) انج
لاشي من (ا) وامت
تلم كون المنفصلين
شبهين بالجليتين
بل هما من

القسم الثالث ان يكون
الاوسط جزأما من
احدهما غير تام من
الآخرى والنتيجة فيه
مافضة الخلو من الجزء
الغير المشترك ومن
نتيجة التأليف بين
الشرطين لعدم خلو
الواقع من ذلك الجزء
وعن القياس المنج
لهامة قد يكون
الاشتراك في القياس
من المنفصلين
والمنفصلين في جزء تام
منهما وغير تام منهما
فنتج باعتبار كل
اشتراك نتيجة كما علمت
وباعتبار التركيب
نتيجة اخرى تبين لك
فيما بعد من

كل (دز) انج تبين باعتبار المتشاركين احدهما اما كل (اب) واما كل (بـ)
واما كل (ج ز) والثانية اما كل (اـ) واما كل (ج د) واما كل (د ر) اما
الاولى فلان الواقع اما متشارك كان الاخير ان فله من نتيجة التأليف ولا فيصدق
احد الطرفين الباقيين واما الثانية فلان الواقع اما المتشارك كان الاولان فنتج
التأليف اولا فله من احد الطرفين الباقيين فانه ان يشارك كل جزء من احديهما
جرأ من الاخرى مثله اما كل (اب) واما كل (بـ) واما كل (ج ح) واما كل
(ب د) نتج اما بعض (ج ب) واما كل (اد) واما كل (ب ا) واما بعض
(ج د) من اربعة اجزاء هي نتج التأليف لان الواقع من المفصلة الاولى اما الجزء
الاول والثاني وعلى كلا التقديرين فالواقع معه من المفصلة الثانية اما الجزء الاول
او الثاني فيصدق احدي نتج التأليفات الخامس ان يشارك كل جزء من احديهما كل
واحد من جزئي الاخرى والجزء الاخرى احد حرقى الاخر فقط كقولنا اما كل
(اب) واما كل (ج د) واما كل (دـ) واما كل (د ا) انج تبين احدهما
اما كل (اب) واما كل (جـ) واما كل (ح ا) والثانية اما بعض (ب د)
واما كل ح ا) واما كل (دـ) ولما كان كل مفصلة في هذا القسم مسئلة على حدة
مشارك لاحدهما من المفصلة الاخرى وجزء مشترك لجزئين منها وكل من
التبنيين مركبة من الجزء المتشارك لاحدهما وهو كل (اب) في النتيجة الاولى
وكل (دـ) في النتيجة الثانية ومن تبين التأليفين لان الجزء المتشارك لاحدهما
من احدي المنفصلين ان كان واقعا فهو احد اجزاء النتيجة والا فلا بد من وقوع
الجزء المتشارك للجزئين وحيث يكون الواقع معه من المفصلة الاخرى احدهما
فيصدق احدي تبين التأليفين وانت تعلم ان الاشكال الاربعة تتقدم من المفصلين
في كل قسم من هذه الاقسام الخمسة ويقيم الصغرى عن الكبرى بحسب الجزئين
المتشاركين ولا ينفى عليك بعد ذلك عدد الضروب في كل شكل واشترك الاجزاء
من شكل واحد ام من اشكال متعددة وما يصحكون من تبينهما هي واحدة واكثر
والنتيجة الواحدة هي مركبة من جزئين او ثلثة اجزاء او اكثر والنتج استنتج من
الشكل الثاني جلية كقولنا كل (ا) اما (ب) واما (ج) ولاشي من (د) اما (ب)
واما (ج) انج لاشي من (ا د) وانت تعلم ان ذلك انما انج اذا اخذنا المفصلين
شبهين بالجليتين بان نعمل الانفصال على احد الطرفين ونسلب من الطرف الاخر وحينئذ
يصير القياس شبهها باقياس الجلي بل هو هو بعينه واما اذا اخذنا منفصلتين صريحتين
فانتاجهما الكلية لانه من برهان (قوله القسم الثالث) لقسم الاخير من الاقسام
الثلاثة في المنفصلات ان يكون الاوسط جزأما من احدي المنفصلتين غير تام من الاخرى
واما بتصور ذلك اذا كان احد طرفي احدي المنفصلتين شرطية مشاركة لمفصلة
لاخرى في جزء تام فذلك الشرطية ان كانت متصلة يكون حكمها مع المفصلة الاخرى

الفصل الثالث فيما يتركب من الجملة والمتصلة والشارك للجملة اما تالي المتصلة او مقدمها كانت الجملة صغرى
او كبرى فاقسامه اربعة الاول ان تكون المشاركة تالي للمتصلة والجملة كبرى الذي ان يكون الجملة صغرى وبشرط
في انتاجها ايحاب المتصلة واستعمال التشاركين على تأليف منتج راعي فده يكون الجملة كبرى في الاول صغرى
في الثاني او انتاج نتيجة التأليف ٣٢٥ هـ مع الجملة تالي السالبة والنتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها

نتيجة التأليف راعي
فيه حال الجملة كما سبق
مثال الشكل الاول في
القسم الاول ان كان
كل (بجـ) فكل (اـ)
وكل (بـ) اـ بـ
ان كان كل (حد)
فكل (اهـ) وقس عليه
باقي الضروب في باقي
الاشكال ومن قال
بالتقلاب السالبة الى
الموجبة يزدلداخته
عدد الضروب في كل
قسم لانتاج السالبة
نتيجة الموجبة بالتقلابها
الى الموجبة ثم انقلاب
النتيجة الموجبة الى
السالبة والبرهان
في القياس الموجب
التصل من الاول
وفي السالب المتصل
من الثاني قال السبع
لا يلزم من صدق
الجملة صدقها بتقدير
صدق التقدم والاتبع

حكم قياس المركب من المتصلة والمتصلة وصحى البحث عنه وان كانت منفصلة
كان حكمها حكم القياس المركب من متصليتين والنتيجة فيه منفصلة مانعة الحلو
من الجزء الغير المشترك ونتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمتصلة البسيطة لانه
اشتراط في هذا القسم كون المتصلة الشرطية الجزء حافة الخلو فالواقع لا يخلو
عن الطرف الغير المشترك منها وعن القياس المنتج نتيجة التأليف لان الواقع ان كان هو
الطرف الغير المشترك فذلك والا ينفق الطرف المشترك وهو الشرطية مع المتصلة
البسيطة فيصدق نتيجة التأليف فلا يخلو الواقع عنهما واصل ان الاشتراك في القياس
من المتصليتين او المتصليتين على سبعة اوجه لان للمشاركة اما بسيطة او مركبة ثنائية
او ثلاثية اما البسيطة فتختصر في ثلاثة اوجه لانها اما في جزء تام من كل واحد منهما
او في جزء غير تام من كل منهما او في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى
واما المركبات الثنائية فتلك ايضا لانها اما في جزء تام منهما وجزء غير
تام منها او في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى او في جزء غير تام منهما وجزء
تام من احدهما غير تام من الاخرى اما ثلاثية فواحدة فاذا وقع في القياس تركب
المشاركة كما اذا كانت في جزء تام منهما وغير تام منهما اتبع باعتبار كل مشاركة نتيجة
كما علمت وباعتبار التركيب نتيجة اخرى وسين لك فيما بعد ان شاء الله تعالى (قوله
الفصل الثالث فيما يتركب من الجملة والمتصلة) القسم الثالث من القياسات الافتراضية
الشرطية ما يتركب من الجملة والمتصلة والمشارك للجملة اما تالي المتصلة او مقدمها
وعلى التمييز بين فالجملة اما صغرى او كبرى فهذه اربعة اقسام والمشاركة الشرطية
لا تصور فيها الا في جزء غير تام من المتصلة لاسيما ان يكون شئ من طرفي الجملة
قضية فاشتراك ابدا ما بموضوعها او بمحمولها وهما مردان والاشكال الاربعة
تحدد فيها باعتبار وضع الحد الاوسط في التشاركين الاول ان يكون المشارك تالي
المتصلة والجملة كبرى الذي ان يكون المشارك تالي للمتصلة والجملة صغرى والمتصلة
في القسمين اما موجبة او سالبة هل كانت موجبة بشرط انتاجها استعمال التشاركين
على تأليف منتج راعي فيه اي في ذلك تأليف كونها كبرى في القسم الاول وصغرى
في القسم الثاني وان كانت سالبة فالشرط انتاج نتيجة التليف مع الجملة تالي السالبة
والنتيجة في القسمين متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين الجملة

قولنا كما كان الحلاء موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا يلاسى من القائم بذاته بعد قولنا كما كان الحلاء موجودا
فبعض البعد ليس بعد واجاب عنه بما نفرض الكلام فيما لا يكون التقدم متافيا للجملة او يمنع استحالة اللازم
والاول ضعيف لان عدم متافئه اهمما لا يقتضي صدقهما على تقدير صدقه والثاني ضعيف ايضا لانه
لا يدفع المنع المذكور على اصل القياس او جوابه ان ادعى لزوم منفصلة مانعة الحلو من قبض التقدم ونتيجة ٣

٤ التأليف ضرورة
عدم خلو الواقع
عنه وعن القياس
المتجه لها ثم ان شئنا
اقتصرنا على هذا
القدر اوردناه الى
المتصلة المذكورة
من

كبرى وتالى المتصلة صغرى في القسم الاول وبين الجملة صغرى وتاليها كبرى في القسم
الثاني وهذا معنى مراعاة حال الجملة في التأليف كما سبق آتفا والبرهان اما في الموجب
المتصل في الشكل الاول فانه كلما كان اوقديكون اذا صدق المقدم صدق التالي مع الجملة
اما التالي فظلو الجملة فلا نها صادقة في نفس الامر فيكون صادقة على ذلك التقدير
وكما صدق التالي مع الجملة صدق نتيجة التأليف فكما كان اوقديكون اذا صدق المقدم
صدق نتيجة التأليف واما في السالب المتصل في الشكل الثاني بانه كلما صدق نتيجة التأليف
صدق مع الجملة لانها صادقة في الواقع وكما صدقتا صدق تالي السالبة بحكم الشرط
المذكور وكما صدق نتيجة التأليف صدق تالي السالبة فجعلها كبرى للمتصلة العاقلة ليس البتة
اوقديلا يكون اذا صدق المقدم صدق التالي ليتج ليس البتة اوقديلا يكون اذا صدق المقدم
صدق نتيجة التأليف واما روى في التأليف حال الجملة لان التمايز بين القسمين انما يحصل بسببه
والا فابرهان طام مثل الشكل الاول في القسم الاول كلما كان كل (ج د) فكل (ا ب) وكل
(ب هـ) ينتج كلما كان كل (ج د) فكل (ا هـ) وفي القسم الثاني كل (هـ ب) وكل
كان (ج د) فكل (ب ا) فكلما كان (ج د) فكل (ا هـ) فقس عليه باقي الضروب
في سائر الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة كما نقل من النسخ من ان المتصلتين
اذا توافقتا في الكرم والمقدم ونحو لقنا في الكيف وتناقضا في التوالي تلازمتا وتماكستا
يزداد عنده عدد الضروب في كل قسم من القسمين لان السالبة المتصلة اذا كانت
بحيث يكون نقیض اليها مع الجملة متصلا على تأليف منتج انجبت سالبة متصلة لانها
تنقلب الى متصلة موجبة من عين مقدمها ونقيض تاليها مع الجملة ويتبع متصلة موجبة
من مقدمها ونتيجة التأليف وهي تنقلب الى متصلة سالبة من مقدمها ونقيض نتيجة
التأليف فالسالبة المتصلة انجبت بهذين الانقلاب بين متصلة موافقة لها في الكيف
قلو قال بانقلاب السالبة الى الموجبة وبالعكس كان لولى واعترض النسخ على انتاج
القياس بان الجملة صادقة في نفس الامر فر بما لا يصدق على تقدير مقدم المتصلة
والا نتج قولنا كلما كان اخلاء موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا شئ من القائم
بذاته بعد قولنا كلما كان اخلاء موجود فبعض البعد ليس بعد وانه محال واجاب عنه
بوجهين احدهما انما نحض الكلام بما لا يكون صدق الجملة منافيا لمقدم المتصلة فيندفع
النقض المذكور للتمايز بين الجملة ومقدم المتصلة وتاليها منع كذب النتيجة فان وجود
اخلاء لما كان محالا جاز استلزامه للحال والاول ضعيف لان عدم منافاة الجملة مقدم
المتصلة لا يقتضي صدقها على تقدير صدقها لجواز ان لا تكون الجملة منافية للمقدم
ولا يبنى صادقة على تقديره وكذا الثاني لانه دفع نقض معين فلا يندفع اصل الدفع فان
للسائل ان يقول لانه اذا صدق مقدم المتصلة صدق التالي والجملة من الجملة صادقة
في نفس الامر ولا يلزم من تحققها في نفس الامر بقاؤها على التقدير وجوابه ان المدعى

القسم الثالث ان يكون المشارك في ٣٢٦ مقدم المتصلة والجملة صغرى والرابع ان يكون الجملة كبرى والنتيجة

فيهما متصلة مقدمها
نتيجة التأليف من الجملة
صغرى ومقدم المتصلة
كبرى في الاولى
وبالعكس في الثانية
وتاليها تالي المتصلة ثم
المشارك ان اشتلا
على تأليف منتج التبع
مطلقا على ان جزئية
مقدم الكلية في قوة
كلية والبرهان من
الثالث والاوسط مقدم
المتصلة والاوجب
كون الجملة مع نتيجة
التأليف اوسع حكمها
الكلية منها لعدم
متصلة كلية والبرهان
حيث المنتج نتيجة
التألف من الاول
والاوسط مقدم
المتصلة وحيث المنتج
حكمها الكلية من
الثالث والاوسط ذلك
العكس وينتد الاشكال
الاربعة بين المتشاركين
في كل قسم مثل الشكل
الاول في القسم الثالث
لاشئ من (ج ب)
وكلا كان بعض (ب)
ليس (افوز) التبع كلا
كان كل (ج افوز) يانه
كلا كان كل (ج) فبعض
(ب) ليس (ا)

لزم متصلة مانعة الخلو من تقيض المتقدم ونتيجة التأليف ضرورة ان الواقع لا يخلو
عن تقيض التقدم وعن القياس المنتج لنتيجة التأليف لان الجملة صادقة في نفس الامر
فالمصادق معها اما تقيض التقدم او عينه فان كان تقيض التقدم فهو احد جزئي
المتصلة وان كان عينه يصدق نتيجة التأليف لانه يصدق التالى والجملة على تقدير
التقدم حيث ان شئنا اقتصرنا على هذا القدر وقتنا ان تلك المتصلة نتيجة القياس
وان شئنا رددنا الى ما يلزمها من المتصلة المذكورة لاستلزام كل متصلة مانعة الخلو
متصلة من تقيض احد الجزئين وعين الاخر ونحن نقول لما منع فهو بين الامتداح على
ما سمعته غير مبررة ولذلك لم يشغل الشيخ بدفعه بل بدفع التقيض ولا يخفى ان ما اورده
من الوجوهين بدفعه واما الجواب الذي ذكره فليس بتمام لان المتصلة ليست عنادية بل
اتفاقية وهى لاستلزام المتصلة المذكورة وعلى اصل البرهان سؤال آخر وهو ان اللزوم
لنتيجة التأليف اول تالى السالبة هو المتقدم او نتيجة التأليف مع الجملة والمتصلة القر ومية
لا يمتد بتد التقدم وايضا النتيجة في التصل السالب لازمة من استلزام نتيجة التأليف
تالى السالبة والمتصلة فمن اين يلزم انها لازمة للقياس (قوله القسم الثالث) القسم
الثالث من الاقسام الاربعة ان يكون المشارك مقدم المتصلة والجملة صغرى والرابع
ان يكون المشارك مقدم المتصلة والجملة كبرى وينتد الاشكال الاربعة بين المتشاركين
في القسمين والنتيجة فيهما متصلة مقدمها نتيجة التأليف من الجملة صغرى ومقدم
المتصلة كبرى في الاول وهو القسم الثالث او بالعكس اى من الجملة كبرى ومقدم المتصلة
صغرى في الثاني وهو القسم الرابع باعتبار تمايز القسمين وتاليها تالى المتصلة وضابط
الانتاج في القسمين ان المتشاركين اى الجملة ومقدم المتصلة اما ان يستخلا على تأليف منتج
اولا فان استخلا على تأليف منتج فاستلزامها عليه اما بفعل او بالقوة وهو ما اذا كان المتصلة
كلية ومقدمها جزئى ولم يكن تأليفهما منتجا الا على تقدير كلية كما اذا وقع التقدم الجزئى
في كبرى الشكل الاول او التالى او كانت الجملة ايضا جزئية وتأليفهما على الثالث
او الرابع واليه اشار بقوله على ان جزئية مقدم الكلية في قوة كلية وكيف ما كان انتج
القياس مطلقا اى سواء كانت المتصلة موجبة او سالبة كلية او جزئية والبرهان من
الثالث والاوسط مقدم الكلية هكذا كلما صدق مقدم المتصلة والجملة صادقة في نفس
الامر صدق التقدم مع الجملة وكما صدق صدق نتيجة التأليف فكما صدق مقدم المتصلة
صدق نتيجة التأليف تبعا لصغرى المتصلة القائلة اذا كان مقدم المتصلة صدق تاليها
باحد الاسوار فمن الثالث اذا صدق نتيجة التأليف صدق تالى المتصلة باحد الاسوار
وان لم يستل المتشاركين على تأليف منتج يشترط امر ان احدهما كلية للمتصلة وتاليها
احد الامر بن وهو ما ان يكون الجملة مع نتيجة التأليف منتجة لمقدم المتصلة الكلية واما
ان يكون الجملة مع عكس نتيجة التأليف منتجة لمقدمها فان كان المنتج للمقدم نتيجة التأليف

بظهرت في القسم الثاني وهو ان يتبع مع المطلوبين الاول ضال السلك الثاني في القسم الرابع كما كرر كل ٧

والنتيجة تتبع المتصلة
ابدا في الكيف متى

قال السج يستقر
ايحاب الجملة في الشكل
الثالث من القسم
الثالث وقد عرفت
بطلانه لان الجملة
السالبة الكلية تنتج مع
نتيجة التأليف الموجبة
الكلية لمقدم المتصلة
ان كان سالبا جزئيا
من الرابع ومع عكسها
بكلية مقدمها ان كان
سالبا كلياً من الذي
وقد عرفت انتاجه
اذ ذلك عند كون
المتصلة كلية وقال
يشترط السلب في مقدم
المتصلة في القسم الرابع
في الشكل الاول منه
مع قيام ما ذكر من
دليل الانتاج في هذا
الشكل في القسم الثالث
وقال في الشكل الثاني
من القسم الرابع يجب
موافقة الجملة لمقدم
المتصلة في الكيف
وقد عرفت فساد
حيث كانا مستقلين على
تأليف منتج متى

فابرهان من الاول والاولى مقدم المتصلة فانه متى صدق نتيجة التأليف صدقت مع
الجملة ومتى صدقتا صدق مقدم المتصلة فتي صدقت نتيجة التأليف صدق مقدم
المتصلة وكلما اوليس البينة اذا صدق مقدم المتصلة يلزم تأليها فتي كان اوليس البينة اذا كان
نتيجة التأليف يصدق تالي المتصلة وان كان المنتج عكس نتيجة التأليف بكلية فابرهان
من الثالث والاولى ذلك العكس فانه قد يكون اذا صدق عكس نتيجة التأليف صدق
نتيجة التأليف وكلما اوليس البينة اذا صدق عكس نتيجة التأليف صدق تالي المتصلة وهو
ينجمان المطلوب من الثالث اما الصغرى فلان العكس لازم اما اعم او مساو فاستلزامه
جريا محقق واما الكبرى فلانه كلما صدق عكس نتيجة التأليف صدق مع الجملة وكلما صدق
صدق مقدم المتصلة بعد رعاية القو و كلما صدق عكس نتيجة لتأليف صدق مقدم المتصلة
وكلما اوليس البينة اذا صدق مقدم المتصلة صدق تأليها فكلما اوليس البينة اذا صدق عكس
نتيجة التأليف صدق تالي المتصلة مثال الشكل الاول في القسم الثالث والمشاركان غير متساويين
على تأليف منتج والمنتج لمقدم المتصلة نتيجة التأليف لاني من (ج) وكلما كان بعض (ب)
ليس (افوز) ينتج كلما كان كل (ج افوز) فانتشار كان وهما لاني من (ج) وبعض (ب)
ليس (ا) لا يشتملان في الشكل الاول على شرائط الانتاج ونتيجة التأليف ا على كل
(ج ا) مع الجملة منتجة لمقدم المتصلة من الثالث يسانه انه كلما كان كل (ج ا) فبعض
(ب) ليس (ا) لانه كلما كان كل (ج ا) فلا نتي من (ج) وكل (ج ا) وهما ينتجمان
بعض (ب) ليس (ا) فكلما كان كل (ج ا) فبعض (ب) ليس (ا) وايه اشار بقوله
لما عرفت في القسم الثاني فان استاج تالي السالبة ثم كان على هذا الطريق ثم تفصيل تلك
المتصلة صغرى والمتصلة التي هي جزء القياس كبرى لينتج من الاول كلما كان كل
(ج افوز) وهو المطلوب مثال الشكل الثاني في القسم الرابع والمشاركان غير متساويين
على تأليف منتج والمنتج لمقدم المتصلة نتيجة التأليف كلما كان كل (ج افوز) وكل
(ب) ينتج كلما كان كل (ج افوز) لانه كلما كان كل (ج ا) فكل (ج ا) وكل (ب) وهما
ينتجمان كل (ج) فكلما كان كل (ج ا) فكل (ج) فجملة صغرى للمتصلة لينتج المطلوب
ولا يفتي عليك بعد ذلك الاستنتاج من باقي الضروب في سائر الاشكال والنتيجة تبس
المتصلة في الكيف ابدا لان صغرى الاقيسة المنتجة اياها موجهة فتكون كيفيتها تابعة
للكبرى (قوله قال السج) قال السج يشترط في انتاج الشكل الثالث من القسم الثالث
ان تكون الجملة موجهة وهو باطل بصورتين احدهما ان الجملة ان كانت سالبة كلية
وركبت مع نتيجة التأليف الموجبة الكلية انتجت مقدم للمتصلة ان كان سالبا جزئيا
من الشكل الرابع كقولنا لاني من (ب ج) وكلما كان بعض (ب) ليس (افوز)
فكلما كان كل (ج افوز) وقد عرفت ان الجملة اذا كانت مع نتيجة التأليف منتجة
لمقدم المتصلة ينتج القياس المركب منهما فان قلت اذا كان مقدم المتصلة سالبا جزئيا

انفصل الرابع فيما يتركب من الجلية والمنفصلة وهو قسمان احدهما ما ينتج الجلية وهو السمي بالقياس المقسم
ويجب كون الجليات بعدد ٢٢٩ اجزاء الانفصال يتألف من كل واحدة منها مع جزء من اجزائه

الانفصال قياس منتج
للعملية المطلوبه اما
من شكل واحد هو
اشكال والحد الاوسط
في كل قياس غيره
في الآخر والانه قد
فصنتان بطرفيهما
من الجليات واجزاء
الانفصال تلك الحدود
ان كانت المنفصلة
صغرى كانت محمولات
اجزائها وموضوعات
الجليات في الشكل
الاول وبالعكس
في الرابع وبالعكس
ان كانت المنفصلة كبرى
ومحمولاتها في الثاني
وموضوعاتها في الثالث
على التقديرين وشرط
الاتحاد احتمال كل شكل
في كل قسم على شرائط
ذلك الشكل وبرهانه
انه لا يمكن صدق احد
اجزاء الانفصال فتد
صدق مع مشاركة
من الجلية منتجا للمطلوب
وانت تعلم ان المنفصلة
موجبة كلية حقيقية
او ممانعة المحلولة لا تنتج
مانعة الجمع الا اذا كانت

والجلية سالبة كلية فكيف تحصل منهما نتيجة التأليف موجبة كلية وايضا الوجبة الكلية
هي كل (ج ا) والسالبة الكلية لاشي من (ج ب) وهما لا يتجان من الرابع الابعض (ا)
ليس (ب) وهو ليس مقدم المتصلة فنقول الكلام فيما اذا لم يشتمل المشاركان على تأليف
منتج فلا نتيجة ثمه مصققة بل يفرض كيف ما كانت فان البرهان لا يستدعي الا نتيجة
تأليف مفروضة فانه نتيجة تأليف تفرض مولد كانت موجبة كلية او جزئية او سالبة
كلية او جزئية فالبرهان يساعد عليها ولما حديث الاستنتاج من الرابعة فيمكن دفعه
بان اطلق اسم النتيجة على عكسها والسالبة الجزئية قبل العكس اذا كانت من الخاصيتين
وهو كاف لتنعض الصورة الثانية ان الجلية السالبة الكلية تنتج مع عكس نتيجة التأليف
بكلية مقدم المتصلة ان كان مقدم المتصلة سالبا كليا من الشكل الثاني والقياس منتج
اذ ذلك كقولنا لاشي من (ج ب) وكلما كان لاشي من (ب) (فوز) ينتج قديكون
اذا كان بعض (ج ا فوز) وقال الشيخ ايضا يشترط السلب في مقدم المتصلة في الشكل
الاول من القسم الرابع وهو ملحد لان الدليل الذي ذكره على انتاج الايجاب في مقدم
المتصلة في الشكل الاول من القسم الثالث قائم بعبء في القسم الرابع فانه اذا صدق كلا
كان كل (ج ب) (فوز) وكل (ب ا) انتج قديكون اذا كان كل (ج ا) (فوز) لانه
كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وكل (ب ا) وهما ينتجان من الاول كل (ج ا) فكلما
كان كل (ج ب) وكل (ج ا) فنتج صغرى للمتصلة لنتج المطلوب وقال الشيخ
ايضا في الشكل الثاني من القسم الرابع يجب موافقة الجلية لمقدم المتصلة في الكيف
وقد عرفت فساد حيث كانت الجلية ومقدم المتصلة متخالفين على تأليف منتج
فان القياس ينتج مع اختلافهما في الكيف واعلم ان هذه النقوض ليست واردة على
الشيخ لان الشروط في ابواب الاقتوانات ليست بسلبيات بل شروط العلم
بالانتاج فاطلاع الغير على انتاج ما لم يحكم بانتاجه لا يكون قادرا في ذلك على ما مرح به
المصنف نفسه (قوله الفصل الرابع فيما يتركب من الجلية والمنفصلة) القسم الرابع
من الاقتوانات الشرطية ما يتركب من الجلية والمنفصلة فانه على قسمين لانه لما منتج
جلية واحدة وهو القياس المقسم او لا وهو غيره ولقياس المقسم شرائط في كونه
قياسا مقسما وشرائط في الانتاج اما شرائط التقسيم فامور الاول اشتراك اجزاء
الانفصال في احد طرفي النتيجة فانه لو لم يكن احدهما مذكورا في بعضها فان ذكر
ذلك الجزء في النتيجة كانت منفصلة والا كان اجنبيا عن القياس الثاني اشتراك الجليات
في الطرف الاخر من النتيجة بين ذلك الدليل وهما غير مذكورين باقل في الكتاب
الثالث ان يكون عدد الجليات بعدد اجزاء الانفصال والا فلما ان يزيد على عدد

اجزاء الانفصال او بالعكس وايما كان فلا قياس مقسم اما على الاول فلان تلك الجلية الزائدة ان لم تشا رك شيئا من اجزاء الانفصال تكون اجنية من القياس او تكون النتيجة منفصلة وان شاركت فلما ان تكون مشا ركتها اياه فيما شاركه فيه جلية اخرى او لا يكون فان لم يكن تحصل من المتشاركين فيجتان فلا تكون النتيجة جلية واحدة وان كانت المشتركة في ذلك الجزء المشترك بعينه كانت الجلية زائدة مشا ركة لتلك الجلية في الطرفين لاشتراكهما في طرف النتيجة والطرف الاخر الذي هو الحد الاوسط وحينئذ ان شاركتها في الوضع والكم والكيف والجهة فهي تلك الجلية بعينه فلا تكون زائدة هف وان خافتها في شيء منها حصلت باعتبار المتشاركين فيجتان وما على الثاني فلان الجزء الزايد من اجزاء الانفصال اما ان يشا رك شيئا من الجليات اولا الى آخر الدليل الرابع اتصاف التأليفات في النتيجة فينال ف من كل واحدة من الجليات مع جزء من اجزاء الانفصال قياس منتج للجملة المطلوبة اما من شكل واحد كقولنا اما ان يكون كل (اب) او كل (اد) او كل (اه) وكل (بج) وكل (دج) وكل (هـج) يتبع كل (اج) او من اشكال متعددة كقولنا اما ان يكون كل (اب) او كل (اد) او لا شيء من (دا) ولا شيء من (بج) ولا شيء من (جـد) وكل (هـج) يتبع لا شيء من (اج) الخامس ان يكون الحد الاوسط في كل قياس مغايرا للحد الاوسط في قياس اخر فانه لو اتحد قياسان في حد اوسط وهما يتحدان في طرفي النتيجة اتحدت الجليات و اجزاء الانفصال المستعملة فيهما في الطرفين فان اتحدت في الوضع والكم والكيف كانت هي هي والازم تعدد النتائج ثم المنفصلة اما ان تكون صفري او كبرى فلان كانت صفري فتلك الحدود اي الاوساط المشتركة في الاقيسة تكون محمولات اجزائها وموضوعات الجليات في الشكل الاول وبالعكس في الشكل الرابع وان كانت كبرى فبالعكس من ذلك واما في الشكل الثاني والثالث فتلك الحدود محمولات اجزاء الانفصال والجليات في الثاني وموضوعاتهما في الثالث على التقديرين اي سواء كانت المنفصلة صفري او كبرى واما اشراط الانتاج فالاول استعمال المتشاركين من الجلية وجزء الانفصال في كل شكل في كل قسم من قسميه وهم ما يكون المنفصلة فيه صفري وما يكون فيه كبرى على الشرايط المتبعة في ذلك الشكل حتى ينشطر الجواب اجزاء الانفصال وكلية الجليات في الاول ان كانت المنفصلة صفري وبالعكس ذلك ان كانت كبرى وعلى هذا سائر الاشكال الثاني ان تكون المنفصلة المستعملة فيه حقيقية او مافعة الحلوظ فانه لو كانت مافعة الجمع جار كذب اجزاء الانفصال فلا يلزم اجتماع صدق احد اجزائه مع احدي الجليات حتى تصدق النتيجة فلا يلزم من صدق المتقدمين صدق النتيجة نعم لو كان نفايضا اجزاء الانفصال المانع من الجمع مشتملة على ما يجب ان يستعمل عليه اجزاء مافعة الخلو من الشرايط المذكورة اتبع القياس النتيجة المطلوبة لا راد ما دامت الجمع

أقسام الثاني غير القياس المقسم فالمنفصلة ان كانت مائنة المخلو والمجليات بعدد اجزاء المنفصلة تألف كل واحدة مع جزء قاسما منها لكن النتائج ان كانت لا تعد انتهت منفصلة مائنة المخلو من تلك النتائج فان اتممت نتيجة مع الاخرى جعلت جزءا واحدا من النتيجة ٢٣١ هـ وان زادت المجليات شارك لاحالة جزء جليتين والنتيجة

باعتبار مشاركتها لكل واحدة منهما وباعتبار مشاركتها لهما وان قصصا كعملية مع منفصلة ذات جزئين فان شاركت الجزئين انتهت منفصلة مائنة المخلو من النتيجة والاخرى نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشترك و بهان الكل ظاهر مما مر وقال الشيخ المجلية الواحدة ان كانت صغرى لا تنتج وقد عرفت فساد وان كانت المنفصلة مائنة المجمع فان كانت نتيجة التأليف نتيجة للطرف المشترك من المنفصلة انتهت منفصلة مائنة المجمع من نتيجة التأليف والطرف الاخر او نتيجة لان الطرف المشترك لازم للنتيجة التأليف بالقياس المؤلف من الجلي والتصل و مناقي لازم مناف

اليها واليه اشار بقوله الا اذا كانت اجزاؤها تقضى ما يجب في مائنة المخلو الثالث ان يكون المنفصلة موجهة فانها لو كانت سالبة جاز كلف اجزاؤها فلم يلزم اجتماع صدق شئ من اجزاؤها مع احدى المجليات فلا تحصل النتيجة لرايع ان تكون كلية فانها لو كانت جزئية جاز ان يكون زمان صدقها غير زمان صدق المجليات فلا يجمعان على الصدق فلا انتاج وعند تحقق هذه الشرايط فلا نتاج يقيني وبرهانه ان الواقع لا يخلو من احدى اجزاء الانفصال فيصدق مع ما يشاركه من المجليات وينتج المطلوب (قوله للقسام الثاني غير القياس) ان كان القياس غير مقسم فالمنفصلة فيه اما مائنة المخلو او مائنة المجمع او حقيقة فان كانت مائنة المخلو فاما ان يكون عدد المجليات مساويا لعدد اجزاء الانفصال او رائدا عليه او ناقصا عنه فان كان مساويا بحيث يشارك كل حلية جزءا من اجزاء الانفصال وتألف معه قياس منتج فالتأليفات ان انتهت نتيجة واحدة لم يكن القياس غير مقسم والكلام فيه وان انتهت نتائج متعددة فكل النتائج اما ان يكون كل واحد منها مقابلا لآخر انتهى القياس منفصلة مائنة المخلو من تلك النتائج اذ لا بد من صدق احدى اجزاء الانفصال فينتج مع الحلية المشاركة اليه احدى النتائج كتولنا اما كل (اب) او كل (ده) وكل (بج) وكل (ط) فدائما اما كل (اج) او كل (هـ ط) واما ان لا يكون كذلك بل يتحدد نتيجة مع اخرى فحصل تلك النتيجة المتحددة جزءا واحدا من نتيجة القياس وذلك انما يكون بانحد قياسين او از يد في الطرفين وبخلافه قياس اخر فيها كقولنا اما كل (اب) او كل (اج) او كل (زه) وكل (ب ط) وكل (ج ط) وكل (ده) فاما كل (اط) او كل (زد) لان الواقع اما كل (اب) او كل (اج) او كل (زه) وعلى التقديرين الاولين كل (اط) وعلى التقدير الثالث كل (زد) فلا يخلو الواقع منهما وان كانت المجليات زائدة ونفرض انها واحدة تسهلا لتصوير فتمت المجلية الزائدة اما ان لا يشارك جزءا من اجزاء الانفصال فيكون اجنية معلقة لا تدخل لها في الانتاج وما ان يشاركه وذلك الجزء مشاركا لجليتين فليكون ذلك الجزء لاحالة مشاركا لجليتين فينتج باعتبار مشاركته مع احدى الجليتين نتيجة وباعتبار مشاركته مع المجلية الاخرى نتيجة اخرى وباعتبار مشاركته لهما نتيجة ثالثة ويكون القياس باحد هذه الاعتبارات مقابلا له بالاقتدار الاخر اما يتيمم بالاقتدارين البسيطين فظاهرة واما باعتبار تركيب مجموع التجهين الخاصتين بحسب مشاركة ذلك الجزء مع الجليتين ومن نتائج التأليفات الاخر كقولنا اما كل (اب)

للزوم وان كان الطرف المتشارك متجاها لنتيجة متصلة جزئية سالبة مقدمها نتيجة التأليف واليهما الطرف الآخر والانه لازم الطرف المتشارك الاخر ولا يتعكس لجواز كون لازم اعم وحكم مائنة المخلو السالبة حكم مائنة المجمع الموجبة بالعكس لكن النتيجة بلة والاكدبت السالبة لان نتيجة التأليف لازمة للطرف المتشارك في مائنة المجمع ولمزومة له ؟

في مائة الخلو و مناق
اللازم مناق للزوم
ومازوم للزوم و لزوم
والحقيقة الموجبة
تنتج حيث تنتج مائة
الجمع و مائة الخلو
بمخلاف السالبة و كل
واحدة منهما ينتج
حيث تنتج صاحبها
اذا بدلت اجزاؤها
بقا يضهما الا زيد
اذ كل واحدة منهما
الى صاحبها اذ ذاك
من

او كل (اد) وكل (بج) ولاشي من (ب) ولاشي من (دط) ينتج باعتبار مشاركة كل
(اب) لكل (بج) اما كل (اج) و باعتبار مشاركته للاشي من (ب) اما لاشي من
(اه) و باعتبار مشاركته لهما اما كل (اج) ولاشي من (اه) و اما لاشي من (اط)
وان قصت الجملة من عدد اجزاء الانفصال وليكن الجملة واحدة و المنفصلة ذات جزئين
فالجملة ان شاركت جزئها مشاركة منتجة انتج القياس مائة الخلو من تيجي التأليفين
وان لم يشارك الا احدهما انتج مائة الخلو من الجزء الغير المشترك و تيجي التأليف
بين الجملة و الجزء و المشارك و برهان الكل ظاهر مما روعم الشيخ ان الجملة الواحدة
ان كانت صغرى لا تنتج في هذا القسم و قد عرفت فساد بانها تنتج سواء كانت صغرى
او كبرى و ان كانت المنفصلة مائة الجمع و لغرض انها ذات جزئين و الجملة واحدة
لسهولة مقايسة ما زاد عليها فالجملة لما مشاركة لكل واحد من جزئي الانفصال
او لاحدهما و اما ان كانا مشاركتيهما مستقلة على شرائط الانتاج اولا فان لم يشتمل على
شرائط الانتاج يعتبر فيه ان يكون تيجي التأليف المفروضة مع الجملة منتجة للطرف
المشارك من المنفصلة حتى ان كانت الجملة مشاركة لاحد الجزئين كانت تيجي التأليف
بينهما مع الجملة منتجة لذلك الجزء و ان كانت مشاركة لكل من الجزئين كانت منتجة
للجزء المشترك الذي فرض تيجي التأليف منه و من الجملة ثم ان كانت المشاركة مع
احد جزئي الانفصال انتج القياس منفصلة مائة الجمع من تيجي التأليف المفروضة
و من الطرف الاخر الغير المشترك لان الطرف المشترك لازم لتيجي التأليف بالقياس
للوألف من المجلي و المتصل هكذا كما صدق تيجي التأليف صدق تيجي التأليف
بالضرورة و الجملة صادقة في نفس الامر فكلما صدق تيجي التأليف صدق الطرف
المشارك لانه كما صدق تيجي التأليف صدقت هي و الجملة معا و كما صدقتا صدق
الطرف المشترك او المفروض انها مع الجملة منتجة اليه و الطرف الغير المشترك منافيه
و مناقي اللازم مناف للزوم فيكون الطرف الغير المشترك منافيا لتيجي التأليف
وهو المطلوب و ان كانت المشاركة مع الجزئين انتج منفصلة مائة الجمع من تيجي
اي تيجي التأليفين المفروضين لان كل واحد من الطرفين المتشاركين لازم لتيجي تأليفه
مع الجملة فيكون منافيا لتيجي تأليف الطرف الاخر فتكون تيجي تأليفه منافية لتيجي
تأليف الطرف الاخر لان مناقي اللازم مناف للزوم اولا و ان الطرفين لازمات للتيجين
و مناقي اللوازم مستلزمت لتناقى اللزومات وهناك نظر وهو ان القياس على تقدير
المشاركة مع الجزئين ينتج منفصلتين اوجزئين من احد الطرفين و تيجي تأليف
الطرف الآخر وهو ظاهر و كل واحدة منهما انحص من المنفصلة التي من قبيح
التأليفين فانه اذا تحقق مع الجمع بين احد الطرفين و تيجي تأليف الطرف الاخر

يبحث منع الجمع بين النتيجةين لان منافي لللازم مناف للزوم بخلاف العكس فكان
 هاتان المنفصلتان بالاعتبار اولى وان اشتمل مشاركة الجملة مع جزء الانفصال على
 شرط ان لا يتأخر حتى يحصل منهما نتيجة تأليف فان شاركت احد جزئي الانفصال
 اتبع متصلة جزئية سالبة مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الطرف الاخر اى غير المشاركة
 فانه متى صدق القياس صدق قد لا يكون اذا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف
 الغير المشاركة والاصدق نقيضه وهو كلما صدق نتيجة التأليف صدق الطرف الغير
 المشاركة ومناف مقدمة صادقة وهى قولنا كلما صدق الطرف المشاركة صدق نتيجة
 التأليف بالقياس المركب من الجملى والمتصل بمحلها صغرى لنقيض المطلوب ليتبع من
 الاول استلزام الطرف المشاركة للطرف الغير المشاركة وكان بينهما منع الجمع هف
 ولا ينكسر اى لا يتبع متصلة مقدمها الطرف الغير المشاركة وتاليها نتيجة التأليف
 لان نتيجة التأليف لازمة للطرف المشاركة واللازم يجوز ان يكون اعم فجاز ان يجمع الطرف
 الغير المشاركة بل ويلزمه وان شاركت كل واحد من جزئي الانفصال اتبع بحسب
 كل مشاركة متصلة سالبة جزئية وذلك ظاهر هذا كله اذا كانت المنفصلة موجبة
 اما اذا كانت سالبة فحكم مافعة انخلو السالبة حكم مافعة الجمع الموجبة وبالعكس اى
 كما اعتبر فى مافعة الجمع الموجبة ان تكون نتيجة التأليف مع الجملة متصلة للطرف المشاركة
 كذلك اعتبر فى مافعة انخلو السالبة وكما اعتبر فى مافعة انخلو الموجبة ان تكون الجملة
 مع الطرف المشاركة متصلة نتيجة التأليف كذلك اعتبر فى مافعة الجمع الموجبة لكن
 النتيجة سالبة بمجانسة للمنفصلة من نتيجة التأليف والطرف الاخر والاكذبت السالبة
 المنفصلة اما اذا كانت مافعة الجمع ففلا لولا صدق النتيجة لصدق منع الجمع بين نتيجة
 التأليف والطرف الاخر ونتيجة التأليف لازمة للطرف المشاركة لما مر ومنافى لللازم
 مناف للزوم فيكون الطرف الاخر منافيا للطرف المشاركة فلا تصدق السالبة المافعة
 الجمع هف واما اذا كانت مافعة انخلو ففلا لولا صدق منع انخلو بين نتيجة التأليف
 والطرف الاخر كان نقيض الطرف الاخر ملزوما لنتيجة التأليف ونتيجة التأليف
 ملزومة للطرف المشاركة وملزوم الملزوم ملزوم فيكون نقيض الطرف الاخر
 ملزوما للطرف المشاركة فيكون بين الطرفين منع انخلو فكذب السالبة المافعة انخلو
 وان كانت المنفصلة حقيقية موجبة تتبع حيث تتبع الموجبة المافعة الجمع تلك النتيجة
 بعينها وتتبع حيث يتبع الموجبة المافعة انخلو تلك النتيجة بعينها لان الموجبة الحقيقية
 اخص من الموجبة المافعة الجمع والمافعة انخلو ولازم الاعم لازم للاخص بخلاف
 ما اذا كانت سالبة لان السالبة الحقيقية اعم من السالبة المافعة الجمع والمافعة انخلو ولازم
 الاخص لا يجب ان يكون لازما للاعم وكل واحدة منهما اى من مافعة الجمع ومافعة
 انخلو موجبة كانت او سالبة تتبع حيث تتبع صاحبها اذا بدلت اجزاؤها بتقايضها

ولأفرق في هذه الأقسام بين كون الجملة صغرى أو كبرى الأفي منفصلة موضوع اجزائها هو الحد الأوسط ومورد انفصالها كل واحد فانها إن كانت كبرى أنجبت كالكبرى ٣٣٤ في الكيف والجنس لكنه أشبه

لارتداد كل واحدة منهما الى صاحبها عند تبديل الاجزاء بالتعويض (قوله ولا فرق في هذه الأقسام بين كون الجملة صغرى أو كبرى) الاتاج في هذه الأقسام لا يختلف بكون الجملة صغرى أو كبرى لاشتراك البرهان الا اذا كانت اجزاء المنفصلة مشتركة في موضوع ومورد انفصالها كل واحد من ذلك الموضوع وهي كبرى فحيثما يتبع القياس منفصلة كالكبرى في الكيف والجنس اى في صكونها حقيقة ومأنفة الجميع ومأنفة الخلو كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) اما (ا) واما (هـ) فكل (ج) اما (ا) واما (هـ) كالكبرى في الجنس لان الطرف الغير المنسارك من الجملة مندرج تحت موضوع المنفصلة فيتمدى الحكم اليه بالضرورة لكن هذا القياس اشبه باقياس الجملى والمنفصلة اشبه بالجملة فالشبح المنفصلة المشتركة الاجزاء في احد الجزئين اذا كانت صغرى والجليات كبرى وهي لا تشترك في جزء يشترط في اتناجها كونها موجبة وان كانت كبرى فان كانت موجبة انتجت مطلقا وان كانت سالبة يشترط في اتناجها ايجاب اجزائها وقد احطت بفساده من الفصل الخامس فيما يتركب من المتصلة والمنفصلة واقسامه ثلثة الاول ان يكون الاوسط جزأنا ما منهما والنظر الى مشاركة مقدم المتصلة وتاليها لعدم تغير تقدم المتصلة من تاليها فاذا ان كانت المتصلة صغرى لم يتغير الشكل الاول عن الشكل الثاني وان كان مقدم المتصلة كبرى فالأوسط ان كان مقدم المتصلة فهو على نظم الشكل الثالث وان كان تاليها فهو على نهج الرابع ولا تمايز بينهما وان كانت المتصلة كبرى فالأوسط ان كان مقدما لم يتغير الاول عن الثالث لانه ان كان مقدم المتصلة فهو على الثالث وان كان تاليها فعلى الاول وان كان تالى المتصلة لم يتغير الثاني عن الرابع فليس العبء ههنا الا بوضع الحد الاوسط في المتصلة فاذا ان الأقسام اربعة لان المتصلة اما صغرى أو كبرى وعلى التقديرين فالأوسط اما مقدما او تاليها وما وقع في المتن في كل قسم اوفى كل شكل على اختلاف النسخين ليس له معنى يحصل من جهة ان يحذف ويشترط في الأقسام الاربعة ان يكون احدها المقدمتين كلية واحدهما موجبة وبعد ذلك فالمتصلة اما موجبة او سالبة فان كانت

بأقياس الجملى والمنفصلة اشبه بالجملة قال الشبح المنفصلة المشتركة الاجزاء في احد الجزئين ان كانت صغرى جليات لا تشترك في جزء يشترط ايجابها وان كانت كبرى يشترط ايجاب اجزائها سالبها وقد احطت بفساده من الفصل الخامس فيما يتركب من المتصلة والمنفصلة واقسامه ثلثة الاول ان يكون الاوسط جزأنا ما منهما والنظر الى مشاركة مقدم المتصلة وتاليها لعدم تغير تقدم المتصلة من تاليها فاذا ان كانت المتصلة صغرى لم يتغير الشكل الاول عن الثاني والثالث عن الرابع وان كانت كبرى لم يتغير الاول عن الثالث والثاني عن الرابع فاذا ان الأقسام اربعة في كل شكل وشروط الاتاج في

الأقسام بعد ايجاب احدها المقدمتين وكلية احدهما وان كانت المتصلة شرطية موجبة ان يشارك (موجبة) بتاليها مأنفة الجميع ويقتضى مأنفة الخلو ايجابا وبالعكس سلبا والنتيجة كالمنفصلة جنسا وكيفا لان ما يتبعه

اجتماع مع اللازم ينتج اجتماع مع (٣٣٥) اللازم وما لا يخلو الواقع عنه وعن اللازم لا يخلو عنه وعن اللازم

وان كانت سالبة بان تكون كلية او يشارك بمقدورها مائة الجمع وبالتاليها مائة الخلو والنتيجة مع مائة الخلو الكلية مائة الجمع كالتصديق كما وكيفا ومائة الخلو ايضا كالتصديق الكلية كالتصديق فيها وفيها بعد ذلك سالبة جزئية ومائة الخلو والاكدت النتيجة الا في النتيجة السالبة الكلية المشاركة بتاليها لمائة الجمع فان الخلف فيها استلزام في النتيجة تقيضه دائما ان كانت مائة الجمع كلية والا في الجملي وفي هذا الخلف نظير فانما يشاء ان الشيء قد يلزم تقيضه دائما او في الجملة واصلم ان الاختلاف في الشرطيات انما بين بيان صدق القياس مع اللازم والتأكد فاذا كان الشيء قد يستلزم تقيضه كان الاختلاف منوما فامتنع الاستدلال به على النعمتين

موجبة فالتفصلة اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة وجب ان يشاركها المتصلة بتاليها اي يكون الحد الاوسط تاليها ان كانت مائة الجمع وان يشاركها بمقدورها ان كانت مائة الخلو وان كانت المتصلة سالبة فبالعكس اي يشترط ان يكون الحد الاوسط مقدم المتصلة ان كانت مائة الجمع وتاليها ان كانت مائة الخلو والنتيجة كالتفصلة في الكيف والجنس اي في كونها مائة الجمع او مائة الخلو اما اذا كانت المتصلة موجبة ففي مائة الجمع لان امتناع اجتماع الشيء مع اللازم يوجب امتناع اجتماعه مع اللازم وفي مائة الخلو لان امتناع الخلو عن الشيء والمزوم موجب لامتناع الخلو عنه وعن اللازم واما اذا كانت سالبة فلان جواز الجمع بين الشيء والمزوم يستلزم جواز الجمع بينهما وبين اللازم وجواز الخلو عن الشيء واللازم يستلزم جواز الخلو عن الشيء والمزوم والبرهان على انتاج السالبة متروك في المتن لظهوره هذا اذا كانت المتصلة موجبة اما اذا كانت سالبة فيشترط في انتاجها احد الامرين اما ان يكون المتصلة كلية او يشارك بمقدورها المتصلة ان كانت مائة الجمع وتاليها ان كانت مائة الخلو فالتفصلة اما ان يكون مائة الخلو الكلية او غيرها فان كانت مائة الخلو الكلية فالتفصلة ان كانت كلية انتج القياس تقيض مائة الجمع ومائة الخلو موافقين للتفصلة في الكم والكيف ان كانت المتصلة جزئية انتج مائة الجمع موافقة للتفصلة كما وكيفا ويعلم من قوله كالتفصلة الكلية ان انتاجها مائة الخلو انما يكون اذا كانت كلية وان كانت المتصلة غير مائة الخلو الكلية فالنتيجة سالبة جزئية مائة الخلو سواء كانت مائة الجمع او مائة الخلو الجزئية وبيان هذه الدعاوى على الاجمال بالخلاف وهو منم لازم تقيض النتيجة الى لازم المتصلة يلزم ككذب السالبة المتصلة وبالتفصيل اما انتاج المتصلة الكلية مع مائة الخلو الكلية التقيضين فلانه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب) فجد (ودائما اما ان يكون (جد) او (هن) يتيم ليس البتة اما ان يكون (ب) او (هن) مائة الجمع والاقدي يكون اما (اب) او (هن) مائة الجمع ويلزمه قدي يكون اذا كان (اب) لم يكن (هن) فكلا لم يكن (هن) فجد) فانه لازم لمائة الخلو يتيم قدي يكون اذا كان (اب) فجد) وهو مناقض للسالبة الكلية ومائة الخلو والاقدي يكون اما (اب) او (هن) مائة الخلو ويلزمه قدي يكون اذا لم يكن (هن) كان (اب) وكلا لم يكن (هن) كان (جد) فقد يكون اذا كان (اب) فجد) وقد كان ليس البتة هف واما انتاج المتصلة الجزئية مع مائة الخلو الكلية مائة الجمع الجزئية فلانه اذا صدق قد لا يكون اذا كان (اب) فجد) ودائما اما ان يكون (جد) او (هن) فقد لا يكون اما (اب) او (هن) والا فدايما اما (اب) او (هن) ويلزمه كلا كان (اب) لم يكن (هن) وكلا لم يكن (هن) كان (جد) فكلا كان (اب) كان (جد)

وقد كان قد لا يكون هف واما انتاج المتصلة مع مائة الجمع وهى مشاركة لها
بمقدمها فلا نه اذا صدق قد لا يكون اذا كان (جد قاب) ودائما اما (جد او هن)
مائة الجمع قد لا يكون اما (اب او هن) مائة الخلو والافدا اما (اب او هن)
مائة الخلو و يلزمه كالممكن (هن) كان (اب) فعمله صغرى لقولنا كما كان (جد)
لم يكن (هن) ليتج كما كان (جد) كان (اب) وهو يناقض السالبة المتصلة واما
انتاجها معها وهى مشاركة لها بتاليها فلا نه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فهد)
وقديكون لما (جد او هن) فقد لا يكون اما (اب او هن) مائة الخلو والافدا اما
(اب او هن) مائة الخلو فكلما لم يكن (هن) كان (اب) وقديكون اذا كان (جد)
لم يكن (هن) يتج من الرابع قديكون اذا كان (اب) كان (جد) وهو منافض للسالبة
الكلية واما انتاجها مع المائة الخلو الجزئية فلى ذلك القياس غير خاف وقديتين
من هذا ان استثناء المنصف بقوله الا فى المتصلة السالبة الكلية المشاركة بتاليها بمائة
الجمع فاسد وان قوله فان الخلف فيها استلزام تالى المتصلة نقيضه الى آخر المسئلة
لا توجهه اصلا وحيث نظر فى دليه بازوم الشئ لتعضه رأى عدم تمام الاستدلال
على عدم الاقبة الشريطية فان حجة ماقى الاختلاف ان الامر بين اللذين بينهما تلازم
يكون بينهما تعادل لكنه ليس بمحال لجواز استلزام الشئ لتعضه وليس نعمت هذا
المنع طائل لا ندفاعه بباراد صور الاختلاف من القضايا الغير المتصلة المقدم على انهم
لم يبنوا الاختلاف فى شئ من المواضع الا بقضايا صادقة المقدم فلم يبق لذلك المنع
بحال (قوله تبينه حيث لم يتج الموحسان) فدخلت ان المتصلة والمنفصلة اذا كانتا
موجبتين يشترط فيهما ان يكون الحد الاوسط تالى للمتصلة ان كانت المنفصلة مائة
الجمع ومقدمها ان كانت مائة الخلو فهذا الشرط انما يستبر اذا اعتبر فى التمه ان يكون
حدودها موافقة لحدود القياس اما اذا لم يعتبر انتج القياس وان لم يتحقق ذلك
الشرط حتى لو كانت المنفصلة مائة الخلو والحد الاوسط تالى للمتصلة انتجت متصلة
جزئية من تعض الاصغر اى مقدم المتصلة وعين الاكبر اى طرف مائة الخلو
لاستلزام تعض الاوسط تعض المقدم وعين طرف مائة الخلو وهما يشجان من الثالث
استلزام تعض المقدم لطرف مائة الخلو ولو كانت مائة الجمع والحد الاوسط مقدم
المتصلة انتجت متصلة جزئية من عين الاكبر اى تالى المتصلة وتعض الاكبر اى
تعض طرف مائة الجمع لاستلزام الاوسط التالى وتعض طرف مائة الجمع وانتاجها
من الثالث استلزام التالى لتعض الطرف هذا كله ان كانت المنفصلة غير حقيقة
اما اذا كانت حقيقة فان كانت موجبة انتجت شيعةى الباقيتين اى مانعنى الجمع والخلو
لان الاخص يستلزم ما يلزم الاعم وان كانت سالبة فلا يلزم انتاجها شيعةى الباقيتين

قلبه حيث لم يتج
الموجبان نتيجة
موافقة لحدود القياس
انتجت مائة الخلو
متصلة جزئية من
تعض الاصغر وعين
الاكبر واستلزام
تعض الاوسط ايها
ومائة الجمع متصلة
جزئية من عين
الاصغر وتعض
الاكبر لاستلزام
الاوسط ايها
والحقيقة الموجبة
يتج تعضى الباقيتين
دون السالبة متى

قال الشيخ أنها اذا كانت متوجبة جزئية كبرى لم يتج مع المتصلة المتوجبة الكلية المشاركة أتالي كقولنا كلما كان (اب فجد) وقد يكون (ج د) واما (د ز) حقيقية وهو فاسد لا نتاجه قد يكون اما (اب)

و اما (د ز) مائة

الجمع لان متافى للآزم

في الجملة متافى للآزم

كذلك ولا نتاجه قد

يكون اذا لم يكن

(اب فز) من الثالث

والاوسط تقيض

اللازم وهو ابراع

موافقة النتيجة للقياس

في الحدود وقال هـ

المتصلة لا يتج مع

مائة الخلو السالبة

الكلية كقولنا كلما كان

(اب فجد) وليس

البينة اما (جد) واما

(د ز) مائة الخلو

وهو باطل لانه يتج

ليس البينة اما (اب)

واما (وز) مائة الخلو

والاكذب الكبرى

لان ما لا يخلو الواقع

عنه وعن ملزوم غيره

لا يخلو عنه وعن الغير

وأحجج الشيخ بانه

يصدق كلما كان هذا

مرضاؤه محل مع قولنا

ليس البينة اماه محل او

لا يكون جوهر او مع

قولنا ليس البينة اماه

محل واما لا يكون كل

مقدار متاهي مع التلازم

في الاول والتاخذ في

اذ ليس كل ما يلزم الاخص يلزم الاعم (قوله قال الشيخ) زعم الشيخ ان المتصلة الحقيقية اذا كانت موجبة جزئية وكبرى لم يتج مع المتصلة الموجبة الكلية المشاركة أتالي كقولنا كلما كان (اب فجد) وقد يكون اما (جد) واما (وز) حقيقية وهو فاسد لا نتاج هذا القياس يتبين احداهما مائة الجمع الجزئية وهي قد يكون اما (اب) واما (وز) لان (وز) متافى (جد) التلازم في الجملة ومتافى التلازم في الجملة متافى للآزم كذلك وفيه نظر لان الناطق مثلا متافى الحيوان في الجملة وهو لا يتفي ملزومه كالانسان اصلا التالفة متصلة موجبة جزئية مقدمها تقيض الاخص وتاليها عين الاكبر وهي قد يكون اذا لم يكن (اب فوز) من الثالث واللاوسط تقيض الاوسط فان تمت كون هذه المتصلة نتيجة بناء على وجوب موافقة حدود النتيجة لحدود القياس اجاب بن الشيخ لم يراع ذلك كما في كثير من الاقضية الشرطية وقال ايضا هذه المتصلة اي الموجبة الكلية المشاركة التال مع مائة الخلو السالبة الكلية لا يتج كقولنا كلما كان (ب) فجد وليس البينة اما (جد) واما (وز) مائة الخلو وهو باطل لانه يتج سالبة كلية مائة الخلو من الطرفين وهي ليس البينة اما (اب اووز) مائة الخلو والصدق قد يكون اما (اب اووز) مائة الخلو و (ب) ملزوم (جد) ومنع الخلو عن الشيء وللآزم في الجملة يوجب منع الخلو عنه وعن التلازم في الجملة فقد يكون اما (جد) واما (وز) مائة الخلو وهو ينفى الكبرى السالبة الكلية المائة الخلو وأحجج الشيخ على عدم انتاج القياس المذكور باختلاف صدقه مع تلازم الطرفين ومع التاخذ اما مع التلازم فلا يصدق كلما كان هذا عرضا فله محل وليس البينة اما ان يكون له محل او لا يكون جوهر او الحق التلازم بين العرض واللاجوهر واما مع التاخذ فكما اذا دلنا الكبرى بقولنا ليس البينة اما ان يكون له محل او لا يكون كل مقدار متاهيا والحق التاخذ بين العرض ولانها هي المقدار وجوابه ان النتيجة صادقة مع القياس الاول ضرورة صدق سلب منع الخلو حيث يصدق التلازم واما القياس الثاني فالكبرى فيه ان اخذت عنادية كذبت لصدق تقيضها وهو قولنا قد يكون اما ان يكون له محل او لا يكون كل مقدار متاهيا مائة الخلو لا متاهي الخلو عنهما على تقدير كون ذلك الشيء عرضا لوجب تحقق النسق الاول حيث هو ان يكون له محل وان اخذت على انها اتفاقية فان كان ذلك الشيء عرضا كذبت ايضا لتحقيق احد الجزئين دائما والاى وان لم يكن ذلك الشيء عرضا صدقت هي والنتيجة السالبة المائة الخلو ايضا الكذب جزئيا ولا احتياج على تقدير كونها اتفاقية الى هذا التطويل لان الكلام في التفصلات العنادية

الثاني وجوابه ان النتيجة صادقة (٤٣) مع صدق القياس الاول والكبرى في القياس الثاني ان اخذت على انها عنادية كذبت وان اخذت على انها اتفاقية كذبت ايضا ان كان ذلك الشيء عرضا الا صدقت النتيجة ايضا الكذب جزئيا متى

انقسم الثاني ان يكون
الايوسط جزءاً غير تام
منهما ولا يخفى عليك
شرائط انتاجه بعد
اختيارك ما سلف
والنتيجة متصلة من
الطرفين الغير المشترك
من المتصلة ومن
منفصلة من نتيجة
التأليف بين المشتركين
ومن الطرف الغير
المشارك من المتصلة
ومتصلة من نتيجة
التأليف بين المشتركين
ومن الطرف الغير
المشارك من المتصلة
وانت خير بعدد
اقسامه وعدد ضروبه
من

والحق في الجواب منع صدق السالبة الملائمة الخلو العنادية في القياس الثاني اذ
من البين ان لا علاقة بين العرض ولاتناهي التقدير بوجود احدهما (قوله
القسم الثاني) ثاني اقسام القياس المركب من المتصلة والمنفصلة ان يكون الاوسط
جزءاً غير تام منهما واقسامه ستة عشر لان المتصلة اما ان تكون ما فسد الخلو
او ما فسد الجمع وعلى التقديرين فاما ان تكون موجبة او سالبة وعلى التقادير الاربعة
فالتصلة اما صغرى او كبرى وعلى التقادير الثمانية فالطرف المشترك منها لما تأليفها
او مقدمها وتنفذ الاشكال الاربعة في كل واحد من هذه الاقسام وتنتج تهيئين
احدهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن المتصلة من نتيجة
التأليف بين المشتركين ومن الطرف الغير المشترك من المتصلة والآخرى منفصلة
مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن متصلة من نتيجة التأليف بين
المشاركين ومن الطرف الغير المشترك من المتصلة ولا يخفى عليك شرائط انتاج
التيهين بعد اختيارك ما سلف فان القياس لما استعمل على الطرفين الغير المتشاركين
والطرفين المتساكين احدهما من المتصلة والآخر من المتصلة فتارة يؤخذ الطرف
المشارك من المتصلة ويضم الى المتصلة ويستخرج منها نتيجة وهو القياس المركب
من الجملى والمنفصل ثم تؤخذ نتيجة التأليف ويضم الى الطرف الغير المشترك
من المتصلة وهو في حكم القياس المركب من الجملى والمتصل لان المتصلة حيث
يمزكة الجملى حتى قال مثلاً في بيان الانتاج كما صدق مقدم للمتصلة صدق التالي
مع المتصلة وكما صدق نتيجة التأليف بينهما فكلما صدق مقدم المتصلة
صدق نتيجة التأليف وتارة يؤخذ الطرف المشارك من المتصلة ويضم الى المتصلة
ليحصل منهما نتيجة وهو القياس المؤلف من الجملى والمتصل ثم يؤخذ نتيجة التأليف
يضمها ويضم الى الطرف الغير المشترك من المتصلة وهو في حكم القياس من الجملى
والمنفصل فان المتصلة ههنا تقوم مقام الجملى كما يدل الواقع اما الطرف الغير المشترك
او الطرف المشارك فان كان الطرف الغير المشترك فهو احد جزئي النتيجة وان كان
الطرف المشارك والمتصلة صادقة في نفس الامر تصدق نتيجة التأليف منهما
وهو الجزء الاخر فالواقع لا يخلو عنهما مثال الضرب الاول من الشكل الاول كما
كان (اب فيجد) ودائماً ما كل (ده) او كل (وز) مائة الخلو ينتج كما كان (اب)
فدائماً ما (ج هـ) او (وز) ودائماً ما (وز) واما كلما كان (ب) فذلك (ج هـ)
اما لزوم الاولى فانه اذا صدق (اب) فكل (ج د) وحيث ان يصدق
من المتصلة (وز) فذلك او (ده) فيلزم نتيجة التأليف وهي كل (ج هـ) واملزوم
الثانية فانه اما ان يصدق (وز) فذلك او كل (ده) وكلما كان (ب فيجد)
فكلما كان (اب فيجد) وهو المطلوب وانت خير بعدد اقسام هذا القسم وعدد

القسم الثالث أن يكون الأوسط جزءاً تاماً من أحدهما غير تام من الأخرى وقد عرفت به أنه في حكم المؤلف من
الحمل والنفصل وإن كان الجزء التام من التصلة ويكون التصلة مكان الحمل أو المؤلف من الحمل والتصل إن كان
الجزء التام من التصلة ويكون التصلة مكان الحملية متى الفصل السادس في كيفية استنتاج الحملية من
القياسات الشرطية الافتراضية وهي من وجوه الأول من القياس المؤلف من المتصلين والسرقة في جزء تام منها وغير
تام منها وشرط انتاج احتمال ٣٣٩ * المقدمتين على تأليف منتج بالنسبة إلى الجزء التام وانتاج نقيض النتيجة

التأليف بين الطرفين
المتشاركين مع طرف
الموجة لطرف السالبة
وبرهانه الخلف بضم
نقيض النتيجة إلى
أحدهما حتى ينتج
نقيض الأخرى مثله
كلما كان كل (ج ب ف هـ)
وليس البتة إذا كان
(هـ ز) فليس كل (ب أ)
ينتج كل (ب أ)
والأفليس كل (ج أ)
وانتج مع الصغرى
فذلكون إذا كان ليس
كل (ب ف هـ) بالقيام
المؤلف من الحملية
والتصل والعكس إلى
نقيض الكبرى الثاني
منهما والسرقة في
جزء غير تام منها
وشرط انتاجه بسلب
المقدمتين وانتاج غير
نقيض النتيجة التأليف
بين طرفي كل متصلة

ضروريه أما أقسامه فقد حددناها ولما ضروبه فهي عدد الضروب في كل شكل
من كل قسم من تلك الأقسام (قوله القسم الثالث) ثالث الأقسام أن يكون الحد
الأوسط جزءاً تاماً من إحدى المقدمتين غير تام من الأخرى وإما يكون كذلك لو كان
أحد طرفي إحدى المقدمتين شرطية هي والمقدمة الأخرى إشاركان في جزء تام
والحد الأوسط إما أن يكون جزءاً تاماً من التصلة أو من التصلة فإن كان جزءاً تاماً
من التصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحمل والنفصل وتكون التصلة
مكان الحملية فتكون النتيجة فيه متصلة من الطرف الضعيف المشترك من التصلة
ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين الشاركتين كقولنا كلما كان (أ ب ف هـ) ودائماً
لما كلما كان (ج د فوز) وإما (ج ط) ينتج دائماً إما كلما كان (ب ف ز) وإما
(ج ط) وإن كان جزءاً تاماً من التصلة كان حكمه حكم القياس المركب من الحمل
والتصل والتصلة مكان الحملية فالنتيجة فيه متصلة من الطرف الغير المشترك
من التصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين كقولنا كلما كان (أ ب) فاما (ج د)
وإما (هـ ز) مانعة الجمع ودائماً إما (هـ ز) لو (ج ط) مانعة التخلو ينتج كلما كان
(أ ب) فكلما كان (ج د ف هـ) ولا يخفى عليك تفاصيل هذا القسم وبيان استنتاجها
بعد الرجوع إلى القياسين المذكورين والتأمل فيهما (قوله الفصل السادس)
لما فرغ من بيان كيفية استنتاج الشرطيات من الافتراضات الشرطية شرع في كيفية
استنتاج الحملات منها وذلك من وجوه الأول المؤلف من المتصلين والسرقة في جزء
تام منها وغير تام منها وينسقط في استنتاجه أمور ثلاثة أحدها اختلاف المقدمتين
في الكيف ونائبها احتمال المقدمتين على تأليف منتج وثالثها انتاج نقيض نتيجة التأليف
بين الطرفين المتشاركين مع طرف الموجة لطرف السالبة والحملية المطلوبة منه هي
نتيجة التأليف والبرهان الخلف بضم نقيض النتيجة إلى الموجة لينتج نقيض السالبة
أوما يتعكس إلى نقيضها وذلك أنه لو لا صدق النتيجة على تقدير صدق القياس
لصدق نقيضها وينضم مع الموجة قياساً مؤلفاً من الحملية والتصلة فإن كان الحد

مع مقدمها لتاليها ثم احتمال تبين التأنيدي على تأليف منتج للحملية المطلوبة مثله ليس كلما كان كل (ج ب) فليس
كل (ب أ) وليس كلما كان كل (أ د) فليس كل (د هـ) ينتج كل (ج هـ) برهانه أن الصغرى تستلزم كل (ج أ) والانتظام نقيضه
مع مقدمها مستلزم لنقيضها وهو قولنا كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب أ) بالقياس المؤلف من الحمل والتصل
والكبرى تستلزم كل (أ د) لما يتاوهما تهـن كل (ج هـ) الثالث من المتصلين والسرقة في جزء تام منها وغير تام منها
وشرط انتاجه كإحدى المقدمتين واختلافهما بالكيف وأحدهما بالجنس وانتاج نقيض النتيجة التأليف بين :

في انشراكين مع طرف الموجبة لطرف السالبة في مانعتي الحلو وبالعكس في مانعة الجمع رهانه الحلف من القياس
 المؤلف من الجملي والتصل ثم من التصل والمنفصل مثاله دائما اما كل (ج ب) واما (هـ ذ) وليس دائما اما
 (هـ ز) او بعض (ب ا) ينتج لاشي من (ا) والا بعض (ج ا) ويلزمه كلما كان كل (ج ب) في بعض
 (ب ا) وينتج مع الموجبة نقبض السالبة والمنفصلتان مانعتا الحلو ٣٤٠ ﴿ مثاله وهما مانعتا الجمع دائما

لما لاشي من (ج ب)
 واما (هـ ز) وليس دائما
 اما (هـ ز) واما كل
 (ب ا) ينتج بعض
 (ج ا) والا فلا شي
 من (ج ا) وبارمه
 كلما كان كل (ب ا) فلا
 شي من (ج ب) ومنتج
 مع الموجبة نقبض
 السالبة الرابع منهما
 والسرعة في جز غير
 تام منهما وشرط
 انتاجه سلب المنفصلتين
 وانتاج نقبض السالبة
 نتيجة التأليف بين طرفي
 مانعة الحلو مع نقبض
 احدهما لعين الاخر
 وبين طرفي الجمع مع
 عين احدهما لنقبض
 الاخر ثم استعمال نتيجة
 التأليف على تأليف
 منتج العملية المطلوبة
 مثاله ليس دائما اما ليس
 كل (ج ب) واما ليس
 كل (ب ا) مانعة الحلو
 وليس دائما اما كل

الاوسط الذي هو الجزء الثام من المقدمتين تأليها انتج قد يكون اذا صدق
 طرف السالبة صدق الحد الاوسط لان طرف السالبة هو نتيجة التأليف بين الجملي
 التي هي نقبض النتيجة ومقدم التصلة الذي هو الطرف الغير المتساركة وحينئذ
 ان كان الحد الاوسط نال السالبة ناقضها وان كان مقدمها انعكس الى مانعها فصدقها
 وان كان الحد الاوسط مقدم الموجبة انتج كما صدق الحد الاوسط صدق طرف
 السالبة وهو ناقضها او ينكس الى مانعها فصدقها مثاله كلما كان كل (ج ب) فكل (ب هـ ز)
 وليس البتة اذا كان (هـ ز) فليس كل (ب ا) ينتج كل (ج ا) والا صدق
 نقبضه وهو ليس كل (ج ا) نفضه الى الصغرى لينتج بالقياس المؤلف من الجملي
 والتصل قد يكون اذا كان ليس كل (ب ا) فكل (ب هـ ز) ونعكس الى مانع نقبض الكبرى
 هـف الثاني من المتصلتين والسرعة في جز غير تام منهما وشرط انتاجه ايضا ثلاثة
 امور احدها ان يكون المقدمتان سالبتين وثانيها ان يكون طرفا كل متصلة متداركين
 على وجه يكون نقبض نتيجة التأليف بينهما مع مقدم تلك المتصلة منتجاً لتأليها
 وثالثها استعمال نتيجة التأليف بين طرفي المتصلتين على تأليف منتج العملية المطلوبة
 وعند ذلك يحصل المطلوب لان كل متصلة مستلزمة لنتيجة التأليف بين طرفيها اذ على
 تقدير صدقها لولم يصدق نتيجة التأليف لصدق نقبضها او ينتظم معها قياس مؤلف
 من الجملي والتصل منتجاً لاستلزام مقدم التصلة تأليها وقد كانت سالبة هـف مثله ليس
 كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وليس كلما كان كل (ا ب) فليس كل (د هـ)
 ينتج كل (ج هـ) برهانه ان الصغرى تستلزم كل (ج ا) والا صدق نقبضه وهو
 ليس كل (ج ا) فينتظم مع مقدم الصغرى هكذا كلما كان كل (ج ب) فكل (ب هـ ز) فكل (ج ب)
 وليس كل (ج ا) وهما ينتج كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وهو نقبض
 الصغرى والكبرى تستلزم كل (ا هـ) بين ما ذكرنا وكما صدق الصغرى والكبرى
 صدق كل (ا ج) وكل (ا هـ) وكلما صدق كل (ج هـ) فكلما صدق
 الصغرى والكبرى صدق كل (ج هـ) وهو المطلوب الثالث من المنفصلتين والسرعة
 في جز تام منهما وشرط انتاجه كلية احدي المتدتين واخلافاً فهم بالكيف
 واتحادهما بالقياس بان يكونا مانعتي الحلو او مانعتي الجمع وانتاج نقبض نتيجة التأليف

(ا د) واما كل (د هـ) مانعة الجمع ينتج كل (د هـ) رهانه ان الاول تستلزم كل (ج ا) والا انتظم (ب ز)
 نقبضه مع غير مقدمها منتجاً للتصلة المستلزمة لنقبضها وهي قولنا كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا)
 والثانية يستلزم كل (ا هـ) والا انتظم نقبضه مع غير مقدمها منتجاً للتصلة المستلزمة لنقبضها وهي قولنا كلما
 كان كل (ا د) فليس كل (د هـ) وهما متجانان كل (ج هـ) الخامس من المتصلة والمنفصلة والسرعة في جز تام ٣٤١

٣ منها وغير تام منهما
والضبط فدان يستل
ما يلزمها من مائة
من مائة الجمع مع مائة
الجمع و ما يلزمها
من مائة الخلو مع
مائة الخلو على
شرائط انتاج الحملية
المطلوبة السادس
منهما والشركة
في جز غير تام منهما
والضبط فيه ان
يستلزم كل مقدمة
حلية ينظم منهما
ومن التي تستلزمها
المقدمة الاخرى قياس
نتج العملية المطلوبة
الساع من الحملية
واللتصية الثامن
منهما ومن التفصلة
والضبط فيهما
استلزام الضرعية
حلية نتج مع الحملية
الاخرى الحملية
المطلوبة واننتخب
بجميع ذلك وبكيفية
الاشكال وكيفية
الضروب فان اردت
التدرب فضلك بالمد
من

بين المتشاركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة في مانتي الخلو وبالعكس اى اشاح
نقيض التأليف مع طرف السالبة لطرف الموجبة في مانتي الجمع رهانه بالخلف
من القياس المؤلف من الحلي والمتصل ثم من المتصل والتفصل وذلك انه متى صدق
ما لنا الخلو فلو لم يصدق نتيجة التأليف لصدق نقيضها ويلزمه كلا صدق طرف
الموجبة صدق طرف السالبة بالقياس المؤلف من الحلي والمتصل هكذا كلما صدق
طرف الموجبة صدق طرف للموجبة ونقيض نتيجة التأليف مفروض الصدق فكلما
صدق طرف الموجبة صدق طرف السالبة وينظم مع الموجبة قياس من المتصلة
والتفصلة منتجا لقولنا دائما اما طرف السالبة او الحد الاوسط وقد كانت سالبة هدف
وقس عليه اذا كانت المتصلتان مانتي الجمع فلا فرق الا في استلزام طرف
السالبة مثال مانتي الخلو دائما اما كل (ج ب) واما (ه ز) وليس دائما اما
(ه ز) او بعض (ب ا) ينتج لاشئ من (ج ا) والا فبعض (ج ا) ويلزمه كلا
كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) لانه كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وبعض
(ج ا) وينظم مع الموجبة هكذا كلما كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) ودائما اما
كل (ج ب) او (ه ز) ينتج دائما اما بعض (ب ا) او (ه ز) وهو يناقض السالبة
ومثال مانتي الجمع دائما اما لاشئ من (ج ب) واما (ه ز) وليس دائما اما (ه ز)
واما كل (ب ا) ينتج بعض (ج ا) والا فلا شئ من (ج ا) ويلزمه كلا كان كل
(ب ا) ولا شئ من (ج ب) لانه كلما كان كل (ب ا) فكل (ب ا) ولا شئ من
(ج ا) وينظم مع الموجبة هكذا كلما كان كل (ب ا) فلا شئ من (ج ب) ودائما
اما لاشئ من (ج ب) واما (ه ز) فدائما اما كل (ب ا) او (ه ز) وهو مناقض
للسالبة لرابع من المتصلتين والشركة في جز غير تام منهما ويشترط لانساجه
ساب المتصلتين وانتاج نقيض نتيجة التأليف بين طرفي مائة الخلو مع نقيض احدهما
لحين الاخر و بين طرفي مائة الجمع مع عين احدهما لنقيض الاخر ثم استعمال نقيض
التأليف على تأليف منتج للحملية المطلوبة وبيان ان مائة الخلو يستلزم نتيجة التأليف
والا لصدق نقيضها وانتظم مع ملازمة نقيض احد طرفيها لنقيضه منتجا لاستلزام
نقيض احد طرفيها لحين الاخر وهو يستلزم مع الخلو بين طرفيها وقد كان سلب
مع الخلو هدف وكذلك مائة الجمع تستلزم نتيجة التأليف والا انتظم نقيضها مع
ملازمة احد طرفيها لنقيضه منتجا لاستلزام احد طرفيها لنقيض الاخر المستلزم لمنع
الجمع بين طرفيها مثاله ليس دائما اما ليس كل (ج ب) واما ليس كل (ب ا) مائة
الخلو وليس دائما اما كل (ا د) واما كل (د ه) مائة الجمع ينتج كل (ج ه) لان
مائة الخلو يستلزم كل (ج ا) والا لصدق ليس كل (ج ا) وينظم مع نقيض
مقدمها هكذا كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وليس كل (ج ا) فكلما كان كل

(ج ب) فليس كل (ب ا) و يلزمه دائما اما ليس كل (ج ب) او ليس كل (ب ا)
 مافعة الخلو وهو يناقض السالبة المافعة الخلو ومافعة الجمع تستلزم كل (ا هـ) والا
 انتظم تقيضه مع مقدمها هكذا كما كان كل (اد) فكل (اد) وليس كل (اهـ)
 فكلما كان كل (اد) فليس كل (دهـ) و يلزمه دائما اما كل (اد) او كل (دهـ)
 مافعة الجمع وهو يناقض سالبتها واذا صدق كل (ج ا) وكل (اهـ) انتجتم الشكل
 الاول كل (ج هـ) وهو المطلوب الخامس من التصلة والمنفصلة والشركة في جزء
 تام منهما وجزء غير تام منهما والضبط في انتاج الجملة ان التصلة يلزمها مافعة الجمع
 من عين المقدم وتقيض التالى ومافعة الخلو من تقيض المقدم وعين التالى فلو كانت
 المنفصلة مافعة الجمع كان ما يلزم التصلة من مافعة الجمع على شرائط انتاج ما نفى
 الجمع الجملة وان كانت مافعة الخلو كان ما يلزمها من مافعة الخلو على شرائط انتاج
 ما نفى الخلو الجملة وحيث يتبع القياس الجملة لانه متى صدقت التصلة والمنفصلة
 صدقت التصلتان التسميتان للشرائط ومتى صدقت التصلة والمنفصلة فحق صدقت
 التصلة والمنفصلة صدقت الجملة السادس من التصلة والمنفصلة والشركة في جزء
 غير تام منهما وقد عرفت ان التصلة على اى شرط تستلزم الجملة وكذا المنفصلة
 فالضبط فيه ان تكون التصلة والمنفصلة على تلك الشرائط بحيث تنتظم الجملة اللازمة
 لاحداهما مع الجملة اللازمة للآخرى قياسا منتجا للجملة المطلوبة السابعة من الجملة
 والتصلة الثامن منهما ومن المنفصلة والضبط فيهما ان تكون الشرطية على تلك
 الشرائط التى معها تستلزم الجملة على وجه يتبع مع الجملة الاخرى الجملة المطلوبة
 وانت خبر بجميع ذلك وبكيفية الاشكال وكيفية الضروب وان اردت التدرب
 والتمرن فليكن بعدها واعلم انا انما بنا هذه الفصول بالدلائل الكلية وارد فناها بالنظر
 الجزئية فبهيئاتك على كيفية اخراجها وتسهلا لدرك اوضاعها ولولا ضعف
 الطرق المسلوكة فيها وانحط في مقاطعها ومبادئها لابدعنا زبادات لطيفة والحفاظها
 مباحث شريفة ولكن لابد من تحقيق اصول اولها وترتيب الفروع ثانيا وهذا
 الكتاب ليس موضع ذلك (قوله تقيضات) الاول كما يمكن استنتاج الجملة من
 القياس الشرطى كذلك يمكن استنتاج الشرطية من القياس الجملى كقولنا كل (ج ب)
 وكل (ب ا) فكلما كان كل (د ج) فكل (دا) لان الجملة الاولى تستلزم كلما كان كل
 (د ج) فكل (د ب) والجملة الثانية تستلزم كلما كان كل (د ب) فكل (دا) وهما
 تستلزمان الشرطية المطلوبة اما استلزام الجملة الاولى فلاته كلما كان كل (د ج)
 فكل (د ح) وكل (ج ب) وكلما كان كذلك فكل (د ب) فكلما كان كل (د ج)
 فكل (د ب) واما استلزام الجملة الثانية فلاته كلما كان كل (د ب) فكل (د ب)
 وكل (ب ا) وكلما كان كذلك فكل (دا) فكلما كان كل (د ب) فكل (دا)

(فان)

تقيضات الاول
 البيانات السالفة
 يمثلها يمكن استنتاج
 الشرطية من القياس
 الجملى كقولنا كل
 (ج ب) وكل (ب ا)
 فانه يتبع كلما كان كل
 (د ج) فكل (د ب)
 لان الجملة الاولى
 تستلزم كلما كان كل
 (د ج) فكل (د ب)
 والثانية تستلزم كلما كان
 (د ب) فكل (دا)
 وهما يتجهان المطلوب
 فان التزموا هذا فذلك
 والا اشكل عليهم تلك
 البيانات لثاني قياسية
 هذا الوجوه انما هي
 بوسط فاننا ولها
 حد القياس فذلك هو
 فهو لا قياسات بل
 مستلزمات قد تفرك
 من مقدمتين قياسان
 او اكثر باعتبار وسط
 او اكثر ويتجهان باعتبار
 كل بسيط نتيجة وباعتبار
 التركيب اخرى وهى
 لازمة كل نتيجة لاخرى
 موافقة الوضع لوضع
 الحدود في القياس
 ولا يفتى عليك اعتبار
 ذلك بعد اعتبارك بما
 يلف من

الفصل السابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من شرطية وقضية أخرى هي أحد جزئيهما حالية
أو شرطية أو شرطاً تشابهاً كلية ﴿٣٤٣﴾ الشرطية والالزامية أن يكون أحال الزوم غير حال الاستثناء

وكونها لازمية
لان الاتفاقية لا يتبع
اما وضع مقدمها
فلان العلم بتاليها
لا يتوقف على العلم
بالوضع والاتصال
واما رفع تاليها فلا
لا اتصال بين طرفي
الاتفاقية اما الزومية
والانفاقية الخاصة
فظاهر واما العامة
فلما اوزدق الطرفين
فلم يلزم من صدق
المتصلة مع كذب تاليها
وان كان اجتماعهما محالاً
كذب مقدمها وكونها
موجبة للاختلاف
عند كونها سالبة اذا
عرفت هذا فنقول
الشرطية ان كانت
متصلة أنتج استثناء
عين مقدمها عين تاليها
واستثناء تقيض تاليها
تقيض مقدمها ولا
ينعكس لجواز كون
اللازم ام قال الامام
ان كان التالي مطلقاً
طاماً لم يتبع استثناء
تقيضه كقولك كلما كان
هذا انساناً فهو
صالح بالاطلاق

فان قيل انما يتم هذا البيان لو كانت المتصلات التي اوردت فيه لازمية وهو ممنوع
اجاب بان هذا المنع وارد عليهم في الاقيسة الشرطية فانهم انما ينون اننا جعلنا مثل
هذا البيان فان التزموا هذا فذاك والا اكل عليهم تلك البديهة التي هي الثانية في قياسية
هذه الوجوه الثمانية انما هي بوسط فان تناولها أحد القياس فهي اقيسة والا فهي
مازومات وانه جوب لسائل يقول هذه الوجوه ليست اقيسة لان استلزامها
لوازمها المذكورة ليس بالذات بل بمقدّمات اجنبية فلا بناؤها حد القياس فاجاب
بان المدعى أحد الأمرين اما كونه فيها قياسات او ملازومات وقد سمعت مثله
في الاقترانات الشرطية الثالث وهو الذي وعد يساه فيما سلف انه قد يتركب
من مقدمتين قياسان او اكثر ويتجهان باعتبار وسطين او اكثر ويتجهان باعتبار كل
قياس بسيط فيصعب باعتبار التركيب اخرى وهي ملازمة كل نتيجة لآخرى موافقة الوضع
لوضع حدود القياس على معنى ان نجعل النتيجة التي حدودها مذكورة في القياس
او لامقدمها والنتيجة التي حدودها مذكورة فيه تالياً تاليها كقولنا كلما كان كل
(ج ب) فكل (د ه) وكلما كان كل (ب ا) فكل (ه ز) يتبع باعتبار تشابه
القدمين قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان كل (ج ا) فكل (د ه) فقد يكون
اذا كان كل (ج ا) فكل (ه ز) وقد يكون كما لا يشترك بين التالين وباعتبار تشابه
التالين قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان كل (ج ب) فكل (د ز) فقد يكون اذا
كان كل (ب ا) فكل (د ز) وبغيره من كونه لا يشترك بين المقدمين وباعتبار التركيب
متصلة مركبة من التبعين مقدمها النتيجة اللازمة بحسب اشتراك المقدمين
وتاليها النتيجة اللازمة بحسب اشتراك التالين من الشكل الثالث والا وسط صدق
المقدمين ولا يعني عليك اعتبار ذلك باقسامه بعد اعتبارك ما سلف (قوله الفصل السابع
في القياس الاستثنائي) قد سلف ان القياس قسمان اقتراني واستثنائي واذا قد فرغ
عن الاقتراني واقسامه واحكامه شرع في الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين
أحدهما شرطية متصلة او منفصلة وتاليهما دالة على الوضع او الرفع وهي
أحدى جزئي تلك الشرطية او تقيضه حالية او شرطية باعتبار تركيب الشرطية
من حليتين او شرطيتين لوجلية وشرطية ويشترط في انتاجه امور ثلثة الاولى كلية
الشرطية السهلة فيه سواء كانت متصلة او منفصلة فانها لو كانت جزئية جاز ان
يكون وضع الزوم او الضاد غير وضع الاستثناء فلا يلزم من وضع أحد جزئيهما
او رفعه وضع الآخر لورفعه اللهم الا ان يكون الاستثناء حقيقة في جميع الا زمان
وعلى جميع الاصااع او يكون وضع الزوم او الضاد بعينه وضع الاستثناء فانه يتبع

العام فاما اذا قلنا لكنه ليس بضاحك لم يلزم انه ليس بانسان لان بعض من ليس بضاحك انسان
باضرورة واما اذا اعتبر الدوام في التالي انتج له هذا ضعيف لان استثنائاً تقيض التالي الذي هو المطلقة ؟

العام لا يحقق دون
اعتبار الدوام فلم
يكن اعتبار الدوام
زائدا على استثناء
التقيض وان كانت
الشرطية منفصلة
حقيقية انج استثناء
عينيهما كان تقيض
الآخر وبالعكس
وان كانت مانسة
الجمع انج استثناء عين
ايهما كان تقيض
الآخر من غير عكس
وان كانت مانسة
الحلو انج استثناء
تقيض ايهما كان
عين الآخر من غير
عكس وانت خبير
بليّة ذلك كله

القياس ضرورة الثاني ان تكون الشرطية لزومية او اعتادية لان المتصلة الاتفاقية
لم تنجح لا وضع مقدمها عين تاليها ولا رفع تاليها لرفع المقدم اما وضع مقدمها فلان
العلم بوجود تاليها لا يتوقف على العلم بالوضع بل هو حاصل قبل العلم بالوضع ولان
العلم بصدق الاتفاقية مستفاد من العلم بصدق التالى فلو استغيد العلم به من العلم بها
لزم الدور واما رفع تاليها فلانه لا اتصال بين تقيضى طرفى الاتفاقية لا بطريق
اللزوم ولا الاتفاق اما فى الاتفاقية الخاصة فظاهر لصدق طرفيها فلا يكون بين
تقيضيها اتفاق لكذب بهما ولا لزوم لعدم العلاقة واما فى الاتفاقية العامة فلجواز
صدق طرفيها فلا يلزم من صدق المتصلة الاتفاقية مع كذب تاليها وان استحال اجتماعهما
كذب مقدمها وكذلك المتصلة الاتفاقية لم تنجح وضع احد طرفيها ولا رفعه لان صدق
احد طرفيها او كذبه معلوم قبل الاستثناء فلا يكون مستفادا منه ولم تعرض المصنف
للمتصلة الاتفاقية لظهور شأنها بالقياس على المتصلة الثالث ان تكون الشرطية موحبة
لعم السالبة فانه اذا لم يكن بين امرين اتصال او انفصال لم يلزم من وجود
احدهما او تقيضه وجود الآخر او تقيضه ورعا ينبه عليه بالاختلاف اما فى المتصلة
فلصدق المقدم مع كذب التالى تارة ومع صدقه اخرى كقولنا ليس البتة اذ كان
الانسان حيوانا فهو حجر او للفرس حيوان فلا ينجح وضع المقدم ولكن كذب التالى
مع صدق المقدم او مع كذبه كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا او حجرا
فان للفرس حيوانا فلا ينجح رفع التالى واما فى المتصلة فلصدق احد طرفيها مع صدق
الآخر وكذبه كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا او للفرس حيوانا او حجرا
وكذب احد طرفيها مع كذب الآخر وصدق كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان
خجرا او للفرس حيوانا او حجرا اذا عرفت ذلك فتقول الشرطية التى هى جزء
القياس اما متصلة او منفصلة فالر كانت متصلة انج استثناء عين مقدمها عين تاليها الاستلزام
وجود الملزوم وجود اللازم واستثناء تقيض تاليها تقيض المقدم لاستلزام عدم اللازم
عدم الملزوم ولا ينكسر اى لا ينجح استثناء عين التالى عين المقدم ولا استثناء تقيض المقدم
تقيض التالى لجواز ان يكون اللازم اعم فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ولا
من عدم الملزوم عدم اللازم قال الامام التالى ان كان مطلقا علمنا انج استثناء تقيضه
كقولنا كما كان هذا انسانا فهو ضاحك بالاطلاق العام فلو استثنينا تقيض التالى لم يلزم
انه ليس بانسان لان بعض من ليس بضاحك انسان نعم لو اعتبر الدوام فى التالى
انج وهذا ضعيف لان استثناء تقيض التالى انما يتصور اذا اعتبر معه الدوام
ضرورة ان تقيض المطلقة العامة الدائمة فلا يكون اعتبار الدوام امر زائدا على
استثناء التقيض والحاصل وجوب رعاية جهة المقدم والتالى فى اخذ التقيض للتلايق
الفاظ وان كانت الشرطية منفصلة فان كانت حقيقية انج استثناء وضع اى جزء كان

(تبيينه) استثناء تقبض التالى فى التصلة (٣٤٥) يخرج انما بواسطة عكس تقبضها والاستثناء فى الانفصالات

انما يخرج بواسطة
التصالات اللازمة
لها فاحمل ذلك
من

الفصل الثامن فى
نواع القياس الاول
كل قياس فيه مقدمتان
لا يزيد ولا تنقص لان
المطلوب انما يكتسب
من العلوم فان كانت
لكليته نسبة حصلت
مقدمتان احدهما
محقة لتلك النسبة

والثانية لذلك العلوم
ان كانت النسبة اليه
جزئية حصلت بسببها

كل نسبة مقدمة وان

كانت لاحدهما لم يخرج

المطلوب بل ربما

كانت مقدمة لانتجته

فاذا كثرت القدمات

واحتجج الى الكل

فهناك قياسات مترتبة

منجبة للقياس المنجج

للمطلوب ويسمى

قياسات مركبة فان

صرحت نتائجها

سميت موصولة كقولنا

كل (ج ب) وكل

(ب ا) فكل (ج ا)

وكل (ا د) فكل

(ج د) وكل (د هـ)

وكل (ج هـ) والا

تقبض الآخر لامتناع الجمع بينهما وبالعكس اى رفع اى جزء كان عين الآخر لامتناع
انخلو منهما وان كانت مائة الجمع اتيج استثناء عين اليهما كان تقبض الآخر
لامتناع الجمع ولا منعكس لجواز الارتقاء وان كانت مائة انخلوا تيج استثناء تقبض اليهما
كل عين الآخر لامتناع انخلودون العكس لجواز الجمع وكل ذلك ظاهر (قوله تبيينه)
لاخفاءه فى ان اتاج استثناء عين مقدم المتصلة عين التالى بين بذنه واما استثناء تقبض تاليها
فانما يخرج تقبض المقدم بواسطة عكس قبضها وهو استلزام تقبض التالى لتقبض
المقدم اذ لو لم يصدق عكس التقبض لم يلزم من رفع التالى رفع المقدم والاستثناءات
فى الانفصالات انما يخرج بواسطة الاتصالات اللازمة اما فى الحقيقة فلا ستر احدها
التصالات الاربع وفى الاخرين فلا ستر احدهما المتصلتين وذلك لاهل الاول لا يلزم
من وضع احده طرفيهما تقبض الآخر ولا من تقبض احدهما عين الآخر وفيه
نظر لان بين استثناء تقبض تالى المتصلة واحد طرفى المتصلة او تقبضه وبين عكس
لتقبض والاتصالات اللازمة فرقا وذلك لان الاستثناء هو اخبار عن وقوع احد
الطرفين او تقبضه اما بحسب نفس الامر او باعتبارى انحصار وعكس التقبض
انما يدل على فرضه ولا يلزم من عدم لزوم شئ فرض آخر عدم لزومه وقوعه
وايضا نعم بالضرورة ان لتصلة والانفصال مع المقدمة استثنائية تنتج النتائج المذكورة

وان لم يخطر ببالنا شئ من تلك الاتصالات اللازمة (قوله الفصل الثامن فى نواع
القياس) هذا الفصل مستعمل على نواع القياس ولو احده الاول كل قياس سواء كان
افترائيا او استثنائيا فيه مقدمتان لا يزيد ولا تنقص اما ان لا تنقص فلما عرفت من حد
القياس انه مؤلف من قضايا واما لانه لا يزيد فلان المطلوب انما يكتسب من معلوم
فلا يخلو اما ان يكون للمطلوب نسبة الى المعلوم او لان لم يكن لم يكن له دخل فى معرفته وان
كان فاما ان يكون لنفس المطلوب نسبة الى المعلوم ولا جزاءه فان كان لنفس المطلوب
نسبة وهو ههنا قضية ويكون المعلوم ايضا قضية لامتناع اكتساب التضاييا
من المفردات ونسبة القضية الى القضية اما بالاتصال او بالانفصال فتكون ههنا
مقدمتان احدهما محقة تلك النسبة الاتصالية او الانفصالية والثانية محقة لذلك
المعلوم ولا حاجة الى زيادة مقدمة فلم يخرج الى ازيد من مقدمتين وهو القياس
الاستثنائى كما اذا كان المطلوب انه ناطق والمعلوم انه انسان ولكلية المطلوب
نسبة اليه بالزوم فلما حقق المعلوم حصل المطلوب وانت خبر به انه لا ينطبق على
القياس الاستثنائى الذى المطلوب منه تقبض المقدم لان المقدمة الاولى فيه لا يستعمل
على النسبة التى بين المعلوم والمطلوب وكذلك لا ينطبق على القياس الذى جزؤه
المتفصلة اذ لم يوجد فيه نسبة المطلوب الى المعلوم لان المطلوب ان كان تقبض احد
الجزئين فالمعلوم هو الجزء الآخر وبالعكس والشرطية المتفصلة ليست مشكلة على

يقصولة ومطوية كقولنا كل (ج ب) (٤٤) وكل (ب ا) وكل (ا د) وكل (د هـ) فكل (ج هـ) من

الثاني في قياس الخلف وهو مركب من قياسي أحدهما اقتراني نحو ٣٤٦ والثاني استثنائي كما نقول في الثاني

النسبة بينهما وان كانت النسبة الى العلوم لاجزاء المطلوب فاما ان يكون اكل جريده
او لاحدهما دون الآخر فان كان جزئيه ما حصل بسبب استنباطها الى العلوم معدودان
وهو القياس الاقتراني كما اذا كان المطلوب ان الجسم يحدث والمعلوم التغير والجسم
والمحدث اليه نسبة ان تحصل مقدمتان كل جسم متغير وكل متغير يحدث و يارم
منهما المطلوب فلا حاجة الى زيادة مقدمة وان كان لاحد جزئي المطلوب نسبة دون
الآخر لم يتج المطلوب بل ربما كانت القضية الحاصلة من تلك لدية مقدمة في القياس
الذي يتج المطلوب فان قيل نحن نجد العلم بركبون مقدمات كثيرة ويستنبطون منها
نتيجة واحدة فيكون في القياس از يد من مقدمتين اجاب بانه اذا كثرت المقدمات واحتج
في حصول المطلوب الى الكل فليس هناك قياس واحد فقط بل قياسات انما ترتبت
لان القياس النتج للمطلوب احتاج مقدمتها او احدهما الى كسب قياس اخر كذلك
الى ان يتهي الكسب الى المبادئ البدئية فتكون هناك قياسات مترتبة محصلة بالقياس
النتج للمطلوب وبسعي قياسات مركبة فان صرح بتنج تلك الاقيسة سميت موصولة
النتائج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) وكل (اد) فكل (ج د)
وكل (د ه) فكل (ج ه) وان لم يصرح بنتائج تلك الاقيسة سميت موصولة السابج
ومطوبنها كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (اد) وكل (د ه) فكل (ج ه)
(قوله الثاني في قياس الخلف) قياس الخلف هو اثبات المطلوب بابطال نقيضه
واتما سمي قياس الخلف لانه يؤدي الكلام الى المحال ويكون ابدا مركبا من قياسي
احدهما اقتراني مركب من متصلين احدهما الملازمة بين المطلوب الموضوع على انه
ايس بحق ونقيض المطلوب وهذه الملازمة بينه بذاتها والآخرى الملازمة بين نقيض
المطلوب على انه حق وبين امر محال وهذه الملازمة ربما تحتاج الى البيان فيتج
متصلة من المطلوب على انه ايس بحق ومن الامر المحال وما بينهما استثنائي مشتمل
على متصلة لزومية هي نتيجة ذلك الاقتراني واستثناء نقيض الاسالي لينج نقيض
المقدم فيلزم تحقق المطلوب هذا هو الضابط العام مثله ما قال في اثناج كل (ج ب)
ولامسي من (اب) كقولنا لشي من (ج ا) اذ لو لم يصدق لاسي من (ج ا) لصدق
بعض (ح ا) ولو صدق بعض (ج ا) لما صدق كل (ج ب) انج ولو لم يصدق لاسي
من (ح ا) لما صدق كل (ج ب) وهو القياس الاقتراني اما الصغرى فقف واما الكبرى
فلا نه اذا صدق بعض (ج ا) والكبرى صادقة في نفس الامر فليس كل (ج ب)
بالقياس المؤلف من المتصلة والحملية ثم اذا اخذنا نتيجة القياس وقتلنا لكل (ج ب)
صادق انج صدق لاسي من (ج ا) وهو الاستثنائي ونهيته راجع الى انه لو لم يصدق
النتيجة لصدق نقيضها ولو صدق نقيضها لما صدقت الكبرى او الصغرى لان الكبرى
ان لم يصدق فذلك وان صدقت لم تصدق الصغرى لان نظام الكبرى مع نقيض النتيجة
قياسا منتجا لتقيض الصغرى انج لو لم تصدق النتيجة لم تصدق الكبرى او الصغرى

قولنا كل (ج ب)
ولاسي من (اب)
قولنا لاسي من (ج ا)
انه لو لم يصدق لاسي
من (ج ا) يصدق
بعض (ج ا) ولو صدق
بعض (ج ا) لما صدق
كل (ج ب) انج
لو لم يصدق لاسي من
(ج ا) لما صدق كل
(ج ب) وهذا القياس
اقتراني ثم اذا قلنا لكنه
صدق كل (ج ب)
انج صدق لاسي
من (ج ا) ونهيته
انه لو لم تصدق النتيجة
لصدق نقيضها
ولو صدق نقيضها
لما صدقت الكبرى
او الصغرى لان
الكبرى ان لم تصدق
فذلك وان صدقت
لم تصدق الصغرى
لان نظام الكبرى مع
نقيض النتيجة قياسا
منتجا لتقيضها وانج
لو لم تصدق النتيجة
لما صدقت احدهما
لكنهما صادقتان
انج ان النتيجة
صارفة من

(لكنهما)

الثالث في اكتساب المقدمات ضع طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولاته كانت لذلك وسطا او غير ٣٤٧ وسط وكذلك جميع ماسب عنه احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين

البها فان وجدت من محمولات الموضوع ما هو موضوع المحمول حصل المطلوب من الشكل الاول وكذا القول في سائر الاشكال من

الاربع في التفاضيل حصل المطلوب وانظر الى ما جعل متبعه فان كان فيه مقدمة لكيكية المطلوب ابها نسبة فالقياس استثنائي وان كانت النسبة لاحد جزئيهما فهو افتراضي ثم انظر الى طرفي المطلوب لتبرك الصغرى عن الكبرى ثم صم الجزاء الاخر من المقدمة الى الجزاء الاخر من المطلوب فان تألفا على احد التاليفات فهو الوسط وتبرك المقدمات والشكل والنتيجة والافاقياس مركب لاسيما ثم اعمل بكل واحدة منها العمل المذكور الى ان يبين كل المقدمات والشكل والنتيجة من

لكنهما صادقان فتصدق النتيجة (قوله اثبات في اكتساب المقدمات) اذا حاولت تحصيل مطلوب من المطلب ضع طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء كان حل الطرفين عليهما او جعلها على الطرفين بواسطة او غير واسطة وكذلك اطلب جميع ماسب عنه احد الطرفين المطلوب او يلب عن احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات فان وجدت من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع لمحموله فقد حصلت المطلوب من الشكل الاول او هو محمول على محموله في الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه ما هو موضوع لمحموله في الثالث او محمول على محموله في الرابع كل ذلك بعد اعتسار شرط الاشكال بحسب الكمية والكيفية والجهة ويسمى هذا تركيب القياس (قوله الرابع في التحليل) كثير اما يورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لاعلى الهيئات المنطقية لتسهيل المركب في ذلك اعتمدنا على الفطن العالم بالتواعد فان اردت ان تعرف انه على اي شكل من الاشكال فطيك بالتحليل وهو عكس التركيب حصل المطلوب وانظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة لكيكية المطلوب ابها نسبة اي يشاركها المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي وان كانت النسبة اليها لاحد جزئيه اي كان المطلوب يشاركها باحد جزئيه فالقياس افتراضي ثم انظر الى طرفي المطلوب لتبرك الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء ان كان محكوما عليه في المطلوب فهي الصغرى او محكوما به فهي الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر من المقدمة فان تألفا على احد التاليفات فاصم الى جزئي المطلوب هو الحد الاوسط وتبرك المقدمات والاشكال اذ تغيرها باعتبار وضعه عند الحدين الآخرين وان لم تألفا كان القياس مركبا ثم اعمل بكل واحد منهما العمل المذكور اي ضع الجزء الاخر من المطلوب والجزء الاخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب او افلا بد ان يكون لكل منهما نسبة الى شيء ما في القياس والام يكن القياس منتجا للمطلوب فان وجدت حدا مشتركا بينهما فقد تم القياس والا فكذا تفعل مرة بعد اخرى الى ان ينهي الى القياس المنتج بالذات للمطلوب وبين لك المقدمات والشكل والنتيجة مثلا ان كان المطلوب كل (ط) ووجدنا كل (ب) وكل (د) فان حصل لنا وسطا يجمع بين (ب) و (د) فقد تم لنا القياس والافلا بد ان يكون له نسبة الى شيء فرضنا ان (د) حتى يحصل كل (د) فنضج (د) و (ب) ونطلب بينهما حدا وسطا وهكذا الى ان يتم العمل (قوله الخامس النتيجة الصادقة قد تلازم عن مقدمات كاذبة) لان النتيجة لازمة للمقدمات والكاتب ربما يستلزم الصادق

الخامس النتيجة الصادقة قد تلازم عن مقدمات كاذبة لان قولنا كل انسان حجير وكل حجر حيوان يتبع مع كاذبهما كل انسان حيوان مع صدقه من

السادس في الاستقراء التام منه هو القياس المقسم وغيره لا يفيد العلم ﴿ ٣٤٨ ﴾ لجواز ان يكون حال غير المذكور

بمخلاف حال المذكور
السامع في التمثيل
لو ثبت ان محل الخلاف
يشارك محل الوفاق
في علم الحكم وما يليه
واجتماع شرائط
وارتفاع الموانع يلزم
مشاركته ايضا في ثبوت
الحكم لكن تفصيل
العلم بهذه المقدمات
صعب جدا التام
في البرهان مهما كانت
المقدمات يقينية ابتداء
او بواسطة وكان
تركيبها معلوم الصحة
كان القياس برهانا
والافلا والمقدمات
التفسيرية التي هي
مبادئ اول البرهان
صحا لا وليات
او المحسوسات
او المتورات
او المتغيرات
او الحدسيات وهي
كل واحدة من هذه
الحس اشكال لا يليق
ذكرها بالتفصيل
ثم الاوسط في البرهان
لا بد وان يفيد الحكم
يقوت الاكبر للاصغر
فان كان هو صلة
لوجود الاكبر في
الاصغر سمى البرهان

كقولنا كل انسان حجير وكل حجير حيوان يتبع كل انسان حيوانا مع صدقه وكذب
المقدمتين وكان هذه اشارة الى وهم من توهم ان القياس الصادق المقدمات اذا استلزم
نتيجة صادقة وجب ان يكون القياس الكاذب المقدمات مستلزما لنتيجة كاذبة وهو
باطل لان الموجبة الكلية لا تنكس كنفسها ولان استثناء بعض المقدم لا يتبع نقيض
الثاني (قوله السادس في الاستقراء) الاستقراء عبارة عن اثبات الحكم الكلي لشبوه
في اكثر الجزئيات وهو اما تام ان كان حاصرا لجميع الجزئيات وهو القياس المقسم
كقولنا كل جسم اما جاد او حيوان او نبات وكل واحد منها صغير فكل جسم صغير
وهو يفيد اليقين واما غير تام ان لم يكن حاصرا كما اذا استقرنا افراد الانسان
والفرس والجمار والطير ووجدناها تحرك فكما الاسفل عند المضغ حكما بان كل
حيوان يحرك فكما الاسفل عند الخضع وهو لا يفيد اليقين لجواز ان يكون حال
ما لم يستقر بخلاف حال ما استقرى كما في التماسح (قوله السابع التمثيل) وهو اثبات
حكم في جزئي لشبوه في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والفتها بمعنى قياسا والصورة
التي هي محل الوفاق اصلا والصورة التي هي محل الخلاف فرعا والمعنى المشترك
بينهما علم وجاسا ولا يميز الاستدلال بعلى ثبوت الحكم في افرع الا اذا ثبت ان الحكم
في الاصل مطبق لمعنى مشترك بينهما وانما يشتركان في شرائط الحكم وارتفاع الموانع
لكن تفصيل العلم بهذه المقدمات صعب جدا (قوله الثم في البرهان) البرهان قياس
مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا سواء كانت ضرورية وهي اليقينية ابتداء
او نظرية وهي اليقينية بواسطة اليقينية التي هي مبادئ اول البرهان اي اليقينية
الضرورية بقست الاوليات وهي قضايا يكون مجرد تصور طرفيها وان كانا واحدا
بالكسب كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما بالايجاب او السلب كقولنا الكل اعظم
من الجزء ويسمى بداهيات والمحسوسات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة احدي
الحواس وتسمى مشاهدات لان كانت الحواس ظاهرة كقولنا النار حارة ووجدانيات
ان كانت باطنة كعلم كل احد بحجوه وعطشه والتواترات وهي قضايا يحكم العقل
بها بواسطة كثرة الشهادات الواقعة الموجبة لليقين كعلم بوجود مكة وحصول
اليقين بتوقف على امرين الامن من التواطى على الكذب والتمسك بالخبر الى المحسوس
ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل القاضى كمال المدد هو حصول اليقين
والجربيات وهي قضايا يحكم العقل بها بسبب مشاهدات متكررة مع انضمام قياس
خفي وهو انه لو كان اتفاقا لما كان دائما او اكثر يا كالحكم بان السهمونيا علمه للاسهال
والحدسيات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة حدس من النفس بمشاهدة
القرائن كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف الهمسات الكلية
بسبب قرينه وبعده عن الشمس والفرق بين التجربة والحدس ان التجربة تنوقف على

برهان لم يعلل السبب في التصديق وفي الحكمة في الوجود الخارجي وان لم يكن كذلك سمي برهانا (فدل)

ولا يغيب الية الحكم في الخارج ﴿ ٢٤٩ ﴾ دون لية وان افادلية التصديق والآوسط في برهان ان كل معلول لا هو

اخر في يسمي دليلا ايضا
من

التاسع المطلوب
بالبرهان قد يكون
قضية ضرورية
وممكنة ووجوبية
ومقدّمات كل بحينه
ومن قال من المتقدمين
ان البرهن لا يستعمل
الا لقضايا الضرورية
اي اراد انه لا ينتج
الضروري الا من
الضروري بخلاف
غيره او اراد ان صدق
تلك المقدمات ضروري
واجب فالقياس البرهاني
ما كانت مقدماته واجبة
القبول والجدلي
ما مقدماته مشهورة
واخطائي ما مقدماته
مظنونه والشعري
ما مقدماته محتملة
والسوفسطائي
ما مقدماته مشبهة
بالواجب قبولها
والشاغبي ما مقدماته
مشبهة بالمشهورات
فصاحب القياس
السوفسطائي في مقابلة
الحكيم وصاحب
القياس الشاغبي
في مقابلة الجدلي من

فعل بضمه الانسان حتى يحصل المطلوب بسببه فان الانسان ما لم يحرب الدواء بقاؤه
او اعطاه غيره مرة بعد اخرى لا يحكم عليه بالاسهال او عدمه بخلاف الحدس فانه
لا يتوقف على ذلك وفطرية القياسات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة وسط
لا يبرز من الذهن عند تصور حدودها كقولنا الاربعة زوج لكونه متقسما بتساويين
فان الانقسام بهما لا ينبغي عن الذهن عند تصور طرفيه وعلى كل واحدة من هذه
الستة اشكالات ذكر اكثرها الامام في اوائل المحصل واولاخر المحصل لا وجه لارادها
ههنا اذ لا يليق ذكرها بالتخصصات وهو اي البرهان قسمان برهان لم و برهان ان
لان الاوسط فيه لابد ان يغيب الحكم بثبوت الاكبر للاصغر فان كان مع ذلك علة
لوجود الاكبر في الاصغر في الخارج سمي برهان لم لانه يعطى الية في الذهن وهو
معنى اعطاء السبب في التصديق والية في الخارج وهو معنى اعطاء السبب في الحكم
في الوجود الخارجى والمراد بالحكم ههنا ثبوت الاكبر للاصغر كقولنا هذه الحشبة
مستها النار وكل مامسته النار محترقة فهذه الحشبة محترقة وان لم يكن كذلك سمي
برهان ان لانه يغيب اية الحكم في الخارج دون لية وان افادلية التصديق كقولنا
هذه الحشبة محترقة وكل محترقة مستها النار فهذه الحشبة مستها النار والوسط
في برهان ان اذ كان معلولا لوجود الاكبر في الاصغر سمي دليلا وهو ارف واشهر
من بقية اقسامه لان اكثره يقع على هذا الوجه ورجما يقع الاوسط فيه مضاي للحكم
بوجود الاكبر للاصغر كقولنا هذا النخس (اب) وكل (اب) فله ابن وقد يكون
الوسط والحكم معلولى علة واحدة كقولنا هذه الحشبة محترقة وكل محترقة مشرقة
(قوله التاسع) قد عرفت ان المقصود من البرهان الوصول الى الحق اليقين فقد يكون
اليقيني المطلوب به قضية ضرورية كتناسل الزوايا لقائمتين للثلاث وقد يكون محتملة
كالبه للسلوان وقد يكون وجودية كالخسوف للقمر ولكل من هذه المطالب مقدمات
ناسيها فان مقدمات الضرورى يجب ان تكون ضرورية ومقدّمات غير الضرورية
غير ضرورية او مختلطة ومن قال من المتقدمين ان البرهن لا يستعمل الا للمقدمات
الضرورية اراد به انه لا ينتج الضرورى الا من المقدمات الضرورية بخلاف غير
البرهن فانه رجما ينتج الضرورى من غيرها او اراد انه لا يستعمل الا المقدمات
التي صدقها ضرورى واجب ثم مواد غير البرهان من الصناعات بسبعة انواع احدها
المشهورات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة عموم اعتراف الناس بها اما المصلحة
ما ع كقولنا العدل حسن والظلم قبيح او بسبب رقة كقولنا مواصلة القراءة محمود
او حجة كقولنا كشف العورة مذموم او بسبب عادت وشرايع وادب كقولنا
شكر النعم واجب ورجما يشبه بالاوليات والفرق بينهما ان الانسان لو قدر انه سلق
دفعه من غير مشاهدة احد وممارسة عمل ثم عرض عليه هذه القضايا يتوقف فيها

بمخلاف الاوليات فانه لا يتوقف فيها والشهورات قد تكون حقة وقد تكون باطلة
والاوليات لا تكون الاحقة واثانيها المسلمات وهي قضايا تؤخذ من الخصم مسلمة
او تكون مسلمة فيما بين الخصوم فينبى عليها كل واحد منهما الكلام في دفع الآخر
حقة كانت او باطلة كعجبة القياس والدوران وثالثها المقبولات وهي قضايا تؤخذ
عن يعتد فيه الجمهور لامر سماوى او زهد او علم او رياضة الى غير ذلك من الصفات
المحمودة كالاقتوال المأخوذة من العلماء واربعا المظنونات وهي قضايا يحكم العقل
بها بسبب الظن الحاصل فيها والظن رحبان الاعتقاد مع تجوز التيقض وخامسها
المخيالات وهي قضايا اذا اوردت على النفس اثرت فيها تأثيرا عجيبا من قبض او بسط
كتول القائل في التزغيب الحمر ياموتة سيالة وفي التنفير السبل مرة مهووعة وسادسها
الوهيمات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الانساني في امور غير محسوسة
كقولنا كل موجود مشار اليه ولو لا دفعها العقل والسرعة لعدت من الاوليات
ويعرف كذبها بمساعده العقل في المقدمات حتى اذا وصل الى النتيجة امتنع
عن قبولها وسابعها المشتبهات بغيرها وهي قضايا يحكم العقل بها على اعتقاد
انها اولية او مشهورة او مقبولة او مسلمة لاشتباها بنسبها ما بسبب اللفظ
او بسبب المعنى كما يستعرفه اذا تمهد هذا فنقول القياس البرهانى قياس مركب
من مقدمات يقينية واجبة القبول وصاحبه يسمى حكيما والقياس الجدلى هو المركب
من الشهورات او منها ومن المسلمات ويسمى صاحبه مجادلا والفرض منه اقتناع
القاصرين عن درجة البرهان والزام الخصم وافحامه واعتبار النفس بتركيب
المقدمات على اى وجه شاء واراد والقياس الخطائى ما يؤلف من المظنونات او منها
ومن القبولات وصاحبه يسمى خطيبا واعظا والفرض منه ترغيب الجمهور في فعل
الخير وتنفيرهم عن الشر والقياس الشرعى هو المواقف من المخيلات وصاحبه شاعر
والفرض منه اتغال النفس بالترغيب والتنفير وبما يروى وجه الوزن والصوت الطيب
والقياس السوفسطى ما مقدماته منتهيات بالقضايا الواجبة القبول والقياس المشافى
ما مقدماته منتهيات بالشهورات فصاحب السوفسطائى في مقابلة الحكيم وصاحب
المشافى في مقابلة الجدلى والفرض من استعمال هذين القياسين تغليب الخصم ودفعه
واعظم فائدتها معرقتها للاجتناب عنهما هذه اشارة اجالية الى الصناعات
الحسنة واما تفصيلها فلا يسعها هذا المختصر على ان المتأخرين حذفوها
عن المنطق واقصروا منه على ابواب اربعة مع اشتغالها على فوائد كبيرة الجدوى
واحتوائها على لطايف بعيدة المرمى ولو لا انقباض الطبيعة عن التحرير لغلطنا
اكثرها في سلك التفرير ولا مرما اقتضينا المتن في هذه المباحث ولم نزيد عليها شيئا يعتد به

العاشر في الثبوتات الغلطية الغلط قد يمرض في صورة القياس بان لا يكون متبها للطلوب و يقطن كونه متبها له
وقد يمرض في مادته بان تكون ﴿ ٣٥١ ﴾ المقدمة الكاذبة مستعملة على انها صادقة لمشايتها اياها اما

من حيث المعنى او من حيث اللفظ اما عند تركيبه واما عند بساطته اما في جوهره كاللفظ المشترك واما في ماهيته كاللفظ القابل للتشديد بلفظ القابل الذي له فعل واما عند تركيبه كقولنا الخيمة زوج وفرد و يصبح اجتمعا ولا يصح فرادى وكقولنا فلان جيد و فلان شاعر اذا كان شاعرا غير جيد يصح فرادى ولا يصح اجتماعا واما من حيث المعنى فكايها م العكس واخذ بالذات مكان ما بالعرض واخذ باللاحق مكان الموقوف واخذ بالقوة مكان ما بالفعل او اغضال تواع الجمل من الجهة و الربط و السور و غيرها ومن اتقن ما ذكرنا من القوانين و راعى مقدمات القياس بشرا اطلها وحق معانيها و كره على نفسه ذلك ثم

(قوله العاشر) المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من جهة المادة او من جهتيهما اما الفساد من جهة الصورة فبان لا يكون القياس متبها للطلوب و يقطن كونه متبها له اما بان لا يكون على شكل من الاشكال لعدم تكرر الوسط كما يقال الانسان له شعر وكل شعر ينبت عن محل فلاسان ينبت عن محل اولايكون على ضرب من متنج وان كان على شكل من الاشكال كما يقال الانسان حيوان والحيوان جنس فالانسان جنس فان الكبرى ليست كلية ومنه وضع ما ليس بعلية فبان القياس علة للنتيجة فاذا لم يكن متبها بالنسبة اليها لم يكن علة كقولنا الانسان وحده ضحك وكل ضحك حيوان فالانسان وحده حيوان ومنه المصادرة على المطلوب وهو جعل المطلوب مقدمة في القياس كقولنا الانسان بشر وكل بشر ناطق فالانسان ناطق واما الفساد من جهة المادة فبان يستعمل المقدمات الكاذبة على انها صادقة لمشايتها اياها اما من حيث اللفظ او من حيث المعنى والاشتباه من حيث اللفظ اما ان يتعلق بدساسة اللفظ او بتركيبه والاول اما ان ينشأ من جوهر اللفظ كاللفظ المشترك او من شكله و هيئته كالماثل فانه على وزن الفا عل فيتوهم انه فاعل حتى يقال الهوى فاعلة لانها قابلة والثاني اما ان يلحق من نفس التركيب فقط كضرب زيد لاحتمال فاعلية زيد ومفعوليته او من التركيب مع التفصيل والغلط ح اما من تفصيل المركب كقولنا الخيمة زوج وفرد فانه يصدق عند اجتماعهما ولا يصدق عند الانفراد او تركيب المفصل كقولنا فلان جيد وفلان شاعر اذا كان شاعرا غير جيد ولا يصح اجتماعهما والاشتباه من حيث المعنى فهو على اقسام ايهام العكس كما يقال كل موجود مغير بناء على ان كل مغير موجود واخذ ما بالذات مكان ما بالعرض كما يقال جالس السفينة مغير وكل مغير يفتل من مكان الى اخر واخذ باللاحق مكان الموقوف كما يقال في عكس السالفة الضرورية كنفسها انها تدل على التناقض بين الموضوع والمحمول والتناقض انما يتحقق من الجنيين ويكون المحمول متافيا للموضوع فيؤخذ بدل الموضوع لاحقه وهو الوصف وبدل المحمول مطوقه وهو الذات واخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل كما يقال لو قبل الجسم القسمة الى غير النهاية لكان بين سطحى الجسم اجزاء غير متناهية فالألة اهي يكون محصورا بين حاصرين واغضل تواع الجمل من الجهة كاخذ سوا لب الجهات مكان السوا لب الموجهة بهما و الربط كاخذ السالبة المحصلة بدل الموجهة المعدولة والسور كاخذ السور بحسب الاجزاء مكان السور بحسب الجزئيات واخذ الكل المجموعى مكان الكل الصددي وغير ذلك مما يقع الغفلة عنه في الاغلاط الفاسدة ومن اتقن ما ذكرنا من القوانين و راعى مقدمات القياس بشرا اطلها

عرض له الغلط فهو جدير بان يهجر الحكمة وكل ميسر لما خلق له وهذا آخر ما صدينا لذكره من المنطق على سبيل الاختصار ولنقل الى العلوم الحكيمة بعده ان شاء الله والحمد لله رب العالمين

وحقق ما فيها وكرر على نفسه ذلك حتى يصير له ملكة ثم عرض له الغلط في التذكر
فهو جدير بان يهجر الحكمة لانه لا يكون مستعدا لدرك حقايق الاشياء وكل
ميسر لما خلق له ولتفتح بهذا القدر من الكلام حامدين لله تعالى على الانعام
موجهين الى حضرة النبوة افضل السلام والحمد لله
رب العالمين

م

قد يسر المولى الكريم بلطفه الوفي العليم انجاز طبع هذا الكتاب المسمى بمطالع الانوار
مع شرحه لوامع الاسرار المشهور لدى اهل العلم في جميع الامصار كائنهم في هذه
النهار * وذلك في ايام سلطتنا العظم * السلطان ابن السلطان السلطان
* الغازي عبد المجيد خان * خلد الله دولته الى آخر الدوران *
وكان طبع ذلك الكتاب المرغوب في مطبعة (الحاج محرم افندي)
البسنوي امده المولى في تلقائه الديوي والاخروي *
في اواخر صفر الخير من سنة ثلث وثلث مائة والفي *
من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل السلام وازكى
التحية والحمد لله
رب العالمين

م

م

250/18

